رفع الحجاب عن مخيمات معاني

كشف النقاب

عن مخدرات ملحة الإعراب

للعلامة النحوي البليغ الفقيه

جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي

رحمه الله تعالى

(٨٩٩ - ٩٧٢ هـ)

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



دار المنهاج

دار طوق النجاة

الطّبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



جدة - هاتف رئيسي ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢
الإدارة ٦٣١١٧١٠ - المكتبة ٦٣٢٢٤٧١



لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ١٣/٥٥٧٤/ بيروت

رفع الحجاب عن مخيمات معاني

كشف النقاب

عن مخدرات ملحة الإعراب





الموزعون المعتمدون داخل المملكة العربية السعودية

دار المنهاج للنشر والتوزيع ـ جدة هاتف 6322471 ـ فاكس 6320392	مكتبة دار كنوز المعرفة ـ جدة هاتف 6570628 ـ 6510421	مكتبة الشنقيطي ـ جدة هاتف 6893638
مكتبة المأمون ـ جدة هاتف 6446614	مكتبة الأسدي ـ مكة المكرمة هاتف 5570506	مكتبة نزار الباز ـ مكة المكرمة هاتف 5473838 ـ فاكس 5473939
دار البدوي ـ المدينة المنورة هاتف 0503000240	مكتبة الزمان ـ المدينة المنورة هاتف 8366666 ـ فاكس 8383226	مكتبة المزيني ـ الطائف هاتف 7365852
مكتبة جرير ـ الرياض وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها هاتف 2741578 ـ فاكس 2741750	مكتبة العبيكان ـ الرياض وجميع فروعها داخل المملكة هاتف 2741578 ـ فاكس 2741750	مكتبة الرشد ـ الرياض هاتف 4593451 ـ 4583712 فاكس 4573381
دار التدمرية ـ الرياض هاتف 4924706 ـ فاكس 4937130	دار أطلس ـ الرياض هاتف 4266104	مكتبة المتنبي ـ الدمام هاتف 8413000 ـ فاكس 8432794



الموزعون المعتمدون خارج المملكة العربية السعودية

الإمارات العربية المتحدة مكتبة الإمام البخاري ـ دبي هاتف 2977766 ـ فاكس 2975556 دار الفقيه ـ أبو ظبي هاتف 6678920 ـ فاكس 6678921	دولة الكويت مكتبة دار البيان ـ حَوَلي هاتف 2616495 ـ فاكس 2616490 دار الضياء للنشر والتوزيع ـ حَوَلي هاتف 2658180 ـ فاكس 2658180	الجمهورية اليمنية مكتبة تريم الحديثة ـ حضرموت هاتف 417130 ـ فاكس 418130 دار القدس ـ صنعاء هاتف 00967777711881
جمهورية مصر العربية دار السلام ـ القاهرة هاتف 2741578 ـ 2704280 مكتبة نزار مصطفى الباز ـ القاهرة هاتف 25060822 ـ جوال 0122107253	الجمهورية العربية السورية دار السنابل ـ دمشق هاتف 2242753 ـ فاكس 2237960 مكتبة المنهاج القويم ـ دمشق هاتف 2235402 ـ فاكس 2235402	الجمهورية اللبنانية الدار العربية للعلوم ـ بيروت هاتف 785107 ـ فاكس 786230 مكتبة التمام ـ بيروت هاتف 707039 ـ جوال 03662783
دولة قطر مكتبة الأقصى ـ الدوحة هاتف 4437409 ـ 4316895 فاكس 2291135	مملكة البحرين مكتبة الفاروق ـ المنامة هاتف 17272204 ـ 17273464 فاكس 17256936	المملكة الأردنية الهاشمية دار محمد دنديس ـ عمّان هاتف 4653390 فاكس 4653380
المملكة المغربية مكتبة التراث العربي ـ الدار البيضاء هاتف 022306240 ـ فاكس 022447666	الجمهورية التونسية الدار المتوسطية للنشر ـ تونس هاتف 70698880 ـ فاكس 70698633	جمهورية أندونيسيا دار العلوم الإسلامية ـ سوروبايا هاتف 3974094 006231

الجمهورية التركية مكتبة الإرشاد ـ إستانبول هاتف 02126381633 فاكس 02126381700	جمهورية داغستان مكتبة دار الرسالة ـ محجع قلعة هاتف 0079285708188 هاتف 0079882010009

بقَـدْر الكَـدّ تُكتسـب المعـالـي ومـن طلـب العُـلا سهـر الليـالـي
ومَـنْ رام العُـلا مـن غيـر كـد أضـاع العُمْـرَ فـي طلـب المُحـالِ
تَـرومُ العِـزَّ ثـم تنـام ليـلاً يغُـوص البَحْـرَ مَـنْ طلَـبَ الـلآلـي

شعر آخر

النحـوُ خِتـان الألسـن من لـم يعـرفـه كَمَـنْ لَـمْ يُخْتَـن
فـاصـرف فيـه نفـائـسَ الـزمـن تَكُـن فـائقـاً فـي كُـلِّ الفَنَـنْ
الصـرفُ حيـاةُ الفتـى إذا أخـذه وأتـى
مـن لـم يَعْـرِف الصـرفَ فحقُّـه أن يَسْكُتـا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

مقدمة

نحمدك يا من نَحَوْنا نَحْوَنا نَحْوَه ، ويا من ليس لنا معبودٌ نَحْوَه ، ويا من لا ضدَّ ولا نِدَّ ولا نَحْوَ له ، ونشكرك علىٰ أصول آلائك المرفوعة ، وعلىٰ دقائقها المخفوضة ، شكراً يوافي حقوق ما مضىٰ منها ، ويكافىء ما سيُزاد منها ، ويبعدنا عن مساوىء الأفعال الناقصة ، ويُسعدنا بمحاسن الأعمال الصالحة التامة .

وأشهد أن لا إلـه إلا الله الواحد الفرد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، شهادةً تُبعدنا عن مخفوضات الغوَاية ، وترفعنا إلىٰ منصوبات الهِداية ، وتوصلنا إلىٰ معالي مرفوعات السعادة ، وأشهد أن سيدنا ونبيناً محمداً عبده ورسوله ، المرسل إلىٰ كافة العرب والعجم ، صاحب الجاه الأعظم ، والفخر الأتم ، رافع من تبعه إلىٰ معالي الهدىٰ ، وخافض من خالفه إلىٰ أسافل الردىٰ ، مُظْهِرُ منار الهدىٰ ، ومُزيح مسالك الردىٰ ، مصدر علوم الشريعة مشتقاتها وجوامدها ، ناصب أدلتها رافع أئمتها، صارم أعدائها بعوامل الجزم والبين ، وساقي أوليائها عين اليقين ويقين العين .

اللهم ؛ صل وسلم علىٰ من جعلْتَه مصدر الشريعة ، ومأخذ السنة والطريقة ، وسائق الأمة إلىٰ ميدان رب العزة ، سيدنا محمد الخُلْق وأحمد الخَلْق لخالق الخلق ، وعلىٰ آله الطاهرين الطيبين ، وأصحابه الهداة المهديين ، لا سيما الخلفاء الراشدين .

أما بعد :

فيقول خُويدم العلم والطلبة فيما مضىٰ من شبابه وكهولته في بلاد الحبشة فترة تقارب نحو سبع وعشرين سنة ، وفي كبره وأواخر عمره في مكة المكرمة الآن زهاء (٣٢) اثنتين وثلاثين سنة راجياً من الله سبحانه ذي الجلال والإكرام قَبولَ خدمته في الماضي والحال والاستقبال خالصة مُخْلَصة لوجهه الكريم من شوائب المُحبطات ، من الرياء والسمعة والمحمدة والشهرة ، إنه سميع الأصوات ، قريب مجيب الدعوات ، سَمِيُّ محمدِ الأمين بن عبد الله بن يوسف الهرري الشافعي ـ عامله الله بلطفه الخفي وبره

الحفي ـ : إن شرح العلاَّمة اللوذعي واللبيب الألمعي ، عبد الله بن أحمد بن علي ، الشهير بـ(الفاكهي) علىٰ « منظومة » العالم الفاضل القاسم بن علي بن محمد الحريري ، المسمىٰ بـ« كشف النقاب علىٰ ملحة الإعراب » من أجلِّ ما كتب عليها قدراً ، وأشهرها في الخافقين ذكراً ؛ لسهولته على الطالب ، وقرب مأخذه للراغب ، ولإخلاص مؤلفه عم نفعه ، وحَسُن عند الكل وَقْعُه ، وطالما قصدتُ بعدما وصلْتَ إلى الحجاز بعصمة الله من فتنة الزمان أن أضع عليه حاشية تجمع منه شوارِدَه ، وتُمكن من اقتناص أوابده رائدَه ، وتُتم منه مع المتن المفاد ، وتبين منهما للطالب المراد ؛ فَيُمَانعني عجز القصور ، عن ارتقاءِ تلك القصور ، ومعانقة هاتيك الحور ، وقد كنت وضعت عليه في بلاد الحبشة « حاشية » ، اشتملت على التدقيقات ، وتقريرات حوت على التحقيقات ، فغُصبت مني مع سائر مؤلفاتي المتفننة وكتبي المتعددة ، بأيدي الشيوعيين زمن حرب الصوماليين مع الأثيوبيين في أواخر القرن الرابع عشر ، ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال : إنَّ أعراض المؤلفين أغراضٌ لسهام ألسنة الحساد ، وحقائب تصانيفهم مرمية عندهم بالكساد ، لا سيما في زمان بُدِّل نعيمهُ بؤوساً ، وعُدّ جيِّدُه منحوساً ، قد ملأ الحسد من أهله جميعَ الجسد ، وقادهم بحبل من مسد ؛ فكأنما عناهم من قال : [من الكامل]

حسدوا الفتىٰ إذْ لم ينالوا سَعْيه ... فالكل أعداء له وخُصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبغضاً إنه لدميم

ومن قال أيضاً : [من البسيط]

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً ... مني وما يسمعوا من صالح دفنوا
صم إذا سمعوا خيراً ذُكِرْتُ به ... وإن ذُكرتُ بسوء عندهم أَذَنُوا

ومن قال أيضاً : [من البسيط]

إن يعلموا الخير أخفوه وإن علموا ... شراً أذاعوا وإن لم يعلموا كذبوا

فهم يجادلون في الحق بعدما تبين ، وترىٰ نفوسُهم الموتَ من قبوله أهون ، فالعاقل بينهم مذموم ومهجور ، والمعجب برأيه معزوز ومنصور ، إلا أني أقول : عدم المبالاة بذلك أحرىٰ ، والتأليف ربما اْنتفع به فأجرىٰ لصاحبه أجراً ، وأتعلَّلُ بقول بعضهم : هب أن كلاً بذل في مطاوعة الهوىٰ مقدورَه ، واْلتهب حسداً ليطفىء نور

البدر ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ، هل هي إلا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعُرُ، وفعلة ظن أنها تطوِيْ جميلَ الذكر ؛ فإذا هي له تنشُرُ ؟! كما قال القائل : [من الكامل]

وإذا أراد الله نشـــر فضيلـــة طُــويـت أتــاح لهـا لسـان حسـود

وما زال هـٰذا الخاطر يَقوىٰ ويتردد ، وينطلق تارة ويتقيد ، حتىٰ أذن الله بإنجاز التوفيق ، ومَنَّ من فضله بالتسديد إلىٰ سواء الطريق ؛ فنلت بفضله ما كنت ترجيت ، وأتىٰ جمعه فوق ما تصديت ، فجاءت بعون الله حاشية فائقة على الحاشية السابقة ، بجواهر قلدت وسنادس أُلبست ، وكانت جابرة لخاطري ، وعوضاً عما فاتني ، وما أحسن قولَ من قال : [من الوافر]

بـــلاد الله واسعـــة فضـــاء ورزق الله فـــي الـــدنيـــا فسيـــح

فقــل للقــاعــديــن علــىٰ هــوان إذا ضــاقــت بكــم الأرض فسيحــوا

وإني أعيذها بالله الحفيظ ، من كلِّ حاسدٍ فظٍّ غليظٍ ، وما أحسن قولَ من قال :

[من البسيط]

لا تكشفَنْ من مساوي الناس ما ستَرُوا فيهتــك الله سِتــراً عــن مســاويكــا

واذكـر محـاسـنَ مَـا فِيهـم إذا ذُكـروا ولا تعــب أحــداً منهــم بمــا فيكــا

وقال المتنبي : [من الكامل]

الظلـمُ مـن شيـم النفـوس فـإن تجـد ذا عفـــة فلعلـــه لا يَظْلِـــم

ومع ذلك فلست أبرئها من كل عيب ، ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن إصلاح ما وقع فيها من لَبْسٍ أو رَيْب ، كيف وإن الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للإنسان ؟! لا سيما حليف البَلَه والتَّوان في طاعة ربه المنان ، ولكن ما قل سقطه وحسُن نمطه . . كان حقيقاً عند ذوي الإنصاف بالقبول وإقالةِ العثرات ، وعدمِ الإصغاء لقول غبي جهول ، لا همَّ له إلا إذاعة الهفوات .

وبالله أعتضد ، ومن فيض إفضاله أستمد ، في تيسير ماله أقصد ، وأسأل الله الرحمـٰن الرحيم ، أن يجعلها خالصة مخلصة لوجهه الكريم ، ووصلة للفوز عنده بجنات النعيم ، وأن ينفع بها كل من تلقاها بالقَبول ، ويُبلّغنا وقارئها من الخير أجلّ المأمول ، إنَّهُ أكرمُ مسؤول على الدوام ، وأحق من يرتجىٰ منه حسن الابتداء والاختتام .

اللهم ؛ صل وسلم أفضل الصلاة وأزكى السلام ، علىٰ سيدنا ومولانا محمد من أرسلته رحمة للأنام ، وعلىٰ آله وأصحابه وأزواجه وذرياته وأهل بيته السادة الكرام صلاة تُحلّ بها العقد ، وتفك به الكرب ، وتُرْغم بها العدو والحُسّد ، صلاة أرقىٰ بها مراقي الإخلاص ، وأنال بها غاية الاختصاص ، صلاتك التي صليت عليه دائمة بدوامك ، باقية ببقائك ، عدد ما أحاط به علمك ، وجرىٰ به قلمك .

فائدة

هٰذه الصلاة ذكري ليلاً ونهاراً حين حكم عليَّ الشيوعيون بالقتل لما كذبت دينهم وخرجت من بين أيديهم ، وجلست في الغابة خمسة عشر يوماً ، لقنني النبي صلى الله عليه وسلم هٰذه الصلاة في المنام حين كربت ، وأنشدت قصيدة في أسماء الله الحسنىٰ ، وتوسلت بها إليه ؛ فلله الشكر والحمد علىٰ نجاتي من أعدائي وأعداء الله ، وذلك في أواخر القرن الرابع عشر ، كما أشرنا إليه سابقاً .

❊ ❊ ❊

مقدمة في سندي إلى الشارح عبد الله الفاكهي
رحمه الله تعالى

وأقول : الحمد لله الذي جعل الأسانيد سلسلة متواصلة بين الأولين والآخرين ، وتذكرة مذكرة بين أولهم وآخرهم ، والصلاة والسلام علىٰ سيد الأولين والآخرين وقائد الغرّ المحجلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم الدين .

أما بعد :

فأقول : أروي هـٰذا الشرح الرائق والبيان الفائق عن سيبويه زمانه ، وفريد عصره وأوانه ، علم المعلمين ، وراية المرشدين ، مربينا ومربي أولاد المسلمين ، أبي محمد الشيخ موسى بن محمد ، الأثيوبي الهرري الشافعي قراءة عليه من أوله إلىٰ آخره ، ما فوق عشر مرات مقرونة بإجازة ما فوق ذلك ، عن الشيخ محمد سعيد النولي الهرري الشافعي ، عن الشيخ محمد ججو العروسي الشافعي ، عن الشيخ عبد الله بن آدم الهرري الشافعي ، المعمَّر نحو (١٣٠) مئة وثلاثين ، المدرس في الحرم المكي نحو عشرين سنة .

(ح) وإجازة عن الشيخ محمد يسّ الفاداني المكي ، عن الشيح محمد علي المالكي ، عن أخيه الشيخ محمد عابد بن حسين المالكي ، عن السيد أحمد بن زيني دحلان الشافعي ، جميعاً عن عثمان بن حسن الدمياطي ، عن محمد بن محمد بن عبد القادر الأمير الكبير ، عن محمد بن سالم الحفني ، عن أبي حامد محمد بن محمد البديري ، عن أبي الأسرار حسن العجيمي المكي ، عن الشمس محمد البابلي ، عن الشيخ أبي بكر بن إسماعيل الشنواني ، عن مؤلفه العلاّمة النحوي ، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي ، الفاكهي المكي رحمه الله تعالىٰ ، ورحم الجميع ونفعنا بعلومهم آمين ، فعلىٰ هـٰذين السندين يكون بيني وبين الفاكهي **إحدىٰ عشرة واسطة .**

ولقد أجزت دراسته وتدريسه ، وروايته عني بهٰذين السندين للأخ الفاضل/

. . . .

وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن ، وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، وعلىٰ هـٰذا جرى التوقيع من المجيز والختمُ .

التوقيع الختم

ترجمة الناظم

أبي محمد القاسم بن علي الحريري

هو الإمام أبو محمد الحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري .
ولد في حدود سنة ست وأربعين وأربع مئة (٤٤٦) وقرأ على الفضل القَصَبانيِّ ، وكان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة ، وتصانيفه تشهد بفضله وتقر بنبله ، وكفاه شاهداً « المقامات » التي أَبَرّ بها على الأوائل وأَعَجَز بها الأواخر .

و(**الحريري**) نسبة لعمله الحرير وبيعه ، وأصله من بلدة تسمى المُشَّانَ فوقَ البصرة ، كثيرة النخل موصوفة بشدة الوخم ، وكان له ثمانية عشر ألف نخلة .

من مؤلفاته « المقامات » التي قال فيها الزمخشري :

أُقسِمُ بالله وآياتِهِ ومَشْعِرِ الحج ومِيقاتِه
إنَ الحريريَّ حَرِيٌّ بأَنْ تُكْتَبَ بِالتبْرِ مقاماتُه

ومنها « دُرَّةُ الغَوَّاص في أوهام الخواص » ، ومنها « الملحة » ، ومنها « شرحها » ، ومنها « رسائله » ، ومنها « ديوان شعره » ويحكىٰ أنه كان دميماً قبيحَ المنظر ، فجاء شخص غريب يزوره ويأخذُ منه ، فلَّما رآه . . اسْتَزْرَىٰ شَكْلَه ، ففَهِمَ الحريريَّ منه ذلك ، فلمَّا التمَسَ منه أَنْ يُمْلِيَ عليه قال له : اكْتُب :

ما أنتَ أوَّلُ سارٍ غرَّه قمَرُ ورائدٍ أَعجبَتْهُ خضُرةُ الدِّمَن
فاختَرَ لنفسكَ غَيْرِي إنَّني رجلُ مِثْلُ المعيدي فاسَمْع بي ولا تَرني

وكان مولده ببلد قريب من البصرة يقال له : ٱلمَشَانَ ، وكان قَذِراً دميماً مُبتلَىٰ بنتفِ لحيتِه ، فقال بعضهم ، وهو ابن الجوزي :

شَيْخُ لنَا مِن ربيعةَ الفُرْسِ يَنْتِف عُثْنُونَهُ مِنَ الهوَس
أَنْطقه الله بِالمُشَّانِ وقد أَلْجمه في العِراق بالخَرسْ

وكانت وفاته بالبصرة في سادس رجب سنةَ ست عشرة وخمس مئة[1] .

❊ ❊ ❊

(١) بغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٢٥٧) .

ترجمة الشارح

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فهٰذه ترجمة للعلامة الشيخ محمد أمين بن عبد الله الهرري ، نزيل مكة المكرمة ، المدرس في دار الحديث الخيرية ، وكان مدرساً في الحرم الشريف نحو ثمان سنوات قبل أن يتفرغ للتأليف .

اسمه :

هو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن ، أبو ياسين الأرمي جنساً ، العلوي قبيلة[1] ، الإِثيوبي دولة ، الهرري منطقة ، الكرِّي ناحيةً ، البُوَيْطِي قرية ، السلفي مذهباً ، السعودي إِقامة ، نزيل مكة المكرمة ، جوار الحرم الشريف في المسفلة حارة الرشد .

مولده :

ولد في الحبشة في منطقة الهرر في قرية بويطة ، في عصر يوم الجمعة أواخر شهر ذي الحجة سنة (١٣٤٨) من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات .

نشأته :

تربَّىٰ بيدِ والده ، وهو يتيم عن أمه ، ووضعه عند المعلم وهو ابن أربع سنين ، وتعلم القرآن وختمه وهو ابن ست سِنين ، ثم حوَّله إِلىٰ مدارس علوم التوحيد والفقه ، وحفظ من توحيد الأشاعرة « عقيدة العوام » للشيخ أحمد المرزوق ، و« الصغرىٰ » و« صغرى الصغرىٰ » ، و« الكبرىٰ » و« كبرى الكبرىٰ » للشيخ محمد السنوسي ؛ لأن أهل الحبشة كانوا وَقْتَئذ من الأشاعرة .

---

(١) **الأرمي** : نسبة إِلىٰ شعب أُرمُو ، وهي أكثر مَن في الحبشة بنسبة ٨٥٪ ، **والعلويُّ** : نسبة إِلىٰ عليٍّ بن قَلْعو بن هُنْبَنَّا بن أرمو ، أبو قبيلةٍ كبيرةٍ .

وحفظ من مختصرات فقه الشافعية كثيراً كـ« مختصر بافضل الحضرمي » ، و« مختصر أبي شجاع » مع « كفاية الأخيار » ، و« عمدة السالك » لأحمد بن النقيب ، و« زبد أحمد رسلان » ألفية في فقه الشافعية ، وقرأ « المنهاج » للإمام النووي مع شرحه « مغني المحتاج » ، و« المنهج » لشيخ الإسلام الأنصاري مع شرحه « فتح الوهاب » ، وقرأ كثيراً من مختصرات فقه الشافعية ومبسوطاتها علىٰ مشايخ عديدة من مشايخ بلدانه .

رحلته :

ثم رحل إلىٰ سيبويه زمانه وفريد أوانه أبي محمد الشيخ موسى بن محمد الأديلي[1] ، وبدأ عنده دراسة الفقه ، بدأ بـ« شرح جلال الدين المحلي » علىٰ « منهاج النووي » ، ثم بعد ما وصل إلىٰ (كتاب السلم) . . حوله شيخه المذكور ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إلىٰ دراسة النحو ؛ لما رأىٰ فيه من النجابة والاجتهاد في العلم ، فقرأ عليه مختصرات النحو كـ« متن الآجرومية » وشروحها العديدة ، و« متن الأزهرية » ، و« ملحة الإعراب » مع شرحه « كشف النقاب » لعبد الله الفاكهي ، و« قطر الندىٰ » مع شرحه « مجيب الندا » لعبد الله الفاكهي ، وقرأ « الألفية » لابن مالك مع شروحها العديدة كـ« شرح ابن عقيل » ، و« شرح المكودي » ، و« شرح السيوطي » .

ثم اشتغل بكتب الصرف والبلاغة والعروض والمنطق والمقولات والوضع واجتهد فيها ، وحفظ « ألفية ابن مالك » و« ملحة الإعراب » و« لامية الأفعال » و« السلم » في المنطق ، و« الجوهر المكنون » في البلاغة .

وكان لا ينام كل ليلة حتىٰ يختم القصائد المذكورة حفظاً ، وكان قليل النوم في صغره إلىٰ كبره ، حتىٰ كان لا ينام غالباً بعد ما كبر إلا أربع ساعات من أربع وعشرين ساعة ؛ لكثرة اجتهاده في مذاكرة العلم ، وكان يدرس هـٰذه الفنون جنب حلقة شيخه مع دراسته على الشيخ المذكور .

ثم رحل من عنده بعد ما لازمه نحو سبع سنوات إلىٰ شيخه خليل زمانه وحبيب عصره وأوانه الشيخ محمد مديد الأديلي أيضاً ، فقرأ عنده مطولات كتب النحو كـ« مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » و« مغني اللبيب » كلاهما لابن هشام ، و« الفواكه

---

(١) **الأديلي** ـ بفتح الهمزة وتشديد الدال المفتوحة ـ نسبة إلىٰ أديل من أعمال دِرْدوا .

الجنية على المتممة الآجرومية » وغير ذلك من مطولات علم النحو ، وكان يدرس أيضاً جنب حلقة شيخه وقرأ عليه أيضاً التفسير إلىٰ سورة (يٓس) .

ثم رحل من عنده بعد ما لازمه ثلاث سنوات إلىٰ شيخه الشيخ الحاوي المفسر في زمانه الشيخ إبراهيم بن ياسين المَاجَتِيِّ[1] ، فقرأ عليه التفسير بتمامه ، والعروض من مختصراته ومطولاته كـ« حاشية الدمنهوري علىٰ متن الكافي » ، و« شرح شيخ الإسلام الأنصاري على المنظومة الخزرجية » ، و« شرح الصبان علىٰ منظومته في العروض » ، وقرأ عليه أيضاً مطولات المنطق والبلاغة ، ولازمه نحو ثلاث سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ الفقيه الشيخ يوسف بن عثمان الوَرْقِي[2] ، وقرأ عليه مطولات علم الفقه كـ« شرح الجلال المحلي على المنهاج » ، و« فتح الوهاب على المنهج » لشيخ الإسلام مع « حاشيته » لسليمان البُجَيْرِمي و« حاشيته » لسليمان الجمل ، و« حاشية التوشيح علىٰ متن أبي شجاع » ، و« مغني المحتاج » للشيخ الخطيب إلىٰ (كتاب الفرائض) ، وقرأ عليه غير ذلك من كتب الفرائض كـ« حواشي الرحبية » ، و« الفُرَاتِ الفائض في فَنِّ الفرائض » ـ هو كتاب جيد من مطولاتها ـ ولازمه نحو أربع سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ إبراهيم المُجِّي[3] ، فقرأ عليه « فتح الجواد » لابن حجر الهيتمي علىٰ « متن الإرشاد » لابن المقرىء الجزأين الأولين منه .

ثم رحل من عنده إلىٰ شيخ المحدثين الحافظ الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم الكَرِّي ، وقرأ عليه « البخاري » بتمامه ، و« صحيح الإمام مسلم » وبعض كتب الاصطلاح .

ثم رحل من عنده إلىٰ مشايخ عديدة ، وقرأ عليهم السنن الأربعة ، و« الموطأ » ، وغير ذلك من كتب الحديث مما يطول بذكره الكلام .

ثم رحل من عندهم إلى الشيخ عبد الله نُورَوْ القَرْسِي[4] ، فقرأ عليه مطولات كتب

---

(١) **المَاجَتِيِّ** : نسبة إلىٰ ماجة من بلاد وَلّو .
(٢) **الورقي** : نسبة إلىٰ وَرْقَةَ من أعمال مدينة هرر .
(٣) **المُجِّي** : نسبة إلىٰ قبيلة من قبائل نُولَىٰ .
(٤) **القرسي** : نسبة إلىٰ قَرسا ناحية من أعمال دردوا .

البلاغة كـ« شروح التلخيص » لسعد الدين التفتازاني وغيره ، ومطولات كتب أصول الفقه كـ« شرح جمع الجوامع » لجلال الدين المحلي ، وقرأ عليه من النحو « حاشية الخضري على ابن عقيل » .

وقرأ علىٰ غير هـٰؤلاء المشايخ كتباً عديدة من فنون متنوعة مما يطول الكلام بذكره من كتب السيرة وكتب الأمداح النبوية كـ« بانت سعاد » و« همزية البوصيري » و« بردته » و« القصيدة الوترية » و« الطرَّاف والطرائف » و« إضاءة الدُّجُنَّة » ـ ألفية في كتب الأشاعرة ـ وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره .

وكان يدرِّس مع دراسته جنب حلقة مشايخه ما درس عليهم من أربع عشرة سنة من عمره ، ثم استجاز من مشايخه هـٰؤلاء كلهم التدريس استقلالاً فيما درس عليهم فأجازوا له ، فبدأ التدريس استقلالاً في جميع الفنون في أوائل سنة ألف وثلاث مئة وثلاث وسبعين في اليوم الثاني عشر من ربيع الأول من الهجرة النبوية ، فاجتمع عنده خلق كثير من طلاب كل الفنون زهاء ست مئة طالب أو سبع مئة طالب .

وكان يدرِّس من صلاة الفجر إلىٰ صلاةِ العشاء الآخرة نحو سبع وعشرين حِصَّة من حصص الفنون المتنوعة ، وكان يحيي ليله دائماً بكتابةِ التآليف ، وبما قدر الله له من طاعاته .

مؤلفاته :

مؤلفاته كثيرة من كل الفنون حتىٰ أوشكت ألا تحصىٰ :

◎ **فمن التفسير :**

ـ حدائق الرَّوْحِ والريحان في روابي علوم القرآن ، (ثلاث وثلاثون مجلداً ، جمع فيه سبعة فنون بل ثمانية بل تسعة ، لم يُسبق له نظيرٌ من كتب التفسير) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

◎ **ومن النحو :**

ـ الباكورة الجنية في إعراب متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

ـ رفع الحجاب عن مُخَيَّمَات معاني كشف النقاب عن مخدارت ملحة الإعراب ، **وهو كتابنا هـٰذا .**

- هدية الطلاب في إعراب ملحة الإعراب .

- الفتوحات القيومية في حل وفك معاني ومباني متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية ومشكلاتها لابن مالك .

- الدرر البهية في إعراب أمثلة الآجرومية وفك معانيها ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- التقريرات علىٰ حاشية الخَضِري على الألفية .

- جواهر التعليمات شرح على التقريظات ومقدمة علم النحو ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- المطالب السنية حاشية على الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية .

- هَديّة أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف ، مشفوعاً مع كتاب « الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية » ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- التقريرات علىٰ مجيب النِّدا علىٰ قطر الندىٰ كلاهما لعبد الله الفاكهي .

- نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فك وحل مباني ومعاني ملحة الإعراب ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- التقريرات علىٰ حاشية أبي النجا على الآجرومية .

- التقريرات علىٰ حاشية العطار على الأزهرية .

◎ **ومن الصرف :**

- مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان ومعاني لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- تحنيك الأطفال علىٰ لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

◎ **ومن البلاغة :**

- الدرُّ المصون على الجوهر المكنون لعبد الرحمـٰن الأخضري .

- التقريرات علىٰ مختصر سعد الدين علىٰ تلخيص المفتاح .

- بحيرة السَّيحون على الجوهر المكنون .
- التقريرات على البيجوري علىٰ متن السمرقندي في الاستعارة .
- التقريرات علىٰ حاشية المخلوف على الجوهر المكنون في البلاغة

◎ **ومن المنطق :**

- الكنز المُكَتَّمُ علىٰ متن السلم للأخضري .
- التذهيب علىٰ متن التهذيب في المنطق .
- التقريرات علىٰ حاشية الصبان في المنطق .
- التقريرات علىٰ حاشية البيجوري في المنطق .

◎ **ومن العروض :**

- الفتوحات الربانية علىٰ منظومة الخزرجية في العروض .
- التبيان علىٰ منظومة الصبان في العروض .
- التقريرات علىٰ شرح شيخ الإسلام وشرح الدماميني ، وكلاهما على المنظومة الخزرجية في العروض .

◎ **ومن الحديث :**

- النهر الجاري علىٰ تراجم البخاري ومشكلاته .
- رفعُ الصدود علىٰ سنن أبي داوود على الربع الأول منه لم يكمل .
- الكوكب الوهاج والروض البهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، **وقد صدر عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في (٢٦) مجلداً** .
- مرتب ذوي الحجا والحاجة علىٰ سنن ابن ماجه .
- التقريرات علىٰ بلوغ المرام في تقاسيم الأحاديث وتفاصيلها على التراجم .
- التقريرات علىٰ بعض ابن ماجه .

◎ **ومن الأصول :**

- التقريرات علىٰ شرح المحلي علىٰ جمع الجوامع في الأصول .

◎ **ومن الفقه :**

- سلم المعراج علىٰ مقدمة المنهاج .

- التقريرات علىٰ شرح المحلي وحاشيتي القليوبي وعميرة على المنهاج في فقه الشافعية .

- الإمداد من رب العباد حاشية علىٰ فتح الجواد علىٰ متن الإرشاد في فقه الشافعية .

- أضواء المسالك علىٰ عمدة السالك وعدة الناسك لأحمد بن النقيب .

- التقريرات على التوشيح علىٰ غاية الاختصار .

- التقريرات علىٰ فتح الوهاب مع حاشية التجريد لسليمان البجيرمي .

- التقريرات علىٰ قصيدة زبد أحمد بن رسلان .

- التقريرات على المقدمة الحضرمية الكبيرة ، المسماة بـ« بافضل » .

- شرح المقدمة الحضرمية الصغيرة المسمىٰ بـ« التبصير على المختصر الصغير » .

- كتاب التقريرات علىٰ جمع ما وقع في فقه الشافعية من الصور . مجلد ضخم .

◎ **ومن المدائح النبوية والسيرة المرضية :**

- نيل المراد علىٰ متن بانت سعاد لكعب بن زهير الصحابي الجليل رضي الله عنه .

- البيان الصريح علىٰ بردة المديح للبوصيري .

- البيان الظريف على العنوان الشريف .

- المقاصد السنية على القصائد البرعية .

- التقريرات علىٰ همزية البوصيري .

◎ **ومن المصطلح :**

- الباكورة الجنية علىٰ منظومة البيقونية ، **وقد صدر عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

- هداية الطالب المعدم علىٰ ديباجة صحيح مسلم .

- خلاصة القول المفهم علىٰ تراجم رجال صحيح مسلم (مجلدان) .

- جوهرة الدرر علىٰ ألفية الأثر لعبد الرحمـٰن السيوطي .

- مجمع الأسانيد ومظفر المقاصِدْ في أسانيدِ كل الفنون (يحتوي علىٰ أسانيد أربع مئة وخمسة وثمانين كتاباً) .

- المقاصد الوفية في جمع ما وقع في مسلم من الأسانيد الرباعية .

◎ **ومن التوحيد :**

ـ هدية الأذكياء علىٰ طيبة الأسماء في توحيد الأسماء والصفات ، **وقد صدر عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

ـ فتح الملك العلام في عقائد أهل الإسلام علىٰ ضوء الكتاب والسنة .

هجرته :

هجرته من الحبشة إلىٰ هـٰذه المملكة السعيدة كانت في تاريخ سنة ثمان وتسعين بعد ألف وثلاث مئة كما أرخه بقوله :

هاجرت في ثمان وتسعين ... من بعد ألف وثلاثِ مِئِينَ

وكان سبب هجرته : اتفاق الشيوعيين علىٰ قتله حين أسَّس في منطقته الجبهة الإسلامية الأروميّة ، وجاهد بهم ، وأوقع في الشيوعيين قتلاً ذريعاً ، وحاصروه لقتله ، وخرج من بين أيديهم بعصمة الله تعالىٰ .

وكان ـ بعد ما دخل هـٰذه المملكة وحصل على النظام ـ مدرساً في دار الحديث الخيرية من بداية سنة ألف وأربع مئة ، وكان أيضاً مدرساً في المسجد الحرام ليلاً نحو ثمان سنوات بإذن رئاسة شؤون الحرمين .

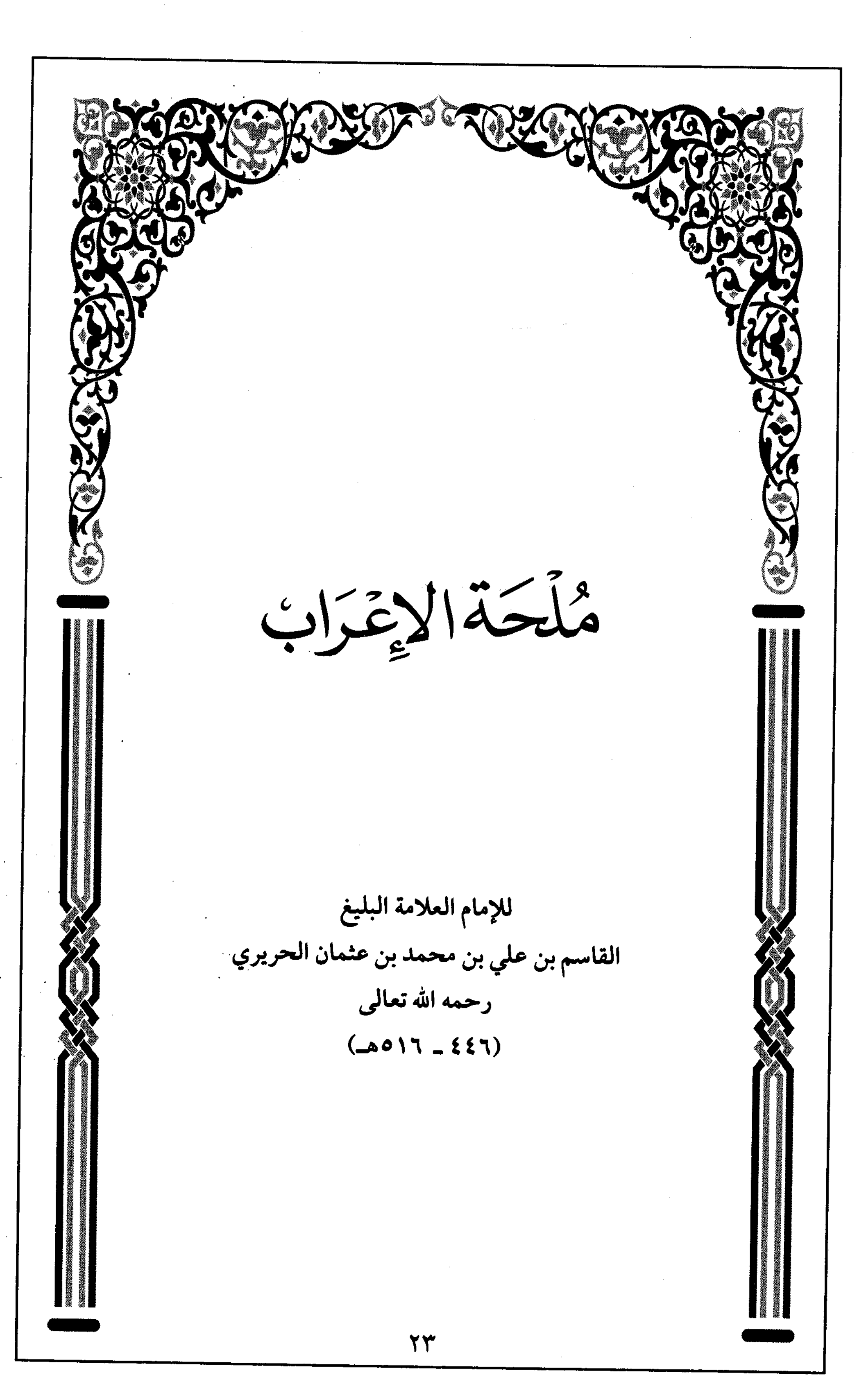
وله أسانيد عديدة من مشايخ كثيرة في جميع الفنون ، خصوصاً في التفسير والأمهات الست ، فسبحان المنفرد بالكمال ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

ولقد أجزتُ لِحامل هـٰذه الترجمة في الرواية عني جميعَ مروياتي من كل الفنون وجميع مؤلفاتي كذلك إجازة عامة ، وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن وصالحِ الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، للأخ الفاضل

(...)

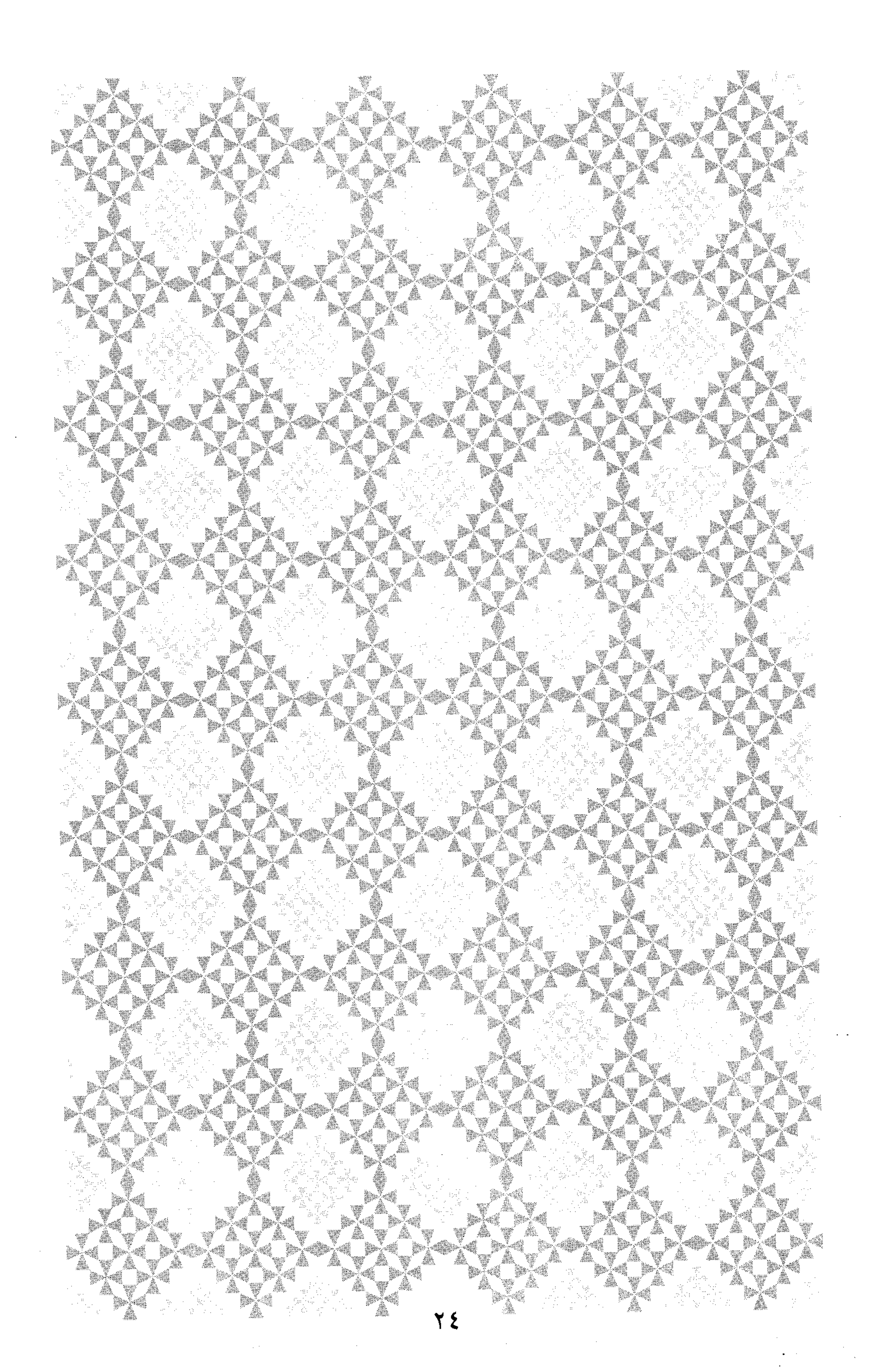
وعلىٰ هـٰذا جرى التوقيع من المجيز والختم منه





مُلْحَةُ الإِعْرَابِ

للإمام العلامة البليغ
القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري
رحمه الله تعالى
(٤٤٦ ـ ٥١٦هـ)



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ ٱفْتِتَاحِ ٱلْقَوْلِ ... بِحَمْدِ ذِي ٱلطَّوْلِ شَدِيدِ ٱلْحَوْلِ

وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ ٱلسَّلاَمِ ... عَلَى ٱلنَّبِيِّ سَيِّدِ ٱلأَنَامِ

وَآلِهِ ٱلأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ ... فَٱحْفَظْ كَلاَمِي وَٱسْتَمِعْ مَقَالِي

يَا سَائِلِي عَنِ ٱلْكَلاَمِ ٱلْمُنْتَظِمْ ... حَدّاً وَنَوْعاً وَإِلَىٰ كَمْ يَنْقَسِمْ

إِسْمَعْ هُدِيتَ ٱلرُّشْدَ مَا أَقُولُ ... وَٱفْهَمْهُ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

حَدُّ ٱلْكَلاَمِ : مَا أَفَادَ ٱلْمُسْتَمِعْ ... نَحْوُ : (سَعَىٰ زَيْدٌ) وَ(عَمْرٌو مُتَّبِعْ)

وَنَوْعُهُ ٱلَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَىٰ : ... إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَىٰ

فَٱلاسْمُ : مَا يَدْخُلُهُ (مِنْ) وَ(إِلَىٰ) ... أَوْ كَانَ مَجْرُوراً بِـ(حَتَّىٰ) وَ(عَلَىٰ)

مِثَالُهُ : زَيْدٌ ، وَخَيْلٌ ، وَغَنَمْ ... وَ(ذَا) وَ(أَنْتَ) وَ(ٱلَّذِي) وَ(مَنْ) وَ(كَمْ)

وَٱلْفِعْلُ : مَا يَدْخُلُ (قَدْ) وَ(ٱلسِّينُ) ... عَلَيْهِ مِثْلُ : (بَانَ) أَوْ (يَبِينُ)

أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ ... كَقَوْلِهِمْ فِي (لَيْسَ) : (لَسْتُ أَنْفُثُ)

أَوْ كَانَ أَمْراً ذَا ٱشْتِقَاقٍ ؛ نَحْوُ : (قُلْ) ... وَمِثْلُهُ: (ٱدْخُلْ) وَ(ٱنْبَسِطْ) وَ(ٱشْرَبْ) وَ(كُلْ)

وَٱلْحَرْفُ : مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلاَمَةْ ... فَقِسْ عَلَىٰ قَوْلِي تَكُنْ عَلاَّمَةْ

مِثَالُهُ : (حَتَّىٰ) وَ(لاَ) وَ(ثُمَّا) ... وَ(هَلْ) وَ(بَلْ) وَ(لَوْ) وَ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

وَٱلاسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَةْ ... وَٱلآخَرُ ٱلْمَعْرِفَةُ ٱلْمُشْتَهِرَةْ

فَكُلُّ مَا (رُبَّ) عَلَيْهِ تَدْخُلُ ... فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ

نَحْوُ : غُلاَمٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقْ ... كَقَوْلِهِمْ : (رُبَّ غُلاَمٍ لِي أَبَقْ)

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهْوَ مَعْرِفَةْ ... لاَ يَمْتَرِي فِيهِ ٱلصَّحِيحُ ٱلْمَعْرِفَةْ

مِثَالُهُ : ٱلدَّارُ ، وَزَيْدٌ ، وَ(أَنَا) ... وَ(ذَا) وَ(تِلْكَ) وَ(ٱلَّذِي) وَ (ذُو) ٱلْغِنَىٰ

وَآلَةُ ٱلتَّعْرِيفِ (أَلْ) فَمَنْ يُرِدْ ... تَعْرِيفَ (كَبِدٍ) مُبْهَمٍ قَالَ : (ٱلْكَبِدْ)

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهَا ٱللاَّمُ فَقَطْ ... إِذْ أَلِفُ ٱلْوَصْلِ مَتَىٰ تُدْرَجْ سَقَطْ

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ ٱلأَفْعَالِ ... لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَا ٱلإِشْكَالِ

فَهْيَ ثَلاَثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ : ... مَاضٍ ، وَفِعْلُ ٱلأَمْرِ ، وَٱلْمُضَارِعُ

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسِ ... فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ

وَحُكْمُهُ فَتْحُ ٱلأَخِيرِ مِنْهُ ... كَقَوْلِهِمْ : (سَارَ وَبَانَ عَنْهُ)

وَٱلأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى ٱلسُّكُونِ ... مِثَالُهُ : (ٱحْذَرْ صَفْقَةَ ٱلْمَغْبُونِ)

وَإِنْ تَلاَهُ أَلِفٌ وَلاَمُ ... فَٱكْسِرْ وَقُلْ : (لِيَقُمِ ٱلْغُلاَمُ)

وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ (سَعَىٰ) وَمِنْ (غَدَا) ... فَأَسْقِطِ ٱلْحَرْفَ ٱلأَخِيرَ أَبَدَا

تَقُولُ : (يَا زَيْدُ ٱغْدُ فِي يَوْمِ ٱلأَحَدْ ... وَٱسْعَ إِلَى ٱلْخَيْرَاتِ لُقِّيتَ ٱلرَّشَدْ)

وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي (ٱرْمِ) مِنْ (رَمَىٰ) ... فَٱحْذُ عَلَىٰ ذَلِكَ فِيمَا ٱسْتَبْهَمَا

وَٱلأَمْرُ مِنْ (خَافَ) : (خَفِ ٱلْعِقَابَا) ... وَمِنْ (أَجَادَ) : (أَجِدِ ٱلْجَوَابَا)

وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ ... فَقُلْ لَهَا : (خَافِي رِجَالَ ٱلْعَبَثِ)

وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءَ ... أَوْ نُونَ جَمْعِ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءَ

قَدْ أُلْحِقَتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلِ ... فَإِنَّهُ ٱلْمُضَارِعُ ٱلْمُسْتَعْلِي

وَلَيْسَ فِي ٱلأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ ... سِوَاهُ وَٱلتَّمْثِيلُ فِيهِ (يَضْرِبُ)

وَٱلأَحْرُفُ ٱلأَرْبَعَةُ ٱلْمُتَابَعَةْ ... مُسَمَّيَاتٌ أَحْرُفَ ٱلْمُضَارَعَةْ

وَسِمْطُهَا ٱلْحَاوِي لَهَا (نَأَيْتُ) ... فَٱسْمَعْ وَعِ ٱلْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ

وَضَمُّهَا فِي أَصْلِهَا ٱلرُّبَاعِي ... مِثْلُ : (يُجِيبُ) مِنْ (أَجَابَ ٱلدَّاعِي)

وَمَا سِوَاهُ فَهْيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ ... وَلاَ تُبَلْ أَخَفَّ وَزْناً أَمْ رَجَحْ

مِثَالُهُ : (يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي ... وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي)

وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ ٱلإِعْرَابَا ... لِتَقْتَفِي فِي نُطْقِكَ ٱلصَّوَابَا

فَإِنَّهُ بِٱلرَّفْعِ ثُمَّ ٱلْجَرِّ ... وَٱلنَّصْبِ وَٱلْجَزْمِ جَمِيعاً يَجْرِي

فَـالـرَّفْـعُ وَٱلنَّصْـبُ بِـلاَ مُمَانِـعِ قَـدْ دَخَـلاَ فِـي ٱلاسْـمِ وَٱلْمُضَـارِعِ
وَٱلْجَـرُّ يَسْتَـأْثِـرُ بِـٱلأَسْمَـاءِ وَٱلْجَـزْمُ فِـي ٱلْفِعْـلِ بِـلاَ ٱمْتِـرَاءِ
فَـٱلـرَّفْـعُ : ضَـمُّ آخِـرِ ٱلْحُـرُوفِ وَٱلنَّصْـبُ بِـٱلْفَتْـحِ بِـلاَ وُقُـوفِ
وَٱلْجَـرُّ بِـٱلْكَسْـرَةِ لِلتَّبْيِيـنِ وَٱلْجَـزْمُ فِـي ٱلسَّـالِـمِ بِـٱلتَّسْكِيـنِ
وَنَـوِّنِ ٱلإِسْـمَ ٱلْفَـرِيْـدَ ٱلْمُنْصَـرِفْ إِذَا ٱنْـدَرَجْـتَ قَـائِـلاً وَلَـمْ يَقِـفْ
وَقِـفْ عَلَـى ٱلْمَنْصُـوبِ مِنْـهُ بِـٱلأَلِـفْ كَمِثْـلِ مَـا تَكْتُبُـهُ لاَ يَخْتَلِـفْ
تَقُـولُ : (عَمْـرٌو قَـدْ أَضَـافَ زَيْـدا وَخَـالِـدٌ صَـادَ ٱلْغَـدَاةَ صَيْـدَا)
وَتُسْقِـطُ ٱلتَّنْـوِيـنَ إِنْ أَضَفْتَـهُ أَوْ إِنْ تَكُـنْ بِـٱلـلاَّمِ قَـدْ عَـرَّفْتَـهُ
مِثَـالُـهُ : (جَـاءَ غُـلاَمُ ٱلْـوَالِـي وَأَقْبَـلَ ٱلْغُـلاَمُ كَـٱلْغَـزَالِ)
وَسِتَّـةٌ تَـرْفَعُهَـا بِـٱلْـوَاوِ فِـي قَـوْلِ كُـلِّ عَـالِـمٍ وَرَاوِي
وَٱلنَّصْـبُ فِيهَـا يَـا أُخَـيَّ بِـٱلأَلِـفْ وَجَـرُّهَـا بِـٱلْيَـاءِ فَـٱعْـرِفْ وَٱعْتَـرِفْ
وَهْـيَ : أَخُـوكَ ، وَأَبُـو عِمْـرَانَـا وَذُو ، وَفُـوكَ ، وَحَمُـو عُثْمَـانَـا
ثُـمَّ هَنُـوكَ سَـادِسُ ٱلأَسْمَـاءِ فَـٱحْفَـظْ مَقَـالِـي حِفْـظَ ذِي ٱلـذَّكَـاءِ
وَٱلْـوَاوُ وَٱلْيَـاءُ جَمِيعـاً وَٱلأَلِـفْ هُـنَّ حُـرُوفُ ٱلاِعْتِـلاَلِ ٱلْمُكْتَنِـفْ
وَٱلْيَاءُ فِي (ٱلْقَاضِي) وَفِي (ٱلْمُسْتَشْرِي) سَـاكِنَـةٌ فِـي رَفْعِهَـا وَٱلْجَـرِّ
وَتُفْتَـحُ ٱلْيَـاءُ إِذَا مَـا نُصِبَـا نَحْـوُ : (لَقِيتُ ٱلْقَـاضِـيَ ٱلْمُهَـذَّبَـا)
وَنَـوِّنِ ٱلْمُنَكَّـرَ ٱلْمَنْقُـوصَـا فِـي رَفْعِـهِ وَجَـرِّهِ خُصُـوصَـا
تَقُـولُ : (هَـٰذَا مُشْتَـرٍ مُخَـادِعُ) وَ(ٱفْـزَعْ إِلَـىٰ حَـامٍ حِمَـاهُ مَـانِـعُ)
وَهٰكَـذَا تَفْعَـلُ فِـي يَـاءِ (ٱلشَّجِـي) وَكُـلِّ يَـاءٍ بَعْـدَ مَكْسُـورٍ تَجِـي
هَـٰذَا إِذَا مَـا وَرَدَتْ مُخَفَّفَـةْ فَـٱفْهَمْـهُ عَنِّـي فَهْـمَ صَـافِـي ٱلْمَعْـرِفَـةْ
وَلَيْـسَ لِـلإِعْـرَابِ فِيمَـا قَـدْ قُصِـرْ مِـنَ ٱلأَسَـامِـي أَثَـرٌ إِذَا ذُكِـرْ
مِثَـالُـهُ : يَحْيَـىٰ وَمُـوسَـىٰ وَٱلْعَصَـا أَوْ كَـ: رَحىً، أَوْ كَـ: حَياً، أَوْ كَـ: حَصَىٰ

فَهٰــذِهِ آخِــرُهَــا لاَ يَخْتَلِــفْ عَلَـىٰ تَصَـارِيـفِ ٱلْكَـلاَمِ ٱلْمُـؤْتَلِـفْ
وَرَفْــعُ مَــا ثَنَّيْتَــهُ بِــٱلأَلِــفِ كَقَـوْلِـكَ : (ٱلزَّيْـدَانِ كَـانَـا مَـأْلَفِي)
وَنَصْبُــهُ وَجَــرُّهُ بِــٱلْيَــاءِ بِغَيْــرِ إِشْكَــالٍ وَلاَ مِــرَاءِ
تَقُــولُ : (زَيْــدٌ لاَبِــسٌ بُــرْدَيْــنِ وَخَــالِــدٌ مُنْطَلِــقُ ٱلْيَــدَيْــنِ)
وَتَلْحَــقُ ٱلنُّــونُ بِمَــا قَــدْ ثُنِّــيْ مِــنَ ٱلْمَفَــارِيــدِ لِجَبْــرِ ٱلْــوَهْــنِ
وَكُــلُّ جَمْــعٍ صَــحَّ فِيــهِ وَاحِــدُهْ ثُــمَّ أَتَــىٰ بَعْــدَ ٱلتَّنَــاهِــي زَائِــدُهْ
فَــرَفْعُــهُ بِــٱلْــوَاوِ وَٱلنُّــونُ تَبَــعْ مِثْلُ : (شَجَانِي ٱلْخَاطِبُونَ فِي ٱلْجُمَعْ)
وَنَصْبُــهُ وَجَــرُّهُ بِــٱلْيَــاءِ عِنْــدَ جَمِيــعِ ٱلْعَــرَبِ ٱلْعَــرْبَــاءِ
تَقُــولُ : (حَــيٌّ ٱلنَّــازِلِيــنَ فِــي مِنَــى وَسَـلْ عَـنِ ٱلزَّيْـدِينَ هَـلْ كَـانُـوا هُنَـا)
وَنُــونُــهُ مَفْتُــوحَــةٌ إِذْ تُــذْكَــرُ وَٱلنُّــونُ فِــي كُــلِّ مُثَنَّــىً تُكْسَــرُ
وَتَسْقُــطُ ٱلنُّــونَــانِ فِــي ٱلإِضَــافَــةِ نَحْــوُ : (رَأَيْــتُ سَــاكِنِـي ٱلـرِّصَـافَـةِ
وَقَــدْ لَقِيــتُ صَــاحِبَــيْ أَخِينَــا) فَــٱعْلَمْــهُ مِــنْ حَــذْفِهِمَــا يَقِينَــا
وَكُــلُّ جَمْــعٍ فِيــهِ تَــاءٌ زَائِــدَهْ فَــٱرْفَعْـهُ بِــٱلضَّــمِّ كَـرَفْـعِ (حَـامِـدَهْ)
وَنَصْبُــهُ وَجَــرُّهُ بِــٱلْكَسْــرِ نَحْــوُ : (كَفَيْــتُ ٱلْمُسْلِمَــاتِ شَـرِّيْ)
وَكُــلُّ مَــا كُسِّــرَ فِــي ٱلْجُمُــوعِ كَــٱلأُسْــدِ وَٱلأَبْيَــاتِ وَٱلــرُّبُــوعِ
فَهْــوَ نَظِيــرُ ٱلْفَــرْدِ فِــي ٱلإِعْــرَابِ فَــٱسْمَــعْ مَقَــالِـي وَٱتَّبِـعْ صَـوَابِـي
وَٱلْجَرُّ فِي ٱلإِسْمِ ٱلصَّحِيحِ ٱلْمُنْصَرِفْ بِــأَحْـرُفٍ هُــنَّ إِذَا مَــا قِيــلَ : صِــفْ
(مِنْ) وَ(إِلَىٰ) وَ(فِي) وَ(حَتَّىٰ) وَ(عَلَىٰ) وَ(عَنْ) وَ(مُنْذُ) ثُمَّ (حَاشَا) وَ(خَلاَ)
وَٱلْبَــاءُ وَٱلْكَــافُ إِذَا مَــا زِيْــدَا وَٱلــلاَّمُ فَــٱحْفَظْهَــا تَكُــنْ رَشِيــدَا
وَ(رُبَّ) أَيْضاً ثُمَّ (مُذْ) فِيمَا حَضَرْ مِــنَ ٱلــزَّمَــانِ دُونَ مَــا مِنْــهُ غَبَــرْ
تَقُــولُ : (مَــا رَأَيْتُــهُ مُــذْ يَــوْمِنَــا وَرُبَّ عَبْــدٍ كَيِّــسٍ مَــرَّ بِنَــا)
وَ(رُبَّ) تَــأْتِــي أَبَــداً مُصَــدَّرَهْ وَلاَ يَلِيهَــا ٱلإِسْــمُ إِلاَّ نَكِــرَهْ

وَتَــارَةً تُضْمَــرُ بَعْــدَ ٱلْــوَاوِ كَقَــوْلِهِــمْ : (وَرَاكِــبِ بَجَــاوِي)
وَقَــدْ يَجُــرُّ ٱلْاَسْــمَ بَــاءُ ٱلْقَسَــمِ وَوَاوُهُ وَٱلتَّــاءُ أَيْضــاً فَــٱعْلَــمِ
لَكِــنْ تَخُــصُّ ٱلتَّــاءُ بِــٱسْــمِ ٱللهِ إِذَا تَعَجَّبْــتَ بِــلاَ ٱشْتِبَــاهِ
وَقَــدْ يُجَــرُّ ٱلاَسْــمُ بِــٱلإِضَــافَــةْ كَقَــوْلِهِــمْ : (دَارُ أَبِــي قُحَــافَــةْ)
فَتَــارَةً تَــأْتِــي بِمَعْنَــى ٱلــلاَّمِ نَحْــوُ : (أَتَــىٰ عَبْــدُ أَبِــي تَمَّــامِ)
وَتَــارَةً تَــأْتِــي بِمَعْنَــىٰ (مِــنْ) إِذَا قُلْــتَ : (مَنَــا زَيْــتٍ) فَقِــسْ ذَاكَ وَذَا
وَفِــي ٱلْمُضَــافِ مَــا يَجُــرُّ أَبَــدَا مِثْلُ : (لَدُنْ زَيْدٍ) وَإِنْ شِئْتَ (لَدَىٰ)
وَمِنْــهُ : (سُبْحَــانَ) وَ(ذُو) وَ(مِثْــلُ) وَ(مَــعْ) وَ(عِنْــدَ) وَ(أُولُــو) وَ(كُــلُّ)
ثُمَّ ٱلْجِهَاتُ ٱلسِّتُّ : (فَوْقُ) وَ(وَرَا) وَ(يَمْنَــةٌ) وَعَكْسُهَــا بِــلاَ مِــرَا
وَهٰكَذَا (غَيْرُ) وَ(بَعْضُ) وَ(سِوَىٰ) فِــي كَلِــمٍ شَتَّــىٰ رَوَاهَــا مَــنْ رَوَىٰ
وَٱجْرُرْ بِـ(كَمْ) مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرَا مُعَظِّمــاً لِقَــدْرِهِ مُكَثِّــرَا
تَقُولُ : (كَــمْ مَــالٍ أَفَــادَتْــهُ يَــدِي وَكَــمْ إِمَــاءٍ مَلَكَــتْ وَأَعْبُــدِ)
وَإِنْ فَتَحْــتَ ٱلنُّطْــقَ بِــٱسْــمٍ مُبْتَــدَا فَــٱرْفَعْــهُ وَٱلأَخْبَــارَ عَنْــهُ أَبَــدَا
تَقُــولُ مِــنْ ذَلِــكَ : (زَيْــدٌ عَــاقِــلُ وَٱلصُّلْــحُ خَيْــرٌ ، وَٱلأَمِيــرُ عَــادِلُ)
وَلاَيَحُــولُ حُكْمُــهُ مَتَــىٰ دَخَــلْ (لَكِنْ) عَلَىٰ جُمْلَتِهِ وَ(هَلْ) وَ(بَلْ)
وَقَــدِّمِ ٱلأَخْبَــارَ إِذْ تَسْتَفْهِــمُ كَقَــوْلِهِــمْ : (أَيْــنَ ٱلْكَرِيــمُ ٱلْمُنْعِــمُ)
وَمِثْلُــهُ : (كَيْــفَ ٱلْمَرِيــضُ ٱلْمُدْنَــفُ وَأَيُّهَــا ٱلْغَــادِي مَتَــى ٱلْمُنْصَــرَفُ)
وَإِنْ يَكُــنْ بَعْــضُ ٱلظُّــرُوفِ ٱلْخَبَــرَا فَــأَوْلِــهِ ٱلنَّصْــبَ وَدَعْ عَنْــكَ ٱلْمِــرَا
تَقُــولُ : (زَيْــدٌ خَلْــفَ عَمْــرٍو قَعَــدَا وَٱلصَّــوْمُ يَــوْمَ ٱلسَّبْــتِ وَٱلسَّيْــرُ غَــدَا)
وَإِنْ تَقُــلْ : (أَيْــنَ ٱلأَمِيــرُ جَــالِــسُ وَفِــي فِنَــاءِ ٱلــدَّارِ بِشْــرٌ مَــائِــسُ)
فَـ(جَــالِــسٌ) وَ(مَــائِــسٌ) قَــدْ رُفِعَــا وَقَــدْ أُجِيــزَ ٱلــرَّفْــعُ وَٱلنَّصْــبُ مَعَــا
وَهٰكَــذَا إِنْ قُلْــتَ : (زَيْــدٌ لُمْتُــهُ وَخَــالِــدٌ ضَــرَبْتُــهُ وَضِمْتُــهُ)

فَٱلرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَٱلنَّصْبُ ... كِلاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ ٱلْكُتْبُ
وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ ٱلأَسْمَاءِ ... عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمِ ٱلْبِنَاءِ
فَٱرْفَعْهُ إِذْ تُعْرِبُ فَهْوَ ٱلْفَاعِلُ ... نَحْوُ : (جَرَى ٱلْمَاءُ وَجَارَ ٱلْعَامِلُ)
وَوَحِّدِ ٱلْفِعْلَ مَعَ ٱلْجَمَاعَةْ ... كَقَوْلِهِمْ : (سَارَ ٱلرِّجَالُ ٱلسَّاعَةْ)
وَإِنْ تَشَا فَزِدْ عَلَيْهِ ٱلتَّاءَ ... نَحْوُ : (ٱشْتَكَتْ عُرَاتُنَا ٱلشِّتَاءَ)
وَتَلْحَقُ ٱلتَّاءُ عَلَى ٱلتَّحْقِيقِ ... بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي
كَقَوْلِهِمْ : (جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَةْ ... وَٱنْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَةْ)
وَتُكْسَرُ ٱلتَّاءُ بِلاَ مَحَالَةْ ... فِي مِثْلِ : (قَدْ أَقْبَلَتِ ٱلْغَزَالَةْ)
وَٱقْضِ قَضَاءً لاَ يُرَدُّ قَائِلُهْ ... بِٱلرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ ٱلأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِمْ : (يُكْتَبُ عَهْدُ ٱلْوَالِي)
وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي ٱلثُّلاَثِيِّ أَلِفْ ... فَٱكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلاَ تَقِفْ
تَقُولُ : (بِيعَ ٱلثَّوْبُ وَٱلْغُلاَمُ ... وَكِيلَ زَيْتُ ٱلشَّامِ وَٱلطَّعَامُ)
وَٱلنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا ... كَقَوْلِهِمْ : (صَادَ ٱلأَمِيرُ أَرْنَبَا)
وَرُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ ٱلْفَاعِلُ ... نَحْوُ : (قَدِ ٱسْتَوْفَى ٱلْخَرَاجَ ٱلْعَامِلُ)
وَإِنْ تَقُلْ : (كَلَّمَ مُوسَىٰ يَعْلَىٰ) ... فَقَدِّمِ ٱلْفَاعِلَ فَهْوَ ٱلأَوْلَىٰ
وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ ... مَفْعُولَهُ مِثْلُ : سَقَىٰ وَيَشْرَبُ
لَكِنَّ فِعْلَ ٱلشَّكِّ وَٱلْيَقِينِ ... يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي ٱلتَّلْقِينِ
تَقُولُ : (قَدْ خِلْتُ ٱلْهِلاَلَ لاَئِحَا ... وَقَدْ وَجَدْتُ ٱلْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا
وَمَا أَظُنُّ عَامِراً رَفِيقَا ... وَلاَ أَرَىٰ لِي خَالِداً صَدِيقَا
وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي (عَلِمْتُ) ... وَفِي (حَسِبْتُ)ثُمَّ فِي (زَعَمْتُ)
وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلاً مُنَوَّنَا ... فَهْوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلاً بَيِّنَا
فَٱرْفَعْ بِهِ فِي لاَزِمِ ٱلأَفْعَالِ ... وَٱنْصِبْ إِذَا عُدِّيْ بِكُلِّ حَالِ

تَقُــولُ : (زَيْــدٌ مُسْتَــوٍ أَبُــوهُ) … بِـالـرَّفْـعِ مِثْـلُ : (يَسْتَـوِي أَخُـوهُ)
وَقُـلْ : (سَعِيـدٌ مُكْـرِمٌ عُثْمَـانَـا) … بِـالنَّصْـبِ مِثْـلُ : (يُكْـرِمُ الضِّيفَـانَـا)
وَالْمَصْــدَرُ الأَصْــلُ وَأَيُّ أَصْــلِ … وَمِنْـهُ يَـا صَـاحِ اشْتِقَـاقُ الْفِعْـلِ
وَأَوْجَبَــتْ لَــهُ النُّحَــاةُ النَّصْبَــا … فِـي قَوْلِهِمْ : (ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَا)
وَقَــدْ أُقِيــمَ الْــوَصْــفُ وَالآلاتُ … مُقَــامَــهُ وَالْعَــدَدُ الأَثْبَــاتُ
نَحْوُ : (ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطاً فَهَرَبْ … وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرِّيَبْ
وَاجْلِـدْهُ فِـي الْخَمْـرِ أَرْبَعِيـنَ جَلْـدَةْ … وَاحْبِسْـهُ مِثْـلَ حَبْسِ مَـوْلَـىً عَبْـدَهْ)
وَرُبَّمَــا أُضْمِــرَ فِعْــلُ الْمَصْــدَرِ … كَقَـوْلِهِـمْ : (سَمْعـاً وَطَـوْعـاً) فَاخْبُـرِ
وَمِثْلُــهُ : (سَقْيــاً لَــهُ وَرَعْيَــا … وَإِنْ تَشَـا جَـدْعـاً لَـهُ وَكَيَّـا)
وَمِنْـهُ : (قَـدْ جَـاءَ الأَمِيـرُ رَكْضَـا … وَاشْتَمَــلَ الصَّمَّــاءَ إِذْ تَــوَضَّــا)
وَإِنْ جَـرَىٰ نُطْقُـكَ بِـالْمَفْعُـولِ لَـهْ … فَـانْصِبْـهُ بِـالْفِعْـلِ الَّـذِي قَـدَ فَعَلَـهْ
وَهْــوَ لَعَمْــرِي مَصْــدَرٌ فِــي نَفْسِــهِ … لَكِــنَّ جِنْـسَ الْفِعْـلِ غَيْـرُ جِنْسِـهِ
وَغَــالِــبُ الأَحْــوَالِ أَنْ تَــرَاهُ … جَـوَابَ : (لِـمْ فَعَلْـتَ مَـا تَهْـوَاهُ)
تَقُـولُ : (قَـدْ زُرْتُـكَ خَـوْفَ الشَّـرِّ … وَغُصْـتُ فِـي الْبَحْـرِ ابْتِغَـاءَ الـدُّرِّ)
وَإِنْ أَقَمْــتَ الْــوَاوَ فِــي الْكَــلاَمِ … مُقَـامَ (مَـعْ) فَـانْصِـبْ بِـلاَ مَـلاَمِ
تَقُــولُ : (جَــاءَ الْبَـرْدُ وَالْجِبَـابَـا … وَاسْتَــوَتِ الْمِيَــاهُ وَالأَخْشَــابَــا
وَمَـا صَنَعْـتَ يَـا فَتَـىٰ وَسُعْـدَىٰ) … فَقِـسْ عَلَـىٰ هَـٰذَا تُصَـادِفْ رُشْـدَا
وَالْحَــالُ وَالتَّمْيِيــزُ مَنْصُــوبَــانِ … عَلَـى اخْتِـلاَفِ الْـوَضْـعِ وَالْمَبَـانِـي
ثُــمَّ كِـلاَ النَّـوْعَيْـنِ جَـاءَ فَضْلَـةْ … مُنَكَّــراً بَعْــدَ تَمَــامِ الْجُمْلَــةْ
لَكِــنْ إِذَا نَظَـرْتَ فِــي اسْـمِ الْحَـالِ … وَجَــدْتَــهُ اشْتُــقَّ مِــنَ الأَفْعَــالِ
ثُــمَّ يُـرَىٰ عِنْـدَ اعْتِبَـارِ مَـنْ عَقَـلْ … جَـوَابَ (كَيْـفَ) فِـي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ
مِثَـالُـهُ : (جَـاءَ الأَمِيـرُ رَاكِبَـا … وَقَـامَ قُـسٌّ فِـي عُكَـاظَ خَـاطِبَـا)

وَمِنْـهُ : (مَـنْ ذَا فِـي ٱلْفِنَـاءِ قَـاعِـدَا ... وَبِعْتُـهُ بِـدِرْهَـمٍ فَصَـاعِـدَا)

وَإِنْ تُـرِدْ مَعْـرِفَـةَ ٱلتَّمْيِيـزِ ... لِكَـيْ تُعَـدَّ مِـنْ ذَوِي ٱلتَّمْيِيـزِ

فَهْـوَ ٱلَّـذِي يُـذْكَـرُ بَعْـدَ ٱلْعَـدَدِ ... وَٱلْـوَزْنِ وَٱلْكَيْـلِ وَمَـذْرُوعِ ٱلْيَـدِ

وَ(مِـنْ) إِذَا فَكَّـرْتَ فِيـهِ مُضْمَـرَةْ ... مِـنْ قَبْـلِ أَنْ تَـذْكُـرَهُ وَتُظْهِـرَهْ

تَقُـولُ : (عِنْـدِي مَنَـوَانِ زُبْـدَا ... وَخَمْسَـةٌ وَأَرْبَعُـونَ عَبْـدَا

وَقَـدْ تَصَـدَّقْـتُ بِصَـاعٍ خَـلاً ... وَمَـا لَـهُ غَيْـرُ جَرِيـبٍ نَخْـلاَ)

وَمِنْـهُ أَيْضـاً : (نِعْـمَ زَيْـدٌ رَجُـلاَ ... وَبِئْـسَ عَبْـدُ ٱلـدَّارِ مِنْـهُ بَـدَلاَ

وَحَبَّـذَا أَرْضُ ٱلْبَقِيـعِ أَرْضَـا ... وَصَـالِـحٌ أَطْهَـرُ مِنْـكَ عِـرْضَـا

وَقَـدْ قَـرِرْتَ بِـٱلإِيَـابِ عَيْنَـا ... وَطِبْـتَ نَفْسـاً إِذْ قَضَيْـتَ ٱلـدَّيْنَـا)

وَ(كَـمْ) إِذَا جِئْـتَ بِهَـا مُسْتَفْهِمَـا ... فَٱنْصِبْ وَقُلْ: (كَمْ كَوْكَباً تَحْوِي ٱلسَّمَا)

وَٱلظَّـرْفُ نَـوْعَـانِ : فَظَـرْفُ أَزْمِنَـةْ ... يَجْرِي مَـعَ ٱلـدَّهْـرِ ، وَظَـرْفُ أَمْكِنَـةْ

وَٱلْكُـلُّ مَنْصُـوبٌ عَلَـىٰ إِضْمَـارِ (فِـي) ... فَـٱعْتَبِـرِ ٱلظَّـرْفَ بِهَـٰـذَا وَٱكْتَـفِ

تَقُـولُ : (صَـامَ خَـالِـدٌ أَيَّـامَـا ... وَغَـابَ شَهْـراً وَأَقَـامَ عَـامَـا

وَبَـاتَ زَيْـدٌ فَـوْقَ سَطْـحِ ٱلْمَسْجِـدِ ... وَٱلْفَـرَسُ ٱلأَبْلَـقُ تَحْـتَ مَعْبَـدِ

وَٱلـرِّيـحُ هَبَّـتْ يَمْنَـةَ ٱلْمُصَلِّـي ... وَٱلـزَّرْعُ تِلْقَـاءَ ٱلْحَيَـا ٱلْمُنْهَـلِّ

وَقِيمَـةُ ٱلْفِضَّـةِ دُونَ ٱلـذَّهَـبِ ... وَثَـمَّ عَمْـرٌو فَـٱدْنُ مِنْـهُ وَٱقْـرَبِ

وَدَارُهُ غَـرْبِـيَّ فَيْـضِ ٱلْبَصْـرَةِ ... وَنَخْلُـهُ شَـرْقِـيَّ نَهْـرِ مُـرَّةِ

وَقَـدْ أَكَلْـتُ قَبْلَـهُ وَبَعْـدَهُ ... وَإِثْـرَهُ وَخَلْفَـهُ وَعِنْـدَهُ)

وَ(عِنْـدَ) فِيهَـا ٱلنَّصْـبُ يَسْتَمِـرُّ ... لَكِنَّهَـا بِـ(مِـنْ) فَقَـطْ تُجَـرُّ

وَأَيْنَمَـا صَـادَفْـتَ (فِـي) لاَ تُضْمَـرُ ... فَـٱرْفَـعْ وَقُـلْ : (يَـوْمُ ٱلْخَمِيسِ نَيِّـرُ)

وَكُـلُّ مَـا ٱسْتَثْنَيْتَـهُ مِـنْ مُـوجَـبِ ... تَـمَّ ٱلْكَـلاَمُ عِنْـدَهُ فَلْيُنْصَـبِ

تَقُـولُ : (جَـاءَ ٱلْقَـوْمُ إِلاَّ سَعْـدَا ... وَقَـامَـتِ ٱلنِّسْـوَةُ إِلاَّ دَعْـدَا)

وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى ٱلإِيجَابِ   فَأَوْلِهِ ٱلإِبْدَالَ فِي ٱلإِعْرَابِ

تَقُولُ : (مَا ٱلْمَفْخَرُ إِلاَّ ٱلْكَرَمُ   وَهَلْ مَحَلُّ ٱلأَمْنِ إِلاَّ ٱلْحَرَمُ)

وَإِنْ تَقُلْ : (لاَ رَبَّ إِلاَّ اللهُ)   فَٱرْفَعْهُ وَٱرْفَعْ مَا جَرَىٰ مَجْرَاهُ

وَٱنْصِبْ إِذَا مَا قُدِّمَ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ   تَقُولُ : (هَلْ إِلاَّ ٱلْعِرَاقَ مَغْنَىٰ)

وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِياً بِـ(مَا عَدَا)   أَوْ (مَا خَلاَ) أَوْ (لَيْسَ) فَٱنْصِبْ أَبَدَا

تَقُولُ : (جَاؤُوا مَا عَدَا مُحَمَّدَا   وَمَا خَلاَ عَمْراً وَلَيْسَ أَحْمَدَا)

وَ(غَيْرِ) إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَهْ   جَرَّتْ عَلَى ٱلإِضَافَةِ ٱلْمُسْتَوْلِيَهْ

وَرَاؤُهَا يُحْكَمُ فِي إِعْرَابِهَا   مِثْلُ ٱسْمِ (إِلاَّ) حِينَ يُسْتَثْنَىٰ بِهَا

وَٱنْصِبْ بِـ(لاَ) فِي ٱلنَّفْيِ كُلَّ نَكِرَهْ   كَقَوْلِهِمْ : (لاَ شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهْ)

وَإِنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضُ   فَٱرْفَعْ وَقُلْ : (لاَ لأَبِيكَ مُبْغِضُ)

وَٱرْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْياً وَٱنْصِبِ   أَوْ غَايِرِ ٱلإِعْرَابَ فِيهِ تُصِبِ

تَقُولُ : (لاَ بَيْعٌ وَ لاَ خِلاَلُ   فِيهِ وَلاَ عَيْبٌ وَلاَ إِخْلاَلُ)

وَٱلرَّفْعُ فِي ٱلثَّانِي وَفَتْحُ ٱلأَوَّلِ   قَدْ جَازَ وَٱلْعَكْسُ كَذَاكَ فَٱفْعَلِ

وَإِنْ تَشَا فَٱفْتَحْهُمَا جَمِيعَا   وَلاَ تَخَفْ رَدّاً وَلاَ تَقْرِيعَا

وَتُنْصَبُ ٱلأَسْمَاءُ فِي ٱلتَّعَجُّبِ   نَصْبَ ٱلْمَفَاعِيلِ فَلاَ تَسْتَعْجِبِ

تَقُولُ : (مَا أَحْسَنَ زَيْداً إِذْ خَطَا   وَمَا أَحَدَّ سَيْفَهُ حِينَ سَطَا)

وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ ٱلأَلْوَانِ   أَوْ عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِي ٱلأَبْدَانِ

فَٱبْنِ لَهُ فِعْلاً مِنَ ٱلثُّلاَثِي   ثُمَّ ٱئْتِ بِٱلأَلْوَانِ وَٱلأَحْدَاثِ

تَقُولُ : (مَا أَنْقَىٰ بَيَاضَ ٱلْعَاجِ   وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ ٱلدَّيَاجِي)

وَٱلنَّصْبُ فِي ٱلإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ   وَهْوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَٱفْهَمْ وَقِسْ

تَقُولُ لِلطَّالِبِ : (خِلاًّ بَرّا   دُونَكَ بِشْراً وَعَلَيْكَ عَمْرَا)

وَتَنْصِبُ ٱلإِسْمَ ٱلَّذِي تُكَرِّرُهْ   عَنْ عِوَضِ ٱلْفِعْلِ ٱلَّذِي لاَ تُظْهِرُهْ

مِثْـلُ مَقَـالِ ٱلْخَـاطِـبِ ٱلأَوَّاهِ : (أَللهَ أَللهَ عِبَـــــادَ ٱللهِ)

وَسِتَّـــةٌ تَنْتَصِـــبُ ٱلأَسْمَـــاءُ بِهَـا كَمَـا تَـرْتَفِـعُ ٱلأَنْبَـاءُ

وَهْـــيَ إِذَا رَوَيْـــتَ أَوْ أَمْلَيْتَـــا : (إِنَّ) وَ(أَنَّ) يَـا فَتَـىٰ وَ(لَيْتَـا)

ثُـمَّ (كَـأَنَّ) ثُـمَّ (لَكِـنَّ) وَ(عَـلْ) وَٱللُّغَـةُ ٱلْمَشْهُـورَةُ ٱلْفُصْحَـىٰ (لَعَـلْ)

وَ(إِنَّ) بِـــٱلْكَسْــرَةِ أُمُّ ٱلأَحْـــرُفِ تَـأْتِـي مَـعَ ٱلْقَـوْلِ وَبَعْـدَ ٱلْحَلِـفِ

وَٱلـــلاَّمُ تَخْتَـــصُّ بِمَعْمُـــولاَتِهَـــا لِيَسْتَبِيـــنَ فَضْلُهَـــا فِـــي ذَاتِهَـــا

مِثَـــالُـــهُ : (إِنَّ ٱلأَمِيـــرَ عَـــادِلُ وَقَـــدْ سَمِعْـــتُ أَنَّ زَيْـــداً رَاحِـــلُ

وَقِيـــلَ : إِنَّ خَـــالِـــداً لَقَـــادِمُ وَإِنَّ هِنْـــداً لأَبُـــوهَـــا عَـــالِـــمُ)

وَلاَ تُقَـــدِّمْ خَبَـــرَ ٱلْحُـــرُوفِ إِلاَّ مَـــعَ ٱلْمَجْـــرُورِ وَٱلظُّـــرُوفِ

كَقَـــوْلِهِـــمْ : (إِنَّ لِـــزَيْـــدٍ مَـــالاَ وَإِنَّ عِنْـــدَ عَـــامِـــرٍ جَمَـــالاَ)

وَإِنْ تُـزَدْ (مَـا) بَعْـدَ هَـٰذِيْ ٱلأَحْـرُفِ فَـالـرَّفْـعُ وَٱلنَّصْبُ أُجِيـزَا فَـٱعْـرِفِ

وَٱلنَّصْـبُ فِـي (لَيْـتَ لَعَـلَّ) أَظْهَـرُ وَفِـي (كَـأَنَّ) فَـٱسْتَمِـعْ مَـا يُـؤْثَـرُ

وَعَكْـسُ (إِنَّ) يَـا أُخَـيَّ فِـي ٱلْعَمَـلْ كَـانَ وَمَـا ٱنْفَـكَّ ٱلْفَتَـىٰ وَلَـمْ يَـزَلْ

وَهَكَـــذَا أَصْبَـــحَ ثُـــمَّ أَمْسَـــىٰ وَظَـــلَّ ثُـــمَّ بَـــاتَ ثُـــمَّ أَضْحَـــىٰ

وَصَـارَ ثُـمَّ لَيْـسَ ثُـمَّ مَـا بَـرِحْ وَمَـا فَتِـىءْ فَـٱفْقَـهْ بَيَـانِـي ٱلْمُتَّضِـحْ

وَأُخْتُهَـــا مَـــا دَامَ فَـــٱحْفَظَنْهَـــا وَٱحْـذَرْ هُـدِيـتَ أَنْ تَـزِيـغَ عَنْهَـا

تَقُـولُ : (قَـدْ كَـانَ ٱلأَمِيـرُ رَاكِبَـا وَلَـمْ يَـزَلْ أَبُـو عَلِـيٍّ عَـاتِبَـا

وَأَصْبَـحَ ٱلْبَـرْدُ شَـدِيـداً فَـٱعْلَـمِ وَبَـاتَ زَيْـدٌ سَـاهِـراً لَـمْ يَنَـمِ

وَمَـنْ يُـرِدْ أَنْ يَجْعَـلَ ٱلأَخْبَـارَا مُقَـدَّمَـاتٍ فَلْيَقُـلْ مَـا ٱخْتَـارَا

مِثَـالُـهُ : (قَـدْ كَـانَ سَمْحـاً وَائِـلُ وَوَاقِفـاً بِـٱلْبَـابِ أَضْحَـى ٱلسَّـائِـلُ)

وَإِنْ تَقُلْ : (يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ ٱلْمَطَرْ) فَلَسْـتَ تَحْتَـاجُ لَهَـا إِلَـىٰ خَبَـرْ

وَهَكَـــذَا يَصْنَـــعُ كُـــلُّ مَـــنْ نَفَـثْ بِهَـا إِذَا جَـاءَتْ وَمَعْنَـاهَـا حَـدَثْ

وَٱلْبَاءُ تَخْتَصُّ بِـ(لَيْسَ) فِي ٱلْخَبَرْ كَقَوْلِهِمْ : (لَيْسَ ٱلْفَتَىٰ بِٱلْمُحْتَقَرْ)

وَ(مَا) ٱلَّتِي تَنْفِي كَـ(لَيْسَ) ٱلنَّاصِبَةْ فِي قَوْلِ سُكَّانِ ٱلْحِجَازِ قَاطِبَةْ

فَقَوْلُهُمْ : (مَا عَامِرٌ مُوَافِقَا) كَقَوْلِهِمْ : (لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقَا)

وَنَادِ مَنْ تَدْعُو بِـ(يَا) أَوْ بِـ(أَيَا) أَوْ هَمْزَةٍ أَوْ (أَيْ) وَإِنْ شِئْتَ (هَيَا)

وَٱنْصِبْ وَنَوِّنْ إِذْ تُنَادِي ٱلنَّكِرَةْ كَقَوْلِهِمْ : (يَا نَهِماً دَعِ ٱلشَّرَهْ)

وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهِرَةْ فَلاَ تُنَوِّنْهُ وَضُمَّ آخِرَهْ

تَقُولُ : (يَا سَعْدُ أَيَا سَعِيدُ) وَمِثْلُهُ : (يَا أَيُّهَا ٱلْعَمِيدُ)

وَتَنْصِبُ ٱلْمُضَافَ فِي ٱلنِّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ : (يَا صَاحِبَ ٱلرِّدَاءِ)

وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي ٱلأَفْهَامِ قَوْلُكَ : (يَا غُلاَمِ يَا غُلاَمِي)

وَجَوَّزُوا فَتْحَةَ هَٰذِي ٱلْيَاءِ وَٱلْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِٱلْهَاءِ

وَٱلْهَاءُ فِي ٱلْوَقْفِ عَلَىٰ (غُلاَمِيَهْ) كَٱلْهَاءِ فِي ٱلْوَقْفِ عَلَىٰ (سُلْطَانِيَهْ)

وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ : (يَا غُلاَمَا) كَمَا تَلَوْا : (يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا)

وَحَذْفُ (يَا) يَجُوزُ فِي ٱلنِّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ : (رَبِّ ٱسْتَجِبْ دُعَائِي)

وَإِنْ تَقُلْ : (يَا هَٰذِهِ أَوْ يَا ذَا) فَحَذْفُ (يَا) مُمْتَنِعٌ يَا هَٰذَا

وَإِنْ تَشَا ٱلتَّرْخِيمَ فِي حَالِ ٱلنِّدَا فَاخْصُصْ بِهِ ٱلْمَعْرِفَةَ ٱلْمُنْفَرِدَا

وَٱحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ ٱسْمِهِ وَلاَ تُغَيِّرْ مَا بَقِي عَنْ رَسْمِهِ

تَقُولُ : (يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ ٱسْمَعَا) كَمَا تَقُولُ فِي سُعَادَ : (يَا سُعَا)

وَقَدْ أُجِيزَ ٱلضَّمُّ فِي ٱلتَّرْخِيمِ فَقِيلَ : (يَا عَامُ) بِضَمِّ ٱلْمِيمِ

وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلاَ غُفُولِ مِنْ وَزْنِ فَعْلاَنَ وَمِنْ مَفْعُولِ

تَقُولُ فِي مَرْوَانَ : (يَا مَرْوَ ٱجْلِسِ) وَمِثْلُهُ (يَا مَنْصُ) فَٱفْهَمْ وَقِسِ

وَلاَ تُرَخِّمْ (هِنْدَ) فِي ٱلنِّدَاءِ وَلاَ ثُلاَثِيّاً خَلاَ مِنْ هَاءِ

وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءً فَقُلْ فِي هِبَةٍ : (يَا هِبَ مَنْ هَٰذَا ٱلرَّجُلْ)

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ : (يَا صَاحِ) شَذَّ لِمَعْنَىً فِيهِ بِاصْطِلاَحِ

وَإِنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الاسْمِ الْمُخْتَقَرْ إِمَّا لِتَهْوَانٍ وَإِمَّا لِصِغَرْ

فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهَذِي الْحَادِثَةْ وَزِدْهُ يَاءً تَبْتَدِيهَا ثَالِثَةْ

تَقُولُ فِي فَلْسٍ : (فُلَيْسٌ) يَا فَتَىٰ وَهَكَذَا كُلُّ ثُلاثِيٍّ أَتَىٰ

وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثاً أَرْدَفْتَهُ هَاءً كَمَا تُلْحِقُ أَوْ وَصَفْتَهُ

فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَىٰ نُوَيْرَةْ كَمَا تَقُولُ : (نَارُهُ مُنِيرَةْ)

وَصَغِّرِ الْبَابَ فَقُلْ : (بُوَيْبُ) وَالنَّابُ إِنْ صَغَّرْتَهُ : (نُيَيْبُ)

لأَنَّ بَاباً جَمْعُهُ أَبْوَابُ وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ

وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلُ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ : (رُوَيْجِلُ)

وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ فَاقْلِبْهُ يَاءً أَبَداً وَلاَ تَقِفْ

تَقُولُ : (كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ)

وَقُلْ : (سُرَيْحِينٌ) لِسِرْحَانَ كَمَا تَقُولُ فِي الْجَمْعِ : (سَرَاحِينُ الْحِمَىٰ)

وَلاَ تُغَيِّرْ فِي (عُثَيْمَانَ) الأَلِفْ وَلاَ سُكَيْرَانَ الَّذِي لاَ يَنْصَرِفْ

وَهَكَذَا (زُعَيْفِرَانُ) فَاعْتَبِرْ بِهِ السُّدَاسِيَّاتِ وَاقْفُهْ مَا ذُكِرْ

وَارْدُدْ إِلَى الْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّىٰ يَعُودَ مُنْتَصِفْ

كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةٍ : (شُفَيْهَةْ) وَالشَّاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا : (شُوَيْهَةْ)

وَأَلْقِ فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَثْقُلُ

وَالأَحْرُفُ اللاَّتِي تُزَادُ فِي الْكَلِمْ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ : (سَائِلْ وَأَنْتَهِمْ)

تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ : (مُطَيْلِقُ) فَافْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقٍ : (مُرَيْزِقُ)

وَقِيلَ فِي سَفَرْجَلٍ : (سُفَيْرِجُ) وَفِي فَتَىً مُسْتَخْرِجٍ : (مُخَيْرِجُ)

وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ لِلتَّعْوِيضِ وَالْجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ الْمَهِيضِ

كَقَوْلِهِمْ : (إِنَّ الْمُطَيْلِيقَ أَتَىٰ وَاخْبَا السُّفَيْرِيجَ إِلَىٰ فَصْلِ الشِّتَا)

وَشَذَّ مِمَّا أَصَّلُوهُ (ذَيَّا) تَصْغِيرُ (ذَا) وَمِثْلُهُ (ٱللَّذَيَّا)
وَقَوْلُهُمْ أَيْضاً : (أُنَيْسِيَانُ) شَذَّ كَمَا شَذَّ (مُغَيْرِبَانُ)
وَلَيْسَ هَـٰذَا بِمِثَالٍ يُحْتَذَىٰ فَٱتَّبِعِ ٱلأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّا
وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى ٱسْمٍ فِي ٱلْعَرَبْ أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ ٱلنَّسَبْ
فَشَدِّدِ ٱلْيَاءَ بِلاَ تَوَقُّفِ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَٱعْرِفِ
وَإِنْ يَكُنْ فِي ٱلأَصْلِ هَاءٌ فَٱحْذِفِ كَمِثْلِ مَكِّيٍّ وَهَـٰذَا حَنَفِي
تَقُولُ : (قَدْ جَاءَ ٱلْفَتَى ٱلْبَكْرِيُّ) كَمَا تَقُولُ : (ٱلْحَسَنُ ٱلْبَصْرِيُّ)
وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَىٰ وَزْنِ فَتَىٰ أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَىٰ وَزْنِ مَتَىٰ
فَأَبْدِلِ ٱلْحَرْفَ ٱلأَخِيرَ وَاوَا وَعَاصِ مَنْ مَارَىٰ وَدَعْ مَنْ نَاوَىٰ
تَقُولُ : (هَـٰذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٍّ مُوبِقُ)
وَٱنْسُبْ أَخَا ٱلْحِرْفَةِ كَٱلْبَقَّالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَىٰ فَعَّالِ
وَٱلْعَطْفُ وَٱلتَّوْكِيدُ أَيْضاً وَٱلْبَدَلْ تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ ٱلأُوَلْ
وَهٰكَذَا ٱلْوَصْفُ إِذَا ضَاهَى ٱلصِّفَةْ مَوْصُوفَهَا مُنَكَّراً أَوْ مَعْرِفَةْ
تَقُولُ : (خَلِّ ٱلْمَزْحَ وَٱلْمُجُونَا وَأَقْبَلَ ٱلْحُجَّاجُ أَجْمَعُونَا
وَٱمْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفِ وَٱعْطِفْ عَلَىٰ سَائِلِكَ ٱلضَّعِيفِ)
وَٱلْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي ٱلأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ : (ثُبْ وَٱسْمُ لِلْمَعَالِي)
وَأَحْرُفُ ٱلْعَطْفِ جَمِيعاً عَشَرَةْ مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُشْتَهِرَةْ
ٱلْوَاوُ وَٱلْفَاءُ وَ(ثُمَّ) لِلْمَهَلْ وَ(لاَ) وَ(حَتَّىٰ) ثُمَّ (أَوْ) وَ(أَمْ) وَ(بَلْ)
وَبَعْدَهَا (لٰكِنْ) وَ(إِمَّا) إِنْ كُسِرْ وَجَاءَ لِلتَّخْيِيرِ فَٱحْفَظْ مَا ذُكِرْ
هَـٰذَا وَفِي ٱلأَسْمَاءِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لاَ يَخْتَلِفْ
وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلُ لِشِبْهِهِ ٱلْفِعْلَ ٱلَّذِي يُسْتَثْقَلُ
مِثَالُهُ : (أَفْعَلُ) فِي ٱلصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ : (أَحْمَرُ) فِي ٱلشِّيَاتِ

أَوْ جَاءَ فِي ٱلْوَزْنِ مِثَالَ سَكْرَى أَوْ وَزْنَ دُنْيَا أَوْ مِثَالَ ذِكْرَىٰ
أَوْ وَزْنَ فَعْلاَنَ ٱلَّذِي مُؤَنَّثُهْ فَعْلَىٰ كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُثُهْ
أَوْ وَزْنَ فَعْلاَءَ وَأَفْعِلاَءَ كَمِثْلِ حَسْنَاءَ وَأَنْبِيَاءَ
أَوْ مِثْلَ مَثْنَىٰ وَثُلاَثٍ فِي ٱلْعَدَدْ فَأَصْغِ يَا صَاحِ إِلَىٰ قَوْلِ ٱلسَّدَدْ
وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفْ وَهْوَ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ
وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي ٱلْمِثَالِ نَحْوُ دَنَانِيرَ بِلاَ إِشْكَالِ
فَهَٰذِهِ ٱلأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفْ فِي مَوْطِنٍ يَعْرِفُ هَٰذَا ٱلْمُعْتَرِفْ
وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلاَ أَلِفْ فَهْوَ إِذَا عُرِّفَ غَيْرُ مُنْصَرِفْ
تَقُولُ : (هَٰذَا طَلْحَةُ ٱلْجَوَادُ وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ)
وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفاً كَدَعْدِ فَٱصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرْفِ سَعْدِ
وَأَجْرِ مَا جَاءَ بِوَزْنِ ٱلْفِعْلِ مُجْرَاهُ فِي ٱلْحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ
فَقَوْلُهُمْ : (أَحْمَدُ) مِثْلُ (أَذْهَبُ) وَقَوْلُهُمْ : (تَغْلِبُ) مِثْلُ (تَضْرِبُ)
وَإِنْ عَدَلْتَ فَاعِلاً إِلَىٰ فُعَلْ لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفاً مِثْلُ (زُحَلْ)
وَٱلأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلاَ كَذَاكَ فِي ٱلْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلاَ
وَهَكَذَا ٱلإِسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ : (رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَا)
وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَىٰ فَعْلاَنَا عَلَى ٱخْتِلاَفِ فَائِهِ أَحْيَانَا
تَقُولُ : (مَرْوَانُ أَتَىٰ كِرْمَانَا وَرَحْمَةُ ٱللهِ عَلَىٰ عُثْمَانَا)
فَهَٰذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لاَ تَنْصَرِفْ وَمَا أَتَىٰ مُنَكَّراً مِنْهَا صُرِفْ
وَإِنْ عَرَاهَا أَلِفٌ وَلاَمُ فَمَا عَلَىٰ صَارِفِهَا مَلاَمُ
وَهَكَذَا تُصْرَفُ بِٱلإِضَافَةِ نَحْوُ : (سَخَىٰ بِأَطْيَبِ ٱلضِّيَافَةِ)
وَلَيْسَ مَصْرُوفاً مِنَ ٱلْبِقَاعِ إِلاَّ بِقَاعٌ جِئْنَ فِي ٱلسَّمَاعِ
مِثْلُ حُنَيْنٍ وَمِنًىٰ وَبَدْرِ وَوَاسِطٍ وَدَابِقٍ وَحِجْرِ

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ ٱلشِّعْرِ ٱلصَّلِفْ   أَنْ يَصْرِفَ ٱلشَّاعِرُ مَا لاَ يَنْصَرِفْ

وَإِنْ نَطَقْتَ بِٱلْعُقُودِ فِي ٱلْعَدَدْ   فَٱنْظُرْ إِلَى ٱلْمَعْدُودِ لُقِّيتَ ٱلرَّشَدْ

فَأَثْبِتِ ٱلْهَاءَ مَعَ ٱلْمُذَكَّرِ   وَٱحْذِفْ مَعَ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْمُشْتَهِرِ

تَقُولُ : (لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُدْ   وَٱزْمُمْ لَهَا تِسْعاً مِنَ ٱلنُّوقِ وَقُدْ)

وَإِنْ ذَكَرْتَ ٱلْعَدَدَ ٱلْمُرَكَّبَا   وَهْوَ ٱلَّذِي ٱسْتَوْجَبَ أَلاَّ يُعْرَبَا

فَأَلْحِقِ ٱلْهَاءَ مَعَ ٱلْمُؤَنَّثِ   بِآخِرِ ٱلثَّانِي وَلاَ تَكْتَرِثِ

مِثَالُهُ : (عِنْدِي ثَلاَثَ عَشْرَةْ   جُمَانَةً مَنْظُومَةً وَدُرَّةْ)

وَقَدْ تَنَاهَى ٱلْقَوْلُ فِي ٱلأَسْمَاءِ   عَلَى ٱخْتِصَارٍ وَعَلَى ٱسْتِيفَاءِ

وَحَقَّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحاً يُفْهِمُ   مَا يَنْصِبُ ٱلْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

فَتَنْصِبُ ٱلْفِعْلَ ٱلسَّلِيمَ (أَنْ) وَ(لَنْ)   وَ(كَيْ) وَإِنْ شِئْتَ (لِكَيْلاَ) وَ(إِذَنْ)

وَٱلنَّصْبُ فِي ٱلْمُعْتَلِّ كَٱلسَّلِيمِ   فَٱنْصِبْهُ تَشْفِي عِلَّةَ ٱلسَّقِيمِ

وَٱللاَّمُ حِينَ تَبْتَدِي بِٱلْكَسْرِ   كَمِثْلِ مَا تُكْسَرُ لاَمُ ٱلْجَرِّ

وَٱلْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ ٱلنَّفْيِ   وَٱلأَمْرِ وَٱلْعَرْضِ مَعاً وَٱلنَّهْيِ

وَفِي جَوَابِ (لَيْتَ لِي) وَ(هَلْ فَتَىٰ)   وَ(أَيْنَ مَغْنَاكَ وَأَنَّىٰ وَمَتَىٰ)

وَٱلْوَاوُ إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى ٱلْجَمْعِ   فِي طَلَبِ ٱلْمَأْمُورِ أَوْ فِي ٱلْمَنْعِ

وَيُنْصَبُ ٱلْفِعْلُ بِـ(أَوْ) وَ(حَتَّىٰ)   وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُتُباً شَتَّىٰ

تَقُولُ : (أَبْغِي يَا فَتَىٰ أَنْ تَذْهَبَا   وَلَنْ أَزَالَ قَائِماً أَوْ تَرْكَبَا

وَجِئْتُ كَيْ تُولِيَنِي ٱلْكَرَامَةْ   وَسِرْتُ حَتَّىٰ أَدْخُلَ ٱلْيَمَامَةْ

وَٱقْتَبِسِ ٱلْعِلْمَ لِكَيْمَا تُكْرَمَا   وَعَاصِ أَسْبَابَ ٱلْهَوَىٰ لِتَسْلَمَا

وَلاَ تُمَارِ جَاهِلاً فَتَتْعَبَا   وَمَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتُعْتَبَا

وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهْ   وَلَيْتَ لِي كَنْزَ ٱلْغِنَىٰ فَأَرْفِدَهْ

وَزُرْ فَتَلْتَذَّ بِأَصْنَافِ ٱلْقِرَىٰ   وَلاَ تُحَاضِرْ وَتُسِيءَ ٱلْمَحْضَرَا)

وَمَنْ يَقُلْ : (إِنِّي سَأَغْشَىٰ حَرَمَكْ) فَقُلْ لَهُ : (إِنِّي إِذاً أَحْتَرِمَكْ)

وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرْضِ : يَا هَٰذَا أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَأْكَلاَ

فَهَٰذِهِ نَوَاصِبُ الأَفْعَالِ مَثَّلْتُهَا فَاحْذُ عَلَىٰ تِمْثَالِي

وَإِنْ يَكُنْ خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلِفْ فَهْيَ عَلَىٰ سُكُونِهَا لاَ تَخْتَلِفْ

تَقُولُ : (لَنْ يَرْضَىٰ أَبُو السُّعُودِ حَتَّىٰ يَرَىٰ نَتَائِجَ الْوُعُودِ)

وَخَمْسَةٌ تَحْذِفُ مِنْهُنَّ الطَّرَفْ فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِهِ وَلاَ تَخَفْ

وَهْيَ لَقِيتَ الْخَيْرَ (تَفْعَلاَنِ) وَ(يَفْعَلاَنِ) فَاعْرِفِ الْمَبَانِي

وَ(تَفْعَلُونَ) ثُمَّ (يَفْعَلُونَا) وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ (تَفْعَلِينَا)

فَهَٰذِهِ تُحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ فِي نَصْبِهَا لِيَظْهَرَ السُّكُونُ

تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ : (لَنْ تَنْطَلِقَا) وَ(فَرْقَدَا السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا)

وَ(جَاهِدُوا يَا قَوْمِ حَتَّىٰ تَغْنَمُوا وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا)

وَ(لَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّىٰ تُسْعِدِي يَا هِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذِي يَرْوِي الصَّدِي)

وَيُجْزَمُ الْفِعْلُ بِـ(لَمْ) فِي النَّفْيِ وَاللاَّمِ فِي الأَمْرِ وَ(لاَ) فِي النَّهْيِ

وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضاً (لَمَّا) وَمَنْ يَزِدْ فِيهَا يَقُلْ : (أَلَمَّا)

تَقُولُ : (لَمْ يُسْمَعْ كَلاَمُ مَنْ عَذَلْ وَلاَ تُخَاصِمْ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ

وَخَالِدٌ لَمَّا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ وَمَنْ يَوَدَّ فَلْيُوَاصِلْ مَنْ يَوَدّ)

وَإِنْ تَلاَهُ أَلِفٌ وَلاَمُ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكَسْرِ وَالسَّلاَمُ

تَقُولُ : (لاَ تَنْتَهِرِ الْمِسْكِينَا) وَمِثْلُهُ : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَا)

وَإِنْ تَرَ الْمُعْتَلَّ فِيهَا رِدْفَا أَوْ آخِرَ الْفِعْلِ فَسَمِّهِ الْحَذْفَا

تَقُولُ : (لاَ تَأْسَ وَلاَ تُؤْذِ وَلاَ تَقُلْ بِلاَ عِلْمٍ وَلاَ تَحْسُ الطِّلاَ

وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلاَ تَهْوَ الْمُنَا وَلاَ تَبِعْ إِلاَّ بِنَقْدٍ فِي مِنَىٰ)

وَالْجَزْمُ فِي الْخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي : (حَسْبِي)

هَٰذَا وَ(إِنْ) فِي ٱلشَّرْطِ وَٱلْجَزَاءِ ... تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ بِلاَ ٱمْتِرَاءِ

وَتِلْوُهَا (أَيٌّ) وَ(مَنْ) وَ(مَهْمَا) ... وَ(حَيْثُمَا) أَيْضاً وَ(مَا) وَ(إِذْمَا)

وَ(أَيْنَ) مِنهُنَّ وَ(أَنَّىٰ) وَ(مَتَىٰ) ... فَٱحْفَظْ جَمِيعَ ٱلأَدَوَاتِ يَا فَتَىٰ

وَزَادَ قَوْمٌ (مَا) فَقَالُوا : (إِمَّا) ... وَ(أَيْنَمَا) كَمَا تَلَوْا : ﴿ أَيًّا مَّا ﴾

تَقُولُ : (إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدَا ... وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُلاَقِ سَعْدَا

وَمَنْ يَزُرْ أَزُرْهُ) بِٱتِّفَاقِ ... وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي ٱلْبَوَاقِي

فَهَٰذِهِ جَوَازِمُ ٱلأَفْعَالِ ... جَلَوْتُهَا مَنْظُومَةَ ٱللآلِي

فَٱحْفَظْ وُقِيتَ ٱلسَّهْوَ مَا أَمْلَيْتُ ... وَقِسْ عَلَى ٱلْمَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ

ثُمَّ ٱعْلَمَنَّ أَنَّ فِي بَعْضِ ٱلْكَلِمْ ... مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ وَضْعٍ رُسِمْ

فَسَكَّنُوا (مَنْ) إِذْ بَنَوْهَا وَ(أَجَلْ) ... وَ(مُذْ) وَ(لَكِنْ) وَ(نَعَمْ) وَ(كَمْ) وَ(هَلْ)

وَضُمَّ فِي ٱلْغَايَةِ (مِنْ قَبْلُ) وَ(مِنْ ... بَعْدُ) وَ(أَمَّا بَعْدُ) فَٱفْقَهْ وَٱسْتَبِنْ

وَ(حَيْثُ) ثُمَّ (مُنْذُ) ثُمَّ (نَحْنُ) ... وَ(قَطُّ) فَٱحْفَظْهَا عَدَاكَ ٱللَّحْنُ

وَٱلْفَتْحُ فِي (أَيْنَ) وَ(أَيَّانَ) وَفِي ... (كَيْفَ) وَ(شَتَّانَ) وَ(رُبَّ) فَٱعْرِفِ

وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ ٱلْعَدَدْ ... بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدْ

وَ(أَمْسِ) مَبْنِيٌّ عَلَى ٱلْكَسْرِ فَإِنْ ... صُغِّرَ كَانَ مُعْرَباً عِنْدَ ٱلْفَطِنْ

وَ(جَيْرِ) أَيْ : حَقّاً ، وَ(هَؤُلاَءِ) ... كَـ(أَمْسِ) فِي ٱلْكَسْرِ وَفِي ٱلْبِنَاءِ

وَقِيلَ فِي ٱلْحَرْبِ : (نَزَالِ) مِثْلَ مَا ... قَالُوا : (حَذَامِ وَقَطَامِ) فِي ٱلدُّمَى

وَقَدْ بُنِيْ (يَفْعَلْنَ) فِي ٱلأَفْعَالِ ... فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ

تَقُولُ مِنْهُ : (ٱلنُّوقُ يَسْرَحْنَ ، وَلَمْ ... يَسْرَحْنَ إِلاَّ لِلَّحَاقِ بِٱلنَّعَمْ)

فَهَٰذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمَّا بُنِي ... جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي ٱلأَلْسُنِ

وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهْ ... عَلَىٰ سَوَاءٍ فَٱسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهْ

وَقَدْ تَقَضَّتْ « مُلْحَةُ ٱلإِعْرَابِ » ... مُودَعَةً بَدَائِعَ ٱلآدَابِ

فَـانْظُـرْ إِلَيْهَـا نَظَـرَ ٱلْمُسْتَحْسِـنِ ... وَحَسِّـنِ ٱلظَّـنَّ بِهَـا وَأَحْسِـنِ

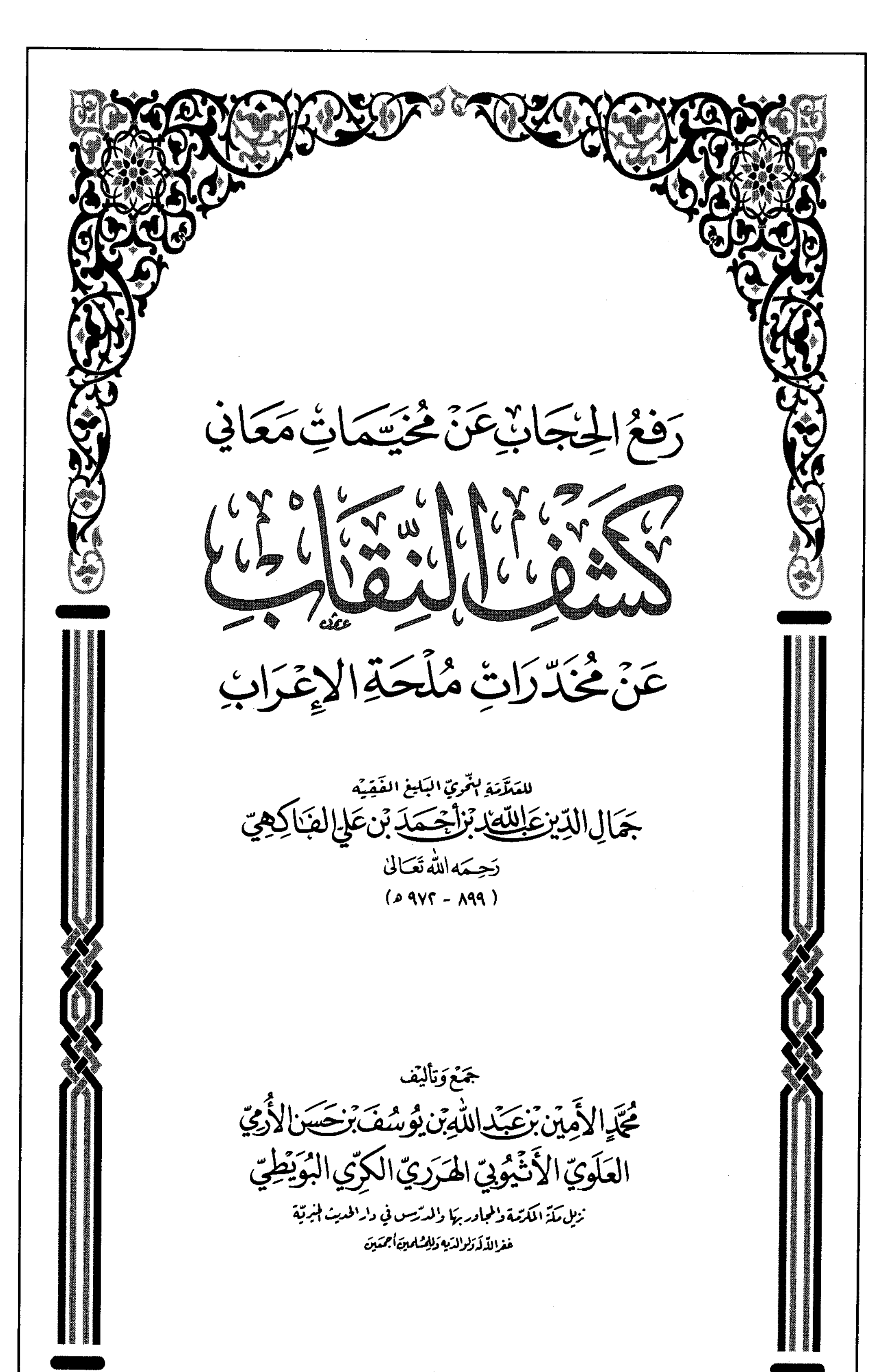
وَإِنْ تَجِـدْ عَيْبـاً فَسُـدَّ ٱلْخَلَـلاَ ... فَجَـلَّ مَـنْ لاَ عَيْـبَ فِيـهِ وَعَـلاَ

وَٱلْحَمْـدُ للهِ عَلَـىٰ مَـا أَوْلَـى ... فَنِعْـمَ مَـا أَوْلَـىٰ وَنِعْـمَ ٱلْمَـوْلَـى

ثُـمَّ ٱلصَّـلاَةُ بَعْـدَ حَمْـدِ ٱلصَّمَـدِ ... عَلَـى ٱلنَّبِـيِّ ٱلْهَـاشِمِـي مُحَمَّـدِ

وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ ٱلأَطْهَـارِ ... الْقَـائِمِيـنَ فِـي دُجَـى ٱلأَسْحَـارِ

* * *



رفع الحجاب عن مخيمات معاني

كشف النقاب

عن مخدرات ملحة الإعراب

للعلامة النحوي البليغ الفقيه

جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي

رحمه الله تعالى

(٨٩٩ - ٩٧٢ هـ)

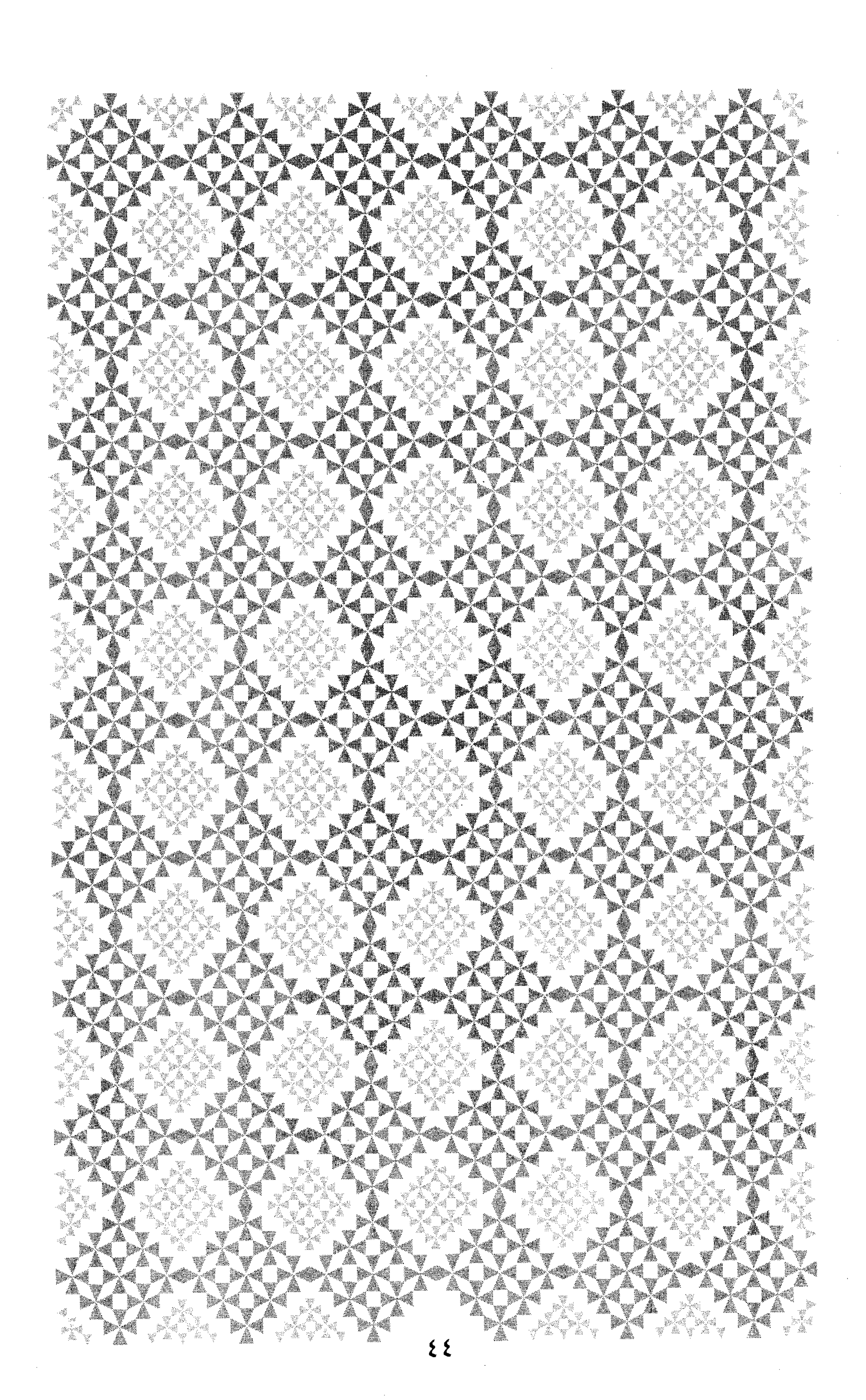
جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فالآنَ حانَ حِينُ الشُّروعِ في المقصود ؛ فأقوْلُ بِسَندِي إلى الشَّارِح مستْمداً مِن اللهِ التوفِيق والهدايةَ لأقْوَمِ الطَّريقِ .

قال الشَّارحُ رحمه الله تعالىٰ ونفَعَنا بعلومه آمين :

(**بسم الله الرحمـٰن الرحيم**) قدْ أَهْملَ كثيرٌ مِن الناس التَّكلُّمَ على البسملةِ ؛ لِقصَرِ هِمَمِهم ، ولكنْ نريدُ أنْ نَذْكُر عليها طرفاً مما يتعلَّقُ بها ؛ تبرُّكاً بِخِدْمَتِها ، واسْتِجْلاَباً لمزيدِ بركتِها ؛ فأقولُ متبرئاً من القوةِ والحولِ ، مستمداً مِنْ فضلِ ذِيْ الطَّولِ الهدايةَ لِأقْوم الطريقِ .

اعْلَمْ : أنَّ البسملةَ : مصدرٌ قياسيٌّ لِـ(بَسْمَلَ) كَدَحْرَجَ دَحْرَجةً ، إذَا قالَ : بـاسـم الله علىٰ مـا في « الصحـاحِ » وغيـرِه ، أو إذا كتبهَـا علىٰ مـا في « تهـذيـبِ الأزهري » ، فهي بمعنىٰ : القول أو الكتابة ، لكن أطلقوها علىٰ نفس (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) مجازاً ، من إطلاق المصدر على المفعول ؛ لعلاقة اللزوم ، ثم صارت حقيقةً عرفيةً ، وهي من باب النَّحتِ ، وهو **لغةً** : مطلقُ الاختصارِ والتقليلِ قولاً أو فعلاً ، **واصطلاحاً** : أَنْ يُختَصرَ مِن كلمتينِ فأكثرَ كَلِمةٌ ، أو مِن كلمة حرفٌ أو حرفانِ ، ولا يُشْتَرطُ فيهِ حفظُ الكلمةِ الأُوْلىٰ بِتَمامها بالاسْتِقْراءِ خِلافاً لِبعضِهم ، ولا الأَخْذُ مِنْ كُل الكلماتِ ، ولا مُوافقةُ الحركَاتِ والسكَناتِ ، كما يُعْلَمُ مِنْ شواهدِهِ .

نَعَمْ ؛ كلامُهُمْ يُفْهِمُ اعْتبار ترْتِيبِ الحُروفِ ؛ ولذا عُدَّ ما وَقَعَ للشِّهابِ الخَفَاجي[1] في « شِفاءِ الغَلِيْلِ » ـ نسبة إلىٰ خفاجه بفتحتين : حي من بني عامر ـ مِنْ (طَبْلَقَ) بِتقْدِيم الباءِ على اللامِ ، إذا قالَ : أطالَ الله بقاءكَ سبْقَ قلَمٍ ، والقياسُ : طَلْبقَ بتقديمِ اللاَّم .

---

(١) **الخَفَاجي** ـ بفتح الخاء المعجمة ، وتخفيفِ الفاء ، نسبة إلىٰ خَفَاجة ـ : حَيٌّ من بني عامر . اهـ من لب اللباب .

. . . .

والنَّحْتُ مع كثْرتهِ عَنِ العربِ غيرُ **قياسيٍّ** ، كما صرَّحَ بهِ **الشُّمُنِّيُّ**[1] ، ونُقِلَ عَنْ « فِقْهِ اللغةِ » لابنِ فارسٍ قِياسيَّتُه ، ومن المسموع (سَمْعلَ) إذا قال : السَّلام عليكم ، و(حَوقل) بتقديم القاف ، إذا قال : لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ ، وقيل بتقديم اللاَّم ، و(هلَّلَ) تهليلاً ، و(هَيْلَلَ) هَيْلَلَةً ، إذا قال : لا إلـٰه إلا الله ، وياء هيْلَلَ للإلحاقِ بدحرجَ ، ومنه في القرآنِ : ﴿ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾ قال الزَّمَخْشَرِي : هو مَنْحُوتٌ من « بُعِثَ وأُثِيرَ » أي : بُعثَ مَوتَاهَا ، وأُثِيرَ تُرَابُها .

ومن المُوَلَّدِ (الفَذْلَكَة) من قَولِهِمْ : فَذْلَكَ العَدَدُ كذا وكذا إذا زادَ ، قِيلَ : ومن المُوَلَّدِ (بَسْمَلَ) لأنه لمْ يُسْمَعْ من فصحاء العَرَبِ ، قال الخَفَاجِيُّ : والمشهور خِلافُهُ ، وقد أثْبتها كثيرٌ من أهل اللُّغةِ ؛ كابن السكِّيْتِ والمطرِّزيِّ ، وقدْ وردَت في قول عمر بنِ أبِي ربيعة : [من الطويل]

لقَـدْ بَسمَلَـتْ لَيْلَـىٰ غَـداةَ لقيتهـا   فيـا حبَّـذا ذاكَ الحـديـثُ المبَسْمَـلُ

وقد استعْمَلَ كثيرٌ لا سيَّما الأعاجِم النحْت في الخطِّ فقطْ ، والنطْقُ بِهِ علىٰ أصْلهِ ؛ ككتابَةِ حينئِذٍ (حاءً) مفْردةً ، ورحمةُ اللهُ (رَحِ) ، وممْنوعٌ (مَمْ) ، وإلىٰ آخِرِهِ تارةً (إلخ) وتارةً (اهـ) ، وصلى الله عليه وسلم (صَلْعَمَ) ، عليه السلامُ (عَمَ). . . إلىٰ غير ذلك ، لكن الأَوْلَىٰ ترْكُ نحْوِ الأَخِيريْنِ وإنْ أكْثرَ منهُ الأعاجِمُ .

واعلم أيضاً : أنه ينْبغِي لكلِّ شارع في فن أنَ يتكلَّمَ على البسملةِ طَرَفاً مما يناسب ذلك الفنَّ ؛ أداءً لِحقيْنِ : حق البسملةِ ، وحق ذلكَ الفن ، والتكلُّم عليهَا مِنْ غيرِهِ يُفوِّتُ الحقَّ الثاني ، وترْكُ الكلامِ عليها رأساً قصورٌ : وهو العجْز عن أداءِ المرادِ ، أو تقْصِيرٌ : وهو الإعراضُ عنه مع القدرةِ عليه .

فالآنَ نشرعُ في فن النَّحْوِ ، فنقول : (الباءُ) في البسملةِ ، إما : **أصليةٌ** وهو المشهورُ : وهي ما لها مَعْنىً من المعاني ، وتحتاجُ إلىٰ متعلَّق تتعلَّقُ به ، ويُخِلُّ عدمُها

---

(١) **الشُّمُنِّيّ** ـ بضمتين ، ونون مكسورة مشددة ـ اسمه : تقي الدين أحمد بن محمد بن خلف ، نسبة إلىٰ شمنة ، اسم قبيلة من العرب ، أو اسم مزرعة ظاهر قسطنطينية ، كان من أئمة اللغة ، ولد سنة (٨٠١هـ) .

. . . .

المَعْنىٰ ، وإما : **زائدة** : وهي التي ليس لها معنىً مِن المعانِي الموضوعةِ لها ، ولكن تُفيدُ توكيد معنى الكلامِ ، ولا تحتاجُ إلىٰ مُتعلَّقٍ تتعلَّقُ به ، ولا يُخِلُّ عدمُها المعْنىٰ ، وعلىٰ كونها أصليةً وهو المشهورُ ؛ فمُتعلَّقُها محذوفٌ وجوباً ؛ لشبهِهِ بالمثَلِ باتفاقِ البصريينَ والكوفيينَ ، قدَّرهُ البصريونَ اسماً ؛ لأن المقامَ مقامَ الابتداءِ ، والاسمُ أَلْيَقُ بِهِ ؛ لأنه يدلُّ على الدوامِ ، وهو إما : اسمُ فاعلٍ أو اسْمُ مفعولٍ أو مصدرٌ ، وعلىٰ كُلٍّ فهو إمّا : عام أو خاص ، فهما اثنان في الثلاثةِ الأُوْلىٰ بستة ، وعلىٰ كُلٍّ فهو إمّا : مقدمٌ أو مؤخرٌ ، فهما اثنان في ستةٍ باثنَي عشَرَ ، والأَوْلىٰ منها : أن يكونَ مصدراً خاصاً مؤخراً ، كما بسطْنا الكلامَ عليهِ في « الفتوحاتِ » ، وقدَّرهُ الكوفيون فِعْلاً ، وهو إما : فِعْلٌ ماضٍ أو مضارعٌ أو أمر ، وعلىٰ كَلٍّ فَإما : أن يكونَ مقدَّماً أو مؤخراً ، فهما اثنان في ثلاثة بستةٍ ، وعلىٰ كُلٍّ فإما : أن يكون مقدَّماً أو مؤخراً ، فهما اثنان في ستةٍ باثنَي عشَر ، والأَوْلىٰ منها : أن يكونَ فعلاً مضارعاً خاصاً مؤخراً ، كما بسطْنا الكلامَ عليهِ ثَمَّ ، ويصِحُّ أن يكونَ الظرفُ متعلِّقاً بحالٍ مِنْ فاعلِ الأفعال الثلاثةِ ، أو بحال مِنْ فاعلِ المصدرِ أو بخبرٍ ، فهـٰذه خمسةٌ ، تضربُ في أربعة العمومِ والخصوصِ ، والتقدم والتأخر بعشرين ، تُضَمُّ إلىٰ أربعة وعشرين بأربع وأربعين صورة .

و(الباءُ) إما : للاستِعانةِ ، أو للمصاحبةِ ، أو للتبركِ ، أو للتعديةِ ؛ فهـٰذه أربعة ، تُضْرَبُ في الحاصلِ بمئة وست وسبعين صورةً ، وعلىٰ كونها زائدةً ؛ فـ(اسمٌ) : مبتدأٌ ، والخبرُ محذوفٌ ، إما : اسمٌ أو فعلٌ ، والتقديرُ : اسمُ اللهِ مَبْدُوْءٌ بِهِ ، أو أَبْدأُ به بَدَاءةً قويةً ؛ أي : بحسن نية وإخلاص ، وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد ، كما ذكره الرَّضِيُّ ، وإلا . . كان عبثاً لا يقعُ من العربِ ، وقولهم : الزائد : لا معنىٰ له ؛ أي : غير التأكيد ، والخبر المحذوف اسماً كان أو فعلاً إما : أن يكون من مادة الخصوص أو العموم ، فهـٰذه أربعة في الخبر ، ومن الغريب كونها للقسَم ؛ فيُحتاجُ إلىٰ تقدير مُقْسَمٍ عليهِ ؛ كأَنْ يُقالَ : أُقْسِمُ بسمِ اللهِ الرحمـٰن الرحيم ؛ لأُؤلِّفَنَّ الكتاب ، وتُضَم هـٰذه الصورةُ إلىٰ أربعةِ الزيادةِ ، فتكونُ خمسةً ، فتُضَمُّ إلى الصوَرِ الجَارِيةِ في (الباءِ) الأصلية ؛ أَعني : مئةً وستاً وسبعين

. . . .

بمئةٍ وإحدىٰ وثمانين .

ثم إن أريد بالجلالة مَدْلُولها ؛ أَعْني : الذَّاتَ . . فإضافةُ اسم إليها حقيقيةٌ لامِيَّةٌ ، فـ(اللامُ) إما : للاستغراقِ ؛ أي : أتبركُ بكلِ اسمِ ذاتِ الله ، أو للجنسِ ؛ أي : أتبركُ بجنسِ اسمِ ذاتِ الله ، أو للعهدِ ؛ أي : بالاسم المعهود لذات الله تعالىٰ ، وإن أُرِيدَ لفْظُها . . فالإضافة للبيانِ ، فهـٰذه أربعة في الإضافة ، تُضربُ في الحاصل السابق ؛ أعني : مئة وإحدىٰ وثمانين صورة ، يخرج بسبع مئة وأربع وعشرين صورة .

ثم إن (الرحمـٰن الرحيم) إما : صفتا مشبهة أو صيغتا مبالغة ، فهاتان ثنتان ، تُضْربانِ في أوجه إعرابهما التسعة بثماني عشرة صورة ، تضرِبُها في الحاصل السابق ؛ أعني : (٧٢٤) يخرج (١٣٠٠٢) باثنين وثلاثة عشر ألفاً .

قوله : (بسم الله) والاسم **لغةً** : ما دل علىٰ مسماه ، **واصطلاحاً** : كلمة دلت علىٰ معنىٰ في نفسها ، ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ، ومعنى (الله) : من تقادم وجوده ، وتعاظم ذاته وصفاته ، واستحق من عباده عبادته ، ومعنى (الرحمـٰن) : هو المنعم بجلائل النعم ؛ كنعمة الإيمان والإيجاد ، وكخلق السمع والبصر ، وجلائل النعم : هي مالا يندرج تحت غيرها ، أو كثير الرحمة لمن جنىٰ بالستر له في دار الدنيا ، ولم يُسم به غيره تعالىٰ ، وأما تسمية أهل اليمامة مسيلمة الكذاب به . . فتعنت منهم في الكفر ؛ حيث قال شاعرهم : [من البسيط]

سموْتَ بالمْجدِ يابْنَ الأكْرَمَيْن أبَا ... وأنت غيثُ الورىٰ لازِلْتَ رحْمانا

وقد رد بعض الأدباء هـٰذا البيت بقوله : [من البسيط]

خُصِّصْتَ بالمقْتِ يا بْنَ الأَخْبَثَيْنِ أَبا ... وأنـت شـر الـورىٰ لا زِلْـتَ شيْطـانـا

ومعنى (الرحيم) : المنعم بدقائق النعم ؛ كزيادة الإيمان وقوة السمع وحدة البصر ، ودقائق النعم : هي التي تندرج تحت الجلائل ، أو كثير الرحمة لأربابِ العصيان في العقبىٰ بإظهار الغفران ؛ ولذا قالوا يا رحمـٰن الدنيا ، ورحيم الآخرة ، وإنما فسرنا (الرحمـٰن) بالجلائل و(الرحيم) بالدقائق ؛ لأن زيادة المبنىٰ تدل علىٰ زيادة المعنىٰ غالباً ، وخرج بقولنا : (غالباً) نحو : حَذِرٍ وحَاذِرٍ ؛ فإن الأوَّل أبْلغُ مِن

الثاني ؛ لأن الأول : صفة مشبهةٌ ، وهي تدل على الدوامِ والاستمرارِ ، والثاني : اسم فاعل ، وهو لا يدل إلا على الاتصاف بالشيء ولو مرَّة ، وجَمَعَ بينهما ؛ إشارة إلىٰ أنه ينبغي طلب النعم الجليلة والحقيرة منه تعالىٰ .

واعلم : أن (الرحمـٰن الرحيم) : صفتان مشبهتان بُنِيَتا للمبالغة من مصدرِ رَحِمَ بعد تنزيلهِ منزلةَ اللازم ، أو نَقْلهِ من (فَعِلَ) المكسور إلىٰ (فَعُلَ) المضمومِ ؛ فلا يَرِدُ ما يقال : إنَّ الصفةَ المشبهة لا تُصاغُ من المتعدِّي ، ورَحِمَ المكسورُ متعدٍ ؛ فإنه يقال : رَحِمَكَ اللهُ .

قولُه : (**الحمد لله**) لم يعطفها على البسملة ؛ إشارة إلى استقلال كل منهما في حصول التبرك به ، (والحمد) **لغةً** : الثناء باللسان على الجميل الاختياري علىٰ جهة التبجيل والتعظيم ، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا ، **واصطلاحاً** : فِعْلٌ يُنْبِىءُ بتعظيم المنْعِم ؛ بسبب كونه مُنعماً على الحامد أو غيرِهِ ؛ كولدِهِ سواء كان ذِكْراً باللسانِ أو محبةً بالجَنَانِ أو فِعْلاً بالأركانِ ، كما قال الشاعرُ : [من الطويل]

وما كان شكري وافيا بنوالكم ... ولكنني حاولت في الجَهْد مذهبا
أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المحجبا

فإن قيل : لا اطلاع لنا على الاعتقاد فكيف يُنبِىء عن تعظيم المنعم ؟

أجيب : بأنه يُطلع عليه بالقرائن ؛ كقيامه له ، ووضع يده علىٰ رأسه تعظيماً له ، فيجتمع حينئذ حمْدان : الحمد الأول : وهو القيام مثلاً دال على الحمد الثاني ، وهو الاعتقاد ، وبأنه يَطَّلِع عليه بعضُ أرباب البصائر ، وبأنه يُنبىء لو اطُّلِع عليه .

وأما الشكر اللغوي . . فهو موافق للحمد الاصطلاحي ، لكن بإبدال الحامد بالشاكر ، وأما الشكر اصطلاحاً . . فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه به من سمع وبصر ولسان وغيرها فيما خلق لأجله .

واعلم : أن (أل) في الحمد إما : للاستغراق أو للجنس أو للعهد ، و(اللام) في لله إما : للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك ؛ فيتحصل من ذلك احتمالات تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، يمتنع منها واحد ، وهو جعل (اللام) للملك مع

. . . .

جعل (أل) للعهد إذا جعل المعهود الحمد القديم فقط ؛ لأن القديم لا يُملكُ ، والأولىٰ منها : أن تكون (أل) للجنس ، و(اللام) للاستحقاق ؛ فالمعنىٰ حينئذ جنس الحمد مُستحَق لله ، ويلزم من استحقاق الجنس استحقاق الأفراد ؛ إذ لو خرج فرد منها لغيره.. لخرج الجنس في ضمنه ، فهو في قوة أن يدَّعِيَ أن الأفراد مستحقة لله ؛ بدليل استحقاق الجنس له ، فهو كدعوى الشيء ببينة ، فالدعوىٰ : هي استحقاق الأفراد ، والبينة : هي استحقاق الجنس .

وأقسام الحمد أربعة :

حمد قديمٍ لقديم : وهو حمد الله لنفسه بنفسه أزلاً ؛ كقوله : ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ .

وحمد قديم لحادث : وهو حمد الله تعالىٰ لأنبيائه وأوليائه .

وحمد حادث لحادث : كحمد العباد بعضهم لبعض .

وحمد حادث لقديم : وهو حمدنا لله سبحانه .

فهـٰذه أقسام أربعة ، تضرب في الاحتمالات التسعة ، الجارية في (أل) و(اللام) في الحمد لله بست وثلاثين .

وأركان الحمد خمسة : حامد : وهو هنا الشارح ، ومحمود : وهو الله سبحانه ، ومحمود به : وهو ثبوت الحمد لله ، ومحمود عليه : وهو نِعَم الله تعالىٰ ، وصيغة : وهي لفظ الحمد لله ، فهـٰذه خمسة في الستة والثلاثين بمئة وثمانين .

والأحكام الجارية في الحمد خمسة : الوجوب : كما في خطبة الجمعة ، والندب : كما في الأدعية ابتداءً واختتاماً ، وكل أمر ذي بال كالأكل والشرب ، ومباح : كالحمد على المصيبة كالسقوط مثلاً ، وحرام : كالحمد عند الفرح بالمعاصي ، ومكروه : كالحمد في الأماكن القذرة أو بفم نجسٍ ، فهـٰذه خمسة مضروبة في الحاصل السابق ، يخرج بتسع مئة صورة ، وعلىٰ كل منها فجملة الحمدلة إما : خبرية لفظاً ومعنىً ؛ لأن الإخبار بالحمد حمْد ، أو خبرية لفظاً إنشائية معنىٰ ، فهاتان مضروبان في الحاصل بألف وثمان مئة .

و(رَبّ) أصله : رابب بناءً علىٰ أنه اسم فاعل من رب يرب رباً ؛ فهو رابب فحذفت الألف تخفيفاً للفظ ؛ فكرهوا توالي المثلين ؛ فأدغمت الباء في الباء ، ويصح أن يكون صفة مشبهة فلا حذف ، وهو مأخوذ من ربىٰ تربية بحذف آخره : وهي تبليغ الشي حالاً فحالاً إلى الحد الذي أراده المربي ، ويختص المحلىٰ بـ(أل) وهو الرب بالله تعالىٰ ، بخلاف المضاف لغير العاقل ، كما في قولهم : رب الدار ، وأما المضاف للعاقل . . فهو مختص به أيضاً ، كما يدل عليه ما ورد في « صحيح مسلم » : « لا يقل أحدكم : ربي بل سيِّدي ومولاي » أي : لا يقل أحدكم علىٰ غير الله تعالىٰ : ربي بل يقل : سيِّدي ومولاي ، ولا يرد قول سيدنا يوسف عليه السلام : ﴿ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَاىَ ﴾ لأن ذلك مختص بزمانه ؛ كالسجود لغير الله تعالىٰ ، فكان ذلك جائزاً في شريعته ، وهو صفة للجلالة مجرور بكسرة ظاهرة ، ومعناه ؛ أي : مالك العالمين ، ومعبودهم ومدبرهم . . إلىٰ غير ذلك من معانيه .

وقد أتى الربّ لخمسة عشر معنىً ، نظمها بعضهم في ثلاثة أبيات فقال : [من الرجز]

قريب محيط مالك ومدبر ... مرب كثير الخير والمولي للنعم

وخالقنا المعبود جابر كسرنا ... ومصلحنا والصاحب الثابت القِدَم

وجامعنا والسيد احفظ فهـٰذه ... معان أتت للرب فادع لمن نظم

وقوله : (**العالَمين**) بفتح اللام : اسم جمع لـ(عالَم) بفتحها من العلامة ، كما قاله أبو عبيد ؛ لأنه ما من نوع من العالم . . إلا وفيه علامة علىٰ وجود خالقه ، أو من العلم ، كما قاله غيره ؛ فيَختص بِأُولِي العلم ، وهم : الإنس والجن والملائكة ؛ لاختصاص العلم بهم ، وقولنا : بفتح اللام ؛ احتراز من العالِمين بكسرها ؛ فإنه جمع عالِم بالكسر أيضاً : وهو ضد الجاهل ، فليس مراداً هنا ، وهو اسم جمع خاص بمن يعقل ، لا مفرد له من لفظه ، لا جمع ، ومفرده عالَم بفتح اللام ؛ لأنه اسم عام لما سوى الله ، والجمع خاص بمن يعقل ؛ فيكون المفرد أعم من جمعه ، وهو باطل ، وقد يقال هـٰذا كما يبطل كونه جمعاً . . يبطل كونه اسم جمع ؛ لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أخص من مفرده .

والتحقيق : أن العالمين جمع لعالَم ؛ لأنه كما يطلق علىٰ ما سوى الله . . يطلق علىٰ كل جنس ، وعلىٰ كل نوع وصنف ، فيقال : عالَم الإنس وعالم الجن وعالم الملَك ، وبهٰذا الإطلاق يصح جمعه علىٰ عالمين ، لكنه جمع لم يستوفِ الشروط ؛ لأنه يشترط في المفرد أن يكون علماً أو صفة ، وعالم ليس بعلم ولا صفة ، كما قال ابن مالك : [من الرجز]

أولــو وعــالمــون عليــونــا وأرضــون شــذ والسنــونــا

فيلحق في إعرابه بجمع المذكر السالم ، بل قيل : إنه جمع استوفى الشروط ؛ لأن العالم في معنى الصفة ؛ لأنه علامة علىٰ وجود خالقه ، وقد نص علىٰ ذلك جماعة ، منهم شيخ الإسلام في « شرح الشافية » .

فائدة

[في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس]

والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الإفرادي واسم الجنس الجمعي : أن الجمع : ما دل على الآحاد المجتمعة ، كدلالة تكرار الواحد بحرف ؛ كالزَّيْدين في قوله : جاء الزيدون ؛ فإنه في قوة جاء زيد وزيد وزيد ، واسم الجمع : ما دل على الجماعة ، كدلالة المركب علىٰ أجزائه ؛ كقوم ورهط ، واسم الجنس الإفرادي : ما دل على الماهية بلا قيد ؛ أي : من غير دلالة علىٰ قلة أو كثرة ؛ كماء وتراب ، واسم الجنس الجمعي : ما دل على الماهية بقيد الجمعية ؛ كتمر . اهـ « بيجوري » .

و(العالَمين) هنا : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه جمع لم يستوف الشروط ؛ لأن مفرده ليس علماً ولا صفة ، لأنه اسم جنس .

قوله : (**سبحانك**) : اسم مصدر لـ(سبح) الرباعي ، لا مصدر له ؛ لعدم استيفائه حروفَ فعله ، كما هو شأن المصدر ، ومصدره التسبيح كالتقديم لـ(قدَّم) والتكليم لـ(كلَّم) ، وهو وإن نقصت منه إحدىٰ يائي الفعل . . فقد قامت مقامها ياء

التفعيل ، وإنما أضيف إلىٰ كاف خطاب الباري جل وعلا ؛ ليفيد أن تنزهه تعالىٰ عن النقائص الواجب اعتقاده في حق المولىٰ . . هو التنزه المطلق في الذات والصفات والأفعال بلا شائبة نقص ما ، وهو اسم مصدر علم على التسبيح ، منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً لقيامه مقامه ؛ لأنه مؤكد لعامله .

و(الكاف) ضمير للمفرد المخاطب المنزه عن الذكورة والأنوثة في محل الجر مضاف إليه ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً ؛ لدفع ما قد يُتوهم من وصفه تعالىٰ بالرب أنه يجبر العباد علىٰ ما يشاء مما لا يطيقونه ؛ كأنه قيل : إذا كان رب العالمين ، فإنه يجبرهم بما يشاء مما لا طاقة لهم به . . فأجابه بأنه منزه عن شائبة النقص في ذاته وصفاته وأفعاله ؛ كإجبارهم علىٰ ما لا طاقة لهم به ، وهو مصدر مضاف إلىٰ مفعوله ؛ لأنه بمعنىٰ أسبحك تسبيحاً ؛ أي : أعتقد تنزهك عن شائبة النقص مطلقاً ، وتقديمه علىٰ ما بعده من باب تقديم التخلية على التحلية ، وهو قوله : (**لا أحصي**) أي : لا أستطيع ولا أقدر إحصاء وضبط وحصر ثناءٍ عليك في عدد معلوم ، فـ(لا) : نافية و(أحصي) بضم الهمزة ، وكسر الصاد ، من الإحصاء : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للثقل ، وفاعله ضمير المتكلم ، والجملة : مستأنفة مؤكِّدة لجملة (الحمدلة) .

(**ثناءً**) : مفعول به لـ(أحصي) ؛ (**عليك**) : جار ومجرور ، صفة لثناءً و(علىٰ) بمعنى (اللام) ، و(**أنت**) : ضمير مؤكد لضمير عليك ، كما قال في الخلاصة : [من الرجز]

ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل

يعني : أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل ؛ فشمل المرفوع ؛ نحو : قمتَ أنتَ وقمتُ أنا ، والمنصوب ؛ نحو : ضربتُكَ أنتَ ، والمجرور ؛ نحو : مررت بكَ أنتَ ، وهـٰذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي المرادف .

والمعنىٰ : لا أطيق ولا أقدر إحصاءَ وضبط وحصر ثناءٍ لك يا الله ، وعلل النفي بقوله : (**كما أثنيت علىٰ نفسك**) فـ(الكاف) تعليلية بمعنى (اللام) ، و(ما)

وأصلي وأسلم علىٰ محمد أفضل من خصصته بروح قدسك .

مصدرية ، وجملة (أثنيت) صلة لها ، و(علىٰ نفسك) متعلِّقٌ بـ(أثنيت) ، والجملة الفعلية صلة (لما) المصدرية ، وجملة (ما) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(الكاف) التعليلية ، و(الكاف) التعليلية متعلقة بـ(لا أحصي) ، وجملة (لا أحصي) حال من فاعل (سبحانك) والتقدير : أسبحك يا رب من كل النقائص حالة كوني لا أطيق إحصاء ثناءٍ لك أنت ؛ لثنائك علىٰ نفسك ؛ لأن ثناءك علىٰ نفسك قديم ، والقديم لا يقبل الإحصاء والحصر بعدد مخصوص .

وفي « الحاشية الكبرىٰ » في هـٰذا المقام أوجه وأقوال متلاطمة في الإعراب ، والمعنىٰ لا يناسب لهـٰذا المختصر الذي وضعته استعجالاً لمساعدة الطلاب الملازمين لنا .

(**وأُصلي**) أي : أنشىء الرحمة المقرونة بالتعظيم ، (**وأسلم**) أي : أنشىء التحية الدائمة اللائقة به صلى الله عليه وسلم وهو تأمينه مما يخافه علىٰ أمته لا علىٰ نفسه ، (**علىٰ**) سيدنا (**محمد**) الخُلقِ وأحمد الخَلْقِ لربه .

وفي الكلام تنازع عاملين علىٰ معمول واحد ، اختار البصريون إعمال الثاني ؛ لقربه من المعمول ، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه .

والصحيح : مذهب البصريين ؛ لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ، ذكر ذلك سيبويه رحمه الله ، وجملة الصلاة والسلام : خبرية لفظاً إنشائية معنىً ، كما أشرنا إليه في الحل ؛ لقصده بها الإنشاء ، فلا تفيد الإنشاء إلا بالقصد ؛ لأن الجملة المضارعية موضوعة للإخبار ؛ فتتوقف إفادتها الإنشاءَ على القصد ، (**أفضل**) وأشرف (**من**) أي : إنسان (**خصصته بروح قدسك**) أي : بإرسال روحك المقدس ، وهو جبريل الأمين إليه ، وهم جميع الأنبياء والمرسلين ، فإذا كان أفضل منهم . . ففضله علىٰ غيرهم من باب أولىٰ ، والروح هنا يطلق علىٰ معنيين :

أحدهما : جبريل ؛ لأنه يأتي إلى الأنبياء والمرسلين بالشريعة التي هي كالروح للخلق .

والثاني : الشريعة ؛ لأنها تحيي القلوب بالإيمان ، كما أن الروح الحقيقيَّ يحيي

البدن وإضافة الروح إلى القدس من إضافة الموصوف إلى الصفة ، والقدس : مصدر بمعنى اسم المفعول ، والإضافة فيه لتشريف المضاف ؛ أي : علىٰ أفضل من خصصتهم بإرسال الروح المقدس عن النقائص إليهم ؛ لأنه أمين وحي الله تعالىٰ ، أو أفضل من خصصتهم بالشريعة المقدسة ؛ أي : المطهرة عن الأباطيل والخرافات .

قوله : (من خصصته) بتخفيف عينه ثلاثياً ، وتشديدها رباعياً ، والثاني : أبلغ ؛ لإفادته التكرير ، و(مَن) : واقعة على الأنبياء والمرسلين ، أو علىٰ خصوص المرسلين ، و(روح القدس) بضم الدال ، وتُسْكَنُ تخفيفاً للفظه : هو جبريل عليه السلام ، وهو في الأصل الطهارة ، **والمراد** : جبريل المقدس .

(**وبعد**) و(الواو) فيه : نائبة عن (أما) النائبة عن (مهما) ، **والأصل** : مهما يكن من شيء بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة والصلْعمة ، فحذفت مهما ويكن ومن شيء ، فأقيمت (أما) مقام ذلك .

ثُم إن بعضهم يقول : أما بعد ، وهو السنة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في كتبه ومراسلاته ، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم خطب ، فقال : أما بعد ، وبعضهم يحذف (أما) ويأتي بالواو بدلها ، ويقول : وبعد كما هنا ، والظرف مبني على الضم ؛ لحذف المضاف إليه ، ونية معنى الإضافة .

والمراد : النسبة التقييدية التي هي معنىٰ جزئي حقه أن يؤدىٰ بالحرف ، فإن نُوِيَ لفظ المضاف إليه . . نصبت على الظرفية ، أو جُرت بـ(من) كما إذا أضيفت ، وإن حذف المضاف إليه ولم يُنْو . . نُصبت مع التنوين ، فلها أحوال أربعة ، تُعرب في ثلاث ، وتبنىٰ في واحدة ، وعلة بنائها شبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، وتستعمل للزمان كثيراً وللمكان قليلاً ، وهي صالحة هٰهنا للزمان ؛ باعتبار أن زمن النطق بما بعدها زمن النطق بما قبلها ، وللمكان ؛ باعتبار أن مكان رقم ما بعدها بعد مكان رقم ما قبلها ، وقد اشتهر الخلاف في أول من نطق بها ، فقيل : داوود عليه السلام ، وقيل : قُسُّ بن ساعدة ، وقيل : سُحبان بن وائل ، وقيل : كعب بن لؤي ، وقيل : يَعْرُبُ بن

قحطان ، وقد نظم بعضهم ذلك فقال : [من الطويل]

جرى الخلف أما بعد من كان قائلا ... لهـا خمـس أقـوال وداوود أقـرب
وكـانـت لـه فصـل الخطـاب وبعـده ... فقـس فسحبـان فكعـب فيعـرب

والظرف إما : معمولة لشرط ، والتقدير : مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة.. فأقول هـٰذا... إلخ ، أو من معمولة الجواب ، والتقدير حينئذٍ : مهما يكن من شيء.. فأقول بعد ما تقدم .

و(الفاء) في قوله : (**فهـٰذا**) رابطة الجواب بالشرط وجوباً ، واسم الإشارة راجع إلى المؤلَّفِ المستحضَرِ في ذهنه ، وهو الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة ، سواء كانت الخطبة سابقة على التأليف ، أو متأخرة عنه خلافاً لمن قال : إن كانت الخطبة متأخرة عن التأليف.. فاسم الإشارة راجع لما في الخارج ؛ لأن الألفاظ أعراض سيالة ، تنقضي بمجرد النطق بها .

فإن قيل : كيف صحت الإشارة لما في الذهن مع أن اسم الإشارة موضوع للمشار إليه المحسوس بحاسة البصر.. **أجيب** : بأنه نزل ما في الذهن ؛ لشدة استحضاره منزلة المحسوس ، واستعمل فيه اسم الإشارة علىٰ طريق الاستعارة التصريحية الأصلية . اهـ « بيجوري » .

واعلم : أن في الإشارة هنا احتمالات ثمانية ؛ لأنها إما : أن تكون للألفاظ فقط ، أو للمعاني فقط ، أو للنقوش فقط ، أو للألفاظ والمعاني معاً ، أو للألفاظ والنقوش كذلك ، أو للمعاني والنقوش كذلك أيضاً ، أو للثلاثة جميعاً ، أو للألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني ، فالمختار من هـٰذه الاحتمالات الثمانية كونها للألفاظ الذهنية ؛ باعتبار دلالتها على المعاني ، وإنما كان هـٰذا مختاراً دون غيره من الاحتمالات السبعة الباقية ؛ لأن النقوش لعدم تيسرها لكل شخص ، وفي كل وقت لا تصلُح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ولا جزء مدلول له ؛ فبطل احتمالات أربعة ، وهي النقوش فقط ، والنقوش مع الألفاظ ، والنقوش مع المعاني ، والنقوش مع الألفاظ ، والمعاني المعبَّر عنه سابقاً بالثلاثة ، ولأن المعاني لكونها متوقفة على الألفاظ ، لا تصلح أن

تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، ولا جزء مدلول له ؛ فبطل احتمالان وهما : المعاني فقط ، والمعاني مع الألفاظ ، فهما مع الأربعة السابقة ستة ، ولأن الألفاظ من حيث ذاتها ليست مقصودة ؛ فلا تصلح لأن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ؛ فبطل احتمال واحد ، وهو كونها للألفاظ فقط ، فهو مع الستة السابقة بسبعة ؛ فتعيَّن كونها للألفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني . اهـ من « الجواهر » نقلاً عن « الشرقاوي علىٰ تحفة الطلاب » .

والمعنىٰ : أما بعد الفراغ من البسملة والحمدلة ، والصلاة والسلام علىٰ من ذُكر . . فأقول : هٰذه الألفاظ المستحضرة في ذهني ؛ باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة .

(**تعليق**) أي : شرح كالتعليق في قلة ألفاظه ، وفي الكلام تشبيه بليغ : وهو ما حذف منه الأداة والوجه ؛ لأن المعنىٰ هٰذا شرح كالتعليق ، وصفه بذلك مع كونه شرحاً ؛ هضماً لنفسه ولكتابه ولاستقلاله عنده ؛ لأنه لم يأت فيه بدليل ، ولا تعليل تسهيلاً على المبتدىء . اهـ

والتعليق **لغةً** : ربط شيء غير حاصل علىٰ شيء حاصل ، **واصطلاحاً** ألفاظ مخصوصة مكتوبة علىٰ هوامش ألفاظ مخصوصة ؛ لحل معانيها وفك مبانيها ، وأما التقرير . . فألفاظ مخصوصة مكتوبة علىٰ هوامش ألفاظ مخصوصة ؛ لتقرير ألفاظها ، وتصحيح معانيها ، وتصفيتها من الغلط ، ويسمىٰ بالتحقيق أيضاً ، كما هو المعروف في أعصارنا هٰذه ، والشرح : ألفاظ مخصوصة موضوعة علىٰ ألفاظ مخصوصة مع احتوائه علىٰ جميع ألفاظ المتن مفسراً لها بـ(بأي) التفسيرية ، أو بطريق العطف ، وهو أبلغه وأحسنه ؛ لدلالته علىٰ شدة امتزاج ألفاظه بألفاظ المتن ، حتىٰ كأنهما لمؤلف واحد ، والحاشية : ألفاظ موضوعة علىٰ ألفاظ مخصوصة موضوعة علىٰ ألفاظ أخرىٰ ، وطريقته : الاقتصار علىٰ بعض كلمات الشرح ، وأن يأتي بلفظة قوله : كذا معناه : كذا ، والمتن : ألفاظ مخصوصة موضوعة ابتداءً ، دالة علىٰ معانٍ مخصوصة . ويسمىٰ واضع الأول : المُعلِّق وواضع الثاني : المقرر أو المحقق ،

وواضع الثالث : الشارح ، وواضع الرابع : المحشي ، وواضع الخامس : الماتن ، ويُطلق المؤلِّف والمصنف علىٰ كل منهم ، والله أعلم .

(**وجيز**) أي : موجز فعِيل بمعنىٰ مُفْعَل من الإيجاز : وهو تقليل اللفظ ، سواء كثر المعنىٰ بكثرة المفاهيم ، أو ساوىٰ أو قل ، وليس هـٰذا موجوداً في الخارج ، والمراد هنا : الأول ؛ لأنه الأنسب بجناب المؤلِّف ؛ لأنه نحوي محقق ، ولا تغتر بما كتبه المقرِّر علىٰ هـٰذا الشرح ؛ لأنه ليس مراداً هنا .

وقوله : (فهـٰذا تعليق) مبتدأ وخبر ، والجملة : مقول لجواب الشرط المقدر ، وقوله : (وجيز) صفة أولىٰ لـ(تعليق) ، وقوله : (**علىٰ**) الأرجوزة (**المقدمة**) بكسر الدال المشددة ؛ أي : المقدمة لقارئها علىٰ أقرانه في معرفة قواعد علم الإعراب ، وبفتحها علىٰ صيغة اسم المفعول ؛ أي : على الأرجوزة المقدَّمة في دراسة علم الإعراب علىٰ غيرها من المبسوطات والمطولات : صفة ثانية لـ(تعليق) أي : هـٰذا تعليق موجز موضوع في حل وفك معاني ومباني المقدِّمة (**الموضوعة**) أي : المؤلَّفة (**في**) بيان قواعد بعض (**علم العربية**) أي : العلم الباحث عن قانون اللغة العربية ، وهو ؛ أي : ذلك البعض علم النحو ، وهو من إطلاق العام وإرادة الخاص ، وسمىٰ هـٰذه الأرجوزة مقدِّمة ؛ تشبيهاً لها بمقدمة الكتاب أو العلم ؛ لأنها يستعان بها علىٰ غيرها من كتب هـٰذا الفن المطولة .

وعلم العربية : هو العلم الذي يحترز به عن الخلل في كلام العرب ، وهو بهـٰذا المعنىٰ يشمل اثني عشر عِلماً : اللغة ، والصرف ، والاشتقاق : وهو علم يبحث فيه عن مفردات الألفاظ من حيث انتساب بعضها إلىٰ بعض بالأصالة والفرعية ، وقال بعضهم : إن الاشتقاق من الصرف ، وهو الأقيس ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والعروض ، والقوافي ، وقرْض الشعر ، وهو علم يبحث فيه عن المنظوم من حيث نُكَتُهُ ، والخط ، وإنشاء الخطب ، والرسائل والمحاضرات : وهي نقل نادرة أو شعر ، يوافق الحالة الراهنة ، ومنه التواريخ ، **والتاريخ** : معرفة أخبار الأمم السابقة ، وتقلبات الزمن بمن مضىٰ ؛ لتحصل ملكة التحرز من مكايد الدهر ، وجعلوا البديع ذيلاً

المسماة بـ« ملحة الإعراب » كافل بحل مبانيها ، وتوضيح معانيها ، وتفكيك نظامها ،

للبيان لا قِسْماً برأسه ، وجمعها بعضهم في قوله : [من البسيط]

صَرف بيان معاني النحو قافية شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء
محاضرات وثاني عشرها لغة تلك العلوم لها الآداب أسماء

ثم صار علماً بالغلبة علىٰ علم النحو ، وإلا . . فالمعنىٰ : الموضوعة في علم اللغة العربية ، أو علوم العربية ، وقوله : (الموضوعة) صفة أولىٰ للمقدمة ، وقوله : (**المسماة بـ« ملحة الإعراب »**) صفة ثانية لها ؛ أي : المجعول اسمها ملحة الإعراب نظير قولهم : سميت ابني بمحمد ؛ أي : سماها ناظمها بملحة الإعراب ، والملحة ـ بضم الميم ، وسكون اللام ـ : هي المستحسنة والمستملحة من كل شيء ، وجمْعها مُلَح نظير مُدية ومُدىٰ ، وعبارة « النزهة » في آخر الكتاب : والملْحة ـ بضم الميم ، وسكون اللام ـ : ما يُستملَح به الشيء ؛ كالملح للطعام ، والمستحسنة والمستملحة من الكلام ، وجمْعها مُلَحٌ بضم الميم ، وفتح اللام .

والمعنىٰ : المسماة بأرجوزة ، يستحسن ويُلتذ بها الإعراب ، ويُبَيَّن بها قواعد علم الإعراب ، ففي الكلام استعارة تصريحية أصلية مجردة ؛ لمقارنتها بما يلائم المستعار له ، وهو الإعراب حيث شبه القصيدة التي هي الألفاظ بما يستملح به الطعام ، فاستعار لها اسم المشبه به ، وذِكْر الإعراب « تَجْرِيدٌ » اهـ

قوله : (**كافل**) أي : ضامن متكفِّل (**بحل مبانيها**) أي : بفك تراكيبها ؛ ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ، وبيان مرجع اسم الإشارة ، وذكر ما حذف من المبتدإ أو الخبر ، والفك الإيضاح في اللفظ ، وإظهار ما أشكل من الألفاظ والمباني : جمع مبنىٰ ، وهي الألفاظ ، وإسناد الكفالة إلى التعليق مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب ؛ إذ الكافل في الحقيقة الشارح ، (و) كافل بـ(**توضيح معانيها**) وتفسيرها بعبارة واضحة ، والمعاني : جمع معنىٰ ، وهو ما يُعْنىٰ من اللفظ ، وإسناد الحل إلى التعليقِ مجازٌ عقلي أيضاً ، وتوضيح معانيها ؛ كقوله في تفسير قوله : (حد الكلام ما أفاد المستمع) أي : قولٌ أفاد المستمع ؛ بأن أفهم معنىٰ يحسن السكوت من المتكلم عليه ، (و) كافلٌ بـ(**تفكيكِ نِظامها**) أي : تفريقِ ألفاظِها المنظومِ ؛ كتفريقِه

بين قوله : (حد الكلام ما أفاد المستمع) ، وبين قوله : (نحو : سعىٰ زيد ، وعمرو متبع) بما ذكره بينهما .

وفي كلام الشارح هـٰهنا تقديم وتأخير علىٰ ما هو اصطلاح المؤلفين في خطبهم ؛ لأن الفك والتفكيك للمباني والنظام ، والتوضيح والتعليل للمعاني والأحكام ، ولو قال : بفك مبانيها ، وتفكيك نظامها ، وحل معانيها ، وتعليل أحكامها . . لكان أوفق لصطلاحهم وأوضح .

والمعنىٰ حينئذ : (كافل بفك مبانيها) ببيان فاعلها ومفعولها ومراجع الضمائر والإشارات ، (وتفكيك نظامها) أي : وتفريق كلماتها المنظومة ؛ بإدخال الشرح والتفسير بينها ، (وحل معانيها) بتفسيرها بأوضح عبارة .

(**وتعليل أحكامها**) بالأدلة النقلية في المواضع القليلة ؛ كقوله فيما سيأتي قريباً : افتتح قوله بحمد الله تأسياً بقوله عليه الصلاة والسلام : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله . . . » إلخ ، وبالأدلة العقلية في أغلب المواضع ؛ كقوله قريباً : واستغنى الناظم بهـٰذا الوصف للنبي صلى الله عليه وسلم عن التصريح بذكر اسمه العلم ؛ تعظيماً لشأنه وتفخيماً لقدره . . . إلخ ، وقد لا يعلِّل ، فالفك والتفكيك للألفاظ والمباني ، والحل والتعليل للمعاني والأحكام ، والله أعلم بمراد الشارح بما ذكره .

وقوله : (وحل معانيها) من حَلَّ يَحُلُّ بالضم والكسر ، لا من حل يحِلُّ بالكسر فقط : وهو مقابل الحرام ، ففيه استعارة تصريحية أصلية مجردة .

(**وسميته**) أي : سميت هـٰذا الشرح الذي عبرت عنه بالتعليق لاستقلاله : (**كشف النقاب**) أي : جعلت هـٰذا اللفظ اسماً له ؛ نظير سميت ابني محمداً ؛ لأن مادة (سمىٰ) يتعدىٰ إلى المفعول الثاني بلا واسطة حرف جر ، وبواسطة الباء ، كما مر في قوله : (المسماة بملحة الإعراب) ، وقوله : (كشف) مصدر بمعنى اسم الفاعل ، و(النقاب) بكسر النون : ستر الوجه من فوق ، وضده اللثام : وهو ستر الوجه من تحت ، وجمعه : نُقُبٌ ؛ ككتاب وكتب ، يقال : نَقِبت المرأة وانتقبت إذا غطت وجهها بالنقاب ، وهو شيء تستر به المرأة وجهها ؛ أي : سميته كاشف النقاب ورافع

الستارة ؛ ففيه استعارة تصريحية تبعية مرشحة .

(**عن مخدرات**) ومستورات وغوامض معاني المقدمة المسماة بـ(**ملحة الإعراب**) ومستملحة الكلام ، والمخدرات بصيغة اسم المفعول : جمع مخدَّرة ، وهي المرأة المستورة في خدرها وسترها ، واحتجبت فيه عن أعين الناس ، شبَّه المسائل الغامضة عن فهم أغلب الناس بالمرأة المتحجبة في خدرها عن أعين أغلب الناس ؛ بجامع الخفاء والستر في كلٍّ علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية المرشحة المجردة ، ثم بين سبب تأليفه لهـٰذا الشرح ، فقال : (**سألنيه**) أي : سألني تأليف هـٰذا الشرح ، الذي عبر عنه أولاً بالتعليق ؛ أي : لا أنه ألفه من تلقاء نفسه من غير أن يسأله أحد فيه ؛ أي : طلب مني تأليفه ، والطلب يصدق بأن يكون من الأعلىٰ أو الأدنىٰ أو المساوي ، **والأول** : يسمىٰ أمراً ، **والثاني** : دعاءً ، **والثالث** : التماساً على الطريق الذي جرىٰ عليه عبد الرحمـٰن الأخضري في « سلَّمه » حيث قال : [من الرجز]

أمــر مــع استعــلا وعكســه دعــا　　　وفــي التســاوي فــالتمــاس وقعــا

ولذا لم يقل : أمرني ولا دعاني ولا التمس مني ، وإن كان الصحيح أن طلب الفعل يسمىٰ أمراً ، وطلب الترك يسمىٰ نهياً ، وكل منهما يسمىٰ دعاء والتماساً ، لا فرق بين أن يكون من الأعلىٰ أو الأدنىٰ أو المساوي ، لكن الأدب ألاَّ يقال في نحو : اغفر لنا ولا تؤاخذنا : أمر أو نهي ، بل ينبغي أن يقال : دعاء تأدباً .

(**بعض الفقهاء**) أي : بعض من يتصف بالفقه والفهم للعلوم الشرعية ، وهي التفسير والحديث والفقه ، وما كان آلةً لها ؛ كالنحو والصرف والبلاغة ، وقد يطلق الفقهاء علىٰ مطلق العلماء (**الأصفياء**) في صداقتهم لي : جمع صفي ، وهو من صفَّىٰ قلبه لصداقتك ومحبتك ؛ بأن يفرح لفرحك ويحزن لحزنك ، (**المعتقِدين**) بكسر القاف : صفة ثانية للفقهاء ، اسم فاعل من اعتقد الخماسي ، وفاعله ضمير يعود على الفقهاء ، ومفعوله محذوف ، تقديره : فيَّ خيراً ؛ أي : علماً ، وبفتح القاف علىٰ صيغة اسم المفعول ، ونائب فاعله ضمير يعود على الفقهاء .

وقوله : (**الأولياء**) مفعول ثانٍ له ، وعلى الوجه الأول : صفة ثالثة للفقهاء ،

فأجبت سؤاله ، وحققت آماله ، وقلت مستمداً من الله التوفيق والهداية إلىٰ واضح الطريق قال ناظمها رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وهم : جمع ولي ، وهو كل مُتَّقٍ بامتثال المأمورات واجتناب المنهيات ، وقيل : هو من ولَّى الله أمره وفوضه إليه ؛ ثقة به ، وتولى الله أمره ، و(الفاء) في قوله : (**فأجبت**) للتعقيب والعطف علىٰ (سألني) أي : فأجبت ذلك السائل بالوعد أو بالشروع في تأليفه فوراً ، ولكن التعقيب في كل شيء بحسبه ، فلا يضر تخلل ما يتوقف عليه الحال (**سؤاله**) المتقدم في (سألني) .

(**وحققت آماله**) : جمع أمل ـ بفتحتين ـ أي : مأموله ومقصوده ؛ أي : أردت تحقيق وتحصيل مقصوده من ذلك المسؤول ، (**وقلت**) مقولُه : قوله الآتي من قوله : قال ناظمها : (**مستمداً من الله التوفيق**) أي : قلت حالة كوني طالباً من الله تعالىٰ مدد التوفيق لما هو الصواب في كتابة هـٰذا الشرح ، والمراد بـ(التوفيق) هنا : أن يذكر الأحكام النحوية موافقة لما هو الصواب عند النحاة ، لا معناه المعروف ، وهو خلْق قدرة الطاعة في العبد ، وتسهيل سبيل الخير له ، (و) مَدَدَ (**الهداية**) والإرشاد لي (**إلىٰ واضح الطريق**) أي : إلى الطريق الواضح في شرح هـٰذه « المقدمة » ، فهو من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها .

ثم ذكر الشارح مَقُول (قلت) بقوله : (**قال ناظمها**) أي : ناظم هـٰذه « المقدمة » ومنشيء نظمها ، والناظم : مُنْشِئُ النظم من عند نفسه ، والنظم ؛ ضد النثر ، وهو كلام موزون علىٰ أجزاء أحد البحور الستة عشر المعلومة عند العروضِيِّين ، (**رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين**) وهـٰذا دخول علىٰ كلام « الأرجوزة » و« شرحها » ، وجملة (رحمه الله) خبرية لفظاً ، إنشائية معنىً ، قصد بها الدعاء للناظم بالرحمة .

(**بسم الله الرحمـٰن الرحيم**) بدأ الناظم « منظومته » بالبسملة ابتداءً حقيقياً ، وهو الذي لم يسبق بشيء ما ؛ اقتداء بالكتب السماوية في ابتدائها بها ، كما يشهد له قوله عليه الصلاة والسلام : « بسم الله الرحمـٰن الرحيم فاتحة كل كتاب » لذلك جرىٰ بعضهم علىٰ أنها ليست من خصوصيات هـٰذه الأمة ، وعملاً بخبر : « كل أمر ذي بال

. . . .

لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمـٰن الرحيم . . فهو أبتر » أو « أجذم » أو « أقطع » روايات ، والكلام علىٰ كل منها من باب التشبيه البليغ : وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه الشبه ، **والمعنىٰ** : فهو كالأبتر الذي هو مقطوع الذنب ، أو كالأجذم الذي هو من ذهبت أنامله من الجذام ، أو كالأقطع الذي هو مقطوع اليد ، وعلىٰ كلٍّ فوجه الشبه مطلق النقص .

فائدة

[نكتة التعبير بالاقتداء في جانب الكتاب]

وعبروا في جانب الكتاب بالاقتداء ؛ لعدم تضمنه الأمر كتضمن الحديث ، وفي جانب الحديث بالعمل ؛ لتضمنه الأمر فكأنه قال : ابدؤوا في أموركم ذوات البال بـ(بسم الله الرحمـٰن الرحيم) اهـ « صبان على المَلَّوي في المنطق » بتصرف .

لا يقال : إن هـٰذا المُؤلَّف شعر ؛ لأنه من بحر الرجز ، الذي أجزاؤه مستفعلُنْ ست مرات ، وقد قال العلماء : لا يبدأ الشعر بالبسملة ؛ لأنا نقول : الشعر الذي لا يبدأ بالبسملة هو المحرم ؛ كهجو من لا يحل هجوه ، أو المكروه ؛ كالتغزل في غير معين ، والتغزل : هو ذكر محاسن النساء مراداً بهن محبوبه .

وأما ما يتعلق بالعلوم والأذكار كهـٰذه المنظومة . . فيبدأ بالبسملة اتفاقاً ، وإنما لم يأت بها الناظم نظماً ، كما فعل الشاطبي وأضرابه ؛ حيث قال : [من الطويل]

بدأت بباسم الله في النظم أولا ... تبارك رحماناً رحيماً وموئلا

لأنه خلاف الأولىٰ ، ولم يسقِ الشارح الكلام علىٰ بسملة الناظم ؛ لأن الناظم لم يكتب البسملة في النسخة التي كتب عليها الشارح ؛ اكتفاءً بنطقها عن الكتاب ، ولكن هي مكتوبة في أغلب نسخ « المنظومة » والله أعلم .

ثم بدأ الناظم « منظومته » ثانياً بالحمدلة ابتداءً نسبياً ، وهو الذي لم يسبق بشيء من المقصود ؛ تأسياً بالقرآن الكريم ، وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله . . فهو أقطع » أخرجه أبو داوود ، وحسنه ابن الصلاح ، وجمع بين الابتداءين ؛ عملاً بالروايتين السابقتين ، وإشارة إلىٰ أنه لا تعارض بينهما ؛

أَقُــولُ مِــنْ بَعْــدِ ٱفْتِتَــاحِ ٱلْقَــوْلِ   بِحَمْــدِ ذِي ٱلطَّــوْلِ شَــدِيــدِ ٱلْحَــوْلِ

افتتح قوله بحمد الله الصادق بالصيغة الشائعة للحمد ، وبغيرها مما يُفْهِم الحمد؛ تأسياً بقوله عليه الصلاة والسلام : . . . .

إذ الابتداء حقيقي ، وهو الذي لم يسبقه شيء ، وإضافي وهو ما كان بالإضافة وإن كان مسبوقاً ، وقدم البسملة ؛ لأنها أولىٰ بالتقديم ؛ لأن حديثها أقوىٰ كما قيل ، وعملاً بالكتاب والإجماع . اهـ « ملَّوي » ، فقال :

(أقــول مــن بعــد افتتــاح القــول   بحمــد ذي الطــول شــديــد الحــول)

وقول الشيء : تلفظه باللسان مطلقاً ، سواء أفاد أم لا ، و(بعد) : ظرف مقيد للغاية في المكان أو الزمان ، و(افتتاح الشيء) : ابتداؤه وجعله أولاً ، (والحمد) **لغة** : الثناء باللسان على الجميل الاختياري مطلقاً ، **واصطلاحاً** : تعظيم المنعم بسبب إنعامه مطلقاً ، و(الطول) الفضل الواسع بلا غرض ولا علة ، و(الحول) القوة ، وإضافة (شديد) إلى (الحول) من باب إضافة الصفة المشبهة إلىٰ مرفوعها معنىً ، فيكون بدلاً من (ذي) أي : بحمد صاحب الطول شديد الحول ، أو من باب إضافة الوصف إلىٰ موصوفه ؛ فيكون معطوفاً على الطول ؛ أي : بحمد ذي الطول والحول الشديد ، كما تفيده عبارة الشارح فيما سيأتي ، **ومعنى البيت** : أقول من بعد إرادة افتتاح القول وإنشائه بحمد ذي الطول والحول الشديد .

قال الشارح : (**افتتح**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**قوله**) و« منظومته » (**بحمد الله**) تعالىٰ وثنائه (**الصادق**) ذلك الحمد ، وهو بالجر صفة لـ(الحمد) (**بالصيغة الشائعة**) أي : المشهورة (**للحمد**) أي : المستفيضة فيه ، والصيغة : هي ما تركب من الحروف والحركات والسكنات ، وهي هنا مادة (ح م د) ، (**و**) الصادق (**بغيرها**) أي : بغير الصيغة الشائعة حالة كون ذلك الغير (مما) أي : من اللفظ الذي (**يُفْهِم الحمد**) والثناء عليه تعالىٰ ؛ كمادة الثناء والشكر .

وقوله : (**تأسياً**) مفعول لأجله لقوله : (افتتح) أي : افتتح بحمد الله تعالىٰ ؛ لأجل التأسي والعمل (**بقوله عليه الصلاة والسلام**) أي : بمضمون قوله صلى الله عليه

وسلم : (**كل أمر ذي بال**) لأنه يتضمن الأمر بالابتداء به ، وكأنه قال : ابدؤوا في أموركم ذوات البال بحمد الله كما مر ، والمراد بالأمر : واحد الأمور ، لا واحد الأوامر .

وقوله : (ذي بال) صفة أولىٰ لـ(أمر) و(ذي) بمعنىٰ صاحب ، مجرور بالياء ؛ لأنه من الأسماء الستة ، و(البال) بمعنى الحال والشأن ؛ أي : كل أمر ذي حال يُهْتَم به شرعاً ؛ بألا يكون محرماً ولا مكروهاً ولا من سفاسف الأمور ، ويزاد علىٰ ذلك وليس ذكراً محضاً ولا جعل الشارع له مبدأً غير البسملة والحمدلة ؛ فيخرج الذكر المحض ونحو الصلاة ؛ فإن الشارع جعل ابتداءها بالتكبير وكذا الحج .

وقوله : (**لا يبدأ**) صفة ثانية لـ(أمر) ففيه جرْي على الأحسن ، وهو تقديم النعت بالمفرد على النعت بالجملة ؛ لأنه أولىٰ من عكسه ، وقوله : (**فيه**) أي بسبب ذلك الأمر ، فـ(في) سببية ، ففائدة إقحامها مع صحة أن يقال : لا يبدأ (**بحمد الله . . .**) إلخ إفادة أن المطلوب كون الأمر ذي البال سبباً باعثاً على الحمدلة في ابتدائه ، لا مطلق وقوع الحمدلة في ابتدائه ولو بسبب آخر ؛ بحيث يكون غير منظور إليه عند الحمدلة ، ونائب فاعل (يبدأ) ضمير مستتر ، يعود علىٰ (أمر) ، أو قوله : (بحمد الله) ولا ضمير في (يبدأ) اهـ « صبان على الملَّوي » .

قال بعضهم : واستشكل الإتيان بـ(في) الظرفية مع أن المعنىٰ يستقيم بدونها ؟

وأجيب : بأن (في) هنا سببية ؛ فيقتضي أن البداءة بالحمدلة لا بد أن يكون لأجل الأمر ذي البال . اهـ « فوائد » .

قوله (**فهو**) أي : فذلك الأمر الذي لم يبدأ فيه بالحمدلة ، ولا بغيرها من الأذكار . . (**أقطع**) أي : كالمقطوع اليد ، كما في « القاموس » و« المصباح » ، وفي رواية : « أجذم » أي : كالذاهب الأنامل من الجذام ، وفي رواية : « أبتر » أي : كالمقطوع الذنب كما فيهما ، والكلام علىٰ كلٍّ من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ : وهو ما حذف فيه الأداة والوجه ، أو من باب الاستعارة المصرحة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني في نحو : زيد أسد ، ففي هٰذا التركيب علىٰ مذهب

ولا ينافيه رواية : « لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمـٰن الرحيم. . . » لأن المقصود الافتتاح بما يدل على الثناء على الله سبحانه وتعالىٰ ، لا أن لفظ الحمدلة والبسملة متعين ، . .

الجمهور تشبيه بليغ ، **والأصل** : فهو كالأقطع في النقص وإن اختلف جهة النقص ؛ لأن النقص في المشبه معنوي ، وفي المشبه به حسي ، وأصل التركيب علىٰ مذهب السعد : فهو ناقص ؛ كالأقطع ، ولا يجمع بين الطرفين علىٰ مذهبه ؛ فحُذِف اسم المشبه علىٰ مذهبه ، وهو الناقص ، واستعير له اسم المشبه به ، وهو الأقطع ؛ بجامع النقص في كلٍّ علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية . اهـ شيخنا .

والمقصود من الثلاثة : أنه مقطوع البركة وإن تمَّ حِساً ، **والمراد** : البركة الكاملة ؛ فلا ينافي وجود أصلها ، وأقطع هنا : اسم فاعل من قطع الثلاثي ، لا اسم تفضيل ؛ لأن (أفعل) من أوزان أسماء الفاعلين من الثلاثي ، كما بسطنا الكلام عليه في « مناهل الرجال » .

ودخلت (الفاء) هنا في خبر المبتدإ ؛ لشبه المبتدإ هنا باسم الشرط في العموم ، لكن هـٰذا قليل ؛ لأن المبتدأ هنا ليس من صور المبتدإ الذي تدخل في خبره (الفاء) بكثرة ؛ لشبهه باسم الشرط في العموم ، واستقبال معنىٰ ما بعده ، وهي خمس عشرة صورة ، ذكرها الصبان في « حاشية الملوي » ، فأعرضنا عنها صَفْحاً ؛ لأن كتابنا ليس محلها ؛ لأنه للمبتدئين .

قوله : (**ولا ينافيه**) أي : ولا ينافي رواية : « **بحمد الله** » أي : لا يعارضها (**رواية لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمـٰن الرحيم**) (الباء) الأولىٰ : جارة ، والثانية : جزء الكلمة المحكية ، والجار والمجرور : في محل الرفع نائب فاعل لـ(يُبْدأ) أو متعلق به . اهـ « تحفة الحبيب على التقريب » .

وقوله : (**لأن المقصود**) تعليل لنفي المنافاة والمعارضة ؛ أي : وإنما قلنا : لا تنافيه ؛ لأن المقصود من الروايتين (**الافتتاح**) أي : افتتاح كل أمر ذي بال (**بما**) أي : بلفظ (**يدل على الثناء**) والمدح (**على الله سبحانه وتعالىٰ لا**) عاطفة ، وجملة (**أَنَّ**) في قوله : (**أن لفظ الحمدلة والبسملة متعين**) أي : لازم في الثناء على الله تعالىٰ : في تأويل مصدر معطوف علىٰ خبر (أن) التعليلية ، والتقدير : وإنما قلنا :

كما يدل لذلك رواية : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله » ، ويؤيده : أن أول شيء نزل من القرآن : ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ . . . .

لا ينافيه ؛ لأن المقصود من الروايتين الافتتاح بما يدل علىٰ ثناء الله تعالىٰ بأي لفظ كان ، لا تعيُّن لفظ الحمدلة أو لفظ البسملة في الافتتاح .

و(الكاف) في قوله : (**كما يدل**) تعليلية بمعنى اللام المعللة لمعلول محذوف ، و(اللام) في قوله : (**لذلك**) بمعنىٰ علىٰ متعلقة بـ(يدل) والإشارة إلىٰ عدم تعَيُّنِ لفظ الحمدلة أو البسملة حينئذٍ .

وقوله : (**رواية**) فاعل بـ(يدل) ، ولفظ (رواية) غير منون ؛ لإضافته إلىٰ ما بعده إضافة بيانية ، أو إضافة الأعم إلى الأخص ؛ أعني : قوله : (**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله**) ، وتقدير الكلام : وإنما قلنا : لأن المقصود الافتتاح بما يدل علىٰ ثناء الله تعالىٰ ، لا تعيُّن لفظ الحمدلة أو البسملة ؛ لدلالة رواية : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله » علىٰ ذلك ؛ أي : علىٰ عدم تعين لفظ البسملة ، أو لفظ الحمدلة في الافتتاح ، وأن المقصود الافتتاح بما يدل علىٰ ثناء الله تعالىٰ أيَّ لفظ كان ؛ لعموم هـٰذه الرواية البسملةَ والحمدلةَ وغيرَهما ؛ لأن ذكر الله تعالىٰ : كل ما سيق للثناء عليه سبحانه .

قوله : (يؤيدها) أي : يؤيد رواية : « بذكر الله » ويُعَضِّدُها ، وفي أغلب النسخ : (**ويؤيده**) بتذكير الضمير ؛ نظراً إلىٰ أنها بمعنى الخبر ، أو أعاده عليها بمعنى المذكور ، والفاعل جملة (أن) في قوله : (**أن أول شيء نزل من القرآن** ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾) أي : يؤيد الرواية المذكورة كون : ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ أول شيء نزل من القرآن ؛ أي : في افتتاح القرآن مع أنه ليس ببسملة ولا حمدلة ؛ فدل علىٰ أن المقصود في افتتاح كل أمر ذي بال ذكر اسم الله تعالىٰ ، سواء كان بصيغة البسملة أو بصيغة الحمدلة أو بغيرهما ، كصيغة الثناء لله والمدح لله والشكر لله ، والحمد للرحمـٰن أو للرحيم إلىٰ غير ذلك ، وإنما حمل المقيد هنا على المطلق مع أن الأصل حمل المطلق على المقيد ، كما في آيتي الظهار والكفارة ؛ لعدم شرطه ، وهو عدم تعدد المقيد بخلاف ماهنا ، وإنما احتاج إلىٰ تأييده بقوله : (ويؤيده) لما فاته من شرطه الذي كان من حقه

و(**الطول**) الفضل والسعة ، و(**الحول**) القوة ، وإضافة (الشديد) إليه من باب إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ؛ أي : ذي الحول الشديد ، وعقب الثناء على الله بالثناء على النبي عليه الصلاة والسلام ....

الحمل على المقيد . اهـ « فوائد » .

فإن قلت : إن قوله : (أقول من بعد افتتاح القول. . .) إلخ ، إن هـٰذه العبارة إنما تفيد سبق حمد منه ، وهـٰذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان به في ابتداء التأليف .

قلت : الإفادة المذكورة ممنوعة ؛ إذ المقصود منها إنشاء حمد ، وهي وإن لم تكن جملة. . فهي في قوتها ؛ فكأنه قال : بعد قولي : أحمد الله منشئاً للحمد سلمناها ، لكن نمنع أن المطلوب لا يحصل بها ؛ لأن إفادة سبق الحمد منه تستلزم أن المحمود أهل لأن يحمد ، وهو وصف له بالجميل ، فقد حصل الحمد بها ضمناً في ابتداء التأليف ، وهو كافٍ .

فإن قلت : بل حصل صراحة ؛ لأن الإخبار بالحمد حمد. . **قلت** : محله في الإخبار عن الحمد بأنه ثابت لله تعالىٰ بالجملة الاسمية ؛ نحو : الحمد لله ، وهـٰذا بقطع النظر عن الوصف ، وإلا. . فهي صريحة فيه تأمل . اهـ « حل المعقود علىٰ نظم المقصود » .

قوله : (**والطول الفضل**) أي : العطاء بلا عوض ولا غرض ، (**والسعة**) أي : العطاء الواسع الكثير ، (**والحول القوة**) أي : الشدة والقدرة القاهرة ، والعزة الباهرة ، قوله : (**وإضافة الشديد إليه**) أي : إلى الحول كائن (**من باب**) أي : من نوع (**إضافة الصفة**) أي : إضافة ما كان صفة في الأصل (**إلىٰ**) ما كان (**موصوفها**) في الأصل ، ومعناه في الأصل (**أي**) : بحمد الله (**ذي الحول الشديد**) ، والأَوْلىٰ أن يقال : من باب إضافة الصفة المشبهة إلىٰ مرفوعها معنىً ؛ نظير قولهم : مررت بالحسن الوجه ؛ أي : بحسن وجهه .

قوله : (**وعقب الثناء على الله**) بتشديد القاف من التعقيب : وهو ذكر الشي عقب الشيء بلا فاصل بينهما ، (**بالثناء على النبي عليه الصلاة والسلام**) أي : ذكر الناظم

في قوله كما يوجد في بعض النسخ :

وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ ٱلسَّلامِ عَلَى ٱلنَّبِيِّ سَيِّدِ ٱلأَنَامِ
وَآلِهِ ٱلأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ فَٱفْهَمْ كَلاَمِي وَٱسْتَمِعْ مَقَالِي

رحمه الله الثناء على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الثناء على الله تعالىٰ ؛ أي : بعده ؛ تبركاً به وامتثالاً للأمر في قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ ففي عبارة الشارح قلب ؛ أي : تقديم وتأخير ، كما بيناه في الحل .

والجار والمجرور (**في قوله**) أي : في قول الناظم : متعلق بـ(عقب) ، و(في) بمعنى الباء ، ومقول القول البيتان الآتيان ، والجار والمجرور في قوله : (**كما يوجد**) ذلك القول الآتي (**في بعض النسخ**) من المتن : صفة لمصدر محذوف ، تقديره ـ أي : ذكر الثناء على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الثناء على الله تعالىٰ بقوله : (وبعده فأفضل السلام . . .) إلخ ـ تعقيباً مثل التعقيب الذي يوجد في بعض النسخ ، والنسخ : جمع نسخة ، وِزانُ غُرَفٍ وغرْفة ، والنسخة : الكتابة المنقولة من الأصل ، ويسمىٰ ذلك الأصل أم الكتاب ، مأخوذ من نسخت الشمس الظل إذا أزالته ، ونسخت الكتاب إذا نقلته من الأصل .

(وبعده فأفضل السلام على النبي سيد الأنام
وآله الأطهار خير آل فافهم كلامي واستمع مقالي)

قول الناظم : (**وبعده**) الظرف فيه من معمول الشرط ؛ لأن (الواو) نائبة عن (أَمَّا) ، و(أما) نائبة عن اسم الشرط وفعل الشرط ، وقوله : (**فأفضل السلام على النبي سيد الأنام**) جملة اسمية مقول لجواب الشرط ، و(الفاء) رابطة وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، وتقدير الكلام : مهما يكن من شيء بعد افتتاحي بحمد الله سبحانه . . فأقول : أفضل السلام نازل على النبي سيد الأنام ورئيسهم ، (و) علىٰ (**آله الأطهار خير آل**) أي : أفضل كل آل من آل الأنبياء والمرسلين ؛ لأن شرف الآل يكون بشرف نبيها ؛ (**فافهم كلامي واستمع مقالي**) ، وفهم الكلام : إدراك معناه منطوقاً ومفهوماً ، والكلام : هو اللفظ المركب المفيد بالوضع ، والاستماع : الإصغاء إلىٰ

والضمير في (بعده) عائد إلى (الحمد) ، **والمعنىٰ** : أنه يقول : كذا مما سيأتي بعد افتتاح القول بالحمد وبهـٰذا اللفظ ، وهو (**وبعده فأفضل السلام. . .**) إلخ ، . . . . .

كلام المتكلم ؛ بقصد السماع ، بخلاف مطلق السماع ؛ لأنه خالٍ عن القصد ، والمقال : مصدر ميمي بمعنى القول مراداً به المقول ، والقول : مطلق الملفوظ ، أفاد أم لا ، وفي كلام الناظم تقديم وتأخير ، أداه إلىٰ ما أتىٰ به ؛ ضرورة رعاية الرَّوِيِّ ؛ وذلك لأن الفهم إنما يكون بعد الاستماع ، وحق الكلام أن يقول : فاستمع مقالي ، وافهم كلامي .

قوله الشارح : (**والضمير**) مبتدأ ، وقوله : (**في**) لفظة (**بعده**) صفة للمبتدإ ؛ أي : والضمير الكائن في لفظة : (بعده) (**عائد**) خبره ؛ أي : والضمير المذكور في قوله : (وبعده) **عائد** ؛ أي : راجع (**إلى الحمد**) الذي ذكره بقوله : (بحمد ذي الطول) ، قوله : (**والمعنىٰ. . .**) إلخ ، و(المعنىٰ) **لغةً** : ما يعنىٰ به ويقصد ، سواء كان لفظاً أو غيره ، **واصطلاحاً** : ما يعنىٰ من اللفظ منطوقاً ومفهوماً ؛ أي : ومعنى الأبيات الثلاثة المذكورة : (**أنه**) أي : أن الناظم (**يقول كذا**) : كناية عن الشيء المبهم ، بيَّنه بقوله : (**مما سيأتي**) من قوله : (يا سائلي عن الكلام المنتظم. . .) إلىٰ آخر « المنظومة » .

ولفظة : (كذا) اسم مركب دال علىٰ مبهم ، في محل النصب مقول لـ(يقول) ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنى اسم الإشارة ، و(كاف) التشبيه ، وقوله : (**بعد افتتاح القول**) متعلق بـ(يقول) أي : يقول ما سيأتي. . . إلىٰ آخر المنظومة بعد افتتاح قوله : (**بالحمد**) أي : بحمد الله سبحانه ، (**وبهـٰذا اللفظ**) المذكور بعد الحمد ، والجار والمجرور فيه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (بالحمد) ، وفسر هـٰذا اللفظ بقوله : (**وهو**) أي : هـٰذا اللفظ المذكور بعد الحمد .

قوله : (**وبعده فأفضل السلام**) ، وقوله : (**إلخ**) نحت من قولهم : إلىٰ آخره ، وهو جار ومجرور ، ومضاف إليه ، متعلِّق بمحذوف وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره : انْتَهِ إلىٰ آخر كلام الناظم ؛ يعني : إلىٰ آخر قوله : (وآله الأطهار خير آل) ،

(وبعد) منصوب على الظرفية ، والعامل فيه (أَمَّا) المحذوفة تخفيفاً ؛ لكثرة استعمالها ، وجوابها قوله : (فأفضل السلام) . و(النبي) إنسان . . . .

وقوله : (**وبعد : منصوب على الظرفية**) أي : الزمانية ؛ باعتبار التكلم ، والمكانية ؛ باعتبار الرقم ، (**والعامل**) مبتدأ ، (**فيه**) متعلق بـ(العامل) أي : والعامل الذي عَمِلَ النصب في لفظ (بعده) (**أَمَّا**) خبر المبتدإ محكي ، (**المحذوفة**) صفة لـ(أَمَّا) ، وإن اختلف إعرابهما باللفظ والتقدير .

(**تخفيفاً**) مفعولٌ لأجله للحذف ؛ أي : (أَمَّا) التي حُذِفت لأجل تخفيف اللفظ وتقليله (**لكثرة استعمالها**) أي : وإنما حُذِفت (أما) تخفيفاً ؛ لأجل كثرة استعمالها في كلامهم الموجبة تلك الكثرة للثقل ، (**وجوابها**) مبتدأ ؛ أي وجواب (أما) (**قوله**) أي : جملة قوله : (**فأفضل السلام. . .**) إلخ يعني : إلىٰ قوله : (خير آل) .

(**والنبي**) المذكور في قوله : (على النبيء) بالهمز علىٰ أنه من النبأ : وهو الخبر ؛ لأنه مخبِر ـ بكسر الباء ـ للأمة بالشرائع والأحكام ، وهـٰذا ظاهر إن كان نبياً ورسولاً معاً ، قيل في التعليل : لأنه مخبر للناس بأنه نبي ؛ ليحترم ، أو مُخْبَرٌ بفتحها ؛ لإخبار جبريل عليه السلام له بها عن الله ؛ فهو إما : بمعنى اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ؛ أي : نبيءٌ بمعنىٰ نابىء ، أو مُنْبَأ ، وبترك الهمز علىٰ أنه من النبوة ، وهي الرفعة ؛ لأنه مرفوع الرتبة ، أو رافع رتبة من تبعه ، فهو أيضاً إما : بمعنى اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، والمهموز أصل لغير المهموز ، وقيل : بالعكس ، وقيل : كلٌّ منهما أصل برأسه وهو الظاهر . اهـ « بيجوري » .

(**إنسان**) أي : حر ذكر من بني آدم ، سليم عن مُنفِّرٍ طبعاً ؛ كجذام وبرص ، وعن دناءَة أبٍ ؛ أي : خسته ؛ ككونه حجاماً أو زبَّالاً ، وخنا أمٍّ بالقَصْرِ ؛ أي : فُحْشِها وزناها ، ومحل الاحتياج إلى التقييد بالذكر ، إن نظرنا لما اشتهر من أن الإنسان يطلق على الذكر والأنثىٰ ، دون ما إذا نظرنا للغة من يقول للأنثىٰ : إنسانة ، كما في قول الشاعر : [من مجزوء الرجز]

إنســـــانـــــة فتـــانـــــة بـــدر الـــدجـــىٰ منهـــا خجـــل

أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه ، فإن أمر به . . فرسول أيضاً ، فالنبي أعم ، . . .

(**أوحي إليه بشرع**) أي : أُعلِم به ، الجار والمجرور **الأول** : في محل الرفع نائب فاعل لـ(أوحي) لأنه ماضٍ مغيَّر الصيغة من (أوحىٰ) الرباعي ، **والثاني** : في محل النصب مفعول ثانٍ له ؛ أي : إنسان أُعلم شرعاً ؛ لأن الإيحاء ، وكذا الوحي **لغة** : الإعلام ، **وشرعاً** : إعلام الله تعالىٰ أنبياءه الشرع أو غيره ، إما : بإرسال ملك أو بإلهام أو برؤيا منام ؛ فإن رؤيا الأنبياء حق ، سواء كان له كتاب أم لا .

و(الواو) في قوله : (**وإن لم يؤمر بتبليغه**) عاطفة علىٰ محذوف بمعنىٰ (أو) ، و(إن) زائدة للتأكيد ، والتقدير : والنبي : إنسان أوحي إليه بشرع ، سواء أُمر بتبليغه إلى الناس ، أو لم يؤمر بتبليغه ؛ لأن وصف النبوة لا ينافي وصف الرسالة ، فمراده : تعريف النبي من حيث هو ، سواء كان معه رسالة أم لا ، ومن جعل الواو للحال . . توهم أن المراد من التعريف النبي فقط ، وقيل : إن الواو : حالية ، و(إن) شأنية ، واسمها ضمير الشأن ، وجملة (إن) المخففة في محل النصب حالٌ من ضمير (إليه) ، والتقدير : والنبي إنسان أُوحي إليه بشرع حالة كونه عادم الأمر بتبليغه ، ويصح أن تكون (إن) زائدة ، والجملة الفعلية : حال من ضمير (إليه) أيضاً ، والتقدير : حالة كونه عادم الأمر بتبليغه ، وفي « البيجوري على الغزي » : (الواو) للغاية والتعميم ، وذكرها أولىٰ من سقوطها ، كما قاله بعضهم ، وقال غيره : الأولىٰ إسقاطها ، ويكون قيداً في كونه نبياً فقط ؛ بدليل مقابلته بقوله : (فإن أمر بتبليغه . . .) إلخ . اهـ ، وجعل (إن) شرطية فيه نظر ؛ لأنه لا جواب لها . اهـ

(**فإن أمر**) ذلك الإنسان (**به**) أي : بتبليغ ما أوحي إليه إلى الناس . . (**فرسول**) أي : فهو رسول (**أيضاً**) أي : كما أنه نبي ، ولفظة : (أيضاً) كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين بينهما أُلفة ومناسبة ، كما ذكرناها في « جواهر التعليمات » ، و(الفاء) في قوله : (فإن أمر) للإفصاح ، وفي قوله : (فرسول) رابطة الجواب ، (**فالنبي أعم**) من الرسول عموماً وخصوصاً مطلقاً ، وهو اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ ، و(أفعل) التفضيل هنا ليس علىٰ بابه .

و(الفاء) في قوله : (**فكل رسول**) للتفريع ، (**نبي**) كموسىٰ وعيسىٰ ونبينا محمد صلى الله عليهم وسلم أجمعين ، (**ولا عكس**) موجود ؛ أي : ليس كل نبي رسولاً ؛ كالخَضِرِ ، قيل : إنه وليٌّ ، وقيل : نبي ، وقيل : إنه رسول ، والقول الراجح : أنه نبي ؛ لأن خير الأمور أوسطها ، و(العكس) **لغة** : مطلق التبديل والقلب ؛ بأن يُجعل السابق لاحقاً ، واللاحق سابقاً ، **وفي اصطلاح** المناطقة : القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بآخر مع الصدق ؛ كقولنا : كل إنسان حيوان ، بعض الحيوان إنسان ، والمراد به هنا : العكس اللغوي ، لا المنطقي .

و(الرسول) **لغة** : السفير ، **وشرعاً** : إنسان أوحي إليه بشرع ، وأمر بتبليغه ، كما يفهم من كلام الشارح ، وقوله : (أيضاً) أي : رجوعاً إلى الإخبار بأنه رسول بعد الإخبار بأنه نبي . اهـ (ج)

قوله : (فكل رسول نبي ولا عكس) عبارة البيجوري هنا : فكل رسول نبي ، وليس كل نبي رسولاً ، فبينهما العموم والخصوص المطلق ، يجتمعان فيمن كان نبياً ورسولاً ؛ كسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعيسىٰ وموسىٰ ، وينفرد النبي فيمن كان نبياً فقط ، ولا ينفرد الرسول ، فإن قلنا بإنفراد الرسول في الملائكة ؛ كجبريل لقوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ . . كان بينهما العموم والخصوص الوجهي ، والتحقيق : الأول ، ومعنىٰ كون الملائكة رسلاً : أنهم واسطة بين الله وبين الخلق ؛ من البشر .

قوله : (سيد الأنام) الإضافة فيه للعهد ، وهو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنه سيد جميع الخلق ؛ بتفضيل من الله تعالىٰ ، وأصل (سَيِّد) : سَيْوِدٌ ـ بكسر الواو ـ فقلبت الواو ياءً ؛ لتحركها واجتماعها مع الياء الساكنة السابقة عليها ؛ فأدغمت الياء في الياء .

فإن قلت : يلزم عليه اجتماع إعلالين في كلمة واحدة ، وهو ممنوع . . **أجيب عن ذلك** : بأن محله إذا لم يكن أحد الإعلالين إدغاماً ، علىٰ أن اجتماع إعلالين في كلمة واحدة جائز ، وإن لم يكن الثاني إدغاماً ، كما في قاضٍ ، والجمع : سادةٌ ، مأخوذ

و(الأنام) الخلق على المشهور ، ودل علىٰ أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم سيدهم ـ أي : أفضلهم ـ قولُه تعالىٰ : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ لأن خيرية الأمة بحسب كمالها في دينها ، وذلك تابع لكمال نبيها ، واستغنى الناظم بهـٰذا الوصف للنبي صلى الله عليه وسلم عن التصريح بذكر اسمه العلم ؛ تعظيماً لشأنه وتفخيماً لقدره ، .

من ساد إذا حصلت له السيادة والعلو في قومه ؛ بسبب كرم أو علم أو جاهٍ مثلاً .

(**والأنام**) بوزن سحاب : (**الخلق على المشهور**) ، أو كل من يعتريه النوم ، أو الجن والإنس ، أو جميع ما علىٰ وجه الأرض من الخلق ، ومحل كون تفضيل الكامل على الناقص نقصاً إذا فضل عليه بخصوصه ، (**ودل علىٰ أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم سيدهم ـ أي : أفضلهم ـ**) أي : أفضل الخلق ، و(أي) بفتح الهمزة ، وسكون الياء : حرف عطف وتفسير ، (أفضلهم) مُفَسِّرٌ لـ(سيدهم) ، وللمفسِّر حكم المفسَّر ، تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**قوله تعالىٰ**) : فاعل (دل) ، (**كنتم**) أيتها الأمة المحمدية (**خير أمة**) أي : أفضل أمة (**أخرجت**) أي : أعطيت وخلقت (**للناس**) أي : للأنبياء .

وقوله : (**لأن خيرية الأمة**) وشرفها تعليل ؛ لدلالة الآية علىٰ سيادة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (**بحسب**) بفتح السين ؛ أي : بالنظر إلىٰ (**كمالها**) ، أو بقدر كمالها وشرفها (**في دينها** ، **وذلك**) أي : كمالها في دينها (**تابع لكمال نبيها**) وشرفه علىٰ غيره ؛ فدلت خيرية هـٰذه الأمة وشرفها ، علىٰ غيرها من الأمم علىٰ شرف نبيها علىٰ غيره من سائر الخلق ، (**واستغنى الناظم**) رحمه الله تعالىٰ (**بهـٰذا الوصف**) أي : وصف سيد الأنام (**للنبي صلى الله عليه وسلم**) أي : واستغنىٰ بوصفه للنبي صلى الله عليه وسلم بهـٰذا الوصف الذي هو سيد الأنام ، (**عن التصريح**) متعلق بـ(استغنىٰ) .

(**بذكر اسمه**) متعلق بـ(التصريح) ، (**العلم**) صفة لـ(اسمه) ، ولكنه مؤول بالمشتق ؛ أي : استغنىٰ بهـٰذا الوصف عن ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم الموسوم بالعلمية له ، وهو لفظ محمد ؛ أي : عن ذكره صراحة ، وقوله : (**تعظيماً لشأنه وتفخيماً لقدره**) مفعولان لأجله للذكر ؛ أي : **عن** ذكره صراحة ؛ لأجل تعظيم شأنه

لما فيه من الإشارة إلى انفراده ، وعدم مشارك له فيه ، فلا ينصرف الذهن عند سماعه إلىٰ غيره ، واستعمال السيد في غير الله شائع كثير ، يشهد له الكتاب والسنة . . . . . .

صلى الله عليه وسلم ، ولأجل تفخيم قدره ، والتعظيم والتفخيم بمعنىً ، والشأن والقدر بمعنىً ، وذِكْر ثانيهما توكيد لفظي بالمرادف ، وقيل : التعظيم باللسان والتفخيم بالقلب ، وقيل : شأنه صلى الله عليه وسلم : شمائله الظاهرة ؛ كالحلم والعلم والكرم والشجاعة ، والقدْر : شمائله الباطنة ؛ كالمعارف الربانية والأنوار الصمدانية . اهـ « شرح الشمائل » .

وقوله : (**لما فيه**) علة لقوله : (واستغنىٰ) أي : واستغنىٰ بهـٰذا الوصف عن ذكر اسمه العلم صراحة لما فيه ؛ أي : لما في هـٰذا الوصف الذي هو سيد الأنام ، والجار والمجرور في قوله : (فيه) : صلة لـ(ما) الموصولة ، وفي قوله : (**من الإشارة**) حال من الضمير المستكن في الصلة ، و(من) بيانية ؛ أي : استغنىٰ بهـٰذا الوصف لما استقر في هـٰذا الوصف حالة كون ما استقر فيه من الإشارة (**إلى انفراده**) صلى الله عليه وسلم بهـٰذا الوصف ، (**و**) إلىٰ (**عدم مشارك له**) صلى الله عليه وسلم (**فيه**) أي : في هـٰذا الوصف الذي هو سيد الأنام ، وعطف (عدم مشارك له) على (انفراده) من عطف اللازم على الملزوم ، و(الفاء) في قوله : (**فلا ينصرف الذهن**) تفريعية ، وضابطها : هي التي كان ما قبلها علة لما بعدها ، عكس التعليلية ؛ أي : فلا يذهب القلب ، ولا يلتفت الخاطر (**عند سماعه**) أي : عند سماع هـٰذا الوصف ، الذي هو سيد الأنام (**إلىٰ غيره**) صلى الله عليه وسلم ؛ لانفراده بهـٰذا الوصف ، وعدم مشارك له فيه .

(**واستعمال**) لفظ (**السيد في غير الله**) تعالىٰ ؛ أي : إطلاقه علىٰ غيره تعالىٰ (**شائع**) أي : مستفيض علىٰ ألسنة الناس ، (**كثير**) في الكتاب والسنة ، (**يشهد له**) أي : لاستعماله في غير الله تعالىٰ ، وإطلاقه عليه ؛ أي : يدل عليه (**الكتاب**) العزيز والقرآن الكريم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ ، وكقوله : ﴿وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ ، (**و**) تشهد له أيضاً (**السنة**) المطهرة ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » ، وكقوله صلى الله عليه وسلم للأنصار : « قوموا إلىٰ

وحكي عن الإمام مالك : الكراهة ، وفي « أذكار النووي » : عن ابن النحاس : جواز إطلاقه علىٰ غير الله ، إلا أن يعرف بـ(أل) ، ثم قال : والأظهر جوازه معها ، وإفراد الصلاة عن السلام مكروه ، وكذا بالعكس ، . . . .

سيدكم » إلىٰ غير ذلك ، وأما حديث : « السيد الله ».. فمعناه السيد بالسيادة المطلقة اللهُ تعالىٰ لا غير .

(**وحكي عن الإمام مالك**) بن أنس الأصبحي المدني إمام الفروع : (**الكراهة**) أي : كراهة إطلاق السيد علىٰ غيره تعالىٰ ؛ لهـٰذا الحديث المذكور آنفاً ، والجار والمجرور في قوله : (**وفي « أذكار النووي »**) اسم كتاب له معروف ، خبر مقدم ، وفي قوله : (**عن ابن النحاس**) بفتح النون والحاء المهملة المشددة ، نسبة إلىٰ عمل النحاس أو بيعه ، كما في « السجاعي » حال من الضمير المستكن في الخبر ، وقوله : (**جواز إطلاقه علىٰ غير الله**) تعالىٰ : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : جواز إطلاق السيد علىٰ غير الله تعالىٰ مذكور في « أذكار النووي » حالة كونه منقولاً عن ابن النحاس .

وأما النووي : فهو الشيخ الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين بن حزام بن محمد جمعه النووي الشافعي ، ولد في العشر الأول من (المحرم) سنة (٦٣١هـ) إحدىٰ وثلاثين وست مئة هجرية بنوىٰ : قريةٍ من قرى الشام من عمل دمشق ، وتوفي ليلة الأربعاء لست بقين من (رجب) سنة (٦٧٦هـ) ست وسبعين وست مئة هجرية، ودفن ببلده نوىٰ عند أبويه رحمه الله تعالىٰ . اهـ من « سلم المعراج ».

وأما ابنُ النحاس : فهو شمس الدين أبو الوفاء محمدُ بن محمد بن أحمد بن محمد بن موسى الغزي قاضيها ، عُرف بابن النحاس ، قرأ علىٰ زكريا والسخاوي والجوهري . اهـ من « تاج العروس » .

(**إلا أن يُعرَّف بأل**) العهدية ، فلا يجوز حينئذ إطلاقه علىٰ غير الله تعالىٰ ، كما يدل عليه الحديث السابق آنفاً (**ثم قال : والأظهر**) أي : الراجح (**جوازه**) ؛ أي : جواز إطلاقه علىٰ غيره تعالىٰ (**معها**) أي : مع (أل) المعرفة ، كما يجوز إطلاق المجرد منها علىٰ غيره تعالىٰ .

قوله : (**وإفراد الصلاة عن السلام مكروه ، وكذا**) الإفراد الملتبس (**بالعكس**)

وقد يجاب عن الناظم باحتمال أنه جمع بينهما لفظاً ؛ وذلك كافٍ ، أو أن محل الكراهة فيمن اتخذه عادة كما قيل . . . .

أي : بخلاف المذكور من إفراد الصلاة عن السلام ، والمراد بالعكس : إفراد السلام عن الصلاة ، ولو أسقط الباء من قوله بالعكس . . لكان أوضح وأخصر ؛ بأن يقول : وكذا العكس ؛ أي : ومثل الإفراد المذكور الإفراد المُعاكِسُ ؛ أي : المُخالِف له ، وهو إفراد السلام عن الصلاة كما هنا ، وقال عبد الحميد الشرواني في « حاشيته علىٰ تحفة المحتاج في شرح المنهاج » : (فلا يخرج من كراهة الإفراد إلا إذا أتىٰ بهما لفظاً وخطّاً لمن أراد الجمع بين اللفظ والخط ، فصور الإفراد المكروه خمس : أن يتلفظ بإحداهما فقط ، أو يكتب إحداهما فقط ، أو يتلفظ بإحداهما ويكتب الأخرىٰ ، أو يتلفظ بهما معاً ويكتب إحداهما فقط ، أو يكتبهما معاً ويتلفظ بإحداهما فقط ، وصور القرن الخالي عن الكراهة ثلاث : أن يتلفظ بهما معاً من غير كتابة ، أو يكتبهما معاً من غير لفظ ، أو يتلفظ بهما معاً ويكتبهما معاً كذلك) اهـ

وعلىٰ ما رجحه النووي ومن تبعه من المتأخرين . . يشترط في كراهة الإفراد ثلاثة شروط كما مر :

الأول : أن يكون الإفراد منا ، بخلاف ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه حقه .

الثاني أن : يكون في غير الوارد ، أما فيه . . فلا يكره الإفراد .

والثالث : أن يكون من غير داخل الحجرة ، أما فيه . . فيقتصر على السلام ، فهٰذه ثلاثة في خمس الكراهة بخمس عشرة صورة ، ويضم إليها الصور الثلاث الغير المكروهة بثماني عشرة صورة .

(**وقد يجاب عن**) إفراد (**الناظم**) السلام عن الصلاة (**باحتمال أنه**) أي : أن الناظم (**جمع بينهما لفظاً**) ، وأفرده خطّاً (**وذلك**) أي : الجمع بينهما لفظاً فقط (**كافٍ**) في دفع كراهة الإفراد ، (**أو**) باحتمال (**أن محل الكراهة**) أي : أن محل كراهة الإفراد (**فيمن**) أي : في إفراد من (**اتخذه**) أي : اتخذ الإفراد ، وجعله (**عادة**) وديدنا له ، (**كما قيل**) ذلك عند بعضهم ؛ أي : كما قيل : أن محل كراهة

الإفراد فيمن اتخذه عادة ، و(الكاف) حرف جر ،و(ما) موصولة ، وجملة (قيل) صلتها ، والجار والمجرور : متعلق بمحذوف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدإ محذوف ، تقديره : وذلك الاحتمال الذي قلنا كائن ، كالقول الذي قيل لبعضهم ، ويحتمل كون (الكاف) بمعنىٰ (علىٰ) متعلقة بمحذوف حال من الضمير المستكن في خبر (أن) ، والتقدير : أو باحتمال أن محل الكراهة كائن في إفراد من اتخذه عادة حالة كونه جارياً علىٰ قولٍ قيل لبعضهم ، وقد يجاب عنه بأنه جرىٰ علىٰ مذهب المتقدمين ، القائلين بعدم الكراهة وإن لم يكن منهم ، وقد يجاب عنه بأنها بنت ليلة ، فهو معذور فيه ؛ لاستعجاله ، والله أعلم .

والعادة بإفراد أحدهما عن الآخر ثلاث مرات أو بأكثر ، وقيل : بمرتين ، كما ذكره الفقهاء في (باب الاستحاضة) .

(**وآل النبي صلى الله عليه وسلم أقاربه المؤمنون**) والمؤمنات (**من بني هاشم و**) بني (**المطلب**) وكذا بناتهم ،وفي الكلام تغليب في المواضع الثلاثة ، ولا يشكل بأولاد بناتهم ؛ حيث لم يكونوا من الآل ؛ لأنهم ينسبون إلىٰ آبائهم ، وخرج بقوله : (من بني هاشم وبني المطلب) بنو عبد شمس وبنو نوفل ، فليسوا من الآل ؛ لأنهم كانوا يؤذونه ، وأما بنو هاشم وبنو المطلب . . فكانوا ينصرونه ويذبون عنه ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « نحن وبنو المطلب هٰكذا ، وشبك بين أصابعه » ، صلى الله عليه وسلم ، **والحاصل** : أن عبد مناف أعقب أربعة : هاشماً جده صلى الله عليه وسلم ، وعبد شمس ، ومطلباً : جد الإمام الشافعي ، ونوفلاً ، والمراد بهم في مقام الدعاء ـ كما هنا ـ : كل مؤمن ولو عاصياً ؛ لِيَعُمَّ الدعاءُ ، وأصلُ (آل) أَوَل ؛ بدليل تصغيره علىٰ أُويل ، تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفاً ، وقيل : أصله : أهل ؛ بدليل تصغيره علىٰ أُهيل ، قلبت الهاء همزة ، والهمزة ألفاً ، واغتفر قلب الهاء همزة مع أن شأن التصريف قلب ما هو أخف ؛ للتوصل للخفيف المطلق ، وهو الألف .

فإن قلت : في الاستدلال بالمصغر على المكبر دور ، وهو محال ؛ لأن المصغر

وإضافته إلى الضمير ـ كما هنا ـ جائز على الصحيح وإن كان الأولىٰ إضافته إلى الظاهر . و(الأطهار) جمع طاهر ، ووصفهم بذلك ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ . . . .

فرع المكبر . . ويجاب عنه : باختلاف الجهة ؛ لأن توقف المكبر على المصغر من حيث العلم بأصالة الحروف ، وتوقف المصغر على المكبر من حيث الوجود ، (وإضافته) أي : وإضافة الآل (إلى الضمير كما هنا) ، وذلك كائن كالإضافة التي استقرت هنا ؛ أي : في كلام الناظم ، وهٰذه الجملة التي قدرناها في حل كلام الشارح جملة معترضة ، مؤكدة لمعنى الكلام .

وقوله : (جائز) خبر لقوله : (وإضافته) أي : جائز توسعة لدائرة الكلام (على الصحيح) متعلق بالخبر (وإن كان الأولىٰ) والأرجح (إضافته إلى الظاهر) سلوكاً مسلك التناسب ؛ لأن الظاهر أشرف من الضمير ؛ لكونه صريحاً ، وآله صلى الله عليه وسلم أشرف من غيرهم ؛ فيناسبهم الظاهر ، وعلل المانع بهٰذه العلة أيضاً ، و(إن) في قوله : (وإن كان الأولىٰ) غائية لا جواب لها ، أو شرطية جوابها معلوم مما قبلها ، والتقدير : وإن كان الأولىٰ إضافته إلى الظاهر ، فإضافته إلى الضمير جائز .

قوله : (والأطهار جمع طاهر) علىٰ غير قياس ؛ لأن الأفعال إنما ينقاس في فعل معتل العين ؛ كثوب وأثواب وبيت وأبيات ، أو صحيحها ؛ كحمل وأحمال وبطل وأبطال ، والمعنىٰ : أي : الخالصين من النقائص الحسية والمعنوية ، والمراد بـ(الأطهار) ما يشمل الطاهرات ، ففيه تغليب ، (ووصفهم) الناظم (بذلك) أي : بـ(الأطهار) (لـ) وصف الله تعالىٰ إياهم بالطهارة في (قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾) أي : من الرذائل ، والمراد به : التطهير المعنوي ، ولعل الناظم اقتبس قوله : (الأطهار) من هٰذه الآية ، والاقتباس عند البديعيين من المحسنات اللفظية : وهو أن يضمن المتكلم كلامه شيئاً من القرآن أو السنة ، لا علىٰ أنه منه كما في قوله : [من الهزج]

لئن أخطأتُ في مدحيـ ... ـك ما أخطأتَ في منعي

لقد أنزلتُ حاجاتي ... بوادٍ غير ذي زرع

و(**خير**) اسم تفضيل ، حذفت ألفه ؛ لكثرة الاستعمال ، وقوله : (**فاحفظ كلامي . . .**) إلخ أمر للطالب بحفظ كلامه ، والإصغاء إلىٰ مقاله ، وهما متقاربا المعنىٰ ، وأشار إلىٰ مقول القول بقوله :

يَـا سَـائِلِـي عَـنِ ٱلْكَـلاَمِ ٱلْمُنْتَظِـمْ ... حَـدّاً وَنَـوْعـاً وَإِلَـىٰ كَـمْ يَنْقَسِـمْ

وهو جائز عند الشافعي إذا لم يخل بتعظيم ما اقتبس منه ، بخلاف ما إذا أخل بتعظيمه ؛ بأن كان فيه استهجان كما في قوله : [من السريع]

وردْفـــه يهتـــز مـــن خلفـــه ... لمثـــل ذا فليعمـــل العـــاملـــون

قوله : (**وخير اسم تفضيل**) أصله : أخير ، (**حذفت ألفه**) أي : همزته طلباً للتخفيف (لـ) ثقله بـ(**كثرة الاستعمال**) في كلامهم ، ومثله شر في ذلك .

قوله : (**وقوله**) أي : وقول الناظم : (**فاحفظ كلامي . . . إلخ**) يعني : واستمع مقالي ، (**أمر للطالب**) ، المناسب أن يقال : أمر للسائل المذكور في قوله : (يا سائلي عن الكلام المنتظم) لأن خطابه معه (**بحفظ كلامه**) والحفظ : ارتسام الألفاظ المخصوصة في الذهن ؛ بحيث لو أراد تلفظها في أي وقت . . لقدر عليه ، (**و**) أمر له بـ(**الإصغاء**) والإصغاء : الاستماع مع السكوت عن الكلام (**إلىٰ مقاله**) متعلق بـ(الإصغاء) ، و(المقال) مصدر ميميٌّ بمعنى المقول ، وعطف (الإصغاء) على الحفظ من عطف السبب على المسبب ، (**وهما**) أي : الحفظ والإصغاء ، أو الكلام والمقال (**متقاربا المعنىٰ**) ، فالتقارب بين الحفظ والإصغاء تقارب السبب إلى المسبب ، والتقارب بين الكلام والمقال تقارب العام إلى الخاص ؛ لأن المقال عام للمفيد وغيره ، والكلام خاص بالمفيد ، فبينهما عموم وخصوص مطلق .

قوله : (**وأشار**) أي : الناظم (**إلىٰ مقول القول**) أي : إلىٰ مقول قوله : (أقول من بعد افتتاح القول) (**بقوله**) الآتي . . . إلىٰ آخر « الأرجوزة » ، فقول الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(يـا سـائلـي عـن الكـلام المنتظـم ... حـداً ونـوعـاً وإلـىٰ كـم ينقسـم)

إلىٰ قوله في آخر الأرجوزة : (وبعدها خمس وسبعون أتت) . . مقول محكي لـ(أقول) في أول المنظومة .

ٱسْمَعْ هُدِيتَ ٱلرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَٱفْهَمْهُ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

أي : أقول : (**يا سائلي عن**) حدّ (**الكلام**) في اصطلاح النحاة ، . . . .

و(السائل) : اسم فاعل من (سأل) الثلاثي ، والسؤال : الاستخبار وطلب معرفة الشيء ، (المنتظم) أي : الداخل في نظام النحاة واصطلاحهم ، وهو **صفة كاشفة** للكلام ـ وهي التي أوضحت لمعنىٰ عُلِم من الموصوف ـ إن قلنا : أن (أل) في الكلام للعهد ، والمعنىٰ حينئذ : أي يا سائلي عن الكلام المعهود في اصطلاح النحاة المنتظم ؛ أي : الداخل في نظامهم واصطلاحهم ، وهو اللفظ المركب المفيد بالوضع ، أو **صفة مؤسسة** ـ وهي التي أوضحت معنىٰ لا يعلم من الموصوف ـ إن قلنا : إن (أل) فيه جنسية ، والمعنىٰ حينئذ : أي يا سائلي عن جنس اللفظ المركب ، سواء كان مفيداً أم لا المنتظم ؛ أي : المصطلح عليه عند النحاة ، وهو اللفظ المركب المفيد بالوضع ، يقال : انتظم الشيء في الشيء إذا دخل في نظامه ، وانتظم الدُّرُّ إذا أُدْخِل في سلكه وخيطه .

وقوله : (حدّاً ونوعاً) تمييزان للذات المبهمة التي هي الكلام ، والمعنىٰ : أي يا سائلي عن حدّ الكلام المصطلح عليه عند النحاة ما هو بينه بقوله : (حدّ الكلام ما أفاد المستمع) ، وعن نوعه كم هو ؟ بينه بقوله : (ونوعه الذي عليه يبنىٰ) ، وعن الأقسام التي ينقسم إليها كل نوع ؟ بين أقسام نوع الاسم بقوله : (والاسم ضربان فضرب نكرة. . .) إلخ ، وأقسام نوع الفعل بقوله : (فهي ثلاث ما لهن رابع) ، وأقسام نوع الحرف بما سيأتي في حروف الجر والجوازم والنواصب .

(اسمع هديت الرشد ما أقول وافهمه فهم من له معقول)

أي : استمع مني ما أقوله لك في بيان حدّه وأنواعه ، وأقسام تلك الأنواع ـ هداك الله تعالىٰ إلىٰ كل ما هو رشد وصواب ـ عند النحاة ، وافهم مقولي فهم من له عقل فهيم ولب سليم .

قول الشارح : (**أي أقول يا سائلي عن حدّ الكلام في اصطلاح النحاة. . .**) إلخ تفسير لقول الناظم : (يا سائلي عن الكلام المنتظم. . .) إلخ ؛ فإذاً تقول في إعرابه (أي) حرف عطف وتفسير ، وجملة كلام الشارح : مفسر لجملة كلام الناظم ،

وعن أنواعه كم هي عندهم ، وعن أقسام كل نوع ....

والمفسِّر يتبع المفسَّر ، تبعه في كونه مستأنفاً استئنافاً نحوياً .

والاصطلاح في اللغة : مطلق الاتفاق ، وفي **الاصطلاح** : اتفاق طائفة مخصوصة علىٰ وضع أمر لأمر ، متىٰ أطلق . . انصرف إليه ، وتارة يعبرون بقولهم : اصطلاحاً ، وتارة يعبرون بقولهم : شرعاً ، والفرق بينهما : أنَّ **الأول** : يكون في الأمر المتفق عليه بين طائفة مخصوصة ، **والثاني** : يكون في الأمر المتلقَّىٰ عن الشارع ؛ كمعنى الصلاة ، وهو أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة ، وقد يعبرون بقولهم : شرعاً فيما اصطلح عليه الفقهاء من حيث إنهم حملة الشرع ، كما قاله الشَبْرَامَلِّسِيُّ .

وأما **اللغة في اللغة** : معناه : اللهج في الكلام ؛ أي : الإسراعُ فيه ، وفي **الاصطلاح** : الألفاظ التي وضعَتْهَا العربُ لمعانٍ ، وهي الكلمات اللغوية ، وكلاهما منصوبان بنزع الخافض .

(والنحاة) : جمع ناحٍ ، كغُزاة جمع غازٍ ، أصله : ناحِو ، فقلبت الواو ياء ؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة ؛ فصار ناحِي ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقائها ساكنة مع التنوين ؛ فصار ناحٍ ، وهم الذين أدركوا قواعد النحو بأدلتها العقلية والنقلية ، و(الحد) **لغة** : المنع ، **واصطلاحاً** : ما كان جامعاً لأفراد المحدود ، ومانعاً من دخول غيرها فيه ، قوله : (**وعن أنواعه**) : جمع نوع ، والنوع **لغة** : الصنف من الشيء ؛ كقولهم : العلس نوع من الحنطة ، **واصطلاحاً** : كلي مقول علىٰ كثيرين متفقين بالحقيقة ؛ كالإنسان والفرس للحيوان ، وكالاسم والفعل للكلام هنا .

وقوله : (**كم هي عندهم**) كم : استفهامية في محل الرفع خبر مقدم ؛ للزومها الصدارة (هي) : ضمير للغائبة مبتدأ مؤخر ، (عندهم) حال من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه ؛ أي : حالة كونها ملحوظة عند النحاة ، قوله : (**وعن أقسام كل نوع**) والأقسام : جمع قسم ، والقسم : هو ما يندرج تحت أصل كلي هو أعم منه ، والتقسيم : ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كلي ، كما ذكرناه في « الفتوحات » .

فـ(**حداً ونوعاً**) منصوبان على التمييز ، و(يا سائلي . . .) إلىٰ آخر المنظومة : مقول القول ، وقوله : (**هديت الرشد**) جملة دعائية ، معترضة بين الفعل ومفعوله ، وعائد (ما) محذوف . وقوله : (من **له معقول**) أي : من له عقل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ . . . .

قوله : (**فحداً ونوعاً**) مبتدأ محكي ، (**منصوبان**) خبره ، (**على التمييز**) متعلق بـ(منصوبان) أي : منصوبان على التمييز للذات المبهمة ، وقوله : (**ويا سائلي**) مبتدأ محكي ، (**إلىٰ آخر المنظومة**) حال من المبتدإ ، وقوله : (**مقول القول**) خبر المبتدإ المذكور ، (**وقوله : هديت الرشد**) مبتدأ ، خبره : قوله : (**جملة دعائية**) أي : جملة سيقت للدعاء للسائل ، فهي خبرية لفظاً ، إنشائية معنىً ؛ فكأنه قال : اللهم ؛ اهده .

(**معترضة**) صفة ثانية (لجملة) ، سميت معترضة ؛ لاعتراضها (**بين الفعل ومفعوله**) الأولىٰ أن يقال : بين القول الذي هو (أقول) ، وبين مقوله ، وهو قوله : (يا سائلي عن الكلام . . .) إلىٰ آخر المنظومة ، (**وعائد ما**) في قوله : (ما أقول) (**محذوف**) جوازاً ، تقديره : فاسمع ما أقوله ، والعائد للموصول : هو ضمير غائب غالباً ، مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وشرط جواز حذف العائد المنصوب خمسة :

الأول : أن يكون ضميراً متصلاً ، **والثاني** : أن يكون ناصبُه فعلاً تاماً ، أو وصفاً غير صلة (أل) ، **والثالث** : أن يكون متعيناً للربط ، **والرابع** : عدم كونه محصوراً ، **والخامس** : عدم كونه عمدة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ .

(**وقوله**) مبتدأ ، (**من له معقول**) : مقول محكي للقول ، (**أي**) حرف تفسير لمجرد التفسير .

وقوله (**من له عقل**) خبر محكي لـ(قولُه) ، والجملة الاسمية مستأنفة ، وهو من إطلاق اسم المفعول وإرادة المصدر ، والجار والمجرور في قوله : (**كقوله تعالىٰ**) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك كائن ؛ كقوله تعالىٰ : (﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾) في إطلاق اسم المفعول وإرادة المصدر .

أي : الفتنة ، وهو صفة يُميِّز بها بين الحسن والقبيح .

وقول الشارح : (**أي الفتنة**) (أي) تفسيرية (الفتنة) مفسر لـ(المفتون) تبعه بالرفع ، قال سيبويه : (الباء) زائدة ، و(أي) مبتدأ ، و(المفتون) خبره ، وقال الأخفش : (الباء) أصلية ، متعلقة بمحذوف خبر مقدم ، و(المفتون) بمعنى الفتنة : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : الفتنة كائنة بأيكم ، وهو موافق لتفسير الشارح . اهـ « فوائد » .

وقال الناظم في « شرحه » : المعقول : مصدرُ عَقَل الثُلاثيِّ ، يقال : عقلت الشيء ؛ أي : فهمته ، ومثله من المصادر التي جاءت علىٰ وزن مفعول : ميسور ومعسور ومخلوف ، بمعنى اليسر والعسر والخلف ، وعند بعضهم أن قوله تعالىٰ : ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ مصدر (فُتِنَ) علىٰ صيغة المجهول مفتوناً ؛ أي : فتنة ، وعند الأكثرين : أنه مفعول ، و(الباء) زائدة اهـ بزيادة .

قول الشارح : (**وهو**) أي : العقل (**صفة**) غريزية ، (**يميز بها**) علىٰ صيغة المجهول ، (**بين الحسن**) كالعمل الصالح والتوحيد ، (**و**) بين (**القبيح**) كالعمل السيء والشرك .

* * *

باب الكلام

ثم بين حدّ الكلام المسؤول عنه بقوله : ....

باب الكلام

قول الشارح : (**ثم بيَّن**) الناظم (**حد الكلام المسؤول عنه**) سؤالاً ، أشار إليه بقوله : (يا سائلي) عن الكلام المنتظم (**بقوله**) أي : بقول الناظم : (حد الكلام. . .) إلخ ، الجار والمجرور : متعلق بـ(بيَّن) يعني : بعد أن بوب له بقوله : (بابَ الكلام) كما في شرح الناظم ، وأكثر نسخ المتن ، وهٰذه الترجمة مركبة من كلمتين ثانيتهما ـ وهي الكلام ـ مجرورة لا غير ، وأما الأولىٰ ـ وهي لفظة باب ـ فيجوز فيها الرفع والنصب ، فالرفع علىٰ أنه خبر لمبتدإ محذوف ، تقديره : هٰذا باب الكلام ، أو علىٰ أنه مبتدأ حذف خبره ، تقديره : باب الكلام هٰذا محله ، وإذا دار الأمر بين هٰذين التقديرين. . قيل : الأول أولىٰ ؛ لأن الخبر محط الفائدة ، فالأولىٰ بالحذف المبتدأ ، وقيل : الثاني هو الأولىٰ ؛ لأن المبتدأ مقصود لذاته ، والخبر مقصود لغيره ؛ فالخبر أولىٰ بالحذف. . فعلىٰ أنه مفعول لفعل محذوف ، تقديره : اقرأ أو تعلم بابَ الكلام ، ولا يصح أن يكون المحذوف اسمَ فعل ، تقديره : هاك ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الأصح ، وأما الجر بحرف محذوف ، تقديره : انظر في باب الكلام. . فمنعه الجمهور ؛ لأن الجار لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً ، وأولى الكل الرفع ؛ فإنه فيه إبقاء أحد ركني الإسناد ، ويليه النصب ، وأضعفها الجر ؛ لما تقدم آنفاً .

و(الباب) **لغةً** : ما يدخل منه إلىٰ غيره ، **واصطلاحاً** : ألفاظ مخصوصة دالة علىٰ معانٍ مخصوصة علىٰ ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتُها علىٰ معانٍ مخصوصة ، وإضافتُه إلى الكلام من إضافةِ الدال إلى المدلول ؛ أي بابٌ دالٌّ على الكلام ؛ أي : علىٰ حدّه وأمثلتِه وأقسامِه .

حَـدُّ ٱلْكَـلَامَ مَـا أَفَـادَ ٱلْمُسْتَمِـعْ   نَحْـوُ سَعَـىٰ زَيْـدٌ وَعَمْـرٌو مُتَّبِـعْ

أي : قوله : (**أفاد المستمع**) بأن أفهم معنىً ، يَحسُنُ السكوتُ من المتكلم عليه ؛

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(حـد الكـلام مـا أفـاد المستمـع   نحـو سعـىٰ زيـد وعمـرو متبـع)

ثم إن (أل) في الكلام يحتمل أن تكون عِوضاً عن المضاف إليه : إما الضميرِ ؛ أي : كـلامنـا معـاشـرَ النحـاة ، أو الظـاهـرِ ؛ أي : كـلامُ النحـاة ، وعلـىٰ كـلٍّ مـن الاحتمالين ، يخرج كلامُ اللغويين ؛ فإنه كل ما يُتلفظ به مهملاً كان ؛ كديز ، أو مستعملاً ؛ كزيد ، مفرداً كان أو مركباً ، مفيداً أو غير مفيد ، وكل ما تحصل به الإفادة وإن لم يكن لفظاً ؛ كالدوال الأربع : من العقد والنصب والخط والإشارة . . فالنسبة بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق ، وهو اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ كما مر ، فكلام النحاة أخص ، فكل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس ، فيجتمعان في الكلام النحوي ؛ لصدقه عليهما ، وينفرد اللغوي في لفـظ مهمـل ، أو مستعمـل غيـر مفيـد ، أو مفيـد غيـر لفـظ ؛ كخـط وإشـارة . اهـ « أبو النجا » .

قول الشارح : (**أي : قوله**) (أي) تفسيرية ، (قول) مفسِّر لـ(ما) الموصولة ، والمفسِّر يتبع المفسَّر ، تبعه بالرفع على الخبرية لـ(حدُّ الكلام) وهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ؛ كاللفظ بمعنى الملفوظ ، و(القول) هو اللفظ الدال علىٰ معنىٰ ؛ كزيد ، فَمَا لا يدلُّ علىٰ معنىٰ كاللفظ المهمل ؛ كديز . . فإنه لا يسمىٰ قولاً وإن سمي لفظاً ، وبهـٰذا يعلم أن اللفظ أعم من القول ؛ أي : حدُّ الكلام المصطلح عليه عند النحاة لفظ (**أفاد المستمع**) وكذا السامع ، والفرق بينهما : أن المستمع هو الذي أصغىٰ بقصد الاستماع ، والسامع هو الذي سمع بلا إصغاء وقصد إفادةً تامَّةً ؛ (**بأن أفهم معنىً**) و(الباء) للتصوير ، والتقدير : قول أفاد المستمع إفادة تامة مصورة ؛ بإفهامه معنىً تاماً ، (**يحسن السكوت من المتكلم عليه**) أي : علىٰ ذلك المعنىٰ .

بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر ، تحصل به الفائدة ، فلا حاجة لذكر المركب ؛ إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه ، ومن ثم اسْتُظْهِر رأي من جنح إلىٰ أن قول ابن مالك في « ألفيته » : (كاستقم) مثال ، لا تتميم للحد ، . . . .

و(الباءُ) في قوله : (**بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر**) من الكلام ، (**تحصل به الفائدة**) التامة ؛ كجملة الجواب بعد جملة الشرط متعلِّقة بـ(يحسن) والتقدير : بأن أفهم معنىٰ يحسن السكوت عليه حسناً ملتبساً بحالة ، وتلك الحالة مصورة بعدم صيرورة السامع منتظراً لشيء آخر من الكلام تتم به الفائدة .

وقوله : (**بحيث لا يصير السامع منتظراً** . . .) إلخ ، أي : انتظاراً تاماً ؛ كالذي يبقىٰ مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس ، بخلاف الناقص ؛ كانتظار المفعول أو الحال أو المصدر . اهـ « يس » .

و(الفاء) في قوله : (**فلا حاجة لذكر المركب**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما فسرنا به المفيد ، وأردت بيان علة عدم ذكر الناظم المركب . . فأقول لك : إنما تركه الناظم ؛ لأنه لا حاجة ولا ضرورة إلىٰ ذكر المركب ، وإنما قلت لك : لا حاجة إلىٰ ذكره (**إذ المفيد**) المفسَّر (**بالمعنى المذكور**) يعني : قولَه : (بأن أفهم معنىٰ يحسن السكوت عليه) .

(**يستلزمه**) أي : يستلزم المفيدُ المركبَ ، واعترض علىٰ هـٰذا الاستلزام : بأن المحدود لا يتم بدلالة الالتزام ، وأجاب عنه شيخنا السيد : بأن الظاهر أن التركيب داخل في مفهوم المفيد ، فدلالته تضمينة لا التزامية ، والتضمنية غير مهجورة في الحدود . اهـ « صبان على الأشموني » .

والدلالة التضمنية : هي دلالة اللفظ علىٰ جزء معناه ؛ كدلالة الإنسان على النطق ، والدلالة الالتزامية : دلالة اللفظ علىٰ لازم معناه ؛ كدلالة الإنسان على الضحك .

قوله : (**ومن ثم**) أي : ومن أجل استلزام المفيد المركبَ . . (**استُظْهِر**) بالبناء للمجهول ؛ أي : عُدَّ ظاهراً (**رَأْيُ**) أي : قولُ (**من جنح**) أي : مال (**إلىٰ أن قول ابن مالك في « ألفيته »** : « **كاستقم** » **مثال ؛ لا تتميم للحد**) أي : لـ(حدُّ الكلام) والمثال : جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ، فإن حد الكلام تَمَّ قبل قوله : (كاستقم)

والقول : هو اللفظ الدال علىٰ معنىً ، مفرداً كان أو مركباً ، مفيداً أم لا ؛ فهو إذاً بمعنى المقول ، . . . .

والذي جنح إلىٰ ذلك ، كالمرادي وابن القاسم وابن هشام ، فسر (المفيد) بالمعنى الأخص المصطلح عليه ، وهو ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوتُ عليها ، ولا تكون هٰذه الفائدة إلا تركيبية ، فلا حاجة إلىٰ ذكر المركب ؛ فيكون قوله : (كاستقم) مثالاً بعد تمام الحدّ .

قوله : (**والقول**) أي : والقول الذي ذكرناه في تفسيرِ قولِ الناظم : (ما أفاد المستمع) : (**هو اللفظ الدال علىٰ معنى**) كزيد ، فما لا يدل علىٰ معنىٰ كاللفظ المهمل ؛ نحو : ديز . . فلا يسمىٰ قولاً ، وبهٰذا يُعلم أن اللفظ أعم من القول ، فاللفظ : هو الصوت المشتمل علىٰ بعض الحروف الهجائية ، التي أولها الألف وآخرها الياء ، حقيقة كان الاشتمال ؛ كزيد ، أو حكماً كالضمير المستتر في فعل أمر الواحد ؛ كقم ، فإنه في حكم الملفوظ حقيقة ، وهٰذا هو معنى اللفظ اصطلاحاً ، وأما في اللغة . . فهو الطرح والرمي ؛ كقولهم أكلت التمرة ولفظت نواها ؛ أي : رميته .

والمراد بالدال : ما يدل بالوضع الشخصي ؛ كزيد ورجل ، أو بالوضع النوعي ؛ كالمركبات والمجازات .

وقوله: (علىٰ معنىٰ) هو **لغة** : المقصود ، **واصطلاحاً** : الصورة الذهنية من حيث إنها تقصد من اللفظ . اهـ « صبان » ، (**مفرداً كان**) ذلك اللفظ : وهو ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كرجل ، فإن كلاً من أجزائه ؛ أي : حروفه الثلاثة إذا أفرد . . لا يدل علىٰ شيء مما دلت عليه جملته ، (**أو مركباً**) وهو ما يدل كل واحد من جزأيه علىٰ بعض معناه ؛ نحو : غلام زيد ، فإنك لو فككته . . لكان كل واحد من جزأيه دالاً علىٰ جزء المعنىٰ ، الذي دلت عليه جملة : غلام زيد ؛ وذلك لأن غلام زيد دال علىٰ منسوب ومنسوب إليه، فإذا فككته . . دل غلام على المنسوب، ودل زيد على المنسوب إليه، (**مفيداً**) كان ؛ كقام زيد (**أم لا**) يكون مفيداً؛ كإن قام زيد، و(الفاء) في قوله : (**فهو**) تفريعية ، و(**إذاً**) بالتنوين : حرف جواب مهمل ؛ لعدم دخولها على الفعل .

والمعنىٰ: أي : فالقول إذا فسرناه باللفظ الدال علىٰ معنىً كائنٍ (**بمعنى المقول**) ،

مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ كقولهم : هـٰذا ضرب الأمير ؛ بمعنىٰ مضروبه ، واللفظ : ما يتلفظ به الإنسان ، مهملاً كان أو مستعملاً ، فالقول أخص منه ، فكل قول لفظ ولا عكس ، ....

والظاهر أنه مجاز ، إذ لم يشتهر إطلاق المصدر فيه وإرادة اسم المفعول ، بخلاف إطلاق اللفظ على الملفوظ به ؛ فإنه صار حقيقة عرفية . اهـ من بعض الهوامش .

أي : فهو (**مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ كقولهم**) أي : كقول العرب : (هـٰذا) الدرهم (**ضرب الأمير ؛ بمعنىٰ مضروبه**) أي : سكته ، قوله : (**واللفظ**) أي : واللفظ الذي ذكرنا في تعريف القول : هو (**ما يتلفظ**) وينطق (**به الإنسان**) ، وهو الصوت المشتمل علىٰ بعض الحروف الهجائية ، خرج به صوت البهائم والطيور ، (**مهملاً كان**) ذلك اللفظ ، وهو الذي لم يوضع لمعنىٰ ؛ كديز مقلوب زيد ، من أهمله إذا تركه ، (**أو مستعملا**) أي : موضوعاً لمعنىً ؛ كزيد ، فإنه وضع للدلالة على الذات المشخصة .

و(الفاء) في قوله : (**فالقول**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت معنى القول ، ومعنى اللفظ ، وأردت بيان النسبة الكائنة بينهما . . فأقول لك القول (**أخص**) أي : أقل ما صَدَقا (**منه**) أي : من اللفظ ؛ لأنه لا يطلق على المهمل .

و(الفاء) في قوله : (**فكل قول لفظ**) تفريعية ، (**ولا عكس**) موجود ؛ أي : ليس كل لفظ قولاً ؛ لشموله المهملَ ، والنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق ، وهو اجتماع شيئين في مادة ؛ كزيد هنا ، وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ ؛ كديز ، فإنه يسمىٰ لفظاً لا قولاً .

والمراد بالعكس هنا : العكس اللغوي ، وهو غير صحيح ، وهو عكس الكلية الموجبة بنفسها ، كعكس المترادفين ؛ نحو : كل إنسان بشر ، وكل بشر إنسان ، والمتساويين ككل إنسان ناطق ، وكل ناطق إنسان ، وأما العكس المصطلح عليه عند المناطقة . . فهو صحيح هنا ، وهو عكس الكلية الموجبة موجبة جزئية ؛ نحو : كل قول لفظ ، وبعض اللفظ قوله . اهـ « حريري » .

واحترز بالقول المعبر عنه بـ(ما) عن الخط والإشارة ونحوهما مما ليس بقول ، وهو مفيد ؛ فإنه لا يسمىٰ كلاماً في الاصطلاح ، وبقوله : (أفاد المستمع) ما لا فائدة فيه بالمعنى المذكور ؛ كالمركب الإضافي ؛ نحو : عبد الله ، . . . .

فائدة

[في مدلول اللفظ]

مدلول اللفظ من حيث إنه يقصد من اللفظ يسمىٰ : معنىً ، ومن حيث إنه يستفاد منه يسمىٰ : مفهوماً ، ومن حيث إنه وضع له يسمىٰ : مسمىً . اهـ « سمرقندي » .

قوله : (**واحترز**) أي : الناظم (**بالقول المعبر عنه بـ« ما »**) ـ أي : بالقول الذي عبر عنه بما في قوله : (ما أفاد المستمع) ـ (**عن الخط**) أي : عن الكتابة بأي قلم كان ، (**و**) عن (**الإشارة**) ، سواء كانت باليد أو بالرأس أو بالطرفِ ، (**ونحوِهما**) كالعقد : جمع عقدة ، وهي الإفهام بعقد الأصابع لأعداد مخصوصة ، والنصب : جمع نصبة ، وهي العلامة المنصوبة لفهم معناها ؛ كجعل المحراب دليلاً على القبلة ، والأحجار في الأرض دليلاً علىٰ حدود المزارع ونحو ذلك ؛ كجعل الألواح المرقومة في مقاطع الشوارع ؛ لبيان جهة النواحي ، والمعنى القائم بالنفس ، وما يُفهِم من حال الشيء حالة كون ما ذكر من الخط ، وما بعده (**مما ليس بقول وهو**) أي : والحال أنه (**مفيد**) فائدة تامة .

و(الفاء) في قوله : (**فإنه**) تعليلية ، وهي التي كان ما بعدها علة لما قبلها ، وهو علة للاحتراز ؛ أي : واحترز الناظم بالقول المذكور عن الخط وما بعده لأنه ؛ أي : لأن ما ذُكر من الخط وما بعده (**لا يسمىٰ كلاماً**) معتبراً (**في الاصطلاح**) أي : في اصطلاح النحاة ، وعطَفَ علىٰ قوله : (بالقولِ المُعَبَّر عنه بِمَا) قَولَه : (**وبقوله أفاد المستمع**) أي : وخرج بقوله : (أفاد المستمع) (**ما لا فائدة فيه**) إفادة مفسَّرة (**بالمعنى المذكور**) سابقاً بقولنا : بأن أفهم معنىً يحسن السكوت من المتكلم عليه ، وذلك الذي لا يفيد إفادة مذكورة (**كالمركب الإضافي**) **وضابطه** : كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله ، وحكمه : أن يُعرب الجزء الأول بحسب العوامل رفعاً ونصباً وجراً ، ويُخفض الجزء الثاني دائماً بالإضافة (**نحو** : **عبد الله**) وعبد الرحمـٰن

والمزجي ؛ نحو : بعلبك ، والإسناديِّ المسمىٰ به ؛ نحو : شاب قرناها ، . . . . . .

جميعِ الكُنىٰ : جمع كنية ، وهي كل ما صُدِّر بأب أو أم ؛ كأبي قحافة وأم كلثوم ، أو ابن أو بنت علىٰ ما قاله الرضي والرازي ؛ كابن عمر وابنت سيرين ، وهو الغالب في الأعلام المركبة ؛ لأن الأكثر فيه الكنىٰ .

(و) كالمركب (**المزجي**) : وهو كل كلمتين نُزِّلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر ، كما يُفتح ما قبل تاء التأنيث ، وينتقل الإعراب إلى الجزء الثاني ؛ فيُعرب إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والتركيب المزجي إذا لم يكن مختوماً بـ(ويه) ، فإن كان مختوماً بـ(ويه) كسيبويه ونفطويه وحمويه . . بُني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً بواسطة شبهه بأسماء الأصوات المشابهة بأسماء الأفعال المشابهة بالحرف في كونها عاملاً لا معمولاً ؛ لأن آخره اسم صَوْتٍ ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في التخلص .

ومثَّل الشارح للمركب المزجي بقوله : (**نحو بعلبك**) علم علىٰ بلدة بالشام ، مركب من (بعل) : وهو اسم صنم ، و(بك) اسم صاحب تلك البلدة ، فجُعِلا اسماً واحداً ، وقال أبو السعود في « تفسيره » : (بعل : اسم صنم لأهل « بك » من الشام ، وهو البلد المعروف الآن ببعلبك ، قيل : كان صنمه من ذهب ، طوله : عشرون ذراعاً ، وله أربعة أوجه ، فُتنوا به وعظموه حتىٰ أخدموه أربع مئة سادن ، وجعلوهم أنبياء ، فكان الشيطان يدخل جوفه ويتكلم بشريعة الضلالة ، والسدَنَة يحفظونها ويعلِّمونها الناس ، وقيل : البعل : الرب بلغة أهل اليمن) .

(و) كالمركب (**الإسنادي**) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرىٰ ، فجُعلتا علماً ، كما قيده الشارح بقوله : (**المسمىٰ به**) أي : وكالمركب الإسنادي الذي سُمِّي به ، وجعل علماً لشخص (**نحو** : **شاب**) وأبيض (**قرناها**) أي : ذؤابتا شعرها ، لُقِّبت به امرأة لقول الشاعر في بنيها : [من الطويل]

كـذبتـم وبيـت الله لا تنكحـوهـا ... بني شـاب قـرنـاهـا تصر وتحلـب

أي : بني المرأة التي شاب قرنا رأسها من الصَرِّ : وهو ربط أخلاف البهيمة ؛ ليجتمع اللبن فيها والحلب ، (وكبرق نحره) بفتح راء (برق) لقب رجل قاله في

ودخل في حدّ الكلام بالمعنى المذكور للمفيد ما عُلم ثبوته أو نفيه للسامع ؛ نحو : الكل أعظم من الجزء ، والضدان لا يجتمعان . نعم ؛ إن أُريد بالمفيد ما أفاد ما لم يكن . . . .

« القاموس » ، وفي « شرح هُطيل للمفصَّل » : كان نحره له بريق ؛ فقيل : برق نحره ، وحكمه : الحكاية علىٰ ما كان عليه قبل التسمية ؛ لأن المسمىٰ بالجملة غرضه بقاء صورتها ، ومثله : تأبط شرّاً ، وتقول في إعراب جاءتني شاب قرناها : جاء فعل ماض ، والتاء : علامة التأنيث ، والنون : للوقاية ، والياء : ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، شاب قرناها : فاعل محكي مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ألف قرناها ، وكالمركب التوصيفي : وهو كل كلمتين كانت ثانيتهما وصفاً للأولىٰ ؛ كالحيوان الناطق .

(**ودخل في حد الكلام بالمعنى المذكور للمفيد**) المصطلح عليه عند النحاة ؛ يعني : قوله فيما سبق : (بأن أفهم معنىً يحسن السكوت من المتكلم عليه . . .) إلخ (**ما عُلم**) بالضرورة (**ثبوته**) للسامع ؛ نحو : السماء فوقنا والأرض تحتنا ، والنار حارة والثلج بارد ، (**أو**) عُلم بالضرورة (**نفيه**) أي : عدمه (**للسامع**) كالسماء تحتنا والأرض فوقنا ، والنار باردة والثلج حار ، ومثَّل الشارح للأول ؛ يعني : ما عُلم ثبوته للسامع بقوله : (**نحو**) قولهم : (**الكل**) وهو ما يقبلُ الانْقِسام إلىٰ أجزاء متعددة ؛ كحرف الباء مثلاً ، (**أعظم**) أي : أكبر (**من الجزء**) وهو ما لا يقبل الانقسام أصلاً ؛ كنقطة الباء ؛ فإن حرف الباء يقبل الانقسام إلىٰ نُقَط كثيرة ، ونقطتها لا تقبل الانقسام ، (**و**) كقولهم : (**الضدان**) أي : المتناقضان ؛ كالنار والماء ، والسكون والحركة ، والاجتماع والافتراق ، (**لا يجتمعان**) عادة في آنٍ واحد ، وما ذكره الشارح من المثالين . . يكون مثالاً لما عُلم ثبوته للسامع ، ومثال ما علم نفسه للسامع ؛ كقولك : الجزء أعظم من الكل ، والضدان يجتمعان ، وكما مثلناه آنفاً .

وقوله : (**نعم**) حرف استدراك ، استدرك به علىٰ قوله : (ودخل في حدّ الكلام بالمعنى المذكور للمفيد . . .) إلخ ؛ أي : لكن (**إن أريد بالمفيد**) الذي هو قيد في حدّ الكلام ، وقوله : (**ما أفاد ما لم يكن**) نائب فاعل لـ(أُريد) أي : لكن إن أُريد

عند السامع . . فلا ، واعتبر بعضهم من حدّ الكلام كونه مقصوداً لذاته ؛ لإخراج غير المقصود وما قصد لغيره ؛ **فالأول** : كالصادر من النائم مما هو لفظ مفيد ، **والثاني** : كجملة الصلة في نحو : جاء الذي قام أبوه ؛ فإنها مقصودة لإيضاح معناه ، وأما اتحاد الناطق . . فلا يعتبر في الكلام ، . . . .

بالمفيد الذي هو أحد قيود الكلام لفظ أفاد فائدة لم تكن معلومة (**عند السامع**) بالضرورة . . (**فلا**) يدخل في حدّ الكلام المفيد ما عُلم ثبوته أو نفيه للسامع ؛ نحو : السماء فوقنا والأرض تحتنا ، وكمثالي الشارح ؛ لأن هـٰذا لم يفد فائدة متجددة للسامع ، وهـٰذا مبني علىٰ خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة . اهـ « أبو النجا » .

(**واعتبر بعضهم**) أي : كابن مالك حيث قال في « التسهيل » : (الكلام : هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته) لإخراج صلة الموصول ، وجملة الشرط فقط ، وجملة الخبر وحده ، ورُد بأن هـٰذا القيد يغني عنه قيد الإفادة ؛ لأن مَا ذُكر لا يفيد إلا في حال اعتباره مضموماً إلىٰ غيره . اهـ أبو النجا ؛ أي : اشترط بعض النحاة (من **حدّ الكلام**) المصطلح عليه عند النحاة (**كونَه**) أي : كون الكلام (**مقصوداً لذاته**) أي : من ذاته ومن نفسه ؛ (**لإخراج غير المقصود لذاته**) علة لقوله : (واعتبر بعضهم) أي : اعتبر هـٰذا الشرط ؛ لإخراج الكلام غير المقصود لذاته ؛ أي : ولا لغيره ؛ ككلام الساهي والسكران ، (**و**) لإخراج (**ما قُصد لغيره**) أي : لإيضاح غيره وإتمام معناه .

(**فالأول**) يعني : غير المقصود (**كالصادر من النائم**) في حالة نومه ، حالة كون ما صدر من النائم (**مما**) أي : من تركيب (**هو لفظ مفيد**) للسامع ؛ كقام زيد ، وزيد قائم ؛ لعدم قصد النائم إياه .

(**والثاني**) أي : ومثال الثاني ؛ يعني : ما قُصد لغيره (**كجملة الصلة في نحو**) قولك : (**جاء الذي قام أبوه ؛ فإنها**) أي : فإن جملة الصلة من قولك : قام أبوه (**مقصودة**) أي : مقصود ، ذكرها (**لإيضاح**) وبيان (**معناه**) أي : معنى الموصول ببيان خاصته .

(**وأما اتحاد الناطق**) للمسند والمسند إليه . . (**فلا يعتبر**) أي : لا يشترط (**في**) كون (**الكلام**) كلاماً نحوياً .

وصححه ابن مالك وأبو حيان ، قالا : كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطاً . و(الحد) **لغةً** : المنع ، **واصطلاحاً** : بمعنى المعرِّف هو ما يميز الشيء عما عداه ، . . . .

وتوضيح ذلك : أن بعضهم زاد في حدّ الكلام النحوي أن يكون من ناطق واحد ؛ احترازاً عما إذا اصطلح اثنان علىٰ أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ ، والآخر فاعلاً أو خبراً أو على العكس .

وأجاب ابن **مالك** : بأن هـٰذه الزيادة غير محتاج إليها ؛ لوجهين :

أحدهما : أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاماً ، كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطاً .

والثاني : أن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام ، وإنما اقتصر علىٰ كلمة واحدة ؛ اتكالاً علىٰ نطق الآخر الأخرىٰ . اهـ من هامش الشرح .

(**وصححه**) أي : صحح ورجح عدم اتحاد الناطق في كون اللفظ كلاماً الإمام النحوي جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (**بن مالك**) ، الطائي نسباً الأندلسي إقليماً الجياني منشأ الدمشقي داراً ، وبها توفي لاثنتي عشرة ليلة خلت من (شعبان) سنة (٦٧٢هـ) اثنتين وسبعين وست مئة من الهجرة المصطفوية ، وهو ابن (٧٥) خمس وسبعين سنة ، (**و**) الإمام العالم العلاّمة (**أبو حيان**) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي الجياني ، المولود سنة (٦٥٤هـ) ، المتوفىٰ سنة (٧٥٤هـ) من الهجرة النبوية رحمهما الله تعالىٰ ؛ حيث (**قالا**) : لا يعتبر اتحاد الناطق في كون اللفظ كلاماً ، (**كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطاً** ، **والحدّ**) في قول الناظم : (حد الكلام) (**لغة**) منصوب بنزع الخافض ، كما تقدم مع بيان معناه لغة واصطلاحاً ؛ أي : في لغة العرب : (**المنع**) ، ومنه سميت الحدود الشرعية حدّاً ؛ لمنعها الناس من ارتكاب الفواحش (**واصطلاحا**) أي : والحد في اصطلاح العلماء حالة كونه مُفسَّراً : (**بمعنى المعرِّفِ**) بكسر الراء المشددة ؛ أي : حالة كونه مراداً به معنى المميِّز ؛ أي : معنىٰ هو المميِّز للشيء عما عداه ، (**هو**) أي : الحد المصطلح عليه عند العلماء (**ما**) أي لفظ (**يميز الشيء عما عداه**) ، وفي أغلب النسخ :

ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً لأفراد المحدود ، مانعاً من دخول غيرها فيه . وأشار بقوله : (**نحو : سعىٰ زيد وعمرو متبع**) . . . .

(وهو) بالواو ، وإسقاطها أولىٰ ؛ لعدم الحاجة إليها ، كما في « النزهة » .

(**ولا يكون كذلك**) أي : مميزاً للشيء عما عداه (**إلا ما كان جامعاً لأفراد المحدود**) ؛ بحيث لا يخرج منه فرد من أفراده (**مانعاً**) خبر ثانٍ لـ(كان) الواقعة صلة (لما) الموصولة ، الواقعة اسماً مؤخراً لقوله : (ولا يكون) ، وإلا للاستثناء المفرغ ؛ أي : ولا يكون مميزاً للشيء عما عداه إلا ما كان جامعاً لأفراد ذلك الشيء المحدود ، مانعاً (**من دخول غيرها**) أي : مانعاً من دخول غير أفراد المحدود (**فيه**) أي : في ذلك المحدود .

(**وأشار**) الناظم (**بقوله : نحو : سعىٰ زيد**) أي : مشىٰ زيد وأسرع في مشيه ، وأجرىٰ أو سعىٰ بين الصفا والمروة ، (**وعمرو متبع**) للسنة مجتهد فيها .

فائدة

[في واو عمرو]

تزاد (الواو) في عمرو في حالة رفعه وجره ؛ فرقاً بينه وبين عمر ، وإنما خُصَّ عمرو بالزيادة ؛ لأنه أخف لانصرافه ، وزيدت (الواو) دون الألف ؛ لئلا يلتبس بالمنصوب ، ودون الياء ؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلىٰ ياء المتكلم ، ولكتابته بالواو شروط :

أن يكون علماً ؛ فلا تزاد في غيره ؛ كعَمْرِ أحد عمور الأسنان ، وهو ما بينها من اللحم ، وكعَمْرٍ في قولهم : لعمرك ؛ أي : حياتك .

وألّا يكون مُحلّىً بأل ؛ ولا تزاد في نحوِ قوله : باعِدْ أُمَّ العمر مِنْ أَسيرها ؛ لقلة الاستعمال .

وألّا يضاف ، كذا قيل ، وفيه أن الشرط الأول يغني عنه .

وألا يكون مصغراً ؛ فلا تزاد في عُمير تصغير عمرو .

وألّا يؤمن اللبس بوقوعه في قافية ؛ فلا تزاد الواو فيه حينئذ ؛ لأن الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عمر ، فلا يفضي إلى اللبس ، كما قاله الجَارَبَرْدِيُّ .

إلىٰ أن الكلام يتألف من اسمين ؛ نحو : عمرو متبع ، وتسمىٰ : جملة اسمية ، ومن فعل واسم ؛ نحو : سعىٰ زيدٌ ، وتسمىٰ : جملة فعلية ، وهـٰذا هو أقل ائتلافه ، وقد يتألف من أكثر . . . .

وخرج بقولنا : (في حالة رفعه وجره) حالة نصبه ، فلا تزاد فيه الواو ؛ لعدم الالتباس بعُمر ؛ لأن عَمْراً يبدل تنوينه ألفاً في حالة النصب ؛ لانصرافه ، وعُمَر غير مصروف ، فلا يكتب بالألف ؛ إذ لا تنوين فيه . اهـ ملخصاً من « شرح الشنواني الكبير على الآجرومية » ، وقد نظمت ذلك فقلت : [من البسيط]

فيما عدا نصب عمرو ألحقن به ... واواً إذا علماً يأتي ولم يضف
مأمون لبس بأن لم يأت قافية ... ولم يصغر خلا من أل بذا اعترف

اهـ من « السجاعي على القطر » .

أي : أشار بذلك (**إلىٰ أن الكلام**) النحوي .

إما أن (**يتألف من اسمين ؛ نحو : عمرو متبع ، وتسمىٰ**) الجملة حينئذ : (**جملة اسمية**) لابتدائها بالاسم .

(و) إما أن يتألف (**من فعل واسم ؛ نحو سعىٰ زيد**) ، سواء كانا ظاهرين ؛ كهـٰذا المثال ، أو مقدرين ؛ كالمقدر بعد نحو : نَعَمْ جواباً لِمَنْ قال : هل قام زيد ؟ أي : نعم ، قام زيد ، أو مقدراً أحدُهما فقط ؛ نحو : قم ، (**وتسمىٰ**) الجملة حينئذ : (**جملة فعلية**) لابتدائها بالفعل ، (**وهـٰذا**) الائتلاف المذكور ؛ يعني : ائتلافه من اسمين فقط أو من فعل واسم معاً ، (**هو أقل ائتلافه**) وتركيبه ؛ أي : أقل ما يحصل منه الكلام النحوي .

وقد يقال : إن تمثيله لاسمين بقوله : (عمرو متبع) مُعترض ؛ لأن متبعاً اسم فاعل ، فيه ضمير مستتر فاعل به ؛ فيصير المثال مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء ، فكيف جعله الناظم مثالاً لما يتركب من اسمين ؟

ويجاب عنه : بأن الوصف ، كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة مع مرفوعه المستتر ، كالاسم المفرد؛ ولهـٰذا لا يبرز في التثنية والجمع ، بخلاف نحو (قم) .

(**وقد يتألف**) أي : يتركب الكلام النحوي (من) تركيب (**أكثر**) من ذلك ؛

ولا يتألف من فعلين ، ولا من حرفين ، ولا من فعل وحرف ، ولا من اسم وحرف ؛ لأن الكلام لا يحصل بدون إسناد ، والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه ؛ لكونه نِسْبَةً بينهما ، وهما لا يتحققان إلا في اسمين أو اسم وفعل ، وأما نحو : يا زيد . . فأصله : أدعو زيداً فهو مؤلف من فعل واسم ، خلافاً لأبي علي ، . . . . . .

أي : أكثر من اسمين أو اسم وفعل ، كفعل واسمين ؛ نحو : كان زيد قائماً ، وفعل وثلاثة أسماء ؛ نحو : ظننت زيداً قائماً ، ومن فعل وأربعة أسماء ؛ نحو : أعلمت زيداً عمراً فاضلاً ، ومن فعل القسم وجوابه ؛ نحو : أقسم بالله ؛ إن زيداً لقائم ، أو الشرط وجوابه ؛ إن قام زيداً . . قمت .

(**ولا يتألف من فعلين**) نحو : قام قام ؛ لعدم المسند إليه ، (**ولا من حرفين**) نحو : هل قد ؛ لعدم المسند والمسند إليه ، (**ولا من فعل وحرف**) نحو : قد قامْ ؛ لعدم المسند إليه ، (**ولا من اسم وحرف**) نحو : من زيد ؛ لعدم المسند ، وقوله : (**لأن الكلام**) تعليل لنفي تألفه من ذلك المذكور ؛ أي : وإنما لا يتألف من هٰذه الأمثلة ؛ لأن الكلام (**لا يحصل بدون إسناد**) ، والإسناد : عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه ، (**والإسناد يقتضي**) أي : يستلزم (**مسنداً**) أي : منسوباً ، (**ومسنداً إليه**) أي : منسوباً إليه ؛ (**لكونه**) أي : لكون الإسناد (**نسبة**) أي : ارتباطاً واقعاً (**بينهما**) أي : بين المسند والمسند إليه ، (**وهما**) أي : المسند والمسند إليه (**لا يتحققان**) أي : لا يوجدان (**إلا في**) لفظ مركب من (**اسمين**) كزيد قائم ، (**أو**) من (**اسم وفعل**) كقام زيد .

(**وأما**) الاعتراض الوارد علىٰ قولنا : ولا يتركب الكلام من اسم وحرف بأنه يتركب من اسم وحرف ؛ (**نحو : يا زيد . . فـ**) يجاب عنه : بأن (**أصله أدعو زيداً ؛ فهو**) أي : فقوله : (يا زيد) في أصله (**مؤلف**) أي : مركب (**من فعل**) وهو أدعو ، (**و**) من (**اسم**) وهو الضمير المستتر في أدعو ؛ لأن ياء نائبة عن أدعو ؛ لغرض الإنشاء ، وما بعدها فضلة ؛ لأنه مفعول به . اهـ « خضري » .

وقيل : مؤلف من فعل واسمين ؛ لأن تقديره أنادي زيداً ، كما في « الأهدل » ، وما ذكرناه من الجواب يخالف ، (**خلافاً لـ**) مذهب (**أبي علي**) الفارسي ، اسمه :

فلا يشترط في جزأي الكلام أن يلفظ بهما معاً ، كما مثل ، فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر ؛ كاستقم ، والكلام أخص من الجملة ؛ . . . .

الحسن بن أحمد الشيرازي ، إمام عصره في اللغة والنحو ، توفي سنة (٣٧٧ هـ) سبع وسبعين وثلاث مئة ؛ (فـ) إنه (**لا يشترط**) عنده (**في جزأي الكلام**) المسند والمسند إليه (**أن يلفظ بهما معاً**) أي : جميعاً ، فمعية اللفظِ لآخر بمعنى البعدية ؛ لأن (مع) لا تقتضي الاتحاد في الزمن . اهـ « يس » .

وقوله : (**كما مثل**) مثال للمنفي ؛ أي : وذلك التركيب الذي لُفِظَ فيه الجُزْآنِ ، كالمثال الذي مَثَّل به الناظم بقوله : (نحو سعىٰ زيد ، وعمرو متبع) ، وقوله : (خِلافاً لأبي علي) : منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف ، كما قدرناه سابقاً ، وقوله : (**فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر**) مفرع علىٰ عدم اشتراط التلفظ بهما ؛ أي : فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر ؛ لعدم اشتراط التلفظ بهما علىٰ مذهب أبي علي الفارسي ، ومثال التلفظ بأحدهما دون الآخر ؛ (**كاستقم**) واستغفر ؛ فإنه ذكر فيه المسند دون المسند إليه وإن كان الفاعل شديد التعلق بالفعل ، وفي تمثيله بـ(استقم) تبعاً لابن مالك في « خلاصته » إشارة إلىٰ أن العلم لا يحصل إلا مع الاستقامة والتقوىٰ ، قال الله عز وجل : ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾ وقيل : العلم : متعلق بالعمل ، فإن وجده . . حل ، وإلا . . ارتحل ، ورحم الله من قال : [من السريع]

العلـــــم لا ينفـــــع إلا إذا ... بــه عملـت فـاسمـع كـلام العبيـد

لـــو ينفـــع العلـــم بـــلا عمـــل ... لكـــان إبليـــس نظيـــر الجنيـــد

اهـ من « حمدون » .

وقوله : (كاستقم) مثال لما يلفظ فيه المسند ، وقد يلفظ المسند إليه دون المسند ؛ كقولك : زيد ، في جواب من قال لك : من قرأ ؟ وقد يحذفان معاً ؛ كقولك : نعم ، في جواب من قال لك : أزيد عندك ؟ قوله : (**والكلام أخص من الجملة**) مرتب علىٰ قوله سابقاً : (وتسمىٰ جملة عمرو متبع : جملة اسمية ، وجملة سعىٰ زيد : جملة فعلية) .

والمعنىٰ : إذا عرفت أن الكلام المفيد يسمىٰ جملة ، وأردت بيان النسبة بينهما . .

لاشتراط الفائدة فيه بخلافها ؛ لأنها عبارة عن اللفظ المركب الإسنادي ، أفاد أم لا ، فكل كلام جملة ولا عكس ، وليسا بمترادفين خلافاً للزمخشري وصاحب اللباب ، واختاره ناظر الجيش . ثم إن صدرت الجملة باسم . . فاسمية ، أو بفعل . . ففعلية . .

فأقول لك : والكلام أقل ما صدقا من الجملة ؛ (**لاشتراط**) حصول (**الفائدة**) أي : الإفادة (**فيه**) أي : في الكلام ، (**بخلافها**) أي : بخلاف الجملة ، فلا تشترط فيها الإفادة (**لأنها**) أي : لأن الجملة (**عبارة**) أي : كناية ، والعبارة : ما يعبر به (**عن اللفظ المركب الإسنادي**) أي : عن لفظ مركب تركيباً إسنادياً ، سواء (**أفاد**) ذلك اللفظ فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها ؛ كقولك : قام زيد ، (**أم لا**) يفيد ذلك اللفظ الفائدة المذكورة ؛ كإن قام زيد ؛ فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق ، وهو اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ .

(**فكل كلام**) كقام زيد ، وزيد قائم ، (**جملة**) أي يسمىٰ جملة ؛ لتركُّبه من المسند والمسند إليه ؛ فاجتمعا في المثال المذكور ، (**ولا عكس**) موجود ، أي : فليس كل جملة يسمىٰ كلاماً ؛ كقولك إن قام زيد ؛ لعدم الإفادة لانتظار السامع جواب الشرط ، فانفردت الجملة عن الكلام .

(**وليس**) أي : ليس كل من الكلام والجملة (**بمترادفين**) أي : بمتوافقين ؛ لانفراد الجملة عن الكلام ؛ لأن الترادف : كون الشيئين كلما وجد أحدهما . . وجد الآخر .

وقولنا : (ليسا بمترادفين) يخالف (**خلافاً لـ**) مذهب (**الزمخشري**) ، اسمه : محمود بن عمرو ، ولقبه : جار الله ؛ لجواره بيت الله ، (**و**) مذهب (**صاحب « اللباب »**) أبي البقاء اسمه : عمرو ، (**واختاره**) أي : واختار مذهبهما (**ناظر الجيش**) ، اسمه : محيي الدين ؛ لأنهما اشترطا الإفادة في الجملة ابتداء . اهـ « يس على القطر » .

(**ثم**) بعد بيان النسبة التي كانت بين الكلام والجملة ، وهي هنا للترتيب الذكري ، (**إن صدرت**) وبدئت (**الجملة باسم**) كـ(زيد قائم) . . (**فـ**) هي (**اسمية**) لتصدرها بالاسم ، (**أو**) صُدِّرَتْ (**بفعل . . فـ**) هي (**فعلية**) لتصدرها بالفعل .

والمراد بالمصدر : المسند أو المسند إليه ، ولا عبرة بما تقدم عليه من الحروف وإن غير الإعراب والمعنىٰ ؛ فنحو : إن زيداً قائم : جملة اسمية ، والمعتبر : بما هو مصدر في الأصل ؛ فنحو : زيداً ضربت : جملة فعلية . . . .

(**والمراد بالمصدر** : **المسند**) كما في (قام زيد) ، (**أو المسند إليه**) كما في (زيد قائم) ، (**ولا عبرة**) أي : ولا اعتبار (**بما تقدم عليه**) أي : على المصدَّر منهما (**من الحروف**) بيان لـ(ما) الموصولة (**وإن غير**) الحرف المتقدم عليهما (**الإعراب**) أي : إعراب المصدر منهما ؛ نحو : لم يضرب زيد ، وإن زيداً قائم ، (**والمعنىٰ**) نحو : قد قامت الصلاة ، وهل زيد قائم ؟ و(الفاء) في قوله : (**فنحو**) قولك : (**إن زيداً قائم**) للتفريع أو للإفصاح (**جملة اسمية**) لعدم اعتبار تصدر (إن) وإن غيرت الإعراب والمعنىٰ ، قوله : (**والمعتبر**) مبتدأ ، خبره : لفظة (ما) في قوله : (**بما هو مصدر في الأصل**) و(الباء) زائدة .

والمعنىٰ : والمعتبر في تصدر المسند والمسند إليه تصدر ما هو مصدر في أصل التركيب .

و(الفاء) أيضاً : تفريعية أو فصيحية في قوله : (**فنحو**) قولك : (**زيداً ضربت جملة فعلية**) لتصدرها بالفعل ، ولا اعتبار بتقديم زيداً علىٰ (ضربت) لغرض الحصر ؛ لأنه مفعول به ، والأصل في المفعول التأخير ؛ لأنه فضلة .

فائدة

[الاستدلال على اسمية (كيف)]

وفي « شرح الناظم » هنا : ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين ، ولا من حرفين ، ولا من فعل وحرف ، ولا من اسم وحرف ، إلا في النداء ؛ مثل قولك : يا زيد ؛ لأن حرف النداء حل محل الفعل الذي هو أدعو زيداً أو أنادي ، ومن هٰذا الوجه استدل علىٰ أن (كيف) اسم ؛ لانعقادها مع الاسم كلاماً تاماً في قولك : كيف زيد ؛ إذ لا يجوز أن تكون حرفاً ؛ لأنها ليست بحرف نداء ، فتنعقد مع الاسم كلاماً تاماً ، ولا يجوز أن تكون فعلاً ؛ لأن الفعل يليها بلا حاجز ، كما قال الله تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ ، فلما خرجت في قولك : كيف زيد ؛ عن أن تكون حرفاً ، وأن تكون

وَنَـــوْعُـــهُ ٱلَّـــذِي عَلَيْـــهِ يُبْنَـــىٰ   إِسْـــمٌ وَفِعْـــلٌ ثُـــمَّ حَـــرْفُ مَعْنَـــىٰ

لما فرغ من حدّ الكلام . . أشار إلىٰ بيان أجزائه التي يتألف . . . .

فعلاً . . دل علىٰ أنها اسم ؛ لأنه أصل ، فرددناه إليه .

وفي نسخة « شرح الناظم » هنا :

فَصْلٌ

في أنواع الكلام

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ونـــوعـــه الـــذي عليـــه يبنـــى   إســـم وفعـــل ثـــم حـــرف معنـــىٰ)

أي : ونوعُ الكلام الذي يتألف ويتركب منه الكلام ثلاثة لا رابع لها ؛ بدليل الإجماع والاستقراء ؛ فإن علماء هـٰذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب وبحثوا عنها ؛ فلم يجدوا غير هـٰذه الثلاثة ، فلو كان ثَمَّ غيرها . . لاطلعوا عليه ، وقيد الحرف بكونه لمعنىٰ ؛ لإخراج حرف المَبنىٰ ؛ إذ لا يكون جزءاً للكلام ، بل يكون جزءاً للكلمة ؛ كـ(زاي) زيد و(داله) ؛ لأن الحرف عندهم قسمان : حرف معنىٰ ، وحرف مبنىٰ :

فالأول : ما له معنىً من المعاني ، وله دخل في أجزاء الكلام ؛ كحروف الجر والنواصب والجوازم .

والثاني : ما ليس له دخل في أجزاء الكلام ، وليس له معنىً من المعاني ؛ كـ(زاي) زيد و(يائه) و(داله) اهـ « نزهة » .

وقال الناظم في « شرحه » : والمراد بقولنا : حرف معنىٰ ؛ أي : معنىً من معاني الكلام العشرة ، التي هي : الخبر والاستخبار والأمر والنهي والنداء والقسم والطلب والعرض والتمني والتعجب ، ثم إن الحرف إنما يراد لمعنىٰ في غيره لا في ذاته ، ألا ترىٰ أنك إذا قلت : هل زيد عندك ؟ فالاستفهام عن زيد الذي هو اسم ، وإذا قلت : هل قام زيد ؟ فالاستفهام عن الفعل الذي هو (قام) ، ولا تدل لفظة (هل) علىٰ معنىً في ذاتها ، بل علىٰ معنىً في الاسم أو الفعل ، والفرق بين حرف المعنىٰ وحرف المبنىٰ : أن حرف المبنىٰ جزء من الكلمة ، وحرف المعنىٰ كلمة بذاتها . اهـ «حريري» .

قال الشارح (**لما فرغ**) الناظم (من حدّ الكلام . . **أشار إلىٰ بيان أجزائه التي يتألف**

منها ؛ أي : من مجموعها لا جميعها ، فذكر أنها ثلاثة : (**اسم وفعل ثم حرف**) ، .

منها ؛ أي : من **مجموعها**) أي : من بعضها (**لا**) من (**جميعها**) أي : لا من كلها ؛ لأن الحرف وحده وكذا الفعل ، لا يتركب منهما الكلام ؛ لأن الحرف لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه ، والفعل لا يكون إلا مسنداً ، و(لما) هنا : حرف شرط غير جازم ، يقتضي فعلين : أوَّلهما : فعل الشرط ، **والثاني** : جوابه ، وقوله : (**فذكر أنها ثلاثة**) معطوف علىٰ (أشار) عطف تفسير ؛ أي : ذكر أنها ثلاثة (**اسم وفعل ثم حرف**) معنىً ، ولا التفات إلىٰ زيادة من زاد رابعاً في أقسام الكلام ، وسماه : خالفة ، وهو أبو جعفر بن صابر ، وعنىٰ بذلك اسم الفعل ؛ نحو صه ؛ فإنه خلف عن اسكت ، أي خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيده .

وقوله : (أي : من مجموعها لا من جميعها) وكلها ، أشار بهٰذا إلىٰ دَفع ما وَرَد علىٰ تسمية هٰذه الثلاثة أجزاءً ، وهو أن يقال : إن أجزاء الشيء ما لا يُوجد الشيء بدونها ، والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما مر ، فلا يصح تسمية هٰذه الثلاثة أجزاء .

وحاصل الجواب : أن هٰذا السؤال لا يرد إلا إذا أريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية ، ونحن لا نسلم ذلك ، بل المراد هنا الأجزاء العرفية ؛ أي : التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة ، وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له ، ألا ترىٰ أنه يُعدُّ في العرف الشعرُ والظفرُ واليدُ والرِجْلُ أجزاء لزيد مثلاً ؟! ومع ذلك لا يقال : بانعدام زيد بانعدام هٰذه الأجزاء ، فمعنىٰ كونِ هٰذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركَّب من جملتِها ، وهو يصدُق بتركبه من كلها ؛ نحو : هل زيد قائم ؟ ومن اثنتين منها ؛ نحو ضرب زيد ، ومن واحد ؛ نحو : زيد قائم .

وتلخص من ذلك أن هٰذا التقسيم ؛ أي : تقسيمَ الكلام إلىٰ هٰذه الثلاثة من تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ؛ أي : أجزائه العرفية ؛ لوجُود ضَابِطِه ، وهو عدم صحة الإخبار للمقسم عن كل واحد من الثلاثة ؛ فلا يصح أن يقال : الاسم كلام. . . إلخ لما بينهما مِن المغايرة ؛ فإن الاسم يشترط فيه الإفراد ، والكلام يشترط فيه التركيب ، وتنافي اللوازم يَقْتَضي تنَافي الملزومات . اهـ « أبو النجا » .

لا رابع لها ، كما دل علىٰ ذلك الإجماع والاستقراء ؛ . . . .

والفرق بين الأجزاء الحقيقية والأجزاء العرفية :

أن الحقيقية ما ينعدم بانعدامها الكل ؛ كالرأس واللسان للإنسان ، وكالاسم للكلام .

والعرفية : ما لا ينعدم الكل بانعدامها ؛ كالشعر والظفر للإنسان ، وكالحرف والفعل للكلام . اهـ « فوائد » .

(**لا رابع لها**) أي : لهٰذه الثلاثة ، ولا التفات لزيادة من زاد رابعاً ، وعدم الالتفات إلىٰ هـٰذا القول وإبطاله من وجهين :

الأول : أنه بعد انعقاد الإجماع علىٰ أنه لا رابع لها ، وخرق الإجماع ممتنع ؛ بناء علىٰ أن إجماع النحاة من الأمور اللغوية معتبر ، يتعين اتباعه ويمتنع خرقه ، ووقع لبعض العلماء تردد فيه .

والثاني : أن ما زاده داخل في أول الثلاثة ، وهو الاسم كما ينادي عليه تسميته باسم الفعل ، فليس خارجاً عن حقيقة الثلاثة .

وقولنا : (وسماه خالفة) بكسر اللام ، من الخلافة ؛ أي : سماه خليفة لا من المخالفة ، وقولنا : (وعنىٰ بذلك) أي : أراد بذلك الرابع (اسم الفعل) أي : اسم فعل من الأفعال ، فاسم الفعل في كلامنا مفرد مضاف ، فيعم سائر أسماء الأفعال وإن كان الذي مثلنا اسم فعل الأمر ؛ لأن المثال لا يخصص ، وقولنا : (إنه خَلَف عن اسكت . . . إلخ) فيه بيان لوجه التسمية بخالفة ، وهـٰذا مبني علىٰ أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل .

والمختار عند المحققين : أنه وُضعَ للدَّلاَلَة على المعنى المصدري وهو السكوت في (صه) ثم استعمل في معنى الفعل مجازاً .

قوله : (**كما دل علىٰ ذلك الإجماع والاستقراء**) (الكاف) فيه تعليلية بمعنى (اللام) المعلِّلة لمحذوف ، و(ما) فيه مصدرية ، والتقدير : وإنما قلنا : لا رابع لها ؛ لدلالة الإجماع والاستقراء علىٰ ذلك ؛ أي : علىٰ عدم وجود رابع لها .

والمراد بالإجماع : إجماع النحاة علىٰ ذلك ، **والمراد بالاستقراء هنا** : الاستقراء

فإن علماء هٰذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ، . . . .

الناقص ، وهو تتبع أقل الجزئيات ؛ ليستدل به على الكليات ، والتام تتبع أكثر الجزئيات ؛ ليستدل به على الكليات ، وليس مراداً هنا ، كما يدل عليه كلام الشارح فيما بعد .

و(الفاء) في قوله : (**فإن علماء هٰذا الفن**) يعني : فن النحو : تعليلية ؛ لدلالة الإجماع والاستقراء علىٰ عدم وجود رابع لها ، وعطف الاستقراء على الإجماع من عطف السبب على المسبب ؛ أي : وإنما قلنا لتلك الدلالة ؛ لأن علماء هٰذا الفن ؛ كأبي عمرو بن العلاء ؛ لأنه هو المراد عند إطلاق النحاة ، واختلف في اسمه علىٰ أحد وعشرين قولاً ، **أصَحُّها** : أنه زَبَّانُ ـ بزاي معجمة ـ والخليل بن أحمد وسيبويه والفراء ويونس بن حبيب ، والفنُّ : النوع ، وقولهم : وفنٌّ كذا من إضافة المسمىٰ إلى الاسم ؛ كشهر رمضان ويوم الخميس . اهـ « سجاعي » ، **والمراد هنا** : فن النحو .

(**تتبعوا**) أي : تفَحَّصُوا وفَتَّشُوا (**ألفاظَ العرب**) في زمانهم ، وهي بعض من ألفاظ العرب كلهم ؛ فصدق عليه ضابطُ الاستقراء الناقص ؛ أي : فحصوا كلام العرب في زمانهم ، قيل : إن العرب : اسم جنس للصنف المعروف من ولد إسماعيل وقحطان ، وقال الشيخ ابن كثير : المشهور أن العرب كانوا قبل إسماعيل ، ويقال لهم : العرب العاربة ، وهم قبائل منهم : عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم ، وأما العرب المستعربة . . فهم من ولد إسماعيل ، وهو أخذ العربية من جرهم . اهـ (ش) .

وفي « المصباح » : (يقال : سموا عرباً ؛ لأن البلاد التي نزلوها تسمى العربات ، ويقال : العرب العاربة ، هم الذين تكلموا بلسان يَعْرُبَ بن قحطان ، وهو اللسان القديم ، والعرب المستعربة : الذين تكلموا بلسان إسماعيل بن إبراهيم عليهم السلام ، وهي لغات الحجاز وما والاها ، والعُرْبُ بوزن قفل : لغة في العَرَب ـ بفتحتين ـ ويجمع العرب علىٰ أَعْرُب ، مثل زمن وأزمن ، وعلىٰ عُرُب ـ بضمتين ـ مثل أَسدٍ وأُسد) اهـ ذكره السجاعي على « القطر » .

(**فلم يجدوا**) أي : لم يجد علماء هٰذا الفن في ألفاظ العرب (**غيرها**) أي : غير

فلو كان ثَمَّ غيرها . . لعثروا عليه ، وقيد الحرف بكونه لمعنىً ؛ لإخراج حرف التهجي ؛ إذ لا يكون جزءاً للكلام ، علىٰ أن في جعلِه حرفَ المعنىٰ جزءاً للكلام تَجَوُّزاً ، . . . .

هـٰذه الثلاثة ؛ فأجمعوا باستقرائهم علىٰ عدم وجود رابع لها ، (**فلو كان ثمَّ**) أي : في ألفاظ العرب (**غيرها**) أي : غير هـٰذه الثلاثة (. . **لعثروا عليه**) أي : علىٰ ذلك الغير ، من العثور : وهو الاطلاع ، لا من العِثار : وهو الزلة ، قال في « المصباح » : (عثر عليه عثْراً من باب (قتل) وعثوراً : اطلع عليه ، وأعثره غيره : أعلمه به) اهـ من « السجاعي » .

قوله : (**وقيد الحرف بكونه لمعنىً**) أصلُ مَعْنَىً : لِمَعْنَيٍّ ـ بفتح النون ، وكسر الياء منونةً ـ لأنها مجرورة ، فيُقال : تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فالتقىٰ ساكنان الألفَ والتنوين ، فحُذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ؛ فصار لمعنىً بالتنوين . اهـ « حامدي » .

(**لإخراج حرف التهجي**) من هجيت الكلمة إذا قطَّعتها حرفاً حرفاً ، ويسمىٰ : حرف المَبْنَىٰ ، والفرق بين حرف المعنىٰ وحرف التهجي : أن حرف المعنىٰ كلمة بذاتها ، وضعت لمعنىً من المعاني ؛ كمن للابتداء ، وإلىٰ للانتهاء ، وحرف التهجي : جزء من الكلمة ؛ كزاي زيد وداله ؛ أي : كمسماهما ؛ لأنهما اسمان .

قوله : (**إذ لا يكون جزءاً للكلام**) إذ فيه : تعليلية بمعنى (اللام) عللت لمحذوف ؛ تقديره : أي : وإنما أخرج حرف التهجي ؛ لأنه لا يكون جزءاً من الكلام المصطلح عليه عند النحاة ، بل إنما يكون جزءاً للكلمة ؛ كزيد .

وقوله : (**علىٰ أن في جعله**) علىٰ هنا بمعنىٰ مع متعلقة بقيد والضمير في جعله للناظم وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله وقوله : (**حرف المعنىٰ**) مفعول أول للمصدر ، وقوله : (**جزءاً للكلام**) مفعول ثَان له ، وقوله : (**تجوزاً**) اسمُ أن .

والمعنىٰ : وقيد الحرف بكونه لمعنىً مع أن في جعله ؛ أي : في جعل الناظم حرف المعنىٰ جزء الكلام تجوزاً ؛ أي : توسعاً ، أو ارتكاب مجاز ، والتوسع : ترك البحث عن الشيء مع القدرة عليه ؛ لأنه لما دل علىٰ معنىً في المسند أو المسند إليه . . جعله

أو جرياً علىٰ مقالة ضعيفة ، واحترز بـ(نوعه الذي عليه يبنىٰ) . . . .

جزء كلام ؛ فهو مجاز مرسل ، من إسناد ما للشيء إلى السبب ؛ لأنه ليس له معنىٰ في ذاته ، بل إنما دل علىٰ معنىٰ في غيره من الفعل أو الاسم ، فإذا قلت : هل قام زيد . . دلت (هل) علىٰ معنىٰ في الفعل ؛ لأن المعنىٰ : هل أنشأ زيد القيام . . فهو مجازمن إسناد ما للشيء إلىٰ سببه ، فلما دل علىٰ معنىٰ في المسند أو المسند إليه . . جعله من أجزاء الكلام .

قوله : (**أو جرياً علىٰ مقالة ضعيفة**) معطوف علىٰ اسم (أن) أي : أو بناء على القول الضعيف القائل : بأنه لما دل علىٰ معنىٰ مقصود في الكلام ؛ بسبب انضمامه إلى الغير . . صار جزءاً من الكلام ، **والحاصل** أن الحروف علىٰ ثلاثة أقسام :

الأول : حروف المعاني ؛ كمن وعن وعلىٰ وإلىٰ ، وهي قسيم الأسماء والأفعال في قوله : وحرف جاء لمعنىٰ .

الثاني : حروف التهجي : وهي مسميات : ألف باء تاء ثاء جيم ، وهي به ته ثه جه . . . إلخ ، وتسمىٰ حروف المباني .

الثالث : أسماء مسميات الحروف : وهي أسماء حقيقية ؛ لقبولها علامات الاسم ، تقول : كتبت جيماً ، وهـٰذه الجيم أحسن من جيمك .

فالاحتراز بقوله : جاء لمعنىً من حروف التهجي الحقيقية ، وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات ، أما المجازية : وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها ؛ لأنها داخلة في أول أقسام الكلام الثلاثة ، وهو الاسم . اهـ « أبو النجا » ، تأمل .

ومراد الشارح بـ(المقالة الضعيفة) مذهب أبي علي الفارسي ، الذي أشار إليه بقوله سابقاً : (خلافاً لأبي علي ، فلا يشترط في جزئي الكلام أن يُلفظ بهما معاً) فيتركب الكلام عنده من اسم وحرف ، كما في (يا زيد) ، وقد عرفت رد مذهبه بقوله ثَمَّ : (وأما نحو : يا زيد . . فأصله : أدعوا زيداً . . .) إلخ .

قوله : (**واحترز بنوعه الذي عليه يبنىٰ**) الجار والمجرور في قوله : (عليه) متعلق بـ(يبنىٰ) المذكور بعده ، قُدِّم عليه ؛ لإفادة الحصر ، و(علىٰ) بمعنىٰ (من) أي :

من نوعه الذي ينقسم إليه ؛ كالجملة الاسمية والفعلية ، والصغرىٰ والكبرىٰ . وقد يقال : إن الناظم رحمه الله تعالىٰ قسم الكلام إلىٰ غير أقسامه ؛ لأن هـٰذه الثلاثة أقسام للكلمة لا للكلام؛ لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من الأقسام .

واحترز الناظم بالنوع الذي يبنى الكلام منه لا من غيره (**من نوعه**) متعلق بـ(احترز) أي : احترز به من النوع (**الذي ينقسم إليه**) الكلام ، وذلك النوع الذي ينقسم إليه (**كالجملة الاسمية**) وهي الجملة التي صدِّرت وبُدئت بالاسم بشرط أن يكون مسنداً إليه أو مسنداً ؛ فلا اعتبار بغيرهما ، فتسمى الجملة في قولك : زيداً ضربتُ : جملة فعلية ؛ لأن المصدر لم يكن منهما ، بل كان فضلة ؛ لأنه مفعول به ، وفي قولك : إن زيداً قائم : اسمية ؛ لعدم اعتبار تصدر الحرف ، (و) كالجملة (**الفعلية**) وهي التي صدِّرت بفعل ؛ كَقَامَ زيدٌ ، بخلاف : زيد قام ؛ فإنها اسمية .

(**والصغرىٰ والكبرىٰ**) أي : وكانقسامه إلى الجملة الصغرىٰ وإلى الجملة الكبرىٰ ، **فالصغرىٰ** : هي التي وقعت خبراً عن غيرها ، **والكبرىٰ** : ما وقع الخبر فيها جملة ؛ مثالهما : زيد قام أبوه ، فجملة قام أبوه : جملة صغرىٰ ؛ لوقوعها خبراً ، وجملة زيدٌ . . . إلخ تسمىٰ : جملة كبرىٰ ؛ لوقوع خبرها جملة ، وأما إذا كان الخبر مفرداً ؛ نحو : زيد قائم . . فلا يقال للجملة فيه : صغرىٰ ولا كبرىٰ ، بل يقال لها : جملة اسمية ؛ لعدم الحاجة إلىٰ تَبْيِنِكَ .

قوله : (**وقد يقال**) أي : اعتراضاً على الناظم (**إن الناظم رحمه الله تعالىٰ قسم الكلام إلىٰ غير أقسامه**) ، كما فعله ابن آجروم ، وإنما قلنا ذلك ؛ (**لأن هـٰذه الثلاثة**) التي ذكرها في تقسيم الكلام ؛ أعني : الاسم والفعل والحرف (**أقسام للكلمة**) لصحة إطلاق الكلمة علىٰ كل واحد من هـٰذه الثلاثة ؛ فيصح أن يقال : الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة ، فهو من تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ، (**لا**) أقسام (**للكلام**) لعدم صحة إطلاق الكلام علىٰ كل واحد من هـٰذه الثلاثة ؛ إذ لا يصح أن يقال : الحرف كلام والفعل كلام ؛ لعدم صحة وقوع الإسناد فيهما ، كما قال الشارح (**لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم**) الذي هو الكلام هنا ؛ أي : جواز الإخبار به (**علىٰ كل واحد من الأقسام**) الثلاثة ؛ أي : عن كل واحد من الأقسام الثلاثة ، والإطلاق هنا

ويجاب : بأن هـٰذا من تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه في تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ، والناظم لم يقصد ذلك . . . .

بمعنى الإخبار ، و(علىٰ) في قوله : (علىٰ كل واحد) بمعنىٰ (عن) فلا يصح الإخبار هنا بالمقسوم عن كل واحد من أقسامه ؛ فلا يصح أن يقال : الفعل كلام ؛ لعدم المسند إليه ، والحرف كلام ؛ لعدم المسند والمسند إليه جميعاً .

(**ويجاب**) عن الناظم : (**بأن هـٰذا**) أي بأن تقسيمه الكلام إلىٰ هـٰذه الثلاثة (**من تقسيم الكل**) الذي هو الكلام (**إلىٰ أجزائه**) التي هي الاسم والفعل والحرف ؛ فلا يشترط في تقسيم الكل إلىٰ أجزائه صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ؛ فالكلام هنا من باب الكل ، وأقسامه الثلاثة من باب الجزء ، (**وإنما يلزم**) ويشترط صحة (**صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه في تقسيم الكلي**) الذي هو هنا الكلمة (**إلىٰ جزئياته**) التي هي الاسم والفعل والحرف ؛ فيصح أن يقال : الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة ، (**والناظم**) رحمه الله تعالىٰ (**لم يقصد**) هنا (**ذلك**) أي : تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ؛ كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، وإنما قصد تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ؛ كتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ؛ فلا يلزم عليه صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ، وقد أشار إلىٰ ذلك الفرق عبد الرحمـٰن الأخضري في « سلمه » في المنطق حيث قال : [من الرجز]

الكـل حكمنـا علـى المجمـوع ... ككـل ذاك ليـس ذا وقـوع
وحيثمـا لكـل فـرد حكمـا ... فـإنـه كليـة قـد علمـا

ثم الفرق بين الكلي والكل ، والجزئي والجزء : أن الكلي ما يفيد المراد ولو لم تجتمع جزئياته ؛ مثل : الحيوان ؛ فإنه يفيد المراد ولو لم يكن إلا حيوان واحد ، بخلاف الكل ؛ فإنه لا يفيد المراد إلا عند اجتماع الأجزاء ؛ كالمداد ؛ فإنه لا يفيد إلا عند اجتماع الأجزاء التي هي العفص والصمغ والزاج ، والفرق بين الجزئي والجزء : أن الجزئي ما يصلح أن يكون مبتدأ ، ويجعل الكلي خبراً عنه ؛ كالفرس حيوان ، بخلاف الجزء ؛ كالعفص مداد ، وعبارة « الفتوحات » هنا : (وأقسامه : أي : أجزاء الكلام التي يتركب من مجموعها الكلام لا من جميعها . . ثلاثة ، والتقسيم عندهم قسمان :

تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ، وعلامته : صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ، كما في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ؛ لأنه يصح أن يقال : الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة .

وثانيهما تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ، وعلامته : عدم صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ، كما في تقسيم الكلام إلىٰ هـٰذه الثلاثة ؛ فلا يصح أن يقال : الفعل كلام والحرف كلام ؛ لعدم صلاحية كونهما مسنداً إليه وإن صح أن يقال : الاسم كلام ؛ لصلاحيته له .

والأجزاء أيضاً قسمان : حقيقية وعرفية :

فالأُولىٰ : ما ينعدم الكل بانعدام بعضها ؛ كالرأس بالنسبة إلى البدن ، والماء والعسل والخل بالنسبة إلى السكنجبين : وهو ما ركب من ماء وعسل وخل ؛ فإن البدن ينعدم بانعدام الرأس ، والسكنجبين ينعدم بانعدام الماء مثلاً .

والثانية ـ أعني : العرفية ـ : ما لا ينعدم الكل بانعدام بعضه ؛ كالظفر والشعر بالنسبة إلى البدن ، وكالاسم والفعل والحرف بالنسبة إلى الكلام ، فإذا وردت القسمة . . فلا بد من معرفة ثلاثة : المَقْسَم والقَسِيم والقِسم : **فالمقسم** : المحل الذي وردت عليه القسمة كالكلام ، **والقسيم** : ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كلي هو أعم منهما ؛ كالاسم مع الفعل والحرف ، **والقِسْم** : هو ما يندرج تحت أصل كلي هو أعم منه ؛ كالاسم في الكلام) اهـ منه .

(**والكلمة**) بفتح الكاف ، وكسر اللام ، وهـٰذا هو الأفصح في ضبطها ، ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما ، وتطلق لغة على الكلام المفيد ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « أصدق كلمة قالها العرب كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل » أي : والكلمة التي تقدم لنا ذكرها في قولنا : (لأن هـٰذه الثلاثة أقسام للكلمة في اصطلاح النحاة) (**قول**) أي : لفظ خرج به الدوال الأربعة ، (**مفرد**) خرج به المركب بأقسامه .

والمفرد : ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كرجل ، فإن كلاً من أجزائه ؛ أي :

وقد مرّ معنى القول ، **والمفرد** : ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كـ(زيد) ، والكلمة : واحدة الكَلِم ، ....

حروفه الثلاثة إذا أفرد . . لا يدل علىٰ شيء مما دلت عليه جملته .

والمركب : هو ما يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كغلام زيد ، ولم يقل الشارح : والكلمة : قولة ؛ ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث ؛ لأن شرط المطابقة أن يكون الخبر مشتقاً أو في حكمه ، والقول هنا وإن كان بمعنى المشتق ؛ أي : بمعنى المقول إلا أنه مصدر ؛ فيجوز اعتبار أصله في مثله ، واعتبار حاله المنتقل إليها ، علىٰ أن الرضي صرح : بأن التاء لا تلحق المصادر إلاَّ ما وضع وصفاً ، ثم إن التاء في الكلمة هي للوحدة لا للتأنيث . اهـ « يس » .

(**وقد مر معنى القول**) يعني : في قوله : (والقول : هو اللفظُ الدال علىٰ معنىً مفرداً كان أو مركباً . . .) إلخ .

(**والمفرد**) الذي ذكرناه في ضابط الكلمة : (**ما**) أي : لفظ (**لا يدل جزؤه**) أي : بعض حروفه (**علىٰ جزء معناه**) أي : علىٰ بعض معناه ، وذلك المفرد المذكور ؛ (**كـ« زيد »**) فإن كلاًّ من حروفه الثلاثة الزاي والياء والدال إذا أفرد . . لا يدل علىٰ شيء مما دلت عليه جملته ، فالزاي مثلاً لا يدل علىٰ رأسه ، والياء لا تدل علىٰ رِجْلِه ؛ لأن زيداً معناه مُسَمَّاهُ ، وجُزْؤه : زايهُ وياؤه ودالُه .

(**والكلمة : واحدة الكَلِم**) بفتح الكاف ، وكسر اللام ، ولم يقل : مفرد الكلم ؛ لأن المفرد مقابله الجمع ، والكلم ليس جمعاً ، بل هو اسم جنس جمعي . اهـ « خضري » .

والمعنىٰ : والكلمة واحد معنى الكلم ؛ أي : جزء **ما** صدق عليه الكلم ، وهو أحد الثلاثة ألفاظ فأكثر ، يسمىٰ كلمة . كما أفاده (سم) ، ويحتمل أن المعنىٰ : مفرده الاصطلاحي هو لفظ كلمة . اهـ « خضري » ، قال ابن عنقاء : والصحيح : أن الكلم اسم جنس جمعي للكلمة لا جمع لها ، وأنه يطلق على الثلاثة فصاعداً وإن لم يُفهم معنىً يحسن السكوت عليه ، فبَيْنَه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه ؛ فنحو : قام زيد كلام فقط ، ونحو : إن قام زيد كَلِم فقط ، ونحو : قد قام زيد كلام وكَلِم .

وهو إذا أُخذ بقيد التركيب . . ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أم لا ؛ كـ(إن قام زيد) . . . .

(وهو) أي : الكلم (إذا أُخذ) وعُرِّف (بقيْد التركيب) أي : لا بقيد الإفادة ؛ لإدخال ما لا فائدة فيه : هو (ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر) كأربع كلمات ، (أفاد) ذلك المركب (أم لا) يفيد ، مثال المفيد المركب من ثلاثة كلمات ؛ كـ(قد قام زيد) ، مثال المركب الغير المفيد منها : (كـ« إن قام زيد ») وبه يلغز فيقال : أيُّ قولٍ إن نقص زاد ؟ وإن زاد نقص ؟ أي : إن نقص لفظه . . زاد معناه وعكسه ، مثال المفيد المركب من أربع كلمات : قد ضربت زيداً ، مثال غير المفيد المركب منها : إنْ ضربت زيداً .

فائدة

[في اسم الجنس]

واعلم : أن اسم الجنس مطلقاً موضوع للماهية من حيث هي ، ثم إن صدق على القليل والكثير ؛ كماء وضرب . . سمي إفرادياً ، وإن دل علىٰ أكثر من اثنين ، وفرق بينه وبين واحده بالتاء ؛ بأن يتفقا في الهيئة والحروف ما عدا التاء ؛ كتمر وتمرة ، أو بالياء كروم ورومي . . سمي جمعياً ، والفرق بينه وبين مشابهه من الجمع ؛ كتخم وتخمة : أن الغالب في ضميره التذكير ؛ مراعاةً للفظه ، وفي الجمع التأنيث ، وكونه جَمْعياً إنما هو بحسب الاستعمال ، فلا ينافي وضعه للماهية من حيث هي ، كما قاله الرضي ، وبقي ما يصدق علىٰ واحد لا بعينه ؛ كأسد ، وسماه بعضهم : أُحادياً ، إذا علمت ذلك . . فالكلم : اسم جنس جمعي لا إفرادي ، كما قيل ؛ لعدم صدقه على القليل ، ولا جمع ؛ لغلبةِ تذكيره ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ ، وقوله : ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ ، ولا اسم جمع ؛ لتميز واحده منه بالتاء ، واسمُ الجمع لا واحدَ له من لفظه ؛ كقوم ورهط وإبل ونساء وطائفة وجماعة ، أو له واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجموع ؛ كصحب وركب ، أو منها مع إجراء أحكام المفرد عليه ؛ كتصغيره والنسب إلىٰ لفظه ، كما جعلوا ركاباً اسم جمع لِرَكُوبةٍ ؛ لأنهم نسبوا إلىٰ لفظه ، والجموع لا ينسب إليها . اهـ « خضري » .

و(**ثم**) في كلام الناظم بمعنى الواو ، وليست علىٰ بابها ؛ لأنا إذا قسمنا شيئاً إلىٰ أشياء. . فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسوم نسبة واحدة . **واعلم** : أن لكل واحد من هٰذه الأقسام علامات ، وكذا حدود يعرف ويتميز بها عن قسيميه ، . . .

قوله : (**وثم في كلام الناظم بمعنى الواو**) التي لمطلق الجمع ، (**وليست**) هي ؛ أي : (ثم) في كلام الناظم (**علىٰ بابها**) أي : علىٰ معناها الأصلي ، الذي هو الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه رُتْبَةً أو ذِكْراً ، وإنما قلنا ليست علىٰ بابها (**لأنا إذا قسمنا شيئاً**) كالكلام هنا (**إلىٰ أشياء**) كاسم وفعل وحرف ، (**فنسبة كل واحد من الأقسام**) الثلاثة (**إلى الشيء المقسوم**) الذي هو الكلام (**نسبة واحدة**) ، **لا تفاوت** بينها .

وأما بالنسبة إلىٰ ما بينها. . فللترتيب الرُّتْبي وكذا الذكري ، قال الخَضِري ـ عند قول ابن مالك : ثم حرف الكلم ـ : أتىٰ بـ(ثُم) إشارة إلى انحطاط رتبة الحرف عن قسيميه ، وتركها في الفعل ؛ لضيق النظم ، ولا يكفي في بيان رُتَبها في الشرف ترتيبها في الذكر ؛ لأن المؤخر قد يكون أشرف من المقدم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّـارِ وَأَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ اهـ منه .

قوله : (**واعلم**) هي كلمة يؤتىٰ بها إذا كان ما بعدها أمراً مُهماً ؛ ليُلْقِي السامعُ سمعه بالكلية إلى استماعه (**أَنَّ لكل واحد من هٰذه الأقسام**) الثلاثة ؛ يعني : الاسم والفعل والحرف والجار والمجرور خبر مقدم لـ(أن) ، (**علاماتٍ**) كثيرة : منصوب بالكسرة علىٰ أنه اسمها مؤخراً ، (**وكذا**) لكل واحد منها (**حدود**) وضوابط جامعةٌ لأفرادها مانعة من دخول غيرها فيها ، وجملة المبتدإ والخبر معطوفة علىٰ جملة (أَنَّ) .

وقوله : (**يعرف**) بها راجع للحدود ؛ أي : وكذا لها حدود يُعرف ويُفسر ويضبط بها .

وقوله : (**ويتميز بها**) أي : بتلك العلامات (**عن قسيميه**) أي : عن مخالفيه ، راجع إلى العلامات علىٰ سبيل اللف والنشر المشوش ، وهو عند البديعيين : ذِكْرُ متعاطفات أولاً ثم ذكر ما يعود إليها علىٰ غير الترتيب الأول .

والناظم آثر التمييز بالعلامة على الحدّ وإن كان هو أضبط ؛ لاطراده وانعكاسه بخلافها ؛ إذ لا تنعكس تسهيلاً على المبتدىء ، . . . .

قوله : (**والناظم آثر**) أي : اختار (**التمييز**) بين الأقسام الثلاثة (**بالعلامة**) التي ثبتت لها عندهم .

وقوله : (**على الحدّ**) : متعلِّق بـ(آثر) أي : اختار تمييزها بعلاماتها علىٰ تمييزها بحدودها (**وإن كان**) الحد (**هو أضبط**) أي : أَجْمَع لأَفرادها ، وأَمْنَع من دخول غيرها فيها .

وقوله : (**لاطراده وانعكاسه**) أي : لاطراد الحد وانعكاسه ، عِلَّة لكونه أضبط ؛ لأنَّ الحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس ، فمعنىٰ قوله : (لاطراده) أي : لاستلزام وجوده وجود المحدود ، ومعنىٰ (لانعكاسه) أي : لاستلزام عدمه عدم المحدود . اهـ « فوائد » .

فالاطراد : أن يوجد المحدود كلما وجد الحد وهو المانع ، **والانعكاس** : أن يوجد الحد كلما وجد المحدود ، وهو الجامع .

(**بخلافها**) أي : بخلاف العلامة (**إذ لا تنعكس**) أي : العلامة ؛ لأنه قد يوجد المُعلَّم بدون علامة ، وذلك كقولك : الإنسان كاتب بالفعل ؛ فإنه كلما وُجِدَ الكاتب بالفعل . . وُجِدَ الإنسان ، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان ، وما قالوه من أن العلامة لا تنعكس ؛ إنما هو في العلامة الغير اللازمة ، وأما اللازمة ؛ كالكاتب بالقوة مع الإنسان . . فهي منعكسة أبداً كالحد . اهـ من هامش الشارح .

وقوله : (**تسهيلاً على المبتدىء**) : مفعول لأجله لـ(آثر) منصوب به .

فإن قلت : شرْط نصبه على العلة اتحاد زمنه مع زمن العامل ، ولم يتحد هنا زمنهما ؛ إذ وقت الإيثار ليس وقت التسهيل . . **قلت** : لعل مراده قَصْدَ التسهيل ، فيكون زمن الإيثار وزمن قصد التسهيل واحداً . اهـ « يس » .

و(المبتدىء) بالهمز وعدمه : اسم فاعل من ابْتَدَأَ الخماسي يبتدىء ابتداءً فهو مبتدىء : وهو الآخذ في صغار العلم ؛ أي : الفنِّ ، والمتوسط : هو الآخذ في أواسطه ، والمنتهي : هو الاخذ في كباره ، وإن شئت . . قلت : المبتدىء : هو من لا يقدر علىٰ تصوير المسألة ، والمتوسط : هو من قدر علىٰ تصوير المسألة ، ولا يقدر

علىٰ إقامة الدليل عليها ، والمنتهي : هو من قدر علىٰ تصوير المسألة ، وعلىٰ إقامة الدليل عليها ، وإن قدر علىٰ ترجيح الأقوال . . فهو مجتهد الفتوىٰ ؛ كالنووي والرافعي في الفقه ، ومن قدِر على استنباط الفروع من قواعد إمامه . . فهو مجتهد المذهب ، ومن قدِر على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة . . فهو مجتهد اجتهاداً مطلقاً ، قال تعالىٰ : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ . اهـ « بيجوري على ابن القاسم » .

قوله : (**فقال**) الناظم معطوف علىٰ (آثر) .

* * *

باب علامات الاسم

فَـألاسْـمُ مَـا يَـدْخُلُـهُ مِـنْ وَإلَـىٰ   أَوْ كَـانَ مَجْـرُوراً بِحَتَّـىٰ وَعَلَـىٰ
مِثَـالُـهُ زَيْـدٌ وَخَيْـلٌ وَغَنَـمْ   وَذَا وَتِلْـكَ وَٱلَّـذِي وَمَـنْ وَكَـمْ

(باب علامات الاسم)

أي : باب معرفة الاسم بعلاماته المختصة ، وعلامات الاسم كثيرة جداً ، أوصلها بعضهم إلىٰ ثلاثين علامة .

واعلم : أن الناظم لم يذكر من علامات الاسم إلا حروف الجر واقتصر منها هنا علىٰ أربعة ، وهي : من وإلىٰ وحتىٰ وعلىٰ ، وجملة حروف الجر إحدىٰ وعشرون حرفاً وهي : (من) و(إلىٰ) و(عن) و(علىٰ) و(في) و(رُبَّ) و(الكاف) و(اللام) و(الباء) و(الواو) و(التاء) و(خلا) و(عدا) و(حاشا) و(مذ) و(منذ) و(كي) ومتىٰ) و(حتىٰ) و(لولا) و(لعل) وهي قسمان :

ما يجرُّ الظاهر فقط ، وهي سبعة (مذ) و(منذ) و(التاء) و(الواو) و(رُبَّ) و(الكاف) و(حتىٰ) .

وما يجر الظاهر والمضمر ، وهي البواقي ، وهي أيضاً قسمان : ما يجر بالشذوذ ، وهي أربعة : (لولا) و(لعل) و(كي) و(متىٰ) ، وما يجر بالاتفاق ، وهي البواقي . اهـ من « الفتوحات » .

(فالاسم ما يدخله من وإلى   أو كان مجروراً بحتىٰ وعلى
مثاله زيد وخيل وغنم   وذا وتلك والذي ومن وكم)

قول الناظم (**فالاسم ما يدخله من وإلىٰ . . .**) إلخ ؛ أي : أفراده ، والمراد : بعضها لا كلها ؛ إذ من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها ؛ كنزال ودراك ، وليس المراد حقيقته وماهيته ؛ لصدقها بفرد واحد ، و(الفاء) فيه : فاء الفصيحة ، وهي التي تربط الجزاء الظاهر بالشرط المقدر ، و(أل) فيه : للعهد الذكري ، وهي التي عُهِدَ مصحوبها ذِكْراً ، لتقدم مصحوبها في قوله : (اسم وفعل ثم حرف معنىٰ) .

والقاعدة عند البلغاء : أن النكرة إذا أعيدت معرفة . . كانت عين الأُوْلىٰ ؛ وبذلك

ظهر حكْمة تجريد الثلاثة السابقة مِنْ (أل) وتحليتها بها هنا ، وفي قوله الآتي : (والفعل. . .) كذا ، و(الحرف. . .) كذا ، كما ذكرها الجلال السيوطي في « عقود الجمان » .

ثـم مـن القـواعـد المشتهـرة إذا أتـت نكـرة مكـررة
تغـايـرت وإن يُعـرَّف ثـانـي تـوافقـا كـذا المعـرَّفـان

والمعنىٰ : أي : فالاسم الذي تقدم لنا ذكره في بيان نوع الكلام وأقسامه. . (ما يدخله من وإلىٰ) أي : ما يقبل دخول (من وإلىٰ) عليه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ (أو) ما (كان مجروراً بحتىٰ) كقوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ (وعلىٰ) كقوله تعالىٰ : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ .

(مثاله) والمثال : جزئي يُذكر لإيضاح القاعدة ؛ أي : مثال الاسم الذي يُعلَّم بهذه العلامة : (زيد) من قولك : استقرضت من زيد : وهو ذكر من بني آدم ، (وخيل) نحو : ركبت على الخيل : وهو حيوان صهيل سريع الجري ، (وغنم) نحو : ذبحْت من الغنم : وهو حيوان يَيْعَرُ .

(وذا) نحو : استأجرت من ذا الرجل : وهو اسم إشارة للمفرد المذكر القريب ، (وتلك) اسم إشارة للمفردة المؤنثة البعيدة ؛ نحو : نظرت إلىٰ تلك المرأة ، (ومَنْ) : موصولةً كانت أم لا ؛ نحو : لمن واسيت مالك ، (وكم) : استفهامية كانت أو خبرية ؛ نحو : بكم اشتريت هذا العبد .

وعدد الناظم المثال ؛ إشارة إلىٰ أنه لا فرق بين المُعْرَبِ منه ـ كما ذكره في الشطر الأول من البيت الثاني ـ والمبني ، كما ذكره في الشطر الأخير منه ، وإلىٰ أنه لا فرق بين المظهر منه والمبهم ، ولا بين المفرد منه واسم الجنس ، وغاير بين قوله : (ما يدخله من. . .) إلخ ، وبين قوله : (أو كان مجروراً. . .) إلخ ؛ ليشمل ما إذا كان مجروراً أو غير مجرور ، ولكن يصلح أن يدخله الجر . اهـ

قول الشارح : (الاسم لغة) أي : في لغة العرب : ما دل علىٰ مسماه علماً كان كزيد ، أو جنساً كخيل ، وهو : (مشتق) أي : لفظه مشتق ؛ أي : مأخوذ عند

من السمو : وهو العلو في رأي بصري ، ومن السمة : وهي العلامة في رأي كوفي ،
واصطلاحاً : . . . .

الصرفيين (**من السُّمُوِّ**) بضمتين وتشديد الواو ؛ لأنه مصدر سما يسمو سمواً ؛ كعلا يعلو علوّاً ، أصله : سُمُوْوٌ بواوين ، **أُوْلاهما** : واو المصدر ، **وثانيهما** : لام الكلمة ، فاجتمع المثلان فأدغمت الأولىٰ في الثانية فصار سُمُواً ، وإنما قال مشتق من السُّمُوِّ ؛ لأنه مصدر ، والمصدر أصل كل كلمة عربية ، كما قال الناظم في باب المصدر :

(والمصـــدر الأصـــل وأي أصـــل ومنـه يـا صـاحـي اشتقـاقُ الفعـلِ)

(**وهو**) أي : السُّمُوُّ ، معناه : (**العلو**) أي : الارتفاع علىٰ غيره ، سُمِّي الاسم الاصطلاحي بالاسم المأخوذ من السمو بمعنى العلو ؛ لعلوِّه علىٰ قسيميه الفعل والحرف بالإخبار به وعنه .

وقوله : (**في رأي بصري**) أي : في مذهب فريق بصري : متعلق بقوله : (مشتق) أي : فالاسم عند البصريين ناقص واويٌّ من الأسماء المحذوفة الأواخر كيد ودمٍ ؛ لأن أصله : سُمْوٌ بضم السين أو كسرها مع سكون الميم فيهما ، فلما كثر استعماله . . أرادوا تخفيفه في طرفيه ، فعمدوا إلىٰ آخره ، فوجدوه واواً متعاقبةً عليها الحركاتُ الإعرابيةُ مع ثقلها ، فحذفوا الواو ونقلوا حركتها إلى الميم ، ثم عمدوا إلىٰ أوله فحذفوا حركة السين دونها ؛ لئلا يُجْحِفَ بالكلمة ، ثم اجتلبوا همزة الوصل وحركوها بالكسر ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ، فصار (اسم) بوزن (إفْعٌ) ، (و) مشتق (من **السمة**) بكسر السين علىٰ وزن عِدَةٍ ، (**وهي**) أي : معناها (**العلامة**) سُمِّيَ بذلك ؛ لأنه علامة علىٰ مسماه .

وقوله : (**في رأي كوفي**) أي : في مذهب فريق كوفي متعلق بـ(مشتق) أيضاً أي : فالاسم عند الكوفيين مثال واوي من الأسماء المحذوفة الأوائل كَزِنَةٍ وَعِدَةٍ ؛ إذ أصله : وَسْمٌ ، فحذفوا (الواو) للتخفيف ، ثم اجتلبوا همزة الوصل وحركوها بالكسر ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ، فصار (اسم) بوزن (إعْلٌ) .

(**واصطلاحاً**) أي : وفي اصطلاح النحاة وعادتهم ، وتقدم لك معنى الاصطلاح

كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها ، غير مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً . . . .

لغة واصطلاحاً ، وقولهم : (لغةً واصطلاحاً) : منصوبان بنزع الخافض ، وقيل : هما منصوبان على التمييز ؛ أي : من جهة اللغة والاصطلاح ؛ لأن النصب بنزع الخافض سماعي ، إلا أن يقال : إن المؤلفين أجروهما مجرى القياسي ؛ لكثرتهما في كلامهم ، ولا يصح أن يكونا حالاً ؛ لأن مجيء الحال من المبتدإ لا يجوز عند الجمهور ، وأيضاً مجيء المصدر حالاً سماعيٌّ . اهـ من الهامش بتصرف .

(**كلمة دلت**) أي : لفظ ذو دلالة علىٰ معنىٰ ، والدلالة : كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والأول الدال ، والثاني المدلول ، ثم الدال إن كان لفظاً . . فالدلالة لفظية ، وإلا . . فغير لفظية ؛ كدلالة الخطوط والعُقَدِ . اهـ « سجاعي على القطر » .

(**علىٰ معنىٰ**) ولفظ : (المعنىٰ) إما (مَفْعَلٌ) بمعنى المقصد : وهو اسم لمكان القصد ، استعمل بمعنى المقصود ، أو مصدر ميميٌّ بمعناه كما قيل ، أو صيغة مفعول ، أصله : معنيٌّ كمرميّ ، فخفف ، وأصله : معنويٌّ ، قلبت الواو ياء ؛ لاجتماعهما وسكون الأولىٰ ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسرت النون للمناسبة ، وخُفف بحذف إحدى اليائين ، ثم فتح النون ، ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفها عند التنوين ففيه تخفيفات ، وهو **اصطلاحاً** : يطلق علىٰ ما يقصد بالفعل من اللفظ ، وعلىٰ ما يمكن أن يقصد من اللفظ ، ذكرهما السيد ، وذكر الجاميُّ معنىً ثالثاً يحتاج فيه إلىٰ نقل ، وهو المقصود . اهـ منه .

(**في نفسها**) أي : بنفسها ؛ يعني : أن المعنىٰ يفهم منها من غير احتياج إلىٰ ضميمة . اهـ « حامدي » ، الجار والمجرور : متعلق بـ(دلت) و(في) بمعنى (الباء) (غير مقترن) بالجر : صفة (لمعنىٰ) أي : دلت بنفسها علىٰ معنىً غير مقترن (**بأحد الأزمنة الثلاثة**) الماضي والحال والمستقبل .

وقوله : (**وضعاً**) إما : تمييز محول من فاعل مقترن ؛ أي : علىٰ معنىً غير مقترن وضعه بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو منصوب بنزع الخافض ؛ أي : علىٰ معنىً غير مقترن في وضعه ، وقيد الاقتران بقوله : (وضعاً) لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان

ولم يذكر الناظم مما يعرف به الاسم ويتميز به إلا حرف الجر ، وحروفه كثيرة ، اقتصر منها هنا علىٰ أربعة ، فكل كلمة صلحت لأن يدخل عليها . . . .

التزاماً ؛ كاسمي الفاعل والمفعول ؛ نحو : زيد ضاربٌ غداً ، وإخراج بعض الأفعال الغير المقترنة بالزمان ؛ نحو : (نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(لَيْسَ) و(عَسَىٰ) فإنها لما خرجت إلىٰ معنى الإنشاء ، أو النفي أو الترجي. . تجرَّدت عنه . اهـ من بعض الهوامش ، فقولهم : (كلمة) يشمل كل كلمة ؛ لأنها بمنزلة الجنس ، وقولهم : (دلت علىٰ معنىً في نفسها) أي : بلا واسطة ، يُخْرِج الحرف ؛ إذ دلالته علىٰ معنىً في غيره ، وقولهم : (لم تقترن بزمانٍ وضعاً) يخرج الفعل ؛ إذ لا بد من اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة ، وقولهم : (وضعاً) : قيدٌ في القيد مدخل لما عرضت دلالته على الزمان من الأسماء ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ، ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الأفعال ؛ كـ(عسىٰ) و(ليس) اهـ من أبي النجا .

قوله : (**ولم يذكر الناظم مما يُعرف به الاسم**) أي : من العلامات التي يُعلم بها في حدّ نفسه ، وهي العلامة المعنوية ؛ كالإسناد إليه والعلمية ، (**ويتميز به**) أي : ومن العلامات التي يتميز بها عن قسيميه الفعل والحرف ، وهي العلامات اللفظية ؛ كالخفض وحروفه ، والألف واللام .

(**إلا حرف الجر**) أي : إلا حرفاً يكون سبباً في جر الاسم ، فالإضافة فيه من إضافة السبب إلى المسبب ، كما في « الحامدي » ، (**وحروفه**) أي : حروف الجر (**كثيرة**) تصل إلىٰ أحد وعشرين حرفاً ، كما مر بيانها (**اقتصر**) الناظم (**منها هنا علىٰ أربعة**) أي : اقتصر هنا علىٰ ذكر أربعة منها هنا .

والجار والمجرور في قوله : (منها) متعلق بمحذوف صفة لـ(أربعة) واحترز بقوله : (هنا) عما سيأتي في (باب حروف الجر) فإنه ذكر هناك نحو أربعة عشر حرفاً منها .

و(الفاء) في قوله : (**فكل كلمة**) من الكلمات العربية للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن الناظم اقتصر منها علىٰ أربعة ، وأردت بيان معنىٰ كلامه. . فأقول لك : كل كلمة من كلام العرب (**صَلُحت لأَن يدخل عليها**

حرف من حروف الجر ، أو كانت مجرورة به . . فهي اسم ؛ نحو : أخذت من ذا ،
ونظرت إلىٰ تلك ، وركبت على الخيل ، و﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ فهٰذه أسماء ؛
لدخول حرف الجر عليها ؛ إذ لا يدخل إلا على اسم صريح ، أو ما في تأويله . . . . .

حرف من حروف الجر) وإن لم يظهر الجر عليها لفظاً ، **والمراد بها** : المبنيات من الأسماء ؛ كأسماء الإشارة والموصولات والاستفهام ، كما ذكرها في الشطر الأخير من البيت الثاني ، (**أو**) كل كلمة (**كانت مجرورة**) لفظاً (**به**) أي : بحرف الجر ، **والمراد بها** : المعربات من الأسماء ، كما ذكره في الشطر الأول من ذلك البيت .

(**فهي**) أي : فتلك الكلمة (**اسم**) لوجود علامة الاسم فيها ، و(الفاء) في قوله (فهي) : رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم ، وإنما كانت حروف الجر علامة للاسم ؛ لأن الجر الذي هو أثرها مختص بالاسم فكذلك هي ، ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنىٰ ، والمخبر عنه ؛ أي : المسند إليه لا يكون إلا اسماً ، مثاله : (**نحو**) (ذا) من قولك : (**أخذت من**) هـ(ذا) المال ؛ لأُنفق به في الخيرات ، (**و**) (تلك) من قولك : (**نظرت إلىٰ تلك**) البِكْر لأتزوجها ، وهٰذان مثالان لما يصلح دخول حرف الجر عليه ، والجر فيه محلي ، (**و**) نحو (الخيل) من قولك : (**ركبت على الخيل**) لأجاهد به ، (**و**) نحو (مطلع) من قوله تعالىٰ : (﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾) ، وهٰذان مثالان لما كان مجروراً به لفظاً .

و(الفاء) في قوله : (**فهٰذه**) مُعلِّلة لمحذوف ، تقديره : وإنما مثلنا للاسم بهٰذه الكلماتِ ؛ لأن هٰذه الكلمات التي مثلنا بها (**أسماء**) ، وإنما قلنا : هي (أسماء) (**لدخول حرف الجر عليها**) أي : علىٰ هٰذه الكلمات ، و(إذ) في قوله : (**إذ لا يدخل**) علةٌ لعلةٍ ؛ أي : وإنما قلنا : (لدخول حرف الجر عليها) لعدم دخول حرف الجر ، (**إلا على اسم صريح**) وهو ما لا يحتاج في إظهار الجر عليه إلىٰ تأويل ؛ كالأمثلة المذكورة ، (**أو**) إلا علىٰ (**ما في تأويله**) أي : في تأويل الاسم الصريح ؛ نحو قولك : عجبت من أن تضرب زيداً ؛ فَأَنْ تضرب وإن كان في الظاهر ليس باسم . . فهو في تأويل اسم صريح ؛ لدخول حرف الجر عليه ، فهو في تأويل عجبت من ضربِك زيداً . اهـ (ع) .

وأما قولهم : ما هي بنعم الولد ، وعلىٰ بئس العير . . فعلىٰ حذف الموصوف وصفته ، وكما يتميز الاسم بدخول حرف الجر . . يتميز بالجر الذي هو أثره ، وهو عبارة عن الكسرة التي يحدثها العامل ، سواء كان العامل حرفاً أم مضافاً ، . . . .

(**وأما**) الاعتراض الوارد على اختصاص حرف الجر بالاسم ، وكونه علامة له بـ(**قولهم**) أي : بقول بعض العرب حين أُخبر بأنه قد وُلدت لك بنت : (**ما هي**) أي : ما الأنثىٰ (**بنعم الولد**) أي : بولد مقول فيه : نعم الولد ، (**و**) بقوله ـ حين سار إلىٰ محبوبته علىٰ حمار بطيء السير ـ : نِعْم السير (**علىٰ**) عَيْرٍ مقول فيه : (**بئس العَيْر**) . . (**فـ**)يجاب عنه : بأنه (**علىٰ حذف الموصوف وصفته**) ، فالجار دخل في المثالين علىٰ ذلك الموصوف المحذوف وإن كان في الظاهر دخل على الفعل ، والتقدير في **المثال الأول** : ما هي بولدٍ مقولٍ فيه : نعم الولد ؛ لأن نَصْرَها بكاء وبرها سرقة ، وفي **المثال الثاني** : نعم السير علىٰ عَيْر مقولٍ فيه : بئس العَيْر ، و(العَيْر) بفتح العين المهملة ، وسكون الياء ، يطلق على الحمار الأهلي ، وهو المراد هنا ، وعلى الحمار الوحشي ، يجمع علىٰ أعيار ؛ كثوب وأثواب ، وبيت وأبيات ، وعُيُورة أيضاً ، والأنثىٰ عَيرة . اهـ « المصباح » .

(**وكما يتميز الاسم**) عن قسيميه الفعل والحرف (**بدخول حرف الجر**) عليه من أوله ، و(الكاف) صفة لمصدر محذوف منصوب بقوله : (**يتميز بالجر الذي هو أثره**) أي : أثر حرف الجر ؛ أي : مُسَبَّبٌ عنه ، والتقدير : ويتميز الاسم عن قسيميه بظهور الجر ، الذي هو أثر حرف الجر في آخره لفظاً أو تقديراً أو محلاً ؛ تميُّزاً مثل تميُّزِه عنهما بدخول حرف الجر عليه من أوله ، (**وهو**) أي : الجر ؛ أي : لفظه ليصح الإخبار عنه بقوله : (**عبارة**) أي : معبَّر به (**عن الكسرة**) ، وما ناب عنها من الياء والفتحة (**التي يحدثها**) أي : يجلبها (**العامل**) أي : عامل الجر في آخر الكلمة ، أو فيما هو كالآخر ؛ كـ(دال) يد و(ميم) دم .

والمراد بعامل الجر : الحرف والاسم ، ولا ثالث لهما على الأصح ، ومقابله : أن الجر قد يكون بالتبعية ، وقد يكون بالمجاورة ، وقد يكون بالتوهم ، كما قال الشارح : (**سواء كان**) ذلك (**العامل حرفاً**) ، كما في مررت بزيد ، (**أم مضافاً**) كما

ولا جر لغيرهما على الصحيح ، ومما يتميز به الاسم أيضاً . . . .

في : غلام زيد ، (**ولا جر لغيرهما**) أي : لغير الحرف والمضاف (**على الصحيح**) أي : على القول الراجح عندهم ، وأما القول بالجر بالإضافة في : غلام زيد ، والجر بالتبعية في نحو : مررت بزيد العاقل.. فهو ضعيف ؛ لأن الصحيح أن زيداً في قولك : مررت بغلام زيد مجرور بالمضاف الذي هو (غلام) ، و(العاقل) في المثال الثاني : نعت لزيد ، فهو مجرور بالحرف الذي جُرَّ به زيد ، وهو (الباء) وكذلك الجر بالتوهم ، والجر بالمجاورة ضعيف أيضاً .

فالأول : **مثاله** : ليس زيد قائماً ، ولا قاعدٍ بجر قاعد عطفاً علىٰ (قائماً) الواقع خبراً لـ(ليس) بتوهم دخول (الباء) عليه ، وإعراب هـٰذا المثال (ليس) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و(زيد) اسمها مرفوع بضمة ظاهرة ، و(قائماً) خبرها منصوب بفتحة ظاهرة ، و(لا قاعد) الواو : عاطفة (لا) نافية لتأكيد نفي ما قبلها (قاعد) معطوف علىٰ (قائماً) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المجلوبة لأجل توهم (الباء) في المعطوف عليه ، وهو (قائماً) لأنها تُزاد كثيراً في خبر (ليس) .

والثاني : نحو : هـٰذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، بجر (خرب) لمجاورته لـ(ضب) المجرور بالمضاف ، وهو نعت لـ(جحر) المرفوع قبله ، وإعرابه : (ها) حرف تنبيه ، (ذا) اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، و(جحر) خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وهو مضاف ، و(ضب) مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، و(خَرِبٍ) بالجر : نعت (لجحرٍ) ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المجلوبة للمجاورة بالمجرور ؛ لأن الجحر هو الذي يُوصف بالخَرِب ، والضب : حيوان معروفٌ يُؤكل .

قوله : (**ومما يتميز به الاسم**) عن قسيميه ، أتىٰ بـ(من) التبعيضية ؛ إشارة إلىٰ أن ما زاده على الناظم من علامات الاسم بعضها لا كلها ، وقوله : (**أيضاً**) : هي

التنوين : وهو نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطاً ؛ استغناء بتكرار الحركة عند الضبط بالقلم ؛ . . . .

كلمة يُؤتىٰ بها بين شيئين متناسبين ، يُستغنىٰ بأحدهما عن الآخر ، وهو منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : إِضْتُ أيضاً ؛ أي : رجعت رجوعاً إلى الإخبار عن علاماتِ الاسم ، كما أَخْبَرْنَا عنها أوّلاً بقولنا : (وكما يتميز بدخولِ حرف جر يتميز بالجر الذي هو أثره) لأنه مِن آض إلى الشي إذا رجعَ إليه .

(**التنوينُ** : **وهو**) **لغة** : التصويت ؛ أي : إخراج الصوت ، مأخوذ من قولهم : نوَّن الطائر إذا صوّت ، **واصطلاحاً** : (**نون ساكنة**) أصالةً ، ولا عبرة بتحريكها لالتقاء الساكنين ؛ نحو : زيدُ العاقل فاضل ، وفي « الخضِريِّ » : فخرج بالساكنة النونُ الأُولَىٰ من ضَيْفَنٍ ، وأما الثانية . . فتنوين .

(**تثبت لفظاً لا خطاً**) أي : لا كتابة ، خرج به نون رَعْشَنٍ : وهو الشخص الذي حصل له ارتعاشٌ واضطرابٌ في يده ، ونون ضَيْفَنٍ : وهو الطفيلي ، وقولنا : (نحو رَعْشَنٍ وضَيْفَنٍ) وإنما زيدت النون فيهما ؛ للالحاق بجعْفَرٍ تشبيهاً بفعلهما ؛ لأن ضَيْفَناً يأتي من غير دعاء ، فهو زائد ورَعْشَناً حركة لا يقْصِدُها ، بل تكون جبراً عليه ، وما ألطف قول بعض الأدباء في الطفيلي :

أتـــانـــا طفيلـــي كـــأن يمينـــه	علـى الأكـل بـرق للمـوائـد تَخْطَـفُ
تحاكي عصا موسىٰ إذا هي أقبلت	فمـــا هـــي إلا حيـــة تتلقـــف
فلو كان في شرق وفي الغرب زُرْدَة	وقـد قُطِعـتْ أقـدامـه جـاء يَـزْحَـفُ

اهـ من الفاسي

وقوله : (لا خطاً) أي : في أغلب الأحوال ، وهو الرفعُ والجر ، فلا يَرِدُ أنها تُرْسَمُ في حالة النصب ألفاً . اهـ « أبو النجا » .

وقوله : (**استغناءً**) عنها (**بتكرار الحركة**) أي : بالحركة المكررة ، فهو مصدرٌ بمعنى اسم المفعول ، أُضيف إلىٰ موصوفه ، علَّةٌ لقوله : (لا خطا) أي : وإنما لم يثبتوها خطاً وكتابةً ؛ استغناء عنها بالحركة المكررة (**عند الضبط**) والتشكيل للكلمة (**بالقلم**) ، والمكرر هو الشكلة الثانية ، وأما الأُوْلىٰ . . فهي لبيان الإعراب ،

واعتُرِضَ هٰذا التعليل بأن الكلمة قد لا تُشكل ؛ فالأولىٰ قول الرضيِّ : وإنما لم يُرْسَم للتنوين بدل ؛ لأن الكتابة مبنية على الوقف ، والتنوين يسقط فيه جرّاً ورفعاً . اهـ « أبو النجا » .

قوله : (**كرجلٍ وصهٍ ومسلماتٍ وحينئذٍ**) أي : وذلك التنوين الذي يكون علامة للاسم ؛ كالتنوين اللاحق لهٰذه الكلمات ، أشار بتعداد الأمثلة إلىٰ أقسام التنوين الخاصة بالاسم ، وهي أربعة :

الأول : تنوين التمكين ، ويقال له : تنوين التمكن ، وتنوين الأمكنية : وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم ، **وفائدته** : الدلالة علىٰ خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرفَ فيبنىٰ ، ولا الفعلَ فيُمنع من الصرف ؛ نحو : زيد ورجل ، وقيل : إن تنوين رجل تنوين تنكير ، ورُدَّ بأنه مُعْرَبٌ ، وتنوين التنكير لا يدخل إلا على المبنيات ؛ كصه ومه ، كما سيأتي قريباً .

والثاني : تنوين التنكير من إضافة الدالِّ إلى المدلول : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرْقاً بين معرفتها ونكرتها ، فما نُوِّنَ منها . . كان نكرة ، وما لم يُنَوَّن . . كان معرفة ، فهو يدل علىٰ أن ما لحقه أُريد به غير معين ، ويقع سماعاً في باب اسم الفعل ؛ كصه ومه وإِيْه ، وقياساً في العَلَمِ المختوم بـ(ويه) كسيبويه وعَمْرويه ونفطويه وحمويه ودرستويه ، تقول : جاء سيبويه ، بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيناً ؛ أي : عالماً مشهوراً إماماً لأهل البصرة ، كنيته : أبو بِشْر ، واسمه : عَمْرو ، مات بالبصرة سنة إحدىٰ وستين ومئة (١٦١) ، وعمره (٣٢) اثنتان وثلاثون سنة ، تقول في إعرابه : سيبويه : في محل الرفع فاعل مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً بشبهه بأسماء الأصوات المبنية ؛ لشبهها بأسماء الأفعال المبنية ؛ لشبهها بالحرف في كونها عاملاً لا معمولاً ، فلفظ سيبويه وما شاكله علة بنائه شبهه بالحرف بواسطتين ، وحرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرةً ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، وتقول : إيْهِ ـ بكسر الهمزة بلا تنوين ـ إذا ستزدتَ مخاطَبك من حديث معين ، وإذا أردت شخصاً غير معين ، اسمه سيبويه ، أو أردت استزادةً مِن أَيِّ حديث

. . . .

كانَ . . نوَّنْتَهما ، فسيبويه ـ بلا تنوين ـ معرفة بالعلمية ، وإِيْهِ كذلك معرفة من قبيل المُعرَّف بـ(أل) العهدية ، وهو مبني لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ؛ لأنه اسم فعل أمر بمعنىٰ زِدني حديثك .

والثالث : تنوين المقابلة : وهو اللاحق لنحو مسلماتٍ مما جُمِعَ بألف وتاءٍ مزيْدتين ، سمي بذلك لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ، فإن (الألف) و(التاء) في جمع المؤنث السالم علامة الجمع ؛ كـ(الواو) و(الياء) في جمع المذكر السالم ، ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة ، لدفع توهم إضافةٍ أو إفرادٍ ؛ فزيد التنوين لذلك حتىٰ لا يلزم مزيَّة الفرع على الأصل ؛ إذ لو لم يُزَد التنوين . لَلَزِمَ أنَّ في الفرع زيادةً ، بخلاف الأصل ، والفرع : هو جمع المذكر السالم ؛ لكونه مُعْرباً بالحروف ، والأصل : هو جمع المؤنث السالم ؛ لكونه مُعرباً بالحركات ؛ لأن الأصل في الإعراب الحركات ، والحروف نوائب عنها ، كما سيأتي في (باب الإعراب) .

والرابع : تنوين العوض : وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً عما حُذِفَ منها ، وهو ثلاثة أقسام :

الأول : عوضٌ عن جملةٍ أو جُمَلٍ : وهو اللاحق لـ(إِذْ عوضاً عما تضاف إليه في نحو : يومئذٍ وحينئذٍ ، **والأصل** : يوم إذْ كان الأمر كذا وكذا ، وحين إذ كان كذا وكذا ، فحُذفت الجملةُ ، وجيء بالتنوين عوضاً عنها اختصاراً ، فَالْتَقَىٰ ساكنان إذْ والتنوين ، فكُسِرَتْ الذالُ علىٰ أصل التقاء الساكنين ، والإضافة في ذلك من إضافةِ الأعم ، الذي هو (يوم) أو (حين) للأخصِّ الذي هو وقت إذْ كان كذا وكذا .

الثاني : عوض عن كلمة ، وهو تنوين كلٍّ في نحو : قوله تعالىٰ : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾ أي : كل إنسان ، وتنوينُ بعض في نحو : قوله تعالىٰ : ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ أي : علىٰ بعضهم .

الثالث : عوض عن الحرف والحركة المحذوفين ؛ نحو : جوارٍ ، جمع جارية : وهي السفينة على البحر ، أصله : جَواريُ ، استثقلت الضمة على الياء ، ثم حذفت الياءُ للتخفيف ، فعوَّضوا عن الحركةِ والحرفِ المحذوفَينِ التنوينَ ؛ فصار جوار بوزن فواع .

وكذا الإسناد إليه ، وهو أنفع علاماته ؛ إذْ به تُعْرف اسمية (التاء) من ضربت ، و(ما) في ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ﴾ ، و﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ ، ولا فرق فيه بين المعنوي واللفظي ، . . . .

وهـٰذه الأربعة هي المقصودةُ هنا ، وما عداها يكون في الأسماء وغيرها ، وقد بسطنا الكلام علىٰ أقسام التنوين في « الفتوحات » فراجعها إن شئتَ .

(**وكذا**) أي : ومثل ما ذُكِر من الجر والتنوين في كونه علامة للاسم (**الإسناد إليه**) أي : إسناد شيء إلى الاسم ، قال ابن هشام في « شرح الشذور » : (وهو أن يُنسب إلى الاسم ما تتم به الفائدة ، سواء كان المنسوب فعلاً ؛ كقام زيد ، فـ« قام » : فعل مسند ، و« زيد » : مسند إليه ، أو اسماً ؛ نحو : زيد أخوك ، فـ« الأخ » : اسم مسند ، و« زيد » : مسند إليه ، أو جملة ؛ نحو : أنا قمت ، فـ« قام » فعل مسند إلى التاء ، وقام والتاء جملةٌ مسندةٌ إلىٰ « أنا ») ، وقال ابن عنقاء : الإسناد أن ينسب إليه بعض الأحكام ، كنسبة البيع والتزويج إلىٰ (تاء) بعتك وزوجتك فلانة ، ونسبة الإيمان إلىٰ (أنا) في نحو : أنا مؤمن .

(**وهو**) أي : الإسناد إليه (**أنفع علاماته**) أي : أنفع علامات الاسم ؛ لوجوده في محلٍّ لا يوجد فيه غيره (**إذْ**) تعليلية بمعنى (اللام) أي : وإنما قلنا : من أنفع علامات الاسم ؛ لأن (**به**) أي : بالإسناد (**تُعرف اسمية « التاء » من ضربت**) أي : من قولك : ضربت بضم التاء أو فتحها أو كسرها ؛ لأنه لا دليل على اسميتها غير الإسناد إليها ، (**و**) به تُعرف أيضاً اسمية (« **ما** » **في**) قوله تعالىٰ : (﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ)وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ ، (**و**) في قوله تعالىٰ : (﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾) لنسبة الخيرية إليها في المثال الأول ، ونسبة النفاد والبقاء إليها في المثال الثاني .

(**ولا فرق فيه**) أي : في كون الإسناد علامة للاسم (**بين**) الإسناد (**المعنوي**) وهو إسناد الحكم إلىٰ معناه ، كما في الأمثلة المذكورة ، (**و**) بين الإسناد (**اللفظي**) وهو إسناد الحكم إلىٰ لفظه ، كما في قول المعربين : (حتىٰ) : حرف جر ، و(قال) فعل ماض ؛ لنسبة الحرفية إلى الأول ، والفعلية إلى الثاني ، وإنما يكون الأول حرفاً ، والثاني فعلاً إذا استُعْمِل كل منهما فيما وُضِع له ؛ نحو : ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ ، و﴿ قَالَ

كما حققه بعضهم ، وأما : تسمعَ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه . . فعلىٰ حذف (أن) ، أو إقامة الفعل مقام المصدر . . . .

رَجُلَانِ﴾ ، وأما في نحو قولهم : (حتىٰ) : حرف جر ، و(قال) فعل ماض . . فإنهما اسمان معربان إعراباً تقديرياً ، منع من ظهور حركة الإعراب فيهما اشتغال آخرهما بحركة الحكاية ، خلافاً لابن الحاجب ؛ فإنه يجعلهما مبنيَّينِ ، ومثلهما نظائرهما ؛ نحو قولهم : (رب) حرف جر ، و(أن) حرف نصب إلىٰ غير ذلك ، وإنما خُص الإسناد إليه بالاسم ؛ لأن الفعل وُضِعَ ليكون مسنداً فقط ، (**كما حققه بعضهم**) أي : كما حقق بعضهم ، وأثبت بالأدلة عدم الفرق بين المعنوي واللفظي في كونه علامة للاسم ، وهـٰذا هو المشهور ، وخالفه جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصيُّ ، فاعتبروا في الإسناد إلى القول إسناد (ما) لمعناه ؛ ليخرج ما أسند إليه (ما) للفظه ، كالمثالين المذكورين . اهـ « مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » .

قوله : (**وأما تسمع بالمعيدي** . . .) إلخ ؛ أي : وأما الاعتراض الوارد علىٰ كون الاسناد إليه علامة مختصة بالاسم ؛ بأن الإسناد إلى الفعل قد وقع في قولهم : تسمع بالمعيدي (**خير من أن تراه**) بأن تسمع : مبتدأ ، أخبر عنه (بخير) مع أنه فعل باتفاق ، فلا يكون الإسناد علامة مختصة بالاسم . . (**فـ**) الجواب عنه : بأن تسمع : فعل مضارع ؛ لأنه (**علىٰ حذف « أن »**) المصدرية منه ، والفعل مع (أن) المحذوفة في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، والتقدير سماعك بالمعيدي خير من أن تراه ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن المصدر المؤول ، والذي حسّن حذف (أن) الأولىٰ ثبوت (أن) الثانية ؛ يعني : قوله : (أن تراه) ، وقد روي : أن تسمع بالمعيدي بإثبات (أن) على الأصل اهـ من « شرح الشذور » بتصرف وزيادة ، ولكن حذف (أن) مع رفع الفعل ليس قياسياً على المختار ، قاله الشُّمُنِّي ، وجزم الروداني بأنه قياسي ، وأما رواية نصبه . . فعلىٰ إضمارها ؛ لأن المضمرة في قوة المذكورة ، لكن نصبه علىٰ إضمارها في مثل ذلك شاذ . اهـ (ص) .

(**أو**) الجواب عنه ؛ بأن الإسناد إليه علىٰ (**إقامة الفعل**) الذي هو (تسمع) (**مقام المصدر**) الذي هو (سماعك) ، ولفظ (مقام) هنا بضم الميم ؛ لأنه من أقام

ولما فرغ مما يعرف به الاسم . . أخذ في بيان ما يعرف به مطلق الفعل ، ويتميز عن قسيميه ، فقال : . . . .

الرباعي ، وقوله : (بالمعيدي) تصغير معدي ، منسوب إلىٰ معد بن عدنان بن إسماعيل بن إبراهيم عليهما الصلاة والسلام ، وإنما خففت الدال ؛ استثقالاً للجمع بين التشديدين ، وتشديد الدال وتشديد ياء النسبة مع ياء التصغير ، قال ابن السكن : وروي بلفظ : وتسمع بالمعدي ، بلا ياء تصغير ، وإنما قال فيه هـٰذا القائل هـٰذا القول ؛ لأنه سمع من أخباره العجيبة ، وحكمه الغريبة ما يهيجه إلىٰ لقائه ، فلما لقيه . . رآه قصيراً دميماً ، اجتمعت فيه نقائص تخالف أخباره ؛ فقال فيه ذلك فصار مثلاً فيمن أخباره عجيبة وذاته دميمة ، وفي « الصبان » : (وهو مثل للرجل الذي له صيت في الناس ، لكنه محتقر المنظر) اهـ

قوله : (**ولما فرغ**) الناظم (**مما يعرف به**) أي : من ذكر العلامات التي يعرف بها (**الاسم**) عن قسيميه بحسب ما ذكره (**أخذ**) أي : شرع : جواب (لما) وهو من أفعال الشروع ، وخبرها لا يكون إلا جملة فعلية ، تقديره : أخذ يتكلم ، والجار والمجرور في قوله : (**في بيان ما يعرف به مطلق الفعل**) متعلق بذلك المحذوف ؛ أي : يعرف به الفعل المطلق عن التقييد بأحد الأقسام الثلاثة ؛ لأنه ذكر علامات كلٍّ من الأقسام الثلاثة تمهيداً وتوطئة لما سيأتي ، وقوله : (**ويتميز**) به الفعل (**عن قسيميه**) الاسم والحرف : معطوف علىٰ (يعرف) عطفَ مرادف ، وقيل : التعريف بالحد والتمييز بالعلامة ، (**فقال**) معطوف علىٰ (أَخَذَ) أي : أراد أن يأخذ فقال :

* * *

باب الفعل

وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسِّينُ ... عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَبِينُ
أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ ... كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ لَسْتُ أَنْفُثُ
أَوْ كَانَ أَمْراً ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوَ قُلْ ... وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ

(باب الفعل)

(والفعل ما يدخل قد والسين ... عليه مثل بان أو يبين
أو لحقته تاء من يحدث ... كقولهم في ليس لست أنفث
أو كان أمراً ذا اشتقاق نحو قل ... ومثله ادخل وانبسط واشرب وكل)

قول الناظم : (**والفعل ما يدخل. . .**) إلخ ؛ أي : والفعل الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلام : ما يدخل ؛ أي : اللفظ الذي يدخل عليه من جهة أوله لفظ (**قد**) الحرفية ، ماضياً كان أو مضارعاً (**و**) اللفظ الذي يدخل عليه مسمى (**السين**) الاستقبالية ، وكذا (سوف) ، وهما مختصان بالمضارع (**مثل بان**) الشيء في الماضي إذا ظهر أو انفصل (**أو يبين**) في المضارع ، وهاتان علامتان أوليتان (**أو**) لفظ (**لحقته**) أي : اتصلت به من جهة الآخر (**تاء**) وضعت للدلالة علىٰ (**من يحدث**) ويخبر عن نفسه أو عن غيره ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وهي (**تاءُ**) المتكلم أو المخاطب ، وذلك (**كقولهم**) أي : كقول بعض العرب (**في**) إسناد (**ليس**) إلىٰ هـٰذه التاء : (**لست أنفث**) وأنفخ علىٰ عقد الحبل لأسحر الناس ، **والمعنىٰ** : لست بساحر ، وهـٰذه التاء مختصة بالماضي ، وبها يتبين أن (ليس) و(عسىٰ) فعلان ؛ لقبولهما إياها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ ، (**أو كان أمراً ذا اشتقاق**) أو لفظ كان دالاً علىٰ أمر وطلب للمصدر الذي اشتق منه ذلك الفعل ، وذلك (**نحو : قل**) فإنه لفظ دال علىٰ طلب القول من المخاطب ، (**ومثله**) أي : ومثل (قل) في كونه دالاً علىٰ طلب مصدرِه ، (**ادخل**) فإنه يدل علىٰ طلب الدخول من المخاطب ، (**وانبسط**) فإنه يدل علىٰ طلبِ الانبساطِ من المخاطب ، والانبساط :

(**الفعل**) : **لغة** : نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما ، **واصطلاحاً** : كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها ، مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ، . . . .

انْشِراحُ القلب بما يسرها ، (**واشرب**) فإنه يدلُّ علىٰ طلب الشرب ، (**وكل**) فإنه يدل علىٰ طلب الأكل ؛ وهي علامة مختصة بالأمر .

والمشهورُ عند النحاة : أنَّ علامة الأمر دِلاَلَتَه على الطلب ، وقبولهُ (ياءَ) المؤنثة المخاطبة ، فإن دلت الكلمةُ على الطلب ، ولم تَقْبَل الياءَ . . فهي اسمُ فعل ؛ كصه ومه ، أو قَبلتها ، ولم تدل عليه . . ففعلُ مضارع ؛ كتَضْرِبين ، وقد استبان لك مما ذكره الناظم من العلاماتِ الأربع أنَّ الفعل ثلاثةُ أقسام :

ماضٍ : وعلامته المختصة به (تاءُ) الفاعل و(تاءُ) التأنيث الساكنة .

ومضارعُ : وعلامتُه المختصة به (السينُ) و(سَوْفَ) .

وأمرٌ : وعلامتُه المختصة به عنده دلالتُه على الأمر والطلبِ بما اشتق منه .

وأنَّ (قد) علامةٌ مشتركة بين الماضي والمضارع ، كما أشار إليه بالتمثيل قولُ الشارح (**الفَعْل**) بكسر الفاء وفتحها ، معناه (**لغة**) أي : في لغةِ العرب ووَضْعِهم ، وأمَّا الفعلُ الاصطلاحي . . فبكسر الفاء لا غير (**نَفسَ الحدث**) أي : مطلَق الحدث ، بلا نظر إلى اقترانِهِ بالزمن (**الذي يُحدثه**) ، ويُوجده (**الفاعل**) أي : يُخرجه من حيِّز العدم إلىٰ حيز الوجود حالة كونه (**من قيامٍ**) قائمٍ (**أو قعود**) قاعدٍ (**أو نحوهما**) كدخول داخل وخروج خارج إلىٰ غير ذلك مما لا يُحصىٰ ، (**واصطلاحاً**) أي : والفعل بكسر الفاء لا غير كما مر آنفاً في اصطلاح النحاة وعادتِهم (**كلمة**) هو جنس دخل فيه الاسم والحرف ، وقوله : (**دلت علىٰ معنىً في نفسِها**) أي : في ذاتها لا في غيرها فـ(في) علىٰ بابها أو بنفسها وبذاتها ، لا بواسطة انضمامها إلىٰ غيرها ، و(في) بمعنى (الباء) السببية ، وعلىٰ كلا التقديرين : هو فصل أخرج الحرف .

وقوله : (**مقترن**) بالجر : صفة لـ(معنىٰ) أي : دلت علىٰ معنىً مقترن (**بأحد الأزمنة الثلاثة**) الماضي والحال والاستقبال، فصل أخرج الاسم، وقوله: (**وضعاً**)

وله علامات كثيرة ، ذكر منها أربع علامات : الأولىٰ : (قد) أي : الحرفية ، . . . .

أي : مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في أصل وضع العرب لها ، فصل للإخراج وللإدخال ؛ لأنه خرج به اسم الفاعل ؛ كضارب ، واسم المفعول ؛ كمضروب ، وخرج أيضاً أسماء الأفعال ؛ كهيهات وشتان ، فإن اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع ؛ لأنها إما : موضوعة للفظ الفعل ، ولفظه غير مقترن ، وإنما المقترن معناه ، كما ذهب إليه بعضهم ، وإما : لأنها وضعت للمعنى المصدري ، ثم استعملت غالباً في معنى الفعل ، كما ذهب إليه آخرون ، ولأنه دخل به نحو (عسىٰ) و(ليس) و(نعم) و(بئس) مما هو فعل ، ويدل في الأصل على الزمان وعدم دلالته عليه عارض ؛ لكونه أشبه الحرف في الجمود وعدم التصرف ؛ فانسلخ عن ذلك .

والمراد بالوضع : ما يشمل التقديري ؛ لأنه لم يثبت في (عسىٰ) وضْعُه للزمان ، لكن لمَّا وجدت فيه ما هو من خواص الفعل ؛ كـ(تاء) التأنيث و(تاء) الفاعل . . قدر ذلك فيه إدراجاً له في نظم أخواته .

فإن قلت : هٰذا التعريف منتقض بما لا يتصور معه زمان ؛ نحو : أراد الله في الأزل كذا ، وخلق الله الزمان ؛ إذ لا زمان مع الإرادة والخلق . . **قلنا** : يكفي في ذلك توهم العقل للزمان . اهـ « أبو النجا » .

قلت : الزمان ضابطه عند أهل الفلك : امتداد حركة الفلك إلىٰ مالا نهاية له والأزل : أزمنة موهومة قبل وجود الكائنات ، (**وله**) أي : للفعل المصطلح عليه عند النحاة (**علامات كثيرة**) جداً ، عدها السيوطي بضعة عشرَ : تاء الفاعل ، وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد ، والسين ، وسوف ، ولو ، والجوازم ، والنواصب ، وأحرف المضارعة ، ونون التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وتغيير صيغته لاختلاف الزمان ، (**ذكر**) الناظم (**منها**) أي : من علامات الفعل (**أربع علامات**) فقط .

(**الأولى**) منها أي : من تلك الأربعة المذكورة (« **قد** » **أي** : **الحرفية**) تفسير بالوصف ، فـ(أي) : حرف تفسير ، (الحرفية) : مفسِّر لـ(قد) ، والمفسَّرِ يتبع

وهي علامة مشتركة ، تدخل على الماضي ؛ لإفادة تحقيقه أو توقعه أو تقريب زمنه من الحال ، وعلى المضارع ؛ لإفادة التقليل أو التوقع ؛ نحو : قد بان زيد ، وقد يبين ،

المفسَّر تبعه بالرفع ، (**وهي**) أي : كلمة (قد) الحرفية (**علامة مشتركة**) بين الماضي والمضارع .

(**تدخل على الماضي ؛ لإفادة تحقيقه**) في أغلب الأحوال ؛ أي : للدلالة على تحقق وتيقن وقوع معناه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وقد قام زيد ، (**أو توقعه**) أي : توقع وقوع معنى الماضي ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ لأنها كانت تتوقع إجابة الله دعاءها . اهـ « تشويق » ، والتوقع يكون بمعنى الخوف ؛ نحو : قد ركب الأمير ، أو الرجاء ؛ نحو : قد قدم الحبيب ، (**أو**) لإفادة (**تقريب زمنه من الحال**) نحو : قد قامت الصلاة ، و(الحال) الزمن الذي بين الماضي والمستقبل .

(**وعلى المضارع ؛ لإفادة التقليل**) نحو : قد يصدق الكذوب ، (**أو**) لإفادة (**التوقع**) نحو : قد يقدم الحبيب ، وقد يُقتل زيد ، وفي « الدسوقي » : (التوقع : انتظار الوقوع في المستقبل) اهـ

وقوله : (**نحو : قد بان زيد**) أي : ظهر بعلمه ، مثال للتحقيق في الماضي ، (**وقد يبين**) زيد ؛ أي : ينفصل عن المدرسة ، مثال للتوقع في المضارع ، وأنكر بعضهم كونها للتوقع في الماضي وأثبته بعضهم ؛ بمعنىٰ أن الفعل الذي مضىٰ كان متوقعاً قبل الإخبار به ، لا أنه الآن متوقع . اهـ « تقرير » .

وقوله : (وعلى المضارع ؛ لإفادة التقليل) إما : في وقوع الفعل ، ولا يكون إلا في غير كلام الله عز وجل ؛ نحو : قد يقوم زيد ، وقد يصدق الكذوب ، وقد يجود البخيل ، وإما : في متعلَّق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ، ويكون في القرآن ؛ نحو : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ أي : من الأحوال ؛ أي : ما أنتم عليه أقل معلوماته ، فقد أفادت في هـٰذا المثال التحقيق والتقليل معاً ، لكن الأول باعتبار الفعل ، والثاني باعتبار متعلَّقه . اهـ من « أبي النجا » ، وقد تكون للتكثير ؛ نحو : قد يجود الكريم ، كما في « الكفراوي » .

ولا تدخل على الأمر أصلاً ، وأما الاسمية . . فتكون بمعنىٰ (حسْب) نحو : قد زيد درهم ، . . . .

فتحصَّل من ذلك أنها تكون لثلاثة معانٍ في الماضي : التحقيق والتقريب والتوقع ، وفي المضارع تكون لأربعة معانٍ : التقليل والتكثير والتوقع والتحقيق ، فجملة معانيها سبعة ، وإنما كانت علامة مختصة بالفعل ؛ لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي للحال أو لتقليل الفعل أو تحقيقه ، وكل ذلك لا يتحقق إلا في ضمن الفعل . اهـ « ملا جامي » .

(**ولا تدخل**) قد (**على الأمر أصلاً**) أي : قطعاً وجزماً بلا خلاف ، وهو صفة لمصدر محذوف ؛ أي : دخولاً أصلاً ؛ أي : مجزوماً مقطوعاً به ، وإنما امتنع دخولها على الأمر ؛ لأن معناه طلب حدث مستقبل ، والمستقبل لا يوصف بالتحقيق والتقريب والتقليل والتوقع .

ثم ذكر الشارح محترز قوله : (أي : الحرفية) بقوله : (**وأما**) قد (**الاسمية**) . . فهي في نفسها اسم ؛ فلا تكون علامة للفعل ، (**فتكون بمعنىٰ « حسْب »**) أي : بمعنىٰ كافي (**نحو : قد زيد درهم**) ، فتستعمل مبنية ، وهو الغالب لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً لشبهها بـ(قد) الحرفية في لفظها ، وكثير من الحروف في وضعها وتستعمل معربة ؛ لإضافتها المانعة من تحتم البناء ، وبوصَفِ الإضافةِ المانعة مِن تحتم البناء يندفعُ الاعتراض بأنها كيف تُبنىٰ مع أنها مضافة ، والإضافةُ من خواص الأسماء ؛ فيضعف شبهها بالحرف ؟ **وحاصل الجواب** : أن الإضافة لا تمنع جواز البناءِ ، بل وجوبَه ، فيجوز معها البناء والإعراب . اهـ « أبو النجا » .

فتقول **على الأول** : (قد) اسم بمعنىٰ (حسْب) في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وهو مضاف ، (زيدٍ) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (درهم) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة **وعلى الثاني** (قد) اسم بمعنىٰ (حَسْب) مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي ، وهو مضاف ، (زيد) مضاف إليه ، (درهم) خبر مرفوع ، فهي مثل

ويتصل بها ياء المتكلم مجرورة بالإضافة ، ويلحقها نون الوقاية جوازاً ، وقد تكون اسم فعل بمعنىٰ (يكفي) وإذا اتصل بها الياء . . كانت في محل نصب على المفعولية ، ولزمتها نون الوقاية . . . .

قولك : حسب زيد درهم ، (**ويتصل بها**) في هـٰذه الحالة (**ياء المتكلم**) حالة كون الياء (**مجرورة**) جرّاً محلياً (**بالإضافة**) أي : بإضافة (قد) إليها (**ويلحقها**) حينئذ (**نون الوقاية جوازاً**) محافظة على السكون الأصلي ، فيقال في مثالها : قدني درهم ، فيقال في إعرابه : (قد) : اسم بمعنىٰ (حسب) مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي ، و(النون) نون الوقاية ؛ لأنها تقي سكون البناء الأصلي ، (قد) مضاف ، و(الياء) : ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، (درهم) : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

(**وقد تكون اسم فعل بمعنىٰ « يكفي »**) فترفع الفاعل ، وتنصب المفعول ، وتقول : قد زيداً درهم ؛ أي : يكفيه درهم ، وتقول في إعرابه : (قد) اسم فعل مضارع بمعنىٰ (يكفي) ، أو اسم فعل ماض بمعنىٰ (كفىٰ) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، (زيداً) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، (درهم) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ أي : يكفي زيداً في مؤنته درهمٌ ، أو كفاه درهم .

(**وإذا اتصل بها**) أي : بـ(قد) التي كانت بمعنىٰ (يكفي) (**الياء**) أي : ياء المتكلم (. . **كانت**) تلك الياء (**في محل نصب على المفعولية**) لـ(قد) ، (**ولزمتها**) حينئذ (**نونُ الوقاية**) محافظة لسكون البناء الأصلي ، سميت النون بهـٰذا الاسم ؛ لأنها تقي الفعل عن الكسر ، أو تقي حركة البناء ، أو سكونه في الحرف ، وفي ما أشبهه ؛ نحو : قدني درهم ، وإعرابه : (قد) اسم فعل مضارع بمعنىٰ (يكفي) مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً استعمالياً ، و(النون) نون الوقاية ؛ لأنها تقي سكون البناء الأصلي ، مبنية على الكسر ، وإنما حركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، و(الياء)

العلامة الثانية : (**السين**) أي : سين الاستقبال ، وهي حرف تنفيس مختص بالمضارع ، وتخلصه للاستقبال بعد أن كان للحال ، أو محتملاً له وللاستقبال ، ومثلها (سوف) لكنها . . . .

ضمير المتكلم في محل النصب ، مفعول به لاسم الفعل ، مقدم على الفاعل وجوباً ؛ لكونه ضميراً متصلاً ، (درهم) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، **والمعنىٰ** : يكفيني في مؤنتي درهم .

قوله : (**العلامة الثانية**) أي : من العلامات الأربع التي ذكرها الناظم : (**السين**) أي : مسمى السين ، و(أل) فيها للعهد الذهني ؛ أي : السين المعهودة عند النحاة ، وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس ، كما فسرها الشارح بقوله : (**أي** : « **سين** » **الاستقبال**) وهو من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : (سين) تدل على استقبال الحدث المدلول للفعل ؛ أي : علىٰ وقوعه في الزمان المستقبل القريب ، فخرج به (السين) الهجائية ؛ أي : (السين) الواقعة في الحروف المقطعة ، و(سين) الصيرورة كاستحجر الطين ؛ أي : صار حجراً ، وغيرهما كـ(سين) الطلب والسلب ، (**وهي**) أي : هـٰذه (السين) (**حرف تنفيس**) أي : تأخير ، **ومعنى التنفيس** : تأخير الفعل في الزمان المستقبل ، وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفسته ؛ أي : وسعته ، ونفست له ؛ أي : وسعت له . اهـ « أبو النجا » .

(**مختص بالمضارع**) فلا تدخل على الماضي ؛ لتضاد معناها معنى الماضي ، (**وتخلصه**) أي : تخلص المضارع وتمحضه (**للاستقبال**) أي : لدلالته على الاستقبال (**بعد أن كان**) المضارع (**للحال**) حقيقة : وهو الزمن الذي بين الماضي والمستقبل ؛ نحو : دخلت المسجد والإمام سيخطب ، ولو قال : والإمام يخطب . . فهو للحال فقط (**أو**) كان (**محتملاً له**) أي : للحال (**وللاستقبال**) مجازاً ، (**ومثلها**) أي : مثل (السين) ونظيرتها في الدلالة على التنفيس ، واختصاصها بالمضارع (**سوف**) أي : لفظها ، وهي **لغةً** : كلمة وَعْد ، ويقال فيها : (سَوْ) بحذف الفاء منها ، و(سَفَ) بحذف الواو . اهـ « حامدي » (**لكنها**) أي : لكن

أكثر منها تنفيساً ؛ إذ كثرة الحروف تدل علىٰ زيادة المعنىٰ . العلامة الثالثة : **(تاء)** الفاعل ، وهو المراد بقوله : (من يحدث) ، سواء كانت . . . .

(سوف) **(أكثر منها تنفيساً)** أي : أبلغ من السين ، وأكثر منها دلالة علىٰ تنفيس الحدث وتأخيره ، فقولك : يصلي زيد ؛ محتمل للحال والاستقبال ، وسيصلي الآن ؛ للاستقبال القريب ، وسوف يصلي غداً ؛ للاستقبال البعيد .

و(إذ) في قوله : **(إذ كثرة الحروف)** ، والمبنىٰ **(تدل علىٰ زيادة المعنىٰ)** غالباً بمعنى (اللام) التعليلية معللة لما قبلها ؛ أي : وإنما قلنا : (لكنها أكثر منها تنفيساً) لأن كثرة الحروف تدل علىٰ كثرة المعنىٰ ، وخرج بقولنا : (غالبا) نحو : حَذِرٍ وحاذرٍ ، كما مرّ في أوائل الكتاب ، وإنما تركها الناظم ؛ لضيق النظم ، وهـٰذا كله علىٰ أن (السين) و(سوف) كلمتان مستقلتان ، وهو مذهب الجمهور ، وقيل : إن (السين) منقوصة من (سوف) كما مر آنفاً ؛ دلالةً بتقليل الحروف علىٰ تقريب الفعل ، ولم يعرف الشارح (سوف) بـ(أل) كما عرف السين ؛ لأن السين أريد بها لفظها ، والكلمة إذا أريد بها لفظها . . صارت علم جنس ، والأعلام لا تدخل عليها (أل) إلا سماعاً ؛ إذ يمتنع اجتماع أداتي تعريف علىٰ معرَّف واحد ، وهو مبني على الفتح ؛ لعدم تغيُّر الصورة الحرفية ، بخلاف (السين) فإن صورة حرفيته (سَ) ، فغيرت إلىٰ (سين) ، وجعلت اسماً ، وصار معرَّفاً بدخول (أل) فأُعرب . اهـ « أبو النجا » .

(العلامة الثلاثة) من العلامات الأربع التي ذكرها الناظم : **(تاء الفاعل)** أي : تاء وضعت لِلدلالةِ علىٰ فاعل الفعل ، **(وهو)** أي : الفاعل **(المراد بقوله)** أي : بقول الناظم : **(من يحدث)** أي : من يخبر عن نفسه ، وهو المتكلم ، أو يحدث عن غيره ، وهو المخاطب والمخاطبة ، **والمراد** بـ(الفاعل) من أُسند إليه فعل علىٰ جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتاً أو نفياً ، لا الفاعل اللغوي : وهو من أوجد الفعل ؛ لئلا تخرج (تاء) نحو : متُّ ، وما ضربتُ ، ولا الاصطلاحي ؛ لئلا تخرج (تاء) كان وأخواتها . اهـ « خضري » .

والمراد بـ(تاء الفاعل) تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ، **(سواء كانت**

لمتكلم أو مخاطب ، ويختص بها الماضي ، وبها يتبين لك أن (ليس) و(عسىٰ) فعلان ؛ لقبولهما إياها في نحو : ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٍ﴾ ، ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ﴾ ، خلافاً لمن زعم أن (ليس) حرف نفي ، كـ(ما) النافية ، و(عسىٰ) حرف ترجٍّ كـ(لعل) ، ومثل تاء الفاعل تاء التأنيث الساكنة ، ....

لمتكلم) ، وهي المضمومة ؛ كضربت أنا ، (**أو مخاطب**) وهي المفتوحة ؛ كضربت أنت ، أو لمخاطبة وهي المكسورة ؛ نحو : أنتِ ضربتِ يا هند ، وجميعها خاص بالماضي ، كما قال الشارح : (**ويختص بها الماضي**) ، فلا تتصل بالمضارع ؛ لاستغنائه عنها بالضمير المستتر فيه وجوباً في نحو : أَضْرِبُ وتَضْرِبُ ، (**وبها**) أي : وبهٰذه (التاء) أعني : تاء الفاعل (**يتبين**) أي : يظهر (**لك أن « ليس » و« عسىٰ » فعلان**) ماضيان ؛ (**لقبولهما إياها**) أي : تاء الفاعل (**في نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٍ﴾) وقوله تعالىٰ : (﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ) أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ﴾ ، أي : فهما من الفعل الماضي ؛ لاتصالهما بضمير الرفع ؛ نحو : ليسوا ، ولقبولهما تاء التأنيث الساكنة أيضاً ؛ نحو : عَسَتْ هند أن تفلح ، وليست مفلحة ، فهما فعلان غير متصرفين ؛ كـ(نعم) و(بئس) ولذا توقفت معناهما علىٰ خبرهما .

وقوله : (**خلافاً**) : منصوب على المفعولية المطلقة لفعل محذوف وجوباً ، تقديره : وقولنا : هما فعلان يخالف خلافاً (**لمن زعم**) أي : لقول من زعم وقال بلا دليل ، والزعم : القول الفاسد ، أو القول بلا حجة : (**أن « ليس » حرف نفي ، كـ« ما » النافية ، و« عسىٰ » حرف ترجٍّ كـ« لعل »**) ، لا فعلان ماضيان ؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ، كما قاله الفارسي في (ليس) ، وكما قاله ابنُ السَّرَّاج وثعلبٌ في (عسىٰ) اهـ من « شرح الشذور » .

(**ومثل تاء الفاعل**) في كونها علامة للماضي (**تاء التأنيث**) أي : تاء تدل علىٰ تأنيث المسند إليه ؛ أي : علىٰ كونه مؤنثاً فاعلاً كان أو نائباً عنه ، أو اسمَ (كان) فخرجَت (تاءُ) رُبَّتْ وثُمَّتْ إذا سُكّنتا ؛ لأنها فيهما لتأنيث اللفظ ، فالإضافة في قوله : (تاء التأنيث) من إضافة الدال إلى المدلول ، (**الساكنة**) بالرفع : صفة

الدالة علىٰ تأنيث الفاعل ، وهي خاصة بالماضي أيضاً ، وتلحقه متصرفاً كان أو جامداً ما لم يلتزم تذكير فاعله ، . . . .

أولىٰ لـ(التاء) أي : أصالة ؛ فلا يضر تحريكها لعارضٍ ؛ كالتخلص من التقاء الساكنين في نحو : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ لأن همزة الوصل تُحذف عند الدرج ، أو للنقل نحو : ﴿ قَالَتَ أُمَّةٌ ﴾ ، فخرجت المتحركة أصالة ، فإنَّ حركتها : إن كانت إعراباً . . اختصت المتحركة بالاسم ؛ كفاطمة وعائشة وقائمة ، وإن كانت غير إعراب . . دخلت على الثلاثة ؛ نحو : لا قوة ، ورُبَّت ، وتقوم هند ، قال الفارسي : وأما نحو : رُبَّت وثُمَّت . . فهي لغة بعض العرب ، وليست للتأنيث أصلاً ، خلافاً للأزهري ، وإنما اختصت المتحركة بالاسم ، والساكنةُ بالفعل ؛ لأن الاسم خفيف لكونه بسيطاً ، والفعل ثقيل لكونه مركباً ، والسكون أخف من الحركة لأنه عدم ؛ فأعطي الخفيف للثقيل ، والثقيل للخفيف سلوكاً مسلك التعادل . اهـ « فاسي » .

وقوله : (**الدالة**) : صفة ثانية لها (**علىٰ تأنيث الفاعل**) والأولىٰ أن يقول : علىٰ تأنيث المسند إليه ؛ ليشمل نائب الفاعل ، واسم الأفعال الناسخة ، (**وهي**) أي : تاء التأنيث علامة (**خاصة بالماضي أيضاً**) أي : كما اختصت تاء الفاعل بالماضي ، وإنما خُصَّت بالماضي ؛ لأنها تدل علىٰ تأنيث الفاعل الظاهر أو المضمر ، واستغنوا عنها في المضارع بتاء المضارعة في نحو : تضرب هند ، (**وتلحقه**) أي : وتلحق هٰذه التاءُ الماضي (**متصرفاً كان**) ذلك الماضي ، وهو ما له تحول من صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ ؛ كضرَبَ ونصر ، (**أو**) كان ذلك الماضي (**جامداً**) أي : غير متصرف ؛ بأن لزم صيغة واحدة ؛ كـ(ليس) و(عسىٰ) أي : وتلحق الماضي مطلقاً (**ما لم يلتزم**) ويتحتم عندهم (**تذكيرُ فاعله**) أي : فاعلُ ذلك الماضي ؛ كأفعال الاستثناء ، وفعل التعجب ، و(حبَّ) من حَبَّذا في المدح ، وقولهم : كفىٰ بهند ، ولا يقدح ذلك في كونها أفعالاً ماضية ؛ لأن العرب التزموا تذكير فاعلها ، وهي تقبل التاء في الأصل ، والعبرة بالأصل لا بالعارض . اهـ « **مجيب** » .

وبها يتبين لك أيضاً أن (نعم) و(بئس) فعلان ؛ لقبولهما إياها ، ففي الحديث :
« من توضأ يوم الجمعة . . فبها . . . .

و(ما) في قولهم : (ما لم يلتزم) مصدرية ظرفية ، والظرف المقدر متعلق بـ(تلحق) ، (وبها) أي : وبهـٰذه التاء الدالة علىٰ تأنيث المسند إليه (**يتبين**) أي : يظهر (**لك**) أيها النحوي أو أيها المخاطب (**أيضاً**) أي : كما قلنا أولاً في تاء الفاعل : (وبها يتبين أن « ليس » و« عسىٰ » فعلان) (أن **نعم**) المستعملة في المدح ، (وبئس) المستعملة في الذم (**فعلان**) عند جميع البصريين والكسائي (**لقبولهما إياها**) أي : هـٰذه التاء ؛ أي : عند جميع العرب ، وفيه نظر ؛ لأن التاء المذكورة هي الدالة علىٰ تأنيث الفاعل ، والتاء اللاحقة لـ(نعم) و(بئس) ليست كذلك ؛ لأن مرفوعهما ليس فاعلاً لمعناهما ؛ لأن معناهما : إن كان أمدح أو أذم . . فواضح ، وإن كان حسن وقبح . . فلأن الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة ، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة ، أو هو مذكر ، إلا أن يقال : المراد تأنيث الفاعل نفسه ، أو فرده المقصود بالحكم ، وقال الرضي : ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما ، وهي إنما تلحق الفعل وأربعة أحرف : لات ، وثمت ، وربت ، ولعلت . اهـ « يس على المجيب » .

و(الفاء) في قوله : (**ففي الحديث**) تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا : (لقبولهما إياها) لما ورد في الحديث الصحيح : (**من توضأ يوم الجمعة**) ، واقتصر على الوضوء (. . **فبها**) أي : فقد أخذ بالرخصة التي هي الوضوء ، فلا بأس عليه في ترك الغسل ، و(من) شرطية ، و(توضأ) : فعل شرط لها ، و(الفاء) في فبها : رابطة ، والضمير يرجع إلى الرخصة ، والجار والمجرور : متعلق بمحذوف ؛ أي : فبالرخصة أخذ ، و(نعم) فعل ماض ، و(التاء) علامة التأنيث ، والفاعل مستتر مضمر مفسر بتمييز محذوف ، وكذا المخصوص بالمدح محذوف ، والتقدير : نعمت رخصة الوضوء ، لكن قال بعضهم : إن تمييز هـٰذا الباب لا يحذف ؛ لبقاء الإبهام وعدم مفسر الضمير حينئذ ؛ لأنه كالعوض من الفاعل ؛ ولذا شرط فيه أن يكون مما يقبل (أل) فلا يكون مثلاً ولا غير أو أفعل من ولا كلمة ما خلافاً للفراء والزمخشري ، ولا يكاد يجمع

ونعمت » ، وفيه أيضاً : « وأعوذ بك من الخيانة ، فإنها بئست البطانة » ، خلافاً لمن زعم أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما ، كما تقدم . . . .

بينهما ، قال ذلك البعض : وإنما حذف التمييز في الحديث ؛ لأنه عوض منه (التاء) وفي الرضي : واعلم : أن الضمير المبهم في (نعم) و(بئس) على الأظهر الأغلب لا يثنىٰ ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أهل البصرة ، وكذا في كلام غيره ، وعلله بعلتين ، لكن في بعض شروح « الألفية » ما يخالفه في التأنيث ، وجعل منه الحديث . اهـ « يس علىٰ مجيب الندا » .

(**ونعمت**) الرخصة الوضوء ، قاله ابن عصفور ، ففيه حذف التمييز والمخصوص أيضاً ، وهو علىٰ رأي من يجيز حذف التمييز كالناظم ، وتمام الحديث : « ومن اغتسل . . فالغسل أفضل » رواه الترمذي في « سننه » ، وابن ماجه ، فسكن النبي صلى الله عليه وسلم التاء في (نعمت) ليدل علىٰ أنه أراد بها التأنيث ؛ لأن تقدير الكلام : من توضأ يوم الجمعة . . فبالرخصة أخذ ، ونعمت الرخصة ، ومن وقف علىٰ (نعمت) في هـٰذا الخبر بالهاء . . فقد لحن وغلط ، علىٰ أن بعضهم رواه : « فبها ونعمت » ، فجعل التاء ضمير المخاطب بتسكين الميم وفتح التاء ، والمقصود في هـٰذه الرواية الدعاء له بالتنعيم ، (**وفيه**) أي : وفي الحديث (**أيضاً** : « **وأعوذ بك**) يا رب (من) خصلة (**الخيانة**) والخديعة للغير ، وهي أن يضمر الشر لغيره (**فإنها**) و(الفاء) فيه : تعليلية ؛ أي : وإنما أعوذ بك منها ؛ لأنها أي : لأن الخيانة (**بئست البطانة** ») أي : الخصلة المبطنة المضمرة في القلب للغير ، والمخصوص بالذم الخيانة .

قوله : (**خلافاً لمن زعم . . .**) إلخ : مفعول مطلق لمحذوف ، كما مر ، تقديره : وقولنا : إن (نعم) و(بئس) فعلان يخالف خلافاً لمذهب من زعم وقال قولاً بلا حجة قوية : (**أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما**) أي : باطراد وكثرة ، كما قاله الرضي ، بخلاف دخوله علىٰ (نام) في قوله : (بنام صاحبه) أي : لأنه فعل متفق عليه بخلاف (نعم) و(بئس) . اهـ « يس » ، (**كما تقدم**) في (باب الاسم) ، وهم جمهور الكوفيين ، ولعل وجه بنائهما حينئذ تضمنهما الإنشاء بحسب

العلامة الرابعة : دلالة الكلمة على الأمر ؛ بما اشتق منه ، وهو المصدر ، كما مثَّل به

من (**نحو : قل**) فإنه يدل على الأمر ؛ بما اشتق منه ، وهو القول (**ومثله : ادخل** ،

وانبسط ، **واشرب** ، **وكل**) ، بخلاف (صه) فإنه وإن دل على الأمر بالسكوت . .

ليس فعل أمر ؛ لعدم اشتقاقه مما يدل عليه ، . . . .

الوضع ، وهو من معاني الحروف ، وفيه أن الإنشاء بالجملة لا بـ(نعم) و(بئس) وحدها هـٰذا . اهـ « يس » .

(**العلامة الرابعة**) من العلامات الأربع التي ذكرها الناظم : (**دلالة الكلمة**) بنفسها (**على الأمر**) والطلب (**بما**) أي : بمضمون لفظ (**اشتق**) ذلك الأمر (**منه**) أي : من ذلك اللفظ ، (**وهو**) أي : ذلك اللفظ (**المصدر**) أي : مضمونه الحدث ، وخرج بقولنا : (بنفسها) دلالة الكلمة على الطلب ؛ بانضمام غيرها إليها ؛ نحو قولك : لتضرب زيداً ، وقوله تعالىٰ : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ لأن دلالة الكلمة على الطلب ؛ بواسطة (لام) الأمر ، وذلك (**كما مثل به**) أي : كالمثال الذي مثل به الناظم (من **نحو** : **قل**) وخذ (**فإنه**) أي : فإن قوله : (كل) (**يدل على الأمر**) والطلب (بـ)مضمون (**ما اشتق منه**) قل ، (**وهو**) أي : اللفظ الذي اشتق منه (قل) (**القول**) الذي هو مصدر (قال) ، (**ومثله**) أي : ومثل لفظ (قل) في الدلالة على الطلب بما اشتق منه لفظ (**ادخل**) فإنه دال علىٰ طلب الدخول ، (**وانبسط**) فإنه دال على الانبساط : وهو انشراح الصدر بنيل ما تحبه ، (**واشرب**) فإنه دال علىٰ طلب الشرب ، (**وكل**) فإنه دال علىٰ طلب الأكل ، وذلك المذكور من الأمثلة ملتبس ، (**بخلاف صه**) بمعنى اسكت ؛ أي : بمخالفته .

و(الفاء) في قوله : (**فإنه**) تعليلية ؛ لأنها عللت لمحذوف ، تقديره : وإنما قلنا : (بخلاف صه) لأنه ؛ أي : لأن لفظ (صه) (**وإن دل على الأمر**) والطلب (**بالسكوت** . . **ليس**) أي : ليس لفظ (صه) (**فعل أمر ؛ لعدم اشتقاقه مما**) أي : من السكوت الذي (**يدل عليه**) لأنه اسم فعل جامد ، فإذا قلت : صهٍ بالتنوين . . فمعناه : اسكت عن كل كلام ، ولا تتكلم بكلمة أصلاً ؛ فهو نكرة ، وإذا قلت : صهِ بكسرة واحدة . . كان معرفة ، ومعناه : اسكت عن الكلام الذي تتكلم به ، وإن

ومثله (مه) و(إيه) . **وقضية كلامه** : أنَّ (نزال) و(دراك) فِعْلا أمر ؛ لدلالتهما على الأمر بما اشتقا منه ، فإن (نزال) مشتق من النزول ، و(دراك) مشتق من الإدراك ، وليس كذلك ، بل هما اسْمَا فعل أمر ، وأن (هلم) و(هاتِ) . . . .

شئت . . تكلم بغيره . اهـ من « الفاسي » .

(**ومثله**) أي : ومثل (صه) في عدم اشتقاقه مما يدل عليه (**مه**) أي : انكفف عنا ؛ أي : امتنع منا ، فإنه وإن دل على الاشتقاق . . ليس مشتقاً منه ، (و) مثل (صه) أيضاً في عدم اشتقاقه (**إيْه**) بكسر الهاء وتنوينها ؛ أي : زدنا حديثاً ، أو امض في حديثك ، أو زد منه .

وقال الناظم في « شرحه » : (ومقصودنا بلفظة (ذا اشتقاق) الاحتراز من أسماء الأفعال التي هي : (صه) و(مه) و(إيه) ونظائرها ؛ لأنها أجريت مجرىٰ أفعال الأمر في الدلالة على الطلب ، إلا أنها غير مشتقة من مصدر) اهـ

قوله : (**وقضية كلامه**) أي : مقتضىٰ كلام الناظم ؛ يعني : قوله : (أو أمراً ذا اشتقاق) (**أن نزال**) بالبناء على الكسر بلا تنوين ، فإنه لم يسمع فيه التنوين ؛ لأنه مما يلزم التعريف بمعنى انزل لي للمبارزة والمقاتلة ، فهو غير متعدٍّ ؛ لأنه بمعنى الفعل اللازم ، وهو (انْزِلْ) (**ودراك**) بالكسر بلا تنوين أيضاً ؛ لأنه لم يسمع فيه بمعنىٰ أدرك زيداً ، ومثلهما ضِرَاب زيداً بمعنى (اضربه) وتراك عمْراً بمعنى (اتركه) (**فِعْلا أمر ؛ لدلالتهما على الأمر بما اشتقا منه ، فإن** « **نزال** » **مشتق من النزول**) الذي هو المصدر ، (**و**« **دراك** » **مشتق من الإدراك**) الذي هو مصدر (أَدْرِكْ) (**وليس**) الحكم المعلوم لهما خارجاً كائناً (**كذلك**) أي : مثل مقتضىٰ كلامه من كونهما فِعْلا أمر ، (**بل هما**) أي : نزال ودراك (**اسما فعل أمر**) لا فِعْلا أمر ؛ لعدم قبولهما ياء المؤنثة المخاطبة .

(**و**) قضية كلامه أيضاً : (**أن هلم**) وهو عند الحجازيين اسم فعل بمعنى (احضر) و(أقبل) ، (**و**) أن (**هاتِ**) بكسر التاء مطلقاً ، إلا إذا كان للجمع المذكر . . فإنه يضم آخره ، تقول : هاتِ يا زيدُ ، وهاتِ يا هندُ ، وهاتِيا يا زيدان أو يا هندان ، وهاتِين يا هندات ، كل ذلك بكسر التاء ، كما تقول : هاتُوا يا قوم

و(تعالَ) ليست أفعال أمر ، والذي صححه ابن هشام أن (هاتِ) و(تعالَ) فِعْلا أمر ، والمشهور بين النحاة : أن علامة الأمر دلالته على الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة ، ....

بضمها ، قال تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ ، (و) أن (تعالَ) بفتح اللام أبداً ، تقول : تعالَ يا زيد ، وتعالَي يا هند ، وتعالَيا يا زيدان ويا هندان ، وتعالَيْنَ يا هندات ، وتعالَوا يا زيدون ، وكل ذلك بالفتح ، قال تعالىٰ : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ ، ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ﴾ وقال يس : (هلم) إن كانت بمعنىٰ قَرِّب وأَحْضر . . كانت متعدية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾ بمعنىٰ أحضروهم وقربوهم ، وإن كانت بمعنىٰ أقبل . . كانت لازمة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ بمعنىٰ أقبلوا إلينا ، وقد تتعدىٰ بـ(اللام) نحو : هلم للثريد بمعنىٰ أقبل له ، وقال الرضي : (هاتِ) بمعنىٰ (أعط) وتتصرف بحسب المأمور إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً كما مثلنا ، وأصل (تعالَ) : أن يدعى الإنسان إلىٰ مكان مرتفع ، ثم استعمل في الدعاء إلىٰ كل مكان .

والمعنىٰ : وقضية كلامه : أن هـٰذه الثلاثة (**ليست أفعال أمر**) لعدم اشتقاقها ، (و) لكن الحكم (**الذي صححه**) ورجحه أبو محمد عبد الله بن يوسف (**بن هشام**) الأنصاري ، المتوفىٰ سنة (٧٦٢هـ) اثنتين وستين وسبع مئة في كتبه ؛ كـ« قطر الندىٰ » : (**أن هاتِ**) بكسر التاء ، (**وتعال**) بفتح اللام (**فِعْلا أمر**) بدليل أنهما يدلان على الطلب ، ويقبلان ياء المؤنثة المخاطبة ، ومثلهما (هلم) فتقول في الثلاثة : هلُمِّي ؛ أي : أقبلي يا هند ، وهاتِي ؛ أي : أعطني يا هند ، وتعالَي يا هند ، (و) القول (**المشهور**) أيضاً (**بين النحاة : أن علامة الأمر دلالته على الطلب ، وقبوله ياء**) المؤنثة (**المخاطبة**) ، فقد وُجدت فيها علامة فعل الأمر ، فهي أفعال أمر لا أسماء أفعال ، وليس الأمر كما يقتضيه كلام الناظم .

وفي « المجيب » : ومنه ؛ أي : ومن فعل الأمر (هلم) في لغة تميم الملحقين بها الضمائر بحسب من هي مسندة إليه ؛ نحو : هلم يا زيد ، هلمي يا هند ، وهلما يا زيدان أو يا هندان ، وهلموا يا زيدون ، وهلْمُمْنَ يا هندات ، وأما أهل الحجاز . .

فإن دلت الكلمة عليه ، ولم تقبل الياء . . فهي اسم فعل ؛ كصه ، أو قبلتها ولم تدل عليه . . ففعل مضارع ، وقد استبان لك أن الفعل ثلاثة أقسام : **ماضٍ** : وعلامته المختصة به تاء الفاعل ومثلها تاء التأنيث الساكنة . **ومضارع** : . . . .

فهي عندهم اسم فعل أمر لازم طريقةً واحدة ، لا يختلف بحسب من أُسند إليه ، وبلغتهم جاء التنزيل نحو : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ و﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ .

وأما (هاتِ) و(تعالَ) . . ففعلا أمر ؛ لدلالتهما على الطلب ، وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة ؛ كهاتِي وتعالَي ، فإذا أمرت بهما مذكراً . . كان بناؤهما علىٰ حذف حرف العلة ، فتقول : (هاتِ) و(تعالَ) ، كـ(ارمِ) و(اخشَ) ، وإن أمرت بهما مؤنثاً . . كان بناؤهما علىٰ حذف النون ، فتقول : (هاتِي) و(تعالَي) كـ(ارمي) و(اخشي) إذ بناء الأمر علىٰ ما يجزم به مضارعه ، وقال الزمخشري ومن وافقه : إنهما اسما فعلين ؛ للزومهما الأمر ، ولحوق الضمائر بهما ؛ لقوة مشابهتهما للأفعال لفظاً فأُلْحقا بها . اهـ منه بتصرف .

قوله : (**فإن دلت الكلمة**) من كلام العرب (**عليه**) أي : على الطلب ، (**ولم تقبل الياء**) المؤنثة المخاطبة لعدم سماع دخولها عليها (. . **فهي**) أي : فتلك الكلمة (**اسم فعل ؛ كصه**) بمعنى (اسكت) (**أو قبلتها**) أي : قبلت ياء المؤنثة المخاطبة ، (**ولم تدل عليه**) أي : على الطلب (. . **ففعل مضارع**) كتضربين .

قوله : (**وقد استبان**) أي : ظهر ووضح (**لك**) أيها النحوي مما تقدم من أول الباب إلىٰ هنا (**أن الفعل**) المصطلح عليه عند النحاة (**ثلاثة أقسام**) :

الأول منها : (**ماضٍ**) وهو ما دل علىٰ زمن بمادته ، وحدث مضىٰ وانقضىٰ قبل زمان تكلمك بهيئة ، (**وعلامته المختصة به تاء الفاعل**) أي : تاء تدل على المسند إليه ، سواء كان فاعلاً ؛ كضربتُ بتثليث التاء ، أو نائباً عنه ؛ كضُربتُ بضم الضاد وتثليث التاء ، أو اسم كان وأخواتها ؛ نحو : كنتُ صبوراً بتثليث التاء ، (**ومثلها**) أي : ومثل تاء الفاعل في كونها علامة مختصة بالماضي (**تاء التأنيث**) أي : تاء تدل علىٰ تأنيث المسند إليه مطلقاً ، (**الساكنة**) أصالة بالرفع صفة لـ(التاء) .

(**و**) الثاني منها : (**مضارع**) وهو ما دل علىٰ زمن بمادته ، وحدث يحتمل الحال

وعلامته المختصة به (السين) ومثلها (سوف) . **وأمر** : وعلامته المختصة به عنده إفهامه الأمر بما اشتق منه . وأن (قد) علامة مشتركة بين الماضي والمضارع .

والاستقبال بهيئة ، وسُمِّي مضارعاً لمضارعته ؛ أي : لمشابهته الاسم في أربعة أشياء ، كما بيَّنَّاها في « الفتوحات » ، (**وعلامته المختصة به السين**) أي : سين الاستقبال ، (**ومثلها**) أي : ومثل (السين) في كونها علامة مختصة بالمضارع (**سوف**) الدالة على الاستقبال البعيد .

(و) الثالث منها : (**أمر**) : وهو ما دل علىٰ زمن بمادته ، وعلىٰ طلب حدث مستقبل بهيئة ، وقَبِل ياء المؤنثة ، (**وعلامته المختصة به عنده**) أي : عند الناظم (**إفهامه الأمر**) أي : إفادته الطلب (**بـ**) مضمون (**ما اشتق منه**) وهو الحدث ، خلافاً للجمهور ؛ فإن علامته المختصة به عندهم دلالته على الطلب ، وقبوله ياء المؤنثة المخاطبة .

(و) قد استبان لك أيضاً من الأمثلة السابقة (**أن** « **قد** ») الحرفية (**علامة مشتركة بين الماضي والمضارع**) ، كما مر بتفصيله .

❊ ❊ ❊

[باب الحرف]

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَالْحَـرْفُ مَـا لَيْسَـتْ لَـهُ عَـلاَمَـةْ   فَقِـسْ عَلَـىٰ قَـوْلِـي تَكُـنْ عَـلاَّمَـةْ

مِثَـــالُـــهُ حَتَّـــىٰ وَلاَ وَثُمَّـــا   وَهَـــلْ وَبَـــلْ وَلَـــوْ وَلَـــمْ وَلَمَّـــا

(**الحرف**) **لغة** : طرف الشيء ؛ كحرف الجبل ، وفي التنزيل : . . . .

باب الحرف

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والحـرف مـا ليسـت لـه عـلامـة   فقـس علىٰ قـولـي تكـن عـلامـة)

أي : (**والحرف**) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلام جرْياً على القاعدة المشهورة عندهم ، كما مرت (**ما**) أي : لفظ (**ليست له علامة**) وجودية ، بل عدم قبول العلامة علامة له ، ولو قال بدل الشطر الأخير :

والحـرف مـا ليسـت لـه عـلامـة   تـرك العـلامـة لـه عـلامـة

لكان أفيد وأوضح .

و(الفاء) في قوله : (**فقس علىٰ قولي. . .**) إلخ للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أيها السائل ما ذكرته لك من علامات الاسم وعلامات الفعل والحرف ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك. . فأقول لك : قس علىٰ قولي وبياني ، إن قست علىٰ قولي. . **(تكن علاَّمة)** ؛ أي : كثير العلم .

(مثـــالـــه حتـــىٰ ولا وثمـــا   وهـــل وبـــل ولـــو ولـــم ولمـــا)

قول الشارح : (**الحرف لغة**) أي : في لغة العرب : (**طرَف الشيء**) وجانبه بفتح الراء ؛ احترازاً من الطرْف بسكونها ، وهو رمش العين ، كما في قول الشاعر :

أشـارت بطـرف العيـن خيفـة أهلهـا   إشـــارة محـــزون ولـــم تتكلـــم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا   وأهــلا وسهــلا بـالحبيـب المتيـم

(**كحرف الجبل**) وجانبه ، وجملة قوله : (**وفي التنزيل**) أي : وفي الكتاب المنزل علىٰ محمد صلى الله عليه وسلم : تعليلية لما قبلها ، والتقدير : وإنما فسرنا

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ أي : علىٰ طرف وجانب من الدين ، **واصطلاحاً** : كلمة دلت علىٰ معنىً في غيرها فقط ، وليس له علامة وجودية ، وهـٰذا هو المراد . . .

الحرف لغة بالطرف ؛ لما ورد في التنزيل من قوله تعالىٰ : (﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ **أي : علىٰ طرف وجانب من الدين**) ؛ أي : لا يدخل فيه علىٰ ثبات وتمكن وطمأنينة ويقين ، فهو إن أصابه خير من صحة وكثرة مال . . اطمأن به ؛ أي : ثبت واستقر عليه ، وإن أصابته فتنة ؛ أي : شر من مرض أو فقر أو نحوهما . . انقلب علىٰ وجهه عنه ؛ أي : ارتد .

وإعرابه : و(من) الواو بحسب ما في القرآن ، (من الناس) جار ومجرور ، خبر مقدم ، (من) اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر ، وجملة (يعبد الله) صلة من الموصولة ، والعائد ضمير الفاعل ، (علىٰ حرف) جار ومجرور ، حال من فاعل (يعبد) أي : متطرفاً مستوفزاً للارتداد عنه . اهـ من « شرح الشذور » .

(و) الحرف (**اصطلاحاً**) أي : في اصطلاح النحاة وعادتهم (: **كلمة دلت علىٰ معنىً**) حاصل (**في غيرها**) من الأسماء والأفعال ؛ كالابتداء في (من) الجارة ، والتقريب في (قد) الحرفية ، والاستفهام في (هل) الاستفهامية .

وقوله: (**فقط**): فصل ثانٍ، زاده تبعاً لبعض منهم الجزولي؛ لإخراج بعض الأسماء؛ كأسماء الشرط والاستفهام ، فإن كل واحد منهما يدل بسبب تضمنه معنى الحرف علىٰ معنىً في غيره ، مع دلالته على المعنى الذي وُضع له ، فإذا قلت : من يقم أقم معه . . فقد دلت (من) علىٰ شخص عاقل بالوضع ، ودلت مع ذلك علىٰ معنىً هو ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط؛ فلذلك زاد لفظة (فقط) في الحد. اهـ من بعض الهوامش.

وإعراب كلمة (فقط) الفاء : زائدة زيدت لتحسين الخط ، (قط) بسكون الطاء : اسم فعل مضارع بمعنىٰ (يكفي) ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، والجملة : مستأنفة ؛ أي : يكفي في دلالة الحرف دلالتها علىٰ معنىً في غيرها عن دلالتها علىٰ معنىٰ في نفسها ، (**وليس له**) أي : للحرف (**علامة وجودية ، وهـٰذا**) أي : عدم علامة وجودية له (**هو المراد**

بقوله : (ما ليست له علامة) ، بل علامته التي امتاز بها عن قسيميه عدمية ، وهي ألاَّ يقبل شيئاً من خواص الاسم ، ولا من خواص الفعل ، فحينئذ يمتنع كونه واحداً منهما ، فيتعين كونه حرفاً ؛ إذ لا يخرج عن ذلك ، كما دل عليه الاستقراء ، فإذا عُرضت عليك مثلاً كلمة ، . . . .

بقوله) أي : بقول الناظم : (**ما ليست له علامة ، بل علامته**) أي : علامة الحرف (**التي امتاز بها**) أي : تميز بها (**عن قسيميه**) أي : مخالفيه الاسم والفعل (**عدمية**) لا وجودية ، (**وهي**) أي : تلك العلامة العدمية (**ألاَّ يقبل**) الحرف ؛ أي : عدم قبوله : (**شيئاً من خواص الاسم**) وعلاماته ، (**ولا**) شيئاً (**من خواص الفعل**) وعلاماته .

و(الفاء) في قوله (**فحينئذ**) تفريعية ؛ أي : فحين إذ لم يقبل شيئاً من علامات الاسم ، ولا شيئاً من علامات الفعل (**يمتنع كونه**) أي : كون الحرف (**واحداً منهما**) أي : واحداً من الاسم أو الفعل ؛ لعدم قبول علامتهما وكذا (الفاء) في قوله : (**فيتعين**) : تفريعية ؛ أي : لامتناع كونه واحداً منهما يتعين (**كونه**) أي : كون اللفظ الذي لا يقبل واحداً من علاماتهما (**حرفاً**) أي : طرفاً وجانباً من الاسم والفعل .

و(إذ) في قوله : (**إذ لا يخرج**) تعليلية ؛ أي : وإنما تعين كونه حرفاً ؛ لأنه لا يخرج (**عن ذلك**) أي : عن كونه حرفاً ؛ إذ لم يقبل واحداً من علاماتهما ، و(الكاف) في قوله : (**كما دل عليه**) أي : علىٰ عدم خروجه عن ذلك (**الاستقراء**) والتتبع لمفردات كلام العرب : تعليلية ، و(ما) : مصدرية ؛ أي : وإنما لا يخرج عن ذلك ؛ لدلالة الاستقراء عليه ؛ لأن علماء هٰذا الفن تتبعوا مفردات كلام العرب ، فلم يجدوا غير هٰذه الثلاثة .

و(الفاء) في قوله : (**فإذا عُرضت عليك مثلاً**) أو علىٰ غيرك (**كلمة**) من كلام العرب ، (فاء) الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من التفاصيل ، وأردت بيان كيفية معرفة حقيقة الكلمة ، هل هي اسم أو فعل أو حرف . . فأقول لك إذا عُرضت عليك أو علىٰ غيرك من أمثالك كلمة من كلام العرب .

وسئلت عنها ، أهي اسم أو فعل أو حرف . . فاعرض عليها علامات الاسم أَوَّلاً ، فإن قبلت شيئاً منها . . فاسم ، وإلا . . فاعرض عليها علامات الفعل ، فإن قبلت شيئاً منها . . ففعل ، وإلا . . فاحكم . . . .

قوله : (**وسئلت عنها**) أي : عن تلك الكلمة ، عطف تفسير لـ(عُرضت) ، وجملة قوله : (**أهي**) أي : هل تلك الكلمة (**اسم أو فعل أو حرف**) بدل اشتمال من ضمير (عنها) ، وجملة قوله : (**فاعرض عليها**) أي : علىٰ تلك الكلمة (**علامات الاسم أَوَّلاً**) أي : عرْضاً أَوَّلاً : جواب (إذا) الشرطية ، وجملة (إذا) الشرطية : مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً بيانياً ، وقولهم : (مثلاً) هـٰذا يُذكر في مقام يوهم انحصار البيان في المذكور ، فيذكر ويدفع به ذلك الإيهام ، قالوا : هو اسم مصدر لـ(مثَّل) الرباعي بمعنى التمثيل ، يقال : مثل له كذا تمثيلاً إذا صور مثله بالكتابة أو غيرها . كذا في « المختار » اهـ « تلخيص الأساس علىٰ متن البناء » في الصرف .

و(مثلاً) هنا يحتمل رجوعه إلى العرض ؛ يعني : أو كُتبت لك كلمة ، أو استُفتيت فيها أو إلىٰ عليك ؛ أي : أو عُرضت علىٰ مثلك ، ولكن هـٰذا المقام ليس مناسباً له ، فالأولىٰ إسقاطُه .

وقوله : (أَوَّلاً) منصوب على المفعولية المطلقة بـ(أعرض) لأنه صفة لمصدر محذوف ، تقديره : فاعرض عليها عرضاً أَوَّلاً ، ولكن عرْض علامات الاسم عليه أَوَّلاً ليس قيداً ولكن قدمه لشرفه .

(**فإن قبلت**) تلك الكلمة (**شيئاً منها**) أي : شيئاً من علامات الاسم (. . **فاسم**) أي : فاحكم أنها اسم ، وقوله : (**وإلا**) أصله : وإن لا تقبل شيئاً من علامات الاسم ، أدغمت نون (إن) الشرطية في (لا) النافية ، و(الفاء) في قوله : (. . **فاعرض عليها**) أي : علىٰ تلك الكلمة (**علامات الفعل**) رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبية ، (**فإن قبلت شيئاً**) أي : واحداً (**منها**) أي : من علامات الفعل (. . **ففعل**) أي : فاحكم أنها فعل ؛ لقبولها علامة الفعل ، (**وإلا**) أي : وإن لا تقبل واحداً من علامات الاسم ، ولا واحداً من علامات الفعل (. . **فاحكم**

بحرفيتها ، والحرف ثلاثة أقسام ، كما أفهمه تعداد المثال في النظم : مختص بالاسم؛ كـ(في) و(حتىٰ) الجارة . ومختص بالفعل ؛ كـ(لم) و(لما) و(لو) الشرطية . ومشترك بينهما ؛ كـ(هل) و(بل) و(ثم) و(لا) غير الناهية . والأصل في كل حرف مختص : أن ....

بحرفيتها) أي : بحرفية تلك الكلمة ؛ لعدم قبول العلامتين ، فعُلم من ذلك أن علامة الحرف عدمية ، ونظير ذلك ـ كما قال ابن مالك ـ (ج) (ح) (خ) ، فـ(الجيم) و(الخاء) علامتهما وجودية كالاسم والفعل ، و(الحاء) علامتها عدمية كالحرف ؛ ولذا قيل :

والحرف ما ليست له علامة   ترك العلامة له علامة

(**والحرف**) أي : جنس الحرف بالنظر إلى الاختصاص والاشتراك (**ثلاثة أقسام ، كما أفهمه**) أي : كما أفاده وأشعره (**تعداد المثال**) أي : إكثار عدده (**في النظم**) :

أحدها : قسم (**مختص بالاسم ؛ كـ« في » و« حتىٰ » الجارَّة**) قيد بـ(الجارَّة) احترازاً عن الناصبة للفعل ، وعن العاطفة .

(و) **ثانيها** : قسم (**مختص بالفعل ؛ كـ« لم » و« لما » و« لو » الشرطية**) احترز بـ(الشرطية) عن (لو) التَّمَنِّيَة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ والتقليلية ؛ نحو قولهم : تصدقوا ولو بظِلْف مُحْرَق .

(و) **ثالثها** : قسم (**مشترك بينهما**) أي : بين الاسم والفعل (**كـ« هل »**) تقول : هل قام زيد ؟ أو هل زيد قائم ؟ لكن محل كون (هل) تدخل على الجمل الاسمية ، ما لم يكن بحيِّزها فعل ، وإلا . . فلا تفارق الفعل ؛ كقولك : هل زيد قام ؟ فيتعين أن يكون زيد فاعلاً بفعل محذوف ؛ فتكون الجملة فعلية ، ورحم الله من قال :

مليحة عشقت ظبيا حوىٰ حورا   فلما رأته سعت فوراً لخدمته

كهل إذا ما رأت فعلاً بحيزها   حنت إلَيه ولا تَرضىٰ بفرقته

(**و« ثم »**) العاطفة ، تعطف الاسم ؛ كقولك : ضربت زيداً ثم عمراً ، والفعل ؛ كقولك : أكلت الفُطور ثم شربت القهوة ، (**و« لا » غير الناهية**) أما الناهية . . فمختصة بالفعل .

(**والأصل**) هو بمعنىٰ ما حق الشيء أن يكون عليه ، (**في كل حرف مختص : أن**

يعمل فيما اختص به ما لم ينزل منزلة الجزء كـ(أل) و(السين) ، وفي كل حرف لا يختص : ألاَّ يعمل .

يعمل فيما اختص به) العملَ الخاص به ، وهو الجر في الاسم ، والجزم في الفعل ، ولا يرد (إنّ) و(أَنَّ) فإنهما يعملان في الاسم العمل غير الخاص به ، وهو النصب ؛ لمشابهتهما الفعل كما سيأتي . اهـ « عطار » .

وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ؛ ليظهر أثر الاختصاص فيه ، **وإيضاحه** : أن اختصاص الشيء بالشيء دليل علىٰ قوة تأثيره فيه ، فإذا أثَّر في المعنىٰ . . أثَّر في اللفظ علىٰ حسب المعنىٰ . اهـ « يس » .

(**ما لم يُنَزل**) ذلك المختص (**منزلة الجزء**) مما اختص به ، وذلك (**كـ« أل »**) المعرِّفة المختصة بالاسم ، فإنها صارت كالجزء منه ؛ لأنها تعين المسمىٰ ، (و« **السين** ») المختصة بالفعل ؛ لأنها تفيد التنفيس في مدلوله الذي هو الحدث .

(و) الأصل (**في كل حرف لا يختص**) بأحد نوعي الاسم والفعل : (**ألاَّ يعمل**) فيما دخل عليه ، **والمعنىٰ** : أن هـٰذا حقه وشأنه ، فلا يرد النقض بـ(ما) و(لا) النافيتين ؛ فإنهما يعملان عمل ليس . اهـ « عطار » .

وإنما عملت (ما) و(لا) و(إنْ) النافيات مع عدم الاختصاص ؛ لعارض الحمل علىٰ (ليس) علىٰ أن من العرب من يهملهن على الأصل ، وإنما لم تعمل (هاء) التنبيه و(أل) المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء ، ولا (قد) و(السين) و(سوف) وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال ؛ لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ووجه التنزيل في (هاء) التنبيه و(أل) المعرفة وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ، ووجهه في (قد) و(السين) و(سوف) أن (قد) تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله ، وأن (السين) تفيد قربه ، وأن (سوف) تفيد تأخره ، فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دلت وضعاً على الحدث وقربهِ أو تحقيقهِ أو تقليلهِ أو تأخره ، وأورد بعضهم عليه (أن) و(كي) المصدريتين ، لعملهما في المضارع مع كونهما بمنزلة جزء المضارع ؛ لأنهما موصولتان ، وعلل عدم عمل تلك الحروف ؛ بأنها مخصِّصة لمدخولها ، والمخصِّص

. . . .

للشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف ، وإنما لم تعمل (إنَّ) وأخواتها وأحرف النداء الجرَّ لما يُذكر في بابها ؛ أي : من شبه (إنَّ) وأخواتها بالأفعال في المعنىٰ ، فـ(إن) و(أن) يُشبهان أكد و(ليت) أتمنىٰ و(لعل) أترجىٰ و(كأنَّ) شبَّه و(لكنَّ) استدرك ، ومِن نيابة أحرف النداء مناب (أدعو) وإنما عملت (لات) النصب دون الجزم ، حملاً لها على النافية للجنس ؛ لأنها بمعناها ؛ أي : لجنس معناها ، وهو مطلق النفي ، فلا يرد أن (لا) لنفي الجنس ، و(لات) لمطلق النفي ، علىٰ أن بعضهم جزم بها . اهـ من « الأشموني مع الصبان » .

والحاصل : أن الحرف المختص يعمل ، والمشترك لا يعمل ، وفي هٰذا المعنىٰ قال أبو الفيض حمدون بن الحاج رحمه الله تعالىٰ : [من البسيط]

إذا كان منك اختصاص بي قويت على … مـا شئـت منـي بتفصيـل وإجمـال

وإن يكن منك تشريك ضعفت فلم … تعمـل وأهملْـت عنـدي كـل إهمـال

كالحرف عند اختصاص فهو ذو عمل … وفـي التشـارك لـم يظفـر بـإعمـال

فإن قلت : عندنا حروف مشتركة كـ(ما) و(لا) النافيتين ، ومع ذلك تعمل عمل (ليس) وعندنا حروف مختصة كـ(السين) و(سوف) ومع ذلك لا تعمل . . **قلت** : قد حقق العلاَّمة أبو عبد الله محمد الزرْوالي أن الحروف أقسام ثمانية : **قسم مشترك ولا يعمل** : كـ(هل) وهو الأصل ، **ثانيها** : ما هو مشترك ، ويعمل علىٰ خلاف الأصل ؛ كـ(ما) و(لا) وإنما خرجتا عن أصلهما ؛ تشبيهاً لهما بـ(ليس) ، **ثالثها** : ما يختص بالاسم ؛ كـ(في) فيعمل الجر على الأصل ، **رابعها** : ما يختص بالاسم ، ويعمل العمل الغير الخاص بالاسم ، وهو (أن) وأخواتها ، وخرجت عن العمل الخاص ؛ لشبهها بالفعل في المعنىٰ ، والفعل يرفع وينصب فكذلك ما أشبهه ، **خامسها** : ما يختص بالاسم ، ولا يعمل شيئاً علىٰ خلاف الأصل ؛ كـ(أل) التعريفية ، وإنما لم تعمل ؛ لشدة اتصالها بالاسم ، فهي كالجزء منه ، **سادسها** : ما يختص بالفعل ؛ كـ(لم) فيعمل الجزم على الأصل ، **سابعها** : ما يختص بالفعل أيضاً ، ويعمل النصب علىٰ خلاف الأصل ؛ كـ(لن) وإنما خرجت عن الأصل ؛ تشبيهاً لها بـ(ليس) في نفي

. . . .

الحال ، **ثامنها** : ما يكون مختصاً بالفعل ، ولا يعمل شيئاً ؛ كـ(قد) و(السين) و(سوف) وإنما لم تعمل ؛ لأنها صارت كالجزء منه ، فهي بمنزلة (أل) التعريفية . اهـ « حمدون على الألفية » .

* * *

باب المعرفة والنكرة

الباب : ما يتوصل به إلى الشيء ، وهو حقيقة في الأجسام ؛ كباب المسجد ، مجاز في المعاني ؛ كهـٰذا الباب الذي نحن بصدده ، . . . .

(باب المعرفة والنكرة)

(الباب) لغة : (ما يتوصل به إلى الشيء) أي : ما يتوصل به من داخل إلىٰ خارج ، ومن خارج إلىٰ داخل ، **(وهو)** أي : لفظ (الباب) **(حقيقة)** أي : محسوس **(في الأجسام)** أي : في المحسوسات ، **والحقيقة ضابطها** : كلمة استعملت فيما وُضعت له ؛ كالأسد للحيوان المفترس ، و(الأجسام) : جمع جسم ، والجسم عند أهل الوضع : ما يقبل الانقسام في الأبعاض الثلاثة ، بخلاف الجوهر : وهو ما لا يقبل الانقسام فيها ؛ مثال الأول : كحرف الباء ، والثاني : كنقطتها .

و**(كباب المسجد)** وباب الدار ، وهو **(مجاز)** أي : مستعار **(في المعاني)** أي : في المعنويات ؛ كقولهم : العمل الصالح باب الرضا ، و**(كهـٰذا الباب الذي نحن بصدده)** أي : بقربه ومحله ، وفي « المختار » : (الصدد ـ بفتحتين ـ : القرْب) لأن الوصول بهـٰذه الترجمة إلى المسائل المذكورة فيها معنىً من المعاني ليس محسوساً بحاسة البصر ، **والمجاز ضابطه** : كلمة استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة ، مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي ؛ كالأسد في الرجل الشجاع .

واصطلاحاً : اسم لجملة من العلم مختصة بنوع منه مشتملة علىٰ فصول ومسائل غالباً ، وعبارة أبي النجا هنا : والباب لغة : ما يُدخل منه إلىٰ غيره ، واصطلاحاً : ألفاظ مخصوصة دالة علىٰ معانٍ مخصوصة ، علىٰ ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم : عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها علىٰ معانٍ مخصوصة ، وإضافته إلىٰ ما بعده من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : باب دال على المعرفة والنكرة ، وقدم المعرفة على النكرة في الترجمة ؛ لأنها أشرف من النكرة من حيث دلالتها علىٰ معين ، وقدم النكرة على المعرفة في داخل الترجمة ؛ لأنها الأصل لاندراج كل معرفة تحتها . اهـ « أبو النجا » .

ونشير فيه إلىٰ بيان حقيقة النكرة والمعرفة .

وَٱلاسْـمُ ضَـرْبَـانِ فَضَـرْبٌ نَكِـرَةْ وَٱلآخَـرُ ٱلْمَعْـرِفَـةُ ٱلْمُشْتَهِـرَةْ

وهما في الأصل اسما مصدر (نكَّرْته) و(عرَّفْتُه) فنُقلا وسُمي بهما المنكر والمعرف ، وفي « المكودي » : (النكرة هي الأصل ، والمعرفة فرع عنها) وَوُجِّه ذلك بأمور **منها** : أن النكرة لا تحتاج إلىٰ قرينة ، بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ، **ومنها** : أن الأسماء النكرة لم تُعرَّف ، والمستقبل بنفسه أوْلىٰ بالأصالة ، **ومنها** : أن مسماها أسبق في الذهن . اهـ من « الفاسي » .

فالمعرفة **لغة** : مطلق الإدراك ، **واصطلاحاً** : هو ما وُضع ليُستعمل في شيء معين ؛ كزيد علم للذات المشخصة ، والنكرة **لغة** : الجهالة ، يقال : نكَّرته وأنكرته إذا جهلته ، **واصطلاحاً** : كل ما شاع في أفراد جنسه ، سواء كان ذلك الجنس موجوداً ؛ كرجل وفرس ، أو مقدَّراً ؛ كشمس وقمر ، فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ، ينسخ وجوده ظهور الليل ، وهي الأصل ، لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ؛ ولذلك بدأ الناظم بها في بيان حقيقتهما . اهـ من « النزهة » .

قوله : (ونشير) بالنون ؛ أي : نحن ، والصواب : ويشير بالياء ، فهو معطوف علىٰ صلة الموصول ، تقديره : كهٰذا الباب الذي نحن بصدده ، (ويشير) الناظم (**فيه إلىٰ بيان حقيقة النكرة والمعرفة**) بالحد والمثال حيث قال :

(**والاسـم ضـربـان فضـرب نكـرة والآخـر المعـرفـة المشتهـرة**)

أي : (**والاسم**) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلام (**ضربان**) أي : نوعان فقط لا ثالث لهما ، علىٰ ما ذهب عليه الجمهور من أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة ، وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام ؛ نحو : (مَنْ) و(ما) اهـ « يس » .

و(الفاء) في قوله : (**فضرب نكرة**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن الاسم من حيث هو ضربان ، وأردت بيان كل من الضربين . . فأقول لك : ضرب نكرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ، (و) الضرب (**الآخر المعرفة المشتهرة**) الرواية : بفتح الهاء ، من اشتهره الناس ؛ فهو مشتهر عندهم .

قسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلىٰ نكرة ومعرفة ، **فالنكرة** : ما شاع في جنس موجود ؛ كـ(رجل) أو مقدر ؛ كـ(شمس) **والمعرفة** : ما وضع ليستعمل في معين ،

قول الشارح : (**قسم**) الناظم (**الاسم بحسب**) بفتح السين ؛ لأنه بسكونها بمعنىٰ كافي ؛ أي : باعتبار (**التنكير والتعريف**) ، لا بحسب الإعراب والبناء ، ولا بحسب الإفراد والجمع ، (**إلىٰ نكرة ومعرفة**) لا واسطة بينهما ، كما هو مذهب الجمهور ، (**فالنكرة : ما شاع في**) أفراد (**جنس موجود**) في الخارج ، لا علىٰ سبيل الشمول ، بل علىٰ سبيل البدل ؛ يعني : أنها تَصْدُق علىٰ كل واحد بدل من الآخر ، لا أنها تصدق على الجميع دفعة واحدةً ، وليس المراد بالجنس ما هو في اصطلاح المناطقة ؛ لأن الجنس عندهم كلِّيٌّ مقولٌ علىٰ كثيرين مختلفي الحقائق ، بل المراد به هنا الأمر الكليُّ الشامل للنوع والخاصة ؛ (**كرجل**) فإنه شائع في جنس الرجال ؛ لأنه يصْدُق علىٰ كل ذكر بالغ من بني آدم ؛ إذ لا يختص لفظ (رجل) بواحد من أفراد الرجال دون آخر ، (**أو**) **ما شاع في** أفراد جنس (**مقدر**) وجوده في الخارج ؛ لأنه لا يشترط في النكرة كثرة الأفراد تحت موضوعها في الخارج ، بل الشرط أن يكون وضْعها على الشيوع ، سواء كان لها أفراد في الخارج ؛ كرجل أو لم يكن منها إلا فرد واحد (**كشمس**) وقمر ، فإنها نكرتان ؛ لأنهما من باب الكليِّ الذي لم يوجد منه إلا فرد واحد ، لكن لفظهما صالح لتناول أفراد كثيرة ، ولهـٰذا جُمِعا في قول الشاعر : [من الكامل]

ما للشموس تقلها الأغصان

وقول الآخر : [من الرجز]

. . . . وجـــوههـــم كـــأنهـــا أقمـــار

وأيضاً فباعتبار تجدد الشمس كل يوم والقمر في كل شهر ، كأن أفرادهما تعددت وإن كانت حقيقتهما واحدة ؛ فإن الشمس ـ كما مر ـ : كوكب نهاريٌّ ينسخ وجوده ظهور الليل ، والقمر : كوكب ليلي يُضْعِفُ وجوده ضوء غيره من النجوم .

(**والمعرفة : ما وُضع ليُستعمل في**) شيء (**معين**) أي : في شيء واحد بعينه ، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع ، كما في الأعلام أم لا ، كما في غيرها من المعارف ؛ كأسماء الإشارة والموصول .

والنكرة هي الأصل ؛ لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ، ولهٰذا بدأ بها الناظم فقال :

(**والنكرة هي الأصل**) أي : أصل المعرفة ، وإنما كانت أصلاً لها (**لاندراج كل معرفة تحتها**) أي : تحت النكرة ، فلفظ رجل مثلاً شائع في زيد وعمْرو وبكر وغيرها ؛ لأن كلاًّ منها يصْدق عليها أنه ذكر بالغ من بني آدم ، (**من غير عكس**) أي : من غير حصول اندراج مضاد مخالف لهٰذا الاندراج المذكور ، وهو اندراج أفراد كل نكرة تحت معرفة ، فإن أفراد ما يصْدقُ عليه رجل ؛ كبكر ومحمد وحامد مثلاً لا يندرج تحت زيد ؛ لأن كل ما كان ذكراً من بني آدم لا يُسمىٰ زيداً ؛ لأن الشيء أوَّل وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ؛ كالآدمي مثلاً إذا وُلِدَ يُسمىٰ ذكراً أو أنثىٰ أو إنساناً أو مولوداً أو رضيعاً ، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب .

وعبارته في « شرح القطر » : (وهو) أي : الاسم النكرة (ما شاع في جنس موجود) في الخارج تعدُّدُه ؛ (كرجل) فإنه شائع في جنس الرجال الصادق علىٰ كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم ، وتعدُّدُه في الخارج موجود مشاهد ، (أو مقدر) وجود تعدُّدُه في الخارج ؛ (كشمس) فإنها تصْدُق بمتعدد ؛ لأنها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجودَ الليل ، وإن لم يوجد في الخارج إلا هٰذا الفرد الواحد . . فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد ، لا وجود التعدد ، وأما جمعها كما في قوله : [من الرجز]

فكـأنـه لمعـان بـرق ... أو شعـاع شمـوس

فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم . اهـ من « مجيب الندا » .

قوله : (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كون النكرة أصل المعرفة (**بدأ بها**) أي : بالنكرة (**الناظم**) أي : أراد البداية بها (**فقال**) الناظم ، وبهٰذا التأويل يصح معنىٰ كلام الشارح ؛ لأن البداية إنما تكون بالقول ، فلا معنىٰ لذكر القول بعد البداية إلا بهٰذا التأويل الذي ذكرناه :

وَكُــلُّ مَــا رُبَّ عَلَيْــهِ تَــدْخُــلُ ... فَـــإِنَّـــهُ مُنَكَّـــرٌ يَـــا رَجُـــلُ
نَحْـــوُ غُـــلَامٍ وَكِتَـــابٍ وَطَبَـــقْ ... كَقَـــوْلِهِـــمْ رُبَّ غُـــلَامٍ لِـــي أَبَـــقْ

يعني : أن علامة النكرة جواز دخول (رُبَّ) عليها ؛ لأن رُبَّ لا تدخل إلا على النكرة ،

(وكـــل مـــا رُبَّ عليـــه تـــدخـــل ... فـــإنـــه منكـــر يـــا رَجُـــلُ)

أي : وكل اسم يصلح دخول (رُبَّ) عليه فإنه اسم منكر ؛ أي : عام شائع في أفراد كثيرة ؛ كقول الأعمىٰ في النداء : يا رجل أنقذني إذَا لم يقصد رجلاً بعينه ، فإنه يصح أن يقال فيه : رُبَّ رجل أنقذني ، والأوْلىٰ أن يجعله تكملة بيت ؛ يعني : يُعرف كون الاسم نكرة بصلاحية دخول (رُبَّ) عليه ؛ نحو ما مثَّل به الناظم بقوله :

(نحـــو غـــلام وكتـــاب وطبـــق ... كقـــولهـــم رُبَّ غـــلام لـــي أبـــق)

وبهٰذا الاعتبار استدل علىٰ أن (مثلك) و(غيرك) نكرتان ؛ لجواز دخول (رُبَّ) عليهما ؛ كقول أبي مِحْجَنٍ الثقفي في (غيرك) : [من الكامل]

يـا رُبَّ غيـركِ فـي النسـاء غـريـرة ... بيضـــــاء متَّعْتُهـــــا بطـــــلاق

وكقول امرىء القيس في (مثلك) : [من الطويل]

فمثلك حُبْلَىٰ قد طرقتُ ومرضع ... فـألهيتُهـا عـن ذي تمـائـم مُحـوِل

يريد : فرُبَّ مثلك ؛ لأن (رُبَّ) تضمر بعد (الفاء) كما تضمر بعد (الواو) كما سيأتي في (باب حروف الجر) . اهـ من « شرح الناظم » .

ومعنى البيتين : فكل ما يجوز دخول (رُبَّ) عليه فهو نكرة ؛ لوجود خاصتها ، فمثال ما يجوز دخول (رُبَّ) عليه ؛ نحو : غلام وكتاب ، فتقول : رُبَّ كتاب وقفته ، وتقول : رُبَّ طبق أهديته للكرام ، وهي السفرة المرتفعة عن الأرض ، وكقولهم في مثال غلام : رُبَّ غلام مملوك لي أبق ؛ أي : شرد وهرب مني .

قول الشارح : (**يعني**) ولفظ (يعني) : كلمة يؤتىٰ بها لدفع الإيراد في الغالب ، وليست هنا كذلك ، بل هي هنا بمعنىٰ (أي) التفسيرية ، كما ذكره في « تشويق الخُلاَّن علىٰ شرح زيني دحلان » ، (**أن علامة النكرة**) أي : أن العلامة التي تدل علىٰ كون الاسم نكرة شائعة في أفراد جنسها (**جواز**) أي : صلاحية (**دخول « رُبَّ » عليها** ؛ **لأن** « رب » **لا تدخل إلا على النكرة**) ، وإنما اختصت (رُبَّ) بالنكرة ؛ لأنها للتقليل

فكلما وجدت هـٰذه العلامة. . وجدت النكرة ؛ نحو : رُبَّ غلام لي أبق ، ورُبَّ طبق أهدي إلي ، وبها استدل علىٰ أن (من) و(ما) قد يقعان نكرتين ؛ كقوله : . . . . . .

قليلاً ؛ نحو : رُبَّ رجل صالح لقيته ، وللتكثير كثيراً ؛ نحو : رُبَّ رجل طالح لقيته ، هـٰذا هو المشهور ، وقيل : بالعكس ، وقيل : هي لهما علىٰ حد السواء ، والتقليل والتكثير يناسبهما النكرة التي هي للشيوع ، وأما المعرفة. . فلا تناسب التقليل والتكثير ؛ لأنها معروفة المقدار . اهـ « حمدون على المكودي » .

ولفظ (كلما) في قوله : (**فكلما وجدت**) : اسم شرط غير جازم ، من الظروف الاعتبارية ، مركب من (كل) و(ما) أي : فكل مكان أو زمان وجدت فيه (**هـٰذه العلامة**) التي ذكرناها للنكرة ، وهي لفظة (رُبَّ) (. . **وجدت النكرة**) : جواب (كلما) ، وقد تقدم لك قبيل (باب الاسم) أن العلامة تطرد ؛ أي : كلما وجدت. . وجد المعلم ، ولا تنعكس ؛ أي : لا يلزم من عدمها عدم المعلم ؛ لأنه قد يوجد المعلم بدون العلامة ؛ نحو : زرت رجلاً فاضلاً ، وضربت غلاماً آبقاً .

فَائِدَةٌ

[إعراب (كلما)]

تقول في إعراب (فكلما) الفاء : تفريعية ، (كلما) اسم شرط غير جازم في محل النصب على الظرفية المكانية باعتبار الرقم ، وعلى الظرفية الزمانية باعتبار التكلم ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (إن) الشرطية ، والظرف : متعلق بالجواب .

والمعنىٰ : وجدت النكرة أي مكان أو زمان وجدت فيه هـٰذه العلامة ، مثالها : (**نحو**) (غلام) و(طبق) في قولك : (**رُبَّ غلام لي أبق ، ورُبَّ طبق أهدي إلي**) من بعض الأحبة ، والمراد بالطبق : الطعام الذي فيها .

(**وبها**) أي : وبـ(رُبَّ) (**استدل**) أي : استدل النحويون (**علىٰ أن**) لفظ (**من**) الذي للعاقل ، (**و**) لفظ (**ما**) الذي لغير العاقل (**قد يقعان نكرتين**) موصوفتين ، خلافاً لمن قال : هما معرفتان دائماً . اهـ « أمير على الشذور » مثال مَنْ (**كقوله** : [من الرمل]

رب مــن أنضجــت غيظــاً صــدره قــد تمنــىٰ لــي مــوْتــاً لــم يُطـع

وقول الآخر :

رب مــا تكــره النفــوس مــن الأمـ ـــر لــه فــرجــة كحــل العقــال

رب مــن أنضجــت غيظــاً صــدره قــد تمنــىٰ لــي مــوتــاً لــم يُطــع)

فجملة (أنضجت) صفة لـ(من) لا صلة لها؛ لأن (رُبَّ) خاصة بالنكرة (غيظاً) أي : غضباً : تمييز (صدره) : مفعول (أنضجت) ، وجملة (قد تمنىٰ) واغتبط موتاً لي: خبر (مَنْ) الموصوفة؛ لأنها وقعت مبتدأ، وجملة (لم يُطع) بالبناء للمفعول : صفة لـ(موتاً) أي : لم يُطِعه الله تعالىٰ ؛ أي : لم يوافقه الله فيما تمناه بإماتتي .

والمعنىٰ : رُبَّ شخص أنضجت صدره غيظاً ، والإنضاج في أصله : جعل اللحم مستوياً بالطبخ ؛ بحيث يمكن أكله ويحسن له ، وهو كناية عن نهاية التمكن الحاصل للصدر ؛ أي : للقلب في إيذائه وتشويشه ، **(و)** مثال (ما) الواقعة نكرة ؛ كـ(**قول**) الشاعر (**الآخر**) ؛ أي : غير الأول : وهو أمية بن أبي الصلت ، والبيت من البحر الخفيف :

(رب مــا تكــره النفــوس مــن الأمــــــر لــه فــرجــة كحــل العقــال)

وجملة (تكره) صفة لـ(ما) لا صلة لها ؛ لأن (رُبَّ) خاصة بالنكرة ، والرابط محذوف ، تقديره : تكرهه ، وجملة (له فرجة كحل العقال) خبر المبتدإ ، والفرجة ـ بفتح الفاء ـ : التفصي والانفراج ، وقال النحاس : الفرجة : بالفتح في الأمر ، وبالضم فيما يرىٰ من الحائط ، و(العقال) بكسر العين : وهو القيد ، وقال ابن الأثير : هو الحبل الذي يُعْقَلُ به البعير ، **والمعنىٰ** : رُبَّ شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع ، كحل عقال الدابة . اهـ « عيني » .

فائدة

[في كتابة (ربما)]

(رب ما تكره النفوس) يجب فصل (رُبَّ) من (ما) في الكتابة ؛ لأن الذي يوصَل بـ(رُب) (ما) الكافة ، و(ما) هنا : نكرة موصوفة بالجملة ، والرابط محذوف ؛ أي : تكرهه . اهـ « فوائد » .

وقد تدخل (رُبَّ) علىٰ ضمير غيبة ؛ كقوله :

رُبَّـــه فتيـــةً دعـــوت إلـــىٰ مـــا يـــورث المجـد دائبـاً فـأجـابـوا

فإن قلت : هل هو حينئذ ....

وحُكي : أنه قد سمع الحجاج بن يوسف الثقفي الجائر قارئاً يقرأ (إلا من اغترف غَرْفَةً) بالفتح ، فأنكرها وتوعده بالقتل إن لم يأته بشاهد علىٰ وقوع فَعْلَة في الكلام ، فخرج الرجل هائماً يطلب شاهداً ، فبعد أيام سمع رجلاً ينشد شعراً لأمية بن أبي الصلت : [من الخفيف]

صبـــر النفـــس عنـــد كـــل ملـــم إن فـــي الصبـــر حيلـــة المحتـــال

لا تضـق بـالأمـور ذرعـاً فقـد يكـــــشـف غمـاؤهـا بغيـر احتيـال

ربمـا تكـره النفـوس مـن الأمـــــر لـه فـرجـة كحـل العقـال

وسمع عقب ذلك نَعْي الحجاج ، فقال : ما أدري أنا بأيهما أكثر سروراً . اهـ « خَضِري » .

(**وقد تدخل « رُبَّ » علىٰ ضمير غيبة**) ، ملازم للإفراد والتذكير ، والتفسير بتمييز مطابق للمعنى المراد منه للمتكلم ، من إفراد أو تثنية أو جمع تذكير أو تأنيث (**كقوله**) من البحر الخفيف :

(**رُبَّـــه فتيـــةً دعـــوت إلـــىٰ مـــا يـــورث المجـد دائبـاً فـأجـابـوا**))

و(الفتية) جمع الفتىٰ ، وهو الشاب السخي الكريم ، و(المجد) الشرف والكرم ، ولا يكون إلا بالآباء ، أو كرم الآباء خاصة قاله في « القاموس » ، وقوله : (دائباً) بالباء الموحدة بمعنىٰ دائماً : منصوب على الظرفية الزمانية ، متعلق بـ(يورث) ، وقال العيني : صفة لمصدر محذوف ، فهو منصوب على المفعولية المطلقة ؛ أي : إيراثاً دائماً ، و(الفاء) في قوله : (فأجابوا) عاطفة علىٰ (دعوت) .

والمعنىٰ : رُبَّ فتية دعوتهم إلىٰ ما يورثهم ويكسبهم شرفاً وفخراً دائماً ، فأجابوا إلىٰ ذلك . اهـ من « الأهدل » .

(**فإن قلت : هل هو**) أي : هل ذلك الضمير (**حينئذ**) أي : حين إذ دخلت عليه

معرفة أو نكرة ، كما هو قضية النظم . . **قلت** : **قد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلىٰ نكرة علىٰ ثلاثة مذاهب** ، **ثالثها** : إن كان مرجعه جائز التنكير . . فمعرفة ؛ كجاءني رجل فأكرمته ، أو واجبه فنكرة ؛ نحو : رُبَّ رجل وأخيه ، . . . .

(رُبَّ) (**معرفة**) نظراً إلىٰ أصل وضع الضمير ، (**أو نكرة**) نظراً إلىٰ دخول (رُبَّ) عليه ، (**كما هو**) أي : كونه نكرة (**قضية النظم**) أي : مقتضىٰ كلام الناظم ؛ لأنه قال :

(وكل ما رب عليه تدخل فإنه منكر يا رجل)

و(الفاء) في قوله : (فإن قلت) للإفصاح ، وجملة قوله : (إن قلت) جملة شرطية ، سيأتي جوابها بقوله : (قلت) ، وما بين القولين مقول للقول الأول ، والظرف في قوله : (حينئذ) متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر ؛ أي : هل هو يسمىٰ حينئذ معرفة أو نكرة ، و(الكاف) في قوله : (كما) صفة لمصدر محذوف ، و(ما) مصدرية (هو قضية النظم) مبتدأ وخبر ، والجملة الاسمية : صلة (ما) المصدرية ؛ أي : هل هو يسمىٰ نكرةً تسميةً مثل تسميةٍ اقتضاها كلام النظم

وقوله : (قلت) بضم التاء : جواب القول الأول ، وجملة (إنْ) الشرطية : مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً بيانياً ، وتقدير الكلام : إذا عرفت أن (رُبَّ) تدخل علىٰ ضمير غيبة ، وقلت لي : هل هو يسمىٰ حينئذ معرفة أو نكرة . . فأقول لك في الجواب : (**قد اختلف النحويون في الضمير الراجع**) أي : العائد (**إلىٰ نكرة علىٰ ثلاثة مذاهب**) :

أحدها : أنه نكرة نظراً إلىٰ دخول (رُبَّ) عليه مطلقاً .

وثانيها : أنه معرفة نظراً إلىٰ أصل وضعه مطلقاً .

و(**ثالثها** : **إن كان مرجعه جائز التنكير . . فمعرفة**) أي : فذلك الضمير معرفة ، وذلك (كـ) قولك : (**جاءني رجل فأكرمته**) ، وإنما كان مرجعه جائز التنكير ؛ لأنه فاعل ، والفاعل يجوز كونه معرفة ونكرة ، تقول : جاءني زيد وجاءني رجل ، (**أو**) كان مرجعه (**واجبه**) أي : واجب التنكير (. . **فنكرة**) أي : فذلك الضمير نكرة تبعاً لمرجعه ، وذلك (**نحو** : **رُبَّ رجل وأخيه**) ، وإنما وجب تنكير مرجعه في هٰذا

وكالبيت المذكور . ثم إن النكرات تتفاوت في نفسها كالمعارف ، فبعضها أنكر من بعض ، فأنكرها : (شيء) ....

المثال ؛ لأنه مجرور (رُبَّ) وهو لا يكون إلا نكرة ، (**وكالبيت المذكور**) يعني : قوله : (ربَّهْ فتية . . .) ، وإنما وجب تنكير المرجع الذي هو لفظ (فتية) لأنه تمييز ، والتمييز لا يكون إلا نكرة .

تتمة

[سبب عدول الناظم عن بيان غيره للنكرة]

وإنما عدل الناظم عن قول غيره : إن علامة النكرة قبول (أل) المؤثرة في التعريف ؛ كرجل وفرس ، أو وقوعها موقع ما يقبل (أل) كـ(ذي) بمعنىٰ صاحب ، و(من) بمعنىٰ إنسان ، و(ما) بمعنىٰ شيء إلىٰ كون علامتها صلاحية دخول (رُبَّ) عليها ؛ لأن هـٰذا الذي ذكره غيره لا يشمل الأسماء المتوغلة في الإبهام ؛ كـ(غير) و(مثل) فإن الظاهر أنها لا تتعرف بـ(أل) كما لا تتعرف بالإضافة ، وهي قابلة لـ(رُبَّ) والأنسب بالعقل أن نحو (غير) تتعرف بالإضافة وبـ(أل) إذ الإضافة تزيل الإبهام كـ(أل) ولو اشتد ، تأمل هـٰذا .

ويرد على التعريف اسم الفعل النكرة ؛ كـ(صهٍ) بالتنوين ؛ فإنه لا يقبل (رُبَّ) ولا (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها ؛ إذ هو واقع موقع لفظ الفعل عند الجمهور .

نعم ؛ يقع موقع ما يقبلها بناء علىٰ أن مدلوله المصدر ، ولعل هـٰذا ضابط أغلبي ، وقد ورد عليه (كلٌّ) أيضاً فإن مذهب الجمهور أن إدخال (أل) عليه إذا لم يكن في مقابلة الجزء بأن كان للأفراد . . لحن ؛ لأنها مضافة معنىً ، و(أل) لا تُجامع الإضافة ، وجاز التنوين لما قيل : إنه عوض ، والظاهر : أنه لم يُسمع دخول (رُبَّ) علىٰ كلٍّ . اهـ من « الأمير على الشذور » .

(**ثم**) بعد ما ذكر نقول : (**إن النكرات تتفاوت في**) حدّ (**نفسها**) أي : بنسبة بعضها إلىٰ بعض في الشمول ، (**كالمعارف**) تتفاوت في الأعرفية ، (**فبعضها أنكر من بعض**) أي : أشمل من بعض ، (**فأنكرها**) أي : فأنكر النكرات وأشملها (**شيء**) أي : لفظ (شيء) لشموله المتحيز وغير المتحيز ، قيل عليه : الشيء عند أهل السنة

ثم (متحيز) ثم (جسم) ثم (نامٍ) ثم (حيوان) ثم (ماشٍ) ثم (ذو رِجلين) ثم (إنسان) ثم (رجل) ، ولذلك ضابط ذكرته في « شرحي على القطْرِ » . . . .

خاص بالموجود ، فالأظهر أن أنكر النكرات معلوم ؛ لشموله الموجود والمعدوم . اهـ « يس على القطر » .

(**ثم متحيز**) وهو ما يملأ قدراً من الفراغ ويشغله ؛ لشموله الجسم والجوهر ، فخرج به ذات الله تعالىٰ ، (**ثم جسم**) وهو ما يقبل الانقسام في الأبعاض الثلاثة ؛ أعني الطول والعرض والعمق ؛ لشموله النامي وغير النامي كالحجر ، وخرج به الجوهر الفرد ، وهو ما لا يقبل الانقسام ؛ كنقطة (الباء) مثلاً ، (**ثم نامٍ**) أصله : نامِيٌ ثم أُعِلَّ إعلال قاضٍ ؛ لشموله الحيوان وغير الحيوان كالنبات ، خرج به غير النامي كالحجر ، (**ثم حيوان**) لشموله الماشي وغير الماشي كالزحافات ، خرج به الجمادات كالأشجار ، (**ثم ماشٍ**) بوزن قاضٍ ؛ لشموله الماشي علىٰ أربع وعلىٰ رجلين ، خرج به الزحافات والسمك كالأحناش ، (**ثم ذو رجلين**) لشموله الإنسان والدجاج والبطة مثلاً ، خرج ذو الأربع وما فوقها ، (**ثم إنسان**) لشموله الذكر والأنثىٰ والصغير والكبير ، خرج به نحو الدجاج ، (**ثم رجل**) وهو ذكر بالغ من بني آدم ؛ لشموله الشباب والكهول والمشايخ ، خرج به المرأة والصبيان ، (**ولذلك**) أي : ولمعرفة ذلك ؛ يعني : أنكر النكرات (**ضابط ذكرته في « شرحي على القطر »**) يعني : « مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » والذي ذكره في ذلك « الشرح » قوله : والضابط : أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ، ولم تدخل تحت غيرها . . فهي أنكر النكرات كشيء ، فإن دخلت تحت غيرها ، ودخل غيرها تحتها . . فهي بالإضافة ؛ أي : بالنسبة إلىٰ ما يدخل تحتها أعم ، وبالنسبة إلىٰ ما تدخل تحته أخص . اهـ كلام « شرحه » .

واعلم : أن أقسامها في الأعمية عشرة ، كل واحد منها أعم مما بعده وأخص مما فوقه ، وهي (مذكور) ثم (موجود) ثم (محدث) ثم (جسم) ثم (نامٍ) ثم (حيوان) ثم (إنسان) ثم (عاقل) ثم (رجل) ثم (عالم) فـ(مذكور) يشمل الموجود والمعدوم ، فهو أعم من موجود ، و(موجود) يشمل القديم والحادث ، فهو أعم من محدث ، و(محدث) يشمل الجسم والعرض ، فهو أعم من جسم ،

وَمَـا عَــدَا ذَلِـكَ فَهْـوَ مَعْـرِفَـةْ   لاَ يَمْتَـرِي فِيـهِ ٱلصَّحِيـحُ ٱلْمَعْـرِفَـةْ

أي : ما لا يجوز دخول (رُبَّ) عليه .. فهو معرفة ، لا يشك فيه ذو المعرفة الصحيحة ؛ أي : التامة كالأمثلة الآتية في النظم ، فلا يجوز دخول (رُبَّ) عليها ، لكن من الكلمات ما لا تدخل (رُبَّ) عليه ، ومع ذلك فهو نكرة ؛ ....

و(جسم) يشمل النامي وغير النامي ، فهو أعم من نامٍ ، و(نام) يشمل الحيوان وغيره ، فهو أعم من حيوان ، و(حيوان) يشمل الإنسان وغيره ، فهو أعم من إنسان ، و(إنسان) يشمل العاقل وغيره ، فهو أعم من عاقل ، و(عاقل) يشمل الرجل وغيره ، فهو أعم من رجل ، و(رجل) يشمل العالم وغيره ، فهو أعم من عالم . اهـ من بعض الهوامش .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ومـا عـدا ذلـك فهـو معـرفـة   لا يمتـري فيـه الصحيـح المعـرفـة)

أي : وما سوىٰ ذلك الذي يجوز دخول (رُبَّ) عليه ، وهو ما لا يجوز دخول (رب) عليه .. فهو معرفة ؛ لأنه لا واسطة بين المعرفة والنكرة عند الجمهور ، كما مرّ (لا يمتري فيه) أي : لا يشك في كونه معرفة (الصحيح المعرفة) أي : الصحيح معرفته بقواعد النحو ؛ أي : ذو المعرفة التامة السالمة من الخطأ ، كالأمثلة الآتية في كلامه ، فلا يجوز دخول (رُبَّ) عليها . اهـ « نزهة » .

قول الشارح : (**أي : ما لا يجوز دخول « رُبَّ » عليه .. فهو معرفة ، لا يشك فيه**) أي : في كونه معرفة (**ذو المعرفة الصحيحة**) تفسير إجمالي لكلام الناظم ، وقوله : (**أي : التامة**) تفسير لـ(الصحيحة) تبعه بالجر ، وذلك الذي عدا النكرة (**كالأمثلة الآتية في النظم**) بقوله : (مثاله : الدار وزيد ...) إلخ ، و(الفاء) في قوله : (**فلا يجوز دخول « رُبَّ » عليها**) أي : على الأمثلة الآتية : تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا : كالأمثلة الآتية ؛ لعدم جواز دخول (رُبَّ) عليها .

وقوله : (**لكن من الكلمات ما لا تدخل « رُبَّ » عليه**) استدراك واعتراض علىٰ عموم قول الناظم : (وما عدا ذلك .. فهو معرفة) ، (**ومع ذلك**) أي : ومع عدم دخول (رُبَّ) عليه (**فهو نكرة**) ، و(الفاء) في قوله : (فهو) زائدة ، وتلك

كـ(أين) و(متىٰ) و(كيف) و(عريبٍ) و(ديار) ، فالأولىٰ ذكر المعارف بالعد ؛ لانحصارها ، ثم يقال : وما عدا ذلك . . فهو نكرة ، والمعارف علىٰ ما هنا ستة : الضمير ، . . . .

الكلمات التي لا تصلح لدخول (رُبَّ) عليها ؛ (**كأين**) اسم استفهام عن المكان في قولك : أين زيد ؟ (**ومتىٰ**) اسم استفهام عن الزمان في قولك : متى الصوم ؟ (**وكيف**) اسم استفهام عن الحال في قولك : كيف المريض ؟ ويجاب عن الناظم : بأن تلك الكلمات وإن لم يمكن دخول (رُبَّ) عليها ، فإنه يمكن دخولها علىٰ معانيها ؛ بأن يقال : رُبَّ مكان يكون فيه زيد ، ورُبَّ زمان نصوم فيه ، ورُبَّ حال يكون عليها المريض .

(**وعريب**) في الأصل : اسم لمأوى الأسد والضبع والذئب والحية ، وهو مرادف لعرين ، ثم استعملوه بمعنىٰ واحد ؛ فصار نكرة ، (**وديَّار**) تقول : ما رأيت غريباً ولا دياراً ؛ أي : واحداً من الناس وغيرهم ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴾ .

وأجيب عن الناظم : بأنهما يقبلان التعريف بحسب أصل الوضع ، وعدم قبولهما (أل) عارض من جهة التزام الواضع استعمالهما علىٰ وجه التنكير . اهـ « يس على القطر » بتصرف .

وقوله : (**فالأولىٰ ذكر المعارف**) أوَّلاً (**بالعدِّ لانحصارها**) وضبطها في عدد معين معلوم عندهم ، مفرع على الاستدراك المذكور ، (**ثم يقال : وما عدا ذلك**) المذكور من المعارف (. . **فهو نكرة ، والمعارف علىٰ ما**) ذكره الناظم (**هنا**) أي : في هٰذا المكان القريب ؛ يعني : في البيت التالي (**ستة**) ، وزاد ابن مالك سابعاً ، وهو المنادى المقصود ، كما سيأتي عنه في « الكافية » ، وتبعه ابن هشام في « الأوضح » ، وانظر هل يجوز نعته بالمعرفة ؛ نحو : يا رجل العالم ؟ اهـ « أمير على الشذور » .

الأول منها : (**الضمير**) ويسمى المضمر أيضاً ، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنىٰ ، وسماه السكاكي التفاتاً ، كما في « الأمير على الشذور » ، وإنما بدأ به ؛ لأنه أعرف الأنواع الستة ، سمي مضمراً من قولهم : أضمرت الشيء إذا سترته

والعلم ، واسم الإشارة ، والموصول ، وذو الأداة ، والمضاف إلىٰ واحد منها : إضافة محضة ، ....

وأخفيته ، ومنه قولهم : أضمرت الشيء في نفسي ، أو من الضمور ، وهو الهزال ؛ لأنه في الغالب قليل الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة ، وهي : (التاء) و(الكاف) و(الهاء) ، والهمس : هو الصوت الخفي ، وخرج بقولنا : (غالبها مهموسة) همزة (أنا) فإنها غير مهموسة .

(و) **الثاني منها** : (**العلم**) وهو **لغة** : العلامة والراية والجبل ، **واصطلاحاً** : ما دل علىٰ مسماه بلا قيد تكلم أو خطاب أو غيبة أو إشارة أو صلة ، وهو قسمان : علم شخص ؛ كزيد ، وعلم جنس ؛ كأسامة .

(و) **الثالث منها** : (**اسم الإشارة**) وهو ما دل علىٰ مسماه بقيد الإشارة إليه ؛ كهـٰذا وهـٰذه .

(و) **الرابع منها** : (**الموصول**) وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين ، وهما اللذان تتم بهما الفائدة ، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ : ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ وخرج بهما الناقصان ، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ؛ فلا يقال : جاء الذي اليوم ، ولا جاء الذي بِكَ ، أو وصفٍ صريح ؛ أي : خالص من غلبة الاسمية عليه ، فيكون صلة للألف واللام ؛ نحو : جاء الضارب والمضروب ، وإلىٰ عائد أو خلفه .

(و) **الخامس منها** : (**ذو الأداة**) أي : المحلىٰ بـ(أل) العهدية ؛ كجاء القاضي ، وقوله تعالىٰ : ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ﴾ ، أو بأل الجنسية ؛ نحو : ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ .

(و) **السادس منها** : (**المضاف إلىٰ واحد منها**) أي : من هـٰذه الخمسة المذكورة ؛ كغلامي ، وغلام زيد ، وغلام هـٰذا ، وغلام الذي ضربك ، وغلام القاضي ، (**إضافة محضة**) أي : إضافة خالصة عن شائبة الانفصال ، وتسمىٰ : إضافة معنوية لإفادته في المضاف إليه أمراً معنوياً ؛ لأنها تفيده إما : التعريف ؛ كغلام زيد ، أو التخصيص ؛ كغلام رجل ، خرج به ما أضيف إضافة لفظية لإفادتها أمراً لفظياً ،

وهي متفاوتة في التعريف ، أشار إليها بتعداد المثال حسب ما اتفق له في قوله :

مِثَـــالُــهُ ٱلــدَّارُ وَزَيْـــدٌ وَأَنَـــا وَذَا وَتِلْـــكَ وَٱلَّـــذِي وَذُو ٱلْغِنَـــا

وتسمىٰ : غير محضة ؛ لأنها في نية الانفصال ؛ نحو : جاء ضارب زيد الآن أو غداً ، فإنه لا يتعرف بالإضافة ؛ لأن إضافته في نية الانفصال . اهـ « يس » .

واعلم : أن الإضافة علىٰ قسمين : محضة ، وغير محضة ، **فغير المحضة** : ما اجتمع فيها أمران : أمر في المضاف وهو كونه صفة ، وأمر في المضاف إليه وهو كونه معمولاً لتلك الصفة ؛ كضارب زيد ، **والمحضة** : ما انتفىٰ فيه الأمران المذكوران ؛ كغلام زيد . اهـ « عطار » .

(**وهي**) أي : هـٰذه المعارف الستة (**متفاوتة**) أي : متفاضلة (**في التعريف**) والتعيين ، فبعضها أعرف من بعض ، كما رتبها الشارح فيما سيأتي قريباً ، وقد (**أشار**) الناظم (**إليها**) أي : إلىٰ تلك المعارف الستة بلا تصريح بأسمائها (**بتعداد المثال**) أي : أشار إليها بذكر أمثلتها بعددها .

وقوله : (**حسَب**) بفتح السين وسكونها : منصوب بنزع الخافض المتعلق بـ(تعداد) أي : بتعداده بحسب (**ما اتفق**) وأمكن (**له**) أي : بقدر ما أمكن له ؛ لضرورة الشعر ، لا بحسب ترتيبها في الأعرفية ، أو باعتبار ما اتفق له ، و(حسب) بسكون السين بمعنىٰ قَدْرَ ، وبفتحها بمعنى اعتبار ، والأوضح هنا أن يقرأ بسكون السين ، والجار والمجرور في (**في قوله**) : متعلق بـ(تعداد) :

(**مثـــالــه الــدار وزيـــد وأنـــا وذا وتلـــك والـــذي وذو الغنـــا**)

ولو قال بدل هـٰذا البيت :

مثـــالـــه أنـــا وزيـــد وذا والـــذي والـــدار وذو الغنـــا

لوفىٰ بالمراد من المقام ، (**مثاله**) أي : مثال ما عدا ذلك الذي يجوز دخول (رُبَّ) عليه ، وهو الذي لا يجوز دخول (رُبَّ) عليه ، وهو المعرفة ، (**الدار**) مثال لما عُرِّف بالألف واللام ، (**وزيد**) مثال لما عرف بالعلمية ، (**وأنا**) مثال لما عرف بالتكلم من الضمير ، (**وذا ، وتلك**) مثال لما عرف بالإشارة ، الأول للمذكر ، والثاني للمؤنث ، (**والذي**) مثال لما عرف بالصلة ، وهو الموصول ، (**وذو الغنا**)

فأعرفها الضمير : وهو ما دل علىٰ متكلم أو مخاطب أو غائب ؛ كـ(أنا) و(أنت) و(هو) ، . . . .

مثال لما عرف بالإضافة إلىٰ ما فيه الألف واللام .

والناظم ذكر أمثلة المعارف بحسب ما اتفق له في النظم ، لا بحسب الترتيب في الأعرفية ، ولكن ذكر الشارح علىٰ ترتيبها في الأعرفية ، فقال : (**فأعرفها**) (الفاء) فيه للإفصاح ؛ أي : فأبلغها في التعريف والتعيين بعد لفظ الجلالة : (**الضمير : وهو ما دل علىٰ متكلم**) وهو من يصدر منه الكلام ، أو شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه ، (**أو مخاطب**) وهو شخص يوجَّه إليه الخطاب بذلك اللفظ ، (**أو غائب**) وهو ما تقدم له ذكر ؛ أي : مرجع . اهـ « خضري » ، وذلك (**كأنا وأنت وهو**) يرجع إلىٰ ما قبله علىٰ ترتيب اللف والنشر المرتب ، ورتبها في « الكافية » علىٰ ترتيبها فقال : [من الرجز]

فمضمـــر أعـــرفهـــا ثـــم العلـــم واســـم إشـــارة ومـــوصـــول متـــم
وذو الأداة ومنـــــادىٰ عينـــــا وذو إضـــافـــة بهـــا تبينـــا

وإنما كان الضمير أعرف المعارف ، لشدة تمييزه وتعيينه لمسماه ، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزاً لمسماهما من العلم ، وإن كان العلم يُعَيِّن مسماه مطلقاً ، وأما مرتبة ضمير الغيبة . . فبعد العلم ، كما صرح به في « التسهيل » خلاف ما يقتضيه كلام « الموضح » هنا من أن الضمير مطلقاً في مرتبة واحدة .

ثم يجب أن يقال : الضمير أعرف المعارف بعد اسم الجلالة ، وقد رأى ابن جنِّي سيبويه في منامه ، فقال : ما فعل الله بك ؟ فقال له : غفر لي بقولي : أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة .

وليس المراد أن الله جلَّ جلاله لم يقبل من سيبويه إلا هـٰذا العملَ ، بل غفر له بسببه . اهـ « حمدون » .

وقال ابن هشام في بعض تعاليقه : مرادُ النحاة بقولهم : بعض المعارف أعرف من بعض : أنَّ ما تطرقُ الاحتمال إليه أقلُّ أعرفُ مِن الذي تطرّق الاحتمال إليه أكثر ، وبهـٰذا ينحلُّ ما اعترض به عليهم أبو محمد ابن حزم حيث قال : المعارف كلها سواءٌ

ثم العلم : وهو ما عَيَّن مسماه بغير قيد ؛ كـ(زيد) و(مكة) ، ثم اسم الإشارة : وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه ؛ كـ(ذا) و(تلك) ، . . . .

في رتبة التعريف ، ولا يقال : بعضها أعرف من بعض ؛ لأنك لا تقول : عرفت هٰذا أكثر من هٰذا . اهـ « يس على القطر » .

واعلم : أنه كما تتفاوت أنواع المعرفة في التعريف . . فأفراد تلك الأنواع متفاوتة أيضاً ؛ فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وهو أعرف من ضمير الغائب ، وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ، ثم أسماء الأناس ، وثم أسماء الأجناس ، وأعرف الإشارات ما كان للقريب ، ثم ما للمتوسط ، ثم ما للبعيد ، وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ، ثم ما للعهد في شخص ، ثم للجنس . اهـ منه

(**ثم**) أعرفها (**العَلَم**) بفتحتين : مشتق من العِلْم ـ بكسر العين ، وسكون اللام ـ لأن العلم يقتضي الإحاطة بأوصاف المعلوم ، والعلم الاصطلاحي يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف الذات ، قاله الرضي ، وقيل : من العلم الذي هو الجبل ، والجامع بينهما التمييز في كلٍّ والظهور .

فالعَلَم لغة : الجبل والراية والعلامة ، وسيد القوم ، والخط في الثوب : (**وهو**) أي : العلم اصطلاحاً : (**ما عَيَّنَ**) وميز (**مسماه بغير قيد**) أي : من غير قرينةٍ خارجيةٍ ، كبقية المعارف ، فإنها إنما تُعيِّن مسماها ؛ بقرينة خارجة عن ذات الاسم ، إما : لفظية كـ(أل) والصلة ، أو معنوية ، كالحضور في ضميري المتكلم والمخاطب ؛ كـ(أنا) و(أنت) ، والغيبة في ضمير الغائب ؛ كـ(هو) سواء كان علماً لشخص ؛ (**كزيد**) أو لبلدة ؛ كعدَنٍ (**ومكة** ، **ثم**) أعرفها (**اسم الإشارة** : **وهو ما وُضع لمسمى وإشارة إليه**) أي : إلىٰ ذلك المسمىٰ .

واعلم : أنَّ مراتب المشار إليه عند الجمهور ثلاثة : قريبة ، ومتوسطة ، وبعيدة ، فجعلوا المجرد من الكاف للقريب (**كـ« ذا »**) ، والمقرون بالكاف فقط للمتوسط ؛ نحو (ذاك) ، والمقرون باللام والكاف للبعيد ؛ نحو (ذلك) ، (**و« تلك »**) للمفردة المؤنثة البعيدة ، خلافاً لابن مالك ، فإنه جعل مراتب اسم الإشارة ثنتين : قربىٰ ؛ نحو : (ذا) بلا كاف ولا لامٍ ، وبعدىٰ : بالكاف فقط ؛ نحو : (ذاك) أو بالكاف

. . . .

واللام ؛ نحو : (ذلك) و(تلك) فـ(الكاف) عنده لبعد المشار إليه ، و(اللام) لمبالغة البعد ، وعند الجمهور لتوسط المشار إليه ، و(اللام) لبعد المشار إليه .

وقول الشارح : (واسم الإشارة ما وُضع لمسمىً. . .) إلخ ؛ أي : ما وُضع للدلالة علىٰ معيَّن ، وإشارة إليه إشارة حسية ، وهي التي تكون بأحد الأعضاء ؛ كالإصبع والرأس والطرف ونحوها ، ولم يصرِّح بكونها حسية ؛ لأن الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية ، والمطلق يحمل علىٰ حقيقته ، فلا يرد ضمير الغائب و(أل) الذهنية ؛ لأن الإشارة بهما ذهنية ، وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوساً بالبصر حاضراً ، فاستعماله في غيره مجازٌ . اهـ « صبان » بتصرف .

قال الدَّنَوْشَرِيُّ : قوله : (ما وُضع لمسمىً) : جنسٌ يشمل النكرة والمعرفة ، وقوله : (وإشارةٍ إليه) فصلٌ أخرج ما عدا اسم الإشارة ، والاعتراض بأن المضمرات وجميع المظهرات داخلة في هـٰذا الحد ، فلا يكون مطرداً ، والاطراد أن يوجَد المحدود كلما وُجد الحد ؛ لكونه مانعاً كما مرّ ؛ لأن المضمر يُشار به إلىٰ ما عاد عليه ، والمظهر إن كان نكرة. . كان إشارةً إلىٰ واحد من الجنس غير معين ، وإن كان معرفة. . فإلىٰ واحد معين يندفع بأن المراد بالإشارة الحسية ، وهي التي تكون بأحد الأعضاء ، وما ذُكر من الأسماء المنقوض بها. . ليس كذلك ، وإنما لم يقل في الحد : وإشارةٍ إليه حسيةٍ ؛ لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية ، والاعتراضُ بلزوم الدور ؛ حيث أُخذ لفظُ الإشارة في كلٍّ من المعرَّف والمعرِّف يندفع ؛ بأن الإشارة في قولنا : اسم الإشارة جزءُ المحدود ، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقُّف جزءِ المحدود أيضاً عليه ؛ إذ ربما تكون معرفةُ ذلك الجزء ضروريةً أو مكتسبةً بغير ذلك الحد . اهـ من « الدماميني » اهـ « يس على التصريح » .

قوله : (كذا) للمفرد المذكر القريب .

واعلم : أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصل لا ثنائي ، و(ألفه) : زائدة ؛ لبيان حركة (الذال) كما يقوله الكوفيون ، ولا ثنائي ، وألفه أصلية ؛ مثل (ما) كما يقوله السيرافي ، وإنما قلنا : ثلاثي علىٰ مذهب البصريين ؛ لغلبةِ أحكام الثلاثي عليه من

. . . .

الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ، ولا شيء من الثنائي كذلك ، وأصلُه حينئذ : ذَيَيُ بالتحريك ؛ بدليل الانقلاب ألفاً ، حُذفت لامه اعتباطاً ، وقلبت عينه ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقيل : أصلُه : ذوَيَ ؛ لأن بابَ (طويت) أكثرُ من باب (حيَيَتْ) ، وقيل : ذَيْيٌ بإسكان العين ، والمحذوف العين ، والمقلوب ألفاً (اللام) لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ، ورُدَّ **الأول** ؛ بحكايةِ سيبويه إمالةَ ألفه ، ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق ، فلا يقال : يحتمل أن المحذوف (الواو) والمقلوب (الياء) ، **والثاني** ؛ بأن الحذف أليق بالآخر . اهـ « صبان » .

قولُه : (وتلك) أصله : تِيْ ، فلما أدخلوا عليهم (لامَ) البعد . . حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وأصل (تِيْ) ذيْ ، فأبدلوا الذال تاءً ، فقالوا : (تي) لأن المؤنث فرع من المذكر ، وأصل هٰذه الياء الألف ؛ لأنهم أبدلوا الألف في (ذا) ياءً ؛ فرْقاً بين ما للمذكر وبين ما للمؤنث ، فقالوا : في المذكر (ذا) ، وفي المؤنث (ذي) مثالهما : قوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ .

وإعرابه : (تلك) تي : اسم إشارة ، يشار به للمفردة المؤنثة البعيدة ، في محل الرفع مبتدأ ، مبني بسكون ظاهر على الياء المحذوفة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، و(اللام) للبعد المشار إليه أو لمبالغة البعد ، حرف لا محل له من الإعراب ، مبني على السكون ، و(الكاف) حرف دال على الخطاب ؛ أي : خطاب محمد صلى الله عليه وسلم ، مبني على الفتح ، وإنما حُرِّك ؛ لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت فتحة تشبيهاً له بضمير الخطاب ؛ لأنها تتصرف تصرف (الكاف) الاسمية ، (الرسل) بدل من اسم الإشارة ، والخبر جملة (فضَّلنا) ، ولكنها خبر (الرسل) . راجع تفسيرنا « الحدائقَ » .

فائدة ١٧٨

[حاصل صور أسماء الإشارة]

وحاصل ما في أسماء الإشارة من الصور أن المشار إليه إما : واحد أو اثنان أو جماعة فهٰذه ثلاثة ، وكل واحد منها إما : مذكر أو مؤنث فهٰذه ستة ، تحصلت من

. . . .

ضربِ اثنين في ثلاثة ، وكل واحد من هٰذه الستة إما : قريب المسافة أو بعيدها فهٰذه اثنتا عشرة ، تحصلت من ضرب اثنين في ستة ، وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر ، تحصلة من ضرب ثلاثة في ستة ، والمخاطَبُ بالإشارة إما : أن يكون واحداً مذكراً أو مؤنثاً ، أو اثنين مذكرين أو مؤنثين ، أو جماعة ذكور أو إناثٍ ، فهٰذه ستة تُضرب في الثمانية عشر المذكورة في المشار إليه ، تخرج مئة وثمانية ، فللواحد المذكر القريب حقيقياً كان ؛ كهٰذا زيد ، أو حكمياً ؛ كهٰذا الجمع وذاك الفريقُ ، ونحو : ﴿ عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾ أي : المذكور من الفارض والبكر .

وقد يستعمل في الجمع ؛ كقول لبيد : [من الكامل]

ولقد سئمت من الحياة وطولها   وسؤال هٰذا الناسِ كيف لبيد

اهـ « خضري » .

(ذا) بألف ساكنة ، و(ذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف ، و(ذائه) بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، و(ذاؤه) بهاءٍ مضمومة بعد همزة مضمومة ، قال الشاعر : [من الرجز]

هذاؤه الدَّفْتَرُ خَيْرُ دَفتَرِ   في كفِّ قَرْمٍ ماجد مُصور

والخامس : (آلِكَ) بهمزة فلام ، كما في « التسهيل » ، قال الدماميني : وليست بدلاً من (الذال) لتباعد مخرجيهما ، فصارت الهمزة اسماً هنا ، كما هي حرفٌ في النداء ، وفعل أمر من الوأي بمعنى المحبة أو بمعنى الوعد .

فجملة إشارات المفرد المذكر القريب خمسة ، وللواحدة المؤنثة القريبة عشرة ، خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة مبدوءة بالتاء ، وهي : (ذي) و(تي) بكسر أوَّلهما ، وسكون ثانيهما و(ذه) و(ته) باختلاس : وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها ، لا ترك الإشباع و(ذه) و(ته) بإشباع الكسرة و(ذه) و(ته) بالإسكان للهاء و(ذات) و(تا) بضم التاء من ذات ، قال الموضح في « الحواشي التسهيلية » : اسم الإشارة (ذا) ، والتاء للتأنيث ، وهي مثل التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق بين المذكر والمؤنث ، وليس بصفة بمعنىٰ صاحبة . اهـ

. . . .

و(تا) بألف ، وقال الدَنَوْشَرِيُّ : وقد يقال : وينبغي أن يأتي فيها ما قيل في (ذا) ، فليحرَّر . اهـ « يس على التصريح » .

قال الدَنَوْشَرِيُّ : وإنما كان للمذكر خمسةٌ وللمؤنث عشرةٌ ؛ لأن أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر ، فناسب أن يدل على الأكثر بألفاظ كثيرة ، وقد ورد في الحديث ما يؤيد كون أفرادها أكثر من أفراد المذكر ؛ من كون كل مؤمن له امرأتان من نساء الدنيا في الجنة ، ومن قوله صلى الله عليه وسلم : « اطلعت على النار ، فوجدت أكثر أهلها النساء » .

ومما يؤيده أيضاً : أن الإشارة من باب الكناية ، وكانت العرب تكره أن تصرح بأسماء النساء في مجالستهم ؛ فكانوا يكْنون عنها كثيراً ، ومما يؤيده أيضاً : أن العرب كانت يحتاجون إلى النساء في كل وقت ؛ فوضعوا لهن ألفاظاً كثيرة اختصاراً عن التصريح بأسمائهن والرجال لا يحتاج إليهم إلىٰ في الأمور المهمة كالحرب ؛ فكان التصريح بأسمائهم أولىٰ .

ووضعوا للمثنى القريب (ذان) في التذكير ، و(تان) في التأنيث بالألف فيهما رفعاً ، و(ذين) و(تين) بالياء فيهما جراً ونصباً ، وأما نحو : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ ﴾ بتشديد نون (إنَّ) ، وبالألف في هٰذان ﴿ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ . . فمؤول علىٰ حذف اسم (إنَّ) ضمير شأن ، و(اللام) داخلة علىٰ مبتدإٍ محذوف ، تقديره إنه هٰذان لهَما ساحران ، أو علىٰ أنَّ (إنِّ) بمعنىٰ (نعم) ، وهي لا تعمل شيئاً ؛ لأنها حرف تصديق ، فلا اسم لها ولا خبر ، أو علىٰ أنه جاء علىٰ لغة خثعم ؛ فإنهم لا يقلبون ألف المثنىٰ ياء في حالتي النصب والجر ، أو علىٰ أن (إن) نافية بمعنىٰ (ما) و(اللام) بمعنىٰ (إلا) الإيجابية ، كما يقول به الكوفيون ، إلىٰ غير ذلك .

ولجمْعهما في التذكير والتأنيث (أُولاء) حالة كونه ممدوداً عند الحجازيين نحو : هٰؤلاء أبنائي وهٰؤلاء بناتي ، وحالة كونه مقصوراً عند التميميين من قيس وربيعة وأسد وسائرِ أهل نجد ؛ نحو : أولى الرجالُ ضربوا ، وأولى النساءُ قمن .

وإعرابه : (أولىٰ) اسم إشارة ، يشار به إلى الجمع المذكر أو المؤنث ، في محل

. . . .

الرفع مبتدأ ، مبني بسكون على الألف المحذوفة ، (الرجال) أو (النساء) بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان له ، وجملة (ضربوا) أو (قمن) خبر المبتدإ ، والغالب أن يكون للعقلاء ، ومن غير الغالب مجيئه لغيرهم ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ .

فإن قلت : ما الفرق بين (أولىٰ) الذي هو اسم إشارة ، وبين (الألىٰ) الذي هو اسم موصول . . **قلت** : إنهم فرقوا بينهما من وجوه ، **منها** : أن الذي في اسم الإشارة يُكتب بالواو ، والذي في الموصول يُكتب بدونها علىٰ وزن العُلَىٰ ، **ومنها** : أنه في الإشارة مجرد من (أل) ، وفي الموصول مقرون بها ، **ومنها** : أن الذي في اسم الإشارة لا يقع بعده إلا مفرد ، والذي في الموصول لا يقع بعده إلا جملة أو شبهها . اهـ من « الفاسي » .

وهٰذه الأسماء كلها فيما إذا كان المشار إليه قريباً ، وأما إذا كان المشار إليه بعيد المسافة . . لحقتها (كاف) حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية ؛ ليتبين بها أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، كما يتبين بها لو كانت اسماً ، فتفتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبة ، وتتصل بها علامة التثنية والجمْعين ؛ فتقول : (ذاكَ) و(ذاكِ) و(ذاكما) و(ذاكم) و(ذاكنَّ) ولك أن تزيد قبلها لاماً مبالغة في البعد ، وهٰذه (اللام) أصلها السكون ، كما في (تلك) وكسرت في (ذلك) لالتقاء الساكنين ، أو فرقاً بينها وبين لام الحرف في نحو قولك : (ذَلَك) بفتح اللام ؛ أي : هٰذا المال لك ، لكن تارة يبقىٰ سكونها وتحذف الياء ، أو الألف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين ، كما في (تِلك) بكسر التاء ، و(تَلْك) بفتحها ، وتارة تبقى الياء أو الألف قبلها ، وتُحرَّك هي بالكسر ، كما في (تِيْلِكَ) و(تالك) و(ذلك) اهـ صبان ، إلا في التثنية مطلقاً ، مذكراً أو مؤنثاً ، فلا تقول : ذان لكما ، وتان لكما ، وإلا في الجمع في لغة من مدَّه وهم الحجازيون ، وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون ، فلا تقول : أولاء لك ، وأولالك ، وإلا فيما سبقته (ها) التنبيه مطلقاً إفراداً أو تثنية وجمعاً ، وعلةُ منعِ زيادة (اللام) فيما ذكر كثرة الزوائد في

التركيب بزيادتها ، كما في الفاسي .

وجميع ما سبق من أسماء الإشارة يشار به إلىٰ كل مشارٍ إليه مكاناً كان أو غيره ، وبقيت ثمانية ألفاظ مختصة بالمكان ، اثنان منها للمكان القريب ، وهما : (هنا) بضم الهاء وتخفيف النون ، و(ههنا) بزيادة (ها) التنبيه عليه ، وستة للمكان البعيد ، وهي : (هناك) بزيادة كاف الخطاب عليه ، و(هنالك) بزيادة الكاف واللام معاً عليه ، و(هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون المفتوحة بعدها ألف ، و(هِنَّا) بكسر الهاء ، وهي أرْدأ من فتحها ، و(هُنَّا) بضم الهاء ، وهي لغة رديئة ، وأصل هَنَّا بلغاتها الثلاث : هَنَنَّ بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال ، و(ثَمَّ) وهي بفتح المثلثة وتشديد الميم ، ملازمة للظرفية في محل النصب عليها ، يشار بها إلى المكان البعيد ، وهي مبنية على الفتح للتخفيف ، ولم تبن على الكسر مع أنه الأصل في حركة التخلص ؛ لثقل الكسرة مع التضعيف ، ولا تتقدم عليها (ها) التنبيه ولا يتأخر عنها كاف الخطاب . اهـ « حمدون » .

(**ثم**) بعد اسم الإشارة ، أعرف المعارف (**الموصول**) يعني : الاسميُّ ، والموصول **لغة** : هو ما وُصل بغيره ، وجُعل من تمامه ، مأخوذ من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه ، ومنه : الحديث الموصول ، **واصطلاحاً** : ضربان : موصول حرفي ، وموصول اسمي .

فالموصول الحرفي : هو كل حرف يُؤَوَّلُ ما بعده بمصدر ، ولا يحتاج إلىٰ عائد ، وهي خمسة نظمها السندوبي بقوله : [من الطويل]

وهـاك حـروفـاً بـالمصـادر أوِّلـت   وعـدِّي لهـا خمسـاً أصح كمـا رووا

وهـا هـي أنْ بـالفتـح أَنَّ مشـددا   وزيـد عليهـا كـي فخـذهـا ومـا ولـو

وقد نظمها عبد الرؤوف المناوي في بيت واحد ، فقال : [من الكامل]

مـوصـولنـا الحـرفـي خمسـة أحـرف   هي أن وأن وكي وما فاحفظ ولو

الأول : (أَنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ .

. . . .

والثاني : (أنَّ) المشددة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ .

والثالث : (ما) سواء كانت ظرفية أم لا ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ .

والرابع : (كي) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ .

والخامس : (لو) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ .

وزاد عليها بعضُهم (الَّذِي) فجعلها ستةً ، جمعت في قول بعضهم : [من الكامل]

موصولنا الحرفي أن لو وما ... وأنَّ وكي ثم الذي يا من سما

فنقول علىٰ هٰذا القول : **والسادس** : (الذي) المصدرية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ أي : كخوضهم ، وجعل (أل) فيها زائدة ، والمانع يدَّعي أن الأصل : كالذين خاضوا ، حذفت النون علىٰ لغة ، أو أن الأصل : كالخوض الذي خاضوه ، فحذف الموصوف والعائد إلىٰ غير ذلك .

وزاد بعضهم (همزة) التسوية ، فجعلها سبعة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ .

والضرب الثاني : **الموصول الاسمي** : وهو كل ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو شبهها ، أو وصف صريح ، وإلىٰ عائد أو خَلَفِهِ ، قاله الموضح في « شذوره » ، **والمعنىٰ** : أن الموصول ما احتاج إلىٰ أمرين :

أحدهما : الصلة ، وهي واحدة من أربعة أمور : **أحدها** : الجملة ، **وشرطها** : أن تكون خبرية ؛ أي : محتملة للصدق والكذب ، تقول : جاءني الذي قام ، والذي أبوه قائم ، ولا يجوز جاء الذي هل قام ، أو الذي لا تضربه ، **والثاني** : الظرف ، **والثالث** : الجار والمجرور التامان ، وهما المراد بقولنا : أو شبهها ، **وشرطهما** : أن يكونا تامين ، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾ ، واحْترزْت بقيد (التامين) عن الناقصين ، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ، فلا تقول : جاء الذي اليوم ، ولا جاء الذي بك ، **والرابع** : الوصف

وهو ما افتقر إلىٰ صلة وعائد ؛ كـ(الذي) و(التي) ، . . . .

الصريح ؛ أي : الخالص من غلبة الاسمية ، وهـٰذا يكون صلة للألف واللام خاصة ؛ نحو : الضارب والمضروب .

والأمر الثاني : الضمير العائد من الصلة إلى الموصول ؛ نحو : جاء الذي قام أبوه ، **وشرطه** : أن يكون مطابقاً للموصول في الإفراد والتذكير ، وفروعهما ، وقد يخلفه الظاهر ؛ كقوله : [من الطويل]

سعــاد التــي أضْنَــاكَ حُــبُّ سُعَــادا ... وإعــراضهــا عنــك استمــر وزادا

وعرفه الشارح بقوله : (**وهو**) أي : الموصول الاسمي ، وهو المراد في كلام الناظم والشارح (**ما**) أي : اسم (**افتقر**) واحتاج في إفادة المعنى المراد منه (**إلىٰ**) الوصل بـ(**صلة**) أي : إلى الوصل بجملة خبرية ، اسميةً كانت أو فعليةً ، أو إلى الوصل بشبهها من الظرفين ، والصفةِ الصريحة ، (**و**) إلىٰ (**عائد**) أي : إلىٰ ضمير يعود عليه مذكورٍ أو محذوف أو إلىٰ خَلَفِه كما مر آنفاً ، وخرج بقولنا : (وعائد) ما افتقر من الأسماء إلى الوصل بجملة ، ولا يحتاج إلىٰ عائد ؛ كـ(إذا) و(حيث) .

وهـٰذا الضرب من الموصول ؛ أعني : الموصولَ الاسميَّ قسمان :

نص في معناه لا يتجاوزه إلىٰ غيره : وهو ثمانية ألفاظ .

ومثَّل له الشارح بقوله : (**كالذي**) وفروعه ، وهو للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ ، (**و**) كـ(**التي**) وفروعها ، وهي للمفردة المؤنثة عاقلة كانت أو غيرها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ ، ولك في ياءَي (الذي) و(التي) وجهان : الإثبات ، والحذف .

فعلى الإثبات : يكون إما خفيفة ساكنة ، وإما شديدة مكسورة ؛ أي : مبنية على الكسر ؛ إذ هو الأصل في التقاء الساكنين ، أو شديدة معربة بأوجه الإعراب .

قال الزرقاني : وكيف يعربان علىٰ هـٰذه اللغة ، مع أن مقتضى البناء موجود فيهما ؟ إلا أن يقال : لما دخل عليهما ما هو من خواص الاسم ، وهو التصغير . . رجعا إلىٰ أصله ، وهو الإعراب .

ثم ذو الأداة ؛ كالرجل والدار ، وسيأتي الكلام عليها ، . . . .

وعلى الحذف : فيكون الحرف الذي قبلها : إما مكسوراً ، كما كان قبل الحذف ، وإما ساكناً ، وفيهما أيضاً حذف الألف واللام منهما ، مع بقاء اللام الثانية مفتوحة ، فقال فيهما لذي ولتي ففيهما ست لغات ، وفروع (الذي) اللذان للمثنى المذكر ، والذين لجمع المذكر مطلقاً ، والألىٰ كذلك ، وفروع (التي) ثلاثة : اللتان واللاتي واللواتي .

والقسم الثاني : **مشترك** : وهو ما يكون بلفظ واحد لمعانٍ مختلفة ، وهي ستة ألفاظ : (مَنْ) و(ما) و(أي) و(أل) و(ذو) و(ذا) ؛ فهٰذه الستة تطلق على المفرد والمثنىٰ ، والجمع المذكر منها والمؤنث ، تقول في المفرد منها : يعجبني من جاءك ومن جاءتك ، وما اشتريته وما اشتريتها من الحمار والأتان ، ويعجبني من جاءك ومن جاءتك ، وما اشتريته وما اشتريتها من الحمار والأتان ، ويعجبني أي قام وأي قامت ، وجاء الضارب زيداً والضاربة ، وجائني ذو قام وذو قامت ، ويعجبني من ذا جاءك ومن ذا جائتك ، وقد اختصر الناظم وكذا الشارح تبعاً له الكلام على المعارف ، فراجع الكتب المبسوطة فيها .

(**ثم**) أعرف المعارف بعد الموصول (**ذو الأداة**) أي : المعرَّف بأداة التعريف ، وهي الألف واللام المفيدة للتعريف ، فخرجت الزائدة : وهي التي دخولها كخروجها ؛ كالداخلة على العباس واليزيد ، سواء كان مدخولها عاقلاً ؛ (**كالرجل**) المعيَّن في تعريف رجل منكر شائع في أفراده ، أو غير عاقل (**و**) ذلك ؛ كـ(**الدار**) المعيَّن المعهود عند المخاطب في تعريف دار منكر شائع في أفراده ، وقد تُبدل لام (أل) المعرِّفةِ ميماً في لغة حمير : وهم قبيلة من العرب كثيرة في اليمن ، وقد نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « ليس من امْبِرِّ امْصيامُ في امْسفر » رواه النَّمِر ابن تَوْلب رضي الله تعالىٰ عنه ، فتكون (أم) حينئذ من أداة التعريف ؛ فلأجل إدخالها عبر الشارح هنا بـ(ذو الأداة) ، والناظم بما سيأتي (آلة التعريف) ، (**وسيأتي الكلام عليها**) قريباً ؛ أي : بسط الكلام فيها قريباً بقول الناظم : (وآلة التعريف أل . . .) إلخ .

وأما المضاف . . فهو في التعريف بحسب ما يضاف إليه ؛ كغلام زيد ، وخاتم هـٰذا ، وذو الغنا ، إلا المضاف إلى الضمير ، فهو في رتبة العلم ؛ كغلامي وغلامك ، . . . .

(**وأما المضاف**) إلىٰ واحد من هـٰذه المعارف الخمسة المتقدمة إضافةً معنوية ، ولم يكن متوغلاً في الإبهام ، ولا واقعاً موقع نكرة (. . **فهو**) أي : ذلك المضاف (**في التعريف**) والتعيُّن (**بحسَب**) بفتح السين وإسكانها ، كما في « القاموس » أي : بقدر تعريف (**ما يضاف إليه**) أي : في مرتبة ما أضيف إليه من هـٰذه الخمسة في التعريف ، فخرج بقولنا : (إضافة معنوية) المضاف إضافةً لفظية ، كإضافة الوصف إلىٰ معموله ؛ كقولك : هـٰذا ضاربُ زيدٍ أمس ، فإن الإضافة فيه تفيد التخفيف في اللفظ لا التعريف ، وبقولنا : (ولا متوغلاً في الإبهام) الأسماء المتوغلة في الإبهام ؛ كغير ومثل ، وبقولنا : (ولا واقعاً موقع نكرة) الواقع موقع نكرة ؛ نحو قولك : جاء وحده ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ؛ أي : منفرداً ، فإن إضافة كل واحد من هـٰذا المذكور لا تفيد التعريف ، بل المضاف معها باقٍ علىٰ تنكيره ؛ أي : فذلك المضاف في رتبة ما أضيف إليه من المعارف الخمسة ، غير متأخر عنه في الرتبة ، فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم ؛ (**كـ**) قولك : جاءني (**غلام زيد** ، **و**) المضاف إلى اسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة ؛ كقولك : لَبِسْتُ (**خاتمَ هـٰذا**) الرجل ، (**و**) المضاف إلى المعرَّف باللام في رتبة المعرَّف باللام ؛ كقولك : وَاسَانِي (**ذو الغنا**) ، فجميع ما أضيف إلىٰ واحد من هـٰذه الخمسة فهو في رتبته .

(**إلا المضاف إلى الضمير** ، **فهو**) دون ما أضيف إليه من الضمير رتبة ؛ لأنه (**في رتبة العلم**) الذي هو دون الضمير رتبةً ؛ لأنه لو كان في رتبة الضمير . . لما صح : مررت بزيد صاحبك ؛ لأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ، بل هي مساوية له في التعريف أو دونه ، فلما جعلنا المضاف إلى الضمير في رتبة العلم . . صار (صاحبك) مساوياً لزيد ، وقيل : إن المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير ، وقيل : إن كل ما أضيف إلىٰ معرفة فهو في رتبة ما تحتها ، كما ذهب إليه المبرِّد ؛ فتحصل ثلاثة أقوال ، **والصحيح** : الأول الذي ذكره الشارح ، ومثال المضاف إلى الضمير (**كغلامي**) في المضاف إلىٰ ضمير المتكلم ، (**وغلامك**) في المضاف إلىٰ ضمير

ولم يذكر المنادى المقصود ؛ نحو : يا رجل لمعين ، مع أنه من المعارف ، ولعله إنما تركه ؛ لأنه يرىٰ أنه داخل ـ كما قيل ـ في المعرَّف بأل ، أو في اسم الإشارة .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَآلَــةُ ٱلتَّعْــرِيــفِ أَلْ فَمَــنْ يُــرِدْ تَعْـرِيـفَ كَبْـدٍ مُبْهَـمٍ قَـالَ ٱلْكَبِـدْ

المخاطب ، و(غلامه) في المضاف إلىٰ ضمير الغائب .

(ولم يذكر) الناظم (المنادىٰ) المنكر (المقصود) لذاته ؛ يعني : النكرة المقصودة ؛ (نحو) قولك : (يا رجل) قاصداً (لمعيَّن ، مع أنه من المعارف) السبعة التي جمعها بعضهم علىٰ ترتيبها في الأعرفية في بيت واحد : [من الكامل]

إن المعــارف سبعــة فيهــا سهــل أنا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل

أي : في حفظها سهولة لجمعها في بيت واحد (أنا) إشارة إلى المضمر ، (صالح) للعلم ، (ذا) لاسم الإشارة ، (ما) للموصول ، (الفتىٰ) للمحلىٰ بأل (ابني) للمضاف ، (يا رجل) للنكرة المقصودة لتعريفها بالقصد والإقبال .

(ولعله) أي : ولعل الناظم (إنما تركه) أي : ترك المنادى المقصود ، مع أنه من المعارف ؛ (لأنه) أي : لأن الناظم (يرىٰ) ويزعم (أنه) أي : أن المنادى المقصود (داخل ـ كما قيل ـ) ذلك الدخول عند بعضهم ؛ أي : داخل (في المعرَّف بأل) الحضورية ، فقوله : (يا رجل) بمعنىٰ قوله : يا أيها الرجل الحاضر ، (أو) هو داخل (في اسم الإشارة) ، فمعنىٰ قوله : (يا رجل) يا هـٰذا الرجل .

قوله : (مع أنه من المعارف) بناءً علىٰ أن تعريفه بالقصد والإقبال ، وقيل : إن تعريفه بما تعرَّف به اسم الإشارة ، وقيل : إن تعريفه بأل المحذوفة نابت الياء منابها ، قال أبو حيان : وهـٰذا هو الذي صححه أصحابنا ، ولا خلاف في تعريف النكرة المقصودة ؛ كـ(يا رجل) وإنما الخلاف في سبب تعريفها ، فأما العلم كـ(يا زيد) . . فذهب قوم إلىٰ أن تعريفه بالنداء بعد إزالة تعريفه بالعلمية وتنكيره ، والأصح : أنه باقٍ علىٰ تعريفه بالعلمية ، وإنما زاد بالنداء وضوحاً . اهـ « أشموني » .

(وآلــة التعــريــف أل فمــن يــرد تعــريــف كبــد مبهــم قــال الكبــد)

قول الناظم : (وآلة التعريف) أي : والأداة اللفظية التي يعرَّف بها الاسم ، ويدل

اختلف في آلة التعريف : فمذهب الخليل وسيبويه : أن (أل) بجملتها للتعريف ، لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع ، حذفت في الوصل ؛ لكثرة . . . .

بها علىٰ شيء معين (أل) أي : الألف واللام جميعاً ، وهـٰذا مذهب الخليل وسيبويه ؛ لأنهما قالا : إن (أل) بجملتها للتعريف ، ولكن الخليل الهمزة عنده همزة قطع ، حذفت في الوصل ؛ لكثرة الاستعمال ، مع كونها همزة قطع ؛ أي : أصلية ؛ بدليل فتحها ، وهمزة الوصل مكسورة إلا لعارض ، ولثبوتها مع تحرك اللام في نحو : الأحمر بنقل حركة همزة (أحمر) إلى اللام ، إلا أنها وُصلت في الدرج ؛ لكثرة الاستعمال ، وسيبويه قال : إن الهمزة همزة وصل ؛ أي : زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ، ولا مدخل لها في التعريف ، وإنما لم تُحرك اللام ، ويستغنىٰ عنها ؛ لأن كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر ، وفتحها بلام الابتداء ، وضمها لا نظير له ، ونقل في « التسهيل » عن سيبويه أن المعرِّف (أل) بجملتها كالأول ، لكن الهمزة في هـٰذا زائدة للوصل ، معتد بها في الوضع بمعنىٰ أنها جزء الأداة وإن كانت زائدة فيها ؛ كأحرف المضارعة ، وليست زائدة عليها ، حتىٰ تنافي الاعتداد بها في الوضع ، وتظهر ثمرة الخلاف في نحو : من القوم ؛ فعلى الثاني لا همزة فيه أصلاً للاستغناء عنها ، وعلىٰ غيره موجودة ، إلا أنها حذفت ؛ لكثرة الاستعمال ، وعن المبرِّد : إن المعرف الهمزة ، وزيدت اللام ؛ لفرقها عن همزة الاستفهام ؛ فالأقوال أربعة ، اثنان أُحَادِيان ، واثنان ثنائيان . اهـ « خضري » .

قال الشارح : (**اختلف**) أي : اختلف النحاة (**في**) تعيين (**آلة التعريف**) وأداته ، هل هي (أل) بجملتها مع كون الهمزة أصلية ؛ كما قاله الخليل ، أو هي (أل) بجملتها مع كون الهمزة زائدة بعد الوضع ؛ كما قاله سيبويه ، أو هي اللام فقط ؛ كما قاله الأخفش ، أو الهمزة فقط ؛ كما قاله المبرِّد ؟

(**فمذهب الخليل وسيبويه : أن « أل » بجملتها**) أي : برمتها من الألف واللام (**للتعريف ، لكن**) بين مذهبيهما فرق وذلك ؛ لأن (**الخليل عنده الهمزة همزة قطع**) أي : أصلية ، وُضعت مع اللام في أول وهلة ؛ بدليل فتحها ، وهمزة الوصل مكسورة . اهـ « خضري » ، وإنما (**حُذفت في الوصل**) مع كونها أصلية ؛ (**لكثرة**

الاستعمال ، وسيبويه يرىٰ أن الهمزة همزة وصل ؛ فهي زائدة ، لكنها معتد بها في الوضع ، ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي (اللام) فقط ، وضعت ساكنة ، واجتلبت همزة الوصل ؛ للتمكن من الابتداء بالساكن ، وفتحت ؛ لكثرة استعمالها مع (اللام) ، ونسب هٰذا لسيبويه أيضاً . . . .

الاستعمال) أي : بتقدير كثرة استعمالها الموجبة للثقل .

(و) أما (**سيبويه**) . . فـ(يرىٰ) ويزعم : (**أن الهمزة همزة وصل ؛ فهي** : **زائدة**) بعد الوضع ، كما في « الخضري » ، (**لكنها معتد بها**) في التعريف ؛ كأنها موجودة (**في الوضع**) أي : في وضع (أل) بمعنىٰ أنها جزء الأداة وإن كانت زائدة فيها ؛ كأحرف المضارعة ، وليست زائدةً عليها حتىٰ تنافي الاعتداد بها في الوضع ، ولذلك نظائر ، منها : استفعل ؛ فإنه موضوع للطلب ، مع أن الهمزة والسين والتاء زوائد ، وغير ذلك . اهـ « خضري » بتصرف .

(**ومذهب الأخفش أن آلة التعريف**) وأداته (**هي « اللام » فقط**) و(الفاء) فيه : زائدة لتزيين اللفظ ، و(قط) اسم بمعنىٰ (حسب) في محل النصب على الحال من اللام ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ؛ أي : حالة كون اللام حسبك ؛ أي : كافيتك عن طلب غيرها في التعريف ، وقيل : (الفاء) واقعة في جواب شرط مقدر ، و(قط) : خبر لمحذوف ، أو اسم فعل أمر بمعنى (انته) أي : إذا عرفت ذلك . . فهي حسبك ، أو فانته عن طلب غيرها . اهـ « خضري » .

حالة كون اللام (**وضعت ساكنة**) فتعذر النطق بها ، (**واجتلبت همزة الوصل**) أي : همزة يوصل بها إلى النطق بالساكن ؛ (**للتمكن**) أي : طلباً وقصداً (للتمكن) بها (**من الابتداء بالساكن ، وفتحت**) طلباً للخفة ؛ (لـ) ثقلها بـ(**كثرة استعمالها مع « اللام »** ، **ونسب هٰذا**) القول (**لسيبويه أيضاً**) أي : كما نسب إلى الأخفش .

فإن قلت : ما الفرق بين القول الثاني الذي هو لسيبويه ، والقول الثالث الذي هو للأخفش . . **قلت** : الفرق بينهما : أن القول الثاني يقول : **إن الهمزة** موضوعة مع اللام مرة واحدة ، لكن سميت همزة وصل ؛ لكثرة حذفها في الوصل ، وأما الثالث . . فيقول : وُضعت اللام ساكنة ، فتعذر النطق بها ، فاجتلبت همزة الوصل ؛ للتمكن من

فقد ظهر لك أن حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف ، علىٰ أنه يُحكىٰ عن المبرِّد : أن الهمزة للتعريف ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، فإذا عرفت ذلك ، وأردت تعريف اسم نكرة ؛ كرجل وكبد . . أدْخل عليه أل ؛ فقل : الرجل والكبد . . . .

النطق بالساكن ، وينبني عليهما أنك إذا قلت : جاء القوم . . فعلى الثاني يقال : حذفت الهمزة ؛ لكثرة الاستعمال ، وعلى الثالث لا همزةً حتىٰ تُحذف ، إذا علمت هـٰذا . . فالقول الأول والثاني الخلاف بينهما لفظي : فالخليل راعىٰ في تسميتها همزة قطع الوضع ، وسيبويه راعىٰ في تسميتها همزة وصل الحذف . اهـ « حمدون » .

(**فقد ظهر**) وعُلم (**لك أن حذفها**) أي : حذف الهمزة (**في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف**) ، وقوله : (**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن الشأن والحال ، وكلمة (علىٰ) بمعنىٰ (مع) متعلقة بقوله : (لا يمنع) ، (**يُحكىٰ عن المبرِّد**) بالبناء للمجهول ؛ أي : فقد ظهر وعُلم لك مما تقدم ؛ يعني : مذهب الخليل أن حذفها لا يمنع كونها للتعريف ، مع أنه يُحكىٰ عن المبرِّد : (**أن الهمزة للتعريف ، واللام زائدة للفرق بينها**) أي : بين الهمزة المعرِّفة ، (**وبين همزة الاستفهام**) ، وأشار الشارح بقوله : (**فإذا عرفت ذلك**) أي : كون أداة التعريف (أل) ، (**وأردت تعريف اسم نكرة**) بها ؛ (**كرجل وكبد . . أدخل عليه**) أي : علىٰ ذلك الاسم المنكر (**أل ؛ فقل**) في تعريف مثالنا هـٰذا : (**الرجل والكبد**) إلىٰ أن (الفاء) في قول الناظم : (فمن يرد تعريف كبد مبهم . . قال : الكبد) للإفصاح .

والمعنىٰ : أي : إذا عرفت أيها السائل أو الطالب أن أداة التعريف (أل) بجملتها ، وأردت بيان كيفية التعريف بها . . فأقول لك : من يرد ويقصد تعريف (كبد مبهم) أي : مُنكَّر ؛ أي : دلالة كبد منكر ؛ أي : خال من (أل) التعريف علىٰ شيء معيَّن . . (قال) فيه ذلك المريد تعريفه : (الكبد) بإدخال (أل) المعرِّفة عليه ؛ بأن يقول أولاً : اشتريت كبداً بالتنكير ؛ فيقول في تعريفه : فأكلت الكبد الذي اشتريته ، نظير قوله تعالىٰ : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ الذي أرسلنا إليه ، و(كِبْد) الأول في البيت بكسر الكاف ، وفتحها وسكون الباء ، و(الكِبدُ) الثاني فيه

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا ٱللَّامُ فَقَطْ إِذْ أَلِفُ ٱلْوَصْلِ مَتَىٰ يُدْرَجْ سَقَطْ

واعلم : أن (أل) المذكورة قسمان : **عهدية وجنسية** ، وكل منهما ثلاثة أقسام ؛ . . .

بفتح الكاف وكسر الباء ، وفيها لغات أُخر ، وهي من الأعضاء الباطنية ، **فائدتها** : توزيع الدم الصافي في الجسد ، كما هو مقرر في فنِّ التشريح .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(وقال قوم إنها اللام فقط إذ ألف الوصل متىٰ يدرج سقط)

(**وقال قومٌ**) من النحاة ؛ كالأخفش ومن وافقه : (**إنها**) أي : إن أداة التعريف هي (**اللام فقط**) أي : حَسْبُ ؛ أي : هي اللام حالة كونها كافية في التعريف ، وقد مر آنفاً بسط الكلام في كلمة (فقط) وُضعت اللامُ ساكنة ، واجتلبت همزةُ الوصل ؛ للتمكن من الابتداء بالساكن ، وفُتحت ؛ لكثرة استعمالها مع اللام .

و(إذ) في قوله : (**إذ ألف الوصل متىٰ يدرج سقط**) : تعليلية لمضمون ما قبلها ، **والمعنىٰ** : وإنما قلنا : أداة التعريف هي اللام فقط ؛ لأن الهمزة التي يتوصل بها إلى الابتداء بالساكن متىٰ يُدرج ويوصل الكلام بما قبلها . . سقطت تلك الهمزة للاستغناء عنها عند وصل الكلام بما قبلها ، وفي بعض النسخ : (متىٰ تُدرج) بتاء التأنيث ، وضمير الفاعل حينئذ يعود علىٰ ألف الوصل ؛ أي : متىٰ تُوصل بما قبلها ، ولم يحصل الوقف علىٰ ما قبلها .

واعلم : أن (أل) في كلام العرب قسمان :

زائدة : وهي التي دخولها كخروجها ، كالتي في الأعلام ؛ كالعباس واليزيد والحارث .

وأصلية : وهي قسمان : **موصولة** : كالضارب والمضروب ، **ومعرِّفة** : وهي التي تفيد تعريف مصحوبها ، وهي المرادة بقول الشارح : (**واعلم** : **أن** « **أل** » **المذكورة**) هنا ؛ يعني : المعرِّفة (**قسمان** :) إما (**عهدية**) : وهي التي عهد مصحوبها ذكراً أو ذهناً أو حضوراً ، (**و**) إما (**جنسية**) وهي التي يخلفها **كلٌّ** حقيقة أو مجازاً ، أو لا يخلفها أصلاً .

(**وكل منهما**) أي : كل من العهدية والجنسية **علىٰ** حدتها (**ثلاثة أقسام**) ، ووجه

لأن العهد إما : **ذكري** ؛ نحو : ﴿ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾ ، أو **ذهني** ؛ نحو : ﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾ ، أو **حضوري** ؛ نحو : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ . . . .

انحصار كل منهما في ثلاثة ؛ (**لأن العهد**) أي : لأن (أل) التي لتعريف ذي العهد ؛ أي : لتعريف الشيء المعهود بها ، واحداً كان أو أكثر أن معهودها ؛ أي : مدلول مصحوبها : (**إما ذكري**) أي : إما معهود ذكراً من نسبة المسبَّب إلى السبب ؛ لأن تقدم ذكره على المصحوب سبب لنسبة العهد إلى الذكر ، وهو ماتقدم ذكره صريحاً ؛ (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾) فـ(أل) فيها إشارة إلى المذكور أولاً ، **وفائدته** : التنبيه علىٰ أنَّ مصحوبها هو المذكور أوّلاً ؛ إذ لو جيء به منكراً . . لَتُوهِّم أنه غيره ؛ لأن النكرة إذا أُعيدت نكرة . . كانت غير الأولىٰ غالباً ، فانظر « المغني » في الباب السادس . اهـ « يس » .

ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ ، ونحو قولك : لقيتُ رجلاً ، فأكرمت الرجل ، أو **ما تقدم ذكره كناية** ؛ **نحو قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ لأن تقدم ذكر الذكر مكنيٌّ عنه بما في قولها : ﴿ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ لأن التحرير ؛ أي : الوَقْفَ لخدمةِ بيت المقدس كان عندهم خاصّاً بالذكور ؛ فكأنها قالت : نذرْتُ لك ذكراً في بطني محرراً ، **وضابط هـٰذا القسم** : **هي ما عُهِدَ ذِكْرُ** مصحوبها صريحاً أو كناية ؛ بأن يُذكر مصحوبها نكرةً ثم يُعاد بها[1] .

(**أو ذهني**) أي : معهود في ذهن المخاطب بغير الذِكْرِ الماضي والحِسِّ الآتي ، **وضابطُها** : ما عُهد مدلولُ مصحوبها في ذهن المخاطب ، من غير سبق ذكْرٍ ولا حضورٍ (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ ﴾ ، وقوله : (﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾)، وقوله: ﴿ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ ، والغارُ : نقبٌ في جبل ثور ، وكان ذلك معلوماً عندهم ، (**أو حضوري**) أي : معهود بالحضور والمشاهدة ، **وضابطها** : ما عُهد مصحوبها حضوراً ومشاهدةً في حال الخطاب ؛ (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾) أي : في هـٰذا اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية ، وكقولك لمن فوّق سهْماً ، أي : رَفعهَ فوقَ القوس للرمي : القرطاس ؛ أي : أَصِبْ القرطاسَ الحاضرَ ، وهو الغرضُ المنصوبُ للرمي إليه ، ومَنْ جعلَها

و(أل) التي للجنس إما : أن تكون لاستغراق أفراده : وهي التي يخلفها كلٌّ حقيقةً ، ويصح الاستثناء من مدخولها ؛ نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ أي : كل فرد من أفراد الإنسان ، أو لاستغراق صفاته : وهي التي يخلفها كلٌّ مجازاً ؛ نحو : أنت الرجل علْماً ؛ أي : أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحمودة ، . . . .

للعهد العلمي في قوله : (اليوم) نَظَر إلى انقضاء ذلك اليوم ، وعدم حضوره الآن ؛ فالعهد في هـٰذه الثلاثة خارجي عند البيانيين ، والنحاةُ يجعلون الثاني ذهنياً ، كما في « يس » ، وهو في الجميع كعَلَم الشخص في الدلالةِ على الفردِ المعيَّن ، إلا أنه بقرينة (أل) ، والعلَم بجوهره ؛ ولذا كان أعرفَ من المُحلَّىٰ بأل مطلقاً . اهـ « خضري » .

(و) لأن (« أل » **التي للجنس**) أي : لتعريف الجنس ، وهي التي لم يُعهد مصحوبها أصلاً ؛ أي : مدلولُ مصحوبها ؛ أي : مسمَّى الاسم الذي صحبته ثلاثة أنواع كالتي للعهد ؛ لأنها (**إما : أن تكون لاستغراق أفراده**) أي : أفراد الجنس ، (**وهي التي يخلفها كلٌّ حقيقةً**) أي : حالة كون استخلافه حقيقة ؛ أي : موسوماً بالحقيقة لا مجازاً ، فهو حال من لفظ (كل) لأنه علَم لما في المثال ؛ فهو معرفة ، أو منصوب بنزع الخافض ، أو على التمييز ؛ أي : فيعم مصحوبها الأفراد بخصائصها ، (**ويصح الاستثناء من مدخولها ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ **أي**) خلق (**كل فرد من أفراد الإنسان**) ضعيفاً ؛ أي : حالة كونه ضعيفاً ؛ أي : حالة كونه ضعيفاً عن دفع شهواته وشيطانه ؛ فيصح أن يقال فيه : إلا من عصمه الله تعالىٰ .

(**أو**) تكون (**لاستغراق صفاته**) أي : لاستغراق صفات الجنس وخصائصه مبالغة ، (**وهي التي يخلفها كل**) أي : معناه (**مجازاً**) أي : مجازاً بالاستعارة ؛ بأن شُبِّهت جميع الخصائص بجميع الرجال ؛ بجامع الشمول في كل ، واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال ، وهو الرجل بـ(أل) الاستغراقية في جميع الخصائص . اهـ « صبان » باختصار .

(**نحو: أنت الرجل علْماً ؛ أي : أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحمودة**) تلك الصفات بالرفع صفة للصفات ؛ أي : أنت كل رجل علْماً بمعنىٰ أنك اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال ؛ من جهة كمالك في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك ؛

أو لبيان نفس الحقيقة من حيث هي هي : وهي التي لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً ؛ نحو : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ أي : من حقيقة الماء ، لا من كل شيء اسمه ماء ، قال في « المغني » : (**ومن ذلك** : والله لا أتزوج النساء ، ولا ألبس الثياب ؛ ولهذا . . . .

لقصوره عن رتبة الكمال ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ أي : ذلك الكتاب الذي أنزل إليك هو الكتاب ؛ أي : كل كتاب مبالغةً في مدحه ؛ لكونه حاوياً لجميع خصائص الكتب الممدوحة .

(**أو**) تكون (**لبيان نفس الحقيقة**) والماهية باعتبار حضورها الذهني ، بقطع النظر عن الأفراد ، كما قال الشارح : (**من حيث هي**) أي : الحقيقة باعتبار ذاتها ، (**هي**) أي : الحقيقة باعتبار صفتها ، والضميران : مبتدأ وخبر ، والجملة مضاف إليها لـ(حيث) وفي الهامش : قوله : (من حيث هي هي) الضميران للماهية ، الأول باعتبار ذاتها ، والثاني باعتبار صفتها ؛ أي : من حيث كونها موصوفة بماهية الجنس . اهـ ؛ لئلا يتحد الخبر والمبتدأ ، (**وهي التي لا يخلفها كل**) مطلقاً ؛ أي : (**لا حقيقة ولا مجازاً**) أي : لا في الحقيقة ولا في المجاز ، ولا عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ؛ لكونه نعتاً لمصدر محذوف ، تقديره : وهي التي لا يخلفها كل خلَفاً مطلقاً لا حقيقةً ولا مجازاً ، وهي الدالة علىٰ مجرد الجنس ، ويُعبر عنها بالتي لبيان الحقيقة ، وبالتي لبيان الطبيعة ، وقوله : (التي لا يخلفها كل) أي : وإلا . . للزم جعل كل شيء حي من كل فرد من أفراد الماء وذلك باطل ؛ وذلك (**نحو** : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ **أي** : **من حقيقة الماء**) المعروف ، (**لا من كل شيء اسمه ماء**) : وهو جوهر سيَّال لا لون له ، وقيل : من المني ، وفي « الجلالين » : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾ أي : النازل من السماء ، أو النابع من الأرض ، ﴿كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ نبات وغيره ، فالماء سبب لحياته .

(**قال**) ابن هشام (**في** « **المغني** » : **ومن ذلك**) المذكور ؛ أي : ومن مثال (أل) التي لبيان الحقيقة قولك : (**والله لا أتزوج النساء**) أي : من حقيقة النساء ، (**ولا ألبس الثياب**) أي : حقيقة الثياب ؛ (**ولهذا**) أي : ولأجل كون اللام فيهما لبيان الحقيقة

يقع الحنْث بواحد) .

(**يقع الحنث**) من اليمين (بـ) تزوج واحدة من النساء ، أو بلبس (**واحد**) من الثياب .

قوله : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ أي : خلقنا من الماء المعروف ، الذي هو أحدُ العناصرِ الأربعةِ : الماءِ ، والريحِ ، والترابِ ، والنارِ ؛ ولذلك فسَّره بقوله : (أي : من حقيقة الماء) ، الذي هو أحد الأصول الأربعة ، لا من كل شيء اسمه ماءٌ ، وروي : أنه تعالىٰ خلق الملائكة من ريحٍ من ماءٍ ، والجنَّ خَلَقها من نارٍ خَلَقها من ماءٍ ، وآدم خلقهُ من ترابٍ خلقه من ماءٍ . اهـ « دسوقي » .

وقيل : معنى الآية : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ أي : خلقنا من الماء كل شيء متصف بالحياة ؛ أي : أحيينا بالماء الذي نُنْزله من السماء كلَّ شيء ، فيشمل الحيوان والنبات .

والمعنىٰ : أن الماء سبب حياة كل شيء ، ويدخل في الآية النبات والشجر ؛ لنمائهما بالماء ، كما في الرُّوح ، والحياةُ : تطلق على القوة النامية الموجودة في النبات والحيوان ، كما في « المفردات » ، ويدل علىٰ حياتهما قوله تعالىٰ : ﴿يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ كما في « الكبير » ، وقيل : المراد بالماء هنا النطفة ، وبه قال أكثر المفسرين ، وعرَّف الماء باللام قصداً إلى الجنس ؛ أي : جعلنا مبدأ كل شيء حي من هـٰذا الجنس ؛ أي : جنس الماء وهو النطفة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ أي : كل فرد من أفراد الدابة من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب ، وفرّق بعضهم بين الحي والحيوان ؛ بأن كل حيوان حي ، وليس كل حي حيواناً كالمَلَك ؛ فالظاهر ما جاء في بعض الروايات من أن الله تعالىٰ خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء ، وآدم من تراب خلقه منه ، والجن من نار خلقها منه ، كما مرّ آنفاً عن الدسوقي . اهـ من « حدائق الروح والريحان » .

* * *

باب قسمة الأفعال

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ ٱلأَفْعَالِ ... لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَا ٱلإِشْكَالِ
فَهْيَ ثَلاَثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ ... مَاضٍ وَفِعْلُ ٱلأَمْرِ وَٱلْمُضَارِعُ

أي : إذا أردت معرفة أقسام مطلق الفعل ، وتمييز كل قسم عن أخويه ؛ . . . . . .

(باب قسمة الأفعال)

أي : هـٰذا باب معقود في تقسيم جنس الفعل إلىٰ ثلاثة أقسام ، وإنما قلنا : جنس الفعل ؛ لأن (أل) في الأفعال جنسية ، تبطل معنى الجمعية ؛ لأن المقسوم جنس الفعل ، لا الأفعال المجموعة ؛ لأن القسمة حينئذ تصل إلىٰ تسعة ، وذلك غير مراد .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن أردت قسمة الأفعال ... لينجلي عنك صدا الإشكال
فهي ثلاث ما لهن رابع ... ماض وفعل الأمر والمضارع)

قول الشارح : (**أي : إذا أردت**) كلمة (أي) بفتح الهمزة ، وسكون الياء : حرف عطف وتفسير ، وما بعدها إلى البيت الآتي مفسِّر لهـٰذين البيتين ، والمفسِّر يتبع المفسَّر في إعرابه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ قوله : (متفق علىٰ بنائه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وإنما قلنا : تبعه بالنصب ؛ لأن المفسَّر مقول لقوله : (أقول من بعد افتتاح القول) .

أي : إذا أردت وقصدت أيها السائل (**معرفة أقسام مطلق الفعل**) المصطلح عليه ، وجنسه من حيث هو ، لا بقيد كونه ماضياً فقط أو مضارعاً فقط مثلاً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، وإضافة (مطلق) إلى (الفعل) من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : معرفة أقسام الفعل المطلق ؛ أي : الذي لم يقيد بالماضي أو بالأمر مثلاً ؛ أي : معرفة أقسامه من حيث العدد ، (**و**) معرفة (**تمييز كل قسم**) من أقسامها الثلاثة (**عن أخويه**) أي : عن نظيريه ، ومخالفيه بالعلامة التي تخصه ، وبالحكم الذي يخصه ؛ فالتمييز بمعنى التميز ، ويصح إبقاؤه علىٰ معناه ؛ فيكون معطوفاً علىٰ (معرفة) .

لتزول عنك غباوة الاشتباه والالتباس . . فهي ثلاثة : ماضٍ ، ومضارعٌ ، . . . .

وقوله : (**لتزول عنك**) تنازع فيه كل من (معرفة الأقسام) ، و(تمييز كل قسم) ، أو متعلق بـ(أردت) أي : أردت معرفة ما ذكر ؛ لكي تزول عنك (**غباوة**) أي : حماقة (**الاشتباه**) أي : غباوة ينشأ عنها اشتباه كل قسم بآخر ، **والغباوة** : قلة العقل بسبب الجهل ، **والاشتباه** : اختلاط أمر بأمر كالشاك ، والإضافة فيه من إضافة السبب إلى المسبب ، (**و**) عطف (**الالتباس**) علىٰ ما قبله من عطف المرادف ، ولكن فُرق بينهما : بأن الاشتباه في الذوات ، والالتباس في المعاني ، وقيل : الالتباس إيهام اللفظ خلافَ المعنى المراد . اهـ « خضري » .

وقوله : (**فهي ثلاثة**) جواب (إذا) الشرطية ، اقترن بـ(الفاء) وجوباً ، لكونه جملة إسمية ؛ أي : فأقسام مطلق الفعل ثلاثة عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر ؛ لأنه داخل عندهم في المضارع ؛ لأنه مقتطع منه ، كما سيأتي عن الشارح ؛ بدليل بنائه علىٰ ما يُعرب به مضارعه ، وإنما كانت الأفعال ثلاثة عند البصريين ؛ لأن الفعل الذي هو الحدث إما : متقدم علىٰ زمن الإخبار ، أو مقارن له ، أو متأخر عنه ؛ والأول هو الماضي ، والثاني هو المضارع ، والثالث هو الأمر ، كما سيأتي في « الشرح » .

أحدها : (**ماضٍ**) أصله : ماضيٌ ، استثقلت الحركة على الياء فحذفت ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالِّها ، وهي كسرة الضاد ، وهو ما دل علىٰ حدث مضىٰ قبل زمان تكلمك وضْعاً ، احترزوا بهـٰذا القيد عما قد يعرض له مما يصرفه إلى الحال ؛ كصِيَغِ العقود ؛ نحو : بعتُ ووهبتُ وزوَّجتُ ونحوها ، والنفي بـ (ليس) و(ما) ، وقدمه علىٰ قسيميه ؛ لكونه على الأصل في الأفعال وهو البناء إجماعاً ، ولم يُتبعه بالأمر مراعاةً لقول الكوفيين ؛ إذ أصله المضارع عندهم ، والأصل مقدَّم على الفرع ؛ ولذلك قال :

(**و**) **ثانيها** : (**مضارع**) وهو ما دل حدث مقترن بأحد زمني الحال والاستقبال ؛ كيقوم وسيقوم ، ولا يتعين لأحدهما إلا بقرينة ؛ فعند التجرد عنها يكون محتملاً لهما ، فيتعين للاستقبال إذا دخلت عليه (السين) أو (سوف) أو (لا) النافية ، أو

وأمر ، لا رابع لها ، وسيأتي ما يتميز به كل قسم ، وإنما كانت الأفعال ثلاثة ؛ لأن الأزمنة كذلك؛ إذ الفعل إما : متقدم عن زمن الإخبار، أو مقارن له ، أو متأخر عنه ؛ .

أدوات الشرط أو أدوات النصب أو الترجي أو (لو) المصدرية ، ويتعين للحال إذا اقترن بنحو : الآن أو الساعة أو آنفاً أو بلام الابتداء ؛ نحو : ليقوم زيد ، أو النفي بـ(ليس) أو (إنْ) أو (ما) وقد يكون معناه ماضياً ، وذلك مع (لم) و(لما) و(لولا) الامتناعية .

وسُمي مضارعاً ؛ لمضارعته الاسم ؛ أي : لمشابهته له في توارد المعاني المختلفة عليه ، التي لا تُميَّز إلا بالإعراب ؛ كما في نحو : لا تأكل السَّمَكَ وتشرب اللبن ، برفع (تشرب) ونصبه وجزمه ، علىٰ حسب المعاني .

(و) **ثالثها** : (**أمر**) وأخره ؛ لأنه لم يبق له رتبة إلا التأخير ، ولأنه فرع عن المضارع ، وحق الفرع أن يتأخر عن أصله ؛ أي : فالأفعال المصطلح عليها ثلاثة (**لا رابع لها**) أي : لتلك الثلاثة ؛ أي : لا عدد يجعلها أربعة موجودٌ ، وجملة (لا) مع اسمها : في محل الرفع صفة لـ(ثلاثة) أي : فهي ثلاثة موسومة بعدم وجود رابع لها ؛ بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب ، وبدليل قوله تعالىٰ : ﴿ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ وبدليل قول زهير بن أبي سلمى بن رباح المزني : [من الطويل]

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عمي

(**وسيأتي**) في كلام الناظم (**ما يتميز**) ويعرف (**به كل قسم**) من هٰذه الأقسام الثلاثة عن قسيميه من العلامات ، (**وإنما كانت الأفعال ثلاثة ؛ لأن الأزمنة**) التي هي بعض مدلولها كائنةٌ (**كذلك**) أي : منحصرة في ثلاثة ، **والزمن** : امتداد حركة الفلك إلىٰ ما لانهاية له .

وقوله : (**إذ الفعل**) علة لعلة ؛ أي : وإنما كانت الأفعال ثلاثة ؛ لكون الأزمنة ثلاثة ؛ لأن الفعل الذي هو الحدث (إما : متقدم) وقوعه (**عن زمن الإخبار**) أي : علىٰ زمن التكلم ، (**أو مقارن**) وقوع ذلك الحدث (**له**) أي : لزمن الإخبار والتكلم ، (**أو متأخر**) وقوع ذلك الحدث (**عنه**) أي : عن زمان التكلم والإخبار .

فالأول : الماضي ، **والثاني** : الحال ، **والثالث** : الاستقبال ، . . . .

(**فالأول**) أي : فدال الأول ، فالكلام علىٰ حذف مضاف ، وكذا يقال فيما بعده ؛ أي : فالفعل الدال على الأول ، أي : على الحدث المتقدم علىٰ زمن الإخبار : هو الفعل (**الماضي**) كضرب زيد ؛ فإنه دل علىٰ حدث متقدم علىٰ زمن الإخبار .

(**والثاني**) أي : والفعل الدال على الثاني ؛ أي : على الحدث المقارن وقوعه لزمن الإخبار : هو (**الحال**) أي : الفعل الدال على الزمن الحال عند الإطلاق والتجرد عن القرينة ، وهو المضارع ؛ كيضرب زيدٌ عمْراً ؛ فإنه دال علىٰ حدث مقارن وقوعه لزمن الإخبار .

(**والثالث**) أي : دالُّ الثالث ؛ أي : والفعل الدال على الحدث الثالث ، وهو المتأخر وقوعه عن زمن الإخبار : هو (**الاستقبال**) أي : الفعل الدال على الزمن المستقبل ، وهو الأمر ؛ نحو : اضرب ؛ فإنه دال علىٰ طلب حدث متأخر وقوعه عن زمن الإخبار ؛ فلزم من كون الأزمنة ثلاثة كون الفعل الدال على الحدث ثلاثة .

والصحيح عند كثير ، منهم ابن الحاجب : أن المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكاً لفظياً ، كما أن الاسم يكون مشتركاً بين المعاني العديدة ؛ كالعين للباصرة والجارية وعين الذهب وغير ذلك ، فيكون للحدث والزمان الحالي تارةً ، وللحدث والزمان الاستقبالي تارةً أخرىٰ ؛ فهو حقيقة فيهما على الأصح عندهم ، مقترن بزمانين بوضعين ، وبالنظر إلىٰ كل وضعٍ مقترنٌ بأحد زماني الحال والاستقبال ، و(الحال) هو القدر المشترك بين الزمانين الماضي والمستقبل ؛ ولأجل ذلك يقال : زيد يصلي الآن ، مع أن بعض صلاته ماضٍ وبعضها مستقبل ، ويُعرف أيضاً بأنه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه ؛ نحو : زيد يكتب الآن ، فـ(يكتب) مضارع بمعنى الحال ؛ لأن وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة ، لا لوجود جميعها .

والحاصل : أن (الحال) نهاية الماضي وبداية المستقبل ؛ فهو طرفا الزمانين ، وليس بزمان ؛ لأن طرف الزمان جزء لا يتجزأ ، أو الزمان مركب من جزأين فصاعداً ، وإذا عرفت ذلك . . فقولهم : (الحال اسم للحاضر) فيه تسامح ؛ لما علمت ولأن الزمان لا يستقر غمضة عين ، و(الاستقبال) : نقيض الاستدبار ، والمراد الزمان

وما ذهب إليه الناظم من أن الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلىٰ أنه قسمان بإسقاط الأمر ؛ بناءً علىٰ أنه مقتطع من المضارع ؛ إذ أصل (افعل) لتفعل ؛ كأمر الغائب ، لكن لما كان أمر المخاطب أكثر علىٰ ألسنتهم . . استثقلوا مجيء اللام فيه ، فحذفوها . . . .

المستقبل ؛ أي : الآتي . اهـ من « أبي النجا » .

ولو قال الشارح بدل هٰذه العبارة ـ أعني : قوله : (والثاني : الحال ، والثالث : الاستقبال) ـ : والثاني : المضارع ، والثالث : الأمر . . لكان أوضح ، واستغنىٰ عن التعسف في التأويل ، كما هو عبارة « الكواكب » .

قوله : (**وما ذهب**) ومال (**إليه الناظم**) رحمه الله تعالىٰ ، و(ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ ، وقوله : (**من أن الفعل ثلاثة أقسام**) بيانٌ (لما) الموصولة ، وقوله : (**هو مذهب البصريين**) خبر المبتدإ ، وهو الراجح لما تقدم من الأدلة ، ولقوله تعالىٰ : ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ (**وذهب الكوفيون**) وكذا الأخفش من البصريين ؛ أي : مالوا (**إلىٰ أنه**) أي : إلىٰ أن الفعل (**قسمان**) أي : ذو قسمين : (ماضٍ) و(مضارعٌ) أي : جعلوه قسمين فقط (**بإسقاط الأمر**) منها ، وقوله : (**بناءً**) بالنصب علة لـ(إسقاط) أي : أسقطوه جرياً (**علىٰ**) القول بـ(**أنه**) أي : بأن الأمر جزءٌ (**مقتطع**) أي : مختصر (**من المضارع**) المجزوم بلام الأمر ، أو المعنىٰ : أسقطوه إجراءً لهٰذا التقسيم على القول بأن الأمر جزء من المضارع ، وإنما قلنا : جزء مقتطع من المضارع ، لا قسم مستقل ؛ (**إذ أصل « افْعَلْ »**) الذي هو من صيغ الأمر الثلاثي ؛ كاضْرِبْ واذْهب ، أي : لأن أصل (افْعَلْ) عند الكوفيين : (**لتَفْعَلْ**) أمراً للمخاطب مجزوماً بلام الأمر حالة كونه (**كأمر الغائب**) المجزوم بلام الأمر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ .

وقوله : (**لكن**) استدراك لرفع ما يُتَوَهَّمُ من ثبوت لام الأمر هنا ، كثبوته في أمر الغائب ؛ أي : لكن (**لما كان أمر المخاطب أكثر**) دوراناً (**علىٰ ألسنتهم**) أي : علىٰ ألسنة العرب من دوران أمر الغائب (. . **استثقلوا**) أي : عد فصُحاءُ العرب (**مجيءَ اللام فيه**) أي : في أمر المخاطب ثقيلاً علىٰ ألسنتهم (**فحذفوها**) أي : فحذفوا لام

مع حرف المضارعة ؛ طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال ، فهو عندهم معرب ، وانتصر لهم ابن هشام في « المغني » ، . . . .

الأمر (**مع حرف المضارعة**) من قولهم : (لتَفْعَلْ) (**طلباً للتخفيف**) أي : لتخفيف اللفظ على الألسنة المطلوب ذلك التخفيفُ ، (**مع كثرة الاستعمال**) أي : مع كثرة دوران أمر المخاطب في استعمالاتهم ومحاوراتهم ، فتعذر الابتداء بالساكن بعد حذفهما ، فجلبوا همزة الوصل توصلاً إلى الابتداء بالساكن ؛ فقالوا : افْعَلْ واضْرِبْ واذْهَبْ ، (**فهو**) أي : فالأمر (**عندهم**) أي : عند الكوفيين (**معرب**) بما يُعرب به مضارعه من سكون أو حذف ؛ أي : مجزوم بلام الأمر مقدَّرة ؛ لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها ، فحذفت اللام تخفيفاً ، ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ، ثم يُؤتىٰ بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها . اهـ « خضري » .

(**وانتصر لهم**) أي : للكوفيين ؛ أي : أيَّد مذهبهم (**ابن هشام في « المغني »**) وقوَّاه حيث قال فيه : لأن الأمر معنىً من المعاني ؛ فحقه أن يؤتىٰ بالحرف كلام الأمر ، ولأنه أخو النهي ؛ أي : نقيضه ، ولم يدخل عليه ـ أي : لم يدل على النهي ـ إلا بالحرف ؛ نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ولأن الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصِّل ، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله : [من الخفيف]

لتقم أنت يا ابن خير قريش ... فتقضِي حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾ ، وفي الحديث : « لتأخذوا مصافكم » ، ولأنك تقول : اغزُ واخشَ وارمِ ، واضربا واضربوا واضربي ، كما تقول في الجزم ، ولأن البناء لم يُعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين علىٰ أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان ؛ كبعتُ واشتريتُ ، وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالاً : بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنكم ادعاء ذلك في نحو : قم ؛ لأنه ليس له حالة غير هـٰذه ، وحينئذ فتُشْكل فِعْليّتُهُ ، فإن ادُّعِيَ أن أصله لتقم . . كان الدالُّ على الإنشاء اللام لا الفعل . انتهىٰ .

والراجح : ما في النظم . ولما فرغ من تقسيم الفعل . . شرع في بيان ما يتميز به كل قسم عن أخويه ، وبدأ بالماضي ؛ لأنه جاء على الأصل ؛ إذ هو متفق علىٰ بنائه ، فقال :

فَكُـــلُّ مَـــا يَصْلُـــحُ فِيـــهِ أَمْـــسِ فَـــإِنَّـــهُ مَـــاضٍ بِغَيْـــرِ لَبْـــسِ

وردَّ ما ذهبوا إليه بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار ، قيل : وبأنه خلف عن القول ؛ بناءً علىٰ رأي إمامهم الكسائي : أن حرف المضارعة هي علة الإعراب وهو منتفٍ ؛ فيجب انتفاء الإعراب ، وفيه نظر ؛ لجواز الاعتماد على التقدير ، وفي « الهمع » : **ومنشأ الخلاف** : أن الإعراب أصل في الأفعال أيضاً أو لا ؛ فعلى الأول هو معرب أيضاً ؛ لأنه أصل فيه ، ولا مقتضىً لبنائه ، وعلى الثاني هو مبني ؛ لأنه الأصل ، ولا مقتضىً لإعرابه ، وربما علل الكوفيون ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأُعرب كأصله ، والبصريون لا يرون ذلك ، بل يقولون : إنه أصل برأسه كما تقدم ؛ فالخلاف في إعرابه مبني على الخلاف في أصالته . اهـ « يس على المجيب » .

(**والراجح**) المعتمد (**ما في النظم**) من كون الفعل ثلاثة أقسام ، وهو مذهب البصريين ، لا قسمين كما هو مذهب الكوفيين .

(**ولما فرغ**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**من تقسيم الفعل**) أي : من ذكر أقسام الفعل (. . **شرع**) أي : أراد أن يشرع (**في بيان ما يتميز به كل قسم**) من أقسام الفعل (**عن أخويه**) أي : عن قسيميه ومخالفيه ، (**وبدأ**) أي : أراد البداية (**بالماضي**) من الأقسام الثلاثة ، معطوف على(شرع) وإنما بدأ بالماضي ؛ (**لأنه**) أي : لأن الماضي (**جاء علىٰ**) الحكم (**الأصل**) في الأفعال وهو البناء ، وإنما قلنا : جاء على الأصل ؛ (**إذ هو**) أي : الماضي (**متفق علىٰ بنائه**) بين المذهبين ، (**فقال**) معطوف علىٰ (بدأ) :

(فكـــل مـــا يصلـــح فيـــه أمـــس فـــإنـــه مـــاض بغيـــر لبـــس)

و(الفاء) في قوله : (**فكل**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن أقسام الأفعال ثلاثة ، وأردت بيان علامة الماضي منها . . فأقول لك : كل (**ما يصلح فيه أمس**) أي : فكل لفظ يصلح معه ذكر (أمس) كقام أمس

يعني : أن علامة الماضي التي يتميز بها عن غيره أن يصلح معه (أمسِ) كقام واستخرج ، ما لم يمنع مانع ، وقد سبق أن علامته المختصة به تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، والتمييز بذلك أولىٰ من هـٰذا ؛ لعدم اطرادها مع الماضي ؛ . . . .

واستخرج أمس . . (**فإنه ماض**) أي : يسمىٰ بلفظ الماضي لمضي معناه حالة التكلم به بحسب الوضع .

ومعنى البيت : كل لفظ دل علىٰ حدث وزمن مضىٰ ، وصلُح مجيء (أمس) بعده . . فهو فعل ماضٍ (**بغير لبس**) أي : بغير شك ووهم غير المراد . اهـ من « النزهة » بتصرف .

قال الشارح : (**يعني**) الناظم ، ولفظ (يعني) في أصلها كلمة يؤتىٰ بها إذا كان في اللفظ إيهام غير المعنى المراد ، وليست هنا كذلك ، بل هي بمعنىٰ (أي) التفسيرية (**أن علامة**) الفعل (**الماضي التي**) يختص بها و(**يتميز بها**) أي : بتلك العلامة (**عن غيره**) من قسيميه المضارع والأمر ، وجملة قوله : (**أن يصلح معه** « أمس ») في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية ؛ يعني : أنَّ العلامة التي يتميز بها الماضي صلاحيةُ ذكر (أمس) بعده ؛ (**كقام**) زيد أمس ، (**واستخرج**) المعدنَ أمسِ .

و(ما) في قوله : (**ما لم يمنع مانع**) مصدرية ظرفية ، والظرف المقدَّر متعلق بـ(يصلح) والتقدير : وعلامة الماضي صلاحيةُ ذِكْرِ (أمس) بعده مدةَ عدمِ منعِ مانع من ذكرها بعده ، كاقتران الماضي بأداة الشرط ؛ لأن الماضيَ حينئذ يكون مضارع المعنىٰ ، فبينه وبين (أمس) منافاةٌ ؛ كقولك : إن قام زيد غداً . . أَقُم ؛ لأن معنى الشرط والجواب : إن يقم زيد غداً . . أقم ، فلا يصلح ذكر (أمس) بعده ، وهو اسمٌ لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه ، (**وقد سبق**) في باب (علامات الفعل) (**أن علامته**) أي : أن علامة الماضي (**المختصة به تاءُ الفاعل**) أو نائبه ؛ كضَربْتُ وضُرِبْتُ ، (**وتاء التأنيث الساكنة ، والتمييزُ بذلك**) أي : بما ذكر من التاءين (**أولىٰ**) لاطرادهما (من) التمييز بـ(هـٰذا) المذكور هنا ؛ يعني : لفظ (أمس) (**لعدم اطرادها**) أي : لعدم اطراد كلمة (أمس) (**مع الماضي**) .

والاطراد : أن يوجد المحدود كلما وُجد الحد ، وهو المانع ، **والانعكاس** : أن

كعسىٰ وليس ، ولصلاحيتها مع المضارع المنفي بـ(لم) نحو : لم يقم أمسِ ، ورسموه بأنه : ما دل علىٰ زمان قبل زمانك الذي أنت فيه . وأشار إلىٰ بيان حكمه بقوله :

وَحُكْمُــــهُ فَتْــــحُ ٱلأَخِيــــرِ مِنْــــهُ . . . .

يوجد الحد كلما وُجد المحدود ، وهو الجامع ، كما مر في باب (علامات الاسم) أي : لعدم كون (أمس) جامعاً لأفراد المعلَّم ؛ لأنها لا تصلح مع بعض الأفعال الماضوية ؛ (**كعسىٰ وليس** ، **و**) لعدم كونها مانعاً من دخول غير المعلَّم فيه ؛ (**لصلاحيتها مع المضارع المنفي بـ« لم » نحو : لم يقم**) زيد (**أمس** ، **ورسموه**) أي : رسم العلماء (أمس) وضبطوه (**بأنه**) أي : بأن (أمس) (**ما**) أي : لفظ (**دل علىٰ زمان قبل زمانك الذي أنت فيه**) ، فيدخل في مدلوله أول النهار الذي أنت كنت في عصره ، لا خصوص اليوم الذي قبل يومك .

(**وأشار**) الناظم (**إلىٰ بيان حكمه**) أي : بيان حكم الماضي (**بقوله**) قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(وحكمــــه فتــــح الأخيــــر منــــه كقـــولهـــم ســـار وبـــان عنـــه)

(**وحكمه**) أي : وحكم الماضي ؛ أي : الحكم الذي حكمت فيه النحاة ، ونطقت به العرب (**فتح**) الحرف (**الأخير منه**) أي : من الماضي ؛ يعني : أن الفعل الماضي مبني علىٰ فتح آخره ، أما بناؤه . . فعلى الأصل في الأفعال ، وما جاء علىٰ أصله . . فلا سؤال في سببه ، بل السؤال عما خالف أصله وهو المضارع ، ولكن إنما كان الأصل في الأفعال البناء ؛ لعدم توارد المعاني المختلفة عليها التي يُحتاج في بيانها إلى الإعراب ، وإنما أُعرب المضارع منها ؛ لشبهه بالاسم في أن كلاًّ منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبية ، لولا الإعرابُ . . لالتبست ، فالمتواردة على الاسم ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو : ما أحسنَ زيد ، فيحتمل ثلاثة أوجه : الاستفهام ، والتعجب ، والنفي ؛ فإن رفعت أحسنُ ، وجررت زيداً . . كان استفهاماً ، وإن بنيت أحسنَ على الفتح ، فإن نصبت زيداً . . كان تعجباً ، وإن رفعته . . كان نفياً ، وقد يختلف الإعراب مع اتحاد المعنىٰ ؛ كالحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره ، والمتواردة على المضارع ؛

. . . . كَقَـــوْلِهِـــمْ سَـــارَ وَبَـــانَ عَنْـــهُ

يعني : أن حكم الماضي أن يبنىٰ آخره على الفتح لفظاً أو تقديراً ، ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً ؛ نحو : ضرب وضربت . . . .

كالنهي عن كلا الفعلين ، أو عن أوَّلهما فقط ، أو عن مصاحبتهما في نحو : لا تعْنِ بالجفا وتمْدَح عمْراً ، ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره . . كان الإعراب أصلاً فيه ، بخلاف المضارع ، يغني عنه وضع اسم مكانه ؛ كأن يقال في النهي عن كليهما : لا تعن بالجفا ومدح عمْرٍو بالجر ، وفي النهي عن الأول فقط : لا تعْن بالجفا ولك مدح عمرو، وفي النهي عن المصاحبة: لا تعْن بالجفا مادحاً عمْراً. اهـ «خضري»

ومعنىٰ قولهم : والأصل في الاسم الإعراب ؛ أي : الحكم الذي يستحقه الاسم أولاً وبالذات ، وليس المراد بالأصل الراجح ؛ لأنه يقتضي أنه يجوز في كل اسم الإعراب راجحاً ، والبناء مرجوحاً ، وهو باطل . اهـ « حمدون » ، وإنما حرِّك الماضي مع أن الأصل في المبني السكون ، كما قال ابن مالك في الخلاصة :

(وكـــل حـــرف مستحـــق للبنـــا والأصـــل فـــي المبنـــي أن يسكنـــا)

لأنه أشبه الاسم والمضارع في وقوعه صفةً وصلة وشرطاً وخبراً وحالاً ، والأصل في المعرب : الحركة لما سيأتي، فكذا ما شابهه، ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجملة؛ لأن الفعل هو المقصود منها ، وكانت الحركة فتحة ؛ لتعادل خفتُها ثقلَ الفعل .

(**كقولهم**) أي : كقول العرب (**سار**) أي : سافر فلان عن البلد ، (**وبان عنه**) أي : انفصل عن البلد وخرج عنه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**يعني**) الناظم : (**أن حكم**) الفعل (**الماضي**) الذي حكمت له النحاة ، ونطقت به العرب (**أن يبنىٰ آخره على الفتح لفظاً**) أي : سواء كان ذلك الفتح لفظاً ؛ أي : ملفوظاً ، (**أو تقديراً**) أي : مقدراً للتعذر ؛ كدعا ورمىٰ وسعىٰ ، (**ثلاثياً**) كان ذلك الماضي ، كما مُثِّل نسبة إلىٰ ثلاثة علىٰ غير قياس ، وكذا ما بعده ، (**أو رباعياً**) مدحرج وسلْقىٰ ، (**أو خماسياً**) كتدحرج وتولىٰ ، (**أو سداسياً**) كاستخرج واسلنقىٰ .

ومثَّل الشارح للثلاثي المفتوح لفظاً بقوله : (**نحو** : **ضرب**) زيد ، (**وضرَبَت**)

وضربك وضربا ، ونحو : رمىٰ وعفا ، أصلهما : رَمَيَ وعَفَوَ ، تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، فسكون آخرهما عارض ، والفتحة مقدرة على الألف ، ومحل ما ذكر من بنائه على الفتح ما لم يتصل به الضمير . . . .

هند ، (**وضربك**) عمرو ، (**و**) الزيدان (**ضربا**) ك ، (**و**) مثل للثلاثي المفتوح تقديراً بقوله : (**نحو : رمىٰ**) العدو ، (**وعفا**) عن المسلم ، وسعىٰ في الحج ، (**أصلهما**) أي : أصل رمَىٰ وعفا ، والمراد بالأصل هنا : هو ما كان حق وضْع الكلمة أن يكون عليه ؛ بالنظر إلىٰ نظائره من الأفعال الماضوية ، لا الأصل الذي بمعنىٰ ما نطقت به العرب ، وهو مبتدأ ، خبره قوله : (**رَمَيَ وعَفَوَ**) محكياً بفتح الياء في الأول ، والواو في الثاني ؛ فيقال فيهما :

(**تحركت الياء**) في الأول ، (**والواو**) في الثاني ؛ أي : تحركتا بالفتح الذي كان بناء الماضي عليه ، (**وانفتح ما قبلهما**) أي : ما قبل الياء والواو بالفتح الأصلي لعين الفعل الماضي ؛ (**فقُلبتا**) أي : قُلبت الياء والواو (**ألفين**) أي : بألفين ، فهو منصوب بنزع الخافض ؛ لأن (قلب) ليس مما يتعدىٰ بنفسه إلى اثنين ، يقال : قلب يقلب ، من باب (ضرب) قلب الشيء حوله عن وجهه أو حالته ، أو جعل أعلاه أسفله ، أو جعل باطنه ظاهره . اهـ « منجد » ، أي : قلبتا بألفين لاقتضاء فتح ما قبلها القلب بالألف ؛ لأن الفتح يُناسب الألف ، (**فسكون آخرهما**) أي : آخر (رمىٰ) و(عفا) (**عارض**) بسبب قلبهما ألفاً لا أصلي ؛ فلا يرد علىٰ قولهم الماضي مفتوح الآخر أبداً ، (**والفتحة**) أي : فتح الماضي (**مقدرة على الألف**) أي : علىٰ ألفهما للتعذر ؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة ، كما أن الجبال لا تقبل الحركة ، (**ومحل ما ذكر**) أي : ومحل ما ذكره النحاة (**من بنائه**) أي : من بناء الماضي (**على الفتح**) و(محل) مبتدأ ومضاف ، و(ما) اسم موصول في محل الجر مضاف إليه و(من بنائه) بيان لـ(ما) حال من الضمير العائد ، والخبر : قوله : (**ما لم يتصل به الضمير**) ، و(ما) فيه : مصدرية ظرفية ، والظرف المقدَّر متعلِّق بالخبر المحذوف ، والتقدير : ومحل ما ذكر من بنائه على الفتح كائن مدة عدم اتصال الضمير به ، والجملة الاسمية مستأنفة ، فالضمير قيد أول ، خرج به ما إذا اتصل به الفاعل الظاهر ؛ نحو :

المرفوع المتحرك ، فإن اتصل به.. بني آخره على السكون ؛ كضرَبْت وضربن ؛ كراهية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، . . . .

ضرب زيد ؛ فإنه على الأصل من الفتح .

وقوله : (**المرفوع**) قيد ثانٍ ، خرج به ما إذا اتصل به الضمير المنصوب ؛ نحو : ضربك ؛ إذ لا يلزم توالي ما ذكر ، لأن ضمير النصب في معنى الانفصال ؛ لأنه فضلة ليس عمدةً ، (**المتحرك**) قيد ثالث ، خرج به ما إذا اتصل به الضمير المرفوع الساكن ؛ كضربوا أو ضربا ، فإنه يُحرَّك بحركة المجانسة ، (**فإن اتصل**) الضمير المذكور (**به**) أي : بالفعل الماضي (.. **بني آخره**) أي : آخر الماضي (**على السكون** ؛ **كضربت**) بتثليث التاء للمتكلم أو المخاطب أو المخاطبة ، (**وضربْن**) بفتح النون الخفيفة مع سكون الباء لجماعة الإناث الغائبات في نحو : الهندات ضربن .

وقوله : (**كراهية**) بوزن طواعية مفعول لأجله لقوله : (بني) أي : بني آخره على السكون ؛ دفعاً لكراهية (**توالي**) وتتابع (**أربع**) حروف (**متحركات فيما**) أي : في تركيب (**هو**) أي : ذلك التركيب (**كالكلمة الواحدة**) في عدم استغناء أحد جزئيه وهو الفعل ، عن الآخر وهو الفاعل ، وإنما عبَّر بـ(كالكلمة) ولم يقل في كلمة واحدة ؛ لعدم كونه كلمة واحدة في الحقيقة ، بل هو كلام تام ؛ كضربت ، لأنه فعل وفاعل ، أو يبنىٰ على السكون مع الضمير المذكور ؛ لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو : ضربنا ؛ أي : لدفع الكراهية المذكورة في الثلاثي وبعض الخماسي ؛ كانطلقت ، مع أنه كالكلمة واحدة ، وحُمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي ؛ كتعظمت عليه ، وإنما حُمل الكثير على القليل ؛ لأن فيه دفع المحذور بخلاف عكسه ، واعتُرض بأن نحو : شجرة فيه ذلك التوالي ، ولم يكرهوه ، ولو كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل.. للزم التحكم ؛ إذ كل منهما لا غنىٰ عنه ، ولوجب في نحو : قلنْسوة قلب الواو ياءً ، والضمة كسرة ؛ لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ، ومن ثم اختار بعضهم أن ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو : أكرمنا بسكون الميم وفتحها ، وحملت التاء ونون النسوة علىٰ (نا) لأن كلاً منهما ضمير رفع متصل متحرك ، وخُص الفاعل بالسكون ؛ لشدة احتياج الفعل إليه ، فخُفف فيه .

وإذا اتصل به واو الجماعة ؛ كضربوا . . ضُم آخره للمجانسة ، والفتحة مقدرة ، وإنما لم يُبْنَ على الضم حينئذ ؛ لأن الضم لا يدخل الفعل ، . . . .

وأما نحو : ضربا ، مما اتصل به ألف الاثنين . . ففتحته أصلية لا لمناسبة الألف لسبق البناء عليها ، بخلاف نحو : غلامي في الجر فإن كسْره لمناسبة الياء لا للإعراب ؛ لسبق الإضافة علىٰ دخول العامل ، فتدبّر . اهـ من « الخضري » .

وعبارة الشيخ يس على « المجيب » : وبُني الماضي على الحركة ؛ لمشابهته المضارعَ في وقوعه صفةً وصلةً وحالاً ، والمضارع معرب ، **والأصل في الإعراب** : أن يكون بالحركة ، فاستحق أن يبعد من السكون ، الذي هو أصل البناء إلىٰ أصل الإعراب ، الذي هو الحركة ، والاسمَ بوقوعه موقعه ؛ نحو : مررت برجلٍ ضرب ؛ أي : ضارب ، فالمضارع لمّا شابه المشابهة التامة . . استحق به الإعراب ، والماضي لمشابهته مشابهةً ناقصةً . . استحق البناء على الحركة ، وخُصَّ بالفتحة ؛ طلباً للخفة ، ولأنه لو بُني على الضم . . لاجتمع ضمتان في نحو : شَرُفَ وكَرُمَ ، ولو بُني على الكسر . . لاجتمع كسرتان في عَلِمَ وشَرِبَ وسَمِعَ . اهـ (منه) .

(و) أما (**إذا اتصل به واو الجماعة ؛ كضربوا**) . . فإنه يـُ (**ضم آخره للمجانسة**) أي : يضم آخره لمناسبة الواو ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، فـ(الباء) في ضربوا هي آخر الفعل ، وحقها أن تبنىٰ على الفتح ، ولكن ضُمت لمناسبة الواو ، واعترُض بأن كونها للمناسبة ينافي كونها ضمةَ بناءٍ ، قال شيخنا : ولا منافاة ؛ إذ قد صرحوا بأن الكسر في (أمس) للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين ، فتأمل . اهـ « يس على المجيب » .

ومقتضىٰ قوله : (ضُم آخره للمجانسة) أن الفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وإنما لم يُبْن حينئذ على الضم ؛ لأن الضم لا يدخل الفعل مع ثقله ؛ لئلا يجتمع ثقيلان ، فيورث بشاعةً في الكلام . اهـ « نزهة » كما ذكره الشارح بقوله : (**والفتحة**) حينئذ (**مقدرة**) علىٰ آخر الفعل ؛ لتعذرها بحركة المناسبة ، (**وإنما لم يُبن**) الفعل (**على الضم**) البنائي (**حينئذ**) أي : حين إذ اتصل به واو الجماعة (**لأن الضم**) الذي هو من ألقاب البناء (**لا يدخل الفعل**) لئلا يجتمع

وأما نحو : ﴿ ٱشۡتَرَوُاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ ، و﴿ دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورٗا ﴾ . . فأصلهما : اشْتَرَيُوا بياء مضمومة ، ودَعَوُوا بواوين ، أُوْلاهما مضمومة ، تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ؛ فقُلِبتا ألفين ، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين . . . .

ثقيلان ثقل الفعل وثقل الضم ؛ فيورث بشاعة في الكلام .

قوله : (**وأما نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱشۡتَرَوُاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ) ثَمَنٗا ﴾ ، (و) قوله : (﴿ دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورٗا ﴾) جواب عن سؤال مقدر ، تقديره : أنكم قلتم : إن الماضي يُضم آخره للمجانسة ، وفي هـٰذين المثالين ونحوهما فتح آخر الماضي علىٰ أصل حركة بنائه ، وفيهما منافاة لقاعدتكم ، فما الجواب عنه ؟ (. . فـ) أجابوا عنه بقولهم : إن (**أصلهما**) أي : أصل (اشتروا) بفتح الراء (**اشتريوا**) حالة كونه مقروءاً (**بياء مضمومة**) لمناسبة الواو ، (و) أصل (**دعَوْا**) بفتح الواو (**دعوُوْا**) حالة كونه مقروءاً (**بواوين أُوْلاهما**) ، هـٰذا هو الصواب ؛ بدليل تأنيث الخبر في قوله : (**مضمومة**) ، وفي بعض النسخ : (أولهما) بالتذكير ، ولعله تحريف من النساخ ؛ أي : مضمومة لمناسبة واو الضمير وهي الثانية ؛ لأن الأولىٰ لام الكلمة ، فيقال في بيان اعتلالهما : (**تحركت الياء**) في الأول بحركة المجانسة ، (**والواو**) الأولىٰ في الثاني بحركة المجانسة (**وانفتح ما قبلهما**) أي : ما قبل الياء والواو علىٰ أصل حركة عين الكلمة ؛ (**فقُلِبتا**) أي : فقلبت الياء في الأول ، والواو في الثاني (**ألفين**) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، (**ثم حُذفت الألف**) التي قُلبتا إليها (**لالتقاء الساكنين**) مع واو الجماعة ، فصارا (اشتروا) و(دعوا) بفتح ما قبل واو الجماعة .

فائدة

[الفرق بين حركة المناسبة والإعراب في نحو غلامي وضربا]

وليس من هـٰذا القبيل ؛ أي : من باب حركة المناسبة على الأوجه فتحة ضربا بألف الاثنين ، بل هي أصلية لا لمناسبة الألف ، والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في : مررت بغلامي ، والفرق أن كسرة الإعراب غير سابقة علىٰ ياء المتكلم ، حتىٰ تستصحب بعد الإضافة إليها ؛ لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر ، فتكون الكسرة كسرة مناسبة ، فتقول في إعرابه : غلام : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْأَمْــرُ مَبْنِــيٌّ عَلَــى ٱلسُّكُــونِ   مِثَــالُــهُ ٱحْــذَرْ صَفْقَــةَ ٱلْمَغْبُــونِ

ولما فرغ من الماضي . . أخذ في بيان حكم فعل الأمر ، وقد مرّ أنه يتميز بدلالته على الطلب ، مع قبول ياء المخاطبة ، . . . .

مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، بخلاف فتحة بناء الفعل ، فإنها سابقة على الألف ، فتُستصحب بعدها ، فتقول في إعرابه إعراباً تطبيقياً : ضرب : فعل ماض مبني على الفتح ، والألف : فاعل في محل الرفع ، هٰكذا ينبغي تقرير الفرق فيما بين البابين . اهـ « صبان » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(والأمــر مبنــي علــى السكــون   مثــالــه احــذر صفقــة المغبــون)

أي : (و) الفعل الدال على (**الأمر**) والطلب (**مبني على السكون**) الظاهر إن كان صحيح الآخر ، (**مثاله**) أي : مثال الأمر المبني على السكون الظاهر قول الوُعَّاظ : (**احذر**) واجتنب أيها المؤمن (**صفقة المغبون**) أي : عقد الشخص الذي غُبن وخُدع فيه صاحبه ، **والمراد** : احذر عن كل عمل يؤديك إلى الخسران ، إما : في الدين ، أو في الدنيا ، وفي مثال الناظم عظة لمن اتعظ به . اهـ « نزهة » .

قال الشارح : (**ولما فرغ**) الناظم (**من**) بيان أحكام (**الماضي . . أخذ**) أي : شرع يتكلم (**في بيان حكم فعل الأمر**) ، وهو البناء على السكون ، أو علىٰ ما ناب عنه ، (**وقد مرّ**) في كلامنا وكلام الناظم بطريق الفحوىٰ (**أنه**) أي : أن فعل الأمر (**يتميز**) عن قسيميه الماضي والمضارع (**بدلالته على الطلب**) أي : طلب الفعل ، خرج بها ما لا يدل على الطلب ؛ كفعل التعجب ؛ لأن معناه الخبر ، وصيغته كذلك وإن كانت علىٰ صورة الأمر ؛ نحو : أحسن بزيد ، وخرج أيضاً : ضرباً زيداً بمعنى اضرب ، وكلا بمعنى الزجر والردع ، ومهٍ منوناً بمعنى انكفف ؛ لأنها لم توضع للطلب ، وخرج نحو : لتضرب ؛ لأن دلالته على الطلب بغير الصيغة ، وخرج بقوله : (**مع قبول ياء**) المؤنثة (**المخاطبة**) سواء قلنا : إنها من تعريفه ، كما هو ظاهر كلامه ، أو قلنا : إنها علامة ـ وهو الأصح ـ اسم الفعل ونحوه ، وكلاّ إن قلنا : إنها

وقدّمه على المضارع ؛ لأنه قد يكون مجرداً ، بخلاف المضارع ، والمزيد فيه فرع عن المجرد ، وأشار إلىٰ أن حكمه أن يبنىٰ آخره على السكون ، وهـٰذا محله إذا كان صحيح الآخر ؛ كاضرب ، فإن مضارعه علامة جزمه سكون آخره ، فإن كان المضارع علامة جزمه حذف آخره ، وهو حرف العلة . . بني الأمر منه علىٰ حذف آخره ؛ نحو : اغز ، واخش ، وارم . وإن كان المضارع علامة جزمه حذف النون . . بني الأمر منه علىٰ حذف النون ؛ كاضربا واضربوا . . . .

موضوعة للطلب بمعنى انته . اهـ من الهامش .

(**وقدّمه**) أي : قدم الناظم الأمر (**على المضارع**) مع كونه أصلاً له ؛ لأنه مقتطع منه (**لأنه**) أي : الأمر (**قد يكون مجرداً**) من الزيادة ؛ كقم من قام ، وقد لا يكون مجرداً ؛ كأقم من أقام . اهـ من « كردي » ، (**بخلاف المضارع**) فإنه لا يكون مجرداً من الزيادة ؛ لكونه مبدوءاً بإحدى الزوائد الأربع ، (**والمزيد فيه**) وهو المضارع (**فرع عن المجرد**) وهو الأمر ، (**وأشار**) الناظم (**إلىٰ أن حكمه**) أي : إلىٰ أن حكم الأمر (**أن يبنىٰ آخره على السكون**) الظاهر ؛ كاضرب زيداً ، أو المقدر ؛ كاضرب الغلام ، (**وهـٰذا**) أي : بناؤه على السكون (**محله**) أي : محل بنائه على السكون (**إذا كان**) الأمر (**صحيح الآخر**) ، وذلك (**كاضرب**) ، أو اتصل به ضمير النسوة ؛ نحو : اضربن واخشين يا هندات ، (**فإن مضارعه علامة جزمه سكون آخره**) نحو : لم يضرب زيد ، ولم يضرب الغلام ، والهندات لم يضربن ، ولم يتصل به ضمير تثنية ، ولا ضمير جمع ، ولا ضمير المؤنثة المخاطبة ، سواء كان صحيح الآخر أو معتله ، (**فإن كان المضارع علامة جزمه**) مبتدأ ، أو بدل من اسم كان ، (**حذف آخره ، وهو حرف العلة**) نحو : لم يغز ، ولم يخش ، ولم يرم (. . **بني الأمر**) المقتطع (**منه**) أي : من ذلك المضارع المعتل ، (**علىٰ حذف آخره**) ، وهو حرف العلة (**نحو : اغز ، واخش ، وارم**) .

(**وإن كان المضارع علامة جزمه**) : مبتدأ ، أو بدل ، (**حذف النون**) أي : حذف نون علامة الرفع ؛ نحو : لم يضربا ، ولم يضربوا ، ولم تضربي ، ونحو : لم يغزوَا ، ولم يغزوا ، ولم تغزي ، (. . **بني الأمر**) المقتطع (**منه**) أي : من ذلك المضارع المجزوم بحذف النون (**علىٰ حذف النون ؛ كاضربا**) في : لم يضربا ، (**واضربوا**)

واضربي ، والأحسن أن يقال : والأمر مبني علىٰ ما يجزم به مضارعه .

وَإِنْ تَــــلاَهُ أَلِــــفٌ وَلاَمُ فَــاكْسِـرْ وَقُـلْ لِيَقُـمِ الْغُـلاَمُ

يعني : أن الأمر المبني على السكون إذا اتصل آخره بـ(أل) نحو : صم النهار ، واعتكف الليل . . حرك آخره . . . .

في : لم يضربوا (واضربي) في : لم تضربي ، بحذف الجازم ، وحرف المضارعة من مضارعه المجزوم .

(**والأحسن**) للناظم ؛ أي : والكلام الأجمع لجميع ألقاب بناء الأمر (**أن يقال**) بدل قول الناظم (والأمر مبني على السكون) : (**والأمر مبني علىٰ ما يجزم به مضارعه**) ، وهٰذه الجملة نائب فاعل محكي للقول ، وعبارة « النزهة » هنا : ولو قال :

والأمـر مبنـي علـىٰ مـا يجـزم بـه مضـارعـه أيـا مـن يفهـم

لوفى المراد . اهـ

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن تـــلاه ألـــف ولام فـاكسـر وقـل ليقـم الغـلام)

أي : (**وإن تلاه**) أي : وإن تلا الأمر المبني على السكون (**ألف ولام**) أي : الاسم المحلىٰ بالألف واللام ، واتصل آخره بـ(أل) (. . **فاكسر**) أي : فحرك أيها النحوي أو السائل آخر ذلك الأمر بالكسر ، علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ؛ نحو : قل الحق وخذ العفو ، وإنما حرك بالكسر دون الضم والفتح ؛ لأنه الأصل في حركة التخلص ؛ لأنه ضد السكون باختصاصه بالاسم ، كما أن السكون خاص بالفعل ، **والقاعدة** : أن الشيء يعارض بالضد .

وقوله : (**وقل** : **ليقم الغلام**) بكسر آخر الفعل تنظير لا تمثيل ؛ إذ الكلام في أمر الحاضر الذي هو قسيم المضارع ، لا في المضارع المقرون بلام الأمر وإن كان الحكم صحيحاً فيه أيضاً .

قال الشارح : (**يعني**) الناظم بهٰذا البيت : (**أن الأمر المبني على السكون إذا اتصل آخره**) أي : آخر ذلك الأمر (**بـ« أل » نحو**) قولك : (**صم النهار واعتكف الليل . . حرك آخره**) أي : آخر ذلك الأمر ؛ أي : الحرف الأخير منه الساكن للبناء

بالكسرة ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وذلك لأن همزة الوصل تسقط في الدرج ، فيلتقي ساكنان ؛ فلا يمكن النطق إلا بتحريك آخره ، وإنما يحرك بالكسرة ؛ لأنها الأصل في التخلص من الساكنين ، وهـٰكذا كلما التقىٰ ساكنان . . فإنه يحرك بالكسر ، . . . . . .

(**بالكسرة**) ، لو قال : بالكسر بلا تاء . . لكان كلامه أوفق لقاعدتهم ؛ لأن الكسرة من ألقاب الإعراب ، والكسر من ألقاب البناء ، وهو المراد هنا ، إلا أن يقال : عبر بالكسرة تجوزاً ، (**فراراً**) أي : تخلصاً بهـٰذا التحريك (**من التقاء الساكنين**) ، وهو علة للتحرك ، (**وذلك**) الالتقاء (**لأن همزة الوصل**) أي : لأن الهمزة التي يوصل بها ، وهي همزة (أل) إلى النطق بالساكن ، وهو لام (أل) (**تسقط في الدرج**) في درج الكلمة ووصلها بما بعدها ، (**فيلتقي ساكنان**) أي : يتصلان ، وهما آخر الأمر المبني على السكون ، ولام (أل) (**فلا يمكن النطق**) أي : نطق الساكنين المتصلين (**إلا بتحريك آخره**) أي : آخر الأمر ، (**وإنما يحرك**) أي : إنما حرك ذلك الآخر (**بالكسرة ؛ لأنها**) أي : لأن الكسرة (**الأصل**) أي : الأغلب (**في**) حركة (**التخلص من**) التقاء (**الساكنين**) ، وفي هامش الشارح : (وإنما كانت الكسرة أصلاً في التخلص من التقاء الساكنين ؛ لما بين الكسرة والسكون من المناسبة ، وذلك أن الجر مخصوص بالاسم ، والجزم مخصوص بالفعل ، والكسرة من الجر ، والسكون من الجزم ، فهما متناقضان ، وبين النقيضين مناسبة ؛ لتلازم حضورهما في الذهن ؛ ولذا قد نرى النقيض يحمل على النقيض ، كما يحمل النظير على النظير) اهـ منه .

وقوله : (**وهكذا**) جار ومجرور معمول لجواب (كلما) علىٰ سبيل الحالية ، وقوله : (**كلما**) هي من أدوات الشرط الغير الجازمة ، وهي في الأصل موضوعة لتعميم الأفراد ، ثم جُعلت لتعميم الأزمان ، لاكتسابها الظرفية من المضاف إليه في الأصل النائبة عنه (ما) لإفادة التكرار ، وقوله : (**التقىٰ ساكنان**) فعل شرط لها ، وقوله : (. . **فإنه**) أي : فإن ذلك الالتقاء (**يحرَّك بالكسر**) أي : يزال بحركة الكسر جوابها ، و(الفاء) : رابطة لجواب (كلما) وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، و(كلما) منصوب على الظرفية المكانية ، متعلق بجوابها .

والمعنىٰ : وكل مكان التقىٰ فيه ساكنان فإنه يحرَّك ذلك الالتقاء بالكسر حالة كونه

وربما حُرِّك بالفتح ؛ نحو : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ كراهية أن تتوالىٰ كسرتان في كلمة علىٰ حرفين ، وهي (من) ، لكن تمثيل الناظم بقوله : (ليقم الغلام) غير مطابق ؛ إذ الكلام في أمر الحاضر ، الذي هو قسيم المضارع ، لا في المضارع المقرون بلام الأمر وإن كان الحكم صحيحاً فيه أيضاً . . . .

هٰكذا ؛ أي : مثل الالتقاء الواقع في فعل الأمر المبني على السكون .

(**وربما**) أي : قليلاً (**حُرِّك**) التقاء الساكنين (**بالفتح**) لثقل الكسر ؛ (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ)مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ (**كراهية**) أي : لأجل كراهية (**أن تتوالىٰ**) وتتابع (**كسرتان في كلمة علىٰ حرفين ، وهي** « **من** ») الجارة في هٰذا المثال ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ .

وقوله : (**لكن**) : استدراك علىٰ مثال الناظم ؛ أي : لكن (**تمثيل الناظم**) للأمر المبني على السكون الذي تلاه ألف ولام (**بقوله** : « **ليقم الغلام** » **غير مطابق**) أي : غير موافق لما في المقام ؛ (**إذ الكلام**) المذكور هنا (**في أمر الحاضر**) أي : المخاطب (**الذي**) : صفة لأمر الحاضر (**هو**) أي : ذلك الأمر (**قسيم المضارع**) أي : مباينه ومخالفه .

فائدة

[الفرق بين القسيم والمقسم والقِسم]

والفرق بين القسيم والمقْسَم والقِسْم : أن المقسم : هو المحل الذي وردت عليه القسمة ؛ كالفعل ، والقسم ـ بكسر القاف ، وسكون السين ـ : هو ما كان مندرجاً تحت الشيء وأخص منه ؛ كالأمر والمضارع مثلاً بالنسبة إلى الفعل ، والقسيم : هو ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كلي ؛ كالماضي والأمر مع المضارع ، فإذا قسمت الحيوان إلىٰ إنسان وحمار وفرس مثلاً . . كان الحيوان مقسماً وكل من هٰذه الثلاثة قِسْماً منه ، وكلٌ منها قسيم للآخر . اهـ « فتح رب البرية على الدرة اليتيمة » ، أي : إذ الكلام في بحث أمر الحاضر ، (**لا في**) بحث (**المضارع المقرون بلام الأمر وإن كان الحكم**) المذكور ؛ يعني : التحريك بالكسرة لالتقاء الساكنين (**صحيحاً فيه**) أي : منطبقاً في المضارع المذكور (**أيضاً**) أي : كما هو منطبق في أمر الحاضر

. . . .

فائدة

[فيما يسأل عنه في المبني]

واعلم : أن ما بني على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عن سبب سكونه ؛ لمجيئه علىٰ أصل البناء وهو السكون ، ومن الأسماء فيه سؤال واحد : لم بُني ؟ وما بُني علىٰ حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان : لم حُرِّك ، مع أن الأصل في المبني السكون ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ أو من الأسماء فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم حُرِّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وقد علمت أن أسباب أصل البناء أربعة ، كما ذكره في « الخلاصة » :

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ... والمعنوي في متىٰ وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر وكافتقار أُصِّلا

وأما التحرك . . فأسبابه خمسة : التقاء الساكنين ؛ كأين ، وكون الكلمة علىٰ حرف واحد ؛ كبعض المضمرات ، أو عرضة للبدء بها ؛ كباء الجر ، أو لها أصل في الإعراب ؛ كـ(قبل) و(بعد) ، أو شابهت المعرب ؛ كالماضي المشبه للمضارع فيما مرَّ ، هـٰذا ما ذكروه .

ولا يصلح واحد منها سبباً لتحريك (هو) و(هي) ، لكن رأيت نقلاً عن الرضيِّ ما نصه : (**الصحيح** : أن الضمير جملة (هو) و(هي) كما عليه البصريون ، وإنما حُرِّكا ؛ لتصير الكلمة مستقلة ، حتىٰ يصح كونها ضميراً منفصلاً ؛ إذ لولا الحركة . . لتوهم كونهما للإشباع ، كما ظن الكوفيون) اهـ ، فهـٰذا سبب سادس ، وهو الدلالة على استقلال الكلمة أو أصالة المحرَّك .

فإن قلت : كيف تعد حركة الساكنين والإتباع من البناء ، مع قولهم في تعريفه : وليس إتباعاً ولا تخلصاً من سكونين . . **أُجيب** : بأن محل ما هنا إذا كانا في كلمة احدة ؛ كأين ومنذ ، للزوم الحركة ، وما في التعريف إذا كانا في كلمتين ؛ كاضرب الرجل ، والحمد لله بكسر الدال ؛ لأن المقتضي للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلاً ، وهو منتفٍ عند فصلهما ، أو أن ما هنا إذا صلح غير تلك الحركة . . فتخصيصها من

وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ سَعَىٰ وَمِنْ غَدَا	فَأَسْقِطِ ٱلْحَرْفَ ٱلأَخِيرَ أَبَدَا
تَقُولُ يَا زَيْدُ ٱغْدُ فِي يَوْمِ ٱلأَحَدْ	وَٱسْعَ إِلَى ٱلْخَيْرَاتِ لُقِّيتَ ٱلرَّشَدْ
وَهَكَذَا قَوْلُكَ فِي ٱرْمِ مِنْ رَمَى	فَٱحْذُ عَلَىٰ ذَلِكَ فِيمَا ٱسْتَبْهَمَا

تأثير البناء ، وما في التعريف إذا لم يصلح غيرها ؛ نحو : ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ فتأمل .اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن أمرت من سعىٰ ومن غدا	**فأسقط الحرف الأخير أبدا**
تقول يا زيد اغد في يوم الأحد	**واسع إلى الخيرات لُقِّيت الرشد**
وهكذا قولك في ارم مِنْ رمى	**فاحذ علىٰ ذلك فيما استبهما)**

أي : (**وإن أمرت**) وأردت أيها السائل أو النحوي صوغ صيغة الأمر (**من**) مضارع (**سعىٰ**) بكرٌ بين الصفا والمروة (**ومن**) مضارع (**غدا**) وبكَّر زيدٌ يوم التروية إلىٰ منىٰ ؛ أي : وإن أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخر ؛ كمضارع (سعىٰ) و(غدا) ، ومضارع ولَّىٰ وتولَّىٰ واستولىٰ (. . **فأسقط الحرف الأخير**) منه ؛ أي : فاحذف الحرف الأخير منه ، وهو حرف العلة ، (**أبداً**) أي : في جميع أحواله ، سواء كان مصوغاً من ثلاثي أو رباعي أو خماسي أو سداسي ، كما مثلناه ؛ ليكون مبنياً علىٰ حذف حرف العلة نيابةً عن السكون ، مع بقاء الحركة التي قبل الآخر ؛ لتدل على المحذوف ، فـ(**تقول**) في صوغ الأمر من (غدا) : (**يا زيد اغدُ**) وبكِّر إلىٰ منىٰ (**في يوم الأحد**) الذي هو يوم التروية بضم الدال من اغد ؛ ليدل على المحذوف وهو الواو ؛ لأنه من غدا يغدو ؛ كدعا يدعو ، وغزا يغزو ، ولأنه ناقص واوي ، (**واسْعَ**) يا عمرو وبادر (**إلى الخيرات**) والأعمال الصالحة ، إن بادرت إليها . . (**لقيت الرَّشَد**) والصلاح ؛ أي : فزت جزاء رشدك وثوابه عند الله تعالىٰ بفتح العين من اسع ؛ ليدل على المحذوف وهو الألف ؛ لأنه أمر من سعىٰ يسعىٰ ، كخَشِي يخشىٰ ، ورَضِي يرضىٰ ، من كلِّ فعل معتل بالألف .

(**وهكذا**) أي : ومثل هـٰذا المذكور في إسقاط الحرف الأخير من الأمر مع بقاء حركة ما قبل الآخر (**قولك في**) صوغ : (**ارمِ من**) مضارع (**رمىٰ**) فتقول : ارمِ

يعني : إذا أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخر ؛ كمضارع : سعىٰ وغدا ورمىٰ . . فاحذف الحرف الأخير منه ، وهو حرف العلة ؛ ليكون مبنياً علىٰ حذفه نيابةً عن . . . .

يا حاج الجمرات في أيام منىٰ بكسر الميم من ارم ؛ ليدل على المحذوف وهو الياء ؛ لأنه من رمىٰ يرمي ، كمشىٰ يمشي ، من كل فعل معتل بالياء ، (**فاحذُ**) أي : فقس (**علىٰ ذلك**) المذكور من الأمثلة الثلاثة المذكورة من قوله :

(وإن أمرت من سعىٰ ومن غدا) إلىٰ قوله : (وهكذا قولك في ارمِ من رمىٰ)

واحكم حكمه (**فيما استبهما**) وأشكل ، وخفي عليك من سائر الأفعال المعتلة بالحروف الثلاثة ، سواء كان ثلاثياً ؛ كدعا وغزا ومشىٰ ، أو ما فوقه ؛ كصلَّىٰ وولَّىٰ وتزكىٰ وتولىٰ واستولىٰ ، وأفرد اسم الإشارة في قوله : (علىٰ ذلك) مع كون المشار إليه جمعاً ؛ نظراً إلىٰ كونه بعنى المذكور ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾ أي : وسط بين ما ذكر من الفارض والبكر ، و(الألف) في قوله : (استبهما) للإطلاق .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**يعني**) الناظم بهـٰذه الأبيات : (**إذا أردت**) وقصدت أيها المخاطب صوغ (**صيغة الأمر**) وأخذها ، والصيغة : هي ما تركب من الحروف والحركات والهيئات (**من**) مصدر الفعل (**المضارع المعتل الآخر**) ، و(المعتل الآخر) : هو ما كان آخره واحداً من أحرف العلة الثلاثة : الواو والياء والألف ، ويُسمىٰ ناقصاً ؛ (**كمضارع « سعىٰ »**) وهو يسعىٰ ، ويُسمىٰ فعلاً مقصوراً ، (**و**) كمضارع (**« غدا »**) وهو يغدو ، ويسمىٰ ناقصاً واوياً ، (**و**) كمضارع (**« رمىٰ »**) وهو يرمي ، ويسمىٰ ناقصاً يائياً (. . **فاحذف الحرف الأخير منه**) أي : من ذلك الأمر المصوغ من المضارع ، والجملة الفعلية جواب (إذا) الشرطية ، وقرنت بالفاء ؛ لكونها جملة طلبية ، (**وهو**) أي : ذلك الحرف الأخير (**حرف**) واحد من أحرف (**العلة**) الثلاثة .

وقوله : (**ليكون**) علة للحذف ؛ أي : احذف الأخير منه ؛ ليكون ذلك الأمر (**مبنياً علىٰ حذفه**) أي : علىٰ حذف حرف العلة حالة حذفه (**نيابةً**) أي : نائباً (**عن**

السكون ، مع بقاء الحركة التي قبل الآخر ؛ لتدل على المحذوف ؛ فتقول : يا زيد ؛ اسعَ واغدُ وارمِ، وقس علىٰ ذلك، وهـٰذا تقييد لقوله أوّلاً : (والأمر مبني على السكون)، وقد علم مما مرّ ، فقوله : (من سعىٰ ومن غدا) و(من رمىٰ) من مجاز الحذف ؛ . .

السكون) الذي هو أصل في ألقاب البناء ، وقوله : (**مع بقاء الحركة التي قبل الآخر**) بعد حذف حرف العلة ، متعلِّق بقوله : (فاحذف الحرف الأخير) ، وتلك الحركة الضمة في الناقص الواوي ؛ كاغدُ في مثاله ، والكسرة في الناقص اليائي ؛ كارمِ ، والفتحة في المعتل بالألف ؛ كاسعَ .

وقوله : (**لتدل**) علة لإبقاء الحركة التي قبل الآخر ؛ أي : احذف الحرف الأخير مع إبقاء حركة ما قبل الآخر ؛ لتدل تلك الحركة الباقية (**علىٰ**) الحرف (**المحذوف**) من صيغة الأمر ؛ (**فتقول**) أيها الطالب في تطبيق العمل المذكور : (**يا زيد ؛ اسعَ**) في المعتل بالألف ، (**و**) يا عمرو (**اغدُ**) إلىٰ منىٰ يوم التروية ، (**و**) يا بكر (**ارمِ**) جمرة العقبة يوم النحر (فاحذُ) ، (**وقس علىٰ ذلك**) المذكور من الأمثلة الثلاثة في العمل المذكور ما وافقها في الاعتلال ، كما مر في أمثلتنا .

وفي الهامش : (قوله : علىٰ ذلك) جرىٰ علىٰ غير الأصل في التعبير به ؛ فإن أصل ذلك أن يكون لمفرد ، لكن جرىٰ هنا للجمع الذي للأفعال الثلاثة مجازاً ، كما جرىٰ لفظ المفرد على المثنىٰ في قوله تعالىٰ : ﴿عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾ أي : بين الفارض والبكر ، وجرىٰ على الجمع في قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقواتنا أبداً ما أبقيتنا ، واجعل ذلك. . . » إلخ ، أشار بذلك إلى الأسماع والأبصار والقوة مجازاً . اهـ « رسلان » .

(**وهـٰذا**) الحكم المذكور في الأبيات الثلاثة (**تقييد**) وتخصيص (**لقوله أوّلاً**) أي : قبل هـٰذه الأبيات : (**والأمر مبني على السكون**) أي : تخصيص لذلك الحكم السابق أوّلاً بصحيح الآخر ، (**وقد عُلم**) ذلك صريحاً (**مما مرَّ**) في كلام الشارح من قوله : (وهـٰذا محله إذا كان صحيح الآخر ؛ كاضرب. . .) إلخ .

و(الفاء) في قوله : (**فقوله**) أي : فقول الناظم : (« **من سعىٰ** » و« **من غدا** » و« **من رمىٰ** ») أي : قوله : من رمىٰ كائن (**من مجاز الحذف**) للإفصاح ؛ لأنها

أي : من مضارع ما ذكر ؛ لأن الأمر مأخوذ منه .

وَٱلأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ ٱلْعِقَابَا ... وَمِنْ أَجَادَ أَجِدِ ٱلْجَوَابَا

وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ ... فَقُلْ لَهَا خَافِي رِجَالَ ٱلْعَبَثِ

أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت قولنا في تفسير كلام الناظم ؛ كمضارع : (سعىٰ) و(غدا) و(رمىٰ) بتقدير لفظ مضارع ، وأردت بيان حقيقة قول الناظم في (ارم من رمىٰ) هل هو حقيقةٌ أو مجازٌ . . فأقول لك : هو من مجاز الحذف ، فليس علىٰ ظاهره ؛ لأن الأمر لا يشتق من الماضي ، كما قال الشارح في تفسير كلام الناظم : (**أي : من مضارع ما ذكر**) من (رمىٰ) و(سعىٰ) و(غدا) وإنما قلنا : في تفسير كلام الناظم ؛ أي : من مضارع ما ذكر ؛ (**لأن الأمر مأخوذ**) أي : مقتطع (**منه**) أي : من المضارع المجزوم بحذف الجازم ، وحرف المضارعة منه ، و(مجاز الحذف) : هو ما تغير إعرابه بحذف كلمة من الكلام ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أي : أهل القرية ، وكذا يقال في ضده ، وهو مجاز بالزيادة : وهو ما تغير إعرابه بزيادة كلمة ، كقوله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ أي : ليس مثله تعالىٰ شيء من المخلوقات ، وهـٰذا هو المراد هنا ، لا المجاز المصطلح عليه عند البيانيين ، وهو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له ؛ لعلاقة مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة المعنى الأصلي . اهـ من « النزهة » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والأمر من خاف خف العقابا ... ومن أجاد أجد الجوابا

وإن يكن أمرك للمؤنث ... فقل لها خافي رجال العبث)

ولما فرغ الناظم من بيان كيفية صوغ الأمر من الناقص . . أخذ يتكلم في بيان كيفية صوغه من المضارع الأجوف ، وهو ما كانت عينه حرف علة ، فقال : (**والأمر من خاف خفِ العقابا**) أي : والأمر المصوغ من مضارع (خاف) وخشي العذاب ، فقوله : (والأمر) : مبتدأ خبره : قوله : (خف العقاب) أي : قولك : خف العقاب محذوفَ عين الكلمة ، و(الألف) فيه : حرف إطلاق ، وقوله : (**ومن أجاد**) : معطوف علىٰ قوله : (من خاف) ، وقوله : (**أجد الجوابا**) بألف الإطلاق : خبره ؛

أي : إذا أردت صيغة الأمر من المضارع الأجوف ، وهو ما عينه حرف علة ؛ كمضارع (**خاف**) و(**أجاد**) . . فاحذف الوسط ؛ أي : حرف العلة لملاقاته ساكناً ، وهو آخر الفعل ؛ فتقول : خف وأجد ، وقل وبع ، كما يحذف إذا أسند الأمر من ذلك إلىٰ نون النسوة ؛ كخفن وقلن وبعن ، بخلاف ما إذا . . . .

أي : والأمر المصوغ من مضارع (أجاد) وأحسن الجواب قولك : (أجد) وأحسن الجوابا بحذف عين الكلمة ، و(الألف) فيه : حرف إطلاق أيضاً ؛ أي : أحسن جواب السؤال ، (**وإن يكن أمرك**) المصوغ من (خاف) و(أجاد) (**للمؤنثـ**)ـة المخاطبة (. . **فقل لها**) في أمرها بالخوف : (**خافي**) يا هند (**رجال العبث**) بإثبات عين الكلمة ، من (خاف) ، وإضافة (الرجال) إلى (العبث) وهو اللعب من إضافة المؤثر إلىٰ أثره ؛ لأنهم يكثرونه ؛ أي : خافي وتجنبي رجالاً يكثرون العبث واللعب والمزاح لما عندهم من علامة الريبة ، وقل لها أيضاً : أجيدي الجواب بقلب الألف ياءً . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح : (**أي : إذا أردت**) صوغ (**صيغة الأمر من المضارع الأجوف ، وهو ما عينه حرف علة ؛ كمضارع** « **خاف** ») وهو يخاف ، (**و**) مضارع (« **أجاد** ») وهو يجيد (. . **فاحذف**) من ذلك المضارع (**الوسط ؛ أي : حرف العلة لملاقاته**) أي : لملاقاة الوسط واتصاله (**ساكناً ، وهو آخر الفعل ؛ فتقول**) في أمره : (**خف**) الله يا رجل ، (**وأجد**) أي : أحسن سؤالك ودعائك للرب الكريم ، (**وقل**) الحق ، (**وبع**) نفسك لله .

وقوله : (**كما يحذف**) الوسط ، صفة لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة ، تقديره : فاحذف الوسط حذفاً ، كحذفه (**إذا أسند الأمر**) المصوغ (**من ذلك**) أي : من المضارع الأجوف (**إلىٰ نون النسوة ؛ كخفن**) الله يا هندات ، (**وقلن**) الحق يا هندات ، (**وبعن**) حليكن وتصدقن بها .

وقوله : (**بخلاف**) خبر لمبتدإ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك الحكم المذكور ؛ يعني : حذف الوسط من الأمر المصوغ من المضارع الأجوف إذا أسند إلى المخاطب أو إلىٰ نون النسوة ؛ أي : وذلك الحكم المذكور كائن بخلاف حكم (**ما إذا**

أسند إلىٰ ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ كـ(**خافي رجال العبث**) فإنه لا يحذف ؛ لانتفاء العلة، كما لا يحذف إذا أسند إلىٰ ضمير تثنية أو جمع ؛ كخافا، وخافوا ، وقولا ، وبيعا .

أسند) الأمر المذكور (**إلىٰ ضمير المؤنثة المخاطبة**) ، وذلك (كـ)ـقولهم : (**خافي**) يا هند (**رجال العبث**) والمزاح .

و(الفاء) في قوله : (**فإنه**) تعليل للمخالفة المذكورة ؛ أي : وإنما قلنا : (بخلاف ما إذا أسند. . .) إلخ ؛ لأن الأمر المذكور إذا أسند إلىٰ ضمير المؤنثة المخاطبة. . (**لا يحذف**) الوسط منه ؛ (**لانتفاء العلة**) أي : علة حذفه ، وهو التقاء الساكنين ، و(الكاف) في قوله : (**كما لا يحذف**) الوسط المذكور : صفة لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة ؛ أي : فإنه لا يحذف حذفاً ، كعدم حذفه (**إذا أسند**) الأمر المذكور (**إلىٰ ضمير تثنية أو جمع ؛ كـ**)ـقولك : (**خافا**) العدو يا زيدان ، (**وخافوا**) الله يا زيدون ، (**وقولا**) الحق (**وبيعا**) أنفسكما لله سبحانه وتعالىٰ ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

فائدة

[مجيء الفعل علىٰ حرف واحد]

قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل ، فلا يبقىٰ منه إلا حرف واحد ؛ نحو : (إِ) من الوأي كالوعد وزناً ومعنىً ، وأصله : إوئي ، حذفت واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء ؛ نحو : يَوْئِي ؛ لوقوعها بين عدوَّتَيْها الياء والكسرة ، ثم همزة الوصل لتحرُّك ما بعدها ، ثم بني علىٰ حذف آخره ، كما يجزم المضارع ، فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة ، وهـٰكذا كل فعل معتل الفاء واللام ، وقد جمعها ابن مالك في عشرة أبيات مبيناً كيفية إسنادها للواحد المذكر ، ثم المثنىٰ مطلقاً ، ثم الجمع المذكر ، ثم الواحدة ، ثم جمعها فقال : [من البسيط]

إنـي أقـول لمـن تُـرجىٰ شفـاعتـه ... قِ المستجيـر قيَـاهُ قُـوهُ قـي قِيـنْ

وإنْ صـرفـت لـوالٍ شغـل آخـر قـل ... لِ شغـل هـٰذا لَيَـاهُ لُـوهُ لـي لِيـنْ

وإن وشىٰ ثوب غيري قلت في ضجر ... شِ الثوب وَيْكَ شِيَاهُ شُوهُ شي شينْ

وقـل لقـاتـل إنسـان علـىٰ خطـإ ... دِ مَـنْ قتلـت دِيَـاهُ دُوهُ دي ديـنْ

. . . .

وإن هموا لم يروا رأيي أقول لهم ... رَ الـرأيَ وَيْـكَ رِيَـاهُ رُوهُ رِي رِيـنْ

وإن هموا لم يعوا قولي أقول لهم ... عِ القـول مني عِيَاهُ عُـوهُ عِـي عِيـنْ

وإن أمـرت بِـوَأْيٍ للمحـب فقـل ... إِ مَـنْ تُحـب إِيـاهُ أُوهُ إِي إِيـنْ

وإن أردت الوَنَىٰ وهو الفتور فقل ... نِ يـا خليلـي نِيَـاهُ نُـوهُ نِـي نيـنْ

وإن أبىٰ أن يفي بـالعهـد قلت لـه ... فِ يـا فـلان فِيَـاهُ فُـوهُ فِـي فيـنْ

وقـل لسـاكـن قلبـي إن سـواك بـه ... جِ القلب مني جِيَاهُ جُوهُ جِي جِينْ

فهـٰذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا (رَ) فيفتح في جميع أمثلته ؛ لفتح عين مضارعه ، وكلها متعدية إلا (نِ) فلازم ؛ لأنه بمعنىٰ (تأنَّ) فالهاء في (نياه) هاء المصدر لا المفعول به ، وإذا وقع قبل (إِ) ساكنٌ صحيحٌ . . جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلىٰ ما قبلها ، فلا يبقىٰ من الفعل إلا حركة ؛ نحو : قلِ بالخير يا زيد ـ بكسر اللام ـ أصله : (قل إِ) فعْلا أمر من القول والوأي ، وبهـٰذا ألغز الدماميني من مجزوء الرجز :

أقـول يـا أسمـاء قـو ... لـي ثـم يـا زيـد قـل

وذاك جملتان ، والثاني ثلاث جمل ؛ أي : جملة النداء ، وجملة القول ، وجملة الأمر من الوأي والباقي من هـٰذه حركة اللام من قل ، كما قال بعضهم :

فـي أي لفـظ يـا نحـاة الملـة ... حـركـة قـامـت مقـام الجملـة

وقال العطار : [من الوافر]

نحـاة العصـر مـا حـرف إذا مـا ... تحـرك حـاز أجـزاء الكـلام

بـه التحـريـك قـام مقـام فعـل ... بـه استتـر الضميـر علـى الـدوام

اهـ « الخضري »

❊ ❊ ❊

باب الفعل المضارع

وَإِنْ وَجَـدْتَ هَمْـزَةً أَوْ تَـاءَ ... أَوْ نُـونَ جَمْـعٍ مُخْبِـرٍ أَوْ يَـاءَ
قَـدْ أُلْحِقَـتْ أَوَّلَ كُـلِّ فِعْـلِ ... فَـإِنَّـهُ ٱلْمُضَـارِعُ ٱلْمُسْتَعْلِـي

(باب الفعل المضارع)

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن وجـدت همـزة أو تـاء ... أو نـون جمـع مخبـر أو يـاء
قـد ألحقـت أول كـل فعـل ... فـإنـه المضـارع المستعلـي)

أي : **(وإن وجدت)** أيها السائل في كلام العرب **(همزة)** موضوعة للمتكلم وحده ، مذكراً كان أو مؤنثاً ؛ فهي موضوعة لمعنىً واحد ؛ كقولك : أنا أضرب ، **(أو تاء)** موضوعة لإحدىٰ ثمانية معانٍ للمخاطب مطلقاً ، مفرداً كان أو مثنىٰ أو جمعاً ، وعلىٰ كل من الثلاثة إما : أن يكون مذكراً ، أو مؤنثاً ، فهاتان اثنتان في ثلاثة ، يخرج بستة ، وتكون التاء أيضاً للغائبة ؛ كهند تقوم ، وللغائبتين ؛ كهندان تقومان ، فهاتان صورتان ، تضم للستة السابقة ، فتكون جملة معاني التاء ثمانية ، **(أو)** وجدت **(نون)** موضوعة لـ**(جمع مخبر)** عن أنفسهم ؛ أي : يعني لمتكلمين ، فتكون النون للمتكلم ومعه غيره ، أو للمتكلم المعظم نفسه ، فهاتان ثنتان للنون ، **(أو)** وجدت **(ياءً)** موضوعة للغائب مطلقاً ؛ يعني : للغائب المذكر أو للغائبتين أو للغائبين أو للغائبات ، فجملة معاني الياء أربعة ؛ أي : إن وجدت هـٰذه الأحرف الأربعة ، **(قد ألحقت)** وزيدت في **(أوَّل كل فعل)** ثلاثياً كان ؛ كضرب ، أو رباعياً ؛ كأعلم ، أو خماسياً ؛ كانطلق ، أو سداسياً ؛ كاستخرج (. . **فإنه**) أي : فإن ذلك الفعل المزيد فيه إحدىٰ هـٰذه الأحرف الأربعة هو **(المضارع المستعلي)** أي : الذي علا بإعرابه علىٰ قسيميه الماضي والأمر ؛ يعني : أن المضارع ما زيد في أوله إحدىٰ هـٰذه الزوائد الأربع ؛ بشرط كونها للمعاني المذكورة آنفاً ، فخرج بهـٰذا الشرط نحو : أكرم ونرجس ويرنأ وتعلم ، فإنها ليست أفعالاً مضارعة ؛ لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعاني المذكورة ، كما سيأتي في قول الشارح .

ولما فرغ من الماضي والأمر . . أخذ يتكلم على المضارع ، فذكر أنه ما ألحق بأوله
إحدى الزوائد الأربع المذكورة ، لكن يشترط أن تكون الهمزة للمتكلم وحده ، والنون
له ومن معه ، أو للمعظم نفسه . . . .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**ولما فرغ**) الناظم (من) بيان أحكام (**الماضي والأمر . . أخذ**) أي : شرع أن (**يتكلم على المضارع**) أي : علىٰ علاماته الملازمة له ، وأحكامه المختصة به ؛ أي : أراد أن يشرع في أحكام المضارع ، (**فذكر أنه**) أي : أن المضارع (**ما**) أي : لفظ (**ألحق**) أي : زيد على الماضي (**بأوله**) أي : في أوله ؛ أي : في قرب أوله ؛ لأن الحرف لا يزاد في الحرف (**إحدى الزوائد الأربع المذكورة**) في كلام الناظم ، (**لكن**) كون هـٰذه الأحرف علامة للمضارع ليس علىٰ إطلاقه ، بل (**يشترط أن تكون الهمزة**) الداخلة على الفعل في أوله (**للمتكلم وحده**) أي : للمتكلم المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

والمعنىٰ : أي : لتكلم المتكلم ؛ لأن هـٰذه الأحرف موضوعة للتكلم والخطاب والغيبة ، التي هي معنىً من معاني الحروف ، بخلاف الضمائر ؛ فإنها موضوعة للذوات ، التي هي المتكلم والمخاطب والغائب ، **ومعنى التكلم** : توجيه الكلام إلىٰ نفسه ، **ومعنى الخطاب** : توجيه الكلام إلى الحاضر ، **ومعنى الغيبة** : توجيه الكلام إلى الغائب ؛ نحو : أقوم وأدعو وأخشىٰ وأرمي .

(**و**) يشترط أيضاً أن تكون (**النون له**) أي : للمتكلم (**و**) لـ(**من معه**) ، سواء كان واحداً فتكون للمثنىٰ ، أو أكثر فتكون للجمع ، والأولىٰ أن يقال : للمتكلم وغيره ، والمراد به : من شاركه في مدلول الفعل المبدوء بالنون ، (**أو**) للمتكلم الواحد (**للمعظم نفسه**) ولو ادعاءً ؛ كقول فرعون : ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ ، ومعنى المعظم نفسه ؛ أي : الذي يأتي بها تعظيماً لنفسه ؛ بإقامة نفسه مقام جماعة وإن لم يكن في الواقع كذلك ، واستعمالها في هـٰذه الحالة مجاز مرسل ، من إطلاق ما للكل على الجزء علاقته الكلية والجزئية ، وفي « أبي النجا » قوله : (أو المعظم نفسه) أي : العظيم بحسب الواقع ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ ﴾ أو بحسب الادعاء ؛ كقول المعظم نفسه مخبراً عنها فقط : نقوم ، واستعماله لها في هـٰذه الحالة مجاز ؛

ولو ادعاءً ، والياء للغائب المذكر مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً ، ولجمع الإناث الغائبات ، والتاء للمخاطب مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً ، وللغائبة المفردة ولمثناها . قال بعضهم : وتمييز المضارع بهٰذه الأحرف أولىٰ من التمييز بـ(لم) لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به ، وللتنصيص علىٰ جميع أمثلته ، بخلاف (لم) ، . . . .

حيث أطلق ما للجمع على الواحد (**ولو**) كان تعظيمه لنفسه (**ادعاءً**) أي : بغير استحقاق ، **والادعاء** : دعوى الشيء لنفسه بغير استحقاق .

(**و**) يشترط أيضاً أن تكون (**الياء**) موضوعة (**للغائب المذكر** ، **مفرداً**) كان ذلك الغائب ؛ كقولك : زيد يقوم ، (**أو مثنىً**) نحو : الزيدان يقومان ، (**أو مجموعاً**) جمع مذكر ؛ نحو : الزيدون يقومون ، (**و**) موضوعة (**لجمع الإناث الغائبات**) نحو : والهندات يقمن .

(**و**) يشترط أيضاً أن تكون (**التاء**) موضوعة (**للمخاطب** ، **مفرداً**) كان ذلك المخاطب ؛ نحو : أنت تقوم يا زيد ، (**أو مثنىً**) نحو : أنتما تقومان يا زيدان ، (**أو مجموعاً مذكراً**) نحو : أنتم تقومون يا زيدون ، (**أو**) مجموعاً (**مؤنثاً**) نحو : أنتن تقمن يا هندات ، (**و**) موضوعة (**للغائبة المفردة**) نحو : هند تقوم ، (**ولمثناها**) أي : لمثنى الغائبة ؛ نحو : الهندان تقومان ؛ فتحصَّل مما ذكر أن الهمزة لواحد ، والنون لاثنين ، والياء لأربعة ، والتاء لثمانية من المعاني ، وقد بسطنا الكلام في إعراب هٰذه الأمثلة في « الدرر البهية » ، فراجعها .

(**قال بعضهم**) أي : بعض النحاة : (**وتمييز المضارع بهٰذه الأحرف**) الأربعة (**أولىٰ**) وأوضح (**من التمييز بـ« لم »**) أي : من تمييزه بـ(لم) (**لعدم انفكاكها**) : علة لأولوية هٰذه الأحرف ؛ أي : وإنما كانت هٰذه الأحرف أولىٰ من (لم) لعدم انفكاك هٰذه الأحرف ، وعدم انفصالها (**عنه**) أي : عن المضارع في اللفظ ، (**ولاتصالها**) أي : ولاتصال هٰذه الأحرف (**به**) أي : بالمضارع في الخط ، (**وللتنصيص علىٰ جميع أمثلته**) أي : ولتنصيصها وصلاحيتها في جميع أمثلة المضارع نصاً صريحاً ، (**بخلاف « لم »**) في جميع ذلك ؛ أي : لانفكاكها عنه في اللفظ ،

وعليها اقتصر ابن مالك في « التسهيل » ، ويعلم مما قررناه أن نحو : أَكْرَمَ ونَرْجسَ ويَرْنأَ وتَعَلَّم ليست أفعالاً مضارعة ؛ لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعاني المتقدمة ، بل هي أفعال ماضية . . . .

ولانفصالها عنه في الخط ، ولعدم صلاحيتها في جميع أمثلته ؛ نحو : سيضرب زيدٌ عمراً ، فإنه لا يقال فيه : لم سيضرب ؛ لتضادها مع السين في المعنىٰ ، وأما نحو : قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾ ، وقوله : ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ ، وقوله : ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ . . فالصحيح أن المحذوف هو التاء الثانية لا تاء المضارعة .

(**وعليها**) أي : وعلىٰ أحرف المضارعة (**اقتصر**) الإمام (**ابن مالك**) رحمه الله تعالىٰ (**في « التسهيل »**) في بيان علامات المضارع للعلة المذكورة آنفاً ، (**ويعلم مما قررناه**) أي : مما ذكرناه من شروط زيادتها في أوَّل المضارع ؛ يعني : قوله : (لكن يشترط أن تكون الهمزة . . .) إلخ (**أن نحو : أَكْرَمَ**) وأعلم (**ونَرْجَسَ**) ونفَر (**ويَرْنأَ**) ويَعَرَ الجَدْيُ إذا صاح (**وتَعَلَّم ليست أفعالاً مضارعة ؛ لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعاني المتقدمة**) في بيان معاني الأحرف الزوائد ، من كون الهمزة للمتكلم ، والنون للمتكلم ومعه غيره ، (**بل هي**) أي : بل هـٰذه الأفعال المذكورة من نحو : تعلم وأعلم (**أفعال ماضية**) لعدم دلالة زوائدها على المعاني المتقدمة في أحرف المضارعة ، يقال : نَرْجَسَ زيدٌ الدواء ـ بفتح النون ، وسكون الراء ، وفتح الجيم ـ إذا جعل فيه النَرجِس ـ بكسر النون ، وفتحها ، وكسر الجيم لا غير ـ وهو نبت ذو رائحة طيبة ، يشبه البصل ، وفي « أبي النجا » : (النرجس : زهر البصل) اهـ (ق ل) ، ويقال : يرنأ زيدٌ الشيب ـ بفتح الياء ، وسكون الراء ـ إذا خضبه باليرنأ ، وهو الحناء ، والحناء ـ بكسر الحاء ، وتشديد النون ـ : شجر معروف يخضب به .

فائدة

[تتعلق بأحرف المضارعة]

سميت أحرف المضارعة بالزوائد ؛ لأن المضارع يزيد بها علىٰ أحرف الماضي ، وإنما زيدت ؛ ليحصل الفرق بينهما ، وخصت بالمضارع دون الماضي ؛ لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجرد والزمان الحاضر ، والمستقبل بعد الزمان الماضي ؛ فجعلت

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَلَيْسَ فِي ٱلْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ   سِوَاهُ وَٱلتَّمْثِيلُ فِيهِ يَضْرِبُ

أشار إلىٰ أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم ، فيرفع . . . . .

صيغة السابق للسابق ، واللاحق للاحق ؛ سلوكاً مسلك التناسب ، وزادوا هٰذه الأحرف دون غيرها ؛ لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل ، وهٰذه الأحرف أخف من غيرها ؛ لكثرة دورانها علىٰ ألسنة العرب . اهـ من « الفتوحات » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وليس في الأفعال فعل يعرب   سواه والتمثيل فيه يضرب)

أي : (**وليس في**) أنواع (**الأفعال فعل يعرب سواه**) أي : غير المضارع ، فإنه يعرب إذا خلا من نوني التوكيد والإناث (**والتمثيل فيه**) أي : وذكر المثال في المضارع أن يقال : (**يضرب**) زيدٌ عمراً ، و(التمثيل) مصدر قياسيٌّ لـ (مثل) المضعَّف ، والمثال : اسم مصدر له ، يقال : مثل له تمثيلاً ومثالاً ؛ أي : ذكر مثاله ، والمثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أشار**) الناظم رحمه الله تعالىٰ بهٰذا البيت (**إلىٰ أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب**) ، كما يدخلان في الاسم ، فهما مشتركان بينهما ، (**و**) يدخله (**الجزم**) أيضاً خاصاً به دون الاسم ، كما أن الخفض خاص بالاسم دون الفعل .

قال الناظم في « شرحه » : (الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ؛ لأنها أدوات توجب الإعراب ، وليس سبيل الأدوات أن تعرب ، وكذلك حكم الحروف ؛ لأنها جامدة لا تتصرف ، وإنما جُعل الإعراب للأسماء من حيث إن اللفظ بالاسم ؛ كقولك : زيدٌ واحدٌ ، ومعناه قد يختلف ؛ لكونه تارةً فاعلاً ، وتارةً مفعولاً ، وتارةً مضافاً إليه ؛ فاحتيج فيه إلى الإعراب ليبيِّن المعنىٰ ، وإنما أُعرب الفعل المضارع ؛ لمشابهته الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل) اهـ منه .

و(الفاء) في قوله : (**فيرفع**) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة : الرفع والنصب والجزم ، وأردت بيان علامة إعرابه . . فأقول

بحركة أو حرف ، وينصب بحركة أو حذف ، ويجزم بحذف حركة أو حرف ، هـٰذا ما لم يتصل به ما يقتضي بناءه من نون تأكيد أو إناثٍ . . . .

لك : يرفع المضارع رفعاً معلَّماً أو مصوراً (**بحركة**) لفظاً ؛ كيضرب ، أو تقديراً ؛ نحو : يغزو ويرمي ويخشىٰ ، أو محلاً ؛ نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ ، (**أو**) رفعاً معلَّماً أو مصوراً (**حرف**) لفظاً ؛ كيضربان ، أو تقديراً ؛ نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ، أصله : لتبلوونن ، ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ (**وينصب بحركة**) نحو : لن يضرب زيد ، (**أو حذفِ**) حرفٍ ؛ نحو : لن يخشَ ويضربا ويضربوا وتضربي ، (**ويجزم بحذف حركة**) نحو : لم يضرب ، (**أو**) حذف (**حرف**) نحو : لم يخشَ ولم يدعُ ولم يرمِ ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي ، والإشارة في قوله : (**هـٰذا**) راجعة إلىٰ قوله : (أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة الرفع والنصب والجزم) .

و(ما) في قوله : (**ما لم يتصل به ما يقتضي بناءه من نون توكيد أو إناث**) مصدرية ظرفية ، والظرف متعلق بالخبر المحذوف ، والتقدير : دخول الإعراب المذكور على المضارع ثابت مدة عدم اتصال ما يقتضي بناءه به حالة كون ما يقتضي بناءه من نون توكيد خفيفة كانت ؛ نحو : ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ ، أو ثقيلة ؛ نحو : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ وهل تضربن يا زيد ؟ أو نون إناث ؛ نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ والهندات يضربن ، والمراد بـ(نون الإناث) هي الموضوعة لهن وإن استعملت في غيرهن ؛ كقوله : [من الطويل]

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب

فإن اتصلت به نون التوكيد ، وباشرته لفظاً ؛ نحو : هل تضربن زيداً ؟ أو تقديراً ؛ كقوله : [من المنسرح]

لا تهين الفقير علك أن تر ... كع يوماً والدهر قد رفعه

أصله : لا تهينن بالنون الخفيفة ، حذفت للساكنين ، وبقي الفعل مبنياً على الفتح في محل جزم بـ(لا) الناهية ، وإنما بني المضارع مع النونين ؛ لمعارضتهما سبب إعرابه ، وهو شبهه بالاسم ؛ لكونهما من خواص الأفعال ، فرجع إلىٰ أصله ، ولم يبن

وسمي مضارعاً ؛ لأنه لما شابه الاسم في مشاركته له في الإعراب ؛ باعتوار المعاني المختلفة عليه . . . .

مع (لم) و(لن) و(قد) وحرف التنفيس وياء الفاعلة ، مع أنها من خواصه أيضاً ؛ لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ، ولا كذلك ما ذكر .

نعم ؛ ياء الفاعلة كالجزء منه ، لكنها حشو لا آخر ؛ إذ بعدها نون الرفع ، فلم تقوَ كالنون فتدبر .

فإن قلت : البناء أصل في الأفعال ، فلا يحتاج إلىٰ علة . . **أجيب** : بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم ؛ فاستحق السؤال عن خروجه عنه ، وبني علىٰ حركة مع نون التوكيد ؛ ليُعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وخص بالفتح ؛ لتعادل خفته ثقل تركيبه معها ؛ كخمسة عشر ، وبني على السكون مع نون الإناث ؛ لأن السكون أصل في المبنيات ، فلا سؤال لمجيئه علىٰ أصله . اهـ « خضري » .

فإن لم تتصل به نون التوكيد . . لم يبن ، وذلك إذا فُصِل بينه وبينها بألف اثنين ؛ نحو : هل تضربان يا زيدان ؟ بالنون الثقيلة ؛ إذ لا تقع الخفيفة في فعل الاثنين ، ولا جماعة الإناث ، وهي مكسورة ؛ لشبهها بنون المثنىٰ في وقوعها بعد ألف . اهـ « خضري » ، **أصله** : هل تضربانِنَّ ؟ فاجتمعت ثلاث نونات ، فحذفت الأولىٰ وهي نون الرفع ؛ كراهة توالي الأمثال ؛ أي : الزوائد ؛ لأنه هو المستكره ، فلا يرد النسوة جنن ويجنن ؛ لأن الزائد فيه الأخيرة فقط ، ولم تحذف نون التوكيد ؛ لعدم ما يدل عليها ، ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم . اهـ « خضري » أيضاً .

وكذلك يعرب المضارع إذا فصَلَ بينه وبين نون التوكيد واو جمع ؛ نحو : هل تضربن يا زيدون بضم الباء ؟ **أصله** : تضربونن ، أو ياء مخاطبة ؛ نحو : هل تضربن يا هند بكسر الباء ؟ فحذفت الواو في الأول ، والياء في الثاني ؛ لالتقاء الساكنين .

(**وسمي**) المضارع (**مضارعاً**) لمضارعته بالاسم ؛ أي : لمشابهته به في توارد المعاني المختلفة عليه ، التي لا تبين إلا بالإعراب ، ففيه حذف العلة مع ذكر المعلول ، وسمي مستعلياً ؛ (**لأنه لما شابه الاسم في مشاركته له في الإعراب ؛ باعتوار**) أي : بتعاقب وتوارد (**المعاني المختلفة عليه**) في نحو : لا تأكل السمك

سَمَا علىٰ قسيميه بذلك ، كما أشار إليه بقوله أوَّلاً : (**فإنه المضارع المستعلي**) ، **والمضارعة لغة** : المشابهة ، مأخوذة من الضرع كأن كلاً من المشتبهين ارتضعا من ثدي واحد ؛ فهما أخوان رضاعاً .

وتشرب اللبن (. . **سَمَا**) أي : سما المضارع وعلا (**علىٰ قسيميه**) أي : علىٰ مخالفيه الماضي والأمر (**بذلك**) أي : بالإعراب ، (**كما أشار إليه**) الناظم (**بقوله أوَّلاً**) أي : سابقاً ؛ أي : آنفاً : (« **فإنه المضارع المستعلي** ») ، ففيه ذكر العلة مع ذكر المعلول ، ففي كلامه شِبهُ احتباك ، وهو الحذف من أحد متقابلين ، نظير ما أثبته في الآخر وبالعكس ، وهو من المحسنات البديعية ، ولا يرد علىٰ قول الناظم : (وليس في الأفعال فعل يعرب سواه) ادعاء الكوفيين إعراب فعل الأمر ؛ لأنهم يرونه مضارعاً مجزوماً . اهـ « كردي » .

(**والمضارعة لغة**) مصدر قياسي لضارع الرباعي ؛ كقاتل وضارب ، ومعناه : (**المشابهة**) ، ولكن معنى المفاعلة ليست معتبرة فيه ؛ لأن الشبه إنما حصل من جانب الفعل فقط ، وهي ؛ أي : المضارعة (**مأخوذة من الضرْع**) بفتح الضاد وسكون الراء ؛ لأن المصدر المزيد مأخوذ من المجرد ؛ أي : مأخوذة من الضرع بمعنى الارتضاع من اللبن ؛ فـ(**كأن كلاً من المشتبهين**) الاسم والفعل (**ارتضعا من ثدي واحد ، فهما**) أي : فالمشتبهان (**أخوان رضاعاً**) أي : من جهة الرضاع لا من الولادة ؛ لأن الجنس مختلف ، ففيه مجاز بالاستعارة ، وعبارة « التوضيح » هنا مع « شرحه » : وإنما سُمي هـٰذا الفعل مضارعاً ؛ لمشابهته للاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنىٰ ، أما من جهة اللفظ . . فلجريانه عليه في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف مطلقاً ، وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد ، وتعيين محالِّها ما عدا الزيادة الأُولىٰ ، وأما من جهة المعنىٰ . . فلأن كل واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال .

قال الشاطبي : وهـٰذا التوجيه أحسن ما سمعت . اهـ ؛ فلهـٰذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات ؛ لعدم سلامتها من الطعن فيها . اهـ

قال في « الغرةِ » : **فإن قيل** : لم سميتم الفعل مضارعاً لمشابهته الاسم ، ولم

وَٱلأَحْــرُفُ ٱلأَرْبَعَــةُ ٱلْمُتَــابَعَــةْ مُسَمَّيَــاتٌ أَحْــرُفَ ٱلْمُضَــارَعَــةْ
وَسَمْطُهَــا ٱلْحَــاوِي لَهَــا نَــأَيْــتُ فَــٱسْمَــعْ وَعِ ٱلْقَــوْلَ كَمَــا وَعَيْــتُ

تسموا ما لا ينصرف مضارعاً لمشابهته الفعل ، ولم تُسموا أيضاً الاسم المبني مضارعاً لمشابهته الحرف . . **فالجواب** : أن الاسم خرج عن بابه إلىٰ مشابهة الفعل والحرف ، فلو قالوا اسم مضارع . . لم يعلم أي القسمين هو ، فمنعناه عن هـٰذه التسمية ، وليس كذلك الفعل ، وأيضاً فإن الاسم شابه الفعل فيما لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه ، وشابه الفعلَ بالحركات والسكون حتىٰ عمل ، فلو سُمي مضارعاً . . لالتبس المقصود .

فإن قيل : لما شابه الفعل الاسمَ . . أعطيتموه بعض الإعراب ، ولما أشبه الاسم الحرف . . أعطيتموه كل البناء . . **فأجيب** : بأن الإعراب لما كان يتبعض . . أعطي الفرع فيه دون ما للأصل ، ولما كان البناء لا يتبعض . . تساوى الأصل والفرع فيه . اهـ « يس على التصريح » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والأحــرف الأربعــة المتــابعــة مسميــات أحــرف المضــارعــة
وسمطهــا الحــاوي لهــا نــأيــت فــاسمــع وع القــول كمــا وعيــت)

أي : **(والأحرف الأربعة)** المذكورة آنفاً **(المتابعة)** بصيغة اسم المفعول : صفة ثانية للأحرف ؛ أي : المتبوعة لأحرف أصول الكلمة ؛ لكونها واقعةً أوَّل الكلمة **(مسميات)** بصيغة اسم المفعول : خبر المبتدإ ؛ أي : تُسمىٰ عندهم **(أحرف المضارعة)** أي : أحرفا شابه الفعل ؛ بسبب زيادتها عليه الاسم لفظاً وحكماً ، فإن ضرب مثلاً بسبب زيادة حرف المضارعة عليه شابه الاسم في لفظه ، فإن يضرب كان بوزن ضارب في حركاته وسكناته وفي حكمه بكونه معرباً ، والإضافة في قوله : (أحرف المضارعة) لأدنىٰ ملابسة ؛ أي : الأحرف التي حصل بسبب زيادتها على الكلمة مشابهة الفعل الاسم في زنته وحكمه .

(وسمطها) أي : وسمط تلك الأحرف وخيطها ، وهو مبتدأ ، **(الحاوي)** أي : الجامع **(لها)** كما يجمع الخيط الخرز الذي ينتظم فيه، وقوله: **(نأيت)** خبر المبتدإ .

يعني: أن الزوائد الأربعة المتقدمة تسمىٰ أحرف المضارعة ، ويجمعها قولك : (نأيت)

والمراد : أن الأحرف الزوائد الأربعة المتقدمة آنفاً ببيان معانيها تسمىٰ أحرف المضارعة ، ويجمعها قولك : (نأيت) بتقديم النون ؛ أي : بعدت عن المكاره ، لكن يؤخذ مما تقدم أن التعبير بـ(أنيت) بتقديم الهمزة ؛ أي : أدركت المطلوب أنسب ؛ لما فيه من التفاؤل بإدراك المطلوب ولإفادته الترقي في أمثلة هـٰذه الأحرف ؛ إذ الهمزة منها لواحد ، والنون لاثنين ، والياء لأربعة ، والتاء لثمانية كما مر ، و(السمط) في الأصل : الخيط الذي ينتظم فيه الخرز ، فشبه الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة في لفظ (نأيت) باجتماع الخرز المنتظم في خيط .

(**فاسمع**) أي : فاستمع أيها السائل ما أقول لك في بيان علامة المضارع وبيان حكمه ، وأصغ إليه بسمعك ، (**وع**) أي : واحفظ ذلك (**القول**) بقلبك وعياً ، (**كما وعيت**) أي : واحفظه حفظاً ضابطاً كحفظي إياه ، ومراده بهـٰذا الشطر تكملة البيت ، مع بذل النصيحة لسائل التأليف منه ، ولكل قارىء لكتابه . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يعني**) الناظم : (**أن**) الأحرف (**الزوائد**) جمع زائدة لا زائد ؛ بدليل قوله : إحدىٰ ، سميت زوائد ؛ لأن حروف المضارع تزيد علىٰ حروف الماضي ، وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما ، وكانت في المضارع دون الماضي ؛ لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجردة ، والزمان الحاضر .

والمستقبل بعد الزمان الماضي ، فجعلت صيغة السابق للسابق ، واللاحق للاحق ، سلوكاً مسلك التناسب ، واختاروا هـٰذه الأحرف علىٰ غيرها من سائر حروف الزيادة العشرة المجموعة في قولهم : (أمان وتسهيل) لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل ، وهـٰذه الأحرف أخف من غيرها ؛ فاختاروها هنا . اهـ « أبو النجا » بزيادة وتصرف كما مرّ .

(**الأربعة المتقدمة**) آنفاً (**تُسمىٰ أحرف المضارعة**) بفتح الراء أي : المشابهة من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : الأحرف التي هي سبب المشابهة ، ويجوز كسر الراء علىٰ معنىٰ أحرف الكلمة المضارعة ؛ أي : التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم ، (**ويجمعها قولك**) أي : حروف مقولك ، (**نأيت**) لأن الجامع لهـٰذه الزوائد حروف

أي : بعدت ، لكن يؤخذ مما قدمناه أن التعبير بـ (أنيت) أنسب بالنسبة التضعيفية من (نأيت) ، والسمط : الخيط الذي ينتظم فيه الخرز ، فشبه الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة باجتماع الخرز المنتظم في خيط ، وقوله : (**فاسمع** . . .) إلخ ؛ أي : اسمع ما أقول لك ، وعِ القول ؛ أي : احفظه حفظاً ؛ كحفظي . قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : . . . .

(نأيت) لا معناه ، والقول بمعنى المقول ، و(نأيت) بدل منه أو عطف بيان ، **والمعنىٰ** : يجمعها حروف مقولك (نأيت) اهـ « أبو النجا » .

(**أي : بعدت ، لكن يؤخذ**) استدراك علىٰ تعبير الناظم بـ (نأيت) بتقديم النون (**مما قدمناه**) يعني قوله : (لكن) يشترط أن تكون الهمزة للمتكلم وحده ، والنون له ومعه غيره ، والياء للغائب ، والتاء للمخاطب (**أن التعبير بـ « أنيت »**) بتقديم الهمزة (**أنسب بالنسبة التضعيفية**) أي : الترقي في معاني هـٰذه الحروف (**من « نأيت »**) أي : بالنظر إلىٰ كون معنىٰ كل منها مضاعفاً علىٰ معنىٰ ما قبلها ومترقياً صاعداً عليه ؛ لأن الهمزة لواحد والنون لاثنين والياء لأربعة والتاء لثمانية ؛ فإذن فـ (أنيت) بتقديم الهمزة على النون أليق بهـٰذا الترقي من (نأيت) بتقديم النون ، وعبارة الشيخ بحرق اليمني قوله : (بالنسبة التضعيفية) أي : بالترقي في أمثلة هـٰذه الحروف ؛ لأن الهمزة لواحدٍ . . . إلخ . اهـ من « التحفة » .

(**والسمط**) بفتح السين وكسرها ، مع سكون الميم فيهما : (**الخيط**) أي : الحبل الدقيق (**الذي ينتظم**) ويعقد ويركب (**فيه الخرز**) أي : الدر والجوهر النفيس علىٰ مثال المسبحة ، (**فشبه الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة**) في كلمات شتىٰ (**باجتماع الخرز المنتظم**) أي : المجموع (**في خيط**) واحد .

(**وقوله : « فاسمع . . . » إلخ**) معناه : (**أي : اسمع ما أقول لك**) في بيان علامات تميز المضارع عن غيره ، (**وعِ القول**) أي : عِ قولي (**أي : احفظه حفظاً**) متقناً كائناً ؛ (**كحفظي**) إياه ، ومراده بهـٰذا الشطر تكملة البيت مع بذل النصيحة لسائل التأليف منه ولغيره ، ولما فرغ الناظم من بيان تميزه بأحرف المضارعة . . أخذ في بيان حكمه ؛ باعتبار أوله فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَضُمَّهَا مِنْ أَصْلِهَا ٱلرُّبَاعِي مِثْلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَابَ ٱلدَّاعِي

ولما فرغ من تمييزه.. أخذ في بيان حكمه ؛ باعتبار أوله ، فذكر أن حرف المضارعة منه يُضم إن كان أصله الذي هو الماضي رباعياً ، سواء كان كل حروفه أصولاً ؛ كيدحرج ، أم كان بعضها زائداً ؛ كيجيب من أجاب الداعي . . . .

(وضمها من أصلها الرباعي مثل يجيب من أجاب الداعي)

قوله : (**وضمها**) بضم الضاد ، وفتح الميم المشددة : فعل أمر من ضم يضم ؛ أي : وضم أيها النحوي أحرف المضارعة في الأفعال المضارعية المأخوذة (من **أصلها**) أي : من ماضيها (**الرباعي**) بتخفيف الياء لضرورة النظم : صفة **لأصلها** ، والضمير في (ضمها) يرجع إلىٰ أحرف المضارعة ، وفي قوله : (من أصلها) يرجع إلى الأفعال المضارعية المفهومة من المقام ، و(الرباعي) نسبة إلىٰ أربعة علىٰ غير قياس ، ويحتمل قراءة وضَمُّها بفتح الضاد المعجمة ، وضم الميم المشددة ؛ علىٰ أنه مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : وضم أحرف المضارعة ثابت في الأفعال المضارعية المأخوذة من مصدر أصلها الذي هو الماضي الرباعي .

[حكم المضارع باعتبار أوله]

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**ولما فرغ**) الناظم (**من تمييزه**) أي : من ذكر العلامات التي تميز المضارع عن قسيميه الماضي والأمر ، وهي أحرف المضارعة (.. **أخذ**) أي : أراد الأخذ والشروع (**في بيان حكمه**) أي : حكم المضارع ؛ (**باعتبار أوله**) أي : باعتبار حركات أوله ، خرج بـ (أوله) آخره ؛ لأنه محل إعراب ، ووسطه ؛ لأنه من مباحث الصرف ، (**فذكر**) الناظم : (**أن حرف المضارعة منه**) أي : من المضارع (**يضم إن كان أصله**) أي : أصل المضارع (**الذي هو الماضي رباعياً** ، **سواءٌ**) في ضم أوله(**كان كل حروفه**) أي : كل حروف الماضي (**أصولاً ؛ كيدحرج ، أم كان بعضها**) أي : أم كان بعض حروفه (**زائداً**) على الثلاثي المجرد ، كما مثله الناظم بقوله ، وذلك (**كيجيب**) حال كونه مصوغاً (**من**) مصدر (**أجاب**) زيد (**الداعي**) له إلىٰ وليمة العرس ؛ أي : وضم أيها النحوي أحرف المضارعة وجوباً بإجماع الحجازيين والتميميين إذا اتصلت بالمضارع الذي ماضيه

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَمَـا سِـوَاهُ فَهْـيَ مِنْـهُ تُفْتَتَـحْ ... وَلاَ تُبَـلْ أَخَـفَّ وَزْنـاً أَمْ رَجَـحْ

مِثَـالُـهُ يَـذْهَـبُ زَيْـدٌ وَيَجِـي ... وَيَسْتَجِيـشُ تَـارَةً وَيَلْتَجِـي

رباعي مطلقاً ؛ أي : سواء كان مجرداً عن الزيادة ، وهو ما كان جميع حروف ماضيه أصولاً ؛ كدحرج ، فإنه ماضٍ أصلي الحروف علىٰ وزن فعلل ، فتقول في مضارعه : يدحرج بضم أوله ، أو مزيد الثلاثي ؛ كأكرم وأعلم ، فتقول في مضارعه : يكرم ويعلم بضم أولهما ، وإنما ضموا أول الرباعي ؛ لأنه لو فتح في يكرم مثلاً . . لم يعلم مضارع المزيد فيه من مضارع المجرد ، ثم حمل الباقي عليه ، وقيل : إنما ضم أوله ؛ لقلة استعماله في كلامهم ، وقيل : إنما ضم ؛ لأن الرباعي فرع الثلاثي ، والضم فرع الفتح ؛ فأعطى الفرع للفرع والأصل للأصل سلوكاً مسلك التناسب ، وقيل : إنما ضم أوله فرقاً بينه وبين غيره من الثلاثي والخماسي والسداسي ؛ لأن أول غير الرباعي مفتوح ، وخصصوا الضم الرباعي في التمييز بينهما دون العكس ؛ لتُعادل قلة الرباعي ثقل الضمة ، وكثرة غيره خفة الفتحة ، وحذفوا همزة الماضي في نحو : (أجاب) في مضارعه ؛ نحو : يجيب ، فراراً من كراهية توالي مثلين همزة الماضي وهمزة المضارعة ، فيما إذا بدىء مضارعه بالهمزة ، وطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة في غيره .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ومـا سـواه فهـي منـه تفتتـح ... ولا تبـل أخـف وزنـاً أم رجـح

مثـالـه يـذهـب زيـد ويجـي ... ويستجيـش تـارة ويلتجـي)

(**وما سواه**) أي : وما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي ، وهو ما ماضيه ثلاثي أو خماسي أو سداسي (**فهي**) بسكون الهاء لضرورة النظم ؛ أي : فأحرف المضارعة (**منه**) أي : من ذلك المضارع الذي كان ماضيه غير رباعي ، وهو الثلاثي والخماسي والسداسي (**تفتتح**) طلباً للخفة ؛ لكثرة دورانه علىٰ ألسنة العرب لا سيما الثلاثي ، (**ولا تبل**) أي : لا تبال ولا تكترث أيها النحوي لومة لائم في فتح حرف المضارعة من غير الرباعي ، سواء (**أخف**) أي : قَلَّ ذلك الغَيْرُ (**وزناً**) أي : حروفاً من الرباعي

ويفتح فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي ، سواء أخف وزنه ؛ أي : قلت حروفه بأن كان ثلاثياً ؛ كيذهب ، أم رجح ؛ أي : كثرت أحرفه بأن كان خماسياً ؛ كيلتجئ ، أو سداسياً ؛ كيستجيش . وقوله : (**وضمها**) يحتمل أن يكون فعل أمر ، وأن يكون مبتدأ خبره ما بعده ، . . . .

كالثلاثي ؛ نحو : ضرب ، فتقول : يضرب بفتح أوله ، (**أم رجح**) وزاد على الرباعي وزناً وحروفاً كالخماسي والسداسي ؛ كانطلق واستخرج ، فتقول في مضارعهما : ينطلق ويستخرج بفتح أولهما .

(**مثاله**) أي : مثال غير الرباعي الذي فتح منه حرف المضارعة فيما إذا كان ثلاثياً : (**يذهب زيد**) في حاجته ، (**ويجي**) عمرو بفتح أولهما ، هما مثالان للثلاثي . وقوله : (**يجي**) أي : يحضر عمرو بحذف الهمزة لام الكلمة ؛ لضرورة الروي ، (**و**) مثال ما إذا كان سداسياً (**يستجيش**) زيد بفتح أوله ؛ أي : يصير جيشاً بنفسه (**تارة**) أي : في حالة من الحالات مضارع استجاش زيد إذا اجتمع في عزيمته ، وأظهر قوة الجيش في نفسه ، (**و**) مثاله مما إذا كان خماسياً (**يلتجي**) أي : يلوذ تارة أخرىٰ إلىٰ غيره ، ويستنصر به لضعفه بفتح الياء مضارع (**التجأ**) الخماسي إذا استنصر والتجأ بغيره ، وهو أيضاً بحذف الهمزة لام الكلمة ؛ لضرورة الروي .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**ويفتح**) معطوف علىٰ قوله : (يضم) أي : فذكر الناظم أن حرف المضارعة منه يضم إن كان أصله الماضي رباعياً ، ويفتح حرف المضارعة منه (**فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي**) ، والأوضح في إعراب (سوىٰ) هنا أن يجعل اسماً بمعنىٰ (**غير**) مجروراً بـ (في) ، و(ما) زائدة بين الجار والمجرور ؛ أي : ويفتح في غير المضارع الذي ماضيه رباعي ، (**سواء**) في كونه مفتوحاً (**أخف وزنه**) أي : وزن ذلك الغير ؛ (**أي : قلت حروفه بأن كان ثلاثياً ؛ كيذهب**) ويضرب ، (**أم رجح**) : معطوف علىٰ (**خف**) (**أي : كثرت أحرفه بأن كان خماسياً ؛ كيلتجىء**) وينطلق ، (**أو سداسياً ؛ كيستجيش**) ويستخرج .

(**وقوله**) أي : وقول الناظم : (« **وضُمَّها** » **يحتمل أن يكون فعل أمر**) بضم الضاد وتشديد الميم المفتوحة ، (و) يحتمل (**أن يكون مبتدأ خبره ما بعده**) وحينئذ يقرأ بفتح

والضمير المتصل به لـ (أحرف المضارعة) وفي أصلها للأفعال، وقوله: (**ولا تبل**) أصله قبل دخول الجازم : تبالي ، حذف آخره ؛ لدخول الجازم ، ثم عومل معاملة الصحيح طلباً للتخفيف؛ لكثرة استعماله بأن سكنت اللام، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

الضاد ورفع الميم المشددة ، **والمعنىٰ حينئذ** : وضم أحرف المضارعة حاصل في المضارع المصوغ من أصله ؛ أي : من ماضيه الرباعي (**والضمير المتصل به**) أي : بقوله : (وضمها) عائد (**لأحرف المضارعة**) أي : عائد عليها ، (**و**) الضمير (**في أصلها**) عائد (**للأفعال**) أي : إلى الأفعال المضارعية المعلومة من المقام .

(**وقوله**) أي : وقول الناظم : (« **ولا تبل** ») بضم التاء وفتح الموحدة وسكون اللام، (**أصله قبل دخول الجازم**) عليه ، وهو (لا) الناهية : (**تبالي**) بوزن تباهي وتسامي وتواسي من المبالاة ، وهو ـ أي : المبالاة ـ الاكتراث : وهو عدم الاعتداد بالشيء ، وترك الالتفات إليه ، فدخل عليه الجازم ثم (**حُذف آخره**) وهو الياء ؛ لأنه معتل بالياء (**لدخول الجازم**) عليه ، (**ثم**) بعد ما حذف آخره للجازم (**عومل**) أي : أُجري (**معاملة**) الفعل (**الصحيح**) الآخر؛ أي: مجراه في تسكين آخره (**طلباً للتخفيف**) للثقل الحاصل بكثرة دورانه علىٰ ألسنة العرب ؛ (**لكثرة استعماله**) في محاوراتهم، ثم فسر معاملته معاملة الصحيح بقوله وتلك المعاملة: (**بأن سكنت اللام**) بلا مقتضٍ ، فالتقىٰ ساكنان ألف المفاعلة واللام الساكنة بلا مقتضٍ ، (**فحذفت الألف**) أي : ألف المفاعلة ؛ (**لالتقاء الساكنين**) ، فصار (ولا تُبَلْ) بضم التاء وفتح الباء وسكون اللام ؛ إجراءً له مجرى الصحيح المجزوم بسكون الآخر ، مع أنه معتل الآخر بالياء .

ثم ما ذكره الناظم في هـٰذه الأبيات من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتتمة لتعريف المضارع ؛ لأنه يتضح به كمال الاتضاح ، والاعتذار بمثل هـٰذا العذر عن ذكر النحويين هـٰذه المسألة في كتبهم ، مع أنها من مباحث الصرف . . أولىٰ من قول بعضهم في الاعتذار عنهم : هـٰذه المسألة من التصريف لا من النحو ذكرت فيه استطراداً كما في « الكواكب الدرية » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

* * *

باب الإعراب

. . . .

(باب الإعراب)

و(**الباب**) **لغة** : فرجة يتوصل بها من خارج إلىٰ داخل ، ومن داخل إلىٰ خارج ، **واصطلاحاً** : ألفاظ مخصوصة دالة علىٰ معانٍ مخصوصة ، كما مر أوائل الكتاب

و(**الإعراب**) **لغة** : قسمان : صناعي ؛ أي : في صناعة النحاة ، وتطبيقي ، فالتطبيقي : توفيق الكلمة لقانون وضع العرب ، وهو خاص بالمبنيات ؛ كقولك : الباء : حرف جر ، ضرب : فعل ماض ، والصناعي وهو المعروف في صناعة اللغة والنحو ، وهو لغة : مصدر أعرب الرباعي ، ويأتي لمعانٍ كثيرة ، أوصلها بعضهم إلى اثني عشر معنىٰ :

منها : الإبانة ، يقال : أعرب زيد عن حاجته إذا أبانها وأظهرها .

ومنها : الحسن ، يقال : أعربت الجارية إذا حسنت وجملت .

ومنها : التغير ، يقال : أعربت معدة البعير إذا تغيرت .

والمناسب منها للمعنى الاصطلاحي الإبانة والتغير ؛ لظهور نقله في الاصطلاح عنهما ؛ لأن الكلمة إذا أعربت . . ظهر معناها ، وبان وتغير عن حالة الوقف .

واصطلاحاً : فيه مذهبان :

أحدهما : أنه لفظي ، وهو مذهب البصريين ؛ أي : نفس الحركات والسكون وما ناب عنهما ، وعليه فحده : ما جيء به لبيان مقتضى العامل ، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ؛ أي : شيء جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، ويقابله البناء ؛ فحده علىٰ هـٰذا المذهب : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ولا نقلاً ولا اتباعاً ، ولا تخلصاً من سكونين .

والثاني : أنه معنوي ، وهو مذهب الكوفيين ، وعليه يجري المعربون في كتبهم ، والحركات دلائل عليه ، وعليه فحده : تغير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل

وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ ٱلإِعْرَابَا لِتَقْتَفِي فِي نُطْقِكَ ٱلصَّوَابَا
فَإِنَّهُ بِٱلرَّفْعِ ثُمَّ ٱلْجَرِّ وَٱلنَّصْبِ وَٱلْجَزْمِ جَمِيعاً يَجْرِي

الإعراب : مصدر أعرب ، يجيء **لغة** لمعانٍ : ....

الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، ويقابله البناء ، فحده : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ؛ فخرج نحو : سبحان الله ، ولا اعتلال ؛ فخرج الفتىٰ ونحوه .

والبناء **لغة** : وضع شيء علىٰ شيء علىٰ صفة يراد بها الثبوت ، ويعرف من تعريف الإعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما ، وهو المعرب والمبني .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن تـرد أن تعـرف الإعـرابـا لتقتفـي فـي نطقـك الصـوابـا
فـإنـه بـالـرفـع ثـم الجـر والنصـب والجزم جميعـا يجـري)

أي : (**وإن ترد**) أيها السائل أو الطالب (**أن تعرف**) وتطبق في كلامك (**الإعرابا**) بألف الإطلاق (**لتقتفي**) أي : لكي تتبع العرب (**في نطقك الصوابا**) والسداد بألف الإطلاق أيضاً ، وهو مفعول النطق (.. **فإنه**) جواب (إن) الشرطية ؛ أي : فأقول لك : إن الإعراب المصطلح عليه عند النحاة (**بالرفع**) متعلق بـ (يجري) أي : يصور ويعلم بالرفع ، (**ثم**) بمعنى الواو (**الجر**) معطوف على الرفع ، وكذا قوله : (**والنصب والجزم**) معطوفان عليه (**جميعاً**) تأكيد للأربع ، منصوب على الحالية منها ، (**يجري**) خبر إنَّ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**الإعراب**) بكسر الهمزة وسكون العين ، وأما بفتحها .. فاسم لسكان الوادي ، (**مصدر أعرب**) الرباعي من باب (أفعل) كأعلم وأكرم ، (**يجيء**) أي : يأتي (**لغة لمعانٍ**) خمسة جمعها بعضهم في بيت واحد فقال : [من الطويل]

بيـان وحسـن وانتقـال تغيـر ومعـرفـة الإعـراب فـي اللغـة أعقـلا

فمن إطلاقه على البيان قوله صلى الله عليه وسلم : « البكر تستأمر ، وإذنها صماتها ، والثيب تعرب عن نفسها » أي : تبين ، ومن إطلاقه على الحسن قولهم : جارية عروب ؛ أي : حسناء ، ومن إطلاقه على الانتقال قولهم : أعربت الإبل عن

منها : الإبانة والتحسين والتغيير ، والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة ؛ إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة ، وأما **اصطلاحاً** . . فهو عند البصريين أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل . . . .

مرعاها ؛ أي : انتقلت ، ومن إطلاقه على التغير : أعربت معدة الرجل ؛ أي : تغيرت ، ومن إطلاقه على المعرفة : أعرب الرجل ، إذا كان عارفاً بالخيل .اهـ « حمدون » .

وذكر الشارح منها ثلاثة بقوله : (**منها**) أي : من تلك المعاني : (**الإبانة والتحسين**) أي : الحسن كما مثلنا ، ولو قال : والحسن . . لكان أوفق لعباراتهم ، إلا أن يقال : إنه بمعنى المصدر المجرد ، كما فسرناه كذلك ، (**والتغيير**) ولو قال هنا أيضاً : والتغير . . لكان أوفق لعبارتهم .

(**والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه**) أي : من معاني الإعراب في اللغة (**الإبانة ؛ إذ القصد به**) أي : بالإعراب الاصطلاحي (**إبانة**) أي : إظهار (**المعاني المختلفة**) التي تتوارد وتتعاقب على الكلمة الواحدة ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

(**وأما**) معنى الإعراب (**اصطلاحاً**) أي : في اصطلاح النحاة وعادتهم . . ففيه مذهبان :

أحدهما : أنه لفظي ، وهو مذهب المحققين ، وعرفوه بقولهم : هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل ، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وذكره الشارح بقوله : (**فهو**) أي : الإعراب الاصطلاحي (**عند البصريين**) القائلين بأنه لفظي ، كما سيأتي في كلامه ، (**أثر ظاهر**) أي : موجود ؛ لأن السكون والحذف غير ملفوظ بهما وإن تعلقا بملفوظ ، ولو عبر بموجود . . لكان أولىٰ ؛ لأن المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بمقدر ، (**أو مقدر**) أي : معدوم مفروض الوجود ، (**يجلبه العامل**) أي : يطلبه ويقتضيه ، لا يحدثه بعد أن لم يكن ، فلا يرد إعراب الأسماء الستة والمثنىٰ وجمع المذكر السالم رفعاً ، واحترز به عن حركة النقل والإتباع ، والتخلص من التقاء الساكنين ، فلا يكون إعراباً ؛ لأن العامل لم يجلبها .اهـ

في آخر الكلمة حقيقة ؛ كزيد ، أو حكماً ؛ كيدٍ ، فهو عندهم لفظي ، وهو ظاهر قوله : (**فَإنه بالرفع ثم الجر. . .**) إلخ ؛ . . . .

« يس » ، و(العامل) هو ما أوجب كون آخر الكلمة حقيقة أو حكماً علىٰ وجه مخصوص .اهـ « فتوحات » .

(**في آخر الكلمة حقيقة**) أي : فيما هو الآخر في الحقيقة ، وهو ما لا حذف فيه ؛ (**كزيد**) وعمرو ، (**أو**) فيما هو الآخر (**حكماً**) أي : في الحكم لا في الحقيقة في إجراء الإعراب عليه ، وهو ما فيه حذف ؛ (**كيد**) ودم ، **أصلها** : يَدْيٌ ودَمْيٌ ، حُذف آخرهما اعتباطاً ؛ أي : لغير علة تصريفية فجعل ما قبل الآخر كالآخر في إجراء الإعراب عليه ، وترك الآخر نسياً منسياً .

والظرفية في قوله : (في آخر الكلمة) مجازية ، فإن المعرب بالحروف الأثر فيه نفس الآخر ؛ لأن النون في المثنىٰ والجمع بمنزلة التنوين ، فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف. . فكذا النون ، والغرض من هٰذا القيد ، يعني : قوله : (في آخر الكلمة) بيان محل الإعراب من الكلمة وليس باحتراز ، إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة حتىٰ يحترز عنها ، وإنما جعل الإعراب في الآخر ؛ لأن المعاني المحتاجة له من أحوال الذات ، وهي متأخرة عن الذات ، والدال على المتأخر متأخر .

قوله : (أو حكماً ؛ كيد) **أصله** : يدي بسكون الدال ، أصله : يدي ، فحذفت الياء اعتباطاً ؛ أي : لا لعلة ، وجعل الإعراب على الدال ، فالمحذوف منه لام الكلمة ، فنزلت الدال منزلة الآخر في جريان الإعراب عليه ، فصارت آخراً حكيماً ؛ لأن ما بعدها ترك نسياً منسياً ، وكألف اثنا عشر ؛ لأن عشر حالٌّ محلَّ النون ، وهي بمنزلة التنوين .اهـ « يس » .

(**فهو**) أي : فالإعراب (**عندهم**) أي : عند البصريين أمر (**لفظي**) أي : ملفوظ وأثر موجود في آخر الكلمة، (**وهو**) أي : كون الإعراب لفظياً (**ظاهرُ قوله**) أي: الحكم المعلوم ظاهراً من قول الناظم : («**فإنه**») أي : فإن الإعراب مصور («**بالرفع ثم الجر. . .**» **إلخ**) **أي: إلىٰ آخر البيت؛ يعني: قوله: (والنصب والجزم جميعا يجري)**.

إذ كون الرفع وما عطف عليه أنواعاً للإعراب حقيقةً إنما يتمشىٰ عليه ، وعند الكوفيين
تغيير أواخر الكلم ؛ . . . .

وقولهم في عباراتهم : (إلخ) عند إرادتهم اختصاراً للكتابة يسمىٰ نحتاً مولداً ، **والنحت لغة** : اختصار الشيء وتقليله ، كلاماً كان أوغيره ؛ كنحت الخشب ، **واصطلاحاً** : أن يختصر من كلمة أو كلمتين حرف أو حرفان أو أكثر ، وهو من قبيل الرمز وأرقام العدد ، فلا يقرأ ، بل المقروء والمنحوت عنه ، وقد بسطنا الكلام في النحت في « شرح مقدمة مسلم » ، المسمىٰ بـ « الكوكب الوهاج » ، فراجعه إن شئت .

وإنما قلنا : وهو ظاهر قول الناظم ؛ فإنه بالرفع ثم الجر ؛ (**إذ كون الرفع وما عطف عليه**) من الجر والنصب والجزم (**أنواعاً للإعراب حقيقة**) أي : في الحقيقة لا مجازاً ، (**إنما يتمشىٰ**) ويمكن كونها أنواعاً للإعراب (**عليه**) أي : على القول بأن الإعراب لفظي ، وهو مذهب المحققين ، وعليه مشى ابن هشام في « الأوضح » و« الشذور » ، وهو الأصح ؛ لأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني ، والتمييز إنما يكون بالأثر ولو مقدراً ، وهو في حكم الملفوظ ، ولا يرد عليه قولهم : حركات الإعراب وعلاماته ، والمضاف والمضاف إليه متغايران ؛ لأنه يكفي في التغاير كونهما من قبيل إضافة العام إلى الخاص ، وأيضاً قد اتفقوا علىٰ أن أنواع الإعراب رفع ونصب وجر ، ونوع الجنس يستلزم حقيقته ؛ أي : توجد حقيقة الجنس في النوع ؛ فوجب كونه لفظياً ، ويحتاج من يقول : إنه معنوي إلىٰ أن المراد نوع ما يدل على الإعراب ، فعبر عن المعنوي باللفظي مجازاً .

(و) أما اصطلاحاً . . فهو (**عند الكوفيين تغيير**) أي : تغير ؛ إطلاقاً للمصدر ، وإرادة للحاصل به ، أو هو مصدر مبني للمفعول ؛ أي : كون الأواخر مُغيَّرة ، لكن قال أبو حيان في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ ، ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه ، أجاز ذلك الأخفش ، والصحيح منعه . اهـ « يس » أي : تغير (**أواخر الكلم**) أي : ذاتاً بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقةً ؛ كالمثنىٰ والجمع جراً ونصباً ، أو حكماً كما فيهما حال الرفع ؛ لأن الألف والواو صارا لشيئين

بعدما كانا لشيء واحد إذا كان إعرابه بالحروف ، أو صفةً بأن تتبدل صفة بصفة أخرىٰ حقيقة ، كما في (زيد) نصباً وجراً ، أو حكماً كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه إذا كان إعرابه بالحركة .

والمراد بالآخر : ما يشمل الآخر بحسب الأصل ، فيدخل تغير آخر الجزء الأول من المركب الإضافي ، علىٰ أن آخر الجزء الأول منزَّل منزلة الآخر ؛ كدال (يد) وصار الحد جامعاً ، وخرج به التغير في غير الآخر لتصغير أو نحوه وإن أمكن خروجه بما بعده ؛ لأنه لم يكن لعامل ، لكن قيد اختلاف العوامل لم يأتِ إلا بعد ، وإضافة (أواخر) لـ(الكلم) جنسية كلام الكلم يبطلان معنى الجمع ، فلا يلزم عدم تحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر ، التي هي أقل الجمع لثلاث كلم ، التي هي أقل الجنس الجمعي ، (**لاختلاف العوامل**) متعلق بـ(بتغيير) أي : تغير أواخر الكلم ؛ لتغير العوامل وتعاقبها ، ودخول أحدها بعد الآخر .

والمراد باختلافها : وجودها وإن لم تختلف ؛ لأن الاختلاف يستلزم الوجود ، فدخل إعراب المعرب ابتداءً ، وعبر بالاختلاف ؛ لمشاكلة (تغيير) و(أل) في العوامل للجنس فتبطل الجمع ، وخرج بـ(اختلاف العوامل) التغيير بنقل أو إتباع ، وتغيير نحو : غلامي بالياء ، فليس بإعراب ، بل الإعراب التغير التقديري ، وصار الحد مطرداً منعكساً . اهـ« يس » .

ومعنى التغير صيرورة أواخر الكلم علىٰ وجه مخصوص ، من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، والمراد بـ(اختلاف العوامل) تعاقبها على المعمول واحداً بعد واحد ، مع اختلافها في العمل لا الاختلاف بمعنى التنازع ، و(العوامل) جمع عامل ، والعامل ما أوجب كون آخر الكلمة علىٰ وجه مخصوص ، من رفع أو نصب أو جر أو جزم ، والمعمول ما يظهر فيه الإعراب لفظاً أو تقديراً ، والعمل ما يحدثه العامل فتختلف بسببه أحوال آخر المعرب . اهـ« فتوحات » .

(**الداخلة عليها**) المراد بالدخول : الطلب ؛ ليشمل العامل المعنوي ؛ كالابتداء والتجرد والعامل المتأخر . اهـ« حامدي » .

وعبارة « يس » (قوله : الداخلة عليها) أي : الحاصلة والمتحققة معها ؛ فدخل العامل المتقدم والمتأخر والمعنوي ، أو المسلَّطة عليها ؛ فخرج بها العامل الداخل غير المسلَّط ؛ كالمؤكد في نحو قوله : [من الطويل]

.... أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبس احبس

فسقط ما قيل : إن قيد الداخلة لبيان الواقع لا للاحتراز ؛ إذ لا يكون التغير بسبب العوامل إلا وهي داخلة . اهـ « يس » .

(**لفظاً أو تقديراً**) حالان من (تغيير) علىٰ أنهما مصدران بمعنى اسم المفعول ؛ أي : ملفوظاً أثره ؛ لأن نفس التغيير ليس ملفوظاً أو مقدراً ، وذلك نحو : عصا ؛ فإنه استحق الإعراب ، ولم يظهر لمانع التعذر ، فقدر أنه متغير ، بخلاف المبني الواقع في محل المعرب ، فإنه لم يستحق الإعراب ، بل لو كان في محله معرب . . لتغير آخره ؛ فظهر الفرق بين التقديري والمحلي ، ويجوز نصبهما على المصدرية ، وهما بمعنى المفعول أيضاً ؛ أي : تغيراً ملفوظاً أو مقدراً علىٰ ما سلف ، وعلى التمييز المحوَّل عن المضاف إليه .

والأصل : تغيير لفظ أواخر الكلم أو تقديرها ، أما : تغيير اللفظ فواضح ، وأما : تغيير التقدير فالإضافة لأدنىٰ ملابسة ؛ لأن الآخر محل التغيير ، فالتقدير متعلِّق به ، وعلى الخبرية لـ (كان) المحذوفة مع اسمها ؛ أي : أسواء كان ما ذكر لفظاً . . . إلخ .

وتجويز أن يكون قوله : (لفظاً أو تقديراً) تفصيلاً لتغيير الأواخر ، واختلاف العوامل ، علىٰ أنه من باب تنازع المصدرين ، مبني علىٰ أن التنازع يجري في العاملين الجامدين ، وصرح في « الأوضح » بالمنع . اهـ « يس » .

قوله : (لفظاً أو تقديراً) أيضاً اعترض بأن (أو) لا يجوز ذكرها في الحدود ، كما قال صاحب « السلم » :

ولا يجوز في الحدود ذكر أو ....

ويجاب : بأن الممنوع دخول (أو) التي للشك والترديد ، و(أو) هنا للتقسيم . **اهـ (ع)** .

فهو عندهم معنوي ، وعليه يتضح أن يقال : للرفع مثلاً علامات ، وللنصب كذلك ، بخلاف الأول ؛ إذ هي هو ، و(ثم) في كلامه بمعنى الواو ، وهٰذه الأنواع السابقة ؛ أعني : . . . .

(**فهو**) أي : الإعراب (**عندهم**) أي : عند الكوفيين (**معنوي ، وعليه**) أي : وعلى القول بأن الإعراب معنوي (**يتضح**) أي : يكون أوضح (**أن يقال : للرفع مثلاً**) أي : مثِّل مثلاً كأن يقال في ألقاب البناء للضم (**علامات**) أي : أمارات ، (**وللنصب كذلك**) أي : علامات ، (**بخلاف**) المذهب (**الأول**) أي : مذهب البصريين القائلين بأن الإعراب لفظي ؛ (**إذ هي**) أي : العلامات (**هو**) أي : النصب نفسه ؛ لأن النصب عندهم أثر ظاهر أو مقدر ، يظهر في آخر الكلمة أو فيما هو كالآخر ، وهٰذا المذهب ؛ يعني : مذهب الكوفيين القائلين بأن الإعراب معنوي ظاهر كلام سيبويه ، وذهب إليه الأعلم وأبو حيان ، وتبعه تلميذه ابن آجُرُّوم ، وعرَّفوه فقالوا : الإعراب تغيير أواخر الكلم ؛ لاختلاف العوامل. . . إلخ . وقواه الرضي بأن البناء ضده ، وهو عدم الاختلاف اتفاقاً .

فائدة

[في الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي]

والفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي نفس الحركات وما ناب عنها ؛ كالضمة والفتحة والكسرة ، والمعنوي : هو الانتقال من الرفع إلى النصب ، ومن النصب إلى الجر ؛ فتكون الحركات علامة على الإعراب الذي هو الانتقال ، ويظهر الفرق في المثال ، فإذا قلت : جاء زيد. . فتقول في إعرابه على الأول : زيد فاعل مرفوع ورفعه الضمة الظاهرة ، وعلى الثاني : زيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . اهـ من « العطار على الأزهرية » .

قول الشارح : (**و« ثم » في كلامه**) أي : في كلام الناظم ؛ يعني : قوله : (ثم الجر) (**بمعنى الواو**) العاطفة ، المفيدة لمطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه .

(**وهٰذه الأنواع**) الأربعة (**السابقة**) من أنواع الإعراب ؛ (**أعني**) بتلك الأنواع :

الرفع والنصب والجر والجزم تنقسم باعتبار محالها إلىٰ ثلاثة أقسام : **قسم منها** : يدخل على الاسم والفعل ، وهو المشار إليه بقوله :

فَـالـرَّفْـعُ وَٱلنَّصْـبُ بِـلاَ مُمَـانِـعِ قَـدْ دَخَـلاَ فِـي ٱلاسْـمِ وَٱلْمُضَـارِعِ

أي : قد دخل كل منهما في الاسم المتمكن ، وهو الذي لا يشبه الحرف شبهاً قوياً ؛ بحيث يُدنيه منه ، وفي الفعل المضارع إذا عري من نون الإناث ، . . . .

(**الرفع والنصب والجر والجزم تنقسم باعتبار محالها**) ومواضعها ، لا باعتبار أصولها وفروعها (**إلىٰ ثلاثة أقسام**) لا زائد عليها :

(**قسم منها**) أي : من تلك الثلاثة سوَّغ الابتداء بالنكرة وصفه بالظرف بعده : (**يدخل على الاسم والفعل**) كليهما ، فيكون مشتركاً بينهما ، (**وهو**) أي : ذلك القسم هو (**المشار إليه بقوله**) أي : بقول الناظم :

(**فـالـرفـع والنصـب بـلا ممـانـع قـد دخـلا فـي الاسـم والمضـارع**)

و(الفاء) في قوله : (**فالرفع والنصب**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أقسام الإعراب أربعة ، وأردت بيان ما هو مختص منها بالأسماء ، وما هو مختص بالأفعال ، وما هو مشترك بينهما . . فأقول لك : الرفع والنصب . . . إلخ .

وقوله : (**بلا ممانع**) أي : بلا مخالف ولا منازع : متعلِّق بقوله : (**قد دخلا**) ، والجملة الفعلية خبر المبتدإ الذي هو الرفع والنصب ، و(الألف) فيه للتثنية (**في الاسم**) المتمكن ، (**و**) في الفعل (**المضارع**) أي : المشابه للاسم في توارد المعاني المختلفة ، التي لا تُبيَّن إلا بالإعراب الخالي من النونين ؛ أي : من نون الإناث ونون التوكيد المباشرة به لفظاً أو تقديراً .

وفسره الشارح بقوله : (**أي : قد دخل كل منهما في الاسم المتمكن ، وهو الذي لا يشبه الحرف شبهاً قوياً ؛ بحيث يدنيه منه ، وفي الفعل المضارع إذا عري**) وخلا (**من نون الإناث**) ، وهٰذه العبارة أولىٰ من قول بعضهم : نون النسوة ؛ ليدخل ما لا يعقل ، فإن اتصلت به نون الإناث ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ ، فيبنىٰ على السكون على الأصح ؛ رجوعاً إلىٰ ما هو

ومن نون التأكيد المباشرة لفظاً أو تقديراً ؛ نحو : زيد يقوم ، وإنَّ زيداً لن يقوم . . . .

الأصل من بناء الفعل ؛ لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون ، التي لا تتصل إلا بالفعل ، وبني على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء كما مر ، وحملاً على الماضي المتصل بها ، (**ومن نون التأكيد**) خفيفة كانت أو ثقيلة (**المباشرة**) أي : المتصلة به (**لفظاً**) كقولك : هل تضربن زيداً بتشديد النون وتخفيفها ، (**أو تقديراً**) كقول الشاعر : [من المنسرح]

لا تُهِينَ الفقيرَ علَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ

أصله : لا تهينن بالنون الخفيفة ، حذفت للساكنين ، وبقي الفعل مبنياً على الفتح في محل جزم بـ (لا) الناهية .

وإنما بُني المضارع مع النونين ؛ لمعارضتهما سبب إعرابه ، وهو شبهه بالاسم ؛ لكونهما من خواص الأفعال ، فرجع إلىٰ أصله ، وبُني علىٰ حركة مع نون التوكيد ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، أو ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة ؛ لتُعادل خفتهُ ثقلَ تركيبه معها تركيب خمسة عشر ، فإن لم تتصل به . . لم يُبن ، وذلك ما إذا فصل بينه وبينها فاصل ؛ كألف اثنين في نحو : هل تضربانِّ ؟ **أصله** : تضربانن ، فاجتمعت ثلاث نونات ، فحذفت الأولىٰ وهي نون الرفع ؛ كراهة توالي الأمثال ، فصار : هل تضربانِّ بكسر النون ؛ تشبيهاً لها بنون المثنىٰ في وقوعها بعد الألف كما مر ، وكذلك إذا فصل بينهما بواو جمع ؛ نحو : هل تضربن يا زيدون بضم الباء ؟ **أصله** : تضربونن ، أو بياء المؤنثة : هل تضربن يا هند بكسر الباء ؟ **أصله** : هل تضربينن كما مر .

ومثال الاسم المتمكن والمضارع الخالي عن النونين في حالة الرفع ؛ (**نحو : زيد يقوم**) ، فتقول في إعرابه على المذهب الأول : زيد : مبتدأ مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة ، وعلى الثاني : زيد ، مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة .

(**و**) في حالة النصب : (**إنَّ زيداً لن يقوم**) ، فتقول في إعرابه على المذهب الأول : إنَّ حرف نصب وتوكيد ، زيداً : اسمها منصوب ونصبه فتحة ظاهرة ، وعلى الثاني : وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، وعلى الأول تقول : لن : حرف نصب ونفي

وقسم منها : لا يدخل إلا على الاسم ، وهو المشار إليه بقوله :

وَٱلْجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِٱلْأَسْمَاءِ . . . .

أي : يختص بها ؛ كمررت . . . .

واستقبال ، يقوم : فعل مضارع منصوب بـ (لن) ونصبه فتحة ظاهرة ، وعلى الثاني : وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، وقس عليه سائر الأمثلة ، فالرفع هو **لغة** : العلو والارتفاع ، **واصطلاحاً** : على القول بأن الإعراب لفظي : نفس الضمة وما ناب عنها ، وعلىٰ أنه معنوي : تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها ، والنصب هو **لغة** : الاستواء والاستقامة ، **واصطلاحاً** : علىٰ أن الإعراب لفظي : نفس الفتحة وما ناب عنها ، وعلىٰ أنه معنوي : تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها . وأشار إلى القسم المختص بالأسماء ، والقسم المختص بالأفعال بقوله :

(والجر يستأثر بالأسماء والجزم في الفعل بلا امتراء)

(والجر) **لغة** : الجذب والسحب ، **واصطلاحاً** : علىٰ أن الإعراب لفظي : نفس الكسرة وما ناب عنها ، وعلىٰ أنه معنوي : تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها ، (والجر) عبارة بِصْرية ، والخفض عبارة كوفية ، ومفادهما واحد ، **(والجزم)** **لغة** : القطع ، **واصطلاحاً** : علىٰ أن الإعراب لفظي : نفس السكون وما ناب عنه ، وعلىٰ أنه معنوي : تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه .

والمعنىٰ : أي : **(والجر)** الذي تقدم لنا ذكره في بيان أقسام الإعراب **(يستأثر)** أي : يختص **(بالأسماء)** المتمكنة ، فلا يدخل في الأفعال ؛ لئلا يجتمع ثقيلان فيورث بشاعة في الكلام ؛ لأن الخفض ثقيل بالنسبة إلى الجزم لكونه حركة ، والفعل ثقيل لكونه مركباً ؛ لدلالته على الحدث والزمان ، فلا يناسب ضم ثقيل إلىٰ ثقيل ، فخصصوا الجر الذي هو ثقيل بالاسم الذي هو خفيف ؛ لبساطته ؛ أي : لكون مدلوله واحداً وهو الذات أو المعنىٰ ؛ سلوكاً مسلك التعادل والتوازن .

وفسر الشارح هٰذا الشطر بقوله : **(وقسم منها)** أي : من الأنواع الأربعة : **(لا يدخل إلا على الاسم ، وهو)** أي : ذلك القسم هو **(المشار إليه)** أي : هو الذي أشار إليه الناظم **(بقوله : «والجر يستأثر بالأسماء»)** المتمكنة **(أي : يختص بها ؛ كمررت**

بزيد ؛ لخفته ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ، والمخبر عنه لا يكون إلا اسماً .

وقسم منها : لا يدخل إلا على الفعل ، وهو المشار إليه بقوله :

. . . . **وَٱلْجَــزْمُ فِــي ٱلْفِعْــلِ بِــلاَ ٱمْتِــرَاءِ**

أي : يختص به ؛ لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر ، لما فاته من المشاركة فيه ؛ . . . .

بزيد ؛ لخفته) أي : لخفة الاسم بكونه بسيطاً ؛ أي : بكون مدلوله واحداً إما : الذات ؛ كزيد ، أو المعنىٰ ؛ كضرب ، ولكون الجر ثقيلاً بالنسبة إلى الجزم ، لكونه حركة ، فأعطوا الثقيل الذي هو الجر للخفيف الذي هو الاسم ؛ ليحصل التعادل ، (**ولأن كل مجرور مخبَر عنه في المعنىٰ ، والمخبَر عنه لا يكون إلا اسماً**) لأنه مسند إليه ؛ بأن يجعل مبتدأً ، ويخبر عنه باسم مفعولٍ مصوغٍ من عامله ؛ كأن يقال في (مررت بزيد) زيد ممرور به ، وفي كتبت بالقلم : القلم مكتوب به ، إلىٰ غير ذلك من الأمثلة .

وأشار إلى القسم المختص بالأفعال بقوله : (والجزم في الفعل بلا امتراء) أي : مختص بالفعل بلا شك ولا مرية ؛ أي : والجزم الذي تقدم لنا ذكره واقع في الأفعال لا غير لخفته ؛ لكونه عدم الحركة ، ولثقل الفعل لكونه مركباً ؛ فأعطوا الخفيف الذي هو الجزم للثقيل الذي هو الفعل ؛ سلوكاً مسلك التعادل ، وذكره الشارح بقوله :

(**وقسم منها**) أي : من الأنواع الأربعة (**لا يدخل إلا على الفعل ، وهو المشار إليه**) أي : الذي أشار إليه الناظم (**بقوله : « والجزم في الفعل بلا امتراء » أي : يختص به**) أي : بالفعل (**لثقله**) أي : لثقل الفعل مع خفة الجزم ، (**وليكون الجزم فيه**) أي : في الفعل (**كالعوض**) ، وقوله : (**من الجر**) : متعلِّق بـ (العوض) وقوله : (**لما**) اللام فيه : حرف جر وتعليل ، و(ما) موصولة ، وقوله : (**فاته من المشاركة**) بيان لـ(ما) الموصولة ، متعلِّق بمحذوف حال من (ما) ، وقوله : (**فيه**) صفة للجر مؤخرة عنه ، والضمير عائد إلى الاسم ، ويصح عوده إلى (الجر) ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : وليكون الجزم الواقع في الفعل كالعوض من الجر الواقع في الاسم ؛ **لأجل مافاته من المشاركة للاسم ؛ أي : فات الفعل حالة كون**

فتَحصَّل لكل من صنفي المعْرَب ثلاثة أوجه من الإعراب ، ولا يعرب من الكلمات سواهما . **واعلم** : أن لهـٰذه الأنواع الأربعة علامات أصولاً وعلامات فروعاً ، ومجموعها أربع عشرة علامة ، منها أربعة أصول ، والبقية نائبة عنها . وقد أشار إلى الأصول بقوله :

فَـالـرَّفْـعُ ضَـمُّ آخِـرِ الْحُـرُوفِ ... وَالنَّصْـبُ بِـالْفَتْـحِ بِـلاَ وُقُـوفِ

ما فاته من المشاركة للاسم في الجر ، وإنما قال : كالعوض ، ولم يقل : عوضاً ؛ لأن الجر لا يدخل الفعل ؛ (**فتحَصَّل**) أي : حَصَل (**لكل من صنفي المعْرَب**) الاسم المتمكن ، والمضارع الخالي من النونين (**ثلاثة أوجه**) أي : ثلاثة أنواع (**من**) أنواع (**الإعراب**) الأربعة ، فلاسم المتمكن : الرفع والنصب والجر ، وللمضارع الخالي : الرفع والنصب والجزم .

(**ولا يعرب من الكلمات**) العربية (**سواهما**) أي : غيرهما ؛ أي : غير الاسم المتمكن ، والمضارع الخالي ؛ لعدم توارد المعاني المختلفة علىٰ غيرهما فيعرب .

(**واعلم : أن لهـٰذه الأنواع الأربعة علامات أصولاً**) بالنصب : صفة لـ (علامات) ، ولكنها في تأويل مشتق ؛ أي : مؤصلات جمع أصل ، والأصل ما لا يؤتىٰ بغيره إلا عند تعذره ، (**وعلامات فروعاً**) أي : مفرعات عن الأصول جمع فرع ، وهو ما يؤتىٰ به عند تعذر الأصل .

(**ومجموعها**) أي : جميعها ؛ أي : مجموع تلك الأصول والفروع (**أربع عشرة علامة ، منها**) أي : من تلك الأربع عشرة (**أربعة أصول ، والبقية**) يعني : العشرة الباقية (**نائبة عنها**) أي : عن تلك الأربع ، والأصل في الرفع : الضمة ، وفروعه ثلاثة : الألف والواو والنون ، والأصل في النصب : الفتحة ، وفروعه أربعة : الألف والكسرة والياء وحذف النون ، والأصل في الجر : الخفض أو الكسرة ، وفروعها اثنان ، والأصل في الجزم : السكون ، وفرعه واحد : وهو الحذف ، فالأصول أربعة ، والفروع عشرة . اهـ من « حاشية العطار على الأزهرية » .

(**وقد أشار**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**إلى الأصول بقوله**) :

(**فـالـرفـع ضم آخـر الحـروف ... والنصـب بـالفتـح بـلا وقـوف**

والجـــر بــالكســرة للتبييـــن والجـزم فـي السـالـم بـالتسكيـن)

و(الفاء) في قوله : (**فالرفع ضم آخر الحروف**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أنواع أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاشتراك والاختصاص ، وأردت بيان علامات تلك الأقسام أصولها وفروعها . . فأقول لك : الرفع معلَّم أو مصوَّر بضم آخر حروف الكلمات العربية لفظاً أو تقديراً ؛ كيضرب زيد ، ويرمي الفتىٰ ، سُمي رفعاً ؛ لارتفاع الشفتين عند النطق بعلامته ، وإنما قدمه علىٰ غيره ؛ لعدم استغناء الكلام عنه ؛ لأن الكلام لا يستغني عن مرفوع ؛ إذ لا يتصور كلام لا مرفوع فيه ، ولهـٰذا يسمى المرفوع عمدة وغيره فضلة .

والمعنىٰ : والرفع ضم آخر الحروف حال كون الآخر بلا وقف عليه ، فإن وُقف عليه . . فالضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف ، ففي الكلام حذف من الأول ؛ اكتفاءً بما ذكره بقوله : (**والنصب**) معلَّم أو مصوَّر (**بالفتح**) أي : بفتح آخر الحروف حال كون ذلك الآخر (**بلا وقوف**) عليه ؛ أي : بلا وقف عليه ، فإن وُقف عليه . . فالنصب بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف ، وسُمي نصباً ؛ لانتصاب الشفتين عند النطق بعلامته ، (**والجر**) والخفض معلَّم أو مصوَّر (**بالكسرة**) أي : بكسرة آخر الحروف بلا وقوف ، فإن وُقف عليه . . فالكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف ، ففي هـٰذا أيضاً اكتفاء بما ذكره أوّلاً .

وقوله : (**للتبيين**) راجع لكلٍّ من (الرفع) و(النصب) و(الجر) و(التسكين) الآتي فيما بعد ، ففي الأولين اكتفاء بما ذكره هنا ، ففيه إشارة إلىٰ أن الإعراب إنما جيء به ؛ لتبيين معنى الكلمات وإيضاحه ؛ إذ من الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة ، فلو لا الإعراب . . لالتبس بعضها ببعض ، فالجار والمجرور في قوله : (للتبيين) حال من الضم والفتح والكسرة ، تقديره : حالة كون كل من الثلاثة واقعة للتبيين ؛ أي : لبيان معاني الكلمات المعْرَبة ، ففيه إشارة إلىٰ أن القصد من الإعراب بيان المعاني المختلفة الواردة على الكلمات العربية .

يعني : أن أصل الإعراب أن يكون : الرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم بالسكون ؛ إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف ؛ لأنه لا يُعْدَل عنهما إلا عند تعذرهما . قيل : وكان القياس أن يقال : برفعة ونصبة وجرة ؛ لأن الضم والفتح والكسر للبناء ، . . . .

(**والجزم في**) الفعل (**السالم**) أي : الذي سلم عن اعتلال آخره مصوَّر (**بالتسكين**) أو معلَّم به ، وقيد بـ (السالم) لإخراج المعتل : وهو ما كان آخره واحداً من أحرف العلة الثلاثة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**يعني**) الناظم بما ذكره في هٰذين البيتين : (**أن أصل الإعراب**) وأرجحه (**أن يكون : الرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم بالسكون ؛ إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف**) لعدم مجيئها إلا عند تعذر الحركات ، ولأن الحروف بنات الحركات ؛ لتولدها عنها عند الإشباع ، (**وبالسكون أصل للإعراب بالحذف**) ، وإنما قلنا : الحركات أصل للحروف ، والسكون أصل للحذف ؛ (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**لا يُعدل عنهما**) أي : عن الحركات والسكون (**إلا عند تعذرهما**) ، وعدم إمكان المجيء بهما ، وقد يقال : ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الإعراب بالحركات ، لجواز تقدير الحركات ؛ ولهٰذا ذهب بعضهم إلىٰ تقدير الحركات فيه ، وقد صرح في الأسماء الخمسة بأن إعرابها بالحركات ممكن . اهـ « يس » .

وقوله : (إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف) ، هٰذا لا يفيد أصالة الفتحة بالنسبة للكسرة في جمع المؤنث السالم ، وأصالة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ، وأصالة الفتحة بالنسبة إلىٰ حذف النون في الأفعال الخمسة . اهـ « يس ».

(**قيل**) أي : قال بعضهم : (**وكان القياس**) أي : قياس ألقاب الإعراب علىٰ ألقاب البناء (**أن يقال**) هنا ؛ أي : في بيان علامات ألقاب الإعراب (فالرفع رفعة آخر الحروف ، والنصب فتحة بلا وقوف. . .) إلخ ؛ أي : أن يقال : (**برفعة ونصبة وجرة**) بتاء التأنيث فيها لا بالضمير ، كما في بعض النسخ برفعه ونصبه وجره ؛ (**لأن الضم والفتح والكسر**) ألقاب (**للبناء**) .

ولكنهم أطلقوا ذلك توسعاً . وقوله : (**آخر الحروف**) إشارة إلىٰ أن الرفع محله آخر الكلمة ، ومثله : النصب والجر والجزم ؛ إذ لا فرق ، ففي عبارته حذف . . . .

أجيب عن هٰذا الاعتراض بأن الخاص بالبناء هو الضم وأخواته ، وبالإعراب الرفع وأخواته ، وأما الضمة . . فمشتركة بينهما ، غاية الأمر أنه تسمح في إطلاق الضم على الضمة ، كما قال الشارح : (**ولكنهم**) أي : ولكن النحاة (**أطلقوا ذلك**) أي : الضم والفتح والكسر علىٰ ألقاب الإعراب من الرفع والنصب والجر (**توسعاً**) أي : توسعة لدائرة الكلام بإطلاق ألقاب البناء علىٰ ألقاب الإعراب ، مع أن الرضي نص علىٰ أن الضم وأخواته يُطلق عند البصريين علىٰ حركات الإعراب ؛ تسمُّحاً مع القرينة ، والمقام هنا قرينة واضحة ، وأما عند الإطلاق . . فلا ينصرف إلا لحركات غير إعرابية ؛ كضم البناء والبنية في حيث وقفل . اهـ وعلىٰ هٰذا فهي أكثر مورداً من ألقاب الإعراب ، ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهن دون الرفعة وأخواتها ، فتدبر . اهـ « خضري » .

وعبارة الشيخ العطار : فإن قلت : حيث كانت ألقاب الإعراب هي الرفع والنصب . . . إلخ . . كان القياس أن يقال عند الكلام على الإعراب علىٰ مذهب البصريين المفرِّقين بينها وبين ألقاب البناء : بدل ضمة رفعة ، وبدل فتحة نصبة . . . إلخ ، وبه يُعلم أن ما في كلام الشارح من قوله : (برفعه ونصبه وجره) كما في بعض النسخ ليس ضميراً ، وإنما هو بتاء التأنيث ، كما قررناه في حلنا ، ولم ينتبه له أكثر الناس .

قال الشارح : (**وقوله**) أي : قول الناظم : (**« آخر الحروف » إشارة إلىٰ أن الرفع محله آخر الكلمة**) غالباً (**ومثله**) أي : ومثل الرفع : (**النصب والجر والجزم**) في كون محلها آخر الكلمة وإن أوهم كلامه خلاف ذلك ؛ (**إذ لا فرق**) بين هٰذه الثلاثة وبين الرفع في كون محلها آخر الكلمة ، واحترزنا بقولنا : غالباً عما يكون إعرابه في الوسط ، كما في (ابنم) فإذا قيل : جاء ابنم . . يقال في إعرابه : ابنم : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضم النون ، والميم : حرف زائد للإلحاق بالرباعي .

و(الفاء) في قوله : (**ففي عبارته**) تفريعية ؛ أي : في عبارة الناظم (**حذف**)

من الثاني ؛ لدلالة الأول ، وقوله : (**بلا وقوف**) إشارة إلىٰ أن الحركات إنما تظهر في حالة الوصل دون الوقف ، وقوله : (**للتبيين**) إشارة إلىٰ أن الإعراب جيء به ؛ لتبيين المعنىٰ وإيضاحه ؛ إذ من . . . .

لقوله : (آخر الحروف) (**من الثاني**) أي : من النصب ؛ (**لدلالة الأول**) وهو الرفع ؛ أي : لدلالة ذكره في الأول علىٰ أنه قيد في الثاني .

والمراد (من الثاني) ما عدا الأول ، فيشمل الثاني والثالث والرابع ، ولم يقل : وفتح آخر الحروف ؛ لدلالة الأول عليه ، وفي كلام الناظم شبه احتباك ، وإنما كان الإعراب والبناء آخر الحروف ؛ لأنهما وصفان للكلمة ، والوصف متأخر عن الموصوف ، وعبارة الحريري : والعلة في جعل الإعراب آخر الكلمة أن الإعراب وُضع لتبيين المعنىٰ ، وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء ، وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف ، ولا طريق لعلمه إلا بعد انتهاء صيغته ؛ فلهـٰذا جعل الإعراب في آخر الكلمة . اهـ « شرح الناظم » .

واختلف هل الإعراب في آخر الكلمة أو قبله أو بعده علىٰ ثلاثة أقوال ؟

والأول هو مذهب سيبويه ، وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة ، والأحسن أن يقال : ضمة ظاهرة مع آخره . اهـ « أبو النجا » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**وقوله**) أي : قول الناظم : (**بلا وقوف**) أي : بلا وقف (**إشارة إلىٰ أن الحركات إنما تظهر في حالة الوصل**) والدرج (**دون الوقف**) أي : ما لم يكن منوناً منصوباً ، وإلا . . فتظهر فيه الفتحة بقلب تنوينه ألفاً ؛ نحو : رأيت زيداً في رأيت زيداً .

قال الشارح : (**وقوله**) أي : وقول الناظم : (**للتبيين**) راجع إلىٰ كل من الحركات الثلاث وإلى الجزم ، وفيه (**إشارة إلىٰ أن الإعراب**) إنما (**جيء به ؛ لتبيين المعنىٰ**) المراد من الكلمة ؛ كالفاعلية في قولك : جاء زيد ، والمفعولية في : رأيت زيداً ، والإضافة في : مررت بزيد ، وقوله : (**وإيضاحه**) بالجر : عطف تفسير على (التبيين) أي : ولإيضاح المعنىٰ ، وقوله : (**إذ**) حرف علة ، ومعلوله محذوف ، تقديره : وإنما قلنا : إنما جيء بالإعراب لتبيين المعنى المراد من الكلمة ؛ لأن (من

الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة ، فلولا الإعراب . . لالتبس بعضها ببعض ، فإذا قلت : ما أحسن زيد . . لم يدر أن المراد منه التعجب من حسن زيد ، أو نفي الحسن عنه ، أو أي شيء من أجزائه حسن ، فإذا قلت : ما أحسن زيداً بالنصب . . فُهم الأول ، أو ما أحسن زيدٌ بالرفع . . فهم الثاني ، أو ما أحسن زيدٍ بالخفض مع ضم النون . . فهم الثالث . وقوله : (**والجزم في السالم**) أي : في الفعل . . . .

الكلمات) خبر مقدم ، (**ما يطرأ عليه**) مبتدأ مؤخر ؛ أي : لأن ما يطرأ ويتجدد عليه (**بعد التركيب**) مع المسند أو المسند إليه (**معانٍ**) فاعل (يطرأ) **أصله** : معاني ، استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت ثم الياء اعتباطاً لغير موجب ، فوقع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع ؛ لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل إلا حرف واحد ، فلو رُدت الياء . . لرجع الثقل ، فأبقوها محذوفة ، وعوضوا عنها التنوين ؛ نظير جوارٍ وغواشٍ .

وقوله : (**مختلفة**) أي : متعاقبة بالرفع ، صفة (لمعانٍ) ، (**فلولا الإعراب**) أي : فلولا تبيين الإعراب بعضها عن بعض موجود ، (فلولا) حرف امتناع لوجود ، وما بعدها مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً ؛ لقيام جوابها مقامه ، وهو قوله : (. . **لالتبس**) ، و(اللام) فيه : رابطة لجواب (لولا) أي : لاشتبه (**بعضها**) أي : بعض تلك المعاني (**ببعض**) آخر .

ثم مثل الشارح لالتباس تلك المعاني بقوله : (**فإذا قلت**) أيها المخاطب (الفاء) فيه للإفصاح ؛ أي : إذا أردت بيان مثال التباسها . . قلت لك : (**ما أحسن زيد**) بالوقف (. . **لم يدر**) أي : لم يعلم (**أن المراد منه**) أي : من هـٰذا التركيب (**التعجب من حسن زيد ، أو نفي الحسن عنه ، أو أي شيء من أجزائه حسن**) ، علىٰ وجه الاستفهام ، و(الفاء) في قوله : (**فإذا قلت**) للإفصاح أيضاً : (**ما أحسن زيداً بالنصب . . فهم**) منه المعنىٰ (**الأول**) ، وهو التعجب من حسن زيد ، (**أو ما أحسن زيدٌ بالرفع**) أي : برفع (زيد) (. . **فهم**) منه المعنىٰ (**الثاني**) ، وهو نفي الحسن عنه ، (**أو**) قلت : (**ما أحسن زيدٍ بالخفض**) أي : بخفض (زيد) (**مع ضم النون**) من (أحسن) (. . **فهم**) المعنىٰ (**الثالث**) ، وهو الاستفهام عن (أحسن أجزائه) .

(**وقوله**) أن قول الناظم ، وهو مبتدأ : (« **والجزم في السالم** » **أي** : **في الفعل**

السالم من اعتلال آخره ؛ لإخراج المعتل الآخر ، فإن جزمه بحذف آخره ، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ .

السالم) أي : الذي سلم (**من اعتلال آخره**) أي : من كون آخره واحداً من أحرف العلة الثلاثة ، وقوله : (**لإخراج المعتل الآخر**) : خبر المبتدإ ، وقوله : (**فإن جزمه**) الفاء : تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا : (لإخراج المعتل الآخر) لأن جزمه ؛ أي : جزم المعتل الآخر كائن (**بحذف آخره**) ، الذي هو حرف العلة ، فتقول : لم يدعُ ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ ، بحذف أواخرهن ، (**كما سيأتي**) في آخر الكتاب في باب (جوازم الفعل) بقول الناظم (**إن شاء الله تعالىٰ**) :

(وإن تـــر المعتـــل فيهـــا ردفـــا   أو آخـــر الفعـــل فسمـــه الحـــذفـــا)

إلىٰ آخره .

* * *

باب في الاسم المفرد المنصرف

الاسم ينقسم بعد التركيب ....

(باب في الاسم المفرد المنصرف)

و(المفرد) في باب الإعراب : هو ما ليس مثنىً ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ، ولا من الأسماء الستة ، و(المنصرف) هو الذي يقبل التنوين والجر بالكسرة ، قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**الاسم**) من حيث هو (**ينقسم بعد التركيب**) من المسند والمسند إليه ، أما هو قبل التركيب.. فقسم ثالث ، لا معرب ولا مبني ، وهـٰذا مذهب ابن عصفور ، وابن مالك : أنها مبنية ؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة . اهـ « يس على المجيب » ، وقيل : إنها معربة ، وعليه الزمخشري ، وقيل : بالواسطة لفقد موجب إعرابها ولا بنائها . اهـ « كواكب » .

وقال الشيخ يس في « حاشية التوضيح » : قوله : (بعد التركيب) ، أما قبله.. فقيل موقوفة لا معربة ولا مبنية ، وجرىٰ عليه ابن الحاجب ؛ اعتباراً لحصول الاشتقاق بالفعل ، وقيل : معربة ، وجرىٰ عليه الزمخشري ؛ اعتباراً لمجرد صلاحية استحقاق الإعراب بعد التركيب ، وهو ظاهر كلام عبد القاهر .

ومحل النزاع: المعرب اصطلاحاً لا المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك: أعربت الكلمة ؛ فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على الكلمة بعد التركيب ، ولم يعتبر أحد وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً ؛ ولذا يقال : لم تعرب الكلمة وهي معربة .

وقيل : مبنية للشبه الإهمالي ، وجرىٰ عليه ابن مالك وتبعه ابن هشام ، وكان اللائق بالشارح ترك هـٰذا القيد ، قال الدَنَوْشَرِيُّ : لعله قيد بذلك ؛ لأنها بعد التركيب تنقسم إلىٰ قسمين ، أما قبله.. فهي مبنية . اهـ

تَنْبِيهٌ

[المضمرات مبنية]

محل الخلاف في الأسماء قبل التركيب ، الأسماء التي لم تشبه الحرف شبهاً متفقاً عليه ؛ كالمضمرات ، أما هي.. فمبنية ؛ فتنبه له . اهـ « يس على التصريح » ، وقول

إلىٰ : معرب ومبني ؛ فالمعرب : هو الاسم المتمكن كما تقدم ، والمبني : ما أشبه الحرف في الوضع ....

ابن عصفور : إن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولاً بالواسطة ؛ لإمكان حمله علىٰ أن المراد غير معربة بالفعل ، فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة أنها معربة حكماً ؛ أي : قابلة له إذا ركبت ؛ لسلامتها من شبه الحرف ، وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها ، وذهب ابن مالك إلىٰ بنائها ؛ لشبهها الآن بالحروف المهملة ، في كونها لا عاملة ولا معمولة ، وكذا الخلاف في فواتح السور علىٰ أنها من المتشابه ، أما إن جعلت أسماء للسور أو للقرآن مثلاً . . فليست من هـٰذا القبيل ، بل هي مبتدأ أو خبر ، أو مفعولة لمحذوف ، أو مجرورة بحرف قسم مقدر ، وما كان منها مفرداً ؛ نحو : ﴿صٓ﴾ أو موازن مفرد ؛ كـ ﴿حمٓ﴾ موازن قابيل . . يقدر إعرابه لحكايته قبل العلمية ، أو يعرب لفظاً في غير القرآن ؛ كقولك : قرأت ياسيناً ، وما عدا ذلك ؛ نحو : ﴿الٓمٓرٰ﴾ . . يتعيَّن فيه الأول ، كذا في « البيضاوي » وحواشيه . اهـ « خضري » .

(**إلىٰ : معرب**) وهو الأصل في الأسماء ؛ أي : الغالب ؛ ولهـٰذا قدمه ، (و) إلىٰ (**مبني ؛ فالمعرب : هو الاسم المتمكن**) في باب الاسمية ، (**كما تقدم**) في قوله : (وهو الذي لم يشبه الحرف شبهاً قوياً بحيث يدنيه منه) عقب قول الناظم آنفاً في (باب الإعراب) :

(فـالـرفـع والنصـب بـلا ممـانـع قـد دخـلا فـي الاسـم والمضـارع)

(**والمبني :**) هو (**ما أشبه الحرف في الوضع**) شبهاً قوياً ، **والشبه الوضعي ضابطه** : كون الاسم موضوعاً علىٰ حرف واحد أو علىٰ حرفين فقط ، سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا .

فالأول : وهو الموضوع علىٰ حرف واحد ؛ كالتاء من قمت ، مثلثة الحركات ؛ فإنها في حال الكسر شبيهة بنحو (باء) الجر مطلقاً ولامه مع الظاهر ، وفي حال الفتح شبيهة بنحو (واو) العطف وفائه ، وفي حال الضم شبيهة بنحو (م) الله في القسم في لغة من ضم الميم .

والثاني : وهو الموضوع علىٰ حرفين ؛ كـ (نا) من قمنا ، فإن (نا) شبيهة بنحو (قد) و(بل) و(ما) و(لا) ، وقال الشاطبي : (نا) في قوله : جئتنا موضوعة علىٰ حرفين ، ثانيهما حرف لين وضعاً أولياً ؛ كـ (ما) و(لا) اهـ « تصريح مع التوضيح » .

وفي هامش الشارح : **الشبه الوضعي ضابطه** : أن يكون الاسم موضوعاً علىٰ حرف واحد أو علىٰ حرفين ، ثانيهما حرف لين ؛ كـ (التاء) و(نا) من جئتنا ؛ **فالأول** : أشبه باء الجر ، **والثاني** : أشبه ما النافية . اهـ ، وزاد بعضهم : وما زاد علىٰ ذلك من الضمائر ؛ كـ (نحن) فبني . . فطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة .

(**أو**) أشبهه (**في المعنىٰ**) ، **وضابط الشبه المعنوي** : أن يتضمن الاسم معنىً من معاني الحروف ؛ أي : من المعاني التي تؤدىٰ بالحروف ؛ سواء أوضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف أم لم يوضع له حرف أصلاً ؟

فالأول : وهو الذي تضمن معنىً وضع له حرف ؛ كـ (متىٰ) فإنها تستعمل شرطاً ؛ فتجزم فعلين ؛ نحو : متىٰ تقم أقم ، وهي إذا استعملت شرطية شبيهة في تأدية معنى الشرط بـ (إن) الشرطية ؛ نحو : إن تقم أقم ، وتستعمل أيضاً استفهامية ؛ فلا تعمل شيئاً ؛ نحو : متىٰ نصر الله ؟ وهي حينئذ شبيهة بهمزة الاستفهام في طلب التصور .

وأورد علىٰ هـٰذا المثال بأن (أيا) الشرطية ، و(أيا) الاستفهامية أشبها الحرف ، ومع ذلك فهما معربان ، أعربت الشرطية في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾ ، فأي : اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بـ (قضيت) ، وقُدِّمت ؛ لأن لها الصدارة ، وما : صلة ، والأجلين : مضاف إليهما ، فلا عدوانَ عَلَيَّ : جوابها ، وأُعربت الاستفهامية في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾ ، فأي : اسم استفهام مبتدأ مرفوع ، الفريقين : مضاف إليهما ، وأحق : خبر المبتدأ ؟

وأجيب عنه : بأنهما إنما أُعربتا في هـٰذين المثالين ؛ لضعف الشبه فيهما بما

أو في الاستعمال ، ....

عارضه من ملازمتهما للإضافة التي إلى المفرد ، التي هي من خصائص الأسماء .اهـ « تصريح مع التوضيح » .

والثاني : وهو الذي تضمن معنىً لم يوضع له حرف في الخارج ؛ نحو : (هنا) من أسماء الإشارة للمكان ، وسائر أسماء الإشارة ؛ فإنها متضمنة لمعنىً هو الإشارة ، وهٰذا المعنى الذي هو الإشارة لم تضع العرب له حرفاً يدل عليه ، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدىٰ بالحروف ؛ لأن الإشارة معنىً كالخطاب الموضوع له (الكاف) المسماة بكاف الخطاب ، والتنبيه الذي وُضع له (الهاء) المسماة بهاء التنبيه (فهنا) مبنية ؛ لتضمنها معنى الإشارة .

(**أو**) ما أشبه الحرف (**في الاستعمال**) وهو المسمىٰ بالشبه الاستعمالي ، وهو أن يشبه الاسم الحرف في كونه عاملاً لا معمولاً ، وهو المعروف عندهم بالشبه الاستعمالي ، وذلك كأسماء الأفعال ، وهي ما ناب عن الفعل معنىً واستعمالاً بمعنىٰ أنه عامل أبداً غير معمول ولا فضلة ، أو أن يشبه الاسم الحرف في افتقاره إلىٰ غيره في إفادة المعنىٰ ؛ كافتقار الحرف إلىٰ غيره في إفادة المعنىٰ ، وذلك كأسماء الموصول و(إذْ) و(إذا) و(حيث) ، **وضابط الشبه الاستعمالي** ، وتحته قسمان من أقسام الشبه القوي الاستعمالي والافتقاري : أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني في معناه وعمله، ولا يدخل عليها عامل من العوامل ؛ فيؤثر فيه لفظاً أو محلاً .

فالأول : كهيهات وصه وأوه ؛ فإنها نائبة عن بَعُد ـ بضم العين ـ واسكت وأتوجع ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به ؛ فأشبهت من الحروف ليت ولعل مثلاً ألا ترىٰ أنهما نائبتان عن أتمنىٰ وأترجىٰ .

والثاني : وهو الذي يفتقر إلىٰ غيره في إفادة المعنى افتقاراً متأصلاً ؛ كأسماء الموصول و(إذْ) و(إذا) ألا ترىٰ أنك تقول : جئتك إذْ ، فلا يتم معنىٰ (إذْ) حتىٰ تقول : جاء زيد ونحوه من الجمل ، وكذلك الباقي من الظروف والموصول .اهـ « تصريح » بتصرف ، وقولنا : افتقاراً متأصلاً ؛ أي : لازماً ، خرج به افتقار النكرة إلى الصفة .

وقيل : ما أشبه مبني الأصل ، ثم المعرب : منصرف وغير منصرف ؛ فغير المنصرف : ما أشبه الفعل بوجود علتين فيه من علل تسع ، . . . .

(**وقيل**) في القسم الأخير بدل قولهم : ما أشبه الحرف في الاستعمال ، أو (**ما أشبه مبني الأصل**) وهو الماضي والأمر ؛ أي : أن علة بناء أسماء الأفعال مشابهته لهما في المعنىٰ ؛ فـ (هيهات) لمشابهته بـ (بَعُد) و(صه) لمشابهته بـ (اسكت) ، **فإن قلت** : إن من أسمائهَا ما هو بمعنى المضارع ؛ فهو معرب . . **قلت** : إن هٰذا قليل لا نسلم كونها بمعنى المضارع ، بل كلها بمعنى الأمر والماضي ، بل كون اسم الفعل بمعنى المضارع إنما هو رأي ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب . . فلا يرىٰ ذلك ؛ لأن أسماء الأفعال عنده مبنية ؛ لمشابهتها فعل الأمر والماضي ، ولو كانت بمعنى المضارع . . لأعربت ، فـ (أوه) عنده بمعنىٰ توجعت ، و(أف) عنده بمعنىٰ تضجرتُ مراداً بهما الإنشاء ، لكن قد سبق أنه إنما بنيت ؛ لمشابهتها الحرف في كونها عاملة غير معمولة ، لا كما يقوله ابن الحاجب . اهـ « كواكب » .

واختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته وهو الأصح، فقيل: مدلوله لفظ الفعل ؛ فـ (صه) مثلاً اسم لـ (اسكت) وهو الأصح ، وقيل : مدلوله المصدر فـ (صه) اسم لقولك (سكوتاً) ، واختاره ابن الحاجب ، وقيل : مدلوله مدلول الفعل ، وهو الحدث والزمان ، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ، ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع ؛ فـ (صه) اسم لمعنى الفعل ، ونُسب هٰذا القول إلىٰ ظاهر قول سيبويه والجماعة ، ثم على القول بأن مدلوله مدلول المصدر . . فموضعه نصب بفعله النائب عنه ، وعلى القول بأن مدلوله مدلول الفعل . . فموضعه رفع بالابتداء ، وأغنىٰ مرفوعه عن الخبر ، وعلى الأصح أن مدلوله لفظ الفعل . . فلا موضع له من الإعراب . اهـ منه أيضاً .

(**ثم**) بعد ما بينا انقسام الاسم إلىٰ معرب ومبني نقول : (**المعرب**) منه إما : (**منصرف**) : وهو الذي يقبل الجر بالكسرة والتنوين ؛ لعدم شبهه بالفعل بخلوه عن علل منع الصرف ، وهو الأصل المبوب له ، (**و**) إما : (**غير منصرف**) لعدم قبوله الجر بالكسرة والتنوين ؛ لوجود علتين من تلك العلل فيه ، كما فسره الشارح بقوله : (**فغير المنصرف**) : هو (**ما أشبه الفعل بوجود علتين**) فرعيتين (**فيه من علل تسع** ،

أو واحدة منها تقوم مقامهما ، وسيأتي الكلام علىٰ ذلك ، وأما المنصرف.. فهو بخلافه ، وإليه أشار بقوله :

وَنَوِّنِ ٱلاسْمَ ٱلْفَرِيدَ ٱلْمُنْصَرِفْ إِذَا ٱنْدَرَجْتَ قَائِلاً وَلَمْ تَقِفْ

قد تقدم أن التنوين من خواص الاسم ، ....

أو) بوجود علة (**واحدة منها**) أي : من تلك التسع ، (**تقوم**) تلك العلة الواحدة (**مقامهما**) أي : مقام العلتين ، (**وسيأتي الكلام علىٰ ذلك**) أي : علىٰ غير المنصرف مبسوطاً في آخر « المنظومة » بين (باب التوابع) و(باب العدد) عند قول الناظم : (هٰذا وفي الأسماء ما لا ينصرف) .

(**وأما المنصرف**) المبوب له (.. **فهو**) ملتبس (**بخلافه**) أي : بخلاف معنىٰ غير المنصرف ، فهو الذي خلا عن وجود علتين فرعيتين فيه ، أو علة واحدة من علل تسع ، وهو الذي يُسمى المتمكن الأمكن ، (**وإليه**) أي : إلى المنصرف (**أشار**) الناظم (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ونون الاسم الفريد المنصرف إذا اندرجت قائلاً ولم تقف)

(**ونون الاسم الفريد المنصرف**) أي : وأدخل أيها النحوي التنوين على الاسم الفريد ؛ أي : المفرد ، وهو فَعِيل بمعنىٰ مُفْعَل بفتح العين المنصرف ؛ أي : الذي يقبل التنوين ؛ لخلوه من موانع الصرف ، (**إذا اندرجت**) انفعل بمعنى الفعل الثلاثي ، أتىٰ به لضرورة النظم ؛ أي : إذا درجت الكلام بعضه ببعض ، ووصلته به حالة كونك (**قائلاً**) له ؛ أي : ناطقاً به ، وقوله : (**ولم تقف**) معطوف على (اندرجت) عطف تفسير ، و(التنوين) : نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً كما مر .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**قد تقدم**) في قولنا : في (باب علامات الاسم) ومما يتميز به الاسم أيضاً التنوين (**أن التنوين من خواص الاسم**) جمع خاص ، ضد عام ؛ أي : من العلامات المختصة بالاسم ، وإنما اختص التنوين بالاسم ؛ لأنه يدل علىٰ كمال الاسم ، كما أن الإضافة تدل علىٰ نقصانه ؛ فهو ضد الإضافة كما قال الشاعر :

[من الطويل]

كأني تنوين وأنتِ إضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا

وهو مصدر نونته ؛ أي : أدخلته نوناً ؛ فسُمي ما به ينوَّن الشيء ؛ أعني : النون تنويناً ؛ إشعاراً بحدوثه وعروضه ، لما في المصدر من معنى الحدوث . ومراد الناظم رحمه الله : أن الاسم إذا أعرب بالحركة . . ألحق بآخره التنوين ؛ للدلالة علىٰ أمكنيته في باب الاسمية ؛ أي : كونه لم يشبه الفعل ؛ فيمنع من الصرف ، ولا الحرف ؛ . . .

فكما أن الإضافة التي هي ضده مختصة بالاسم . . فكذلك التنوين مختص بالاسم ؛ فصار علامة له ، (**وهو**) أي : التنوين من جهة الصيغة (**مصدر**) قياسي لـ (**نونته**) المضعف تنويناً (**أي : أدخلته نوناً**) ساكنة ، تثبت لفظاً لا خطاً ، و(أي) في كلام الشارح : تفسيرية أدخلته نوناً مفسر محكي لنونته المحكي في جره ؛ لأنه مضاف إليه لمصدر ؛ (**فسُمي ما**) أي : حرف (**به**) أي : بذلك الحرف (**ينون الشيء**) ، وهو الاسم ؛ (**أعني**) بذلك الحرف : (**النون**) الساكنة الثابتة لفظاً لا خطاً (**تنويناً إشعاراً بحدوثه**) بعد أن لم يوجد (**وعروضه**) بعد أن لم يكن ، عطف تفسير لما قبله ، وإنما قلنا : (إشعاراً بحدوثه) (**لما في المصدر من معنى الحدوث**) والتجدد بعد أن لم يكن ؛ فكذلك هـٰذه النون اللاحقة لآخر الاسم ، لحقته بعد أن لم تكن في وضعه .

(**ومراد الناظم رحمه الله**) تعالىٰ بقوله : (ونون الاسم الفريد المنصرف . . .) إلخ (**أن الاسم إذا أعرب بالحركة**) الظاهرة ، كما في زيد ، أو المقدر كما في فتىً ، أخرج بقيد الحركة المثنىٰ وجمع المذكر السالم لأنهما لا ينونان ؛ لأن النون فيهما بدل عن التنوين (. . **ألحق بآخره**) أي : بآخر الاسم (**التنوين**) أي : النون الساكنة الثابتة لفظاً لا خطاً ؛ (**للدلالة علىٰ أمكنيته**) أي : علىٰ تمكنه (**في باب الاسمية**) أي : في حكم الاسم وسلامته من شبه الفعل والحرف ، وشرفه عليهما بتمكنه في حكمه من الإعراب والصرف .

وقوله : (**أي : كونه**) تفسير لـ (أمكنيته) (**لم يشبه الفعل**) بوجود علتين فرعيتين فيه ؛ (**فيمنع من الصرف**) أي : من الجر بالكسرة والتنوين ، و(الفاء) فيه : سببية ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي . اهـ « صبان » .

وقوله : (**ولا الحرف**) معطوف على (الفعل) أي : وعلىٰ كونه لم يشبه الحرف

شبهاً قوياً ، و(الفاء) في قوله : (فيبنىٰ) سببية أيضاً ، والنصب فيه مقدر للتعذر ، والمراد به التنوين الخاص بالأسماء ، وهي الأربعة المجموعة في قول المكودي : [من الرجز]

تنويننا الذي بالاسماء حري مكن وقابل عوِّضاً ونكر

وما عدا هـٰذه الأربعة يقع في الأسماء وغيرها :

الأول : **تنوين التمكن** : وهو أكثر التنوينات استعمالاً ، وأشهرها وأسرعها إلى الذهن عند الإطلاق ، فإذا أُريد غيره.. قُيد بأن يقال : تنوين التنكير مثلاً ، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة ، وهي التي لم تشبه حرفاً ولا فعلاً ، سواء كان في معرفة ؛ كزيد ، أو نكرة ؛ كرجل .

والثاني : **تنوين التنكير** : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ؛ فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، فإذا قلت : صهٍ بالتنوين.. فمعناه : اسكت عن كل كلام ولا تتكلم ؛ فهو نكرة ، وإذا قلت : صهِ بكسرة واحدة.. كان معرفة ، ومعناه : اسكت عن الكلام الذي تتكلم به ، وإن شئت.. تكلم بغيره ، قال ابن مالك في « الخلاصة » : [من الرجز]

واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين

والثالث : **تنوين العوض** :

وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف ؛ عوضاً عن المضاف إليه المحذوف ، سواء كان المضاف إليه حرفاً ؛ نحو : جوارٍ وغواشٍ ، **أصلهما** : جواريُ وغواشيُ بحركة واحدة ، استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء ؛ فحذفت الحركة ، ثم الياء اعتباطاً لغير موجب ، فوقع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع ؛ لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل إلا حرف واحد ، فلو رُدت الياء.. لرجع الثقل ؛ فأبقوها محذوفة ، وعوضوا عنها التنوين ، أو اسماً لـ (كلٍ) و(بعض) ، أو جملة ؛ نحو : ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ .

والرابع : **تنوين المقابلة** : **وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، في مقابلة نون جمع المذكر السالم ، وقد استوفينا أقسام التنوين العشرة في « الفتوحات » ، فراجعها .**

لكن يشترط كونه مفرداً منصرفاً مجرداً من (أل) والإضافة ؛ نحو : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، واحترز بـ (الفريد) أي : المفرد عن المثنىٰ والمجموع علىٰ حده ، فلا ينونان ؛ إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد ، وبـ (المنصرف) عن غيره ، فلا ينون إلحاقاً ....

وقول الشارح : (**لكن يشترط**) استدراك علىٰ قوله : (ألحق بآخره التنوين) أي : لكن يشترط في جواز إلحاق التنوين به (**كونُه**) أي : كون ذلك الاسم المعرب (**مفرداً**) ، لا مثنىٰ ولا جمع مذكر سالم ؛ لاستغنائهما بنونيهما عن التنوين ؛ لأن نونهما عوض عن التنوين ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، وكونُه (**منصرفاً**) لا غير منصرف لامتناع تنوينه ؛ لشبهه بالفعل بوجود علتين فرعيتين فيه ، وكونه (**مجرداً** من « **أل** ») لامتناع اجتماعه مع (أل) لأنه يدل على التنكير ، و(أل) تدل على التعريف ، وهما لا يجتمعان في كلمة واحدة في آنٍ واحدٍ ، (و) كونه مجرداً من (**الإضافة**) لامتناع اجتماعه مع الإضافة ؛ لأن الإضافة تدل على النقصان والاتصال ، والتنوين يدل على الكمال والانفصال ، وهما لا يجتمعان في آنٍ واحدٍ ، وما ألطف قول بعضهم : [من الكامل]

علمتــه بــاب المضــاف تفــاؤلاً ورقيبــه يغــريــه بــالتنــويــن

وذلك الاسم المعرب المترفر للشروط المذكورة ؛ (**نحو : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، واحترز**) الناظم بقوله : (**بـ « الفريد » أي : المفرد عن المثنىٰ والمجموع**) الذي كان (**علىٰ حده**) أي : علىٰ حد المثنىٰ وطريقته في إعرابه بالحروف ، وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف بالإضافة . اهـ « تصريح » ، وخرج بهٰذا القيد جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ؛ لتنوينهما .

وإنما قلنا : (احترز) عنهما ، (فـ) إنهما أي : لأن المثنىٰ والجمع علىٰ حده (**لا ينونان ؛ إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد**) ، فهم لا يجمعون بين البدل والمبدل منه ، و(إذْ) في كلامه : تعليلية بمعنى اللام ؛ أي : معلِّلة لعدم تنوينهما ، (و) احترز الناظم أيضاً (**بـ « المنصرف » عن غيره**) أي : عن غير المنصرف ، وهو الذي لا يقبل الجر بالكسرة والتنوين ، (**فلا ينون**) هو ؛ أي : غير المنصرف (**إلحا**

له بالفعل . وأشار بقوله : (إذا اندرجت قائلاً ولم تقف) إلىٰ أن محل إلحاق التنوين إنما هو في حال عدم الوقف ، فأما إذا وقف عليه . . فقد أشار إلىٰ حكمه بقوله :

وَقِفْ عَلَى ٱلْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِٱلأَلِفْ كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لاَ يَخْتَلِفْ

يعني : أن الاسم المفرد المنصرف المنون يوقف عليه في حالة النصب بالألف ؛ أي : بإبدال تنوينه ألفاً ، كما يثبت ذلك خطاً .

تَقُولُ عَمْرٌو قَدْ أَضَافَ زَيْدَا وَخَالِدٌ صَادَ ٱلْغَدَاةَ صَيْدَا

له) أي : لغير المنصرف (**بالفعل**) في منعه من التنوين ؛ لوجود علتين فيه .

(**وأشار**) الناظم (**بقوله : إذا اندرجت**) ووصلت الكلام بما بعده (**قائلاً**) أي : ناطقاً له ، (**و**) الحال أنك (**لم تقف**) عليه (**إلىٰ أن محل إلحاق التنوين إنما هو**) أي : أن محل إلحاقه (**في حال عدم الوقف ، فأما إذا وقف عليه**) أي : على الاسم (**. . فقد أشار إلىٰ حكمه**) أي : إلىٰ حكم الاسم الذي وقف عليه (**بقوله**) :

(**وقف على المنصوب منه بالألف كمثل ما تكتبه لا يختلف**)

قال الشارح : (**يعني**) الناظم : (**أن الاسم المفرد المنصرف المنون**) المجرد عن الإضافة و(أل) فيخرج بـ (المنصرف) غير المنون ؛ بسبب الإضافة أو بسبب دخول (أل) عليه ، كما سيأتي في آخر الباب ، (**يوقف عليه**) أي : علىٰ ذلك المنصرف (**في حالة النصب**) لا في حالة الرفع والجر (**بالألف ؛ أي : بإبدال تنوينه ألفاً ، كما يثبت ذلك**) أي : إبدال التنوين ألفاً (**خطاً**) أي : في الخط والكتابة ؛ أي : تقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إبدالاً مثل الإبدال الثابت في الخط ، فـ (الكاف) صفة لمصدر محذوف .

وعبارة « النزهة » : أي وقف أيها النحوي على المنصوب من الاسم المفرد المنصرف بالألف ؛ أي : بإبدال تنوينه ألفاً في اللفظ حال كون لفظه مثل ما تكتبه لا يختلف ؛ أي : لا يخالف لفظه ؛ لما ثبت في خطه كما قال الناظم :

(**تقول عمرو قد أضاف زيدا وخالد صاد الغداة صيدا**)

أي : (**تقول**) في الوقف عليه لفظاً : (**عمرو قد أضاف**) ، وأكرم بالقرىٰ (**زيدا**) بالألف في لفظه ، كما تكتبه بالألف في الخط ، (**وخالد صاد**) وأمسك في (**الغداة**)

لأن الوقف تابع للخط غالباً ؛ ولهـٰذا وقف علىٰ نحو : رحمة بالهاء ؛ لأن كتابته كذلك ، وأما في حالة الرفع والجر . . فإنه إذا وُقف عليه . . حُذف منه التنوين ، وسكن آخره ؛ نحو : هـٰذا زيدْ ، ومررت بزيدْ ، كما يحذف منه . . . .

أي : في أول النهار (صيدا) أي : حيواناً مصيداً بالألف ، كما تكتبه بالألف في الخط حالة الوقف عليه لفظاً ، كما قال الشارح : (**لأن الوقف تابع للخط غالباً**) ، خرج بقوله : (غالباً) نحو : قولهم : دفن البناه من المكرماه ، وقولهم : قعدنا على الفراه ؛ أي : على الفرات ؛ (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل كون الوقف تابعاً للخط (**وُقف علىٰ نحو** : **رحمة**) وشجرة من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تقديراً ؛ كصلاة وزكاة (**بالهاء**) المربوطة ؛ أي : بإبدال التاء هاءً ؛ (**لأن كتابته كذلك**) أي : بالهاء فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ، ولم يعكسوا ؛ لأنهم لو قالوا في ضربت ضربة . . لا لتبس بضمير المفعول به ، فإن كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً ؛ كأخت وبنت . . وقف عليها من غير إبدال ، كاللاحقة للفعل والحرف ؛ كقامت وثُمَّت ورُبَّت .

(**وأما في حالة الرفع والجر . . فإنه**) أي : فإن المفرد المنصرف (**إذا وُقف عليه . . حُذف منه التنوين ، وسكن آخره**) من غير إبدال بألف ؛ (**نحو : هـٰذا زيدْ ، ومررت بزيدْ**) بإسكان آخرهما ، وما ذكره الناظم من التفصيل في الوقف على المفرد المنصرف هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات .

والثانية : الوقف عليه مطلقاً ؛ أي : رفعاً ونصباً وجراً بالحذف والإسكان ؛ نحو : هـٰذا زيدْ ورأيت زيدْ ومررت بزيدْ ، ومنه قول الشاعر : [من الطويل]

ألا حبذا غنم وحسن حديثها ... لقد تركت قلبي بها هائماً دنف

المراد : دنفاً ؛ لأنه منصوب ؛ أي : ملازماً للمرض .

والثالثة : الوقف عليه مطلقاً ؛ أي : رفعاً ونصباً وجراً بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله ؛ نحو : جاء زيدو ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيدي .

و(الكاف) في قوله : (**كما يحذف**) التنوين (**منه**) أي : من المفرد المنصرف ، صفة لمصدر محذوف ، تقديره : وأما في حالة الرفع والجر . . فإنه إذا

للإضافة أو دخول (أل) ، وإلىٰ ذلك أشار بقوله :

وَتُسْقِطُ ٱلتَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ ... أَوْ إِنْ تَكُنْ بِٱلَّلامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ

مِثَالُهُ جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي ... وَأَقْبَلَ ٱلْغُلَامُ كَٱلْغَزَالِ

يعني : أن التنوين قد يعرض له ما يُسقطه ، فإذا أضفت الاسم المنون.. حذفت تنوينه ؛ (مثاله : جاء غلام الوالي) ، وذلك لأن التنوين يدل علىٰ كمال الاسم ، والإضافة تدل علىٰ نقصانه ، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً ، ....

وقف عليه.. حُذف منه التنوين حذفاً مثل حذفه منه ؛ (**للإضافة**) أي : لأجل إضافته إلىٰ ما بعده ؛ نحو : جاء غلام زيد ، (**أو**) لـ (**دخول « أل »**) عليه نحو : جاء الغلام ، (**وإلىٰ ذلك**) أي : إلىٰ حذف التنوين منه للإضافة أو لدخول (أل) عليه (**أشار**) الناظم (**بقوله** :)

(وتسقط التنوين إن أضفته ... أو إن تكن باللام قد عرفته

مثاله جاء غلام الوالي ... وأقبل الغلام كالغزال)

أي : (**وتسقط التنوين**) أيها النحوي من الاسم المنصرف ، سواء كان مفرداً أو جمع تكسير (**إن أضفته**) أي : إن أضفت الاسم المنصرف إلىٰ ما بعده ، (**أو إن تكن باللام قد عرفته**) أي : أدخلت عليه اللام ، سواء كانت معرفة أم لا .

قال الشارح: (**يعني**) الناظم : (**أن التنوين قد يعرض**) ويحدث (**له**) أي : للتنوين (**ما يسقطه**) مما يعارضه ويضاده ؛ كالإضافة والألف واللام ، (**فإذا أضفت الاسم المنون**) إلىٰ ما بعده (.. **حذفت**) أيها النحوي (**تنوينه**) لأنه لا يجامعها (**مثاله**) أي : مثال حذف التنوين : (**جاء غلام الوالي**) والأمير وعبد السلطان بحذف تنوين غلام ؛ لإضافته إلى الوالي (**وذلك**) أي : سقوط لأجل الإضافة ؛ أي : علة ذلك ؛ (**لأن التنوين يدل علىٰ كمال الاسم**) واستغنائه عما بعده وانفصاله عنها ، (**والإضافة**) بالنصب معطوف على اسم (أن) أي : ولأن الإضافة (**تدل علىٰ نقصانه**) وعدم استغنائه واتصاله به واحتياجه إليه ، (**ولا يكون الشيء**) الواحد (**كاملاً ناقصاً**) في آنٍ واحد ؛ لأن الكمال والنقص ضدان لا يجتمعان ، وما ألطف قولَ بعضهم : [من الوافر]

وكنا خمس عشرة في التئام ... علىٰ رغم الحسود بغير آفة

وكذلك إذا أدخلت عليه (اللام) وإن لم تفد تعريفاً ؛ نحو : جاء الحارث ، (**وأقبل الغلام كالغزال**) استثقالاً للجمع بينهما ؛ إذ كل من لام التعريف والتنوين زائد وكلامه هنا صريح في أن آلة التعريف هي اللام .

فقد أصبحت تنويناً وأضحى ... حبيبي لا تفارقه الإضافة

(و) تسقط التنوين (**كذلك**) أي : مثل إسقاطك إياه للإضافة (**إذا أدخلت عليه**) أي : على الاسم المنصرف (**اللام**) ، سواء كانت زائدةً أو معرفة ، وليس التعريف قيداً ، بل الزائدة كذلك ، كما قال الشارح : (**وإن لم تفدْ**) تلك اللام (**تعريفاً**) أي : تعيناً في الاسم ؛ مثال الزائدة (**نحو : جاء الحارث**) والعباس ، ومثال المعرفة نحو قول الناظم : (« **وأقبل الغلام كالغزال** ») أي : بوجه طلق جميل ، و(الغزال) ذكر الظبي أو نوع منها ، يطلع منه المسك ؛ أي : كذلك تسقط التنوين إذا أدخلت عليه اللام (**استثقالاً للجمع بينهما**) أي : بين اللام والتنوين ، وإنما أسقطت التنوين مع اللام ؛ (**إذ كل**) أي : لأن كلاً (**من لام التعريف والتنوين زائد**) علىٰ أصل الكلمة ؛ أي : ليس فاء الكلمة ولا لامها ولا عينها ، والزائدان إذا اجتمعا . . ثَقُلا جدّاً .اهـ شيخنا .

(**وكلامه هنا**) في قوله : (أو إن تكن باللام قد عرَّفته) (**صريح في أن آلة التعريف هي اللام**) فقط دون الألف ، وفيما سبق صريح بأن آلة التعريف (أل) برمتها ؛ حيث قال : (وآلة التعريف أل . . .) إلخ ، فقد أشار بما ذكره في الموضعين إلىٰ أنه جارٍ علىٰ كلا المذهبين ، والله أعلم .

تتمة

[اختصاص التنوين بالاسم المنصرف]

قال الناظم في « شرحه » : والتنوين يختص بالاسم المنصرف ؛ لخفته ولأجل التنوين اللاحق بآخره سُمي منصرفاً ، فكأن التنوين لما دخل عليه . . أحدث فيه صريفاً ، **والصريف** : صوت البكرة عند الاستقاء .

ويسقط التنوين في أربعة مواضع :

أحدها : **في الاسم المعرَّف بالألف واللام** ؛ لأن التنوين زيادة ألحقت بآخر

. . . .

الاسم ، ولام التعريف زيادة في أوله ؛ فاستثقل الجمع بين زيادتين .

والثاني : في أول المتضايفين ؛ كقولك : غلام زيد ؛ لأن المضاف إليه يتصل بالمضاف حتىٰ يصير كأحد حروفه ؛ ولذلك لم يجز أن يفصل بينهما ، فلما نُزِّل المضافان منزلة الاسم الواحد . . وجب إلحاق التنوين بالمضاف إليه ، الذي هو الأخير منهما ، كما يلحق التنوين آخر الاسم المفرد .

والموضع الثالث : الاسم الذي لا ينصرف ؛ كقولك : جاء عمر ، وإنما لم يدخله التنوين ؛ لشبهه بالأفعال .

الموضع الرابع : إذا كان الاسم المفرد علماً أو كنية أو لقباً ، وكان موصوفاً بابن مضاف إلىٰ علم أو كنية أو لقب ، فهٰذه ثلاثة في الثلاثة الأولىٰ بتسع صور ؛ كقولك : جاء زيد بن بكر ، وجاء زيد بن أبي محمد ، وجاء زيد بن أبي تأبط شراً ، فهٰذه ثلاثة في العلم الموصوف ، وكقولك : جاء أبو محمد بن يزيد ، وجاء أبو محمد بن أبي الحسين ، وجاء أبو محمد بن تأبط شراً ، فهٰذه ثلاثة في الكنية ، وكقولك في اللقبين : جاء بطة بن تأبط شراً ، وجاء بطة بن زيد ، وجاء بطة بن أبي الحسين ، وهٰذه ثلاثة في اللقب ، والعلة في حذف التنوين في هٰذا الموضع أن التنوين ساكن ، والألف من ابن ألف وصل ، تسقط في اندراج الكلام ، فيلتقي التنوين الساكن بالباء الساكنة من ابن ؛ فلهٰذا حُذف التنوين ، فإن وصفت الاسم بابن مضاف إلىٰ ما فيه الألف واللام ؛ كقولك : جاء محمد بن الأمير . . ثبت التنوين ، وانكسر لالتقاء الساكنين ؛ لأن الأمير ليس بعَلَم ولا كنية ولا لقب ، وكذلك إن قلت : ظننت زيداً بن عمْرو . . أثبت بالتنوين ، وكسرته لالتقاء الساكنين من حيث إنه ليس بصفة للاسم الأول ، وإنما هو خبر عنه .

فإن قال قائل : لم أُبدل في الوقف على المنصوب مِنْ فتحته مع التنوين ألف ، ولم يبدل من ضمة المرفوع واو ، ولا من كسرةِ المجرور ياء . . **فالجواب عنه** : أنه لو وقف على المجرور بالياء . . لالتبس بالمضاف إلىٰ ياء المتكلم ، ألا ترىٰ أنك لو وقفت علىٰ قولك : مررت بغلامٍ ، فقلت : مررت بغلامي . . لتوهم السامع أن الغلام ملكك ،

. . . .

ولو أنك وقفت على المرفوع بالواو ، فقلت : جاء زيدو . . لخرج عن أصل كلام العرب ؛ إذْ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة ، وإنما يوجد ذلك في الأفعال ، حتىٰ إنهم لما اضطروا في بعض الجموع إلىٰ مثل ذلك . . أبدلوا ياءً ، وكسروا ما قبلها ، فقالوا في جمع دلو وجرو : أدلىٰ وأجرو .

والأصل : أَدْلُوٌ وأَجْرُوٌ ، ففروا من الواو التي قبلها ضمة إلى الكسرة ؛ محافظة علىٰ مقاييس الأصل ، ولم يخرجوا عن لغتهم ، ولا يعرف من نقل عنهم ، ولا سمع منهم خلاف ذلك ، والله أعلم . اهـ من « شرح الناظم » .

❊ ❊ ❊

باب الأسماء الستة المعتلة

. . . .

(**باب الأسماء الستة المعتلة**)

ثم ذكر المؤلف هنا من أبواب النيابة مفرقة بالمنقوص والمقصور أربعة : الأول منها : (باب الأسماء الستة) فقال : (**باب الأسماء الستة المعتلة**) المضافة لغير ياء المتكلم .

جعلها الناظم ستة تبعاً لابن مالك ومن وافقه ، وعدها الفراء وتبعه الزجاج وابن آجرُّوم خمسة بإسقاط الهن ؛ لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة كما سيأتي ، وقال الجوهري في كتاب له في النحو : إنها سبعة بزيادة (مَنْ) في حكاية النكرة ، فإذا قيل لك : جاء رجل . . فقل في حكايته سائلاً عنه : منو ، ورأيت رجلاً تقول : منا ، ومررت برجل تقول : مني .

ووُصفت بالمعتلة ؛ لأن أواخرها أحرف علة الثلاثة : الواو والألف والياء .

وضابطها : هي كل اسم مفرد معتل مكبر غير منسوب مضاف لغير ياء المتكلم .

وحكمها : رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء ، كما سيأتي في الشارح مع أمثلتها ، وشرط إعرابها بهٰذا الإعراب ثمانية : خمسة عامة لكلها : **الأول** : أن تكون مفردة ، **والثاني** : أن تكون مكبرة ، **والثالث** : أن تكون غير منسوبة ، **والرابع** : أن تكون مضافة ولو تقديراً ، **والخامس** : أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم .

وثلاثة خاصة ببعضها : **الأول** : أن يكون (فو) خالياً من الميم ، **والثاني** : أن يكون (ذو) بمعنىٰ صاحب ، **والثالث** : أن يكون (ذو) مضافاً إلى اسم جنس ظاهر .

وإنما أعربت هٰذه الأسماء الستة بالحروف ؛ لأنهم لما رأوا المثنىٰ والجمع علىٰ حده . . أعربا بالحروف ، والإعراب بالحروف أقوىٰ ؛ لكون الحرف بمنزلة حركتين ، والمثنىٰ والجمع فرعا المفرد ، كرهوا استبداد الفرع بالإعراب الأقوىٰ ؛ فجعلوا الإعراب بالحروف في هٰذه المفردات . اهـ « يس على التصريح » .

وقيل : إنما أُعربت الأسماء الستة بالحروف ؛ لشبهها بالجمع والمثنىٰ في كون

وَسِتَّةٌ تَـرْفَعُهَـا بِـالْـوَاوِ ... فِـي قَـوْلِ كُـلِّ عَـالِـمٍ وَرَاوِي
وَٱلنَّصْـبُ فِيهَـا يَـا أُخَـيَّ بِـٱلأَلِـفْ ... وَجَـرُّهَـا بِـٱلْيَـاءِ فَـٱعْـرِفْ وَٱعْتَـرِفْ
وَهْـيَ أَخُـوكَ وَأَبُـو عِمْـرَانَـا ... وَذُو وَفُـوكَ وَحَمُـو عُثْمَـانَـا
ثُـمَّ هَنُـوكَ سَـادِسُ ٱلأَسْمَـاءِ ... فَـٱحْفَـظْ مَقَالِـي حِفْـظَ ذِي ٱلـذَّكَـاءِ

اخرها حرف علة ، وإنما أُعربت بجميع أحرف العلة لأصالتها ؛ لأنها مفردة ، وإنما كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء ؛ لتولد الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة . اهـ من « الفتوحات » .

واستغنى الناظم عن ذكر شروطها لنطقه بها كذلك حيث قال :

(وستـة تـرفعهـا بـالـواو ... فـي قـول كـل عـالـم وراوي
والنصـب فيهـا يـا أخـي بـالألـف ... وجـرهـا بـاليـاء فـاعـرف واعتـرف
وهـي أخـوك وأبـو عمـرانـا ... وذو وفـوك وحمـو عثمـانـا
ثـم هنـوك سـادس الأسمـاء ... فاحفظ مقالي حفظ ذي الذكاء)

أي : (**وستة**) من الأسماء المفردة (**ترفعها**) أي : تحكم رفعها أيها النحوي رفعاً مصوراً (**بالواو**) أو معلَّماً بها (**في قول كل عَالِم**) بالقواعد النحوية مجتهد فيها ، (**و**) في قول كل (**راوي**) أي : ناقل عن فصحاء العرب كلامهم .

وقول الناظم : (**في قول كل عالم وراوي**) معترض ؛ إذ مقتضىٰ كلامه أن هـٰذه الأحرف هي الإعراب فيها باتفاق العلماء والرواة ، وليس كذلك ؛ لأن فيها من الخلاف اثني عشر قولاً ، إلا أن يقال : إن المراد بالكل في كلامه الكل المجموعي مجازاً لا الجميعي ، أو يقال : إن الناظم لم يطلع علىٰ تلك الأقوال حين التأليف لهـٰذا النظم ؛ فهو معذور هـٰكذا ظهر لي . اهـ من « النزهة » .

(**والنصب فيها**) أي : في هـٰذه الأسماء الستة (**يا أُخي**) تصغير (أخ) تصغير شفقة نصيحةً له بالتعليم مصوَّر (**بالألف**) أو معلَّم بها ، (**وجرها**) أي : وجر هـٰذه الأسماء مصوَّر (**بالياء**) أو معلَّم بها ؛ (**فاعرف**) أيها السائل ما أقوله لك ، وأدركه بذهنك وقلبك ؛ لتكون مستفيداً بكلامي ، (**واعترف**) أي : واعترفه وأقرره بلسانك ؛ لتكون مفيداً لغيرك .

قد تقدم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون ، وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب أُعربت بغير ما ذكر ، وتُسمىٰ أبواب النيابة ؛ لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل ، **فمنها** : هـٰذه الأسماء الستة ، ناب فيها حرف عن حركة . . . .

(**وهي**) أي : تلك الأسماء : (**أخوك**) أي : لفظ (أخو) من قولك : جاء أخوك مضافاً إلىٰ ضمير المخاطب ، (**وأبو عِمْرانا**) أي : لفظ (أبو) من قولك : جاء أبو عمران ، قيل : هو كنية عثمان بن عفان ، وفيه حينئذ مناسبة ضرْب البيت لعروضه من حيث المعنىٰ ، وقيل : كنية عثمان أبو عمرو ، (**و**) لفظ (**ذو**) من قولك : تصدق ذو مال ، (**و**) لفظ (فو) من قولك : جمُل (**فوك**) أي : حسن كلامك ، (**و**) لفظ (حمو) من قولك : حضر (**حمو عثمانا**) أي : قريب زوجته ، (**ثم**) للترتيب الذكري ، أو بمعنى الواو ، (**هنوك سادس الأسماء**) الستة ؛ أي : جاعلها ومكملها ستة لفظ (هنو) من قولك : هـٰذه هنوك ؛ أي : عورتك .

و(الفاء) في قوله : (**فاحفظ مقالي**) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت إتقان العلوم . . فأقول لك : احفظ مقالي ؛ أي : مقولي ، وقوله : (**حفظ ذي الذكاء**) مفعول مطلق مبيِّن للنوع ؛ أي : احفظ مقالي حفظاً ؛ كحفظ صاحب الذكاء والفطنة ، و(الذكاء) حدة القريحة وفطنة القلب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**قد تقدم**) لك (**أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات**) الثلاث ، (**و**) بـ (**السكون**) بدليل عدم مجيء غيرها إلا عند تعذرها ، (**وخرج عن ذلك الأصل**) المذكور ؛ يعني : الحركات الثلاث والسكون (**سبعة أبواب أُعربت بغير ما ذكر**) من الحركات الثلاث والسكون ، (**وتُسمىٰ**) تلك الأبواب السبعة (**أبواب النيابة**) أي : أبواباً ناب فيها الفروع عن الأصول ، وإنما سُميت أبواب النيابة ؛ (**لأن الإعراب الواقع فيها**) أي : في تلك السبعة (**نائب عن الأصل**) الذي هو الحركات الثلاث والسكون .

(**فمنها**) أي : فمن تلك الأبواب السبعة التي تُسمىٰ أبواب النيابة : (**هـٰذه الأسماء الستة**) ، وإنما كانت من أبواب النيابة ؛ لأنه (**ناب فيها حرف**) من أحرف العلة الثلاث (**عن حركة**) من الحركات الثلاث ؛ فنابت الواو عن الضمة ، والألف عن

وحكمها : أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة ؛ نحو : ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ ، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ نحو : ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ ، وتُجر بالياء نيابة عن الكسرة ؛ نحو : ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ . وشرط إعرابها بما ذُكر : أن تكون مفردة ، فلو ثُنيت أو جُمعت . . أُعربت إعراب المثنىٰ . . . .

الفتحة ، والياء عن الكسرة .

(**وحكمها**) أي : حكم هـٰذه (الأسماء الستة) من حيث الإعراب لا من حيث الصحة والاعتلال : (**أنها**) أي : أن هـٰذه الأسماء الستة (**ترفع**) رفعاً مصوَّراً أو معلَّماً (**بالواو**) ملفوظة كانت تلك الواو ؛ نحو : قال أبوهم ، أو محذوفة ؛ نحو : جاء أبو القوم حالة كون الواو (**نيابة عن الضمة**) أي : نائبة عنها ، سُميت هـٰذه الحركة ضمة ورفعاً ؛ لأنه ينشأ من ضم الشفتين أوَّلاً ، ثم رفعهما ثانياً . اهـ « تصريح » ، مثاله : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾) ، **وإعرابه** : الواو بحسب ما في القرآن ، (أبونا) مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، (نا) مضاف إليه ، (شيخ كبير) صفته ، والجملة بحسب ما القرآن .

(**و**) أنها (**تنصب**) نصباً مصوَّراً أو معلَّماً (**بالألف**) حالة كونها (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الفتحة**) ، سُميت هـٰذه الحركة فتحة ؛ لأنه يتولد من مجرد فتح الفم ؛ (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾) ، و(أبانا) اسم (إنَّ) منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة .

(**وتُجر بالياء نيابة عن الكسرة**) ، سُميت هـٰذه الحركة كسرة ؛ لأنها تنشأ من انجرار اللحي الأسفل إلىٰ أسفل انجراراً قوياً . اهـ « تصريح » ؛ (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾) ، (أبي) مجرور بـ (إلىٰ) وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الستة .

(**وشرط إعرابها**) أي : إعراب هـٰذه الأسماء الستة (**بما ذُكر**) من أحرف العلة الثلاثة : (**أن تكون**) هـٰذه الأسماء (**مفردة**) والمفرد في هـٰذا الباب : ما ليس مثنىٰ ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ، (**فلو ثُنيت**) هـٰذه الأسماء ؛ أي : جعلت دالة على اثنين (**أو جُمعت . . أُعربت إعراب المثنىٰ**) فترفع بالألف ؛ نحو : جاء أبواك ،

وذلك المجموع ، وأن تكون مكبرة ، فلو صُغرت . . أُعربت بحركات ظاهرة ، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديراً ؛ . . . .

وتنصب وتُجر بالياء ؛ نحو : رأيت أبويك ، ومررت بأبويك ، (و) تُعرب إعراب (**ذلك المجموع**) الذي جُمعت به ، فإن جُمعت جمع تكسير . . أُعربت بالحركات على الأصل ؛ نحو : جاء آباؤك وإخوتك ، أو جمع سلامة لمذكر . . أعربت بالحروف ؛ نحو : جاء أبون وأخون ، ولا يجمع هـٰذا الجمع إلا الأب والأخ والحم وإن نازع في هـٰذا الأخير البهوتي ، وكذا إذا جُمعت جمع سلامة لمؤنث . . تُعرب إعرابه ؛ بأن يراد بها ما لا يعقل ، فيقال : أبوات وأخوات ، وهو مسموع فيما عدا (فوك) .

وقيل فيه أيضاً : (**وأن تكون مُكبَّرة**) أي : غير مُصغَّرة ، (**فلو صُغرت . . أُعربت بحركات ظاهرة**) نحو : جاءني أُبَيُّك ، ورأيت أُبَيَّك ، ومررت بأُبَيِّك .

(**وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم**) أي : لغير الياء الدالة على التكلم ، سواء في ذلك الغيرِ الاسمَ الظاهر ؛ نحو : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ ، أو ضميرُ المتكلم مع غيره ؛ نحو : ﴿ وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾ ، أو ضمير المخاطَب ؛ نحو : رأيت حماك ، أو ضمير الغائب : جاء أبوه وفروعها ، سواء كانت الإضافة لغيرها لفظاً كما مُثِّل ، أو نيةً كما ذكره الشارح بقوله : (**ولو تقديراً**) أي : نيةً ؛ كقول العجاج : [من الرجز]

صهباء خرطوماً عُقاراً قرقفا ... خالط من سلمىٰ خياشيم وفا

أي : خياشيمها وفاها ، فحذف المضاف إليه ، ونُوي ثبوت لفظه ، فنصبه بالألف ؛ فالإضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه ؛ أي : خالط من سلمىٰ خياشيمها وفاها ، جمع خيشوم ، وهو طرف الأنف ، فصار ريقها كأنه الخمر ، فحذف المضاف إليه ، فأبقاه علىٰ حاله غير مضاف إضافةً صريحة .

وقال ابن كيسان : إنما جاز ذلك ؛ لأنه موضع لا يلحقه التنوين ، فحذف ؛ يعني : التنوين ، فبقي مفرداً علىٰ حرفين ؛ إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة ، فلم يلزم من ذلك أن يبقىٰ علىٰ حرف واحد ؛ فعلىٰ قول ابن مالك لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة ، بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء . اهـ « تصريح » .

بأن تضاف لظاهرٍ ، أو ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم غير الياء ، فلو أضيفت إليها . . أعربت بحركات مقدرة ، وسيأتي في الإضافة أن (ذو) لا تضاف إلا إلى اسم جنس . . . .

الصهباء : الخمر المعصور من عنب أبيض ، اسم لها كالعلم ، وهو مبتدأ ، وقوله : خرطوماً عقاراً قرقفاً : أحوال من المبتدإ ، أو منصوب بـ (أعني) المقدر ، والخبر جملة خالط ، **والخرطوم** : سريع الإسكار ، **والعُقار** ـ بضم العين ـ الخمر ، سُمي بذلك ؛ لعقارته للبدن ؛ أي : ملازمته له ، **والقرقف** : كجعفر وكعصفور ، الخمر التي يرعد عنها صاحبها . اهـ « قاموس » .

وذلك ؛ أي : كونها مضافة لغير ياء المتكلم (**بأن تضاف لـ**) اسم (**ظاهر**) نحو : جاء أبو زيد ، (**أو**) لـ (**ضمير غائب**) نحو : جاء أبوه ، (**أو**) لضمير (**مخاطب**) نحو : جاء أبوك ، (**أو**) لضمير (**متكلم غير الياء**) ، وهو (نا) للمتكلم ومعه غيره ؛ نحو : جاء أبونا ، وأما الإضافة إلىٰ ياء المخاطبة . . فلا يمكن ؛ لأنها لا تقع إلا في الفعل ، (**فلو أضيفت إليها**) أي : إلىٰ ياء المتكلم (. . **أُعربت بحركات مقدرة**) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة ياء المتكلم ؛ نحو : جاء أبي ، ورأيت أخي ، ومررت بحمي .

(**وسيأتي في**) باب (**الإضافة أن « ذو » لا تضاف إلا إلى اسم جنس**) ظاهر غير صفة ، وقد يضاف إلىٰ علم ولكنه شاذ ؛ نحو : (أنا الله ذو بَكَّة) ، قالوا : إنه وُجد قبل الإسلام مكتوباً علىٰ حجر من أحجار الكعبة بخط قديم ، **وبكة** : لغة في مكة ، سُميت بها ؛ لأنها تدق أعناق الجبابرة ، وإلىٰ جملة أيضاً شذوذاً ؛ نحو : (اذهب بذي تسلم) ، وهو مسموع من بعض العرب ، فقيل : **معناه** : اذهب بوقت صاحب سلامة ، أو مذهب كذلك ، وقيل : **معناه** : في الوقت الذي تسلم فيه ، أو في المذهب الذي تسلم فيه ، فالباء بمعنىٰ (في) و(ذي) على الأول : نعت لنكرة محذوفة ، وعلى الثاني : موصولة . اهـ من الهامش .

قال الدَنَوْشَرِي : **أصله** : ذوي بالتحريك علىٰ وزن (فَعَل) ، عند سيبويه لامها ياء ، وبالسكون عند الخليل ولامها واو . اهـ « يس على التصريح » ، وإنما اشترط

واستغنى الناظم عن التصريح بذكر هٰذه الشروط فيها ؛ لنطقه بها كذلك ، كما استغنىٰ
عن تقييد (ذو) بمعنىٰ صاحب ، وتقييد (فو) بالخلو عن الميم فإن لم يخل منها . .
أُعربت بحركات ظاهرة منقوصاً ، وبحركات مقدرة مقصوراً . . . .

إضافتها إلىٰ أسماء الأجناس ؛ ليتوصلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ؛ فلذلك لم يجز إضافتها إلى الصفات ، وقد أضيفت إلى المضمر شذوذاً . اهـ « تصريح » كقول الشاعر :

[من مجزوء الرمل]

إنمـــــا يَعْـــــرِفُ ذا الفَضْـــــــل مـــــن النـــــاس ذووه

فأضافَه الشاعر إلى المضمر وهو الهاء ، وهو شاذ من وجهين : الأول : جمعيته ، والثاني : الإضافة إلى الضمير . اهـ من « العشماوي على الآجرومية » .

(**واستغنى الناظم عن التصريح بذكر هٰذه الشروط**) المعتبرة (**فيها**) أي : في هٰذه الأسماء (**لنطقه**) أي : لنطق الناظم (**بها**) أي : بهٰذه الأسماء في « منظومته » حالة كونها كائنة (**كذلك**) أي : ملتبسة بتلك الشروط ، و(الكاف) في قوله : (**كما استغنىٰ**) صفة لمصدر محذوف ، و(ما) مصدرية ، والتقدير : واستغنى الناظم عن صراحة تلك الشروط في منظومته استغناءً كائناً ؛ كاستغنائه (**عن تقييد « ذو »**) بكونها (**بمعنىٰ صاحب**) احترازاً عن (ذو) الطائية ؛ فإنها موصولة بمعنى الذي وأخواته ؛ لأنها تلزم الواو في الأحوال الثلاثة غالباً والبناء على السكون .

(و) كما استغنىٰ عن (**تقييد « فو » بالخلو**) والتجرد (**عن الميم ، فإن لم يخل**) فو(**منها**) أي : من الميم (. . **أعرب بحركات ظاهرة**) في الأحوال الثلاثة حالة كونه (**منقوصاً**) ، والمراد بالنقص هنا : حذف اللام والإعراب على العين بحركات ظاهرة ، لا النقص المتعارف عند النحويين كما في قاضٍ ، وعند الصرفيين كما في يدعو ويرمي ؛ فالمراد به هنا : ما ذكر ؛ أي : حذف اللام والإعراب على العين ؛ فتقول : هٰذا فم ، وقبلت فماً ، ولمست بفم (**وبحركات مقدرة**) للتعذر حالة كونه (**مقصوراً**) كفتى ، فتُقلب لامها ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن عينها مفتوحة لا ساكنة ، فيكون أصله : فمو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فصار فماً بوزن فتىً .

والحم : أقارب الزوج ، وقد يطلق علىٰ أقارب الزوجة ، كما مثل الناظم ، **والهن** : كناية عما يستقبح التصريح باسمه ، وقيل : عن الفرج خاصة ، وأنكر بعضهم إعرابه بالحروف ؛ فعد الأسماء خمسة ، وهو محجوج بالسماع ، وإعرابه منقوصاً كإعراب (غد) أفصح ؛ فهـٰذا هنُك أفصح من هـٰذا هنوك . . . .

(**والحم : أقارب الزوج**) أي : أقارب زوج المرأة ، وأما الختن . . فقريب المرأة ، والصهر يجمعهما ، (**وقد يطلق**) الحم (**علىٰ أقارب الزوجة**) ، وذلك (**كما مثل الناظم**) أي : كالمثال الذي مثل به الناظم ؛ يعني : قوله : (حمو عثمانا) أي : قريب زوجته ، (**والهن : كناية**) أي : عبارة (**عما يستقبح**) ويستقذر (**التصريح باسمه**) أي : صراحته بذكر اسمه الخاص به ، من العورة والأفعال القبيحة ؛ كالزنا واللواط ، وكالقبل والدبر والفرج والذكر ، (**وقيل**) عبارة (**عن الفرج**) أي : قبل المرأة (**خاصة**) أي : كناية خاصة به لا غير ، وقيل : المراد بـ (الهن) الحقير .

(**وأنكر بعضهم**) أي : بعض النحاة ؛ كالفراء والزجاج (**إعرابه**) أي : إعراب (الهن) (**بالحروف ؛ فعد الأسماء**) المعربة بأحرف العلة الثلاثة (**خمسة**) لا ستة ، (**وهو**) أي : ذلك البعض (**محجوج**) أي : مقام عليه الحجة (**بالسماع**) من فصحاء العرب ، ومردود عليه إنكاره بالسماع ، (**و**) لكن (**إعرابه**) حالة كونه (**منقوصاً**) أي : محذوف اللام ، وهو الواو ، وإجراء إعرابه على العين ، وهو النون إعراباً (**كإعراب**) نحو : (**غد**) من كل ما حذفت لامه ، وأُجري إعرابه علىٰ عينه ؛ كدم ويد ، و(الغد) : اسم لليوم الذي بعد يومك ، أصله : غدوٌ ، (**أفصح**) أي : أكثر استعمالاً في كلامهم ؛ (**فـ**) قولهم : (**هـٰذا هنُك**) بالنقص (**أفصح**) أي : أكثر استعمالاً (من) قولهم : (**هـٰذا هنوك**) بالإتمام ، وإنما حسن النقص في هن ؛ لأنه في حال الإفراد منقوص عند جميع العرب .

والأصل فيما نقص في حالة الإفراد أن يُبقىٰ علىٰ نقصه في حال الإضافة ، ولأن نقصه هو المشهور في لسان العرب . اهـ من « الأهدل » ، وفي كلامه إشارة إلىٰ أن إعراب (الهن) بالحروف لغة قليلة ؛ ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج . اهـ من « الفواكه » .

وما ذكره الناظم من أن هٰذه الأسماء معربة بالحروف ، هو المشهور من أقوال كثيرة ، والذي صححه جمع ونُسب إلىٰ سيبويه : أنها معربة بحركات مقدرة علىٰ أحرف العلة ، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعاً وجراً . . . .

(**وما ذكره الناظم من أن هٰذه الأسماء معربة بالحروف ، هو المشهور من أقوال كثيرة**) تصل إلىٰ عشرة ، (**والذي صححه جمع**) من النحاة منهم ابن مالك وابن هشام ، (**ونُسب إلىٰ سيبويه**) أيضاً : (**أنها**) أي : أن هٰذه الأسماء الستة (**معربة بحركات مقدرة علىٰ أحرف العلة ، وأتبع فيها**) أي : في هٰذه الأسماء حركة (**ما قبل الآخر**) وهو عين الكلمة ، (**للآخر**) أي : لحركة ما قبل الآخر (**رفعاً وجراً**) ، وكذا نصباً قياساً على الرفع والجر ، وهو الأولىٰ كما في « الأشموني » .

وقوله : (وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر) أي : للدلالة علىٰ أنه محل الإعراب في غير حالة الإضافة ؛ نحو : ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾ ، ﴿ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ ﴾ ، **فأصلها** : تحريك الواو للإعراب ، وما قبلها للاتباع ؛ فتسكن الواو في الرفع لثقله ، وتقلب ألفاً في النصب ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وياءً في الجر لكسر ما قبلها . اهـ « خضري » .

واعلم : أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هٰذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين ، منهم : الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه ، قال في « شرح التسهيل » : وهٰذا أسهل المذاهب وأبعدها من التكلف .

ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين : أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد . . **فأصله** : أبَوَ زيد ، ثم أُتبعت حركة الباء لحركة الواو ؛ فصار : أَبُوُ زيد ؛ فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وإذا قلت : رأيت أبا زيد . . **فأصله** : أبو زيد ، فقيل : تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، وقيل : ذهبت حركة الباء ، ثم حُركت اتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً ، قيل : وهٰذا أولىٰ ؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع ، وإذا قلت : مررت بأبي زيد . . **فأصله** : مررت بأبو زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فصار بأبو زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو ؛ فحذفت كما حذفت

وقول الناظم : (**في قول كل عالم وراوي**) فيه نظر ؛ إذْ مقتضىٰ كلامه أنَّ هـٰذه الأحرف هي الإعراب في كل قول .

الضمة ، ثم قُلبت الواو ياءٍ ؛ لسكونها بعد كسرة ، كما في نحو : ميزان ، وذكر في « التسهيل » أن هـٰذا المذهب أصح ؛ أي : لأن الأصل في الإعراب : أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ، فمتىٰ أمكن تقديرها . . لم يعدل عنه . اهـ « صبان » ، وهـٰذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هـٰذه الأسماء ، بل من جملة اثني عشر مذهباً ، ساقها السيوطي في « همع الهوامع » ، فراجعه وهما أقواها . اهـ من « الأشموني » .

قال الشارح : (**وقول الناظم** : « **في قول كل عالم وراوي** » **فيه**) أي : في قوله ذلك (**نظر**) أي : اعتراض (**إذ مقتضىٰ كلامه أن هـٰذه الأحرف هي الإعراب في كل قول**) عالم ، وليس كذلك كما مرَّ ، بل الأمر بخلافه ، وقد أجبنا عن ذلك الاعتراض سابقاً ، فراجعه .

تَنْبِيهٌ

[العلة في إعراب الأسماء الستة بالأحرف]

إنما أعربت هـٰذه الأسماء بالأحرف وإن كانت فروعاً عن الحركات ؛ توطئة لإعراب المثنىٰ والمجموع علىٰ حده بها ، وذلك أنهم أرادوا أن يُعربوا المثنىٰ والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا المفردات بها ؛ ليأنس بها الطبع ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنىٰ والمجموع . . لم ينفر منه لسابق الألفة ، وإنما اختيرت هـٰذه الأسماء ؛ لأنها تشبه المثنىٰ لفظاً ومعنىً ، أما لفظاً . . فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما معنىٰ . . فلاستلزام كل منها ذاتاً آخر ، فـ (الأب) يستلزم الابن ، و(الأخ) يستلزم الأخ ، فـ (الحم) لكونه أقارب الزوج يستلزم واحداً منهما ، و(ذو) لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوباً ، و(الفم) يستلزم صاحبه ، وكذا (الهن) اهـ من « الأشموني » .

* * *

فصل في أحرف العلة

وَٱلْــوَاوُ وَٱلْيَــاءُ جَمِيعــاً وَٱلأَلِــفْ   هُــنَّ حُــرُوفُ ٱلاعْتِــلَالِ ٱلْمُكْتَنِــفْ

أشار إلىٰ أن هـٰذه الأحرف التي جعلت علامة للإعراب تسمىٰ أحرى العلة ، وسميت بذلك ؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلىٰ بعض ، **وحقيقة العلة** : تغير الشيء عن حاله ، وتسمىٰ أيضاً أحرف مد ولين ؛ لما فيها من اللين مع ....

(**فصل في أحرف العلة**)

(**والــواو واليــاء جميعــاً والألــف   هــن حــروف الاعتــلال المكتنــف**)

أي : (**والواو**) الساكنة التي قبلها ضمة ، (**والياء**) الساكنة التي قبلها كسرة ، (**جميعاً**) أي : كلهن (**والألف**) فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً أبداً ، ولا تكون إلا ساكنة (**هن**) أي : هـٰذه الأحرف الثلاثة (**حروف الاعتلال**) أي : تسمىٰ أحرف العلة ، سُميت بذلك ؛ لكثرة اعتلالها ؛ أي : لكثرة انقلاب بعضها إلىٰ بعض (**المكتنف**): صفة لـ(لاعتلال) أي: الواقع في كنف الكلمة وجانبها وطرفها الأخير .

قال الشارح : (**أشار**) الناظم بهـٰذا البيت (**إلىٰ أن هـٰذه الأحرف**) الثلاثة ، (**التي جعلت علامة للإعراب تُسمىٰ**) عندهم (**أحرف العلة ، وسُميت بذلك**) أي : بأحرف العلة (**لأن من شأنها**) وطبعها (**أن ينقلب بعضها إلىٰ بعض ، وحقيقة العلة**) أي : معناه : (**تغيُّر الشيء عن حاله**) الأول إلىٰ حال آخر ؛ كتغير الجسم من الصحة إلى المرض ، (**وتُسمىٰ أيضاً أحرف مدّ**) إذا حُرك ما قبلها بحركة تجانس لها ، (**و**) تسمىٰ أيضاً أحرف (**لين**) إذا كانت ساكنة ، هـٰذا في الواو والياء ، وأما الألف . . فحرف مد أبداً ؛ للزوم فتح ما قبلها ، وحرف لين للزومها السكون .

والحاصل : أن الواو والألف والياء حروف علة مطلقاً ، وحروف لين أيضاً إن سكنت الواو والياء مطلقاً ، وحروف مد أيضاً إن جانس الواو والياء ما قبلهما ؛ بأن انضم ما قبل الواو ، وانكسر ما قبل الياء ، فكل حرف مد حرف لين ولا عكس ، وكل حرف لين علة ولا عكس .

قال الشارح : (**لما فيها**) أي : في هـٰذه الأحرف (**من اللين**) أي : السكون (**مع**

الامتداد ، فإن كان حركة ما قبلها ليس من جنسها . . سُميت أحرف لين لا مد ، هـٰذا في الواو والياء ، وأما الألف . . فحرف مدّ أبداً ، وسماها مكتنفة ؛ لكونها إلىٰ جانب حرف سابق لها ، وكنف الشيء : جانبه ، أو لكونها مكتنفة للحركات المقدرة ، فيكون فيه إيماء إلى القول بأن هـٰذه الأسماء معربة بحركات مقدرة ؛ لأن الإعراب زائد علىٰ ماهية الكلمة ، وهـٰذه الأحرف ليست زوائد ، وإنما هي أصلية .

الامتداد) أي : مع تحرك ما قبلها بحركة مجانسة لها ؛ كفتح ما قبل الألف ، وضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء . اهـ « تشويق » ، **(فإن كان حركة ما قبلها ليس من جنسها)** نحو : خوف وعين واخشين وفرعون وغُرنيق ، **والأصل** : أن يكون ما قبل الواو مضموماً ، وما قبل الياء مكسوراً (. . **سُميت أحرف لين)** لسكونها ، **(لا)** أحرف (مد) لعدم مجانسة ما قبلها لها ، **(هـٰذا)** أي : كون حركة ما قبلها غير مجانس لها حاصل ممكن **(في الواو والياء)** كما مثلنا ، **(وأما الألف . . فحرف مد)** أي : حرف لازم لمجانسة حركة ما قبلها ، وهي الفتح **(أبداً)** أي : في جميع أحواله ، وحرف لين أيضاً ، **(وسماها)** أي : وسمى الناظم هـٰذه الأحرف الثلاثة ؛ أي : وصفها بكونها **(مكتنفة لكونها)** أي : لوقوعها **(إلىٰ جانب حرف سابق لها ، وكنف الشيء)** في اللغة : **(جانبه)** أي : طرفه ، **(أو)** سماها بها **(لكونها مكتنفة)** بصيغة اسم المفعول ؛ أي : محاطة **(للحركات)** أي : مشتملة على الحركات **(المقدرة)** عليها للإعراب **(فيكون فيه)** أي : في قوله : (المكتنف) **(إيماء)** أي : إشارة **(إلى القول بأن هـٰذه الأسماء معربة بحركات مقدرة)** علىٰ أحرف العلة لا بها ؛ **(لأن الإعراب زائد علىٰ ماهية الكلمة)** وبنيتها وحروفها ، **(وهـٰذه الأحرف)** الثلاثة في هـٰذه الأسماء **(ليست زوائد)** أي : زائدات علىٰ بنية الكلمة وأصولها ، **(وإنما هي)** أي : هـٰذه الحروف **(أصلية)** أي : من أصول الكلمة ؛ لكونها لام الكلمة ، والله أعلم .

❊ ❊ ❊

باب إعراب الاسم المنقوص

وَٱلْيَاءُ فِي ٱلْقَاضِي وَفِي ٱلْمُسْتَشْرِي ... سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَٱلْجَرِّ
وَتُفْتَحُ ٱلْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا ... نَحْوُ لَقِيتُ ٱلْقَاضِيَ ٱلْمُهَذَّبَا

(باب إعراب الاسم المنقوص)

و(المنقوص) **لغة** : كل ما نقص عن غيره حساً كان أو حكماً ، **واصطلاحاً** : هو كل اسم معرب ، آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، سُمي منقوصاً ؛ لنقصه بعض حركاته الإعرابية ، وهي الضمة والكسرة ، أو لنقصه بعض حروفه ؛ لأنه يحذف آخره للتنوين ؛ كقاضٍ ووالٍ ، فخرج بالاسم الفعل ؛ نحو : يرمي ، وبالمعرب المبني ؛ نحو : الذي ، وبقولنا : قبلها كسرة التي قبلها سكون ؛ كظبْيٍ ورمْيٍ .

وحكم هـٰذا المنقوص : أنه يظهر فيه النصب لخفته ؛ نحو : ﴿أَجِيبُوا۟ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ ، ورأيت القاضي ، ويقدر فيه الرفع والجر ؛ لثقلهما على الياء ؛ نحو : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي .

وقولنا : ويظهر فيه النصب ، ما لم يكن الجزء الأول من المركب المزجي أعرب كالمتضايفين ؛ كرأيت معدي كرب ، ونزلت قالي قلا ، اسم موضع ، فتسكن الياء بلا خلاف استصحاباً لحكمها حالة البناء ، أو منع الصرف كما في « الهمع » ، لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضاً ، وقولنا : ويقدر فيه الرفع والجر ؛ أي : في حالة الاختيار ؛ لأنهما قد ظهرا فيه ضرورة كقوله :

[من الطويل]

لعمرك ما تدري متىٰ أنت جائِيٌ ... ولكن أقصىٰ مدة العمر عاجِلُ

وكقول جرير بن عطية :

[من الطويل]

ويوماً يوافين الهوىٰ غير ماضيٍ ... ويوما ترىٰ منهن غُولاً تعولا

اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والياء في القاضي وفي المستشري ... ساكنة في رفعها والجر
وتفتح الياء إذا ما نصبا ... نحو لقيت القاضي المهذبا)

أي : (**والياء**) الحاصلة ، (**في القاضي**) اسم فاعل من قضىٰ يقضي قضاءً إذا فصل بين الخصوم بحكم شرع الله تعالىٰ ، (**وفي المستشري**) اسم فاعل من استشرى الشي إذا طلب شراءه وملكه بالمعاوضة ، وهو من مزيد شرى الثوب . إذا ملكه بالشراء ، ويقال : استشرى العسل إذا أخرجه من الكوارة ، والشرْوُ : العسل ، ويقال : استشرت الأمور إذا تفاقمت وعظمت ، كما في « القاموس » ، والمستشري : طالب الشراء ، أو مخرج العسل من خليته ، (**ساكنة**) خبر عن (الياء) (**في رفعها**) أي : في رفع ما هي فيها ، (**والجر**) أي : وفي جر ما هي فيها ، وفي الكلام استخدام أو حذف مضاف ؛ لأن الياء من بنية الكلمة ، فلا توصف بالرفع والجر .

مثال الرفع : كجاء القاضي والداعي ، ومثال الجر نحو : مررت بالقاضي والداعي ، فتقدر الضمة والكسرة على الياء ؛ لثقل ظهورهما عليها ، والثقل **ضابطه** : ما لو تكلف المتكلم به لأظهره .

(**وتُفتح الياء**) أي : ياء المنقوص (**إذا ما نصبا**) أي : إذا نُصب الاسم المنقوص ، و(ما) بعد (إذا) : زائدة ، ولكن لا تخلو عن فائدة ، **وفائدتها** : توكيد ما قبلها ، والألف في (نُصبا) : حرف إطلاق ؛ مثاله (**نحو**) قولك : (**لقيت**) أي : رأيت اليوم (**القاضي المهذبا**) بألف الإطلاق ؛ أي : المنقَّىٰ من العيوب الحسية ؛ كالجور والرشوة ، والمعنوية ؛ كالعجب والكبر ، ومثله قوله : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ ، ﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**علامة الإعراب**) الأصلية ؛ وهي الحركات والسكون ، (**تكون ظاهرة**) أي : ملفوظة (**كما تقدم**) آنفاً في (باب الاسم المنصرف) بقوله :

(تقول عمرو قد أضاف زيدا وخالد صاد الغداة صيداً)

ولو قدم الناظم هٰذا الباب والذي بعده علىٰ (باب الأسماء الستة) . . لكان أنسب ؛ لأنه ليس من أبواب النيابة ، (و)تكون (**مقدرة**) أي : منوية ؛ لثقلها أو لتعذرها ، (**وذلك**) أي : كونها مقدرة يقع (**في**) كل من (**الاسم والفعل المعتل**)

والاسم قسمان : صحيح ، ومعتل ، **والمعتل قسمان** : مقصور ، وسيأتي ، ومنقوص : وهو كل اسم معرب ، آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة ؛ كالقاضي ، وسُمي منقوصاً ؛ لأنه يحذف آخره للتنوين ؛ كداعٍ ومرتق ، أو لأنه نقص منه بعض الحركات . **وحكمه** : أن ياءه ساكنة رفعاً وجراً إن كان معرفة ، والضمة والكسرة مقدرتان عليها ، سواء كان معرَّفاً بـ(أل) كجاء القاضي والمستشري ، ومررت بالقاضي ....

أي : الذي آخره حرف علة ، ولو قال : المعتلين بالتثنية . . لوافق ما قبله ؛ لأنه صفة لكل من الاسم والفعل .

(**والاسم**) من حيث هو (**قسمان** : **صحيح**) وهو ما سلم آخره من حرف العلة ؛ كزيد وخالد ، (**ومعتل**) وهو ما كان آخره حرف علة ؛ كالقاضي وموسىٰ ، (**والمعتل**) من حيث هو (**قسمان** : **مقصور**) وهو كل اسم آخره ألف لازمة قبلها فتحة ، (**وسيأتي**) أي : المقصور في الباب التالي ، (**و**) ثانيهما : (**منقوص**) وهو المقصود بهٰذا الباب ، (**و**) فسره الشارح بقوله : (**هو**) أي : المنقوص اصطلاحاً : (**كل اسم معرب ، آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة**) ، خرج بـ(الاسم) الفعل ؛ كيرمي ، وبـ(المعرب) المبني ؛ كالذي والتي ، وبقوله : (آخره ياء) نحو : الفتىٰ وموسىٰ ، وبقوله : (خفيفة) نحو : كرسيٍّ ، وبقوله : (لازمة) نحو : الزيدَين والزيدِين ، وبقوله : (قبلها كسرة) نحو : ظبْيٍ .

مثاله : (**كالقاضي ، وسُمي**) هٰذا الاسم (**منقوصاً ؛ لأنه يحذف آخره للتنوين ؛ كداعٍ ومرتقٍ**) نحو : جاء داعٍ ومرتقٍ ، **أصله** : داعِيُ ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت لاستثقالها ؛ فالتقىٰ ساكنان ، وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرة ما قبلها ؛ فصار جاء داعٍ ، وقس عليه غيره ، (**أو لأنه نقص منه بعض الحركات**) الإعرابية ، وهي الضمة والكسرة .

(**وحكمه** : **أن ياءه ساكنة رفعاً وجراً إن كان معرفة ، والضمة والكسرة مقدرتان عليها**) أي : على الياء لثقلهما ، (**سواء**) في تقدير الضمة والكسرة على الياء (**كان**) ذلك المنقوص (**معرَّفاً بـ« أل » كجاء القاضي والمستشري ، ومررت بالقاضي**

والمستشري ، أو بالإضافة ؛ كجاء قاضي مكة ، ومررت بقاضي طيبة ، وإنما قدرتا ؛
لاستثقالهما على الياء المنكسر ما قبلها . وأما في حالة النصب . . فالفتحة ظاهرة عليها
للخفة كما مثل به ، ومنه نحو : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ ، ﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ ، . . . .

والمستشري ، أو) كان معرَّفاً (**بالإضافة ؛ كجاء قاضي مكة**) المكرمة ، (**ومررت بقاضي طيبة**) المنورة ، سُميت طيبة ؛ لأنها طابت من طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (**وإنما قدرتا**) أي : قدرت الضمة والكسرة على الياء ؛ (**لاستثقالهما**) أي : لاستثقال ظهورهما(**على الياء المنكسر ما قبلها**) ، بخلاف الياء الساكن ما قبلها ؛ كظَبْيٍ وجَدْيٍ ، تقول : هٰذا ظبي ، ومررت بظبي .

وهٰذا ؛ أي : عدم ظهور الضمة والكسرة علىٰ ياء المنقوص في الاختيار ، أما إذا اضطر شاعر إلىٰ إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه أو جره . . جاز له ؛ كقول الشاعر : [من الطويل]

لعمرك ما تدري متىٰ أنت جائيٌ ... ولكن أقصىٰ مدة العمر عاجلُ

والشاهد فيه : (جائي) حيث أظهر الضمة على الياء ؛ لضرورة الشعر ، وكقول جرير بن عطية : [من الطويل]

فيوماً يوافين الهوىٰ غير ماضيٍ ... ويوماً ترىٰ منهن غُولاً تغول

وهو من قصيدة طويلة (من الطويل) يهجو بها الأخطل ، **والشاهد فيه** : (ماضي) حيث ظهرت الكسرة على الاسم المنقوص ؛ للضرورة الشعرية .

(**وأما**) الياء (**في**) الاسم المنقوص في (**حالة النصب . . فالفتحة ظاهرة عليها**) أي : على الياء (**للخفة**) أي : لخفة ظهورها عليها وذلك (**كما مثل**) أي : كالمثال الذي مثل (**به**) الناظم بقوله : (نحو : لقيت القاضيَ المهذباً) ، (**ومنه**) أي : ومما تظهر فيه الفتحة (**نحو**) قوله تعالىٰ: (﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾) ، ونحو : (﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾)، ومن العرب من يسكن الياء في المنقوص في **حالة النصب** ؛ كقوله : [من الطويل]

ولو أن واشٍ باليمامة داره ... وداري بأعلىٰ حضرموت اهتدىٰ ليا

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب علىٰ حالتي الرفع والجر ، وقوله : ولو أن واشٍ ، واشٍ : اسم أن منصوب بفتحة

فإن كان نكرة . . فقد أشار إليه بقوله :

وَنَــوِّنِ ٱلْمُنَكَّــرَ ٱلْمَنْقُــوصَــا فِــي رِفْعِــهِ وَجَــرِّهِ خُصُــوصَــا

مقدرة على الياء المحذوفة ؛ لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور . اهـ « أشموني » ، هٰذا حكم ما إذا كان الاسم المنقوص معرفة مطلقاً .

(**فإن كان**) الاسم المنقوص (**نكرة**) بتجرده عن (أل) والإضافة (. . **فقد أشار**) الناظم (**إليه**) أي : إلىٰ حكمه (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ونــون المنكــر المنقــوصــا فــي رفعــه وجــره خصــوصــاً

تقــول هـٰـذا مشتــر مخــادع وافــزع إلــىٰ حــام حمــاه مــانــع)

أي : (**ونون**) أيها النحوي الاسم (**المنكر**) أي : الخالي عن الإضافة وعن الألف واللام (**المنقوصا**) بألف الإطلاق ؛ أي : الذي آخره ياءٌ لازمة قبلها كسرة (**في رفعه وجره**) أي : نوِّنه تنوين التمكين ، وتنوين الأمكنية وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم .

وفائدته : الدلالة علىٰ خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنىٰ ، ولا الفعل فيمنع من الصرف ؛ كزيد ورجل وقاض ، إذا كان نكرة ؛ بأن خلا من (أل) والإضافة (**في**) حالتي (**رفعه وجره**) ، وكذا في نصبه .

وقوله : (**خصوصاً**) حشو لا معنىٰ له كأنه أتىٰ به لتكملة البيت ؛ لأن تنوين التمكين يدخل في الأحوال الثلاثة ؛ كتنوين رجل وزيد ، فلا معنىٰ لتخصيصه في حالتي الرفع والجر ، تقول : جاء قاضٍ ، ورأيت قاضياً ، ومررت بقاضٍ ، ولو قال بَدَلَ (خصوصا) منصوباً ؛ أي : وكذا نونه إذا كان منصوباً . . لسلم من الإيهام ؛ لأن كلامه يوهم أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة ؛ كتنوين جوارٍ ، وليس كذلك كما سيصرحه الشارح .

فإن قلت : ما الفرق بين قاضٍ وجوارٍ ؛ حيث قلتم : تنوين الأول ؛ يعني : قاض تنوين تمكين ، وتنوين الثاني تنوين عوض . . **قلت** : لما كان تنوين قاضٍ يثبت في حالة الرفع والنصب والجر . . دل علىٰ أنه تنوين تمكين ، ولما كان تنوين جوارٍ إنما

يعني : أن المنقوص إذا كان نكرة ؛ بأن خلا من (أل) والإضافة . . دخله التنوين ؛ أي : تنوين التمكين في حالة رفعه وجره ، ووجب حينئذ حذف يائه لالتقاء الساكنين ، وإبقاء ما قبلها مكسوراً ؛ ليدل عليها ؛ مثاله :

تَقُــــولُ هَـٰــذَا مُشْتَـــرٍ مُخَـــادِعُ وَٱفْــزَعْ إِلَــىٰ حَــامٍ حِمَــاهُ مَــانِــعُ

يثبت في حالة الرفع والجر ، ويحذف في حالة النصب للتصريح بالياء . . دل علىٰ أنه عوض منها في حالتي الرفع والجر ؛ فلذلك لم يجمع بينهما في حالة النصب . اهـ من « حمدون على الألفية » .

وقوله : (خصوصاً) إن جرينا علىٰ كلامه ، إما : مفعول مطلق ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف ، تقديره : أي : نونه تنويناً خاصاً بحالتي الرفع والجر ، أو حال من الرفع والجر ، تقديره : حالة كونهما مخصوصين بالتنوين دون النصب . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**يعني**) الناظم : (**أن المنقوص إذا كان نكرة ؛ بأن خلا من « أل » والإضافة . . دخله التنوين ؛ أي : تنوين التمكين**) ، وفي « تحفة الأحباب » : هـٰذا التنوين عوض عن الياء المحذوفة ، فتأمل مع عبارة الفاكهي ، **والصواب** : عبارة الفاكهي لا عبارة اليمني ، كما قررناه آنفاً .

(**في حالة رفعه وجره ، ووجب حينئذ**) أي : حين إذ دخله التنوين (**حذف يائه لالتقاء الساكنين ، وإبقاء ما قبلها مكسوراً ؛ ليدل**) أي : كسر ما قبلها (**عليها**) أي : على الياء المحذوفة .

(**مثاله**) أي : مثال حذف ياء المنقوص في رفعه وجره لالتقاء الساكنين ما ذكره الناظم بقوله : (**تقول**) في مثال رفعه : (**هـٰذا مشتر مخادع**) إما : بصيغة اسم الفاعل ؛ أي : غارٌّ لبائعه في صفقته ، أو بصيغة اسم المفعول ؛ أي : مغبون فيما اشتراه ، وكسر ما قبل آخره موافق للعروض فـ(مشتر) : اسم فاعل من اشترىٰ ، **أصله** : مشتريٌ ، حذفت الضمة للاستثقال ، والياء لالتقاء الساكنين ؛ فصار مشترٍ ، فرفعه بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين .

وتقول في مثال جره : (**وافزع**) أي : التجئ ولُذْ أيها المكروب (**إلىٰ**) ربٍّ (**حامٍ**) أي : حافظ (**حماه**) أي : كنفه وحفظه (**مانع**) من وصول الأعداء إليك ،

فـ(مشتر) أصله : مشتريٌ بالتنوين ، حذفت الضمة للاستثقال ، والياء لالتقاء الساكنين ، فصار (مشترٍ) ، فرفعه بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، وكذا حامٍ ، أصله : حاميٍ بالتنوين ، حذفت الكسرة ثم الياء كذلك فصار (حامٍ) ، فجره بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة . وأما نصبه . . فترد فيه الياء ، وينصب منوناً ؛ نحو : لم أكن قاضياً ، ومنه قوله : . . . .

و(حامٍ) أصله : حاميٍ بالتنوين ، حذفت الكسرة للاستثقال ، ثم الياء لالتقاء الساكنين فصار حامٍ ؛ فجره بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة .

وأما نصبه . . فترد فيه الياء ، وينصب منوناً ؛ نحو : لم أكن قاضياً ، ولم أجب داعياً ، ولم أكن عالياً . اهـ « نزهة » .

قال الشارح : (فـ« مشتر » **أصله : مشتريٌ بالتنوين ، حذفت الضمة للاستثقال ، والياء لالتقاء الساكنين ، فصار «مشترٍ»**) بالتنوين وكسر الراء ، (**فرفعه بضمة مقدرة على الياء المحذوفة**) منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، (**وكذا**) أي : ومثل (مشترٍ) في كونه منقوصاً ، حذفت ياؤه لالتقاء الساكنين (**حامٍ**) لأن (**أصله : حاميٍ بالتنوين**) مع كسر الياء ، (**حذفت الكسرة**) لاستثقالها ، (**ثم الياء**) لالتقاء الساكنين.

و(الكاف) في قوله : (**كذلك**) تعليلية بمعنى اللام ، معلِّلة لحذف الكسرة والياء ، واسم الإشارة راجع للاستثقال والتقاء الساكنين ، كما قدرناهما في موضعهما (**فصار «حامٍ» ، فجره بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة**) منع من ظهورها الاستثقال .

وقول الشارح : (**وأما نصبه**) أي : وأما المنكر المنقوص في حالة نصبه (. . **فترد فيه الياء**) أي : تثبت فيه الياء ولا تُحذف ؛ لعدم علة حذفها ، ويصح قراءته بتخفيف الدال علىٰ صيغة المعلوم ؛ أي : فتجيء الياء فيه سليمة عن الحذف ، وهٰذا هو الصواب ، (**وينصب**) بفتحة ظاهرة حالة كونه (**منوناً**) مقابل لقول الناظم :

(ونـــون المنكـــر المنقـــوصا فـــي رفعـــه وجـــره . . .)

وقوله : (فترد فيه الياء) لا معنىٰ لهٰذا الكلام ؛ لأنها لم تحذف ، وكيف ترد ؟! ولو قال بدل هٰذه العبارة : وأما في حالة نصبه . . فيكون علىٰ أصله بلا حذف ، وينصب منوناً : (**نحو : لم أكن قاضياً ، ومنه**) أي : ومن المنون المنصوب (**قوله**)

﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا ﴾ ، وقوله :

وَهَٰكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ ٱلشَّجِي ... وَكُلِّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي
هَٰذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَةْ ... .

يعني به : أنك تفعل مثل ما تقدم في القاضي والمستشري في ياء الشجي ، وشبهه من كل اسم معرب ، آخره ياءٌ خفيفة لازمة . . . .

تعالىٰ في فرعون : (إنه) أي : إن فرعون (**كان عالياً**) من المسرفين .

قول الشارح : (**وقوله**) أي : وقول الناظم :

(وهكذا تفعل في ياء الشجي ... .)

إلخ : مبتدأ ، وخبره : قوله : (يعني به) بعد البيتين .

(وهكذا تفعل في ياء الشجي ... وكل ياء بعد مكسور تجي
هٰذا إذا ما وردت مخففة ... فافهمه عني فهم صافي المعرفة)

(**وهكذا**) أي : ومثل ما في القاضي والمستشري (**تفعل**) أيها النحوي (**في ياء الشجي ، و**) في (**كل ياء بعد مكسور تجي**) كياء الداعي والجاني والباغي ، والشجي : المشغول بالحزن ، اسم فاعل من شَجِيَ كرضِيَ شجىً كفرح ، بخلاف ما إذا كان ما قبلها ساكناً ؛ كظبي وجدي ، فإنه يجري مجرى الصحيح في إعرابه أي : (**هٰذا**) الحكم المذكور في ياء المنقوص من إثباتها ساكنة أو مفتوحة أو حذفها مقيد بما (**إذا ما وردت**) الياء ، ووقعت في كلامهم (**مخففة**) ، أما إذا ما وردت مشددة ؛ كياء كرسيٍّ . . فإنها تجري مجرى الحرف الصحيح في ظهور الإعراب عليها في الأحوال الثلاثة .

وقول الشارح : (**يعني به : أنك تفعل**) إلىٰ آخر الباب : خبر محكي لقوله قبل البيتين : (وقوله) كما قررناه أولاً ؛ أي : يعني الناظم بقوله : (وهكذا تفعل بياء الشجي) **أنك** أيها النحوي تفعل (**مثل ما تقدم في القاضي والمستشري**) من حذف الياء منه ، وتنوينه في المنكر منه ، وإبقاء المعرَّف علىٰ حاله ؛ أي : تفعل ما تقدم (**في ياء الشجي ، و**) في ياء (**شبهه**) أي : وفي ياء ما أشبه الشجي حالة كون شبهه (**من كل اسم معرب ، آخره ياء خفيفة**) أي : غير مشددة (**لازمة**) في جميع الأحوال لبناء

قبلها كسرة ؛ كالداعي والجاني ، فما كان معرفة . . أبقيت ياءه ساكنة رفعاً وجراً ، وفتحتها نصباً ، وما كان نكرة نونته ، وحذفت ياءه رفعاً وجراً ، وأثبتها مفتوحة نصباً ، بخلاف ما آخره ياء مشددة أو ساكن ما قبلها ؛ نحو : كرسي وظبي ، فإنه يجري مجرى الصحيح . . . .

ما هي فيه ، خرج ياء المثنىٰ والجمع في حالتي نصبهما وجرهما ، (**قبلها**) أي : قبل تلك الياء (**كسرة**) ، خرج بها ياء ظبي وجدي كما مر ، وذلك الشبه (**كالداعي والجاني**) علىٰ غيره بقتل أو قطع أو جرح مثلاً .

و(الفاء) في قوله : (**فما كان**) من ذلك الشبه (**معرفة**) بـ(أل) أو بالإضافة للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أنك تفعل في ياء الشجي وشبهه ما تقدم ، وأردت بيان ذلك . . فأقول لك : ما كان من ذلك الشبه معرفة (. . **أبقيت ياءه ساكنة رفعاً وجراً**) أي : في حالة رفعه وجره ؛ لثقل ظهور الضمة والكسرة عليها ، فتقول : جاء الداعي والجاني ، ومررت بالداعي والجاني ، (**وفتحتها**) أي : وفتحت ياءه (**نصباً**) أي : في حالة نصبه ؛ فتقول : رأيت الداعي والجاني بإظهار الفتحة عليهما لخفتها ، (**و**) أقول لك أيضاً : (**ما كان**) من ذلك الشبه (**نكرة نونته ، وحذفت ياءه**) لالتقاء الساكنين (**رفعاً وجراً**) أي : في حالة رفعه وجره ، (**وأثبتها**) أي : أثبت ياء ذلك المنكر (**مفتوحة**) منونة (**نصباً**) أي : في حالة نصبه ؛ فتقول : رأيت جانياً وداعياً وقاضياً ، بالتنكير والتنوين .

والجار والمجرور في قوله : (**بخلاف ما آخره ياء مشددة ، أو ساكن ما قبلها**) خبر لمبتدإ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك الحكم المذكور في المنقوص المعرَّف والمنكر ملتبس ، بخلاف حكم ما كان آخره ؛ أي : حكمه مخالف لحكم ما كان آخره ياء مشددة ، أو ساكن ما قبلها (**نحو : كرسي**) وقرشي ، (**و**) نحو : (**ظبي**) وجدي ، و(الفاء) في قوله : (**فإنه**) تعليلية معلِّلة للمخالفة المذكورة ، تقديره : وإنما قلنا حكمه مخالف لحكم ما كان آخره ياء مشددة لأنه ؛ أي : لأن ما آخره ياءٌ مشددة ، أو ساكن ما قبلها (**يجري**) بالبناء للفاعل أو للمفعول (**مجرى الصحيح**) بضم الميم وفتحها ، مصدر ميمي من أجرىٰ أو جرىٰ ؛ أي : لأنه يعامل معاملة الاسم

في الإعراب ، تقول : هـٰذا كرسي وظبي ، ورأيت كرسياً وظبياً ، ومررت بكرسي وظبي .

. . . . فَـأَفْهَمْـهُ عَنِّي فَهْـمَ صَـافِي ٱلْمَعْـرِفَـةْ

الصحيح الآخر من غير كغلام وزيد ؛ لأنه منه (في) ظهور علامة (**الإعراب**) في آخره في الأحوال الثلاثة ، (**تقول**) في مثال هـٰذا المُسْتَثْنَىٰ : (**هـٰذا كرسي وظبي**) بإظهار الضمة عليهما ، (**ورأيت كرسياً وظبياً**) بإظهار الفتحة عليهما ، (**ومررت بكرسي وظبي**) بإظهار الكسرة عليهما .

قول الناظم : (**فافهمه عني**) أي : فافهم عني ما ذكرته لك أيها السائل من أحكام الاسم المنقوص (**فهم صافي المعرفة**) أي : فهماً كفهم شخص صفت معرفته عن الإشكال والريب ، **وصفاء المعرفة** : خلوصها عن شوب التردد والريب والإشكال ، وغرضه من هـٰذا الشطر تكملة البيت .

خاتمة

[الفرق بين يد وقاض في ظهور الإعراب وتقديره]

فإن قلت : ما الفرق بين يدٍ وقاضٍ حتىٰ جُعل الإعراب في الأول ظاهراً وفي الثاني مقدراً ، مع أن كلا منهما حذفت لامه . . **قلت** : العرب تحذف شيئاً ولا تريده ، ويصير نسياً منسياً ، ومنه : يدٌ ، وقد تحذف الشيء وتريده ، ومنه : قاضٍ ، ويدلك على الإرادة وعدمها التثنية ، فإنهم قالوا : يدان يدون بلا ردٍّ للمحذوف ، وقالوا : قاضيان بالرد . اهـ « حمدون » .

* * *

باب الاسم المقصور

وَلَيْسَ لِلإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرْ ... مِنَ ٱلأَسَامِي أَثَرٌ إِذَا ذُكِرْ
مِثَالُهُ يَحْيَىٰ وَمُوسَىٰ وَٱلْعَصَا ... أَوْ كَرَحَىً أَوْ كَحَيَا أَوْ كَحَصَىٰ
فَهَٰذِهِ آخِرُهَا لاَ يَخْتَلِفْ ... عَلَىٰ تَصَارِيفِ ٱلْكَلاَمِ ٱلْمُؤْتَلِفْ

(باب الاسم المقصور)

و(المقصور) لغة : الممنوع من الشيء كالمقصور ؛ أي : المحجور عليه من التصرفات المالية ، من القصر وهو المنع ، وسُمي الاسم المقصور مقصوراً ؛ لأنه قُصر ؛ أي : منع المد ، أو لأنه قُصر عن ظهور الحركات الإعرابية الضمة والفتحة والكسرة فيه ؛ لتعذر النطق بها على الألف ؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة ، كما أن الجبال لا تقبل الحركة ، أو لأنها هوائية ، والهوائي ينقطع عند الحركة .

واصطلاحاً : كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة ؛ كالأمثلة المذكورة في المتن ، فخرج بقولنا : اسم الفعل ؛ كيخشىٰ ويرضىٰ ، والحرف ؛ كإلىٰ وعلىٰ ، وبقولنا : معرب المبني ؛ كإذا وذا ومتىٰ ، وبقولنا : آخره ألف ما آخره ياء ؛ كالقاضي والداعي ، وبقولنا : لازمة المثنىٰ ؛ كالزيدان ، والأسماء الخمسة ؛ كأباك وأخاك ، وقولهم : قبلها فتحة حشو لا محترز له ؛ إذ ليست لنا ألف قبلها ضمة أو كسرة ؛ لأن الألف لا تكون إلا حرف مد ، كما مر في فصل أحرف العلة . اهـ من « النزهة » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وليس للإعراب فيما قد قصر ... من الأسامي أثر إذا ذكر
مثاله يحيىٰ وموسىٰ والعصا ... أو كرحىٰ أو كحيا أو كحصى
فهٰذه آخرها لا يختلف ... علىٰ تصاريف الكلام المؤتلف)

(**وليس للإعراب**) أي : ليس لجميع أنواع الإعراب من الرفع والنصب والجر ، والجار والمجرور متعلِّق بـ(أثر) الآتي ، أو بمحذوف صفة له (**فيما قد قصر**) ومنع من ظهور الحركات في آخره ، والجار والمجرور فيه متعلِّق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً لـ(ليس) .

المقصور : كل اسم معرب آخره ألف لازمة ، قبلها فتحة كالأمثلة المذكورة ، وسُمي مقصوراً ؛ لأنه مُنع المد ، أو لأنه قُصر عن ظهور الحركات ، والقصر **لغة** : المنع .

وقوله : (**من الأسامي**) أي : من الأسماء : متعلِّق بمحذوف حال من نائب فاعل (قصر) (**أثر**) ظاهر من الضمة والفتحة والكسرة : اسم (ليس) مؤخر ، وقوله : (**إذا ذكر**) ذلك المقصور في الكلام : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط ، متعلِّق بالاستقرار الذي تعلَّق به خبر (ليس) ، وتقدير البيت : وليس أثر ظاهر للإعراب حاصلاً فيما قد قصر من الأسامي وقت ذكره في تركيب الكلام .

(**مثاله**) والمثال جزئي يُذكر لإيضاح القاعدة ؛ أي : مثال ما قد قصر ومنع من ظهور الحركات الإعرابية فيه : (**يحيىٰ وموسىٰ والعصا**) وهو ما يُمسَك في اليد وقاية به عن المؤذيات ، و(أو) في قوله : (**أو كرحى أو كحيا أو كحصىٰ**) بمعنى الواو ، و(الكاف) في مواضعها : زائدة لاستقامة الوزن ، و(الرحىٰ) : الطاحونة يدق عليها ، و(الحيا) المطر ، و(الحصىٰ) صغار الأحجار ، (**فهـٰذه**) الأمثلة المذكورة (**آخرها**) الذي هو الألف اللينة (**لا يختلف**) أي : لا يتغير من حالة إلىٰ حالة أخرىٰ ، بل يكون آخرها علىٰ حالة واحدة ، ويلزمها وهي السكون (**علىٰ تصاريف الكلام المؤتلف**) أي : في تقاليب الكلام المركب ، وتعاقب عوامله عليه رفعاً ونصباً وجراً .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**المقصور**) **اصطلاحاً** : هو (**كل اسم**) ، خرج به الفعل ؛ كيخشىٰ ، والحرف ؛ كعلىٰ (**معرب**) ، خرج به المبني ؛ كإذا ومتىٰ ، (**آخره ألف لازمة قبلها فتحة**) ، خرج به الزيدان وأباك ، والمراد باللزوم في الألف والياء : لزوم الوجود في أحوال الإعراب كلها لفظاً ؛ كالفتىٰ والقاض ، أو تقديراً كما في فتىٰ وقاض ، وذلك (**كالأمثلة المذكورة**) في المتن ، (**وسُمي مقصوراً ؛ لأنه**) قُصر و(**منع المد**) أي : تحريك آخره (**أو ، لأنه قُصر**) ومنع (**عن ظهور الحركات**) الإعرابية ، (**و**) هو مأخوذ من (**القصر**) وهو (**لغة : المنع**) ، أو الحبس لحبسه عن المد ، أو عن ظهور الإعراب ، ومنه : ﴿ مَقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ أي : محبوسات عن غير بعولتهن . اهـ « خضري » .

وحكمه : أن الإعراب جميعه يقدر فيه ؛ أعني : الضمة والفتحة والكسرة ؛ لتعذر النطق بها على الألف ؛ كجاء الفتىٰ ، ورأيت الفتىٰ ، ومررت بالفتىٰ ؛ فيكون آخره علىٰ حالة واحدة ، لا يختلف لفظاً علىٰ تصاريف الكلام رفعاً ونصباً وجراً ، لكن محل تقدير جميع الحركات فيه إذا كان منصرفاً ، أما غير المنصرف منه ؛ كموسىٰ ويحيىٰ . . فتقدر فيه الضمة والفتحة ، دون الكسرة ؛ لعدم دخولها فيه ، وقيل : بتقديرها فيه أيضاً ؛ . . . .

(**وحكمه** : **أن**) حركات (**الإعراب جميعه يقدر فيه**) للتعذر (**أعني** : **الضمة والفتحة والكسرة ؛ لتعذر النطق بها**) وإظهارها (**على الألف**) لأن الألف اللينة لاستطالتها وجريها مع النفس يتعذر تحريكها إلا بقلبها همزة . اهـ « خضري » ، **وضابط التعذر** : ما لو تكلف المتكلم به لم يظهره .

مثاله : (كـ) الفتىٰ من قولك : (**جاء الفتىٰ ، ورأيت الفتىٰ ، ومررت بالفتىٰ ؛ فيكون آخره علىٰ حالة واحدة**) وهو السكون ، (**لا يختلف**) آخره (**لفظاً**) وإن اختلف تقديراً ؛ أي : لا يختلف (**علىٰ تصاريف الكلام**) وتغيراته بتعاقب العوامل عليها (**رفعاً ونصباً وجراً**) ، وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (وحكمه : أن الإعراب جميعه يقدر فيه) أي : لكن (**محل تقدير جميع الحركات فيه**) أي : في المقصور (**إذا كان**) أي : الاسم المقصور (**منصرفاً**) أي : قابلاً للجر بالكسرة والتنوين ؛ لعدم شبهه بالفعل في وجود علتين فيه .

(**أما غير المنصرف منه**) أي : من المقصور لشبهه بالفعل في وجود علتين فيه (**كموسىٰ**) وعيسىٰ (**ويحيىٰ** . . **فتقدر فيه**) عند الجمهور (**الضمة**) في حالة الرفع ، (**والفتحة**) في حالتي النصب والجر ، (**دون الكسرة ؛ لعدم دخولها**) أي : دخول الكسرة (**فيه**) أي : في غير المنصرف منه ؛ أي : إن كان ممنوعاً من الصرف . . قدرت فيه الضمة والفتحة على الأصل ، والفتحة نيابة عن الكسرة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ ﴾ مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة للعلمية والعجمة ، فإن أضيف . . خُفض بالكسرة ؛ كموسىٰ بني إسرائيل . اهـ « حمدون » .

(**وقيل بتقديرها**) أي : بتقدير الكسرة (**فيه**) أي : في غير المنصرف (**أيضاً**)

لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف ؛ كأحمد للثقل ، ولا ثقل مع التقدير ، وأفاد بتعداد المثال أنه لا فرق في المقصور بين أن يكون معرفة أو نكرة مفرداً أو جمعاً ، وإذا كان نكرة . . لحقه التنوين ، ووجب حينئذ حذف ألفه لالتقاء الساكنين ، وقدر الإعراب على الألف المحذوفة ، فإذا قلت : رأيت فتىً مثلاً . . ففتىً منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة .

أي : كما تقدر في المنصرف (**لأنها**) أي : لأن الكسرة (**إنما امتنعت فيما لا ينصرف ؛ كأحمد للثقل ، ولا ثقل مع التقدير ، وأفاد**) الناظم (**بتعداد المثال**) وإكثاره (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا فرق في المقصور**) في منعه من الحركات الإعرابية (**بين أن يكون معرفة**) كموسىٰ ويحيىٰ ، (**أو نكرة**) كرحا وحيا وحصا ، ولا بين أن يكون (**مفرداً**) كفتىً وحبلىٰ ، (**أو جمعاً**) كأسارىٰ ، أو اسم جنس جمعي ؛ كرحىً وحصىً ، (**وإذا كان**) الاسم المقصور (**نكرة**) كفتىٰ وحصىٰ (. . **لحقه التنوين**) أي : تنوين التمكين ، (**ووجب حينئذٍ**) أي : حين إذ لحقه التنوين (**حذف ألفه لالتقاء الساكنين**) التنوين والألف ، (**وقدر الإعراب**) أي : حركاته الإعرابية الثلاث (**على الألف المحذوفة**) لأن المحذوف لعلة كالثابت .

و(الفاء) في قوله : (**فإذا قلت**) للإفصاح ؛ أي : قلت : (**رأيت فتىً مثلاً**) أي: مثِّل مثلاً ؛ أي : اذكر شبه ذلك ؛ نحو : جاء فتىٰ ، ومررت بفتىٰ ، ونحو قولك: جمعت حصىٰ لرمي الجمار (. . فـ) قل في إعرابه : (**فتىً منصوب**) على المفعولية لـ(رأيت) ، (**وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة**) لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة، كما أن الجبال لا تقبل الحركة.

تتمة

[المواضع التي تقدر فيها الحركات الإعرابية]

وجملة المواضع التي تقدر فيه الحركات الإعرابية في كلام العرب (١٧) سبعة عشر : **الأول** : المقصور ، **الثاني** : المنقوص ، **والثالث** : الوقف ؛ نحو : جاء زيد **والرابع** : الإدغام ؛ نحو : يضرب بكر ، **والخامس** : التخفيف ؛ كتسكين بارئكم وبعولتهن ومكر السيء ، والصحيح : جوازه نثراً للقراءة به في السبع ، **والسادس** :

. . . .

الاتباع ؛ كالحمد لله ، **والسابع** : المحكي ؛ كالعلم المركب إسناداً ، **والثامن** : المضاف لياء المتكلم حتىٰ في حال جره ، خلافاً لابن مالك لسبق حركة المناسبة على الإعراب ، **والتاسع** : مع بدل ياء المناسبة ، كيا غلاماً ويا حسرتا ، **والعاشر** : التقاء الساكنين ؛ كـ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ، **والحادي عشر** : ما أدغم في آخره ؛ كلم يشد ، **والثاني عشر** : ما حرك من القوافي ؛ كقوله :

أغــرك منــي أن حبــك قــاتلــي ... وأنـك مهمـا تـأمـري القلـب يفعـل

والظاهر : أن هـٰذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المنقوص والمخفف ؛ لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والاتباع مثلاً، ولا يختص التقدير بالحركات ، بل تقدر الحروف أيضاً؛ وعلىٰ ذلك نقول بالعد السابق، **والثالث عشر**: تقدير النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها بنون التوكيد كما مر، **والرابع عشر**: تقدير الأحرف الثلاثة في الأسماء الستة إذا وليها ساكنٌ؛ كأبي الرجل ، **والخامس عشر** : تقدير ألف المثنىٰ ؛ كغلاما المرأة ، **والسادس عشر**: تقدير الواو والياء في جمع المذكر السالم غير المقصور؛ كصالحوا القوم، و﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ ، أما في الجمع المقصور. . فتحرك الياء للساكن ؛ كياء المثنىٰ ، ولا تحذف لعدم ما يدل عليها ؛ لفتح ما قبلها أبداً ، **والظاهر** : أن تقدير هـٰذه الأحرف للثقل لا للتعذر ، **والسابع عشر** : تقدير الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعاً ؛ كجاء مسلميَّ ، لذهاب صورتها ؛ إذ أصلها مسلمون لي ، حذفت النون واللام للإضافة ، وقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء ، وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها ، قال ابن الحاجب : وتقديرها للثقل ؛ لأن الموجب لقلبها ياءً ثقلها مع ياء المتكلم ، فَرُدَّ عليه بأنها تتعذر ما دامت الياء الأولىٰ ؛ فاللائق أنه للتعذر نظراً للحال الراهنة ، كما قدروه في الفتىٰ للتعذر ، مع أن أصل الألف وهو الياء لا تتعذر عليها الحركة بل تثقل ، لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتىٰ ألفاً ليس مجرد الثقل كما هنا ، بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله ، فاعتبر فيه الحال الراهنة ؛ لأن الياء الأصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتىٰ يصح اعتبارها ، بخلاف ما هنا ، فتدبر هـٰذا ، والمختار وفاقاً لأبي حيان : أن إعرابه لفظي لوجود ذات الواو ، وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضي تقديرها ، والله أعلم . اهـ « خضري » .

. . . .

(باب المثنىٰ)

و(المثنىٰ) من جهة الصيغة : اسم مفعول من ثنى المضعَّف ، يقال : ثنى اللفظ إذا جعله دالاً على اثنين فهو مُثَنٍّ وذاك مُثَنًّى ، وسُمي مثنىً ؛ لدلالته على اثنين ، وهو في الأصل المعطوف من ثنيت العود إذا عطفته . اهـ « تصريح » ليكون صولجة ، وهو **لغة** : ما جُعل دالاً على اثنين ، فدخل فيه (كلا) و(كلتا) و(اثنان) و(اثنتان) ، **واصطلاحاً** : هو الاسم الموضوع للدلالة على اثنين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه ، فقولنا : (هو الاسم) جنس في الحد ، يصدق بكل اسم ؛ فيخَرْجُ به الفعل لامتناع تثنيته وجمعه بناءً علىٰ أن الجنس يخرج ؛ إذ الفعل لا يثنىٰ ولا يجمع ، وسبب عدم صحة تثنيته أن مدلوله جنس ، فيصدق بالقليل والكثير ؛ نحو : ضرب زيد عمْراً ، فمدلول ضرب الضرب ، وهو يصدق بمرة ومرتين فأكثر ، فلا فائدة لتثنيته وجمعه ؛ إذ لفظه يفيد ما تفيده التثنية والجمع ، فلا حاجة لهما صوناً للفظ عن الزيادة من غير فائدة بخلاف الاسم .

فإذا قلت : زيد . . لم يدل إلا علىٰ مفرد ، فإذا أردت اثنين أو أكثر . . فلا يستفاد ذلك إلا بالإتيان بعلامة التثنية والجمع . . **فتقول** : زيدان زيدون .

فإن قيل : إن الفعل مثنىً في يفعلان ، مجموع في يفعلون . . **قلت** : إن ذلك باطل ؛ إذ لو كان مثنىً . . لجاز أن تقول : زيد قاما ، إذا صدر منه القيام مرتين ، أو زيد قاموا ، إذا صدر منه القيام ثلاث مرات فأكثر ، وهو باطل ، وأما الزيدان يقومان . . فيقال : قاما مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أكثر ، وقولنا : (الموضوع للدلالة على اثنين) ، خرج به المفرد ؛ نحو : رجل جلان بوزن سكران ، وصف لمن يمشي علىٰ رجليه ، وجمع التكسير ؛ نحو : صنوان جمع صنو ، وهو الرَّبِيْبُ الذي يكون في جنب النخلة أو غيرها إذا أعرب بالحركات على النون المنونة ؛ لأن صنواناً يستعمل بلفظ واحد

. . . .

للمثنىٰ وجمع التكسير ، ويفرق بينهما بأنه إن أريد به الجمع . . أعرب بالحركات الظاهرة على النون المنونة ، وإن أريد المثنىٰ . . كسرت النون دائماً ، وأعرب بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ؛ فهو لفظ مشترك بين المثنىٰ وجمع التكسير ، وليس له نظير إلا قنو وقنوان اسم للعنقود ، وتعبيرنا بـ(الموضوع) للدلالة على اثنين بدل قولهم : الدال على اثنين أولىٰ ؛ لأنه يخرج به (كرتين) من قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ، لأنه وإن دل على اثنين ، لكن لم يوضع إلا للجمع ، قاله الزياتي ، وقولنا : (بزيادة ألف . . . إلخ) ، خرج به نحو : شفع وزوج ، مما دل على اثنين لا بالزيادة .

وقولنا : (صالحاً للتجريد) ، خرج به نحو : (اثنين) و(اثنتين) و(كلا) و(كلتا) ، وقولنا : (وعطف مثله عليه) ، خرج به نحو : القمرين : الشمس والقمر ، والعمرين : لأبي بكر وعمر مما فيه تغليب ، فليس بمثنىٰ بل هو ملحق به ، ويشترط في كل ما يثنىٰ عند الأكثر ثمانية شروط ، جمعها بعضهم بقوله :

وللـــذي ثنـــي قـــل ثمـــانـــي ... مـــن الشـــروط فـــزت بـــالبيـــان

أولهـــا الإعـــرابُ والتنكيـــرُ ... وعـــدمُ التـــركيـــب والنظيـــرُ

وأن يكـــــون مفـــــرداً وألاّ ... يُغْنِـــىٰ عنـــه غَيْـــرُهُ عِ نَقْـــلاَ

كـذا اتفـاق اللفـظ والمعنـىٰ فـذي ... شـــروطـــه مجمـــوعـــة للمحتـــذِي

الأول منها : كونه معرباً ، فلا يثنى المبني ؛ كأسماء الإشارات والموصولات وأسماء الحكايات ، وأما ذان وتان واللذان واللتان . . فصيغ موضوعة للاثنين ، وليس من المثنىٰ حقيقة على الأصل عند جمهور البصريين ، وأما قولهم : في الحكاية منان ومنين . . فليست الزيادة فيهما للتثنية ، بل للحكاية بدليل حذفها وصلاً ، ولا يرد نحو : يا زيدان ولا رجلين ؛ لأن البناء وارد على المثنىٰ ، فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني .

والثاني : أن يكون منكراً ، فلا يثنى العلم باقياً علىٰ علميته ؛ كزيد ، بل يقدر وينوىٰ تنكيره ثم يثنىٰ ، والدليل علىٰ تنكيره الألف واللام ، أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية ؛ فيقال : جاء الزيدان ، ويا زيدان .

. . . .

والثالث : عدم التركيب ؛ فخرج به المركب الإسنادي المسمىٰ به ؛ كزيد قائم ، وهند قائمة ، فلا يثنى اتفاقاً ، فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي بهما . . أضيف إليهما ذاوا أو ذاواتا ، وكذا المركب تركيباً مزجياً على الأصح ، والمجوزون تثنية المزجي ، قال بعضهم : يقال فيه : معْد يكربان وسيبويهان ، وقال بعضهم : بحذف عجز المختوم بـ(ويه) ، ويثنىٰ صدره ، فيقال : سيبان ، وأما المركب الإضافي . . فيثنىٰ صدره وهو المضاف ؛ فتقول في تثنية (غلام زيد) غلاما زيد ، وانظر حكم المركب التقييدي العلم ؛ نحو : جاء حيوان ناطق .

والرابع : وجود النظير له ، فلا يثنىٰ ما لا نظير في الوجود ؛ كالشمس والقمر ، وأما قولهم : القمران . . فمن باب التغليب ، وهو ملحق بالمثنىٰ في إعرابه لا مثنىٰ . وقوله : (والنظير) بالرفع عطفاً على الإعراب لا بالجر عطفاً على التركيب مَدْخُولاً (لعَدِمُ) لأنه شرط وجوديٌّ لا عدمي .

والخامس : أن يكون مفرداً ، فلا يثنى المثنىٰ ، ولا الجمع الذي علىٰ حده ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، ولا جمع المؤنث السالم ، فيثنىٰ غير ذلك من جمع التكسير ، واسم الجمع واسم الجنس .

والسادس : ألا يُسْتَغْنىٰ عن تثنيته بتثنية غيره ؛ كـ(سواء) فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سيٍ ؛ فقالوا : سيان ، ولم يقولوا : سواءان وثلاثة ، فإنهم استغنوا عن تثنيته بستة ، وعن جمعه بتسعة ، و(بعض) فإنهم استغنوا عن تثنية بتثنية جزء ، وكـ(أجمع) و(جمعاء) فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بـ(كلا) و(كلتا) .

والسابع : اتفاق اللفظ ، وأما نحو : الأبوان بالألف واللام للأب والأم . . فهو من باب التغليب ، فملحق بالمثنىٰ .

والثامن : الاتفاق في المعنىٰ ، فلا يثنىٰ ما اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنىٰ ؛ كالمشترك اللفظي ؛ نحو : عينين إذا أريد بإحداهما الجارحة ، وبالأخرى الذهب ، فلا يثنىٰ جميع ذلك . اهـ ملخص ما في « الحمدون » و« الصبان » و« التصريح » .

وقال الدنوشري : ويُشترط فيما يثنىٰ أيضاً ألا يكون اسماً يُرادُ به الاستغراقُ ؛ كأحد

وَرَفْـعُ مَـا ثَنَّيْتَـهُ بِـالْأَلِـفِ ... كَقَوْلِـكَ ٱلـزَّيْـدَانِ كَـانَـا مَـأْلَفِـي
وَنَصْبُـهُ وَجَـرُّهُ بِـٱلْيَـاءِ ... بِغَيْـرِ إِشْكَـالٍ وَلاَ مِـرَاءِ

قد تقدم أن الأسماء الستة من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل ، وهـٰذا هو الباب الثاني منها ، وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً . . . .

وعريب ، ولا اسم جنس يُراد به الحقيقة ، ولا اسمَ عدد إذا كان ثَمَّ ما يُغْنِي عن تثنيته ؛ نحو : ثلاثة وأربعة ؛ إذ يُستَغْنىٰ عن تثنيتهما بستة وثمانية ، ولا لفظَ (كل) ولا (بعض) ، ولا تثنى الكنايات من الأعلام ؛ نحو : فلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير ؛ لأنها وضعت موضع أسماء الإشارة ، وأسماءُ الإشارة لا تقبل التنكير ، فكذلك ما أشبهها . اهـ « يس على التصريح » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ورفـع مـا ثنيتـه بـالألـف ... كقـولـك الـزيـدان كـانـا مـألفـي
ونصبـه وجـره بـاليـاء ... بغيـر إشكـال ولا مـراء)

ومعنىٰ كلام الناظم ؛ أي : (**ورفع ما ثنيته**) جعلته دالاً على اثنين بزيادة الألف والنون علىٰ مفرده في حالة الرفع مُعلَّم (**بالألف**) أو مصور بها ، سواء كانت الألف ملفوظة ؛ نحو : جاء الزيدان ، أو محذوفة ؛ نحو : جاء عبدَا الله (**كقولك : الزيدان كانا مألفي**) أي : محل إلفي وأنسي ، اسم مكان قياسي من أَلِف بالشيء إِلْفاً ومَأْلَفاً ، إذا أَنِسَ به وأزال الوَحْشة عنه ، (**ونصبه**) أي : نصب ما ثنيته (**وجره**) معلمان (**بالياء**) أو مصوران بها ، وقوله : (**بغير إشكال**) ولا اشتباه ولا خفاء ، (**ولا مراء**) أي : ولا نزاع وجدال ، راجع إلىٰ كل من الألف والياء .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**قد تقدم**) لك في أول باب (الأسماء الستة) من كلام الشارح : (**أن الأسماء الستة**) أو الخمسة أو السبعة (**من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل**) الذي هو الإعراب بالحركات والسكون ، (**وهـٰذا**) الباب ؛ يعني : (باب المثنىٰ) (**هو الباب الثاني منها**) أي : من الأبواب النيابة ، (**وهو**) أي : هـٰذا الباب (**ما ناب فيه حرف**) ، وهو الألف والياء (**عن حركة**) ، وهي الضمة والفتحة والكسرة (**أيضاً**) أي : كما أن الأسماء الستة مما ناب

والمثنىٰ : ما دل على اثنين بزيادة في آخره ، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه ؛ . . .

فيه حرف عن حركة ، ولفظةُ : (أيضاً) هي كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين متناسبين ، يُستغنىٰ بذكر أحدهما عن الآخر ، وهي منصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : إِضتُ أيضاً ؛ أي : رجعت إلى الأخبار عن أبواب النيابة ، كما أخبرنا عنها في (باب الأسماء الستة) ، وجملتها مستأنفة مستقلة .

(**والمثنىٰ**) المصطلح عليه عند النحاة : (**ما**) أي : اسم (**دل على اثنين بزيادة في آخره**) أي : بزيادة ألف ونون في آخره في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ؛ فخرج به ما دل علىٰ واحد مع وجود زيادة الألف والنون ؛ كسكران ورَجْلان ـ بفتح الراء ، وسكون الجيم ـ لماش علىٰ رجليه ، أو دلّ مع الزيادة المذكورة علىٰ أكثر من اثنين ؛ كغلْمان جمع غلام ، وصنوان جمع صنو .

والمراد : دل عليهما في الحالة الراهنة ، فخرج المثنى المسمىٰ به علماً ؛ كالبحرين لبلد ، أو اسم جنس ؛ ككلبتي الحداد ، والكلبتان ـ بفتحتين ـ : آلة من حديد يأخذ بها الحداد الحديد المحمىٰ من النار . اهـ « منجد » ، فإنه ملحق بالمثنىٰ في إعرابه لا مثنىٰ حقيقة .

فإن قلت : يخرج باعتبار الحال نحو : حنانيك ، ما أُريد به التكثير ، مع أنه مثنىٰ حقيقة ، كما اختاره ابن هشام لا ملحق . . **قلت** : استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة ؛ فلا يعتبر بخلاف البحرين ونحوه ؛ فإنه بوضع جديد ، وقد انسلخ عن وضعه بالكلية ، فتدبر . اهـ « خضري » .

وقوله : (**صالحاً للتجريد**) عن الزيادة حال من فاعل (دل) أي : اسم دل على اثنين بسبب الزيادة علىٰ مفرده حالة كون الاسم المزيد فيه كزيدان صالحاً للتجريد عن الزيادة ؛ بأن تقول : جاء زيد ، (**وعطف مثله**) معطوف على (التجريد) أي : وصالحاً لعطف مثله ؛ أي : مثل ذلك المفرد المجرد عن الزيادة (**عليه**) أي : علىٰ ذلك المفرد المجرد بعد تجريده من الزيادة .

والمراد : أن المعنىٰ يصح مع العطف ؛ كأن تقول : جاء زيد ، وزيد بدل قولك : جاء الزيدان ؛ لأن العطف يفيد ما أفاد المثنىٰ وإن امتنع العدول عن التثنية إلىٰ عطف

كالزيدان والهندان ، وأما التثنية . . **فهي جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره** . **وحكم المثنىٰ** : . . . .

المثل ، إلا لنكتة كقصد التكثير في أعطيتك مئة ومئة بدل قولك : أعطيتك مئتين ، وكفصل ظاهر في نحو : رجل قصير ، ورجل طويل ، أو مقدر ؛ كقول الحجاج : محمد ومحمد في يوم ؛ أي : محمد ابني ومحمد أخي ، والتثنية لا تغني عن العطف بغير الواو ؛ لأن لغيرها معاني تفوت بفواته ؛ كالترتيب في الفاء ، وذلك الاسم الدال على الاثنين بسبب الزيادة (**كالزيدان**) مثال للمثنى المذكر ، (**والهندان**) مثال للمؤنث منه ، وخرج بقوله : (بزيادة) نحو : شفع وكلا وكلتا ، وبقوله : (صالحاً للتجريد) نحو : اثنين ، فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة ؛ فلا يقال : اثن ، وبقوله : (وعطف مثله عَلَيْهِ) مَا صَلُح للتجريد ، وعطفِ غيره عليه ؛ كالقمرين للشمس والقمر ، فإنه صالح للتجريد ، ولكن يُعطف عليه غيرَه لا مثله ؛ نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : القمرين .

وقوله : (وعطفُ غيرِه عليه) أي : مغايره في الوزن ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ أعز الإسلام بأحب العمرين إليك » أي : عمر بن الخطاب وأبي جهل عَمرو بن هشام ، فغلَّب من سبقت له السعادة ، أو في الحروف ؛ كالقمرين وكالأبوين للأب والأم ، فكُلٌّ ذلك تغليب ، وهو ملحق بالمثنىٰ على التحقيق ؛ لأن شرط التثنية عند الجمهور اتفاق اللفظ والمعنىٰ ، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقتُه ومجازُه ، وقولُهم : القلمُ أحدُ اللسانين شاذٌّ ، وكذا المشترك باعتبارِ معنييه كقُرْآنِ للحيض والطهر ؛ لئلا يلتبس بفردي أحدِ المعنيين ، وإنما ثُنِّي العَلَمُ المشتركُ كالزيدين ؛ لتأوله بالمسميين بزيد ، ولعدم التباسه ؛ إذ ليس تحته أفراد . اهـ «خضري» .

(**وأما التثنية**) التي هي أصلُ المثنىٰ ومصدرُهُ (. . **فهي جَعْلُ الاسم الواحد**) أي : المفرد (**دليلاً**) أي : دالاً (**على اثنين بزيادة في آخره**) أي : بسبب زيادة ألف ونون في آخره في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ؛ كقولك : زيدان وزيدين في تثنية زيد .

(**وحكم المثنىٰ**) المذكور حدُّه ، وحُكْمُ ما يُلْحَق به في إعرابه ، كما سيأتي في

أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ؛ نحو : (**الزيدان كانا مألفي**) أي : محل إلفي ، **ومنه** : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ، نيابة عن الكسرة والفتحة ؛ . . . .

اخر الباب ، وهو كل ما اختل فيه شرط من شروط المثنى المذكورة في أول الباب : (**أنه**) أي : أن المثنىٰ (**يرفع**) رفعاً معلّماً أو مصوراً (**بالألف**) أي : بمسمى الألف لا بالألف ، وجملة (يرفع) خبر (أنّ) ، وجملة (أنَّ) في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدإ ، والتقدير : وحكمه رفعه بالألف حالة كون الألف (**نيابة عن الضمة**) أي : نائبة عن الضمة ، فالمصدر حال من الألف ، ولكنه في تأويل المشتق . كما قررناه (**نحو**) قول الناظم : (**الزيدان كانا مألفي ؛ أي : محل إلفي**) وأنسي ، فـ(الزيدان) مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ، (**كانا**) فعل ماض ناقص واسمه ، (مألفي) خبر (كان) منصوب بالفتحة المقدرة ؛ لأجل حركة مناسبة الياء ، و(الياء) ضمير متصل في محل الجر مضاف ، وأخبر عن اسم كان بالمفرد مع أن اسمها مثنىٰ ، مع أن المطابقة بين الاسم والخبر شرط في صحة الإخبار ، قلنا : إن قوله : (مألفي) اسم مكان يصح الإخبار به عن المثنىٰ والجمع والمفرد ، كالمصدر واسم المصدر .

(**ومنه**) أي : ومن المثنى الذي يرفع بالألف ؛ (**نحو قوله تعالىٰ** : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾) ، أفاد الشارح بـ(من) التبعيضية إلىٰ أن المثال لا ينحصر فيما ذكره ، وذكر الناظم وأشار بتمثيله بالآية إلىٰ أنه لا فرق في المثنىٰ في إعرابه بالألف بين كونه معرفة كمثال الناظم وبين كونه نكرة كمثاله .

وقوله : (**ويجر وينصب**) معطوفان علىٰ قوله : (يرفع) علىٰ كونه خبر المبتدإ ؛ أي : وحكم المثنىٰ أيضاً جره ونصبه جراً ونصباً معلّمين أو مصوّرين (**بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها**) ، وهو النون حالة كون الياء (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الكسرة والفتحة**) .

فإن قلت : لم أعرب المثنىٰ وجمع المذكر السالم بالحروف دون الحركات . .

قلت : لأن التثنية والجمع فرعا المفرد ، والإعراب بالحروف فرع عن الحركات ؛

مثاله :

تَقُــولُ زَيْــدٌ لاَبِــسٌ بُــرْدَيْــنِ وَخَــالِــدٌ مُنْطَلِــقُ ٱلْيَــدَيْــنِ

فأعطي الفرع للفرع والأصل للأصل ؛ سلوكاً مسلك التناسب .

فإن قلت : لم رفعوا المثنىٰ بالألف ، ورفعوا الجمع بالواو ولم يعكسوا . . **قلت** : إن المثنىٰ ثقيل بكثرة دورانه علىٰ ألسنة العرب ، والجمع خفيف لقلة دورانه علىٰ ألسنتهم ، والألف خفيف لكونه بنت الفتحة ، والواو ثقيل لكونها بنت الضمة ؛ فأعطوا الخفيف الذي هو الألف للثقيل الذي هو المثنىٰ ، والثقيل الذي هو الواو للخفيف الذي هو الجمع ؛ سلوكاً مسلك التعادل والتوازن .

فإن قلت : لِمَ لَمْ يكونا معربين بجميع أحرف العلة الثلاثة كالأسماء الستة . . **قلت** : لئلا يلزم علينا تساوي الفرع ، الذي هو (هما) للأصل الذي هو الأسماء الستة ، وإنما فتح ما قبل ياء المثنىٰ في حالتي النصب والجر ؛ فرقاً بينها وبين ياء الجمع فيهما ، وإنما لم يعكسوا ؛ فراراً من كراهة توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة في المثنىٰ ، واعترض بوجودهما مع الياء الساكنة في (عُمَرِدِيْن) علماً ؟ وأجيب عنه : لأن مرادنا هنا ياء علامة الإعراب ، وتلك من أجزاء الكلمة فلا نقض بها .

فإن قلت : لم أتوا بالنون في آخرهما مع أن النون من خواص الفعل . . **قلت** : إن النون التي هي من خواص الفعل هي النون التي من علامة الإعراب ، وهـٰذه عوض عن التنوين الذي هو من خواص الاسم ، وبينهما فرق . اهـ من « الفتوحات القيومية » .

(**مثاله**) أي : مثال جر المثنىٰ ونصبه بالياء المذكورة ؛ نحو ما ذكره الناظم في قوله رحمه الله تعالىٰ :

(تقــول زيــد لابــس بــرديــن وخــالــد منطلــق اليــديــن)

(**تقول**) أيها السائل في نصبه بالياء : (**زيد لابس بردين**) تثنية برد ، والبرد ـ بضم الباء ، وسكون الراء ـ : ثوب مخطط من قطن ، تلبسه الأعراب ، وكساء من الصوف الأسود ، يلتحف به ، الواحدة بردة ، والجمع بُرد . اهـ « منجد » .

(**و**) تقول في جره بالياء : (**خالد منطلق اليدين**) أي : منبسط اليدين ، وانطلاق اليدين : كناية عن الكرم والجود والسخاوة ، وانقباضهما : كناية عن البخل والشح ،

و(بردين) مفعول (لابس) منصوب بالياء ، لأنه مثنىٰ ، و(اليدين) مضاف إليه مجرور بالياء ، وإنما حركوا ما بعد علامة التثنية المزيدة ؛ فراراً من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في التخلص ، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنىٰ ، وكسروا ما قبل ياء الجمع ، لأحد وجهين :

الأول منهما : أن المثنىٰ ثقيل ؛ لكثرة دورانه علىٰ ألسنتهم بالنسبة إلى الجمع ؛ فخصوا الفتحة التي هي أخف من الكسرة بالمثنىٰ ، والكسرة بالجمع ؛ ليحصل التعادل .

والثاني : أن نون المثنىٰ كُسرت علىٰ أصل التقاء الساكنين ، فلم يجمعوا بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء ؛ فراراً من ثقل توالي كسرتين بينهما ياء ، وكسروا ذلك في الجمع ؛ ليحصل الفرق بين المثنىٰ والجمع ، فيعتدل اللفظ ؛ فيصير في أحدهما ياء بين فتحة وكسرة ، وفي الآخر بالعكس ، قاله أبو البقاء . اهـ من « التصريح » بتصرف ، هٰذا ملخص ما في « النزهة » .

(**ومنه**) أي : ومن الملحق بالمثنى الذي نصب بالياء (اللذين) من قوله تعالىٰ : (﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾) .

وإعرابه : (ربنا) : منادىٰ مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة النداء مستأنفة ، (أرنا) أر : فعل دعاء ، مبني علىٰ حذف حرف العلة ، وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الله ، والجملة الفعلية جواب النداء لا محل لها من الإعراب ، (نا) ضمير متصل في محل النصب مفعول أول ، (اللذيْن) اسم موصول للمثنى المذكر ، في محل النصب علىٰ أنه مفعول ثانٍ (لأرنا) ، مبني على الياء ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون : حرف زائد لشبه التثنية ، وليس مثنىٰ حقيقياً لكونه مبنياً ، وشرط ما يثنىٰ أن يكون معرباً كما مر ، (أضلانا) فعل وفاعل ومفعول ، والجملة صلة الموصول ، والعائد ضمير الفاعل ، (من الجن والإنس) : جار ومجرور ، متعلِّق بمحذوف حال من فاعل (أضلانا) .

﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ ، وجعلت الياء علامة للنصب والجر فيه ، وفي الجمع الذي علىٰ حده حملاً للنصب على الجر ؛ لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنىً عنه . . . .

ومن المثنى المجرور بالياء لفظ : (يومين) في قوله تعالىٰ : (﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾) (فيومين) مجرور بـ(في) وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مثنىٰ حقيقي ، (**وجُعلت الياء علامة للنصب والجر فيه**) في المثنىٰ ، (**وفي الجمع الذي علىٰ حده**) أي : علىٰ حد المثنىٰ ؛ أي : علىٰ طريقته في اختتامه بالنون (**حملاً للنصب على الجر**) في كون علامته ؛ أي : علامة النصب الياء ، **والأقيس** : كون النصب بالألف ؛ لتولده عن الفتحة ، وإنما حملوا النصب على الجر (**لاشتراكهما**) أي : لاشتراك النصب والجر (**في كون كل**) واحد (**منهما فضلةً**) أي : إعراب فضلة ؛ أي : إعراب ما كان فضلة (**مستغنىً عنه**) في تركيب الكلام ؛ لعدم كونه مسنداً ولا مسنداً إليه ، وإن كان محتاجاً إليه في تمام المعنىٰ ، وقوله : (مستغنىً عنه) عطف بيان لـ(فضلة) وتفسير له .

قال الناظم في شرحه : النصب يؤاخي الجر ؛ ولذلك أميلت الألف إلى الياء ، واستوىٰ في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور ، وذلك في مثل قولك : ضربتك ، وهـٰذا غلامك ، ورأيته ، ومررت بغلامه ، وضربني ، وغلامي ؛ فالهاء والكاف والياء يقعن تارة ضميراً في محل الجر ، وتارة ضميراً في محل النصب ؛ فلهـٰذا اشترك النصب والجر في علامة التثنية ، وجعلت فيهما ياء ونوناً ، وفي الياء ثلاثة أشياء : حرف الإعراب ، وعلامة التثنية ، وعلامة النصب أو الجر ، والمواضع التي تشترك فيها علامة النصب والجر أربعة : التثنية ، والجمع بالواو والنون ، والجمع الذي بالألف والتاء ، وفي الأسماء التي لا تنصرف .

ثم اعلم : أن من حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد إلا أسماء الإشارة والمبهمة ، فإن آخرها حذف في التثنية ، فقالوا في تثنية (ذا) و(تا) و(الذي) و(التي) : ذان وتان واللذان واللتان في حالة الرفع ، وذين وتين واللذين واللتين في حالتي النصب والجر ، وهما مما شذ عن أصله ؛ ولهـٰذا قال المحققون من النحاة : إن

وما ذهب إليه من أن الألف والياء علامة الإعراب في المثنىٰ هو المشهور ، ومن العرب من يستعمل المثنىٰ بالألف دائماً ، ويعربه بحركات مقدرة على الألف ؛ . . . .

هـٰذه الأسماء مشتبهة بالمثنىٰ ، لا أنها مثناة على الحقيقة .

فإن قيل : لم حذفت ياءُ الذي في التثنية ، وأقرت ياء الشجي فيها ، وكلا الياءين مخففة مكسور ما قبلها . . **فالجواب عنه** : أن ياء الشجي تلحقها الحركة في حالة النصب ، فجرت بهـٰذه القوة مجرى الحرف الصحيح ، فثبتت في التثنية وياء الذي لا تتطرق إليها الحركة بحال ؛ فضعفت بهـٰذا السبب فحذفت ، فإن ثنيت اسماً مقصوراً ، فإن كانت ألفه رابعة فصاعداً . . قلبته ياءً في التثنية ؛ كقولك في تثنية موسىٰ وحبلىٰ في الرفع : موسيان وحبليان ، وفي حالتي النصب والجر : موسيين وحبليين ، وإن كانت ألفه ثالثة . . رددتها إلىٰ أصلها واواً كان أو ياء ، والطريق إلىٰ معرفة أصلها أن تصرف تلك الكلمة ، فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها . . فهي من ذوات الواو ، وإن وجدت الياء فيه . . فهي من ذوات الياء ؛ فعلىٰ هـٰذا تقول في تثنية (قفا) و(عصا) قفوان وعصوان ؛ لأن تصريف الفعل منهما قفوت عصوْت ، وتقول في تثنية (هُدىً) و(رَحَىٰ) هُدَيان ورَحيَان ؛ لأنهما من هدَيْتُ ورَحَيُت ، وإن ثنيت الاسم الممدود . . أبدلت همزته واواً فيما لا ينصرف وأقررتها فيما ينصرف ؛ فتقول في تثنية (حمراء) و(حسناء) : حمراوان وحسناوان ، وفي تثنية (سمَاءٍ) و(كساءٍ) سماءان وكساءان ، وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واواً ، فقال : سماوان وكِساوان ، والقول الأول أجود والأفصح . اهـ « شرح الحريري » .

(**وما ذهب**) ومال (**إليه**) الناظم وجرىٰ عليه (**من أن الألف والياء علامة الإعراب في المثنىٰ**) وما ألحق به (**هو**) اللفظ (**المشهور**) من لسان العرب ، والحكم الصحيح عند جماهير النحاة ، ومذهب سيبويه : أن الإعراب في المثنىٰ وما ألحق به بحركة على الألف رفعاً ، وعلى الياء نصباً وجراً كما سنذكره قريباً .

(**ومن العرب من يستعمل المثنىٰ بالألف**) ويُلزِمُه إياها (**دائماً**) أي : أبداً في الأحوال الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً ؛ فيقول : جاء الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، (**ويعربه**) كالمقصور (**بحركات مقدرة على الألف**) للتعذر مع كسر النون

كقوله :

تـــزود منـــا بيـــن أذنـــاه طعنـــة . . . .

وقوله :

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قـــد بلغـــا فـــي المجـد غـايتـاهـا

أبداً ، والنون عوضاً عن التنوين والحركة اللذيْن كانا في الاسم المفرد ، وهم قوم من كنانة وهمدان وذلك (كقوله) أي : كقول الشاعر : [من الطويل]

(تـــزود منـــا بيـــن أذنـــاه طعنـــة) دعتـــه إلـــىٰ هـــال التـــراب عثيـــم

حيث قدر كسرة المضاف إليه علىٰ ألف (أذناه) ، واللغة المشهورة أن يقال : بين أذنيه ، بجعل الياء علامة للجر فيه ؛ لأنه مثنىٰ أذن ؛ أي : اتخذ واستفاد منا ذلك المذموم طعنة بين أذنيه زاداً له ، دعته تلك الطعنة ورجعته إلى التراب المهال عليه ؛ أي : المردود عليه العتيم ذلك التراب ؛ أي : المظلم ما تحته ؛ يعني : القبر المظلم ، يقال : هال التراب إلى القبر هالاً إذا حثىٰ ورجَّع إليه ما أخرج منه عند الحفر بعد دفن الميت ، والهال : تراب القبر المردود إليه بعد وضع الميت في اللحد ، وإضافته إلى التراب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

وقوله : (عتيم) صفة للتراب ؛ لأن الألف واللام فيه جنسية ؛ فيصح وصفه بالنكرة ؛ يعني : تزود منا طعنة كانت سبباً لموته ، وإدخاله في القبر المظلم .

والشاهد في قوله : (بين أذناه) حيث أتىٰ فيه بالألف في صورة الجر ؛ لأنه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر كالاسم المقصور ، (و) كـ(**قوله**) أي : وكقول الشاعر الآخر ، وهو أبو النجم : [من الرجز]

(إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قـــد بلغـــا فـــي المجـد غـايتـاهـا)

والضمير في (إن أباها) عائد إلىٰ سلمىٰ أو إلىٰ ليلىٰ ، وقبله :

واهـــاً لسلمـــىٰ ثـــم واهـــاً واهـــا هـــي المنـــىٰ لـــو أننـــا نلنـــاهـــا

يـــا ليـــت عينـــاهـــا لنـــا وفـــاهـــا بثمـــن تـــرضـــي بـــه أبـــاهـــا

ونسب الجوهري هـٰذا الرجز إلىٰ أبي النجم ، وبعضهم نسبه إلىٰ رؤبة ، وقيل : لبعض أهل اليمن ، و(المجد) العز والشرف ، وأراد بالغايتين : المبدأ والمنتهىٰ

وقد خُرج علىٰ هـٰذه اللغة قراءةُ : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ . . . .

تغليباً ، أو غاية المجد في النسب وغايته في الحسب .

والشاهد فيه : استعمال المثنىٰ بالألف في حالة النصب ، وهو قوله : (غايتاها) ، وكان القياس أن يقول : غايتيها بالياء ، **والمعنىٰ** : إن أبا ليلىٰ وجدها قد بلغا غاية المجد في النسب وغايته في الحسب .

(**وقد خرج**) وحمل (**علىٰ هـٰذه اللغة**) أي : علىٰ لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، ويعربه بحركات مقدرة على الألف ، كالمقصور مع كسر النون أبداً (**قراءة** : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾) بتشديد (إنَّ) ، وحقه (هـٰذين) كقراءة الأكثر ؛ لأنه اسم (إنَّ) بصورة التثنية ؛ فيبنىٰ علىٰ ما يشاكل إعرابها ، وقيل : اسم (إنَّ) ضمير الشأن محذوفاً ، وجملة (هـٰذان . . . إلخ) خبرها ، واللام داخلة علىٰ مبتدإ محذوف ، تقديره : إن هـٰذان لهما ساحران لا علىٰ ساحران ؛ لأن لها الصدر فلا تدخل إلا على المقدم من المبتدإ وخبره ، وحذف المبتدإ لا ينافي تأكيده باللام ؛ لوروده في غير ما موضع ، وقيل : إنَّ بمعنىٰ نعم وما بعدها جملة مستقلة ، كما حكي : أن ابن الزبير قال له رجل : إن ناقتي قد نقبت ، فقال : أرحها ، قال : وأعطشها الطريق ، فقال : اسقها ، قال : ما جئتك مستطباً بل مستمنحاً ، لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال ابن الزبير : إن وراكبها ؛ أي : نعم لعنها الله وراكبها ، لكونه رأىٰ عدم استحقاقه ، انظر « المغني » وحواشيه . اهـ « خضري » .

وفي المثنىٰ أيضاً لغة أخرىٰ تلزمه الألف في الأحوال كلها أيضاً ، ولكن تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعاً ونصباً وجراً كالمفرد كسلمان ، والظاهر علىٰ هـٰذا : أن نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلاً ، وبعضهم بالضمة المقدرة على الألف رفعاً ، وبالفتحة على الياء والكسرة عليها ، وهـٰذا مذهب سيبويه والجمهور ، وهو الصحيحُ كما ذكره ابن عقيل .

وقال الزجاج : إن المثنىٰ مبني على الألف رفعاً ، وعلى الياء جراً ونصباً ، وهو ضعيف ، والباعث على التثنية الاختصار ؛ فالزيدان أخصر من زيد وزيد . اهـ « ابن الحاج » .

واعلم : أنه يشترط في كل ما يثنىٰ ثمانية شروط ، وهي : الإفراد ، والإعراب ، والتنكير ، وعدم التركيب ، واتفاق اللفظ ، واتفاق المعنىٰ ، . . . .

(**واعلم** : **أنه**) أي : أن الشأن والحال (**يشترط في كل ما يثنىٰ**) أي : في كل ما يراد تثنيته عند الجمهور (**ثمانية شروط**) مجموعة في قول بعضهم : [من الكامل]

شرط المثنىٰ أن يكون معرباً ... ومفرداً منكراً ما ركبا
موافقاً في اللفظ والمعنىٰ له ... مماثل لم يغنِ عنه غيره

(**وهي**) أي : تلك الشروط الثمانية :

الأول منها : (**الإفراد**) فلا يجوز تثنية المثنىٰ والمجموع علىٰ حده ؛ كزيدان وزيدون ، ولا الجمع علىٰ مفاعل أو مفاعيل ؛ لاجتماع إعرابين في الأولين ، وإفراط الثقل في الثالث ، واختلف في الجمع علىٰ غير مفاعل ومفاعيل ؛ فذهب ابن مالك إلىٰ جواز تثنيته ، واستدل بقول الشاعر : [من الكامل]

تبقلت في أول التبقل ... بين رماحي مالك ونهشل

أي : تكلمت في أول التكلم ، والشاهد في قوله : بين رماحي مالك. . . إلخ ؛ حيث ثنىٰ جمع التكسير . اهـ « كردي » .

(و) **الثاني منها** : (**الإعراب**) فلا يثنى المبني ؛ كأسماء الإشارة والموصولات .

(و) **الثالث منها** : (**التنكير**) فلا يثنى العلم باقياً علىٰ علميته ، بل ينكر ثم يثنىٰ . اهـ « كردي » .

(و) **الرابع منها** : (**عدم التركيب**) فلا يثنى المركب الإسنادي إجماعاً ، وفي المزجي خلاف ، والإضافي فيستغني بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه . اهـ « كردي » .

(و) **الخامس** : (**اتفاق اللفظ**) أي : لفظ ما يثنىٰ به ، خرج به ما إذا اختلف في اللفظ ؛ كالأب والأم ، وأما تثنيتهما على الأبوين. . فهو من باب التغليب ملحق بالمثنىٰ ، وليس مثنىٰ حقيقةً .

(و) **السادس** : (**اتفاق المعنىٰ**) أي : اتفاق معنىٰ ما يثنىٰ به ، خرج ما إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنىٰ ، كالمشترك اللفظي ؛ كعينين ، إذا أريد بإحداهما الجارحة وبالأخرى الذهب .

ووجود ثانٍ له في الخارج ، وألاّ يستغنىٰ بتثنية غيره عن تثنيته .

وَتَلْحَقُ ٱلنُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّي ... مِنَ ٱلْمَفَارِيدِ لِجَبْرِ ٱلْوَهْنِ

(و) السابع : (وجود ثانٍ له في الخارج) أي : في خارج الذهن ، خرج به ما لا ثاني له في الخارج ؛ كشمس وقمر ، فلا يقال : شمسان وقمران ، وأما قولهم القمران . . فهو من باب التغليب ؛ فهو ملحق بالمثنىٰ في إعرابه لا مثنىٰ حقيقة .

(و) الثامن : (ألاّ يُستغنىٰ بتثنية غيره عن تثنيته) ، خرج به اللفظ الذي استُغني عن تثنيته بتثنية غيره ؛ كسواء ، فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سيٍّ ؛ فقالوا : سيان ، ولم يقولوا : سواءان ، وزاد بعضهم علىٰ هـٰذه الثمانية شرطين آخرين ، كالسيوطي في « الهمع » فقال : [من الكامل]

ولـم يكـن كـلاً ولا بعضـاً ولا ... مستغـرقـاً فـي النفـي نلـت الأمـلا

الأول منهما : أن يكون لتثنيته فائدة ، فلا يثنىٰ كل ولا أحد ولا عريب ولا ديار ؛ لإفادة الجميع العموم ، ورُدَّ زيادته بأنه يُغني عنه الاتفاق في المعنىٰ غير ظاهر .

والثاني منهما : ألا يشبه الفعل ؛ فلا يثنىٰ أفعل من ، ورد بعضهم زيادة هـٰذا بأن مانع التثنية في أفعل من عرض من التركيب ؛ أي : مع من فلا يعتد به ؛ إذ في حد ذاته يصح أن يثنىٰ ، فيقال : جاء رجلان أفضلان . اهـ « صبان على الأشموني » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وتلحـق النـون بمـا قـد ثنـي ... مـن المفـاريـد لجبـر الـوهـن)

أي : (وتلحق النون) المكسورة بدلاً عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، (بما قد ثني) أي : باللفظ الذي جُعل دالاً على اثنين (من المفاريد) أي : من الأسماء المفردة ؛ بسبب زيادة الألف في حالة الرفع ، وزيادة الياء في حالتي النصب والجر ؛ (لجبر الوهن) والضعف ؛ أي : تزاد تلك النون بعد علامة التثنية والإعراب عوضاً عن التنوين ، الذي كان في الاسم المفرد ؛ لجبر الوهن والضعف الذي لحق المثنىٰ ؛ بسبب فوات التنوين . اهـ « نزهة » .

قال الناظم في « شرحه » : وكان أصل هـٰذه النون السكون ؛ لأنها عوض عن التنوين إلا أنه لما سكن ما قبلها . . كُسرت حتىٰ لا يلتقي ساكنان ، ومن حكم الساكنين

يعني : أنك إذا ثنيت الاسم . . ألحقته نوناً مكسورة بعد علامة التثنية والإعراب عوضاً عن التنوين ، الذي كان في الاسم المفرد ؛ لجبر الوهن ؛ أي : الضعف الذي لحقه بفوات التنوين ، وقد تفتح النون مع الياء ؛ كقوله : [من الطويل]

علىٰ أحـوذيين استقلت عشية فما هـي إلا لمحـة وتغيب

إذا التقيا أن يكسر الأول منهما ، إلا أن الألف لما لم يمكن تحريكها . . كُسرت النون ، وحُملت الياء على الألف .

ثم اعلم: أن نون المثنىٰ تفارق التنوين في ثلاثة أمور : **أحدها** : أن حركتها لازمة، **والثاني** : أنها تثبت في الوقف ، **والثالث** : أنها تثبت مع الألف واللام . اهـ منه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يعني**) الناظم بهٰذا البيت : (**أنك**) أيها السائل أو النحوي (**إذا ثنيت الاسم**) الذي توفرت فيه الشروط المذكورة آنفاً ؛ أي : إذا أردت جعله دالاً على اثنين بزيادة الألف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر (. . **ألحقته**) أي : ألحقت ذلك الاسم الذي جعلته دالاً على اثنين بزيادة علامة الإعراب والتثنية (**نوناً مكسورة**) أي : نوناً محركة بأصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، (**بعد علامة التثنية والإعراب**) ، وهي الألف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر .

وقوله : (**عوضاً**) : مفعول لأجله لقوله : (ألحقته) أي : ألحقته نوناً مكسورة ؛ لأجل تعويضها (**عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد**) ، وقوله : (**لجبر الوهن**) علة للتعويض ؛ أي : وإنما عوضتها عن التنوين ؛ لجبر الوهن (**أي : الضعف الذي لحقه**) أي : لحق المثنىٰ (**بفوات التنوين**) وسقوطه عنه لالتقاء الساكنين ؛ لأن آخر المثنىٰ حرف لين ساكن وهما الألف والياء ولو ألحقنا به التنوين لالتقىٰ ساكنان وهما التنوين وعلامة التثنية (**وقد تفتح**) هٰذه (**النون**) اللاحقة بالمثنىٰ (**مع الياء**) كما تزاد بعد الألف أيضاً فيما سنذكره وذلك (**كقوله**) أي : كقول حُميد بن ثور من بحر الطويل يصف قطاة بالخفة : [من الطويل]

(**علىٰ أحـوذيين استقلت عشية فما هـي إلا لمحـة وتغيب**)

والأحوذيان : تثنية أحوذي ، والأحوذي الخفيف في المشي ، **والمراد به** : جناح

وهي لغة بني أسد ، وسيأتي أنها تحذف للإضافة . . . .

القطا ، والجار والمجرور متعلِّق بـ(استقلت) أي : ارتفعت ، والشاهد في فتح نون أحوذيين مع أن القياس كسرها ، وهو لغة بني أسد ، كما سيذكره الشارح ، وليس بضرورة ، و(عشية) : ظرف متعلِّق بـ(استقلت) ، وفاعله ضمير يعود على القطاة المذكورة في الأبيات السابقة ، والعشية : ما بين الزوال إلى الغروب ، (فما) الفاء : عاطفة ، و(ما) نافية ، (هي) ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ ، و(إلا) أداة استثناء مفرغ ، والكلام علىٰ حذف مضافين ، و(لمحة) خبر المبتدإ ، وهي نظر البصر إلى الشيء بسرعة ، وهو علىٰ حذف مضاف أيضاً ، وجملة (تغيب) جملة فعلية معطوفة علىٰ جملة (فما هي) عطف فعلية على اسمية ، وهنا حذف أيضاً ؛ أي : وتغيب عن البصر بعد تلك اللمحة .

والمعنىٰ : طارت وارتفعت تلك القطاة عشية في الهواء علىٰ جناحين خفيفين ، فما مسافة رؤيتها ، والنظر إليها عند طيرانها . . إلا مقدار لمحة ، ثم تغيب عن البصر بعدها لسرعة طيرانها ، والشاهد في قوله : (أحوذيين) حيث فتح نون المثنىٰ مع أن القياس كسرها . اهـ « فتح الجليل » .

(**وهي**) أي : فتح نون المثنىٰ مع الياء (**لغة بني أسد**) قبيلة من العرب مشهورة (**وسيأتي أنها**) أي : أن نون المثنىٰ ، وكذا نون جمع المذكر السالم (**تحذف للإضافة**) أي : سيأتي ذلك في (باب جمع المذكر السالم) قريباً في كلام الناظم بقوله :

(وتسقط النونان في الإضافة)

وقيل : تفتح نون المثنىٰ مطلقاً ؛ أي : بعد الألف وبعد الياء ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم ؛ كقوله : [من الرجز]

أعــرف منهــا الجيــد والعينـــانــا ومنخـــريـــن أشبهــا ظبيـــانـــا

وهو من الرجز لرجل من بني ضبة ، قاله المفضل ، والضمير في (منها) يرجع إلىٰ سلمىٰ في البيت قبله ، (والجِيد) بكسر الجيم العنق : مفعول لأعرف ، وجمعه أجياد ؛ كحِمل وأحمال ، (والعينانا) بألف الإطلاق : معطوف على الجيد منصوب

تتمة

[في الملحق بالمثنىٰ]

ألحق بالمثنىٰ في إعرابه (اثنان) و(اثنتان) من غير شرط ، . . . .

بفتحة مقدرة على الألف ، علىٰ لغة من يلزم المثنى الألف والنون المفتوحة علىٰ لغةٍ عوض عن التنوين ، (ومنخرين) بفتح النون علىٰ لغة : معطوف على الجيد أيضاً منصوب بالياء على اللغة المشهورة ، والنون المفتوحة علىٰ لغة عوض عن التنوين .

وفي البيت تلفيق من لغتين ؛ حيث أعرب العينانا بفتحة مقدرة على الألف، ومنخرين بالياء على اللغة المشهورة ، وهو تثنية منخر بوزن مَسْجِد ، وبعض العرب يقول : مِنْخر بكسر الميم للاتباع ، وطيء تقول : مُنْخُور بوزن عصفور ، وهو خَرْق الأنف ، وظبيانا بألف الإطلاق : اسم رجل ، وهو علىٰ حذف مضاف ؛ أي : منخري ظبيان .

والمعنىٰ : أعرف من سلمىٰ عنقها وعينيها ، ومنخرين أشبها منخري ظبيان في الحسن مثلاً ، والشاهد في قوله : والعينانا ومنخرين ؛ حيث فتح فيهما النون مع الألف والياء علىٰ لغة بني الحارث بن كعب ، وليس بضرورة ، وكان حقها الكسر .

(تتمة)

[في الملحق بالمثنىٰ]

(**ألحق بالمثنىٰ في إعرابه « اثنان » و« اثنتان » من غير شرط**) و« كلا » و« كلتا » بشرط الإضافة إلىٰ ضمير ، وما سمي به منه ؛ كزيدان علماً ، وكل من هـٰذه الأسماء ترفع بالألف ، وتجر وتنصب بالياء حملاً على المثنىٰ ؛ لفقد ما اعتبر فيه منها) .

قوله : (**تتمة**) التتمة بكسر التاءين **لغة** : اسم لبقية الشي ، يقال : تم الشيء يتم تماماً وتتمة إذا كمل ، قاله البرماوي ، وعبارة « المصباح » بفتح التاء الأولىٰ وكسر الثانية . اهـ ، **واصطلاحاً** : اسم لجملة من العلم مشتملة علىٰ مسألة أو مسائل ، وهي من قبيل أسماء التراجم ، يجري فيها من الإعراب ما جرىٰ في الباب ، قوله : (أُلحق بالمثنىٰ في إعرابه) أي : حمل عليه في إعرابه بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ألفاظ كثيرة ، ذكر الشارح منها خمسة ، وذكر غيره أكثر من ذلك ، وضابط ذلك أن كل اسم معرب ، اختل فيه شيء من شروط المثنىٰ ، وكان بصورته . . فهو ملحق به ؛ فدخل في ذلك أشياء .

و(كلا) و(كلتا) ....

منها : ما أريد به التكثير لا حقيقة التثنية ؛ نحو : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ، من المصادر الملازمة للنصب على المصدرية المضافة لمفعولها ، ونحو : القوم حواليك وجنابيك ، من الظروف الدالة على الإحاطة والشمول ، ونحو : قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ أي : كرات كثيرة .

ومنها : ما اختلف لفظه ؛ كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبي بكر وعمر ، أو اختلف معناه ؛ كقولهم القلم أحد اللسانين ؛ إذ اللسان حقيقة في العضو المعروف ، مجاز في القلم .

ومنها : ما لا يستعمل إلا مثنىً ؛ كهو بين ظهرانيهم ؛ أي : وسطهم .

ومنها : (اثنان) للمذكرين ، (واثنتان) بالألف قبل المثلثة ، وهي لغة أهل الحجاز للمؤنثين ، و(ثنتان) بحذف الألف من أوله علىٰ لغة بني تميم للمؤنثين أيضاً ، (من غير) اعتبار (شرط) من الشروط المعتبرة في (كلا) و(كلتا) أي : مطلقاً ؛ أي : سواء أضيفا إلىٰ ظاهر أو إلىٰ مضمر ، أو لم يضافا ، وسواء أفردا أو ركبا مع العشرة ، وإنما ألحقا بالمثنىٰ من غير شرط ؛ لأن وضعهما كموضع المثنىٰ لفظاً ومعنىً وإن لم يكونا مثنيين حقيقة ؛ إذ لم يثبت لهما مفرد ؛ إذ لا يقال فيهما : اثن ولا اثنة ولا ثنت ، ويمتنع إضافتهما إلىٰ ضمير تثنية ، فلا يقال : جاء الرجلان اثناهما ، والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما ؛ لأن ضمير التثنية نص في الاثنين ، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلىٰ نفسه قاله الموضح في « شرح اللمحة » اهـ من « التصريح » .

قال الدنوشري : يؤخذ منه جواز الإضافة إلىٰ ضمير التثنية إذا أريد بالاثنين شيء غير المراد بالضمير ، كما إذا قلت : جاء اثناكما ؛ أي : عبداكما مثلاً . اهـ « يس على التصريح » .

(و) منها : (كلا) للمذكرَين ولا ينون ؛ لعدم ذكره من غير إضافة ، (وكلتا) للمؤنثين ، وهما مفردان لفظاً مثنيان معنىً ، وألف (كلا) من أصل الكلمة كألف عصا ، وألف (كلتا) للتأنيث كألف حبلىٰ ، وتاؤها بدل من الواو المبدلة ألفاً في

(كلا) ووزن (كِلاَ) فِعَلٌ كمِعىً ، وألفها قيل : بدل عن واو نقلبها تاء في (كلتا) ، وقيل : عن ياءٍ لقلبها ياء في التثنية ؛ (**بشرط الإضافة**) أي : إضافتهما (**إلىٰ ضمير**) مطلقاً ؛ أي : سواء كان لغائب ؛ نحو : جاء الزيدان كلاهما ، أو متكلم ؛ نحو : جئنا كلانا ، أو مخاطب ؛ نحو : جئتما كلاكما .

والحاصل : أنهما لا ينفكان عن الإضافة إلىٰ ظاهرٍ أو مضمرٍ ، والشرط في إلحاقهما بالمثنىٰ إضافتهما إلى المضمرِ وهي اللغة المشهورة ؛ فحينئذ يرفعان بالألف ، ويجران وينصبان بالياء كالمثنىٰ ، وإنما ألحقا بالمثنىٰ حينئذ ؛ لأنهما في الأغلب إذا أضيفا إلىٰ ضمير غائب . . كانا تابعين للمثنىٰ تأكيداً له ؛ كجاء الزيدان كلاهما ، فجُعلا موافقين لمتبوعهما في الإعراب نظراً إلى المشاكلة ، ثم اطرد ذلك فيما إذا أُضيفا إلىٰ ضمير متكلم أو مخاطب كما مثلنا ، بخلاف ما إذا أضيفا إلىٰ ظاهر . . فإنهما لا يجريان على المثنىٰ أصلاً ؛ فلذا لم يلحقا به ، وجُعل إعرابهما بحركات مقدرة على الآخر كالمقصور ، نظراً إلىٰ إفراد اللفظ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ولما كان الإعراب بالحروف فرعاً عن الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرعاً عن الإضافة إلى المظهر . . جُعل الفرع للفرع ، والأصل للأصل ؛ فأُعربا بالحروف نظراً إلى المعنىٰ ، وبالحركات نظراً إلى اللفظ . اهـ من « المجيب » بزيادة .

ووراء هـٰذه التفرقة إطلاقان .

أحدهما : الإعراب بالحروف مطلقاً ، وهي لغة كنانة .

والثاني : بالحركات مطلقاً ، وهي لغة بلحارث بن كعب ، حكاهما الفراء . اهـ « تصريح » ، وعبارة « الحمدون » هنا :

إن قلت : ما الفرق بين الإضافة إلى الظاهر وإلى المضمر حتىٰ فرقوا بينهما . .
قلت : لأن الإضافة إلى المضمر علىٰ خلاف الأصل ، والإعراب بالحروف علىٰ خلاف الأصل ؛ فأعطي خلاف الأصل لخلاف الأصل ، وأعطي الأصل للأصل ، وإنما كانت الإضافة إلى الضمير علىٰ خلاف الأصل ؛ لأنه لا يظهر فيه إعراب ، والإضافة إلى

وما سُمي به منه ؛ كزيدان ، وكل من هـٰذه الأسماء ترفع بالألف ، وتجر وتنصب بالياء حملاً على المثنىٰ ؛ لفقد ما اعتبر فيه منها .

الظاهر أصل ؛ لأنه يظهر فيه الإعراب ، أو يقال : أُعربا تارة بالحركات المقدرة على الألف مثل المقصور ؛ حيث أُضيفا إلى اسم ظاهر ؛ نحو : ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ نظراً إلىٰ لفظهما وهو مفرد ، وبالحروف حيث أضيفا إلىٰ ضمير نظراً إلى المعنىٰ وهو مثنىٰ . اهـ منه .

(و) منها : (ما سُمي به) أي : لفظ سُمي به (منه) أي : من المثنىٰ (كزيدان) علماً لواحد ، وعبدان علماً لرجل ، وسبعان علماً لموضع ، وبحران علماً لإقليم من بلاد العرب ، فيرفع هـٰذا النوع بالألف ، ويجر وينصب بالياء ، ويجوز فيه أن يُجرىٰ مُجرىٰ سلْمان ؛ فيُعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه أل . . جر بالكسرة ؛ كقول تميم بن أبي مقبل : [من الطويل]

ألا يـا ديـار الحـي بـالسبعـان أبكـي عليهـا بـالبلـى الملـوان

والشاهد في السبعان ؛ فإنه في الأصل تثنية سبع ، فأجراه مُجرىٰ سلْمان ؛ إذ لو أجراه مُجرى التثنية . . لقال بالسبعين ، وهو اسم موضع . اهـ « يس » مع « شرح الفاكهي » .

(**وكل من هـٰذه الأسماء**) أي : الألفاظ الخمسة الملحقة بالمثنىٰ في إعرابه (**تُرفع بالألف**) نحو : جاء الزيدان كلاهما ، واثنان آخران ، وعبدان بعدهم ، وجاءت المرأتان كلتاهما ، واثنتان أو ثنتان بعدهما ، (**وتجر**) بالياء ؛ نحو : مررت بالزيدَين كليهما ، وباثنين بعدهما ، ووصلت إلى البحرين ، (**وتنصب بالياء**) نحو : رأيت الزيدَين كليهما ، والهندين كلتيهما ، واثنين واثنتين بعدهم ، وضربت عبدين (**حملاً**) لها (**على المثنىٰ**) الحقيقي في إعرابه ، وإنما ألحقناها بالمثنىٰ (**لفقد ما اعتبر**) من الشروط (**فيه**) أي : في المثنىٰ (**منها**) أي : من هـٰذه الألفاظ ؛ لأنها غير صالحة للتجريد وعطف مثله عليه ، وجملةُ ما ذكرناه من ملحقات المثنىٰ ستةُ أنواع ، وسبعةَ عشرَ كلمة منها ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

❊ ❊ ❊

. . . .

(باب جمع المذكر السالم)

وقوله : (**السالم**) الأَوْلىٰ جعله صفة للمذكر ؛ لأن المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير ، وأما تغييره في قاضون ومصطفون . . فللإعلال ، ويصح جعله صفة لجمع لكن باعتبار واحده . اهـ « خضري » .

وإضافة (جمع) إلىٰ (المذكر) من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ لأن الجمع هنا بمعنى اسم المفعول ؛ أي : هٰذا باب المذكر المجموع جمع سلامة من تغير بناءه كجمع التكسير ، ولفظ (جمع) في الأصل مصدر بمعنى اسم المفعول ، **وحَدُّه حينئذ** : ضم اسم إلىٰ أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد ، فقولنا : (من غير عطف) أخرج زيد وزيد وزيد ، وقولنا : (بلا تأكيد) أخرج زيد زيد زيد . اهـ « يس على التصريح » مع « أبي النجا » .

وهٰذا حَدُّه لغة ، وأما حدُّه **اصطلاحاً** : فهو ما دل علىٰ أكثر من اثنين بزيادة في آخره ، مع سلامة بناء مفرده من التغيير لغير اعتلال ، فيدخل فيه نحو : قاضون ومصطفَوْن ؛ لأن قاضون أصله : قاضِيُون بكسر الضاد وضم الياء ، استثقلت الضمة على الياء ، ثم نُقلت إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركته ؛ فصار قاضون بضم الضاد ، وأما المصطفون بفتح الفاء . . فأصله مصطفيون ، فالياء بدل من الواو ؛ لأنه من الصفوة ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ؛ فالتقىٰ ساكنان ، وهما الألف والواو ، ثم حُذفت الألف لبقاء دالِّها ؛ فصار مصطفَوْن ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ لأنه من العلو ، والفرق بين المثنىٰ والجمع في نحو المصطفىٰ : أن الألف تحذف في الجمع ، فتقول فيه في حالة الرفع : جاء المصطفَوْن ، وفي حالتي النصب والجر : رأيت المصطفَيْنَ ، ومررت بالمصطفَيْنَ بياء واحدة ، وتقلب ياء في التثنية ، فتقول في حالة الرفع : جاء المصطفيان بقلب الألف ياءً ، وفي حالتي النصب والجر : رأيت المصطفَيَيْنِ ومررت بالمصطفَيَيْنِ بيائين . اهـ « يس على التصريح » بزيادة وتصرف .

وَكُـلُّ جَمْـعٍ صَـحَّ فِيـهِ وَاحِـدُهْ ... ثُـمَّ أَتَـىٰ بَعْـدَ ٱلتَّنَـاهِـي زَائِـدُهْ
فَـرَفْعُـهُ بِـٱلْـوَاوِ وَٱلنُّـونُ تَبَـعْ ... مِثْلُ شَجَانِي ٱلْخَاطِبُونَ فِي ٱلْجُمَعْ
وَنَصْبُـــهُ وَجَـــرُّهُ بِـــٱلْيَـــاءِ ... عِنْـدَ جَمِيـعِ ٱلْعَـرَبِ ٱلْعَـرْبَـاءِ

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وكـل جمـع صـح فيـه واحـده ... ثـم أتـىٰ بعـد التنـاهـي زائـده
فـرفعـه بـالـواو والنـون تبـع ... مثل شجاني الخاطبون في الجمع
ونصبـه وجـره بـاليـاء ... عنـد جميـع العـرب العـربـاء)

أي : (**وكل جمع**) مجموع لمذكر (**صح فيه**) أي : سلم في ذلك الجمع (**واحده**) أي : مفرده من التغيير ؛ بزيادة أو نقص أو تبديل شكل ، أو باثنين منها أو بثلاثة منها ؛ لوجود صيغة مفرده سالمة فيه من التغيير ؛ كما في جمع التكسير ، مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب والجر ، وعن التغيير للإعلال كما مر آنفاً .

(**ثم أتىٰ**) وجاء (**بعد التناهي**) أي : بعد انتهاء حروف مفرده ؛ كزاي زيد ويائه وداله مثلاً ، (**زائده**) أي : زائد ذلك الجمع ، والإضافة فيه لأدنىٰ ملابسة ؛ أي : الحروف المزيدة فيه لأجل الجمعية ، من الواو والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب والجر ، فلا يعترض بهـٰذه الزيادة بأنه لم يسلم من التغيير بالزيادة ؛ لأن الواو أتي بها نيابة عن حركة الإعراب ، ودلالة علىٰ جمع الذكور ، والنون أتي بها جبراً لما فاته من الإعراب بالحركات ، ومن التنوين الدال علىٰ كمال الكلمة ، فلم يؤت بهما لمحض تحصيل الجمعية ، والزيادة التي يكون بها المفرد متغيراً عن بنائه هي الزيادة التي يؤتىٰ بها لمحض الجمعية ؛ كصنوان في جمع صنو ، وغلمان في جمع غلام ، وسمي أيضاً الجمع علىٰ هجائين ؛ لأنه تارة يكون بالواو ، وتارة يكون بالياء .

(**فرفعه**) أي : فرفع ذلك الجمع مصور أو معلم (**بالواو**) المزيد بعد تناهي حروف مفرده ، (**والنون تبع**) أي : والحال أن النون التي هي بدل من التنوين والحركة ، اللذين كانا في الاسم المفرد تبع للواو ؛ أي : واقع بعدها ؛ أي : تابعة للواو التي هي علامة الإعراب في الجمع .

هـٰذا هو الباب الثالث من أبواب النيابة ، وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً ، وهو ما دل علىٰ أكثر من اثنين بزيادة في آخره ، . . . .

والمراد : أن النون تابعة لعلامة الإعراب التي هي الواو ، فليست علامة إعراب ، بل إنما جيء بها لغرض التعويض عن التنوين . اهـ من « النزهة » .

فإن قلت : لم أعرب المثنىٰ بالألف رفعاً ، والجمع الذي علىٰ حدّه بالواو رفعاً ، وهلا عكسوا . . **قلت** : لكون الألف تدل على التثنية مع الفعل ؛ نحو : اضربا ، والواو تدل على الجمع معه ؛ نحو : اضربوا ، فاستصحب ذلك في الاسم . اهـ « حمدون » ، كما مرَّ ؛ يعني : أن حكمه رفعه بالواو نيابة عن الضمة وذلك (**مثل**) قولك : (**شجاني**) أي : أطربني بالترغيب ، وأحزنني بالترهيب (**الخاطبون**) أي : الواعظون (**في**) خطب (**الجمع**) جمع جمعة ؛ أي : أطربوني بذكر الوعد ، وأحزنوني بذكر الوعيد ؛ لأن الوعظ كل ما اشتمل على الوعد والوعيد ، فيفيد الترغيب والترهيب في قلب السامع ، وفي « شرح اليمني » : يقال : شجاه يشجيه من باب (رمىٰ) بمعنىٰ أحزنه وأطربه ، من الأضداد وكلاهما محتمل ؛ لأن الوعظ يكون بالترغيب تارة فيطرب ، وبالترغيب أخرىٰ فيحزن . اهـ ، ولكن مقتضىٰ كلام « القاموس » و« الصحاح » أنه واوي فقط . اهـ من الهامش .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**هـٰذا**) الباب ؛ يعني : باب جمع المذكر السالم (**هو الباب الثالث من أبواب النيابة**) السبعة ، **الأول** : باب الأسماء الستة ، **والثاني** : باب المثنىٰ ، **والثالث** : باب جمع المذكر السالم : (**وهو**) أي : جمع المذكر السالم (**ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً**) أي : كالأسماء الستة والمثنىٰ .

(**وهو**) أي : حدّه اصطلاحاً كما مر (**ما دل علىٰ أكثر من اثنين**) من ثلاثة إلىٰ ما لا نهاية له ؛ لأنه من أوزان جمع الكثرة (**بـ**) سبب (**زيادة**) ، خرج به نحو : فرقة وأمة وطائفة وزمرة ورهط وقوم ، كائنة (**في آخره**) ، خرج به ما فيه (أل) الجنسية ؛ كالحمار والفرس ، قوله : (ما دل علىٰ أكثر من اثنين . . . إلخ) ، خرج به ما لا يدل علىٰ أكثر من اثنين ، مع وجود الزيادة فيه ؛ كعربون اسم لنوع من البيع ، وكما جعل

مع سلامة بناء مفرده ؛ كالزيدون والمسلمون . **وحكمه** : أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ؛ (**مثل : شجاني الخاطبون في الجمع**) أي : أطربوني وأحزنوني ؛ فالواو فيه علامة الرفع ، **ومنه** : نحو : ﴿ وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ ، ﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ ﴾ وينصب ويجر بالياء . . . .

علماً من هـٰذا الجمع ؛ كزيدون علماً لرجل مثلاً ، وما دل علىٰ أكثر من اثنين بدون الزيادة ؛ كشفع وزوج ، وما لا مفرد له ؛ كعشرين وتسعين ، وما له مفرد من معناه ؛ نحو : أولو بمعنىٰ أصحاب ، فإن مفرده ذو بمعنىٰ صاحب . اهـ من « العطار » .

(**مع سلامة بناء مفرده**) ، خرج به جمع التكسير ؛ كرجال وصنوان ، **والمراد** : مع سلامة ما ذكر لغير إعلال ؛ لئلا يخرج منه ما تغير فيه بناء واحده للإعلال ؛ نحو : قاضون والأعلون كما مر . اهـ « يس على المجيب » ، وذلك (**كالزيدون والمسلمون**) إنما مثل بمثالين ؛ ليعلم أن هـٰذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وفي صفاتهم . اهـ « شرح الشذور » .

(**وحكمه**) أي : وحكم هـٰذا الجمع : (**أنه**) أي : أن هـٰذا الجمع (**يرفع**) رفعاً معلماً (**بالواو**) أو مصوراً بها ، سواء كانت الواو ملفوظة ؛ كالزيدون ، أو مقدرة ؛ كما في : صالحوا القوم ، أو منقلبة إلى الياء ، كما في : مسلمي على التحقيق . اهـ «صبان» حالة كون الواو (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الضمة ؛ مثل**) قول الناظم : (**شجاني الخاطبون**) أي : الواعظون (**في**) خطب (**الجمع**) والأعياد (**أي : أطربوني**) وبشروني بذكر الوعد ، (**وأحزنوني**) وأنذروني بذكر الوعيد (**فالواو فيه**) أي : في (الخاطبون) (**علامة الرفع**) ، ففي كلامه ميل إلىٰ مذهب الكوفيين ؛ بأن الإعراب معنوي .

(**ومنه**) أي : من جمع المذكر السالم الذي توفرت له الشروط (**نحو**) (الظالمون) من قوله تعالىٰ : (﴿ وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾) ، فـ(الظالمون) مرفوع بالواو نيابة عن الضمة .

ومنه : قوله تعالىٰ : (﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ) مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ، فـ(المخلفون) : مرفوع بالواو .

(**وينصب ويجر**) هـٰذا الجمع نصباً وجراً معلمين أو مصورين (**بالياء**) حملاً

المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة ؛ مثاله :

تَقُــولُ حَــيِّ ٱلنَّــازِلِيــنَ فِــي مِنَــى . . . .

أي : سلم عليهم .

. . . . وَسَلْ عَنِ ٱلزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا

للنصب على الجر قياساً له علىٰ جمع المؤنث ؛ فإنهم حملوا النصب فيه على الكسرة ، فنصبوه بالكسرة .

(**المكسور ما قبلها**) ، وإنما كسروا ما قبلها في الجمع ، وفتحوه في المثنىٰ ؛ لأن المثنىٰ ثقيل بكثرة دورانه على الألسنة ، والفتح خفيف والجمع خفيف ؛ بقلة دورانه على الألسنة ، والكسر ثقيل بالنسبة إلى الفتح ؛ فأعطوا الخفيف الذي هو الفتح للثقيل الذي هو المثنىٰ ، والثقيل الذي هو الكسر للخفيف الذي هو الجمع ؛ ليقع التعادل والتوازن بينهما ، وفتحوا النون في الجمع ، وكسروها في المثنىٰ طلباً للتعادل أيضاً ؛ لتقع الياء بين مفتوح ومكسور في المثنىٰ ، وبين مكسور ومفتوح في الجمع .

(**المفتوح ما بعدها**) فراراً من ثقل توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة حالة كون الياء (**نيابة**) أي : نائبة (**عن الفتحة والكسرة**) حملاً لنصبه علىٰ جره ، كما في جمع المؤنث السالم وإن اختلف نوع الإعراب ، وقوله : (**عند جميع**) قبائل (**العرب العرباء**) صفة لـ(العرب) أنثه نظراً إلى المعنىٰ ، كما أشرنا إليه ؛ أي : الخلص عن اختلاط الأعاجم بينهم الملازمين للبادية ، متعلق بما تعلق به الخبر في قوله : (فرفعه بالواو) ، و(نصبه وجره بالياء) ، وقيد بذلك ؛ لأنهم لم يختلفوا في إعرابه الإعراب المذكور إلا ما شذ فيه . اهـ « يمني » ، كما اختلفوا في إعراب المثنىٰ علىٰ ما تقدم فيه .

(**مثاله**) أي : مثال نصبه وجره بالياء ما ذكره الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ :

(تقــول حــي النــازليــن فــي منــى وسل عن الزيدين هل كانوا هنا)

أي : (**تقول**) أيها النحوي في مثال نصبه بالياء : (**حي**) وسلم الحجاج (**النازلين في منىٰ**) لرمي الجمار ؛ (**أي : سلم**) لي أو لنفسك (**عليهم**) لتنال بركة زيارتهم ؛ فـ(النازلين) منصوب بالياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وتقول في مثال جره بالياء :

فالياء المكسور ما قبلها فيهما علامة النصب والجر ، والواو والياء هما المراد بقوله : (زائدة) فإنهما يلحقان الجمع بعد انتهاء حروف (واحده) . و(العرب العرباء) : هم سكان البادية ، فلم يختلفوا في إعرابه الإعراب المذكور ، . . . .

(**وسل**) أي : اسأل أيها السائل (**عن الزيدين هل كانوا**) موجودين (**هنا**) أي : في هـٰذا المكان القريب إلينا ؛ يعني : في منىٰ ، فـ(**الزيدين**) مجرور بالياء ؛ لأنه مذكر سالم ، وعدد المثال إشارة إلىٰ أن الذي يجمع هـٰذا الجمع إما : صفة كالنازلين ، أو علم كالزيدين .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**فالياء المكسور ما قبلها**) لفظاً كالزيدين ، أو تقديراً كالمصطفَيْنَ في جمع المصطفىٰ في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ ففتح الفاء قبل الياء لتدل على الألف المحذوفة ؛ لأن مفرده اسم مقصور كما مر (**فيهما**) أي : في المثالين المذكورين في البيت (**علامة النصب**) في الأول ، (و)علامة (**الجر**) في الثاني ، (**والواو**) التي هي في حالة الرفع ، (**والياء**) التي هي في حالتي النصب والجر (**هما المراد**) للناظم (**بقوله** : « **زائده** » **فإنهما**) أي : فإن الواو والياء (**يلحقان**) هـٰذا (**الجمع بعد انتهاء**) وتمام (**حروف واحده**) أي : مفرده .

(**والعرب العرباء : هم سكان البادية**) لطلب المرعىٰ والكلأ ، والبادية : خلاف الحاضرة ؛ لأن الأعاجم إذا دخلوا بلاد العرب . . يسكنون الحاضرة والمدن ؛ لقلة عيش البادية ، فكلامهم فصيح لم يختلط به كلام العجم ، (**فلم يختلفوا**) أي : لم يختلفوا العرب العرباء (**في إعرابه**) أي : في إعراب هـٰذا الجمع (**الإعراب المذكور**) من رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء إلا ما شذ منه ، وهو جميع ملحقاته ، وهو أربعة أنواع : أسماء جموع ؛ كعشرين وأولي ، وجموع لم تستوف الشروط ؛ كأهلين وعالمين ، وجموع مسمىٰ بها ؛ كعليين ، وجموع تكسير ؛ كأرضين وسنين وبابه ، كما قال ابن مالك في « الخلاصة » :

ألـــو وعـــالمـــون عليـــونـــا   وأرضـــون شـــذ والسنـــونـــا
وبـابـه ومثـل حيـن قـد يـرد   ذا البـاب وهـو عنـد قـوم يطـرد

كما اختلفوا في إعراب المثنىٰ علىٰ ما تقدم ، ويعتبر فيه ما اعتبر في المثنىٰ ، وزيادة علىٰ ذلك : أن يكون مفرده علماً لمذكر عاقل . . . .

و(الكاف) في قوله : (**كما اختلفوا في إعراب المثنىٰ**) صفة لمصدر محذوف ، و(ما) مصدرية ؛ أي : لم يختلفوا في إعرابه اختلافاً كاختلافهم في إعراب المثنىٰ (**علىٰ ما تقدم**) فيه من اللغات المذكورة فيه في محله ، (**ويعتبر**) أي : يشترط (**فيه**) أي : فيما يجمع هـٰذا الجمع (**ما اعتبر**) واشترط من الشروط (**في المثنىٰ**) أي : فيما يثنىٰ من الشروط الثمانية أو العشرة السابقة .

وقوله : (**وزيادة**) بالرفع : معطوف علىٰ (ما) الموصولة ؛ أي : ويعتبر فيه أيضاً شروط زائدة (**علىٰ ذلك**) أي : علىٰ ما اشترط في المثنىٰ ، وتلك الزيادة هي : (**أن يكون مفرده**) أي : مفرد هـٰذا الجمع إما : جامداً ، وهو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف ؛ بأَنْ يكونَ (**علماً**) أي : شخصياً ، أما الجِنْسِيُّ . . فلا يُجمع منه إلا التوكيدي كأجمعون ؛ لأنه في الأصل وصفُ (أفعل) تفضيل .

فإن قلت : كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عند الجمع ، كما مر في التثنية . . **قلت** : اشتراطها لا لذاتها ، وهو التشخص حتىٰ تنافي الجمع ، بل لتحصيل الوصفية تأويلاً ؛ وذلك لأن دلالة الواو على الجمعية إنما هي بالأصالة في الفعل ؛ بدليل اسميتها فيه ، فلا يجمع بها إلا ما شابهه معنىً وصحة وإعلالاً ، وهو الوصف المشتق ، وحمل عليه العلم ؛ لأنه وصف تأويلاً لتأوله بالمسمىٰ دون باقي الأسماء ، ولا حاجة لما يقال : العلمية شرط للإقدام وعدمها للتحقق ، أو هي شرط مُعِدٌّ ؛ أي : مهيِّىء لقبول الجمعية ، والمُعِدّ لا يجامع المشروطَ وإن توقف عليه ، بخلاف الشرط الحقيقي ، وتسميتُه مشروطاً ؛ لمشابهته له في التوقف عليه . اهـ « خضري » ، فإن لم يكن علماً . . لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال : في رجل رجلون .

نعم ؛ إن صغر . . جاز ذلك ؛ نحو : رجيل ورجيلون ؛ لأنه وصف . اهـ ابن .

(**لمذكر عاقل**) أي : باعتبار معناه لا لفظه ؛ فيقال : زينبون وسعدون في زينب وسعدىٰ لمذكرين ، كما يقال : زيدات وعمرات في زيد وعمرو لمؤنثين ، واختص بالذكور العقلاء لشرفهم ، كما أن الصحة أشرف من التكسير .

خالياً من تاء التأنيث ، أو صفة لمذكر عاقل خالية من التاء ، . . . .

قال الدماميني : وقد ورد هـٰذا الجمع في أسمائه تعالىٰ للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه ، وهو توقيفي ؛ فلا يقال : رحيمون قياساً علىٰ نحو : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ لعدم الإذن ؛ وحينئذ فلا يرد أنه تعالىٰ لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف يجمع ؟! لأن كلامنا في الجمع القياسي . اهـ « خضري » .

وإن كان علماً لغير مذكر . . لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في زينب : زينبون ، وكذلك إن كان لمذكر غير عاقل . . فلا يقال في لاحق اسم فرس : لاحقون . اهـ « ابن عقيل » .

وقوله : (**خالياً**) بالنصب : صفة لقوله : (علماً) أي : علماً خالياً (**من تاء التأنيث**) ، فإن كانت فيه . . فلا يجمع هـٰذا الجمع ؛ فلا يقال في طلحة : طلحون ، وأجاز ذلك الكوفيون ؛ أي : ما لم تكن عوض فاء أو لام ؛ كعدة وثبة ، وإلا . . جمعا قياساً إذا سمي بهما ، وما سيأتي من عدهما في الملحقات عند عدم التسمية . اهـ « صبان » ، وأوجب المبرِّد جمع ذلك بالألف والتاء ، ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث ، بل تُحذف المقصورة وتُقْلَب الممدودة واواً ؛ فيقال : حُبْلَوْنَ وصحراوون عند التسمية .

وقوله : (**أو صفة**) بالنصب : معطوف علىٰ قوله : (علماً) أي : أو يكون مفرده صفة ؛ أي : مشتقاً وهو ما دل علىٰ معنىً وذات (**لمذكر عاقل**) أي : ولو تنزيلاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ ، ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَـٰجِدِينَ ﴾ ، وليس ذلك ملحقاً بالجمع كما قيل ؛ لأنها لما وصفت بصفات العقلاء ، من الطاعة والسجود . . جُمعت جَمعهم ، ويغلب المذكر والعاقل علىٰ غيره ؛ فيقال : زيد والهندات أو والحمير منطلقون ؛ فخرج بقولنا : (لمذكر) ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال في حائض : حائضون ، وبقولنا : (عاقل) ما كان صفة لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابق صفة لفرس : سابقون .

وقوله : (**خالية من التاء**) أي : من تاء التأنيث الموضوعة له وإن استعملت في غيره ؛ كالمبالغة في تاء علاَّمة ونسَّابة ، وإنما اشترط خلوها من التاء ؛ لكراهية اجتماع

قابلة لها ، أو دالة على التفضيل ، . . . .

صفة جمع المذكر وتاء التأنيث ، ولو حذفت. . لزم اللبس . اهـ « ملا جامي » ، فخرج به ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التأنيث ؛ نحو : علامة ؛ فلا يقال فيه : علامون .

(**قابلة لها**) أي : للتاء ؛ فالضمير للمضاف الذي هو التاء بدون ملاحظة المضاف إليه الذي هو التأنيث ؛ أي : قابلة للتاء ، وإن لم تكن للتأنيث. . فلا يجمع هـٰذا الجمع صفة لا تقبل التاء ، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث ؛ بأن تكون للمبالغة ، وقضية الضبط بقبول التاء دخول نحو : رحيم ؛ لأنه يقال : امرأة رحيمة ، كما صرحوا به ، وأما رحمـٰن. . فيبغى امتناع جمعه ؛ لأنه مختص بالله تعالىٰ ، وأسماؤه توقيفية ، لكن صرحوا بأنه لا يقال : الرحيمون ، ولا الحليمون لما ذكر ، ويؤخذ من ذلك الجواز في الرحيم إذا أريد به غيره تعالىٰ ، ويبقى النظر فيما إذا أُطلق على الله وعلىٰ فردين آخرين .

قال أبو حيان : نعم ؛ بقي صفة لا تقبل التاء ، وتجمع كذلك بلا خلاف ، وهو ما كان خاصاً بالمذكر ؛ كخصي ، قال المرادي : إذ لا يقصد به معنى التأنيث ، ولا بد أن يكون قبول التاء مطرداً ؛ احترازاً من نحو : مسكين ؛ فإنهم قالوا : مسكينة علىٰ غير قياس ؛ فلا يقال : مسكينون بقياس . اهـ « يس على المجيب » .

(**أو دالة على التفضيل**) أي : أو لم تقبلها ، لكن تدل على التفضيل ؛ يعني : وهي معرَّفة بـ(أل) أو مضافة إلىٰ نكرة ؛ نحو : الأفضلون ، وأفضلو بني فلان ، بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذلك فلا يجمع ، بل يلزم التوحيد ، هـٰذا معلوم من باب (أفعل) التفضيل ، فلا اعتراض علىٰ إطلاق قوله : (أو دالة على التفضيل) .

فإن قيل : الشرطان منقوضان بجمع (ذو). . **قلت** : جمع (ذو) شاذ ؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة ، فهو من الملحق ، فتأمل . اهـ « يس » عليه .

وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء ؛ لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل ، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ نحو : قامت ، ويعرىٰ منها عند التذكير ؛ نحو : قام ، وإنما يجمع هـٰذا الجمع ما أشبه الفعل ؛ إلحاقاً به في أنه إذا وُصف به المذكر. . لحقه بعد سلامة

لفظه الواو ؛ نحو : قاموا ويقومون ؛ ولذا لم يجمع الاسم الجامد ، وإنما جُمع الأفضل ؛ لالتزام التعريف فيه ، وهو فرع التنكير ، فأشبه الفعل اللازم في الفرعية ؛ فحُمل عليه ، ومن الشاذ عند البصريين خلافاً للكوفيين قولُه : [من الوافر]

فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرين

وقولُه : [من البسيط]

مِنَّا الذي هو ما إن طرَّ شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس : وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ، ذكراً كان أو أنثىٰ .

ويشترط أيضاً في الصفة : أن تكون ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاء ، فخرج به ما كان كذلك ؛ نحو : أحمر ، فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، ولا من باب فعْلان فعْلىٰ ، نحو : سكران وسكرىٰ ؛ فلا يقال : سكرانون ، ولا مما استوىٰ فيه المذكر والمؤنث ؛ نحو : صبور وجريح ؛ فإنه يقال : رجل صبور وامرأة صبور ، ورجل جريح وامرأة جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم منه : صبورون ولا جريحون ، وهٰذا إذا لم يكونا علمين ، فإن كانا علمين.. جمعا ، ومحل استوائهما في فعول إذا كان بمعنىٰ فاعل ، وفي فعيل إذا كان بمعنىٰ مفعول ؛ بشرط جريانهما علىٰ موصوف مذكور . اهـ « خضري » ، فجملة الشروط المعتبرة في هٰذا الجمع عشرة ، كما قال بعضهم : [من الرجز]

وما بواو وبياء جُمعا عشر له من الشروط عُلما

ويشترط فيه أيضاً شروط المثنىٰ ، وهي إحدىٰ عشرة ، وقد نظمها بعضهم فقال : [من الرجز]

شرط المثنىٰ أن يكون معربا ومفرداً منكراً ما ركبا

موافقاً في اللفظ والمعنىٰ له مماثل لم يُغنِ عنه غيره

ولم يكن كلاًّ ولا بعضاً ولا مستغرقاً في النفي نلت الأملا

فجملة الشروط المعتبرة فيه إحدىٰ وعشرون شرطاً . اهـ من « الفتوحات » .

(**وتلحقه**) أي : وتلحق هٰذا الجمع (**نون**) مفتوحة (**بعد علامة الجمع**

والإعراب ، كالمثنىٰ عوضاً عما فاته من التنوين . وأشار إلى الفرق بين النونين بقوله :

وَنُــونُــهُ مَفْتُــوحَــةٌ إِذْ تُــذْكَــرُ   وَٱلنُّــونُ فِــي كُــلِّ مُثَنَّــىً تُكْسَــرُ

يعني : أن نون الجمع مفتوحة في الرفع والنصب والجر ، ونون المثنىٰ مكسورة كذلك للفرق بينهما ، . . . .

والإعراب) وهي الواو والياء ، (**كالمثنىٰ**) أي : كما تلحق هـٰذه النون المثنىٰ بعد علامة الإعراب والتثنية حالة كون النون (**عوضاً عما فاته**) أي : عما فات هـٰذا الجمع (**من التنوين ، وأشار**) الناظم (**إلى الفرق بين النونين**) أي : نون المثنىٰ ونون الجمع (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ :

(**ونــونــه مفتــوحــة إذ تــذكــر   والنــون فــي كــل مثنــىً تكســر**)

ومعنى البيت : أي : (**ونون هـ**)ـذا الجمع وما ألحق به (**مفتوحة**) لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو في حالة الرفع ، وفراراً من ثقل توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة في حالتي النصب والجر ، كما في « الملا جامي » ، وقوله : (**إذ تذكر**) تلك النون قيد لا مفهوم له ؛ إذ من المعلوم أن المحذوفة لا توصف بالحركة فتحة ولا غيرها ، إلا أن يقال : إنه أتىٰ به لتكملة الضرب ، أو يقال : إنه أتىٰ به لإخراج ما إذا حذفت للإضافة ؛ نحو : جاء صالحو القوم وإن كان معلوماً ، (**والنون في كل مثنىً**) سواء كان لمذكر أو مؤنث أو لعاقل أو غيره ، وفيما ألحق به (**تكسر**) لئلا تتوالى الفتحتان في صورة الرفع ، وهما فتحتها وفتحة ما قبل الألف ، كما في « الملا جامي » ، وحركت بالكسر في حالتي النصب والجر علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**يعني**) الناظم بهـٰذا البيت : (**أن نون الجمع مفتوحة في الرفع والنصب والجر**) للعلة المذكورة آنفاً ، وكذا فيما ألحق به ، وفي أغلب نسخ الشارح هنا : (أن حركة نون الجمع . . . إلخ) بزيادة لفظة (حركة) ، وهي تحريف من النساخ ، (و) أن (**نون المثنىٰ مكسورة كذلك**) أي : في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر (**للفرق بينهما**) أي : بين نون الجمع ونون المثنىٰ بفتح نون الجمع وكسر نون المثنىٰ ، وأيضاً هنا تحريف بزيادة لفظة (حركة) والأولىٰ إسقاطها ؛ لأنها حشو .

وعبارة الشارح في « شرح القطر » هنا : وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد بالرفع صفة لـ(ما) الموصولة ؛ لدفع توهم إضافة أو إفراد ؛ فراراً من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك ، وربما فتح مع الياء والألف ؛ كقوله : [من الرجز]

أعـرف منهـا الجيـد والعينـانـا ومنخـريـن أشبهـا ظبيـانـا

بفتح نون العينانا ونون منخرين ، وربما ضم مع الألف ؛ كقوله : [من الرجز]

يـا أبتـي أرقنـي القـذان فـالنـوم لا تـألفـه العينـان

بضم النون في (القذان) و(العينان) ، وهو كما قال الشيباني لغة ؛ لأنها شُبِّهَتْ بألف غضبان . اهـ « يس » ، وفتح ما قبل علامة التثنية ؛ لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة ، والياء محمولة عليها ، وضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء في الجمع ؛ ليكون ذلك دليلاً علىٰ شدة الامتزاج ؛ لأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، ثم ناب عنها الحروف المجانسة لها المأخوذة منها ، فإذا وُجدت تلك الحروف . . كان هناك امتزاج في الجملة ، فإذا كان قبلها ما يجانسها من الحركات . . حصل شدة الامتزاج ، فتأمله كذا بخط شيخنا الغنيمي . اهـ « يس » عليه ، وليسلما من التغير والانقلاب ، وحرِّكت نون الجمع المزيدة أيضاً ؛ لدفع توهم إضافة أو إفراد هرباً من التقاء الساكنين ، وفتحت تخفيفاً في اللفظ ؛ لأن قبلها في الرفع واو قبلها ضمة ، وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة ، فلو ضمت أو كسرت . . لثقل اللفظ جداً ، وربما كسرت بعد الياء ضرورة . اهـ كلامه في « شرح القطر » ، مع ما زدنا عليه من « حاشيته » للشيخ يس ، كما قال هنا : (**وقد تكسر نون الجمع للضرورة**) ، وفي بعض النسخ : (يكسر نون الجمع) بالياء ، **والأول** : أصوب وأوضح ؛ (كقوله) أي : كقول سُحيم ـ مصغراً ـ بن وَثِيلٍ ـ كأمير ـ بيتاً من الرجز من قصيدته المشهورة ، وهو شاعر مخضرم ، عاش في الجاهلية (٤٠) أربعين سنة ، وفي الإسلام ستين سنة ، وقبل هـٰذا البيت :

أكـل الـدهـر حـل وارتحـال أمـا يبقـي علـي ولا يقينـي

ومـاذا تبتغـي الشعـراء منـي وقـد جـاوزت حـد الأربعيـن

والشاهد : قوله : (الأربعين) ، **والمعنىٰ** : وما الذي تطلبه الشعراء مني في حال

ثم أشار إلىٰ ما اشتركا فيه بقوله :

وَتَسْقُطُ ٱلنُّونَانِ فِي ٱلإِضَافَةْ . . . .

أي : إذا أضيف المثنىٰ والجمع إلىٰ ما بعده . . حُذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة ، كما يحذف التنوين للإضافة ؛ لما تقدم من أنهما بدل عن التنوين في المفرد .

. . . . **نَحْوُ رَأَيْتُ سَاكِنِي ٱلرُّصَافَةْ**

كوني قد جاوزت حد الأربعين ، والشاهد في قوله : (حد الأربعين) حيث كسرت نون جمع المذكر السالم ، ومن أبيات هـٰذه القصيدة قولُه : [من الوافر]

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متىٰ أضع العمامة تعرفوني

(**ثم أشار**) الناظم (**إلىٰ ما اشتركا**) أي : إلىٰ ما اشترك (**فيه**) النونان (**بقوله**) :

(**وتسقط النونان في الإضافة** . . . .)

أي : وتسقط نون المثنىٰ ونون الجمع (في الإضافة) أي : في حال إضافتهما إلىٰ ما بعدهما ؛ لأنهما عوضان عن التنوين ؛ يعني : إذا أضيف المثنىٰ والجمع إلىٰ ما بعدهما . . حذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة ، كما يحذف التنوين للإضافة في الاسم المفرد .

قال الشارح : (**أي : إذا أضيف المثنىٰ والجمع**) كل منهما (**إلىٰ ما بعده . . حذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة**) الرفع والنصب والجر ، (**كما يُحذف التنوين**) من الاسم المفرد (**للإضافة**) .

وقوله : (**لما تقدم**) تعليل لقوله : (حُذف من كل منهما النون الواقعة . . . إلخ) أي : حُذفت النون منهما ؛ لما تقدم آنفاً (**من أنهما**) أي : أن النونين (**بدل عن التنوين**) الواقع (**في**) الاسم (**المفرد**) ، والبدل والمبدل منه لا يجتمعان في آنٍ واحد ، ولأن الإضافة تدل على النقصان ، والتنوين يدل على الكمال ، والشيء الواحد لا يكون ناقصاً كاملاً في وقت واحد ، مثال حذف نون الجمع للإضافة :

(. . . . . **نحو رأيت ساكني الرصافة**)

مثال لحذف نون الجمع .

وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبَيْ أَخِينَا ... فَاْعْلَمْهُ مِنْ حَذْفِهِمَا يَقِينَا

مثال لحذف نون المثنىٰ ، والضمير في حذفهما للنونين ، وكان مقتضى القياس حذفهما أيضاً مع (أل) . . . .

(**مثال لحذف نون الجمع**) **أصله** : ساكنين للرصافة ، حُذف نون الجمع للإضافة واللام للتخفيف ؛ فصار ساكني الرِّصافة ، و(الرِّصافة) ـ بكسر الراء ، وبالصاد المهملة ـ : الجانب الشرقي من بغداد ، كما في « البحرق » ، وبالضاد المعجمة : اسم قرية بالشام ، ومثّل الناظم لحذف نون المثنىٰ بقوله :

(**وقد لقيت صاحبي أخينا ... فاعلمه من حذفهما يقينا**)

أصله : (**لقيت**) أي : رأيت صاحبين لأخينا ، حذفت النون للإضافة واللام للتخفيف ؛ فصار (**صاحبي أخينا**) وكان مقتضىٰ قياس (أل) على الإضافة حذفهما أيضاً مع (أل) ، لكن حذفوهما مع الإضافة ؛ نظراً إلىٰ كونهما عوضاً عن التنوين ، وأثبتوهما مع (أل) نظراً إلىٰ كونهما عوضاً عن الحركة ؛ أداءً للحقين كما في « الحريري » لأن هـٰذه النون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، كما مر مراراً .

قال الشارح : هـٰذا (**مثال لحذف نون المثنىٰ ، والضمير في حذفهما**) عائد (**للنونين**) أي : نون المثنىٰ ونون الجمع ، (**وكان مقتضى القياس**) أي : وكان الحكم الذي اقتضاه قياس (أل) على التنوين ؛ بجامع اجتماعهما في الدلالة على الكمال (**حذفهما**) أي : حذف النونين (**أيضاً**) أي : كما يحذفان للإضافة (**مع « أل »**) ، ولكن خالفوا القياس وأثبتوهما مع (أل) نظراً إلىٰ كونهما عوضاً عن الحركة ، كما مر عن الحريري آنفاً .

و(الفاء) في قوله : (**فاعلمه من حذفهما يقينا**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من حذف النونين ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : اعلمه ؛ أي : اعلم أيها السائل الحكم المذكور في المثنىٰ والجمع حال كون ذلك الحكم من حذف النونين للإضافة علماً يقيناً ؛ أي :

تَنْبِيهٌ

[في الملحق بجمع المذكر السالم]

. . . .

علماً متيقناً لا شك فيه ولا ريب؛ أي: اعرف حذفهما للإضافة معرفة يقينية، فـ(يقيناً) مفعول مطلق معنوي لـ(أعلم) ، والغرض من هـٰذا الشطر تكميل البيت . اهـ «نزهة».

فَائِدَةٌ

[في نوني المثنىٰ والجمع]

مما يجري علىٰ ألسنة المعربين قولهم في نوني المثنىٰ والجمع : والنون زيدت عوضاً عن التنوين ، وبعضهم يقول عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، وقد أفاد الخبيصي في « شرح الحاجبية » : أن النون عوض عن الحركة والتنوين في نحو : رجلين ، وعن الحركة فقط في الرجلين ، وعن التنوين وحده في نحو : غلامي زيد ؛ إذ هو الساقط في الإضافة دون الحركة ، وقال ابن عنقاء في « تشنيف السمع » : وفي نونهما أقوال :

الأول : لسيبويه : إنها زائدة ؛ ليظهر فيها حكم الحركة التي تستعمل لهما تارة ، وحكم التنوين أخرىٰ ، وليست عوضاً ألبتة .

الثاني : لثعلب : إنها بدل من تنوين المثنىٰ والجمع .

وثالثها : للزجاج : إنها بدل من حركة المفرد .

والرابع : لابن كيسان : إنها بدل من تنوينه .

والخامس : للفارسي وابن وَلاَّدٍ ، ونسب إلىٰ سيبويه أيضاً : إنها بدل منهما ، انتهىٰ ملخصاً . اهـ من « الكواكب » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ :

(تَنْبِيهٌ)

[في الملحق بجمع المذكر السالم]

هو في الأصل مصدر قياسي لـ(نبه) الرباعي المضعف ، يقال : نبه فلاناً تنبيهاً إذا أيقظه من النوم أو الغفلة ، فهو لغة : الإيقاظ من النوم أو الغفلة ، واصطلاحاً : اسم

أُلحق به في إعرابه بالواو والياء : (أولو) ، و(عالمون) ، و(عشرون) وأخواته ، .

لجملة من العلم مشتملة علىٰ مسألة أو مسائل لها مبدأ ونهاية ، فهو من أسماء التراجم ، يجري فيه ما جرىٰ في (الباب) من أوجه الإعراب ، ويقال : معناه اصطلاحاً : كلام مفصل لاحق معلوم من كلام مجمل سابق . اهـ من « شرحنا على المقدمة الحضرمية » الصغيرة في الفقه الشافعية .

(**ألحق به**) أي : بهـٰذا الجمع المذكور (**في إعرابه بالواو**) في حالة الرفع ، (**و**) بـ(**الياء**) في حالتي النصب والجر أربعة أنواع :

الأول : اسم جمع ، وهو ما دل علىٰ أفراد كثيرة ، وليس له واحد من لفظه ولا من معناه ، كما قاله الدنوشري ، وقيل : بل له مفرد من معناه فمنه : (**أولو**) اسم جمع لـ(ذي) بمعنىٰ صاحب ، ويكتب بالواو بعد الهمزة ؛ للفرق بينه وبين إلى الجارة في الرسم نصباً وجراً ، وحمل عليهما الرفع . اهـ « صبان » ، وهو من الأسماء اللازمة للإضافة ، قال تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ ، ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ اهـ « حمدون » .

(**و**) منه أيضاً : (**عالمون**) لأنه اسم جمع لـ(عالم) بفتح اللام فيهما ، والعالم : اسم لما سوى الله تعالىٰ ، وإنما لم يكن جمعاً لـ(عالم) لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ عالمون خاص بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفي غيره ، والجمع لا يكون أخص من مفرده . اهـ « كواكب » ، وكون عالم اسماً لما سوى الله تعالىٰ أحد إطلاقيه ، والإطلاق الثاني : إطلاقه علىٰ كل صنف من أصناف المخلوقات علىٰ حدته ؛ فيقال فيه : عالم الإنس ، وعالم الجن ، وعالم الملائكة ، وعالم الجمادات ، وعالم الوحوش ، وعالم الحشرات إلىٰ غير ذلك ؛ فيكون العالمون جمعاً لـ(عالم) ، وعلىٰ هـٰذا الإطلاق يكون أيضاً من ملحقات جمع المذكر السالم ؛ لأنه جمع لم يستوف الشروط ، لأن مفرده الذي هو عالم ليس علماً ولا صفة ؛ لأنه اسم جنس .

(**و**) منه أيضاً : (**عشرون وأخواته**) أي : نظائره من العقود من ثلاثين إلىٰ تسعين ؛ لأنها أسماء جموع ، ليس لها واحد من لفظها ولا من معناها ، لا يقال : لو كان عشرون جمعاً لعشرة . . لكان أقلُّ مصدوقِهِ ما يصدُق عليه ثلاثون ؛ بناءً علىٰ أن

و(أهلون) ، و(وابلون) ، و(أرضون) ، و(سنون) وبابه ، . . . .

أقل الجمع ثلاثة ، وقد علمت أنه لا يدل علىٰ ذلك ؛ فمجموع ألفاظِ عشرين وبابهِ ثمانيةٌ ، وكلها واردة في القرآن ، قال تعالىٰ : ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ ﴾ ، ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ، ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ ، ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ .

(و) **الثاني** : جموع لم تستوف الشروط ، فمنها : (**أهلون**) جمع أهل ، وهو اسم جنس جامد للقريب بمعنىٰ ذي القرابة ، وأهلون وإن كان جمع أهل ؛ فأهل ليس بعلم ولا صفة ، وهو جمع لم يستوف الشروط ، وأورد عليه الوصف به في قولهم : الحمد لله أهل الحمد ؟ **وأجيب عنه** : بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب لا بمعنى المستحق ، فإن هـٰذا وصف ؛ فجمعه علىٰ أهلين حقيقي لا ملحق ، وقال الروداني : إن أهلاً الذي بمعنى الوصف لم يستوفِ جمعه الشروط ؛ لأنه لا يقبل التاء ، ولا يدل على التفضيل . اهـ « صبان » بتصرف واختصار ، وفي « حواشي المكودي » : إنَّ أهلاً اسم للشي الذي تنسب إليه العشيرة ، وفي التنزيل : ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ، ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، ﴿ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ ﴾ اهـ « حمدون » .

(و) منها : (**وابلون**) جمع وابل ، وهو المطر الغزير ، فـ(وابل) اسم جنس ليس بعلم ولا صفة .

(و) **الثالث** : جموع تكسير ، فمنها : (**أرضون**) بفتح الراء جمع تكسير لـ(أرض) بسكونها ، وهو مؤنث وغير عاقل .

(و) منها : (**سنون**) بكسر السين جمع تكسير لسنة بفتحها : وهو مؤنث وغير عاقل ، (**وبابه**) أي : باب سنين ونظائرهُ : وهو كل ما كان جمعاً لثلاثي ، حُذفت لامه وعوِّض عنها هاء التأنيث ، ولم يكُسَّر تكسيراً يُعرب معه بالحركات ؛ لئلا يعارض قولَه أوَّلاً .

والثالث : جموع تكسير ، فهـٰذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون نصباً وجراً ؛ نحو : عِضَة وعِضين ، وعِزَة وعِزين ، وإرَة وإرين ، وثُبَة وثبين ، وقُلَة وقِلين ، ومئة ومئين ، قال تعالىٰ : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ ، ﴿ ٱلَّذِينَ

. . . .

جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ ، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ ، وأصل سنة : سَنَوٌ أو سَنَهٌ ؛ لقولهم في الجمع : سنوات وسنهات ، وفي الفعل سانيْت وسانهت ، وأصل سانيْت : سانَوْت ، قلبوا الواو ياءً حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف ، وأصل عِضَة : عِضَوٌ ، من العضو واحد الأعضاء ؛ أي : إن الكفار جعلوا القرآن أعضاء ؛ أي : مفرَّقاً ، يقال : عَضَّيْته وعَضَوْته تعضية ؛ أي : فرقته تفرقة ، وقال ذو الرمة : [من الرجز]

وليـــس ديـــن الله بـــالمعُضَّـــا . . . .

أي : بالمفرق ؛ لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، فمنهم من قال : سِحْر ، ومنهم من قال : شعر ، ومنهم من قال : أساطير الأولين ، أو أصله : عَضَه ، من العِضَه : وهو البهتان ، وأصل عزة ، وهي الفرقة من الناس : عزو ، أو عِزَيٌ ، وأصل إرة ، وهي موضع النار : إرَيٌ ، وأصل ثُبَة ، وهي الجماعة : ثُبَوٌ ، وقيل : ثُبَيٌ من ثَبَيْتُ ؛ أي : جَمعْتُ ، **والأول أقوىٰ** ، وعليه الأكثر ، وأصل قُلَة ، وهي عودان يلعب بهما الصبيان : قِلَوٌ ، وأصل مئة : مِأَيٌ ، من مَأَيْتُ القوم تممتهم مئة ، كما في « القاموس » ، فالهاء عوض عن لامها .

تَنْبِيهٌ

[جمع ما كان من باب سنة مفتوح التاء أو مكسورها]

ما كان من باب (سنة) مفتوحُ الفاء ، كُسرت فاؤه في الجمع ؛ نحو : سنين ، وما كان مكسور الفاء . . لم يغير في الجمع على الأفصح ؛ نحو : مئين ، وحكي ؛ مُؤُون وسُنون وعُزون بالضم ، وما كان مضموم الفاء . . ففيه وجهان : الكسر ، والضم ؛ نحو : ثُبِيْن وقُلِيْن ، وقولُنا في ضابطِ بابِ سنين : (وهو كل ما كان جمعاً لثلاثي . . . إلخ) ، ذُكِر فيه ستةُ قيود : كونُ الكلمة ثلاثيةً ، والحذفُ منها ، وكونُ المحذوف اللام ، والتعويضُ عنها ، وكونُ العوض هاءَ التأنيث ، فخرج بالثلاثية نحو : أَوُزّ وإِوَزُّون ، وهي البَطة ، وخرج بالحذفِ نحو : تمرةٍ وإضَاة ، وشذ إضون جمعُ إضاة كقناة ، وهي الغدير ، وبحَذْفِ اللام نحو : عدة وزِنة ؛ لأن المحذوف منهما الفاء ، وشذ رِقُون جمعُ رِقة ، وهي الفضة ، وأصل عدَة وزِنة ورِقة : وعْد ووزْن ووَرِقٌ ، وخرج بالتعويض نحو : يد ودَم ؛ لعدم التعويض ؛ وشذ أبون وأخون ،

وما سُمي به منه ؛ كزيدون علماً ، فكل من هـٰذه الأسماء ترفع بالواو ، وتنصب وتجر بالياء حملاً عليه ؛ لفقد ما اعتبر فيه من الشروط فيها .

أصلها : يدْي ودمْي ، وأبَوٌ وأخَوٌ ، وخرج بتعويض هاء التأنيث نحو : اسم وأخت ؛ لأن المعوَّض غير الهاء ؛ إذ هو في الأول الهمزة ، وفي الثاني التاء ، وشذ بنون في جمع ابن وهو مثل اسم ، وخرج بعدم التكسير نحو : شاة وشَفة ، أصلهما : شَوَهَة وشَفَهَة بوزن رقبة ؛ لأنهما كسِّرا علىٰ شياه وشفاه ، وشذّ ظُبُون في جمع ظُبَة ، وهي حد السهم والسيف ؛ لأنهم كسروها علىٰ ظُبىً بالضم وأَظْب ، ومع ذلك جمعوه علىٰ ظُبُون . اهـ من « الصبان » و« الأشموني » وغيرهما باختصار .

(و) **الرابع من تلك الأنواع الأربعة** : (ما) أي : لفظ (**سُمي به**) وجُعل علماً لواحد (**منه**) أي : من جمع المذكر السالم ، ومما ألحق به ؛ أي : جُعِلَ علماً منقولاً لشي من الأشياء وذلك (**كزيدون**) حال كونه (**علماً**) منقولاً لشخص واحد ، ومثْله كل علم علىٰ صيغة الجمع ؛ كعلِّيين اسم لأعلى الجنة ، ونصيبين وقنسرين علمي بلدين بالعراق والشام ، فيلحق بالجمع في إعرابه استصحاباً لأصله على الراجح .

وبقي فيه أربعة مذاهب ؛ لأنه إما أن يُعرب على النون منوَّنة مع لزوم الياء في الأحوال الثلاثة ؛ كحين وغسلين ، وهو ما يسيل من جلود أهل النار إن لم يكن أعجمياً ، فتقول : هـٰذا زيدون وعليون، ورأيت زيدوناً وعليينا، ومررت بزيدين وعليين، فإن كان أعجمياً . . امتنع التنوين ، وأُعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعجمة ؛ كهارون ، فتقول: هـٰذه قنسرين ونصيبين ، وسكنت قنسرين ونصيبين ، ومررت بقنسرين ونصيبين .

أو مع لزوم الواو ؛ كعربون بفتح العين والراء ، وحمْدون ويَاسَمُون ، اسمُ نبتٍ نافعٍ للصداع والزكام بالإعراب بالحركات الثلاث على النون .

(**فكل من هـٰذه**) الأنواع الأربعة من هـٰذه (**الأسماء**) المذكورة (**ترفع بالواو ، وتنصب وتجر بالياء حملاً**) وقياساً لها (**عليه**) أي : علىٰ هـٰذا الجمع المذكور ، وإنما قلنا : (حملاً عليه) (**لفقد ما اعتبر**) واشتُرط (**فيه**) أي : في هـٰذا الجمع (**من الشروط**) السابقة (**فيها**) أي : في هـٰذه الأنواع الأربعة .

* * *

باب في الجمع بألف وتاء مزيدتين

وَكُـلُّ جَمْـعٍ فِيـهِ تَـاءٌ زَائِـدَةْ   فَـٱرْفَعْـهُ بِـٱلضَّـمِ كَـرَفْـعِ حَـامِـدَةْ
وَنَصْبُـــهُ وَجَـــرُّهُ بِـــٱلْكَسْـــرِ   نَحْـوُ كَفَيْـتُ ٱلْمُسْلِمَـاتِ شَـرِّي

(باب في الجمع بألف وتاء مزيدتين)

أي : هٰذا باب موضوع في بيان إعراب الجمع ، الذي تحققت وحصلت جمعيته بألف وتاء مزيدتين علىٰ بنية المفرد ، وعبارة الناظم في « شرحه » : (باب جمع المؤنث السالم) ، والتعبير في الترجمة بالجمع جرْي على الغالب ؛ لأنه قد يكون اسم جمع ؛ كأولات ، أو مفرداً ؛ كعرفات وأذرعات ، والتعبير بالمؤنث أيضاً جرْي على الغالب ؛ لأنه قد يكون جمعاً لمذكر ؛ نحو : اصطبلات في جمع اصطبل ، وهو موقف الدابة ومأواها عند الدار ، والتعبير بالسلامة أيضاً جرْي على الغالب ؛ لأنه قد يكون مكسَّراً ؛ نحو : حبليات في جمع حبلىٰ لتكسيره بقلب ألف المفردة ، وهو حبلىٰ ياءً في الجمع ، وهو حبليات .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وكـل جمـع فيـه تـاء زائـدة   فـارفعـه بـالضـم كـرفـع حـامـدة
ونصبـــه وجـــره بـــالكســـر   نحـو كفيـت المسلمـات شـري)

أي : **(وكل جمع فيه تاء زائدة)** وألف زائدة ، ففي كلام الناظم اكتفاء ، وهو ذكر أحد متقابلين ، وحذف الآخر ؛ لعلمه من المذكور علىٰ حد قوله تعالىٰ : ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ أي : والبرد ؛ أي : وكل جمع تحققت جمعيته وحصلت بسبب زيادة ألف وتاء علىٰ مفرده ، خرج به نحو : قضاة وأبيات ، كما سيأتي **(فارفعه)** أي : فارفع ذلك الجمع رفعاً معلَّماً أو مصوَّراً **(بالضم)** ، وقوله : **(كرفع حامدة)** صفة لمصدر محذوف ، تقديره : فارفع هٰذا الجمع المذكور رفعاً مثل رفعك مفرده الذي هو حامدةٌ ، فكما تقول : جاءت حامدة بالرفع بالضمة . . تقول في جمعه : جاءت الحامدات بالرفع .

هـٰذا هو الباب الرابع من أبواب النيابة ، وهو مما ناب فيه حركة عن حركة ، . . . . . .

(**ونصبه**) أي : ونصب هـٰذا الجمع (**وجره**) كلاهما مصوَّران أو معلَّمان (**بالكسر**) الظاهر لا غير ؛ لأنه لا يكون إلا صحيح الآخر ، نيابة عن الفتحة في حالة النصب ، تقول : رأيت الهندات والمسلمات بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومررت بالهندات والمسلمات بالكسرة الظاهرة على الأصل حملاً لنصبه علىٰ جره ؛ قياساً علىٰ أصله الذي هو جمع المذكر السالم ؛ فإنهم حملوا نصبه علىٰ جره بالياء ، وإنما حملوا النصب على الجر هنا ؛ لئلا يلزم زيادة مزية الفرع ، الذي هو جمع المؤنث السالم علىٰ أصله ، الذي هو جمع المذكر السالم ؛ لأنهم جعلوا مزية للمؤنث على المذكر ؛ بإعرابه بالحركات ، فلو استوفوا له الحركات الثلاث ، ولم يحملوا النصب على الجر . . لزادوا للمؤنث مزية استيفاء الحركات كلها علىٰ مزية إعرابه بالحركات ؛ مع أن المذكر لم يستوفوا له الحروف الثلاثة ، وإنما أُعرب هـٰذا الجمع بالحركات ؛ لعدم حرف يصلح لإعرابه في آخره ؛ لأنه لا يكون معتلاً أصلاً للزوم التاء في آخره ، ومثَّل الناظم لنصبه بالكسرة بقوله : (**نحو : كفيت المسلمات شري**) بنصب (المسلمات) بالكسرة على المفعولية ، وقوله : (كفيت) بفتح الكاف والفاء من باب (رمىٰ) أي : صرفت وكففت شري وضرري عن المسلمات ، وأمسكته عنهن ، واحترزوا بـ(جمع) عن نحو : مرضاة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ ﴾ لأنه مفرد لا جمع ، **أصله** : مرضوة ، وبألف وتاء مزيدتين عن نحو : قضاة وأبيات ؛ لأن الألف في قضاة أصلية منقلبة عن الياء ؛ لأن أصله قضية بوزن فُعَلة ، ولأن التاء في أبيات أصلية أيضاً ؛ لأنها لام الكلمة لأنه جمع بيت ، ونصب هـٰذين بالفتحة لا بالكسرة ، كغيرهما من جموع التكسير ، وإنما اختصت التاء والألف بهـٰذا الجمع من بين حروف الزيادة ؛ لأنهما يدلان على التأنيث ، كما في فاطمة وحبلىٰ . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**هـٰذا**) الباب الذي هو باب جمع المؤنث السالم (**هو الباب الرابع**) لما تقدم (**من أبواب النيابة**) السبعة ، (**وهو**) أي : هـٰذا الباب (**مما ناب فيه حركة**) وهي الكسرة (**عن حركة**) وهي الفتحة حملاً علىٰ أصله الذي هو جمع المذكر السالم ؛ لأن المذكر أصل للمؤنث ؛ حيث حملوا فيه النصب على الجر

وتعبيرهم بجمع المؤنث السالم جرْي على الغالب ؛ إذ لا فرق بين ما مفرده مؤنث ؛ كهندات ، ومذكر ؛ كحمامات ، وما سلم فيه بناء واحده كما مثلنا ، وما تغير ؛ كسجدات وحبليات . **وحكمه** : أنه يُرفع بالضمة كمفرده ، تقول : جاءت مسلمات وحامدات ، كما تقول : جاءت مسلمة وحامدة ، وينصب ويجر ....

وحكمه : أنه يُرفع بالضمة كمفرده ، تقول : جاءت مسلمات وحامدات ، كما تقول : جاءت مسلمة وحامدة ، وينصب ويجر بالكسرة حملاً للنصب على الجر ؛ ـــ في كون الياء علامة له كالجر ، (**وتعبيرهم**) أي : وتعبير النحاة عن هـٰذا الجمع (**بجمع المؤنث السالم جرْي على الغالب**) أي : نظر إلىٰ ما هو الأغلب والأكثر في هـٰذا الجمع ؛ لأن الغالب فيه كون مفرده مؤنثاً ، وكونه سالماً من التكسير والتغيير .

و(إذ) في قوله : (**إذ لا فرق...**) حرف تعليل بمعنى اللام علِّلت لمحذوف معلوم من السياق ، تقديره : وإنما قلنا جرْي على الغالب ؛ لأنه لا فرق في نيابة حركة عن حركة فيه (**بين ما**) أي : بين جمع (**مفرده مؤنث ؛ كهندات**) جمع هند ، (**و**) بين ما مفرده (**مذكر ؛ كحمامات**) جمع حمام ، موضع الغسل ، (**و**) لا بين (**ما**) أي : جمع (**سلم فيه بناء واحده**) أي : صيغة مفرده (**كما مثلنا**) أي : وذلك الذي سلم فيه بناء واحده كالمثال الذي مثَّلنا من هندات وحمامات ، (**و**) بين (**ما**) أي : جمع (**تغير**) فيه بناء واحده ؛ وذلك (**كسجدات**) بفتح الجيم ، جمع سجدة بسكونها ، وكبنات وأخوات وركعات وغرفات ؛ لتحريك وسطها بعد سكونه . اهـ « خضري » ، (**وحبليات**) جمع حبلىٰ لتغيره بقلب ألفه في المفرد ياءً في الجمع .

(**وحكمه**) أي : وحكم هـٰذا الجمع في إعرابه : (**أنه**) أي : أن هـٰذا الجمع (**يُرفع**) رفعاً معلَّماً أو مصوراً (**بالضمة كمفرده**) أي : كما أن مفرده يُرفع بالضمة ، (**تقول**) في مثال رفعه بالضمة : (**جاءت مسلمات**) جمع مسلمة ، (**و**) جاءت (**حامدات**) جمع حامدة ، ولعل الشارح أشار بتمثيله بهـٰذين المثالين إلى اختصاص هـٰذا الجمع غالباً بمؤنث الآدميين علماً أو صفة ؛ أي : تقول ذلك قولاً (**كما تقول**) أي : قولاً مثل قولك في مفرده : (**جاءت مسلمة وحامدة**) برفعه بالضمة على الأصل في الإعراب ، (**و**) حكمه أيضاً : أنه (**ينصب ويجر**) نصباً وجراً معلَّمين أو مصورين

بالكسرة حملاً للنصب على الجر قياساً علىٰ أصله ، وهو جمع المذكر السالم ؛ نحو : رأيت مسلمات وحامدات ، ومررت بمسلمات وحامدات ، وفي التنزيل : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ . **وقضية كلام الناظم** : أنه ينصب بالكسرة وإن كان محذوف اللام ؛ كلغات وثبات ، وهو الغالب ، وقد يُنصب . . . .

(**بالكسرة**) ، وإنما نصب بالكسرة (**حملاً**) أي : طرداً (**للنصب**) أي : لنصب هـٰذا الجمع بالكسرة (**على الجر**) أي : علىٰ جره بالكسرة .

وقوله : (حملاً) علة لمحذوف ، كما قدرناه ؛ أي : وإنما حملوا النصب على الكسرة ؛ لأن الكسرة إلى الفتحة أقرب منها إلى الضمة ، فحُملت الفتحة على الكسرة ، **ووجه الأقربية** : أن الضمة يُحتاج فيها إلىٰ تحريك الشفتين جميعاً بخلافهما . اهـ « كردي » .

وقوله : (**قياساً علىٰ أصله**) أي : علىٰ أصل هـٰذا الجمع ، (**وهو جمع المذكر السالم**) علة لقوله : (حملاً) أي : وإنما حملنا نصبه علىٰ جره ؛ قياساً له علىٰ أصله في حمل النصب على الجر ؛ أي : فكما أنهم حملوا نصب جمع المذكر علىٰ جره ؛ في جعل علامته علامة الجر ، وهي الياء . . حملوا هنا النصب على الجر ؛ في جعل علامته الجر ، وهي الكسرة ، ولئلا يلزم علينا زيادة مزية الفرع علىٰ أصله كما مر آنفاً ؛ مثال نصبه بالكسرة (**نحو**) قولك : (**رأيت مسلمات وحامدات ، و**) مثال جره بالكسرة ؛ نحو قولك : (**مررت بمسلمات وحامدات ، و**) نحو قوله تعالىٰ : (**في التنزيل**) أي : في الكتاب المنزل علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم : (﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) ، هـٰذا مثال النصب بالكسرة ، ومنه : قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ ، **وقضية كلام الناظم**) حيث قال : (ونصبه بالكسرة) أي : مقتضىٰ إطلاق كلامه : (**أنه**) أي : أن هـٰذا الجمع (**ينصب بالكسرة وإن كان**) هـٰذا الجمع (**محذوف اللام ؛ كلغات**) : جمع لغة ، **أصله** : لُغَوٌ أو لُغَيٌ ، حذفت اللام ، وعوض عنها هاء التأنيث . اهـ ص .

(**وثبات**) : جمع ثبة ، **أصله** : ثُبَوٌ بمعنى الجماعة ، (**وهو**) أي : نصبه بالكسرة وإن لم تُرد إليه لامه هو (**الغالب**) أي : الكثير في كلامهم ، (**وقد يُنصب**) هـٰذا

بالفتحة علىٰ لغة إن كان محذوف اللام ، ولم تُرد إليه في الجمع ؛ كسمعت لغاتهم جبراً لما فاته من رد لامه ، واشتراط كون التاء مزيدة ، وكذا الألف وإن لم ينبه علىٰ هٰذا في النظم ؛ لإخراج ....

الجمع (**بالفتحة**) رجوعاً إلى الأصل (**علىٰ لغة**) حكاها أحمد بن يحيىٰ (**إن كان محذوف اللام ، ولم تُرد إليه**) اللام (**في**) حالة (**الجمع ؛ كـ**) قولهم : (**سمعت لغاتهم**) بفتح التاء حكاه الكسائي ، ورأيت بناتك بفتح التاء ، كما حكاه ابن سيده ؛ أي : يُنصب بالفتحة (**جبراً لما فاته مِن رَدِّ لامه**) ، ولمشابهته المفرد ؛ حيث لم يَجْر علىٰ سنن الجموع في رد الأشياء إلىٰ أصولها . اهـ شيخ شيخنا .

وأما إذا ردت اللام في الجمع ؛ كسنوات وسنهات على اللغتين في سنة . . تنصب بالكسرة اتفاقاً . اهـ « تشويق » ، والكثير أن يُنصب بالكسرة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ اهـ « تصريح » .

وعبارة التصريح هنا : وإنما نُصب هٰذا النوع بالفتحة ؛ تشبيهاً لهٰذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاءً ؛ نحو : تاء فَتاة وقُضاة وغُزاة وقَناة ، أو جبراً لما فاته من حذف لامه كما أُعرب نحو : سنين بالحروف ؛ جبْراً لما فاته من حذف لامه ، وليس الوارد من ذلك مفرداً مردود اللام خلافاً لأبي علي في زعمه أن نحو : سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ، رُدت لامه ، **وأصله** : لغة أو لَغَوَة ، تحرك حرف العلة ، وانفتح ما قبله فقُلب ألفاً ؛ فصار لغات ، ورُد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوَّض ، فإن رُدت اللام في الجمع ؛ كسنوات أو سنهات على اللغتين . . نُصب بالكسرة اتفاقاً ؛ نحو : اعتكفت سنوات أو سنهات بكسر التاء ، هٰذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين ، فإن كانت التاء أصلية ، والألف زائدة ؛ كأبيات جمع بيت ، وأموات جمع ميت ، أو كانت الألف الأصلية ، والتاء زائدة ؛ كقضاة جمع قاض ، وغُزاة جمع غاز . . فالنصب بالفتحة على الأصل ؛ لأنه جمع تكسير ؛ نحو : وليت قضاة وجهزت غزاة . اهـ من «التصريح» .

وإلىٰ هٰذا التفصيل أشار الشارح بقوله : (**واشتراط**) مبتدأ ، سيأتي خبره (**كون التاء مزيدة ، وكذا**) كون (**الألف**) زائدة (**وإن لم ينبه**) الناظم (**علىٰ هٰذا**) أي : علىٰ كون التاء والألف مزيدتين (**في النظم ؛ لإخراج**) خبر المبتدإ ؛ أي : كائن

نحو : أبيات وقضاة ؛ فإن التاء في الأول والألف في الثاني أصليتان ؛ فيُنصبان بالفتحة على الأصل .

تتمة

[فيما حمل علىٰ جمع المؤنث السالم في إعرابه]

حُمل علىٰ هـٰذا الجمع في إعرابه أولات ، ....

لإخراج (**نحو : أبيات**) وأموات جمع بيت وميت مما فيه التاء أصلية ، (و) إخراج نحو : (**قضاة**) وغزاة مما الألف فيه أصلية (**فإن التاء في الأول**) يعني : أبيات ، (**والألف في الثاني**) يعني : قضاة (**أصليتان ؛ فينصبان بالفتحة على الأصل**) في علامة النصب ؛ لأنهما جمعا تكسير ، قوله : (نحو قضاة وغزاة) **أصلهما** : قُضية وغُزوة ، تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ؛ قُلبتا ألفين ، فالألف فيهما أصلية ؛ لكونها منقلبة عن أصل ، والتاء زائدة للتأنيث . اهـ « تصريح » .

(تتمة)

[فيما حمل علىٰ جمع المؤنث السالم في إعرابه]

أي : هـٰذه المسائل الآتية متممة لما قبلها ، فهو في الأصل مصدر بمعنى اسم الفاعل ، ولكن كانت هنا من أسماء التراجم ، وتقدم بسط الكلام فيها في آخر (باب المثنىٰ) ، (**حُمل علىٰ هـٰذا الجمع**) المؤنث السالم (**في إعرابه**) أي : في رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة شيئان :

أحدهما : (**أولات**) وهو اسم جمع بمعنىٰ ذوات بمعنىٰ صواحبات ، لا واحد له من لفظه ، وواحده في المعنىٰ ذات بمعنىٰ صاحبة ، **وأصله** : أُلَيٌّ بضم الهمزة ، وفتح اللام ، قُلبت الياء ألفاً ، ثم حُذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين ؛ فوزنه أُولَيَات ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ ، و(أولات) خبر كان منصوب بالكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم ، واسمها ضمير النسوة ، وهو النون المدغم فيها نونها ، وأصله (كنَّ) كَوُنَّ بضم الواو بعد النقل إلىٰ باب (فَعُلَ) بضم العين ، فاستثقلت الضمة على الواو ؛ فنقلت منها إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حُذفت الواو لالتقاء الساكنين . اهـ « تصريح » .

وما سُمي به منه ؛ كأذرعات وعرفات ، وقد بقي مما خرج عن الأصل ....

(و) **الثاني** : (**ما**) أي : لفظ (**سُمي به**) وجُعل علماً لمعين (**منه**) أي : من هٰذا الجمع المؤنث السالم ومما أُلحق به (كـ) قولك : سكَنْتُ (**أذرعاتٍ**) بكسر الراء ، قاله في « الصحاح » ، وزاد في « القاموس » : وقد تُفتح ، وفيه وفي « تهذيب الأسماء واللغات » : النسبة إليها أذرعي بالفتح ، وهي جمع أذرعة ، وأذرعة جمع ذراع في لغة من ذَكَّره ، قاله أبو الفتح الهمداني في « اشتقاق البلدان » ، وأذرعات : هي قرية من قرى الشام ، وقال الجوهري : موضع بالشام ، ولا منافاة بينهما . اهـ من « التصريح » .

(و) كقولك : وقفت (**عرفات**) وهو علم لموضع الوقوف ، قال الدنوشري : زعم بعضهم : أن (عرفات) وضع ابتداءً للموقف ، وليس في الأصل جمعاً ، وأجاب بعضهم : بأنه جمع عرفة ، كما قيل : الحج عرفة ، وفيه نظر ؛ إذ عرفة علم أيضاً على الموقف ؛ فليس بمفرد الجمع ، فليتأمل . اهـ « يس على التصريح » .

فائدة

[جمع المؤنث السالم قسمان]

والذي يُجمع هٰذا الجمع قسمان : سماعي وقياسي ؛ **فالقياسي** : يطرد في ستة أشياء : **الأول** : ما فيه تاء التأنيث ؛ كفاطمة ، **والثاني** : ما فيه ألف التأنيث المقصورةُ ؛ كذكرىٰ وحبلىٰ ، **والثالث** : ما فيه ألف التأنيث الممدودةُ ؛ كصحراء ، **والرابع** : المؤنث المعنوي ؛ كزينب وهند ، **والخامس** : مصغر ما لا يعقل ؛ كدُريهم ودريهمات ، **والسادس** : وصف غير العاقل ؛ كـ﴿أَيَّامٍ مَّعۡدُودَٰتٍ﴾ ، وجبال راسيات ، وقد جمعها الشاطبي في بيتين فقال : [من الرجز]

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ... ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل ... وغير ذا مسلم للناقل

وأما السماعي . . فلا ينحصر ، فيقتصر فيه على السماع ؛ كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأمهات وحمامات ؛ لأنها أسماء جنوس مؤنثة بلا علامة . اهـ «نزهة» .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**وقد بقي مما خرج**) من المعربات (**عن الأصل**)

ثلاثة أبواب ، ذكرها الناظم في آخر « المنظومة » ، فمنَ الأسماءِ بابُ ما لا ينصرف ، وهو مما ناب فيه حركة عن حركة أيضاً . **وحكمه** : أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ حملاً للجر على النصب ؛ نحو : مررت بأفضل ، إلا إذا أضيف ، أو دخلته (أل) كما سيأتي ، وأما رفعه ونصبه . . فعلى الأصل ، . . . .

الذي هو الإعراب بالحركات وبالسكون ، والرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، (**ثلاثة أبواب ، ذكرها الناظم في آخر « المنظومة »**) باب منها من الأسماء ، وبابان من الأفعال .

فإذا أردت تلك الثلاثة . . فأقول لك : (**فـ**) الباب الذي (**من الأسماء باب ما لا ينصرف ، وهو مما ناب فيه حركة**) وهي الفتحة ، (**عن حركة**) وهي الكسرة ؛ نحو : مررت بأحمد ومساجد ، (**أيضاً**) أي : كما ناب في هٰذا الباب ؛ يعني : باب جمع المؤنث السالم حركة عن حركة .

(**وحكمه**) أي : وحكم ما لا ينصرف : (**أن يُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ حملاً للجر**) الذي أصل علامته الكسرة (**على النصب**) بجعل علامة الجر فيه الفتحة ، سواء كانت الفتحة ظاهرة ؛ (**نحو** : **مررت بأفضل**) وأحمد ، أو مقدراً ؛ كمررت بموسىٰ وعيسىٰ وأسارىٰ ، وإنما جُر بالفتحة ؛ لأنه لمّا شابه الفعل بوجود علتين فرعيتين فيه ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، أو علة واحدة تقوم مقام علتين . . مُنِعَ مما منع في الفعل ، وهو الجر والتنوين .

وقوله : (**إلا إذا أضيف . . .**) إلخ : استثناء من قوله : (وحكمه : أن يُجر بالفتحة) أي : وحكمه : أن يُجر بالفتحة في جميع الأحوال ، إلا إذا أضيف ؛ نحو : مررت بأفضلكم وبموساكم ، (**أو**) إلا إذا (**دخلته « أل »**) مطلقاً ، مُعرِّفةً كانت أم لا ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ ، ومررت بالأسارىٰ ، فإنه يُجر بالكسرة في هاتين الحالتين رجوعاً إلىٰ ما هو الأصل في الإعراب ؛ لأنه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم . . عارض شبهه بالفعل ؛ بوجود علتين فيه ، ورجع إلىٰ ما هو الأصل في إعرابه ، (**كما سيأتي**) بسط الكلام عليه في بابه إن شاء الله تعالىٰ .

(**وأما رفعه**) أي : رفع ما لا ينصرف ، (**ونصبه . . فعلى الأصل**) أي : فباقيان

ومن الأفعال بابان : **أحدهما** : باب الأمثلة الخمسة : وهو ما ناب فيه حرف عن حركة ، وحذف عن حركة أو سكون . **وحكمها** : أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ نحو : ﴿ عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾ ، ﴿ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ ، ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ . . . .

علىٰ ما هو الأصل في الإعراب ، من رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة ، (و) الذي هو (**من الأفعال**) من تلك الأبواب الثلاثة الباقية (**بابان** :

أحدهما : **باب الأمثلة**) أي : الأوزان (**الخمسة**) وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، (**وهو**) أي : هٰذا الباب هو (**ما ناب فيه حرف**) وهو النون ، (**عن حركة**) وهي الضمة ، (**وحذف**) أي : حذف النون (**عن حركة**) وهي الفتحة ؛ نحو : لن يفعلا ، ولن تفعلا ، ولن يفعلوا ، ولن تفعلوا ، ولن تفعلي ، (**أو**) ناب فيه حذف عن (**سكون**) نحو : لم تضربا ، ولم يضربا ، ولم يضربوا ، ولم تضربوا ، ولم تضربي .

(**وحكمها**) أي : حكم الأمثلة الخمسة : (**أنها ترفع بثبوت النون**) المكسورة ، مع الألف المفتوحة ، مع الواو والياء كما مثلنا ، (**وتنصب وتجزم بحذفها**) أي : بحذف النون كما مثلنا أيضاً ، ومن رفعها بثبات النون (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾) (عينان) مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالألف ؛ لأنه مثنى ، والخبر مقدم قبله ؛ يعني : قوله : فيهما (تجريان) فعل مضارع مرفوع بثبات النون ، والألف فاعل ، والجملة صفة لـ(عينان) ، وقوله تعالىٰ : (﴿ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾) والفعل فيها مرفوع بثبات النون ، سواء كان الألف والواو اسمين ، كما مُثِّل ، أو حرفين علىٰ لغة طيء ؛ نحو : يضربان الزيدان ، ويضربون الزيدون ، ومثال جزمها ونصبها بحذف النون ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾) **الأول** : جازم ومجزوم ، **والثاني** : ناصب ومنصوب ، وقدم الجزم على النصب ؛ لأن النصب محمول على الجزم ، كما حُمل النصب على الجر في المثنىٰ والمجموع علىٰ حده ؛ لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص ؛ فيفعلان كالزيدان ، ويفعلون كالزيدون ، وتفعلين كالزيدين ، في مطلق الحركات والسكنات ، وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ، ولا يمكنهم ذلك

وثانيهما : باب الفعل المعتل الآخر ، وهو ما ناب فيه حذف حرف عن سكون ؛ فيُجزم بحذف آخره ؛ نحو : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ ، ....

في يفعلون ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين ، فجعلوا النون علامة للرفع ؛ لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة ، ثم حذفوها ؛ لأجل الجازم ، ثم حملوا النصب عليه ، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء ، وحملوا تفعلان وتفعلين علىٰ يفعلون .

وفي حاشية « يس على التصريح » : قوله : (لأنها شبيهة بالواو في الغنة) عبارة المصنف في « الحواشي » : لأن النون شديدة الشبه بأحرف العلة الواو والياء والألف ؛ ولهٰذا تدغم في الواو والياء ، وأبدلت منها الألف في نحو : رأيت زيداً ، وقوله : (وحملوا تفعلان وتفعلين علىٰ تفعلون) ، الحامل له علىٰ هٰذا الحملِ في تفعلان تخصِيْصُه جَعْلَ علامة رفع الجمعِ الواوَ ، والمناسب لما قاله أوّلاً أن يزيد علامةَ الرفع في الزيدان الألفُ ، وأنه لا يمكن ذلك في يفعلان ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الألفين ، وعبارةُ الرضي : لما اشتغل محلُ الإعراب ، وهو اللام بالحركةِ المناسبة لحرفِ العلة ، ولم يمكن دوران الإعراب عليه ، ولم يكن فيه علة البناء حتىٰ يمنع الإعراب بالكلية . . جُعِل النون بدل الرفع ؛ لمشابهته في الغنة بالواو ، وخُص هٰذا الإبدال بهٰذا النوع دون يدعو ويرمي ويخشىٰ والقاضي وغلامي ؛ ليكون هٰذا النوع كالاسم المثنىٰ والمجموع بالواو والنون ، وحُمل الياء في تفعلين علىٰ أخويه . اهـ « يس » .

(**وثانيهما**) أي : ثاني البابين : (**باب الفعل المعتل الآخر**) وهو ما آخره حرف علة ألف كيخشىٰ ، أو ياء كيرمي ، أو واو كيدعو ، (**وهو**) أي : الفعل المعتل (**ما ناب فيه حذف حرف**) من أحرف العلة (**عن سكون**) في الصحيح الآخر ؛ كلم يضرب (**فيُجزم**) هٰذا المعتل (**بحذف آخره**) وهو حرف العلة نيابة عن السكون ، الذي هو الأصل في علامة الجزم ؛ نحو : لم يخشَ ولم يرمِ ولم يدعُ ؛ فالمحذوف من يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ، ومنه : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾) الفاء : بحسب ما في القرآن ، و(اللام) لام الأمر مبني على السكون ، (يدع) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الواو والضمة قبلها دليل

وسيأتي الكلام علىٰ جميع ذلك في موضعه إن شاء الله تعالىٰ .

عليها ، (ناديه) مفعول به منصوب بالفتحة ، و(الهاء) ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، (**وسيأتي الكلام**) مبسوطاً (**علىٰ جميع ذلك**) المذكور من الأبواب الثلاثة الباقية (**في موضعه**) أي : في موضع الجميع في آخر « المنظومة » (**إن شاء الله تعالىٰ**) مجيئها .

* * *

باب إعراب جمع التكسير

وَكُـلُّ مَـا كُسِّـرَ فِـي ٱلْجُمُـوعِ كَـٱلأُسْـدِ وَٱلأَبْيَـاتِ وَٱلـرُّبُـوعِ
فَهْـوَ نَظِيـرُ ٱلْفَـرْدِ فِـي ٱلإِعْـرَابِ فَـٱسْمَـعْ مَقَـالِـي وَٱتَّبِـعْ صَـوَابِـي

(باب إعراب جمع التكسير)

وإضافة (جمع) إلى (التكسير) من إضافة الموصوف إلى الصفة ، والتكسير مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي : هـٰذا باب الجمع المكسر ؛ أي : المغير عن بناء مفرده .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وكـل مـا كسـر فـي الجمـوع كـالأسـد والأبيـات والـربـوع
فهـو نظيـر الفـرد فـي الإعـراب فـاسمـع مقـالـي واتبـع صـوابـي)

أي : **(وكل ما كُسِّر)** وغُير بناؤه عن بناء مفرده **(في الجموع)** أي : من الجموع ، فـ(في) بمعنىٰ (من) البيانية وذلك **(كالأسد)** بضمتين ، ويُخفف بإسكان السين المهملة كما هنا ؛ لضرورة النظم : جمع أسد بفتحتين ، اسم للحيوان المفترس ، فإنه تغيَّر عن بناء مفرده بتبديل شكل ، **(والأبيات)** جمع بيت ، وهي الدار ، أو مخزن منها ، فإنه تغير عن بناء مفرده بالزيادة ، وبتبديل شكل ، **(والربوع)** : جمع ربع ، كفلس وفلوس ، فإنه تغيَّر عن بناء مفرده بالزيادة والتبديل أيضاً ، وفي « القاموس » : الربع الدار بعينها ؛ حيث كانت ، وقيل : الربع : منزل الشتاء **(فهو)** أي : فذلك الجمع المكسر **(نظير الفرد)** أي : نظير الاسم المفرد ومثيله **(في الإعراب)** بالحركات في الأحوال الثلاثة ؛ يعني : أن حكمه حكم المفرد ، منصرفاً كان أو غيره ، فيعرب بالحركات الثلاث إن كان منصرفاً كالمفرد المنصرف ، فتقول : جاء الرجال والأسارىٰ والجواري وغلماني . . . إلخ ، وبحركتين إن كان غير منصرف ، كالمفرد الغير المنصرف ، فتقول : هـٰذه مساجد ، ورأيت مساجد ، ومررت بمساجد ، وإنما أعربوا هـٰذا الجمع بالحركات كالمفرد ، مع كونه فرع المفرد ، فحقه أن يعرب بالحروف ؛ لعدم حرف يصلح لإعرابه به في آخره ، وإنما

جمع التكسير : ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة أو نقص أو تبديل لغير إعلال ، . . . . . .

أعربوا المفرد بالحركات ؛ لأنه أصل للمثنىٰ والجمع علىٰ حده ، والحركات أصل للحروف ؛ فأُعطي الأصل للأصل ، والفرع للفرع ؛ سلوكاً مسلك التناسب ، وهٰذا الجمع ينقسم إلىٰ قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة .

فالأول : ما دل علىٰ أفراد كثيرة من ثلاثة إلىٰ تسعة .

والثاني : ما دل علىٰ أفراد كثيرة من تسعة إلىٰ ما لا نهاية له .

ولكل منهما أوزان تخصه كما بسط الكلام فيهما ابن مالك في « خلاصته » ، فراجعها وغَيْرَها من كتب الصرف كـ« الشافية » وشروحها ، كالرضي والجاربردي .

و(الفاء) في قوله : (**فاسمع مقالي ، واتبع صوابي**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أيها السائل ما ذكرته لك من إعراب جمع التكسير وأمثلته ، وأردت إتقان القواعد النحوية . . فأقول لك : استمع مقالي ؛ أي : مقولي هٰذا ، واتبع صوابه ؛ فالكلام علىٰ حذف مضاف ؛ أي : واتبع صواب مقولي ؛ أي : ما كان منه موافقاً لقاعدة النحاة ، وارم خطأه وراءك ظهْرِيّاً ، ففيه إنصاف من الناظم للسائل ؛ حيث أمره باستماع صواب كلامه واتباعه دون ما سواه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**جمع التكسير : ما**) أي : جمع ، وهو ما دل علىٰ أكثر من اثنين ، (**تغيَّر فيه**) أي : في ذلك الجمع (**بناء مفرده**) أي : صيغة واحدة ؛ فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب ؛ أي : ما تغير فيه بناء مفرده عن حالته قبل الجمع بأحد ستة أشياء : إما (**بزيادة**) فقط ؛ أي : بزيادة حروفه علىٰ حروف المفرد ؛ كقنْوا وقنوان ، وهو عنقود العنب ، (**أو**) بـ(**نقص**) عن حروف مفرده ؛ كتُخمة وتُخم ، وهو نفخ البطن ، (**أو**) بـ(**تبديل**) شكل وحركة فقط ، كما في رهْن ورُهُن ، وسقْف وسُقُف ، كما سيأتي تفصيلها في الشرح قريباً ؛ أي : تغير عن بناء مفرده تغيراً (**لغير إعلال**) ، ولا لإلحاق علامة جمع ، ولا يعرب معه بالحروف ؛ فخرج بالأول ما تغير فيه بناء واحده للإعلال ، وهو جمع تصحيح ؛ نحو : قاضون ومصطفون ، كما مر في موضعه ، وبالثاني ما تغير فيه بناء واحده لإلحاق علامة الجمع ؛ كزيدون وهندات ، وبالثالث ما تغير فيه بناء واحده ، وهو

ولا فرق في التغيير بين أن يكون تحقيقاً أو تقديراً ، كما في نحو : فلك ، مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة ، فالضمة فيه إذا كان مفرداً ضمة قفل ، فإذا كان جمعاً . . فهي ضمة أُسد ، . . . .

معرب بالحروف ؛ كسنون وأرضون ، وبإيقاع (ما) علىٰ جمع كما مر آنفاً في باب المثنىٰ ؛ لكونه تغير فيه بناء الواحد .

(**ولا فرق في التغيير**) المذكور (**بين أن يكون تحقيقاً**) أي : لفظاً كما ذكرناه ، وكما سيأتي في الشارح ، (**أو**) بين أن يكون (**تقديراً**) أي : مقدراً لا لفظاً ؛ وذلك التقديري (**كما في نحو** : **فُلْك**) وهِجان للإبل ؛ أي : وذلك التغير التقديري كما ؛ أي : كالتغير الذي يُقدر في نحو : **فُلْك** ـ بضم الفاء ، وسكون اللام ـ : السفينة حالة كون نحو الفلك (**مما**) أي : من اللفظ الذي (**الجمع والواحد**) أي : المفرد (**فيه**) أي : في ذلك اللفظ (**متحدان بالصورة**) أي : متوافقان في البنية والصيغة ، ولكن يختلفان ما صدقا ؛ فالفلك يُستعمل بمعنى المفرد وبمعنى الجمع ، (**فـ**) إذا أردت الفرق بين معنييه . . فأقول لك : (**الضمة فيه**) أي : في الفلك (**إذا كان مفرداً**) أي : إذا كان مستعملاً في المفرد (**ضمةُ قفل**) أي : كضمة (قفل) الذي هو مفرد الأقفال ؛ يعني : إذا استعمل الفلك بمعنى المفرد . . تكون ضمته نظير ضمة (قفل) في دلالته على المفرد ، كما أن القُفْلَ يدل على المفرد لفظاً ومعنىً ، ويُعرف ذلك بوصفه بالمفرد ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ ، فهو مفرد لاتصافه بالمفرد الذي هو المشحون .

و(الفاء) في قوله : (**فإذا كان جمعاً**) بمعنى الواو العاطفة ؛ أي : وإذا كان الفلك مستعملاً جمعاً (. . **فهي**) أي : فضمته (**ضمة أُسد**) أي : نظير ضمة (أُسد) في دلالتها علىٰ جمعيته ، ويعرف ذلك بالضمير العائد عليها مثلاً ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ لأن ضمير جمع الإناث في (جرين) عائد إلى (الفلك) ، ويكون جمعاً كلفظة أُسْد بضم الهمزة وسكون المهملة ، ومثله **هِجان** : للواحد والجمع من الإبل ؛ فالكسرة في (هجان) مفرداً كالكسرة في كتاب ، وجمعاً كالكسرة في جراح ، جمع جرْح . اهـ « محرم علىٰ ملا جامي » .

وهو ستة أقسام ، كما يؤخذ من حده ؛ لأن مفرده إما : أن يتغير بزيادة فقط ؛ كصنو وصنوان ، أو بنقص فقط ؛ كتُخَمة وتخم ، أو بتبديل شكل فقط ؛ كأسد وأُسُد ، أو بزيادة ....

وعبارة أبي النجا : (قوله : أو تقديراً) كفلك ؛ فإنه يُستعمل في المفرد والجمع بلفظ واحد ، لكن إن جعلته جمعاً فضمة أوله كضمة (أُسد) وإن جعلته مفرداً .. فضمته كضمة (قفل) والتغير فيه أمر اعتباري ؛ لأنه يُقدَّر زوال الضمة الكائنة في الواحد ، وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ، ويُعرف الجمع من المفرد بالضمير أو النعت أو بغير ذلك ؛ فتقول : فلك سائرة للمفرد ، وفلك سائرات للجمع ، واشْتَرَيْتُه إن كان مفرداً ، واشْتَرَيْتُهُنَّ إن كان جمعاً .

(**وهو**) أي : ما تغيَّر بناءُ مفردِه (**ستة أقسام**) بحسب الوجود ، لا بحسب القسمة العقلية ، وإلا .. فهي ثمانية ؛ لأنه إما : بزيادة فقط ، أو بنقص فقط ، أو بهما ، أو بعدمهما ، وكل منها إما : مع تغيير شكل أو لا ، لكنه أسقط منها قسمين ؛ لعدم وجودهما في كلامهم ، وهما : وجود الزيادة والنقص مع عدم تبديل الشكل ، وعدمهما مع عدم تبديل الشكل . اهـ « أبو النجا » بتصرف ، (**كما يؤخذ**) ما ذكر من الأقسام الستة (**من حده**) أي : من حد جمع التكسير بقولنا في أول الباب : (جمع التكسير : ما تغير فيه بناء مفرده ... إلخ) .

وذلك أي : انقسامه إلىٰ ستة أقسام (**لأن مفرده إما : أن يتغير بزيادة فقط ؛ كصنو وصنوان**) (الصنو) فرع الشجرة ، و(الصنوان) يُستعمل مثنىٰ وجمعاً ، ويفرَّق بينهما ؛ بأنه في الجمع يُعرب بالحركات الظاهرة على النون مع التنوين وبعدم التنوين في المثنىٰ مع كسرها ، وبالإعراب بالحروف . اهـ « أبو النجا » ، مع تصحيح كلامه ؛ فإن فيه زيادة الألف والنون .

(**أو**) يتغير (**بنقص فقط ؛ كتُخَمة**) في المفرد ، (**وتُخَم**) في الجمع ، فإن فيه نقص التاء ، (**أو**) يتغير (**بتبديل**) أي : بتغيير (**شكل**) المفرد وحركته في الجمع (**فقط ؛ كأسَد**) بفتحتين في المفرد ، وهو اسم للحيوان المفترس ، (**وأُسُد**) بضمتين ، ويخفف بإسكان السين المهملة في الجمع ، (**أو**) يتغير (**بزيادة**) علىٰ

وتبديل شكل ؛ كأبيات وربوع ، أو بنقص وتبديل شكل ؛ كرسول ورسل ، أو بالجميع ؛ كغلام وغلمان . **وحكمه** : أن يعرب بالحركات الثلاث ، كما يُعرب الاسم المفرد إن كان منصرفاً ؛ نحو : جاء الرجال والأسارىٰ وغلماني ورأيت الرجال والأسارىٰ وغلماني ، ومررت بالرجال والأسارىٰ . . . .

حروف المفرد ، (**وتبديل شكل**) المفرد وحركته (**كـ**) بيت في المفرد ، و(**أبيات**) في الجمع ، (**و**) كربع في المفرد ، و(**ربوع**) في الجمع ، وهو المنزل في الشتاء ، كما مر . (**أو**) يتغير (**بنقص وتبديل شكل ؛ كرسول**) في المفرد (**ورُسُل**) بضمتين في الجمع ، (**أو**) يتغير (**بالجميع**) أي : بجميع الثلاثة : النقص والزيادة والتبديل وذلك (**كغلام**) في المفرد ، (**وغلمان**) في الجمع ، أما الزيادة في الغلمان . . فبالألف والنون ، وأما النقص . . فبنقص الألف التي كانت بعد اللام ، وقبل الميم في المفرد ، وأما تغيير الشكل . . فظاهر ، فقد عرفت أن ألف (غلمان) غير ألف غلام ؛ لاختلاف محلهما . اهـ « أبو النجا » .

(**وحكمه**) أي : حكم هٰذا الجمع (**أن يُعرب بالحركات الثلاث**) بالضمة في حالة الرفع ، وبالفتحة في حالة النصب ، وبالكسرة في حالة الجر (**كما يُعرب الاسم المفرد**) بالحركات الثلاث ، وقد تقدم لك في أول الباب علة إعرابه بالحركات ، مع كونه فرع المفرد ، وحقه أن يُعرب بالحروف (**إن كان منصرفاً**) أي : قابلاً للجر والتنوين ، سواء كان إعرابه لفظاً أو تقديراً ، وسواء كان لمذكر أو لمؤنث .

(**نحو**) قولك : (**جاء الرجال**) والهنود (**والأسارىٰ**) مثال للتعذر الذاتي ، بفتح الهمزة وضمها ، جمع أسرىٰ ـ بفتح الهمزة ، وسكون السين ـ : جمع أسير بفتح الهمزة ؛ فالأسارىٰ جمع الجمع ، **والأسير** : من أخذه الكفار منا عنوة في الحرب ، أو أخذناه منهم فيها ، وكذا العذارىٰ : جمع عذراء ، وهي البكر والجواري ، مثال للمنقوص منه ، جمع جارية ، وهي الشابة أو السفينة ، (**وغلماني**) مثال للتعذر العرضي .

(**و**) نحو قولك في النصب : (**رأيت الرجال**) والهنود (**والأسارىٰ**) والجواري (**وغلماني ، و**) في الجر ؛ نحو قولك : (**مررت بالرجال**) والهنود (**والأسارىٰ**

وغلماني ، وإلا . . فبحركتين : الضمة والفتحة ؛ نحو : هـٰذه مساجد ، ورأيت مساجد ، واعتكفت بمساجد ، وهو علىٰ قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، . . . . .

وغلماني) ، (**وإلا**) أي : وإن لم يكن منصرفاً ؛ بأن كان غير منصرف ، وهو الذي لا يقبل الجر بالكسرة والتنوين (. . فـ) يعرب (**بحركتين** : **الضمة والفتحة**) بطريق الأصالة في النصب ، والنيابة عن الكسرة في الجر ؛ لأنه لا يدخله الجر لوجود علتين فرعيتين فيه (**نحو**) قولك : (**هـٰذه مساجد**) مثال لرفعه بالضمة ، (**ورأيت مساجد**) مثال لنصبه بالفتحة ، (**واعتكفت بمساجد**) مثال لجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لكونه من صيغة منتهى الجموع .

(**وهو**) أي : جمع التكسير من حيث مدلولاتُه ، لا من حيث أوزانُه (**علىٰ قسمين** : **جمع قلة**) : وهو ما دل علىٰ أفراد قلائل ، **وحد القليل** : ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وله أوزان أربعة :

أحدها : (أفعل) كقولك في جمع كلب : أكلب ، وجمع ثوب : أثوب .

والثاني : (أفعال) كحمل وأحمال ، وجمل وأجمال .

والثالث : (أفعِلة) كقولك : حمار وأحمِرة ، ورداء وأردية .

والرابع : (فعْلة) كصبي وصبية ، وفتىٰ وفتية ، وقد جمعها ابن مالك في « الخلاصة » في بيت واحد فقال :

أفعِلــة أَفْعُــل ثــم فِعْلَــة   ثمــت أفعــال جمــوع قلــة

(**وجمع كثرة**) وهو ما دل علىٰ أفراد كثيرة فوق العشرة من غير نهاية ، وقد يُستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً ، وأوزان جمع الكثرة كثيرة جداً ، وقد ذكر بعضهم : أنها تناهز أربعين وزناً . اهـ « حريري » .

واعلم : أن جموع التكسير ثمانية وعشرون ، منها للقلة الأربعة المذكورة فقط على المختار ، وكلها في المتن إلا (فُعَالىٰ) بضم الفاء كسكارىٰ ، والقلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات الجموع ، وأما معارفه بـ(أل) أو بالإضافة . . فصالحة لهما ؛ باعتبار الجنس أو الاستغراق . اهـ « خضري » .

ولكل منهما أوزان تخصه ، والعلم بها مهم جداً ، ومحلها علم التصريف . ولقد أنصف الناظم ؛ حيث أمر باستماع مقاله ، واتباع الصواب منه .

(**ولكل منهما**) أي : لكل من جمع القلة وجمع الكثرة (**أوزان تخصه**) أي : تخص كلاً منهما ؛ أي : تختص بكل منهما علىٰ حدته ، (**والعلم بها**) أي : بأوزان جمع القلة وجمع الكثرة (**مهم**) أي : مستحق الاهتمام به اهتماماً (**جداً**) أي : مبالغاً الغاية ، فهو صفة لمصدر محذوف منصوب بـ(مهم) ، أو منصوب على المفعولية المطلقة ؛ بعامل محذوف ، تقديره : جد ذلك ؛ أي : العلم بهما جداً ؛ أي : طُلِبَ طلباً أكيداً ، (**ومحلها**) أي : ومحل البحث عنها (**علم التصريف ولقد أنصف الناظم**) أي : قال قولاً حقاً عدلاً (**حيث أمر**) السائل (**باستماع مقاله ، واتباع الصواب منه**) أي : من كلامه ، ورفض الخطاء منه

تَنْبِيْهٌ

[العلة في عدم تعرض طائفة من النحاة لجمع التكسير]

لم يتعرّض لهـٰذا الجمع طائفة من النحاة ، قال الحريري : لفساد ألسنة العامة إلا في الجموع ، فلم يحتج للتنبيه عليها ؛ لأن النحو إنما وُضع لإصلاح ما فسد ، وقيل : لأن كل الجموع مرجعها السماع ؛ فالأولىٰ بها كُتُب اللغة التي تنبِّه عقب كل مفرد علىٰ جمعه ، وقال بعض المتأخرين : أكثر الجموع سماعي ، لكن منها ما يغلب فيحتاج إلىٰ ذكره ؛ ليُحمل عليه ما لم يُسمع جمعه ، أفاده في « النكت » اهـ « خضري » .

فَائِدَةٌ

[الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس]

ومن المهم الذي يحتاج إليه الطالب : الفرق بين الجمع ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، ولا بد من ذكر شيء منه هنا وُصلةً للطالب إلى التمييز بين الثلاثة .

فأقول : إن اللفظ الدال علىٰ ثلاثة فصاعداً ثلاثة أقسام :

الأول : ما يدل على الآحاد المجتمعة دلالة الأفراد المتعاطفة علىٰ ما ذكر ، وهو المسمىٰ بالجمع ، صحيحاً كان كمسلمين ، أو مكسراً كرجال ؛ فإنه دالٌّ علىٰ مسلم ومسلم ومسلم ، ورجل ورجل ورجل ، وهـٰذا لا يعود الضمير إليه مفرداً ،

. . . .

ولا يوصف إلا بوصف الجميع ، ولا يقع تمييزاً لأحد عشر فصاعداً على الصحيح .

الثاني : ما يدل على الآحاد المجتمعة الغير المتعاطفة ؛ باعتبار الكمية ، وهو المسمىٰ باسم الجمع ، وهـٰذا يُخبر عنه بأخبار الواحد ، ويوصف بوصف المفرد ، ويصح عطف مثله عليه ، ويقع تمييزاً لأحد عشر وأخواته ، وهو نوعان : فمنه ما لا واحد له من لفظه ؛ كقوم ورهط ونفر ومعشر وعصابة وزُمرة وإبل وذَوْد وجماعة وفريق وناس وقطيع ونساء وطائفة ، ومنه ما له واحد من لفظه ؛ كصحْب وركْب وسفر وطير وخدم وأدم وغيب وأُهب في جمع صاحب وراكب وسافر وطائر وخادم وأديم وغائب وإهاب .

والثالث : ما يدل على الآحاد ؛ باعتبار إطلاقه على الماهية المعرَّاة عن المشخَّصات ، لا باعتبار الكمية ، ولا باعتبار التعاطف ، ولا باعتبارهما ، وهو المسمىٰ باسم الجنس الجمعي ، وهـٰذا يصلح وقوعه على القليل والكثير ، وقيل : لا يقع علىٰ أقل من ثلاثة وهو الأصح ، ومتىٰ نُفِيَ . . لزم انتفاء مفرده ، ويقع تمييزاً لأحد عشر وأخواته ، ولك وصفه والإخبار عنه كالمفرد وهو أنواع :

فمنه : ما يمتاز عنه واحده بتاء التأنيث وهو الأكثر ؛ كنخل ونخلة ورطب ورطبة وتمر وتمرة وكرم وكرْمة وعنب وعنبة وزبيب وزبيبة وسحاب وسحابة وغمام وغمامة وكلم وكلمة ، وهـٰذا قد سُمع تكسيره ؛ فيُحفظ ولا يقاس عليه ؛ كرُطب وأرطاب ، ويجوز تذكيره وتأنيثه ؛ كهـٰذه نخلة باسقة وهـٰذا نخل بواسق ، قال بعضهم : والغالب عليه التذكير ، وقال غيره : تذكيره وتأنيثه سواء في الاستعمال .

ومنه : ما يمتاز واحده بالتاء عكس ما قبله ، وهو الأقل ؛ ككمأة بالتاء لاسم الجنس ، واحدها كَمْءٌ بدون تاء ، ومثل هـٰذا يضعف تذكيرُه ، ولا يمتنعُ .

ومنه : ما يمتاز واحده عنه بياء النسب ، وهو كثير ؛ كعرب وعربي ، وعجم وعجمي ، وروم ورومي ، ويهود ويهودي ، خلافاً لابن مالك ؛ فإنه عده في اسم الجمع ، قال الفارسي : وقياس هـٰذا : أن يُجرىٰ فيه التذكير علىٰ معنى الجمع ، والتأنيث علىٰ معنى الجماعة ، ونظر فيه أبو حيان وغيره بأن الروم والزنج وما أشبههما

. . . .

أمم عقلاء ؛ فهم كرجال وعبيد ، فتقول : ذل أو ذلت اليهود ، أو اليهود ذلت أو ذلوا دون ذل بالتذكير ، كما تقول : قام الرجال ، وقامت الرجال ، أو الرجال قامت أو قاموا ، ولا تقول : الرجال قام ، وتقول : الروم كثير أو كثيرة أو كثيرون أو كثُرت أو كثروا ، ولا تقول : الروم كثُر ، هـٰذا حاصل ما ذكروه في الفرق بين الجمع ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي . اهـ من « الكواكب » .

* * *

باب في حروف الجر

. . . .

(باب في حروف الجر)

قدمها على الإضافة لما قيل : إن العمل فيها للحرف المقدر ، سُميت حروف الجر إما : لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ؛ أي : تُوصلها إليها ؛ فيكون المراد من الجر المعنى المصدري ، ومن ثَمَّ سماها الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال ؛ أي : تُوصلها إلى الأسماء ، ولا يرد عليه أن مقتضاه ألا يكون (خلا) و(عدا) و(حاشا) في الاستثناء أحرف جر ؛ لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن ، لا لإيصاله إليه ؛ لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف ، من ثبوته له أو انتفائه عنه ، قاله الدماميني . اهـ « صبان » ، وسُمي حروف الصفات ؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها .

والأظهر : أنها سُميت بذلك ؛ لأنها تعمل إعراب الجر ، كما سمي بعض الحروف حروفَ النصب ، وبعضها حروف الجزم ، وعملها الجر على الأصل من كون ما اختص بقبيلٍ حقه أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ؛ فلا حاجة لقول السيوطي في « الهمع » : لم تعمل رفعاً ؛ لأنه إعراب العمد ، ومدخولها فضلة ، ولا نصباً ؛ لأن محل مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه ، ولو نصب . . لاحتمل أنه بالفعل ، ودخولُ الحرف لإضافة معناه إلى الاسم . اهـ « يس على التصريح » .

وجملة حروف الجر أحد وعشرون حرفاً ، ذكر الناظم منها أربعة عشر ، وترك سبعة ، وهي : (التاء) و(الواو) و(متىٰ) و(لعل) و(كي) و(لولا) و(عدا) ، وهي قسمان : ما يجر بالاتفاق ، وهي سبعة عشر .

وما يجر على الشذوذ ، وهي أربعة :

أحدها : (متىٰ) في لغة هُذيل بالتصغير ، فتكون بمعنىٰ (من) كقولهم : أخرجها متىٰ كمه ؛ أي : من كمه .

وهي عشرون حرفاً ، أشار الناظم إلىٰ ما اشتهر منها بقوله :

وَٱلْجَرُّ فِي ٱلإِسْمِ ٱلصَّحِيحِ ٱلْمُنْصَرِفْ ... بِـأَحْـرُفٍ هُـنَّ إِذَا مَـا قِيـلَ صِـفْ
مِـنْ وَإِلَـىٰ وَفِـي وَحَتَّـىٰ وَعَلَـى ... وَعَـنْ وَمُنْـذُ ثُـمَّ حَـاشَـا وَخَـلاَ
وَٱلْبَـاءُ وَٱلْكَـافُ إِذَا مَـا زِيـدَا ... وَٱلـلاَّمُ فَـٱحْفَظْهَـا تَكُـنْ رَشِيـدَا
وَرُبَّ أَيْضـاً ثُـمَّ مُـذْ فِيمَـا حَضَـرْ ... مِـنَ ٱلـزَّمَـانِ دُونَ مَـا مِنْـهُ غَبَـرْ
تَقُـولُ مَـا رَأَيْتُـهُ مُـذْ يَـوْمِنَـا ... وَرُبَّ عَبْـدٍ كَيِّـسٍ مَـرَّ بِنَـا

وثانيها : (لعل) في لغة عُقيل بالتصغير ؛ كقول شاعرهم : [من الوافر]

لعـل اللهِ فضَّلكـم علينـا ... بشـيء أن أمكـم شَـرِيـم

بجر الجلالة ، و(الشريم) بفتح الشين المعجمة : المرأة المفضاة ، وهي التي أزيل ما بين قُبُلها ودبُرها من الحاجز ، قال الدنوشري : وهي باقية على الترجي ، ولا تتعلق بشيء .

وثالثها : (كي) كقولهم إذا سألوا عن علة الشيء : كيمه ، **أصله** : كيما ، فحذفت ألف (ما) الاستفهامية ، وجيء بهاء السكت وقفاً ؛ حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة ، والأكثر عندهم أن يقولوا : لمه باللام ، والمعنىٰ : لأي شيءٍ كان كذا .

ورابعتها : (لولا) إذا دخلت علىٰ ضمير غير مرفوع ؛ نحو : لولاي ولولاك ولولاه ، فإنها جارة للضمير عند الجمهور ، ولا تتعلق بشيء ، وموضع المجرور رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : لولاك موجود.. لهلكت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**وهي**) أي : حروف الجر (**عشرون حرفاً**) ، **والصواب** : أحد وعشرون حرفاً ؛ لأنه ذكر أربعة عشر ، وأسقط سبعةً . اهـ « سجاعي على القطر » .

(**أشار الناظم إلىٰ ما اشتُهر منها بقوله**) رحمه الله تعالىٰ :

(**والجر في الإسم الصحيح المنصرف ... بـأحـرف هـن إذا مـا قيـل صـف**
مـن وإلـىٰ وفـي وحتـىٰ وعلـى ... وعـن ومنـذ ثـم حـاشـا وخـلا
والبـاء والكـاف إذا مـا زيـدا ... والـلام فـاحفظهـا تكـن رشيـدا
ورب أيضـاً ثـم مـذ فيمـا حضـر ... مـن الـزمـان دون مـا منـه غبـر
تقـول مـا رأيتـه مـذ يـومنـا ... ورب عبـد كيـس مـر بنـا)

الجر : عبارة البصريين ، و(الخفض) عبارة الكوفيين ، ومؤداهما واحد ، ولا مشاحة في الاصطلاح ....

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**الجر : عبارة البصريين**) عن الإعراب الذي هو نفس الكسرة وما ناب عنها ؛ لأن الجر عندهم : أثر ظاهر أو مقدر ، يجلبه العامل في آخر الكلمة ، أو فيما هو كالآخر من الكسرة وما ناب عنها ، (**والخفض : عبارة الكوفيين**) لأن الخفض عندهم : تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها . .

(**ومؤداهما**) أي : مؤدى العبارتين ؛ أي : مفادهما ومعناهما (**واحد**) أي : متحد ؛ فالاختلاف بينهما لفظي لا معنوي ، وعبارة كل من الفريقين عن المعنى الواحد بلفظ مختلف اصطلاح لكل منهما ، (**و**) إذاً (**لا مشاحة**) ولا مضايقة ولا معارضة ولا منازعة ولا مُدافعة (**في الاصطلاح**) أي : فيما اصطلح عليه كل من الفريقين ، ولا مؤاخذة فيه ، نظير ذلك تسمية بعض الناس الحَب المعروف بالحنطة ، وبعضهم بالبر ، وبعضهم بالقمح ، وبعضهم بالسمراء ؛ فتسمية كل منهم صحيحة لا اعتراض فيها ؛ بحيث يعرف ذلك الحَب عندها .

وقد زاد بعضهم حروف الجر علىٰ ما ذكر أحد عشر حرفاً ، وقال : إن مجموع الحروف اثنان وثلاثون حرفاً ، وجعل منها (ها) التنبيه ، و(همزة) الاستفهام إذا جُعلتا كلتاهما عوضاً عن حرف الجر في القسم ؛ نحو : ها الله لأفعلن كذا ، ونحو قولهم : آللهِ لتفعلن كذا كلاهما بمعنىٰ والله ، وعدَّ بعضُهم منها الميم في القسم مثلثة الحركات ؛ نحو : مُ اللهِ ، وذكر الفراءُ أن (لات) قد تجر الزمان ، وقُرىء : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بالجر ، وذكر الأخفش أن (بَلْةَ) حرف جر بمعنىٰ (مِنْ) ، **والصحيح** : أنها اسم ، وذهب سيبويه إلىٰ أن (لولا) حرف جر إذا وليها ضمير متصل كما مر . اهـ « صبان » بتصرف .

وهـٰذه الحروف بالنظر إلىٰ وضعها أربعة أقسام :

الأول : ما وُضع علىٰ حرف واحد ، وهو خمسة : (الباء) و(اللام) و(الكاف) و(الواو) و(التاء) .

ومقصود الناظم : أن الجر بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا جُرَّ بأحد حروف الجر ، التي من جملتها ما في النظم ، بخلاف الاسم المعتل منقوصاً كان

والثاني : ما وضع علىٰ حرفين ، وهي أربعة أيضاً : (من) و(عن) و(في) و(مذ) .

والثالث : ما وضع علىٰ ثلاثة أحرف ، وهي أربعة : (إلىٰ) و(علىٰ) و(رُبَّ) و(منذ) .

والرابع : وما وُضع علىٰ أربعة ، وهو : (حتىٰ) خاصة . اهـ « قطر الندىٰ » .

وبالجملة : إن المجرور بها ثلاثة : الاسم المظهر ، والاسم المبهم ، والاسم المضمر ، وعلىٰ كلٍّ منها فإن المجرور بها إما : مفرد أو مثنىٰ أو جمع ، وكل من هـٰذه الثلاثة إما : أن يكون مذكراً ، أو مؤنثاً ، اثنان في ثلاثة بستة في الثلاثة الأولىٰ بثمانية عشر في جملة حروف الجر (٢١) إحدىٰ وعشرين بثلاث مئة وثمانين صورة ، اضربها في متعلَّق الجار والمجرور العشرة بثلاثة آلاف وثمان مئة صورة . اهـ من كتابنا « الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية » .

(**ومقصود الناظم**) : أن الجر بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا جر بأحد حروف الجر التي من جملتها ما في النظم .

قوله : (**أن الجر بالكسرة**) ، احترز به عن الجر بالفتحة ، الواقع في الاسم الذي لا ينصرف ، وهـٰذا القيد لا حاجة إليه ، لأنه يغني عنه تقييده بالمنصرف ، (**يظهر**) أو يقدر (**في الاسم الصحيح الآخر**) أو المعتل كالمقصور (**المنصرف**) أي : القابل للتنوين (**إذا جر بأحد حروف الجر**) أي : إذا دخل عليه واحد من حروف الجر (**التي من جملتها**) أي : من بعضها (**ما**) ذكره الناظم (**في النظم**) ، وهـٰذا يشعر بأن حروف الجر غير منحصرة فيما ذكره الناظم ، ويؤيد قول من قال : إن حروف الجر اثنان وثلاثون .

(**بخلاف**) متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، تقديره : أي : وهـٰذا الحكم ملتبس ، بخلاف حكم (**الاسم المعتل**) الآخر ؛ فإنه يقدر فيه الجر بالكسرة للتعذر أو الثقل ، وهو ما كان آخره حرف علة (**منقوصاً كان**) ذلك المعتل : وهو كل اسم

أو مقصوراً ؛ فإن الجر فيه مقدر كما مر ، وبخلاف ما لا ينصرف ؛ فإن جره بالفتحة كما قدمنا . **فمن حروف الجر** : (من) ....

معرب ، آخره ياء لازمة قبلها كسرة ؛ كالقاضي والداعي ، (**أو مقصوراً**) وهو كل اسم معرب ، آخره ألف لازمة قبلها فتحة ؛ كالفتىٰ والعصا (**فإن الجر فيه**) أي : في المعتل (**مقدر**) إما للتعذر كما في الفتىٰ ، أو للثقل كما في القاضي ، (**كما مر**) كون جره مقدراً في (باب المقصور والمنقوص) .

(و) هٰذا أيضاً ملتبس (**بخلاف**) حكم (**ما لا ينصرف ؛ فإن جره**) أي : جر ما لا ينصرف معلم أو مصور (**بالفتحة**) نيابة عن الكسرة ؛ لوجود علتين فرعيتين فيه ، (**كما قدمنا**) نحن ، يريد الشارح نفسه كون جره بالفتحة في (باب المقصور) بقولنا : (لكن محل تقدير جميع الحركات في المقصور إذا كان منصرفاً ، أما غير المنصرف منه ؛ كموسىٰ ويحيىٰ . . فتقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة ؛ لعدم دخولها فيه) .

قوله : (**فمن حروف الجر** « مِنْ ») بكسر الميم وسكون النون ، وقدمها علىٰ غيرها ؛ لأنها أمُّ حروف الجر وأصلها ، وإنما كانت أصلها ؛ لأنها تجر ما لا يجر غيرها من الظروف التي لا تتصرف ؛ كقبل وبعد وعند ولدن ، قال الحريري في « شرحه » : وإنما قلنا هي أمها ؛ لأن كل أدوات يتفق عملها لا بد فيها من أمٍّ تستولي عليها ؛ مثل : (من) في حروف الجر ، و(الهمزة) في أدوات الاستفهام ، و(إلا) في أدوات الاستثناء ، و(أن) المصدرية في النواصب ، و(إن) الشرطية في أدوات الشرط الجازمة إلىٰ غير ذلك . اهـ منه بزيادة .

ولها معانٍ تزيد علىٰ عشرين بالنظر إلى المعنى الاستقراضي ، وأما المعنى الوضعي لها ؛ ولكل حروف الجر أيضاً معنىً واحد ، وهو في (من) ابتداءُ الغاية ، كما سيذكره الشارح ، هٰذا علىٰ مذهب الكوفيين ؛ فإنهم يقولون : إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وأما مذهب البصريين . . فإنه ليس لكل حرف إلا معنى واحد ، وهو المعنى الوضعي ، فلا ينوب حرف جر عن حرف جر ، كما أن حروف النصب والجزم لا ينوب بعضها عن بعض ، وما ورد من ذلك . . فشاذ ، أو يؤول الفعل بفعل آخر . اهـ « ابن الحاج » .

وتكون لابتداء الغاية ، مكاناً أو زماناً أو غيرهما ؛ نحو : ﴿ مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ ، ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، ﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ ﴾ أو لبيان الجنس ؛ نحو : ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ ﴾ ، وللتبعيض ؛ نحو : أخذت من الدراهم ، وللتوكيد بعد نفي أو شبهه ؛ .

(و)لها معانٍ تزيد علىٰ عشرين ؛ **فالأول منها** : أن (**تكون لابتداء الغاية**) أي : المسافة ، وغاية الشيء : منتهاه ، والمراد بالغاية هنا : المسافة إطلاقاً للجزء على الكل ؛ إذ الغاية كما قلنا : النهاية ، وليس لها ابتداء ؛ وبهٰذا يظهر معنىٰ قولهم : (إلىٰ) لانتهاء الغاية ، وفي كلام الشارح حذف مضافين ، تقديره : أن تكون لابتداء مسافة ذي المسافة ، ويعرف ذلك بصلاحية (إلىٰ) في مقابلتها ، أو ما يفيد معناها كالباء . اهـ « فوائد » .

(**مكاناً**) كان ذو المسافة (**أو زماناً أو**) كان (**غيرهما**) كالذات ، مثال ابتداء مسافة المكان (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا (مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ) إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ ، ومثال مسافة الزمان ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ إن أريد بالتأسيس البناء . فالابتداء ظاهر ، أو مجرد وضع الأساس ، فـ(من) بمعنىٰ (في) كما قاله الرضي ، قال : و(مِنْ) في الظروف كثيراً ما يقعُ بمعنىٰ (في) نحو : جئت من قَبْل زيد ومن بَعْده ، ﴿ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ اهـ « صبان » اهـ « خضري » ، ونحو : اعتكفت من يوم الخميس إلىٰ يوم الجمعة ، ومثال غيرهما ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ ﴾) يعني : إلىٰ بلقيس ، وهٰذه المعاني في الابتداء تحسب ثلاثة من معاني (من) .

(**أو**)تكون (**لبيان الجنس**) أي : **والرابع منها** : أن تكون لبيان الجنس ، وعلامتها صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها ، وكون ما قبلها أكثر مما بعدها (**نحو** : ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ ﴾) فإن الرجس أكثر من الأوثان ، وقد يكون أقل ؛ كخاتم من حديد . (**و**) **الخامس** : أن تكون (**للتبعيض** ؛ **نحو** : **أخذت من الدراهم**) أي : بعضها (**و**) **السادس** : أن تكون (**للتوكيد**) أي : لتوكيد معنى الكلام ، **والمراد** : أن تكون زائدة ، ومعنىٰ زيادتها : أن مدخولها مطلوب للعامل بدونها ؛ فهي مقحمة بين الطالب ومطلوبه ، وهي لا تفيد شيئاً (**بعد نفي أو شبهه**) وهو الاستفهام

نحو : ما جاءني من أحد ، ولغير ذلك . . . .

الإنكاري أو النهي ، مثال النفي : (**نحو : ما جاءني من أحد**) أي : ما جاءني أحد ، ومثال الاستفهام : نحو قوله تعالىٰ : ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ ، ومثال النهي : نحو : لا تضرب من أحد ، وهٰذه ثلاثة .

(و) **التاسع** : أن تكون (**لغير ذلك**) ككونها للتعليل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ .

والعاشر : أن تكون للاستعلاء ؛ نحو قوله : ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ أي : على القوم .

والحادي عشر : أن تكون للظرفية ؛ نحو : ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ أي : في الأرض .

والثاني عشر : أن تكون بمعنى البدل ؛ نحو : ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ أي : بدلها .

والثالث عشر : أن تكون للظرفية ؛ نحو : ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ أي : في يومها .

والرابع عشر : أن تكون للمجاوزة ؛ نحو : ﴿قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ أي : عن هٰذا .

والخامس عشر : أن تكون للاستعانة ؛ نحو : ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ أي : بطرف .

والسادس عشر : أن تكون بمعنىٰ عند ؛ نحو : ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ أي : عند الله تعالىٰ .

والسابع عشر : أن تكون بمعنىٰ (رُبَّ) كقوله : [من الطويل]

وإنا لَمِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً ... علىٰ رأسه تُلْقِي اللِّسان من الفم

أي : لربما نضرب ، قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم .

والثامن عشر : أن تكون للفصل والتقسيم بين المتضادين ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ .

ومنها : (إلىٰ) وتكون لانتهاء الغاية مطلقاً ؛ نحو : ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ ، ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ ، وللمصاحبة ؛ نحو : ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ ، ولغير ذلك . .

والتاسع عشر : أن تكون للقسم ، لكن مع ضم الميم ؛ نحو : من ربي لأفعلن كذا .

والعشرون : جرها ما لا يجر غيرها من الظروف الغير المتصرفة ؛ نحو : ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ اهـ من « الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية » نقلاً من « التصريح » وحواشيه ، ومن « الخضري » و« الصبان » و« الحمدون » .

قال الشارح : (**ومنها**)أي : ومن حروف الجر (**إلىٰ**) ، وثنىٰ بها ؛ لأنها تكون في مقابلة (من) في المعنىٰ ، ولها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة ؛ وذكر **الأول والثاني منها** بقوله : (**وتكون لانتهاء الغاية**) أي : لانتهاء مسافة ذي مسافة نظير ما تقدم حالة كون الانتهاء (**مطلقاً**) عن التقييد بزمان أو غيره ؛ أي : سواء كان الانتهاء في المكان (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾) ، أو في الزمان ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾) ، أو في غيرهما ؛ نحو : ذهبت إلىٰ عمر رضي الله عنه ، **فهـٰذه ثلاثة معانٍ** لـ(إلىٰ) نظير (من) .

والرابع : ما ذكره بقوله : (**و**) تكون (**للمصاحبة** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾) أي : مع أموالكم .

والخامس : ما ذكره بقوله : (**و**) تكون (**لغير ذلك**) ككونها بمعنىٰ (**في**) الظرفية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ أي : في يوم القيامة .

والسادس : التبيين ، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً ، من فعل تعجب أو اسم تفضيل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾ ، ونحو : الظلم أبغض إليَّ ، ونحو : ما أحب زيداً إليَّ وما أبغض عمْراً إليَّ .

والسابع : موافقة اللام الاختصاصية ؛ نحو : والأمر إليك ؛ أي : **لك** .

والثامن : موافقة (من) كقول عمرو بن أحمد : [من الطويل]

تقول وقد عاليت بالكور فوقها ... أيسقىٰ فلا يروي إليَّ ابن أحمرا

(**تقول**) أي : الناقة (**وقد عاليت**) أي : علوت (**بالكور**) بضم الكاف :

ومنها : (في) وتكون للظرفية حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : الدراهم في الكيس ، وزيد في البرية ، وللسببية ؛ نحو : ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ ، وللمصاحبة ؛ نحو : ﴿ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ ، ....

الرحل ، (فوقها) أي : فوق ظهرها ، و(الباء) بمعنىٰ (علىٰ) ، و(يُسقىٰ) بالبناء للمجهول ، والسقي : كناية عن الركوب ، وعدم الارتواء : كناية عن عدم السآمة من الركوب ، فلا يروي مضارع ، رِوىٰ من باب (رضي) أي : زال عطشه ؛ أي : فلا يروي ولا يشبع من ركوبي (ابن أحمر) هو عمرو بن أحمر ، قائل البيت :

والتاسع : كونها بمعنىٰ (عند) كقوله : [من الطويل]

أم لا سبيل إلى الشباب وذكْرُه ... أشهىٰ إليَّ من الرحيق السلسل

أي : أشهىٰ عندي ، قوله : (وذكره) جملة حالية ، و(الرحِيق) من أسماء الخمر ، (والسلسل) السهل الدخول في الحلق .

والعاشر : كونُها للتوكيد ، وهي الزائدة ، أَثْبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : ﴿أفئدة من الناس تهْوَىٰ إليهم﴾ بفتح الواو ، وخُرِّجت علىٰ تضمين معنىٰ (تميل) .

(**ومنها** : « **في** ») ولها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة :

(**وتكون للظرفية**) وهي أصل معانيها ، وهي **لغةً** : الوِعَاء ، **واصطلاحاً** : كون الشيء في المجرور بها (**حقيقة**) كانت تلك الظرفية ، وهو أن يكون للظرف احتواء ، وللمظروف تحيز ، (**أو مجازاً**) أي : مجازية ، وهي أن يُفقد الاحتواء والتحيز معاً ؛ كالنجاة في الصدق ، أو التحيز فقط ؛ كالعلم في الصدور ، أو الاحتواء فقط ، كما سيأتي في الشرح ، مثال الحقيقة (**نحو** : **الدراهم في الكيس**) ، والماء في الكوز ، (و) مثال المجازية التي فقد فيها الاحتواء : (**زيد في البرية**) لعدم الاحتواء فيه .

(و) **الثاني من معانيها** : أن تكون (**للسببية** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ أي : بسبب ما أفضتم فيه ، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم : « **دخلت امرأة النار ؛ في هرة حبستها** » أي : بسبب هرة .

(و) **الثالث** : أن تكون (**للمصاحبة** ؛ **نحو** : ﴿ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾) أي : مع أمم .

ولغير ذلك . **ومنها** : (حتىٰ) في بعض المواضع ، وهي لانتهاء الغاية . . . .

(و) **الرابع** : أن تكون (**لغير ذلك**) كالاستعلاء ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ أي : علىٰ جذوع النخل .

والخامس : المقايسة ؛ أي : كون ما قبلها ملحوظاً بالقياس إلىٰ ما بعدها ، وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، كما في « المغني » ، ويظهر لي صحة العكس أيضاً . اهـ « صبان » ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ .

والسادس : موافقة إلىٰ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ .

والسابع : موافقة من التبعيضية ؛ نحو قوله : [من الطويل]

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال

أي : من ثلاثة أحوال .

والثامن : موافقة الباء ؛ كقوله : [من الطويل]

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكُلا

والروع ـ بفتح الراء ـ : الفزع ، والفوارس : جمع فارس ، والأباهر : جمع أبهر ، وهو عرق إذا انقطع . . مات صاحبه ، والكلا : جمع كُلية أو كُلوة بضمها .

والتاسع : التعويض ، وهي الزائدة عوضاً من أخرىٰ محذوفة ؛ كقولك : ضربت فيمن رغبت ؛ تريد ضربت من رغبت فيه .

والعاشر : التوكيد ، وهي الزائدة **لغير تعويض** ؛ كقوله : [من الرجز]

أنا أبو سعد إذا الليل دجا يخال في سواده يَرَنْدَجا

دجا : أظلم ، يرندجا ؛ أي : جلداً أسود ، قيل : اليرندج : السواد ، يسوَّد به الخف .

(**ومنها**) أي : ومن حروف الجر : (« **حتىٰ** » **في بعض المواضع**) ، قيد بذلك ؛ لأنها قد تكون عاطفة ؛ نحو : قدم الحجاج حتى المشاة ، وابتدائية ؛ نحو قوله : [من الطويل]

فما زالت القتلىٰ تمج دماؤها بدجلة حتىٰ ماء دجلة أشكل

وتُبدل هُذيل حاءها عيناً ، (**وهي**) أي : (حتىٰ) الجارة موضوعة (**لانتهاء الغاية**

مطلقاً ، ولا تكون جارة إلا آخراً ؛ نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، أو متصلاً بالآخر ؛ نحو : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ ....

مطلقاً) أي : مكانية كانت تلك الغاية كالمثال الأول للشارح ، أو زمانية كالمثال الثاني له ، (**ولا تكون**) حتىٰ (**جارة إلا آخراً**) إذا كان مجرورها مسبوقاً بذي أجزاء (**نحو**) قولهم : (**أكلت السمكة حتىٰ رأسها**) لأن الرأس آخر أجزائها المأكولة ، (**أو متصلاً بالآخر ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾) لأن زمن طلوع الفجر ليس من الليل ، ولكنه متصل بآخره ، ويشترط أيضاً أن يكون مجرورها ظاهراً لا ضميراً ، إلا ما شذّ ؛ كقوله : [من الوافر]

فـــلا والله لا يُلفـــي أنـــاس فتـىٰ حتـاك يـا ابـن أبـي زيـاد

يُلفىٰ ـ بضم الياء ، وكسر الفاء ـ أي : لا يجد أناس فتىٰ حتىٰ يجدوك ؛ فحينئذ يجدون الفتىٰ . اهـ « خضري » ، قيل : لأنها لو دخلت على الضمير . . قلبت ألفها ياءً ، كما في (إلىٰ) و(علىٰ) و(لدىٰ) فهي فرع عن (إلىٰ) فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة . اهـ « صبان » ، واشترطت فيها هٰذه الشروط حطاً لرتبتها عن رتبة إلىٰ ؛ لأنها الأصل في الغاية ، وفي « الخضري » : وإنما لا تجر الضمير ؛ لضعفها باختصاصها بقبيل من الاسم من الآخر أو المتصل به . اهـ بتصرف .

واعلم : أن حتى الجارة قسمان : **جارة للمفرد** : ولا تكون إلا غائية وهي لا تجر إلا الآخر أو المتصل به ، **والثانية** : **جارة (لأَنْ) والمضارع** : وهٰذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية ، كما سيأتي في إعراب الفعل ، ثم إن دلت قرينة علىٰ دخول الغاية في (إلىٰ) و(حتىٰ) ، أو عدم دخولها . . عُمل بها ، وإلا . . فالصحيح دخولها في (حتىٰ) لا في (إلىٰ) حملاً على الغالب فيهما عند القرينة . اهـ « خضري » .

تَنْبِيهٌ

[دخول الغاية بعد (إلىٰ) و(حتىٰ) وعدم دخولها]

إن دلت قرينة علىٰ دخول ما بعد (إلىٰ) و(حتىٰ) نحو : قرأت القرآن من أوله إلىٰ آخره ، ونحو قوله :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والـــزاد حتـــىٰ نعلـــه ألقـــاهـــا

ومنها : (علىٰ) وتكون للاستعلاء ؛ أي : العلو ؛ نحو : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ ، وللتعليل ؛ نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ ، وللظرفية ؛ نحو : ﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ ، ولغير ذلك . . . .

أو علىٰ عدم دخوله ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ ونحو قوله :

سقى الحيا الأرض حتىٰ أمكن عزبت ... لهم فلا زال عنها الخير محدودا

عُمل بها ، وإلا . . فالصحيح في (حتىٰ) الدخول ، وفي (إلىٰ) عدمه مطلقاً حملاً على الغالب فيهما عند القرينة . اهـ من « الأشموني » .

(ومنها) أي : ومن حروف الجر (« علىٰ »، و) لها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة :

فمنها : أنها (**تكون للاستعلاء ؛ أي : العلو**) وهو أصل معانيها ، وهو **لغة** : الارتفاع ، **واصطلاحاً** : تفوق الشي على المجرور بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل ، حقيقة كان ؛ كصعدت على الجبل ، و(**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾) ، أو مجازاً ، نحو : اللهم ؛ صلِّ علىٰ محمد .

(و) **الثاني** : أنها تكون (**للتعليل ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾) أي : لهدايته إياكم .

(و) **الثالث** : أنها تكون (**للظرفية ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾) عليه السلام ؛ أي : في زمن ملكه .

(و) **منها** : أنها تكون (**لغير ذلك**) المذكور ؛ أي : **والرابع منها** : أنها تكون للمجاوزة ؛ كقوله : [من الوافر]

إذا رضيت علي بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

قاله قُحَيْف العامري (من الوافر) ، **والشاهدُ في** (علىٰ) فإن (علىٰ) فيه بمعنىٰ (عن) ، وقشير ـ بضم القاف ـ : قبيلة مشهورة من العرب .

والخامس منها : المصاحبة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ أي : مع حبه .

والسادس : موافقة (من) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ أي : من الناس .

ومنها : (عن) وتكون للمجاوزة ؛ كسرت عن البلد ، . . . .

والسابع : موافقة (الباء) نحو قوله تعالىٰ : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ أي : بألاَّ أقول .

والثامن : الزيادة للتعويض من أخرىٰ محذوفة ؛ نحو قوله : [من الرجز]

إن الكـريـم وأبيـك يعتمـل   إن لـم يجد يـومـاً علىٰ مـن يتكـل

أي : يعمل بأجرة إن لم يجد من يتكل عليه ، فحذف لفظة (عليه) من الآخر ، وزاد (علىٰ) قبل الموصول تعويضاً عن المحذوفة .

والتاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ؛ كقوله : [من الطويل]

أبـىٰ الله إلا أن سـرحـة مـالـك   علـىٰ كـل أفنـان العضـاه تـروق

والأفنان : جمع فنن ، وهو الغصن ، والعضاه : شجر عظيم ذو شوك ، وتروق : تعجب ، وهو يتعدىٰ بنفسه ، يقال : راقه إذا أعجبه ، وقيل : كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك ، وبالأفنان عن بقية النساء .

والعاشر : الاستدراك والإضراب عما توهمه الجملة قبلها من أن القرب مطلقاً خير من البعد ، و(علىٰ) التي بهـٰذا المعنىٰ لا تتعلق بشيء ؛ كقوله : [من الطويل]

بكـل تـداوينـا فلـم يشـف مـا بنـا   علىٰ أن قرب الدار خير من البعد

علـىٰ أن قـرب الـدار ليس بنـافـع   إذا كـان مـن تهـواه ليس بـذي ودِّ

وكقولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه ، علىٰ أنه لا ييأس من رحمة الله .

والحادي عشر : أن تكون بمعنىٰ (عند) نحو : ﴿وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنْبٌ﴾ أي : عندي . اهـ من « الأشموني » .

(**ومنها** : « **عن** ») ، ولها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة :

الأول منها : ما ذكره بقوله : (**وتكون**) عن (**للمجاوزة**) وهي أصل معانيها ، وهي **لغةً** : البعد ، **واصطلاحاً** : بُعد الشيء عن المجرور بها ؛ بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل ، سواء كانت حقيقية (**كسرت عن البلد**) أي : بعدت عن البلد ؛ بواسطة إيجاد السير ، ورميت السهم عن القوس ، أو مجازية ؛ كـ﴿رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي : باعد الله عنهم السخط ؛ بواسطة إيجاد الرضا لهم .

وللاستعلاء ؛ نحو : ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ﴾ ، وللبعدية ؛ نحو : ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ، ولغير ذلك . **ومنها** : (منذ) و(مذ) ....

(و) **الثاني** : أنها تكون (**للاستعلاء**) يعني : بمعنىٰ (علىٰ) (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَبْخَلْ (فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ﴾) أي : علىٰ نفسه .

(و) **الثالث** : أنها تكون (**للبعدية**) أي : بمعنىٰ (بعْد) (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ (طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾) أي : بعد طبق .

والرابع : أنها تكون للتعليل ، وهو المعني بقوله : (**ولغير ذلك**) المذكور من المعاني : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ أي : لأجل قولك .

والخامس منها : أنها تكون للظرفية ؛ كقوله :

واس سـراة الحـي حيـث لقيتهـم ... ولا تـك عـن حمـل الربـاعـة وانيـا

أي : عن الرباعة والحمالة ؛ أي : أعط أشرافهم ، والرباعة ـ بكسر الراء ـ : ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها ، وانيا ؛ أي : مقصِّراً .

والسادس : أن تكون بمعنىٰ (من) نحو : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ أي : من عباده .

والسابع : أن تكون بمعنى (الباء) نحو : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ أي : بالهوىٰ .

والثامن : أن تكون بمعنى (الباء) أي : للاستعانة ؛ نحو : رميت السهم عن القوس ؛ لأنهم يقولون : رميت السهم بالقوس .

والتاسع : أن تكون للبدل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ أي : بدل نفس ، وفي الحديث : « صومي عن أمك » أي : بدل أمك .

والعاشر : الزيادة للتعويض عن أخرىٰ محذوفة ؛ كقوله : [من الطويل]

أتجـزع أن نفـس أتـاهـا حمـامهـا ... فهـلا التي عـن بيـن جنبيـك تـدفـع

قال ابن جني : أراد فهلاّ تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذفت (عن) من أول الموصول ، وزيدت بعده .

(**ومنها**) أي : ومن حروف الجر : (منذ) بضم الميم ، وسكون النون (ومذ) بضمها وسكون الذال ، وكسر ميمها لغة ، كما في « الهمع » وأصل مذ منذ بالنون ،

ويختصان بالزمن المعيَّن ، ولا يكون ذلك المعيَّن إلا ماضياً ، وهما فيه لابتداء الغاية ؛ نحو : ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة ، أو حاضراً وهما فيه للظرفية ؛ نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومنا ، ولا يدخلان علىٰ زمن مبهم ولا مستقبل ؛ فلا تقول : ما رأيته منذ أو مذ وقت ، ولا أراه منذ أو مذ غدٍ ، لكن ظاهر كلام الناظم أن (مذ) لا تدخل إلا على الزمن الحاضر ، كما يومىء إليه قوله : (**دون ما منه غبر**) أي : دون ما من الزمان مضىٰ ، وهو بغين معجمة ، ....

فحُذفت النون ؛ بدليل رجوع الضم عند ملاقاة الساكن ، وقيل : هما أصلان ؛ لأنه لا تصرف في الحروف ، ورُد بتخفيف إنَّ وأنَّ وكأن ، مع أنها حروف . اهـ « حمدون » ، (**ويختصان بالزمن المعيَّن ، ولا يكون ذلك المعيَّن إلا ماضياً**) ، وأما المستقبل . . فلا يليهما ؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً ، وإذا وقع بعدهما مستقبل . . تنافيا ، إلا أنهما كما يدخلان على الماضي يدخلان على الجملة الاسمية ، كما في « الموضح » .

(**وهما**) أي : (منذ ومذ) (**فيه**) أي : في الماضي (**لابتداء الغاية**) أي : المسافة الزمانية (**نحو**) قولك : (**ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة**) أي : من يوم الجمعة (**أو**) إلا (**حاضراً**) أي : حالاً (**وهما فيه**) أي : في الحاضر (**للظرفية ؛ نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومنا**) أي : في يومنا ، وعبارة « التصريح » هنا مع « التوضيح » : ويكونان بمعنىٰ (من) و(إلىٰ) معاً قيد ؛ لأن (علىٰ) ابتداء الغاية وانتهائها معاً ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه إن كان الزمان معدوداً نكرة ؛ نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومين ؛ أي : من ابتداء هـٰذه المدة إلى انتهائها . اهـ .

(**ولا يدخلان علىٰ زمن مبهم**) كوقت وحين ، (**ولا**) علىٰ (**مستقبل ؛ فلا تقول : ما رأيته منذ أو مذ وقتٍ**) ، أو حينٍ لإبهامه وعدم تعيّنه ، (**ولا**) تقول : ما (**أراه منذ أو مذ غدٍ**) أي : في غد لاستقباله ، (**لكن ظاهر كلام الناظم أن « مذ » لا تدخل إلا على الزمن الحاضر**) دون الماضي ، (**كما يومىء**) ويشير (**إليه**) أي : إلىٰ عدم دخولها إلا على الحاضر ، (**قوله**) أي : قول الناظم : («**دون ما منه غبر**» ؛ **أي : دون ما من الزمان مضىٰ ، وهو بغين معجمة**) بمعنىٰ مضىٰ ، ويجوز أن يُقرأ بالمهملة ،

ويمكن حمل كلامه علىٰ ما قلنا ؛ بأن يراد بقوله : (غبر) أي : بقي ولم يقع بعد ، ويكون قوله : (**فيما حضر من الزمان**) شاملاً لما حضر ولما وقع بالفعل ، ولم ينقطع . . . .

(**ويمكن حمل كلامه**) أي : كلام الناظم (**علىٰ ما قلنا**) أي : علىٰ ما ذكرنا آنفاً ، من قولنا : (ولا يكون ذلك المعيَّن إلا ماضياً) ، وذلك الحمل (**بأن يراد بقوله** : « **غبر** » **أي** :) دون ما (**بقي ولم يقع بعد**) أي : الآن ، (**ويكون قوله** : « **فيما حضر من الزمان** » **شاملاً لما حضر**) وانقطع الآن ، (**ولما وقع بالفعل**) والحقيقة ، (**ولم ينقطع**) الآن ، لا بالقوة والإمكان ؛ وإلا . . فيكون مستقبلاً .

تنبيه

[التسوية بين (مذ) و(منذ) في جر الحاضر والماضي]

ما ذكره الناظم من أن (منذ) يجر بها الزمان الحاضر والماضي ، و(مذ) لا تجر إلا الحاضر منه دون الماضي هو مذهب سيبويه ، لكن الأرجح عند ابن مالك وأتباعه التسوية بينهما ، وإذا جَرَّا الماضي . . فهما بمعنىٰ (من) أو الحاضر . . فهما بمعنىٰ (في) ، ويجوز أيضاً رفع الاسم بعدهما علىٰ أنه مبتدأ مؤخر ، وهما الخبر وبالعكس . اهـ « يمني » .

تنبيه آخر

[فيما يختص بالظاهر والضمير من حروف الجر]

تختص (حتىٰ) و(الكاف) و(رُبَّ) و(مذ) و(منذ) و(الواو) و(التاء) بجر الاسم الظاهر ، وكذا يختص به (كي) و(لعل) و(متىٰ) فالجملة عشرة ، فلا تجر الضمير ، فلا تقول : منذه ولا مذه وحتاه وكه ورُبَّه ؛ لضعف كل منها باختصاصه بقبيل ، كالوقت أو المنكر أو الآخر أو المتصل به ، أو بكونه عوضاً من باء القسم لا أصلاً فيه ، أو بغرابة الجر به ، أو بتأديته إلى اجتماع المثلين في نحو : كك ؛ فطرد المنع في الكل ، وما عداها يجرهما . اهـ « خضري » ، بخلاف (الباء) الموحدة ، و(اللام) وغيرهما من البواقي ، فيجوز أن يقال : بك ولك ومنك وإليك وعليك وفيك وعنك . اهـ « يمني » .

ومنها : (حاشا) وكذا (خلا) و(عدا) إن تجردا عن (ما) . . . .

وإنما اختص (منذ) و(مذ) بالزمان ؛ لأنهما إذا كانا اسمين . . يكون مدلولهما الزمان ؛ فخُصا به حرفين طلباً للمناسبة بين معنييهما ، ولا يرد قولهم : ما رأيته منذ أن الله خلقه ؛ لأن الزمان مقدر فيه ؛ أي : منذ زمن أن الله خلقه ، وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية . . فليست حرف جر ، بل اسم بمعنى الزمن ، وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعيِّناً لا مبهماً ؛ كمنذ زمن ، وماضياً أو حالاً لا مستقبلاً ؛ كمنذ غد ، ومتصرفاً لا غيره ؛ كمنذ سحر ، تريد به معيناً ، وشرط عاملهما كونه ماضياً إما : منفياً يصح تكرره ؛ كما رأيته منذ يوم الجمعة ، أو مثبتاً متطاولاً ؛ كسرت مذ يوم الخميس ، بخلاف قتلته أو ما قتلته مذ كذا ، فإن قلت : ما قتلت مذ كذا بلا هاء . . صح ؛ لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر ، بخلاف غيره ما لم يُتجوز بالقتل عن الضرب ، فتدبر .

ومن **أسماء الزمان** : الظروف الاستفهامية ؛ كمذ كم ، أو منذ متىٰ ، أو مذ أيِّ وقت سرت .

(**ومنها**) أي : ومن حروف الجر (**حاشا**) بلا قيد التجرد عن (ما) المصدرية ؛ لأن (ما) المصدرية لا تدخل عليها إلا شذوذاً ؛ ولذلك فصل عنها (خلا) و(عدا) حيث قال فيهما : (**وكذا**) أي : ومثل (**حاشا**) وما قبلها (**خلا وعدا**) في كونهما من حروف الجر ، لكن بقيد ذكره بقوله : (**إن تجرَّدا**) أي : إن تجرد (خلا) و(عدا) (**عن « ما »**) المصدرية . . يكونا حرفي جر ؛ لأن (ما) المصدرية لا يليها إلا الفعل ؛ فتعيَّن فعليتهما حينئذ ؛ أي : جواز الوجهين في (خلا) و(عدا) مختص بحال تجردهما عن (ما) المصدرية ، وإن اقترنا بها . . تعيَّنت فعليتهما ، وهـٰذا هو مذهب الجمهور ، وأجاز الجر بهما بعضهم في حالة الاقتران ، لكن علىٰ تقدير كون (ما) زائدة لا مصدرية ، وهو إن قاله بقياس . . ففاسد ؛ لأن (ما) لا تزاد قبل الجار ، بل بعده ؛ نحو : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ، وإن قاله بالسماع . . فشاذ بحيث لا يحتج به ، وأما حاشا . . فلا حاجة إلىٰ تقييدها بالتجرد عن (ما) لأنها لا تدخل عليها إلا شذوذاً ؛ كقوله : [من الوافر]

رأيت الناس ما حاشا قريشاً ... فإنا نحن أفضلهم فعالا

نحو : قام القوم حاشا زيد ، وخلا بكر ، وعدا عمرو ، **فإن اتصلا** بـ (ما) . . نُصب الاسم بعدهما ؛ نحو : قام القوم ما خلا زيداً ، وما عدا عمْراً ، وحاشا بكراً ، ولك نصب الاسم بعدهن ، علىٰ تقدير كونهن أفعالاً جامدة . **ومنها** : (الباء) إذا كانت زائدة علىٰ نفس الكلمة . . . .

اهـ أبي النجا بتصرف .

مثال جر (حاشا) و(خلا) و(عدا) (**نحو**) قولك : (**قام القوم حاشا زيد ، وخلا بكر ، وعدا عمرو**) ، ثم ذكر الشارح محترز قوله : (إن تجردا) بقوله : (**فإن اتصلا**) أي : فإن اتصل (خلا) و(عدا) (بـ«ما») المصدرية ؛ أي : وقعا بعدها (. . **نصب الاسم**) المذكور (**بعدهما**) وجوباً على الاستثناء ؛ لأن (ما) المصدرية مختصة بالأفعال ، ولم يذكر تقدمها علىٰ (حاشا) لأن ذكرها مع (حاشا) قليل ، ومنعه سيبويه ، وفي « التسهيل » : وربما قيل : حاشا كالبيت المذكور .اهـ « عطار » .

مثال نصب الاسم بعدها على الاستثناء (**نحو**) قولك : (**قام القوم ما خلا زيداً ، وما عدا عمْراً ، وحاشا بكراً**) ، ومحل (ما) وصلتها النصب على الظرفية ؛ أي : قام القوم وقت مخَالَفَتِهم زيداً ، أو على الحال ؛ أي : قاموا مخالفين زيداً .

واعلم : أن (ما) هنا وإن كانت مصدرية لا تَسْبِك ما بعدها بمصدر ؛ لأنهما فعلان جامدان لا مصدر لهما ؛ فتنبه لهٰذه المسألة الدقيقة .اهـ « عطار » ، (**ولك**) أيها النحوي (**نصب الاسم**) المذكور (**بعدهن**) أي : بعد هٰذه الأفعال الثلاثة ؛ يعني : (حاشا) و(خلا) و(عدا) في حال تجردهما عن (ما) أي : نصبه على الاستثناء (**علىٰ تقدير كونهن**) أي : كون الأفعال الثلاثة (**أفعالاً جامدة**) سيقت للاستثناء ؛ نحو قولك : قام القوم حاشا زيداً ، وخلا عمْراً ، وعدا بكراً .

(**ومنها**) أي : ومن حروف الجر (« **الباء** » **إذا كانت زائدة علىٰ نفس الكلمة**) وبنيتها ؛ بأن لم تكن فاء الكلمة ، خرجت بهٰذا القيد باءُ بكر وبدر مثلاً ؛ لأنها حينئذ جزء الكلمة ، وجزء الكلمة لا يعمل في الكلمة ، وهٰذا القيد لا حاجة إليه ؛ لأنه معلوم ظاهر ، فيكون حشواً ، ولكنه ذكره مجاراة لكلام الناظم ، فاللوم عليه لا عليه ،

تكون للإلصاق ؛ نحو : بقلبي غرام ؛ أي : لصق به ، وللاستعانة ؛ نحو : كتبت بالقلم ، وللظرفية ؛ نحو : ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ * نِّعْمَةً ﴾ ، وللسببية ؛ نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ ، ولغير ذلك . . . .

ومثل هٰذا يقال فيما سيأتي في (الكاف) و(اللام) ويجاب عن الناظم : بأنه أتىٰ بهٰذا القيد لضرورة تكميل الضرب ، ولها من المعاني ما يزيد علىٰ أربعة عشر :

الأول منها : أنها (**تكون للإلصاق**) وهو أصل معانيها ، وهٰذا المعنىٰ لا يفارقها ؛ ولهٰذا اقتصر عليه سيبويه ، حقيقياً كان (**نحو** : **بقلبي غرام**) أي : محبة وشوق (**أي** : **لصق به**) أي : لصق بقلبي غرام ، أو مجازياً ؛ نحو : مررت بزيد ؛ أي : ألصقت مروري بمكان يقرب إلىٰ زيد .

(و) **الثاني** : أنها تكون (**للاستعانة**) الفرق بينها وبين السببية : أن باء السببية هي الداخلة علىٰ سبب الفعل ؛ نحو : مات بالجوع ، وباء الاستعانة هي الداخلة علىٰ آلة الفعل ؛ أي : الواسطة بين الفاعل ومفعوله (**نحو** : **كتبت بالقلم**) ، وبريت القلم بالسكين . اهـ سم . اهـ من « الصبان » .

(و) **الثالث** : أنها تكون (**للظرفية**) زمانية كانت (**نحو** : ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ * نِّعْمَةً ﴾) ، أي : في سحر أو مكانية ؛ نحو : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ أي : في بدر .

(و) **الرابع منها** : أنها تكون (**للسببية** ؛ **نحو** : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾) ، وتقدم آنفاً الفرق بين السببية والاستعانة ، **ومنها** : (الباء) التجريدية ؛ نحو : لقيت بزيد أسداً ؛ أي : بسبب لقاء زيد ، فهو علىٰ حذف مضاف ، كما قاله الرضي ، وقيل : إنها ظرفية ، وقيل : للمعية ، والتجريد أن ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كماله في تلك الصفة ، كذا في « الدماميني » و« الشمني » اهـ « صبان » .

(و) **منها** : أنه تكون (**لغير ذلك**) المذكور من المعنىٰ ، ونقول على العد السابق .

والخامس منها : التعدية الخاصة ، وتسمىٰ باء النقل : وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، والتعدية بهٰذا المعنىٰ مختصة بـ(الباء) ، وأما التعدية بمعنىٰ إيصال معنى الفعل إلى الاسم . . فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ، ولا في

ومنها : (الكاف) الزائدة أيضاً ، . . . .

حكم الزائدة . اهـ « شمني » و« دماميني » اهـ (ص) ، وأكثر ما تكون في تعدي الفعل القاصر ؛ نحو : ذهبت بزيد ؛ أي : أذهبته ، ومنه : ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ ، أي : أذهب الله نورهم .

والسادس : العوض ؛ نحو : بعت هٰذا الفرس بألف درهم ، وتسمىٰ باء المقابلة أيضاً .

والسابع : البدل ؛ نحو : ما يسرني بها حمر النعم ، والفرق بين باء العوض وباء البدل كما قاله سم : أن في باء العوض مقابلة شيء بشيء ؛ بأن يدفع شيء من أحد الجانبين ، ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته ، وفي باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط ، من غير مقابلة من الجانبين . اهـ ص .

والثامن : التعليل ؛ نحو : حفرت البئر بالماء ؛ أي : لأجل الماء ، والفرق بين العلة والسبب : أن العلة متأخرة في الوجود ، متقدمة في الذهن ، وهي العلة الغائية والغرضُ ، وأما السبب . . فهو متقدم ذهناً وخارجاً . اهـ ص .

والتاسع : المصاحبة ؛ نحو : ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ ، أي : معه .

والعاشر : التبعيض ؛ نحو : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ ، ونحو قوله :

شـربـن بمـاء البحـر ثـم تـرفعـت . . . .

والحادي عشر : المجاوزة كـ (عن) نحو : ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ .

والثاني عشر : الاستعلاء ؛ نحو : ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ .

والثالث عشر : القسم ، وهي أصل حروفه ؛ ولذلك خُصت بذكر الفعل معها ؛ نحو : أقسم بالله .

والرابع عشر : موافقة (إلىٰ) نحو : قد أحسن بي ؛ أي : إلي ، وقيل : ضمن أحسن معنىٰ لطف .

والخامس عشر : التوكيد : وهي الزائدة ؛ نحو : ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ، ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ ، بحسبك درهم ، ليس زيد بقائم .

(ومنها « **الكاف** » **الزائدة**) علىٰ بنية الكلمة (**أيضاً**) أي : كما قيدنا (الباء)

وتكون للتشبيه ؛ نحو : زيد كالبدر ، وللتعليل ؛ نحو : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ ، وللتأكيد ؛ نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، ولغير ذلك . **ومنها** : (اللام) أي : الزائدة ، وتكون للملك ؛ نحو : ﴿ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، ﴿ وَمَا فِيهِنَّ ﴾ وللاختصاص ؛ ....

بذلك ، احترز به عن نحو : كاف كريم ، وقد سبق ما في هٰذا القيد فراجعه ، ولها من المعاني أربعة :

الأول منها : ما ذكره بقوله (**وتكون للتشبيه**) وهو أصل معانيها ، وهو **لغةً** : مشاركة أمر لأمر في معنىً من المعاني ، **واصطلاحاً** : إلحاق ناقص في الشرف بكامل فيه (**نحو** : **زيد كالبدر**) ، أو في الخسة بكامل فيها ؛ نحو : زيد كالحمار .

(و) **الثاني** : أنها تكون (**للتعليل نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾) ، أي : لأجل هدايته إياكم .

(و) **الثالث** : أنها تكون (**للتأكيد ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾) .

(و) **الرابع** : الاستعلاء وهو ما أشار إليه بقوله إنها تكون : (**لغير ذلك**) المذكور من معانيها ؛ مثاله نحو قول بعضهم : بخير لمن قال له : كيف أصبحت ؟ أي : علىٰ خير .

(**ومنها** : « **اللام** » **أي** : **الزائدة**) علىٰ بنية الكلمة ، خرج به نحو : لام لطيف ، (و) لها من المعاني أحد وعشرون معنى :

الأول منها : ما ذكره بقوله : إنها (**تكون للملك**) ، **وعلامتها** : **أن تقع بين** ذاتين ، وتدخل علىٰ من يملك ؛ نحو : المال لزيد ، و(**نحو**) قوله تعالىٰ :

(﴿ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾) ، ونحو : (﴿ وَمَا فِيهِنَّ ﴾) ، مثل بمثالين إشارة إلىٰ أنها تجر الظاهر والمضمر .

(و) **الثاني** : أنها تكون (**للاختصاص**) ، وعلامتها : أن تقع بين ذاتين ، وتدخل علىٰ ما لا يملك ؛ نحو : الجل للدابة ، والباب للدار . والمراد بالاختصاص : الارتباط والعلقة بين ذاتين . اهـ (ص) ، والجل ـ بالضم والفتح ـ : ما يلبس لدابة

نحو : الجنة للمؤمنين ، وللاستحقاق ؛ نحو : النار للكافرين ؛ أي : عذابها وللتعليل ؛ نحو :

وإنـي لتعـرونـي لـذكـراك هِـزة   كمـا انتفـض العصفـور بللـه القطـرُ

ولغير ذلك . . . .

تحت السرج لمنع البرد ونحوه .اهـ « خضري » ، أو بين ذاتين ، وتدخل علىٰ من يملك (**نحو : الجنة للمؤمنين**) أي : مختصة بهم ، وهو مثال الشارح .

(و) **الثالث** : أنها تكون (**للاستحقاق**) **وعلامتها** : أن تكون بين ذات ومعنىٰ ، وتدخل علىٰ من يستحق (**نحو : النار للكافرين ؛ أي : عذابها**) مستحق لهم ، ومثله : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، إن قلنا : إن (اللام) فيه للاستحقاق .

(و) **الرابع** : أنها تكون (**للتعليل ؛ نحو**) قول الشاعر : [من الطويل]

(وإنـي لتعـرونـي لـذكـراكِ هِـزة   كما انتفض العصفور بلله القطرُ)

أي : لأجل تذكرك .

(و) **الخامس** : أنها تكون للانتهاء ، وأشار إليه بقوله : (**لغير ذلك**) المذكور من المعاني ؛ نحو : ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ .

والسادس : الزائدة ؛ نحو : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ .

والسابع : التمليك ؛ نحو : وهبت لزيد ديناراً .

والثامن : شبه التمليك ؛ نحو : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا ﴾ .

والتاسع : النسب ؛ نحو : فإن كان له إخوة إن له أباً .

والعاشر : القسم والتعجب معاً ؛ نحو : لله لا يؤخر الأجل ، وتختص باسم الله تعالىٰ .

والحادي عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل في النداء ؛ كقولهم : يا للماء والعشب ، إذا تعجبوا من كثرتهما ، وفي غيره ؛ كقوله : لله دره فارساً ، ولله أنت ، وقول الشاعر : [من الطويل]

شبـاب وشيـب وافتقـار وثـروة   فللـه هـٰذا الـدهـر كيـف تـرددا

والثاني عشر : الصيرورة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ

ومنها : (رُبَّ) وهي موضوعة لإنشاء التقليل ؛ نحو : رُبَّ عبدٍ كَيِّس مر بنا ، . . . . .

عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ ، وتسمىٰ لام العاقبة ولام المآل .

والثالث عشر : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع ؛ نحو : قلت له كذا ، وأذنت له ، وفسرت له ، ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾ ، « دماميني » اهـ « صبان » .

والرابع عشر : التبيين ؛ نحو : زيد أحبُّ لي ، ونحو تباً لزيد وسقياً لعمرو .

والخامس عشر : موافقة (علىٰ) في الاستعلاء الحقيقي ؛ نحو : ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ ، والمجازي ؛ نحو : ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ .

والسادس عشر : موافقة (بعد) نحو : ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ .

والسابع عشر : موافقة (عند) نحو : كتبته لخمس خلون .

والثامن عشر : موافقة (في) نحو : ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ ، ونحو : ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ ، وقولهم : مضىٰ لسبيله .

والتاسع عشر : موافقة (من) نحو قوله : [من الطويل]

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ... ونحن لكم يوم القيامة أفضل

راغم ؛ أي : لاصق بالرغام بفتح الراء ، وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار .

والعشرون : موافقة (عن) نحو : ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ ، وقوله :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبغضاً إنه لدميم

لدميم ـ بالدال المهملة ـ من الدمامة : وهي القبح ، أو معناه : مطلي بالدمام ككتاب ، وهو ما يطلىٰ به الوجه لتحسينه .

والحادي والعشرون : موافقة (مع) كقوله : [من الطويل]

فلما تفرقنا كأني ومالكاً ... لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(**ومنها**) أي : ومن حروف الجر : (رُبَّ) بضم الراء وتشديد الباء ، وآخرها حطاً لرتبتها عن رتبة غيرها ؛ لأنها شبيهة بالزائد ، (**وهي موضوعة لإنشاء التقليل**) أي : لإفادته ، ولكنه قليل (**نحو**) قول الناظم : (**رُبَّ عبد كيس**) أي : عاقل (**مر بنا**) .

ومنه : قوله :

ألا رُبَّ مـولـودٍ وليـس لـه أب . . . .

ويستعمل للتكثير ؛ نحو : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ ، ومنه : قوله عليه الصلاة والسلام : « يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة » . وأشار الناظم إلىٰ ما انفردت به (رُبَّ) عن سائر أخواتها بقوله : . . . .

(ومنه) أي : ومن مثال إفادتها التقليل (قوله) أي : قول الشاعر ، وهو رجل من أزد الشراه : [من الطويل]

(ألا رُبَّ مولود وليس له أب) وذي ولـد لـم يلـده أبـوان

و(ألا) : حرف تنبيه ، والمولود بلا أب : هو عيسىٰ عليه السلام ، وذو الولد لم يلده أبوان : هو آدم عليه السلام ، وقوله : لم يلده بسكون اللام ، وفتح الدال وضمها ، **وأصله** : لم يلده بكسر اللام ، وسكون الدال ، فسكنت اللام تشبيهاً لها بتاء كتف ، فالتقىٰ ساكنان ؛ فحركت الدال بالفتح إتباعاً لحركة الياء ، أو بالضم إتباعاً لضمة الهاء .

(**ويستعمل**) رُبَّ (**للتكثير**) أي : لإفادته بكثرة (**نحو** : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ ، **ومنه**) : أي : ومن إفادتها للتكثير (**قوله عليه الصلاة والسلام** : « **يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة** ») (يا رُبَّ) يا : حرف استفتاح بمعنىٰ ألا ، أو المنادىٰ محذوف ، تقديره : يا قوم ؛ رُبّ (كاسية) أي : مكتسية يقال : كَسِيَ يَكْسَىٰ ، . من باب رضي ، فهو كاسٍ ، وهو مبتدأ ، و(في الدنيا) : ظرف لغو ، متعلق بـ (كاسية) و(عارية) خبر المبتدإ الذي هو (كاسية) ، هٰذا هو الظاهر المتجه ، وقيل : غير ذلك ، وإنما كانت (رُبَّ) للتكثير في هٰذا الحديث ؛ لأنه مسوق للتخويف ، والتقليل لا يناسبه . اهـ ص .

والمعنىٰ : يا قوم ؛ كم من امرأة تلبس من القماش الرفيع في الدنيا ، فلم تستر عورتها ، فتَدْعِي النفس إليها لذلك ، ولأنها لم تستر عورتها الستر الكامل ؛ فتعاقب بالعُري في الآخرة .

(**وأشار الناظم إلىٰ ما انفردت به «رُبَّ» عن سائر أخواتها**) من حروف الجر (**بقوله**):

وَرُبَّ تَــأْتِـــي أَبَــداً مُصَـــدَّرَةْ   وَلاَ يَلِيهَـــا ٱلإِسْـــمُ إِلاَّ نَكِـــرَةْ

يعني : أن (رُبَّ) اختصت من بين حروف الجر بوجوب تصديرها في أول الكلام ، .

(ورب تــأتــي أبــداً مصــدرة   ولا يليهــا الإســم إلا نكــرة)

قوله : (**و« رُبَّ » تأتي أبداً**) أي : و(رُبَّ) تجيء في جميع أحوالها ؛ أي : سواء كانت للتقليل أو للتكثير ، (**مصدرة**) ؛ أي : مجعولةً في صدر الكلام الذي وقعت فيه وأوله ؛ لأنها لإنشاء التقليل والتكثير ، وكل ما وَضْعُه الإنشاء فله صدر الكلام ؛ كأسماء الاستفهام والشرط .

(**ولا يليها الإسم إلا**) حالة كونه (**نكرة**) ، وإنما اختصت (رُبَّ) بالنكرة ؛ لأنها للتقليل قليلاً ؛ نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته ، وللتكثير كثيراً ؛ نحو : رُبَّ رجل بخيل لقيته ، هـٰذا هو المشهور ، وقيل : بالعكس ، وقيل : هي لهما علىٰ حد سواء ، والتقليل والتكثير يناسبهما النكرة التي هي للشيوع ، وأما المعرفة . . فلا تناسب للتقليل والتكثير ؛ لأنها معروفة المقدار ، ويجب أن تكون تلك النكرة موصوفة ؛ لتحصل الإفادة بالنوع ؛ لأن الصفة تخصص النكرة المذكورة أولاً ، فتصير بها نوعاً من الجنس ، ويجب أن يكون عاملها مؤخراً ؛ لعدم إمكان تقديمه عليها للزومها الصدارة ، وأن يكون فعلاً ماضياً ؛ لأن التكثير والتقليل اللذين هما مفادها إنما يكونان في الذي عُلِمَ حده ، والمستقبل مجهول ، أفاده الفاسي في « حواشي الألفية » .

وفي « أبي النجا » : وإنما اشترط أن يكون عاملها فعلاً ماضياً ؛ لأنها في جواب ماضٍ منفي ، إما : مقدر ؛ نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته ، جواباً لمن قال لك : ما لقيت رجلاً كريماً ؛ أي : لا تنكر لقاء الكرام بالمرة ، فإني لقيت منهم قليلاً ؛ ولهـٰذا لا يجوز : رُبَّ رجل أَضْرِبُه . اهـ انتهىٰ من « النزهة » .

قال الشارح : (**يعني**) الناظم بهـٰذا البيت : (**أن « رُبَّ » اختصت من بين حروف الجر بوجوب تصديرها**) وتقديمها (**في أول الكلام**) المجاب بها للزومها الصدارة .

واعلم : أن كون (رُبَّ) حرفاً من حروف الجر عند البصريين ، وأما عند الكوفيين ، وعند الأخفش . . فهي اسم بمعنىٰ (كم) الخبرية ، وعلة بنائها عندهم

وبِكَوْن مجروها لا يكون إلا نكرة ، وهٰذا عُلم مما مر ، والغالب وصفهُ بنكرة ، كما أن الغالب حذف عاملها ، ولا يكون إلا ماضياً ؛ نحو : رُبَّ رجل صالح لقيته ، وقد يُجر بها ضمير غيبة كما تقدم ؛ فيجب إفراده وتذكيره وتفسيره بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، مطابقة للمعنىٰ ؛ نحو : ....

تضمنها معنى الإنشاء ؛ أي : شبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، (**وبِكَوْن مجرورها لا يكون إلا نكرة**) لعدم تحقق التقليل في المعرفة ؛ لأنها إما : للتكثير فيها ، وإما : للواحد المعيَّن ، فلا يجري فيه التقليل ؛ لأنه إنما يجري فيما فيه مظنة الكثرة . اهـ « محرم » ، (**وهٰذا**) أي : وجوب تصديرها ، وكون مجرورها نكرة (**عُلِمَ مما مرَّ**) في كلام الناظم بقوله : (ورُبَّ تأتي أبداً مصدرة . . .) إلخ .

(**والغالب**) أن الكثير في كلامهم (**وصفه**) أي : وصف مجرورها (**بنكرة**) ليتحقق التقليل الذي هو مدلول (رُبَّ) لأنه إذا وُصف الشيء . . يكون أخص وأقل مما لم يوصف . اهـ « ملا جامي » ، (**كما أن الغالب**) في كلامهم : (**حذف عاملها**) على القول بأنها متعلقة ، وهو قول الجمهور ، ومنهم من قال : إنها لا تتعلق بشيء ، كما أن الحروف الزائدة لا تتعلق بشيء أصلاً ؛ كالباء الزائدة في خبر ليس ؛ لأن وجودها كعدمها . اهـ « كردي » .

(**ولا يكون**) عاملها (**إلا ماضياً**) لأن (رُبَّ) للتقليل المحقق ، ولا يتصور ذلك إلا في الماضي محذوفاً ذلك الفعل غالباً . اهـ « تشويق الخُلاَّن » ، (**نحو : رُبَّ رجل صالح لقيته**) ، وقد ذكر الشارح محترز قوله أولاً : (وبكون مجرورها لا يكون إلا نكرة) بقوله : (**وقد يجر بها ضمير غيبة ، كما تقدم**) في (باب النكرة يكون والمعرفة) ، ومثل له بقوله : [من الخفيف]

رُبَّـــه فتيـــةً دعـــوت إلـــىٰ مـــا ... يـــورث المجـــد دائبـــاً فـــأجـــابـــوا

(**فيجب**) حينئذ (**إفراده**) أي : إفراد ذلك الضمير ، خلافاً للكوفيين (**وتذكيره وتفسيره بنكرة**) مذكورة (**بعده منصوبة**) تلك النكرة (**على التمييز**) والتفسير لذلك الضمير المبهم ، وهو من تمييز المفرد (**مطابقة**) تلك النكرة (**للمعنىٰ**) المراد من ذلك الضمير الملازم حالة واحدة ؛ مثال جرها لذلك الضمير المبهم (**نحو**) قولك :

رُبَّه رجلاً أو امرأة أو رجلين أو رجالاً أو نساء .

وَتَــارَةً تُضْمَــرُ بَعْــدَ ٱلْــوَاوِ كَقَــوْلِهِــمْ وَرَاكِــبٍ بَجَــاوِي

وكثيراً ما تحذف (رُبَّ) مع بقاء عملها ، . . . .

(**رُبَّه رجلاً**) في حالة الإفراد مع التذكير ، (**أو**) رُبَّه (**امرأة**) في حالة الإفراد مع التأنيث ، (**أو**) رُبَّه (**رجلين**) في حالة التثنية مع التذكير ، (**أو**) رُبَّه (**رجالاً**) في حالة الجمع مع التذكير ، (**أو**) رُبَّه (نساء) في حالة الجمع مع التأنيث .

وقوله : (رُبَّه رجلاً) رُبَّه : جار ومجرور ، (رجلاً) تمييز للضمير المجرور بـ (رب) ، ثم قيل : إن (رُبَّ) غير معدية ؛ فلا تتعلق بشيء ، وقال الجمهور : إنها حرف متعدٍ ، تتعلق بعامل بعدها لا يتقدم عليها ، إن وُجد . . فذاك ؛ نحو : رُبَّ رجل لقيته ، وإلا . . فيقدر كما هنا .

واعلم : أن (رُبَّ) لا تجر إلا بشروط خمسة :

الأول : أن تكون مصدرة في أول الكلام ، **والثاني** : أن يكون مجرورها نكرة ، **والثالث** : أن تكون النكرة موصوفة ، **والرابع** : أن يكون عاملها مؤخراً ، **والخامس** : أن يكون عاملها فعلاً ماضياً ، وقد جمعها بعضهم في بيتين :

خليلــي للتكثيــر رب كثيــرة وجــاءت لتقليــل ولكنــه يقــل

وتصـديـرهـا شـرط وتـأخيـر عـامـل وتنكيـر مجـرور بهـا هٰكـذا نقـل

وهي تعمل ظاهرة كما مثل ، ومقدرة كما قال الناظم :

(وتــارة تضمــر بعــد الــواو كقــولهــم وراكــب بجــاوي)

أي : (**و**) في (**تارة**) وحالة (**تضمر**) وتقدر (رُبَّ) (**بعد الواو**) فتجر الظاهر ، وذلك (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**وراكبٍ بَجَاوي**) أي : ورُبَّ رجل راكب بعيراً بجاوياً ؛ أي : منسوباً إلىٰ بَجَاء ـ بفتح الباء الموحدة والجيم ، وبالهمزة آخره ـ : قبيلة من العرب ، مشهورة بجودة إبلها ساكنة في بر سواكن .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**وكثيراً**) صفة لمصدر محذوف ، و(ما) زائدة ، زيدت لتأكيد الكثرة ، (**تحذف** « رُبَّ ») فعل ، ونائب فاعل ، والتقدير : أي : وتحذف (رُبَّ) حذفاً كثيراً مبالغاً (**مع بقاء عملها**) الذي هو

وذلك بعد الواو كثير ؛ كقوله :

وليلٍ كَمَوْجِ البحر أرخىٰ سُدُولَه ... عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

ومثله : وراكب بجاوي ؛ أي : بعيراً بجاوياً ؛ أي : منسوباً إلىٰ بَجَاء ـ بفتح الباء الموحدة والجيم ـ : قبيلة من العرب في بر سواكن ، . . . .

الجر اللفظي ، (**وذلك**) الحذف (**بعد الواو كثير**) في كلام العرب ، وفي كلامه إشارة إلىٰ أن لـ (رُبَّ) حالات أربعاً : **الأولىٰ** : أن ذكرها أكثر من حذفها ، **والثانية** : أن حذفها بعد (الواو) كثير ، **والثالثة** : أن حذفها بعد (الفاء) قليل ، **والرابعة** : أن حذفها بعد (بل) أقل ، ومثال حذفها بعد الواو (**كقوله**) أي : كقول امرىء القيس من قصيدته المشهورة من بحر الطويل ، التي منها : (فمثلك حبلىٰ) :

(وليلٍ كموج البحر أرخىٰ سدوله ... علي بأنواع الهموم ليبتلي)

و(ليل) مجرور بـ (رُبَّ) محذوفة ، و(الكاف) في كموج : اسمية نعت لـ(ليل)، وجملة (أرخىٰ سدوله) صفة ثانية لـ (ليل) ، والسدول : جمع سُدل ـ بضم السين ، وكسرها ـ : الستور التي تحول بين البصر وإدراك المبصرات ، وشبه ظلام الليل بالستور ، بجامع عدم ظهور ما يكون تحت الستور ، ثم أطلق اسم المشبه به الذي هو الستور على المشبه الذي الظلام علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية ، و(علي) متعلِّق بـ (أرخىٰ) ، و(الباء) في أنواع الهموم للمصاحبة ، ومعنىٰ (ليبتلي) أي : ليختبر وينظر ما عندي من الصبر والجزع ، أو ليعذبني ، **وأصله** : ليبتليني بنون الوقاية ، وياء المتكلم بعدها مفعولاً ، ثم حذفت الياء وحُذفت النون ؛ لزوال سببها الذي هو ياء المتكلم ، والشاهد في كون (ليل) مجروراً بـ (رُبَّ) محذوفة بعد الواو . اهـ « حمدون » .

(**ومثله**) أي : ومثل هـٰذا البيت قول الناظم : (**وراكب بَجَاوي**) في كونه مجروراً بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الواو ، فقوله : (وراكب) مجرور بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد الواو ، وهو مبتدأ مرفوع بضمةٍ مقدرةٍ ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر شبيه بالزائد المحذوف ، وهو (رُبَّ) ، و(بجاوي) صفة لمفعول (راكب) المحذوف ، تقديره : (**أي : بعيراً بَجَاوياً ؛ أي : منسوباً إلىٰ بَجَاء ـ بفتح الباء الموحدة والجيم ـ : قبيلة من العرب**) ساكنة (**في بر سواكن**) ، اسم بلدة أو قرية في

وبعد (الفاء) قليل ؛ كقوله :

فمِثْلك حُبلَىٰ قد طَرقتُ ومُرْضِعٍ . . . .

سواحل البحر ، مشهورة بجودة إبلها .

وقوله : (**وبعد الفاء**) معطوف علىٰ قوله : (بعد الواو) أي : وذلك الحذف بعد (الفاء) (**قليل**) بالنسبة إلىٰ حذفها بعد (الواو) وذلك الحذف بعد (الفاء) (**كقوله**) أي : كقول امرىء القيس في قصيدته المذكورة : [من الطويل]

(**فمثلك حبلىٰ قد طرقت ومرضع**) فـألهيتهـا عـن ذي تمـائـمَ مُحْـوَلِ

(فمثلك) مجرور بـ (رُبَّ) المحذوفة ، وهو مفعول (طرقت) أي : أتيتها ليلاً ، و(حبلىٰ) بدل منه ، (ومرضع) عطف عليه ، (فألهيتها) شغلتها ، (عن ذي تمائم) أي : عن ولد ذي تعاويذ معلقة عليه ؛ لخوف العين ، و(المحول) بضم الميم ؛ أي : عمره حول ، ويروىٰ : (مُغْيَل) بضم الميم ، وسكون الغين ، وفتح الياء التحتية : وهو الذي تُؤْتَىٰ أمُّه وهي ترضع ، وإنما خص الحبلىٰ والمرضع ؛ لأنهما أزهد النساء عن الرجال ، ومع ذلك تعلقتا به ومالتا إليه . اهـ « خضري » .

وقائله : امرؤ القيس ابن حُجْر الكندي ، من معلَّقته المشهورة ، التي قالها في عشيقته فاطمة ابنة عَمِّه شُرَحْبيل ، الملقبة بعُنَيْزَة ، وقبل هـٰذا البيت :

ويـوم دخلـت الخـدر خـدر عُنَيْـزَة فقـالـت لـك الـويـلات إنـك مـرجـل

تقـول وقـد مـال الغبيـط بنـا معـا عقرت بعيري يا امرىء القيس فانزل

فقلـت لهـا سيـري وأرخـي زمـامـه ولا تبعـدينـي مـن جنـاك المعلَّـل

فمثلك حبلىٰ قد طرقت ومرضع فـألهيتـا عـن ذي تمـائـم محـول

والمعنىٰ : رُبَّ امرأة مثلك في ميلي إليها وحبي لها يا عنيزة حبلىٰ ومرضع قد أتيتها ليلاً ؛ فشغلتها عن ولدها الصغير ، الذي مضىٰ عليه حول وعليه المآتم والتعاويذ ؛ خوفاً عليه من العين ، فكأنه يصف لعنيزة خداعه ، ويقول : إني قد خدعت من أمثالك حبلىٰ ومرضعاً ، مع اشتغالهما بأنفسهما ، وزهدهما في الرجال ، فكيف تتخلصين أنت مني ؟!

والشاهد في قوله : (فمثلك) حيث حُذفت (رُب) بعد (الفاء) ، وبقيت علىٰ

وبعد (بل) أقل ؛ كقوله :

بـــل بلـــد مـــلء الفجـــاج قتمـــه . . . .

عملها ، وهو قليل . اهـ « فتح الجليل شرح ابن عقيل » ، وذلك أن امرأ القيس كان جميلاً ، لكنه مهما تزوج امرأة . . إلا طلبت فراقه ، فكان يسألهن عن ذلك ، فلا يخبرنه حتىٰ سأل امرأة ، فقالت له : إنك إذا كنت تجامع وعرقت . . فاحت منك رائحة الكلب ، فقال لها : صدقتني ؛ فإني لما كنت صبياً . . أرضعني أهلي كلبة ، ولم تصبر معه إلا امرأة من كندة ، وكان أكثر أولاده منها . اهـ « حمدون » .

(**وبعد** « بل » **أقل**) معطوف أيضاً علىٰ قوله : (بعد الواو) أي : وذلك الحذف بعد (بل) الإضرابية أبلغ قلة (**كقوله**) أي : كقول رؤبة بن العجاج بن رؤبة من بحر الرجز :

(**بـل بلـد مـلء الفجـاج قتمـه**) لا يُشتـــرىٰ كتـــانـــه وجهـــرمـــه

أي : بل رُبَّ بلدٍ ، مجرور بـ (رُبَّ) المحذوفة بعد (بل) ، والبلد يُذكر ويؤنث ، يجمع علىٰ بِلْدان بكسر الباء ، و(بل) للإضراب الانتقالي ، وهو منصوب محلاً علىٰ أنه مفعول به مقدم لقوله : (قطعت) في البيت بعده ، أو مرفوع على الابتداء ، وتلك الجملة الآتية خبره ، والعائد محذوف ، تقديره : قطعته (مِلْءُ) بالرفع خبر مقدم ، (الفجاج) : مضاف إليه ، (قتمه) مبتدأ مؤخر ، والجملة الاسمية صفة لـ(بلد) ، والعائد : ضمير قتمه ؛ لأن البلد يذكر ويؤنث ، وكذلك جملة لا يشترىٰ كتانه وجهرمه صفة ثانية لـ (بلد) ، و(ملء) بكسر الميم ، وسكون اللام ، يجمع علىٰ أملاء ، بفتح الهمزة ، و(الفجاج) بكسر الفاء : جمع فج كسهم وسهام ، وهو الطريق الواضح الواسع ، و(القتم) بفتح القاف ، والمثناة الفوقية : الغبار والقتام بمعناه ، والكتان ـ بفتح الكاف ، وتشديد التاء الفوقية ـ : نوع من الثياب ، أملس كالحرير ، يُنسج من قطن خاص معروف وجهرمه ، أصله : جهرميه بياء النسب : بُسُطُ شعر ، تُنسب لقرية بفارس ، تسمىٰ جهرم علىٰ وزن جعفر ؛ يعني : أني قطعت هـٰذه البلدة ، وهي جهرم ؛ أي : جاوزتها ولم أدخلها لعدم نفعي بها ؛ لأنها موصوفة بكون غبارها يملأ الطريق الواسعة ، وبكون كتانها لا يشترىٰ لغلبة التراب

تتمة

[اتصال رُبَّ بـ(ما) الكافة]

وقد تتصل بها (ما) الكافة ، فتدخل على الجملة الاسمية ؛ نحو : ربما زيد قائم ، وعلى الفعلية ؛ نحو : ربما قام زيد ، وقد تكون (ما) غير كافة ، فيبقىٰ عملها ؛ كقوله :

ربما ضربة بسيف صقيل   بين بُصرىٰ وطعنة نجلاء

عليه ، وبُسُطُها لا تشترىٰ أيضاً ؛ لأنها من شعر لا من صوف .

والشاهد في قوله : (بل بلد) حيث حُذفت (رُبَّ) بعد (بل) ، وبقيت على العمل وهو قليل ؛ أي : رب بلد موصوف بما ذكر قطعته ولم أدخله ، وفي بعض النسخ : (ملأ الفجاج قتمه) بصيغة الماضي ، كما في نسخة الشارح ، وفي هامش الشارح : البلد : المفازة ، والفجاج : الطرق ، وأراد بقوله : (لا يشترىٰ كتانه. . .) إلخ ؛ أي : إنه ليس فيه كتان ولا جهرم ، لا أن ذلك فيه ، ولكن لا يُشترىٰ ، فذكر اللازم ، وهو انتفاء المشتري ذلك ، وأراد الملزوم ، وهو انتفاء الكتان والجهرم منه . اهـ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(تتمة)

[اتصال رُبَّ بـ(ما) الكافة]

أي : مسائل متممة ما قبلها ، (**وقد تتصل بها**) أي : بـ (رُبَّ) (« **ما** » **الكافة**) ، سُميت كافة ؛ لأنها تكف ما قبلها عن العمل فيما بعدها ، (**فتدخل**) (رُبَّ) حينئذ (**على الجملة الاسمية ؛ نحو : ربما زيد قائم ، وعلىٰ**) الجملة (**الفعلية ؛ نحو : ربما قام زيد ، وقد تكون « ما » غير كافة**) لها ، (**فيبقىٰ عملها**) أي : عمل (رُبَّ) (**كقوله**) أي : كقول عدي بن الرَّعلاء الغسَّاني من قصيدة من الخفيف :

(**ربما ضربة بسيف صقيل   بين بُصرىٰ وطعنة نجلاء**)

فجر بـ (رُبَّ) ضربة مع اقترانها (بما) ، و(طعنة) مجرور بالعطف علىٰ (ضربة) ، و(نجلاء) بالجيم وبالمد : الواسعة البينة الاتساع ، صفة (طعنة)

. . . .

و(بُصرىٰ) بضم الباء : اسم بلدة بالشام وأضيفت (بين) إلىٰ بُصرىٰ مع أنها لا تضاف إلا إلىٰ متعدد ؛ لأن الكلام علىٰ حذف مضاف ؛ أي : بين أماكن بُصرىٰ وجهاتها .

والشاهد في : (ربما ضربة) حيث دخلت (ما) علىٰ (رُبَّ) ولم تكفها عن العمل ، وهو قليل .

خاتمة

لا بد من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلَّق يتعلَّق به ؛ لأن الظرف لا بد له من شيء يقع فيه ، والجار موصل معنى الفعل إلى الاسم ، فالواقع في الظرف ، والموصل معناه إلى الاسم هو المتعلَّق العامل فيهما ، وهو :

إما فعل أو ما يشبهه ، من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأويلاً ؛ نحو : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ ، فالجار متعلَّق بلفظ الجلالة ؛ لتأوله بالمعبود ، أو المسمىٰ بهـٰذا الاسم .

وإما مشير إلىٰ معنى الفعل ؛ نحو : ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ ، فـ (بنعمة) متعلَّق بـ (ما) لأنها تشير إلىٰ معنى الفعل ، وهو النفي ؛ بناءً علىٰ جواز التعلق بحروف المعاني ، ومذهب الجمهور منعه ، فالمتعلَّق هو الفعل الذي تشير إليه ؛ أي : انتفىٰ جنونك بنعمة ربك ، والله أعلم . اهـ « خضري » .

مذيَّلة

[فيما يتعلق به الجار والمجرور والظروف]

وجملة ما يتعلق به الجار والمجرور والظروف اثنتا عشرة كلمة : **الأول** : المصدر ، **والثاني**: اسم المصدر ، **والثالث** : اسم الفعل ، **والرابع** : الفعل الماضي ، **والخامس** : الفعل المضارع ، **السادس** : فعل الأمر ، **والسابع** : اسم الفاعل ، **والثامن** : اسم المفعول ، **والتاسع** : أمثلة المبالغة ، **والعاشر** : الصفة المشبهة ، **والحادي عشر** : الجامد المؤول بالمشتق ؛ كأسماء النسب ، ولفظ الجلالة فيما مر آنفاً ، **والثاني عشر** : حروف المعاني ، علىٰ ما قاله بعضهم ، كما مر آنفاً عن الخضري ، والله أعلم .

❊ ❊ ❊

باب حروف القسم

وَقَـدْ يَجُـرُّ ٱلاسِـمَ بَـاءُ ٱلْقَسَـمِ وَوَاوُهُ وَٱلتَّـاءُ أَيْضـاً فَـاْعْلَـمِ
لَكِـنْ تُخَـصُّ ٱلتَّـاءُ بِـاْسْـمِ ٱللهِ إِذَا تَعَجَّبْـتَ بِـلاَ ٱشْتِبَـاهِ

(باب حروف القسم)

والإضافة في الترجمة من إضافة الدالِّ إلى المدلول ، وإنما أفردها بالترجمة مع دخولها في حروف الجر ؛ لاختصاصها بدلالتها على القسم مع الجر ، بخلاف باقي حروف الجر ؛ فإنها جارة ، ولا تدل على القسم ، فهو من ذكر الخاص بعد العام ؛ لنكتة دلالتها على القسم ، قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وقـد يجـر الاسـم بـاء القسـم وواوه والتـاء أيضـاً فـاعلـم
لكـن تخـص التـاء بـاسـم الله إذا تعجبـت بـلا اشتبـاه)

أي : **(وقد يجر الاسم)** الظاهر والمضمر بلا اعتبار شرط شيء **(باء القسم)** أي : باء تدل على القسم واليمين ؛ لأصالتها في القسم ؛ نحو : بالله وبه وإن كانت الواو أكثر دوراناً على الألسنة منها ، فتجر الظاهر والمضمر كما مثلنا ، ويجمع بينها وبين فعل القسم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ﴾ ، وتستعمل في قسم السؤال ؛ نحو : بالله أخبرني ؟ فلا يشترط في استعمالها في القسم شيء من الشروط المعتبرة في الواو والتاء لأصالتها ؛ لأنهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها ، بخلاف (الواو) في ذلك وإن كانت أكثر دوراناً علىٰ ألسنتهم منها ، وذكرها الناظم بقوله : **(وواوه)** أي : وتجر واو القسم الاسم الظاهر فقط ، مع حذف فعل في غير السؤال ؛ نحو : ﴿ يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ ، حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها ، الذي هو الباء ، فلا يجمع بينها وبين فعل القسم ؛ فلا يقال : أُقسم والله ، كما يقال : أُقسم بالله ؛ لأنها عوض عن أصلها الباء والفعل جميعاً ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه ، ولا تستعمل أيضاً في السؤال ؛ فلا يقال : والله أخبرني ، كما يقال : بالله أخبرني ؛ حطاً لرتبتها أيضاً .

(و) تجر **(التاء)** أي : تاء القسم الاسم الظاهر الخاص ، وهو لفظ الجلالة

من حروف الجر : أحرف القسم ، وهي ثلاثة : (الباء) و(الواو) و(التاء) ، وإنما أفردها بالذكر ؛ لدلالتها على المقسَم به ، ولاختصاص القسم . . . .

(**أيضاً**) أي : كما تجر الباء والواو ، وهي كلمة يُؤتىٰ بها بين شيئين متناسبين ، يُستغنىٰ بأحدهما عن الآخر (**فاعلم**) أي : فاعلم أيها الطالب ما ذكرته لك ، من أحكام حروف القسم ، والغرض تكملة البيت ، ثم استدرك علىٰ قوله : (والتاء أيضاً) بقوله : (**لكن تخص « التاء » باسم الله**) لدفع ما يتوهم من إطلاقه ذكر التاء ، من كونها كالباء والواو في جرها كل ظاهر ؛ أي : لكن تختص التاء باسم الجلالة (**إذا تعجبت**) أي : إذا قصدت بقسمك التعجب من المقسَم عليه ، فلا تستعمل في غير اسم الله تعالىٰ ؛ أي : في غير لفظ الجلالة ؛ نحو : قوله تعالىٰ في (سورة يوسف) : ﴿ قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ ﴾ أي : والله ؛ لا تفتؤ ، ولا تزال تذكر يوسف حتىٰ تكون حرضاً ، أو تكون من الهالكين ؛ تعجباً من ذكره يوسف المفقود من زمان ، فلا تستعمل في غير الجلالة ؛ لنقصانها عن (الواو) التي هي أنقص من (الباء) حيث اشترط في (التاء) أربعة شروط ، وفي (الواو) ثلاثة شروط ، ولم يشترط في (الباء) شيء .

وقوله : (**بلا اشتباه**) أي : بلا إشكال ولا خفاء ولا نزاع : متعلّق بـ (تخص) أي : اختصاصها بلفظ الجلالة لا اختلاف فيه بين الجمهور ، وحكى الأخفش : تربي ، وترب الكعبة ، وهو شاذ . اهـ « أبو النجا » ، والغرض منه تكميل البيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (من) نوع (**حروف الجر : أحرف القسم**) أي : أحرف تجر المُقسَم به (**وهي ثلاثة**) لا رابع لها ، **أحدها** : (**الباء**) قدمها ؛ لأصالتها بعدم اشتراط شيء فيها ، (**و**) **ثانيها** : (**الواو**) وثنىٰ بها ؛ لكثرة دورانها علىٰ ألسنة العرب ، (**و**) **ثالثها** : (**التاء**) أخرها لنقصانها عن الواو الذي هو أنقص من (الباء) باختصاصها بنوع من الظاهر ، وهو لفظ الجلالة .

(**وإنما أفردها**) الناظم ؛ أي : وإنما أفرد الناظم حروف القسم عن حروف الجر (**بالذكر**) في ترجمة خاصة بها (**لدلالتها**) أي : لاختصاصها بدخولها (**على المقسم به**) ، وجرها به خاصة دون سائر حروف الجر ، (**ولاختصاص القسم**) الذي هو

بأحكام وفروع . و(الباء) أصل أحرف القسم ؛ ولهـٰذا يُجر بها الظاهر والمضمر وإن كان الواو أكثر استعمالاً منها ؛ نحو : بالله وبه لأفعلن ، ويجمع بينها وبين فعل القسم ؛ نحو : ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ﴾ ، وتستعمل في السؤال ؛ نحو : بالله أخبرني ؟ وأما (الواو) . . فتختص . . . .

مدلولها (**بأحكام**) نحوية ، لا توجد في غيرها ؛ كوجوب اقتران جواب القسم إذا كان جملة اسمية بـ (إن) المكسورة الهمزة ؛ نحو : والله إن زيداً قائم ، أو بـ (إن) واللام ؛ نحو : والله إن زيداً لقائم ، وكوجوب اقترانه بـ (قد) إذا كان جملة فعلية ماضوية ؛ نحو : والله قد قدم زيد ، أو بـ (قد) واللام ؛ نحو : والله لقد قام زيد ، وكوجوب اقترانه بنون التوكيد إذا كان جملة مضارعية مثبتة ؛ نحو : والله أصومن غداً ، أو بها وباللام ؛ نحو : والله لأصومن غداً ، (و) لاختصاص القسم الذي هو مدلولها بـ (**فروع**) وأحكام فقهية ؛ كامتناع الحلف بغير اسم الله وصفاته ، وعدم انعقاده علىٰ معصية الله ، ووجوب الكفارة بالحنث . اهـ شيخنا .

(**و«الباء» أصل أحرف القسم ؛ ولهـٰذا**) أي : ولأجل أصالتها (**يُجر بها**) الاسم (**الظاهر والمضمر وإن كان الواو أكثر استعمالاً**) ودوراناً علىٰ ألسنة العرب (**منها**) أي : من الباء ، مثال جرها الظاهر والمضمر : (**نحو**) قولك : أقسمت (**بالله**) مثال الظاهر ، (و) أقسمت (**به**) تعالىٰ مثال للمضمر (**لأفعلن**) كذا وكذا .

وقوله : (**ويُجمع بينها وبين فعل القسم**) معطوف علىٰ قوله : (يُجر بها الظاهر والمضمر) أي : ولأجل أصالتها يُجمع بينها ؛ أي : بين الباء وبين فعل القسم (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ﴾ ، و) كذا قوله : (**تستعمل**) الباء (**في**) قسم (**السؤال**) معطوف علىٰ قوله : (يُجر بها الظاهر والمضمر) ، وفي بعض النسخ : (يُستعمل) بالياء ؛ أي : يستعمل لفظ (الباء) ، والنسخة الأولىٰ أوضح ؛ لسلامتها من تشتت الضمائر العائدة **على** (الباء) بالتذكير والتأنيث ؛ أي : ولأجل أصالتها تستعمل في قسم السؤال (**نحو**) قولك : (**بالله أخبرني ؟**) عن خبر زيد ، وبالله علِّمني المسألة ؟ مثلاً .

(**وأما «الواو»** . . **فـ**) مخالفة لـ(الباء) في ذلك، وناقصة عنها رتبة؛ لأنها (**تختص**

بالظاهر ؛ نحو : ﴿يسٓ ۞ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ ، ولا يُجمع بينها وبين الفعل ؛ فلا يقال : أقسم والله ، كما يقال : أقسم بالله ، فهي عوض عن الباء والفعل ، ولا تستعمل في السؤال ؛ فلا يقال : والله أخبرني ؟ . . . .

بالظاهر) ، فلا تدخل على الضمير ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة (الباء) ، مثال دخولها على الظاهر : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (**يسٓ**) الله أعلم بمراده به (**والقرآن**) ، الواو : حرف جر وقسم ، (القرآن) مقسم به مجرور بواو القسم ، الجار والمجرور متعلِّق بمحذوف وجوباً ؛ لكون القسم بالواو ، تقديره : أُقسم بالقرآن ؛ إنك لمن المرسلين ، (**الحكيم**) صفة (القرآن) وجملة القسم مستأنفة .

وقوله : (**ولا يُجمع بينها**) معطوف علىٰ قوله : (فتخص بالظاهر) أي : ولأنه لا يُجمع بينها ؛ أي : بين الواو (**وبين الفعل**) أي : فعل القسم (**فلا يقال**) الفاء : تفريعية ، فرع بها علىٰ عدم الجمع المذكور ؛ أي : ولأجل عدم الجمع بينها وبين فعل القسم لا يقال في مثالها : (**أقسم والله**) بإظهار فعل القسم ، و(الفاء) التفريعية : هي التي كان ما قبلها علة لما بعدها ، عكس التعليلية ، و(الكاف) في قوله : (**كما يقال**) صفة لمصدر محذوف ، تقديره : أي : لا يقال في (الواو) : أُقسم والله قولاً مثل قولهم في (الباء) : (**أُقسم بالله**) بإظهار فعل القسم ، و(الفاء) في قوله : (**فهي عوض**) تعليلية ، علَّل بها عدم الجمع المذكور ؛ أي : وإنما لا يجمع بين الواو وفعل القسم ؛ لأن (الواو) عوض (**عن الباء**) التي هي أصلها (**و**) عن (**الفعل**) أي : عن فعل القسم ؛ أي : لأنها عوض عن مجموع لـ(الباء) والفعل ؛ فهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه الذي منه فعل القسم .

وقوله : (**ولا تستعمل**) الواو (**في**) قسم (**السؤال**) معطوف أيضاً علىٰ قوله : (فتختص بالظاهر) أي : وإنما قلنا : إن الواو مخالفة (الباء) **ناقصة عنها في** المرتبة ؛ لاختصاص ؛ أي : لاختصاص الواو بالظاهر ، ولعدم الجمع بينها وبين فعل القسم ، ولعدم استعمالها في قسم السؤال ، بخلاف (الباء) في جميع ذلك ؛ لأصالتها .

و(الفاء) في قوله : (**فلا يقال : والله أخبرني ؟**) تفريعية ، فرع بها علىٰ قوله :

كما يقال : بالله أخبرني ؟ وأما (التاء) .. فهي كـ (الواو) ، ولا يجمع بينها وبين الفعل ، ولا تستعمل في السؤال ، وتختص بالظاهر ، ولا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله عز وجل ؛ نحو : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا ﴾ ، فلا تستعمل في غيره ؛ لنقصانها عن (الواو) الذي هو أنقص من (الباء) .

(ولا تستعمل في السؤال) أي : عدم استعمالها في السؤال ، لا يقال فيها : والله أخبرني ؟ قولاً (كما يقال) أي : قولاً كقولهم في (الباء) : (**بالله أخبرني ؟**) .

تَنْبِيهٌ

[الفرق بين (واو) القسم و(واو) رُبّ]

واو القسم كواو (رُبَّ) لفظاً ، والفرق بينهما : أن واو القسم يجوز أن تقع بعد حروف العطف ؛ نحو قولك : فو الله ، ووالله ؛ لأفعلن كذا ، بخلاف واو (رُبَّ) اهـ « بحرق » .

(**وأما «التاء»**) المثناة فوق (.. **فهي كـ«الواو»**) في الشروط المذكورة فيها ، (و) حينئذ فيقال فيها ؛ أي : في التاء (**لا يجمع بينها**) أي : بين التاء (**وبين الفعل**) أي : فعل القسم ؛ فلا يقال : أقسم تالله ، (**ولا تستعمل**) أي : التاء (**في**) قسم (**السؤال**) ، فلا يقال : تالله ؛ أخبرني (**وتختص بـ**) الاسم (**الظاهر**) فلا يقال : ته فهٰذه الشروط الثلاثة معتبرة فيها ، (و) يزاد فيها بأن (**لا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله**) أي : إلا لفظ الجلالة ؛ فلا يقال : تالرحمـٰن ، وتالرحيم ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة (الواو) ، (**عز**) أي : اتصف بجميع الكمالات ، (**وجل**) أي : تنزه عن جميع النقائص ؛ مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا) تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ ، **(فلا تستعمل في غيره**) أي : في غير لفظ الجلالة (**لنقصانها عن « الواو » الذي هو أنقص من « الباء »**) أي : ناقص من (الباء) .

فَائِدَةٌ

[شروط الجر بالواو]

وحاصل ما ذكره الشارح من شروط الواو ثلاثة :

الأول : حذف فعل القسم معها ؛ لأنها كالعوض عنه ، لكثرة استعمالها في القسم

. . . .

استعمالاً أكثر من استعمال أصلها الذي هو (الباء) .

والثاني : ألا تستعمل في قسم السؤال ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها ، فلا يقال : والله أخبرني ؟

والثالث : أنها لا تدخل على الضمير ؛ فلا يقال : وكِ ؛ لأفعلن كذا ؛ لثقلها مع الضمير ، مع كثرة دورانها علىٰ ألسنتهم ، وهٰذه الشروط الثلاثة معتبرة أيضاً في (التاء) المثناة فوق ، وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة ، وأما الباء الموحدة.. فلا يشترط فيها شيء من ذلك ؛ لأصالتها في القسم ، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها ، وإنما خُصت الواو والتاء بجر الظاهر ؛ لأنهما فرعان عن الباء ، و(الباء) تجر الظاهر والمضمر ، والفرع لا يقوىٰ قوة الأصل .اهـ « حمدون » ، وقد جمع بعضهم هٰذه الشروط في بيتين ، فقال : [من الرجز]

في ظاهر معْ حذف فعل القسم ... بالواو مع ترك السؤال أقسم

وهٰذه الشروط في التاء وزِدْ ... تخصيصَها بالله والبا عمم

مُهِـمَّة

[مراتب حروف القسم]

قال الناظم في شرحه : **واعلم** : أن حروف القسم أربعة : (الباء) و(الواو) و(التاء) و(الهاء) التي للتنبيه ، إلا أن (الباء) هي الأصل ؛ لدخولها علىٰ كل مقسَم به مظهر ؛ كقولك : أُقسم بالله ، ومضمر ؛ كقولك : أقسم بك ؛ لأفعلن كذا ، و(الواو) لا تدخل على المضمر ؛ لاتصالها بفعل القسم ؛ كقولك : أقسم والله ، ولا يجوز أن تقول : أقسمت وَكَ .

وأما (الواو).. فهي فرع عن (الباء) ولهٰذا حطت رتبة ؛ فلم تدخل على المضمر ، وإنما أبدلت الواو من الباء ؛ لأن معنى (الباء) الإلصاق ، ومعنى (الواو) الجمع ، فلما تقارب معناهما.. وقع الإبدال فيهما .

وأما (التاء).. فهي بدل من (الواو) كما أبدلت منها في قولك : تراث وتجاه وتخمة وتهمة ، واشتقاق هٰذه الكلمات من ورث ومن الوجه ومن الوهم والوخامة ،

. . . .

ولما كانت (التاء) في القسم فرعاً عن (الواو) . . حُطت عن مرتبة (الواو) فلم تدخل إلا على اسم الله تعالىٰ ؛ كقوله عز وجل : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ ، وأما لفظة (ها) . . فهي عوض عن الواو ، ويجوز فيها وجهان :

أحدهما : أن تحذف ألفها والهمزة عن اسم الله تعالىٰ ، فتقول : (هَلَّله ؛ لأفعلن كذا .

والثاني : أن تثبت ألفها ، وتقطع الهمزة من اسم الله تعالىٰ ، فتقول : هاألله ؛ لأفعلن كذا .

والحروف التي يتلقىٰ بها القسم أربعة : (اللام) و(إن) و(ما) و(لا) فيتلقى الإيجاب باللام فقط ، أو باللام وإن ؛ كقولك : والله ؛ لزيد أفضل من عمرو ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ، فإن أدخلت هـٰذه اللام على الفعل المضارع . . ألحقت بالفعل نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، ويُتلقى النفي بـ (ما) و(لا) كقولك : والله ؛ ما زيد عندي ، ووالله ؛ لا فارقتك ، وقد جُوِّز حذف (لا) في هـٰذا الموضع ، وعليه فُسر قوله تعالىٰ : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ ، أي : لا تفتأ .

ثم اعلم : أن الفرق بين واو القسم وواو (رُبَّ) أنَّ واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف وفاؤه ؛ كقولك : ووالله ، وكما قال تعالىٰ : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، والواو القائمة مقام (رُبَّ) لا تدخل عليها واو العطف ولا فاؤه ؛ فلا يجوز أن تقول :

ووصـاحـب نبهتـه لينهضـا إذا الكـرىٰ فـي عينـه تمضمضـا

ولا فو صاحب ؛ فاعرف ذلك ، وقس عليه ؛ لأن واو (رُبَّ) نائبة منابها في لزوم الصدارة ، فلا يجوز تقديم حرف العطف عليها . اهـ « حريري » ، وإلىٰ هـٰذا الذي ذكره الناظم في « شرحه » أشار الفاكهي في « شرحه » . بقوله : (ولاختصاص القسم بأحكام وفروع) ، كما قررناه هناك في حاشيتنا هـٰذه .

❊ ❊ ❊

[باب الإضافة]

. . . .

باب الإضافة

واعلم : أن الاسم يجر بأحد وجهين : إما بحروف موسومة بعمل الجر ، وقد تقدم شرحها ، وإما بالإضافة ، وهـٰذا موضعها ، والإضافة : في الأصل مصدر أضاف الرباعي ، يقال : أضاف يضيف إضافة ، نظير أقام يقيم إقامة ، من ضاف يضيف ضيفاً ، نظير باع يبيع بيعاً ، وأصلها إضياف بوزن إفعال ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفاً لقول ابن مالك في باب الإبدال :

مـن يـاء أو واو بتحـريـك أُصـل   ألفـاً ابـدل . . . .

فاجتمع ألفان ، فحذُفت الثانية لالتقاء الساكنين لقوله أيضاً : (وألف الإفعال واستفعال أزل لذا الإعلال) وعوِّض منها التاء ، ولقوله أيضاً : (والتاء الزم عوض) .

والإضافة **لغة** : الإسناد ، يقال : أضفت ظهري إلى الجدار إذا أسندته إليه ؛ لما فيها من ضم اسم إلى اسم ، **واصطلاحاً** : ضم اسم إلىٰ آخر علىٰ تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه ، أو منزلة ما يقوم مقامه ؛ كنوني التثنية والجمع في الدلالة علىٰ تمامه وانفصاله عما بعده ؛ فيصير الثاني من تتمة الأول ، والأكثر علىٰ أن يُسمى الأول : مضافاً ، والثاني : مضافاً إليه ما قبله ، وقيل : بالعكس ، وقيل : يجوز التسميتان لكل من الأول والثاني . اهـ « حمدون » ، ولهـٰذا لم يُنون الأول منهما ، كما لا يدخل التنوين في حشو الكلمة .

وعرفها في « التسهيل » بقوله : **الإضافة اصطلاحاً** : نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضي انجرار ثانيهما أبداً ، ويُعرب الأول منهما بما يستحقه من الإعراب بحسب العوامل ، من رفع أو نصب أو جر .

واعلم : أن أقسام الإضافة خمسة :

الأول : ما يفيد التعريف تارة ؛ كغلام زيد ، ويفيد التخصيص أخرىٰ ؛ كغلام رجل .

. . . .

والثاني : ما يفيد التخصيص فقط ؛ كإضافة (مثل) و(غير) فإنها لا تفيد إلا التخصيص ؛ لتوغلها في الإبهام وإن أضيف إلىٰ معرفة .

والثالث : ما لا يفيد إلا التعريف ؛ كإضافة (كلا) و(كلتا) و(لبيك) و(سعديك) .

والرابع : ما لا يفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، بل تفيد تخفيفاً في اللفظ ، وهي إضافة الوصف إلىٰ معموله ، وتُسمىٰ هـٰذه إضافة لفظية .

والخامس : الإضافة الشبيهة بالمعنوية ؛ كإضافة الموصوف إلىٰ صفته ؛ كمسجد الجامع ، والمسمىٰ إلى الاسم ؛ كسعيد كرز .

فهـٰذه خمسة أقسام ، وعلىٰ كل منها أن الإضافة إما : جنسية ؛ نحو : كل إنسان لفي خسر ، أو استغراقية ؛ نحو : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ ﴾ ، أو عهدية ؛ نحو : كل إنسان أعطيته المعروف ، فهـٰذه ثلاثة في الخمسة السابقة بخمسة عشر ، وعلىٰ كلٍّ منها فإن الإضافة إما : بمعنى (اللام) ، أو بمعنىٰ (في) فهـٰذه ثلاثة في خمسة عشر بخمس وأربعين صورة .

وفي « الخضري » : **واعلم** : أن أقسام الاسم بالنسبة للإضافة عشرة أقسام : **الأول** : ما تجوز إضافته ، وهو الغالب ، **والثاني** : ما تمتنع إضافته ؛ كالمضمرات والإشارات وغير (أي) من الموصولات ، وأسماء الشرط والاستفهام ، **الثالث** : ما تجب إضافته لخصوص الجملة الفعلية ؛ كـ (إذا) و(لمّا) الحينية عند من جعلها اسماً ، **والرابع** : ما تجب إضافته لمطلق الجملة ، ولا يُقطع عنها لفظاً ، وهو (حيث) **والخامس** : ما يضاف لمطلق الجملة ، ويقطع عنها ، وهو (إذ) ، **والسادس** : ما تجب إضافته إلى المفرد مطلقاً لفظاً أو نية ، وهو (غير) و(مع) والجهات ونحوها كـ (كل) إذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً ، **والسابع** : ما تجب إضافته إلى المثنىٰ لفظاً أو معنىً ؛ كـ (كلا) و(كلتا) ، **والثامن** : ما تجب إضافته للمفرد الظاهر ، وهو (أُولو) و(أُولات) و(ذُوْ) و(ذات) وفروعهما مثلاً ، **والتاسع** : ما تجب إضافته للضمير مطلقاً ؛ كوحدك وكل في التوكيد ، **والعاشر** : ما تجب إضافته

وَقَــدْ يُجَــرُّ ٱلإِسْــمُ بِــٱلإِضَــافَــةْ . . . .

الاسم كما يجر بالحروف . . . .

لخصوص ضمير المخاطب ؛ كلبيك وسعديك ، فهٰذه عشرة أنواع . اهـ منه .

تُضرب في الحاصل السابق ؛ أعني : خمساً وأربعين صورة بأربع مئة وخمسين ، وعلىٰ كل منها يَكْتَسِبُ المضاف من المضاف إليه واحداً من اثني عشر أمراً : **الأول** : التعريف ، **والثاني** : التخصيص ، **والثالث** : التخفيف ، **الرابع** : إزالة القبح كما في حسن الوجه ، **والخامس** : التأنيث ، **والسادس** : التذكير ، **والسابع** : الظرفية ، وهو غير ظرف في أصله ؛ نحو : ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ ، **والثامن** : المصدرية ، وهو غير مصدر في أصله؛ نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ فكل : منصوب على المصدرية، وهو غير مصدر ، **والتاسع** : الصدارة ؛ نحو : صبيحة أيِّ يوم سفرك ؟ فصبيحة : مضاف، اكتسب الصدارة من (أي) ، **والعاشر** : البناء ؛ نحو : ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ ، بفتح النون في قراءة الجمهور ؛ فإن (بين) معربة ، لكن لما أضيف إلىٰ ضمير المخاطبين المبني . . بُنيت ، **والحادي عشر** : الإعراب ؛ نحو : هٰذا خمسة عشر زيد برفع عشر بضمة من غير بناء ، فهو مبني في الأصل لتركبه ، لكنه لما أضيف إلى المعرب ، وهو زيد . . أعرب في لغة قليلة ، **والثاني عشر** : الجمع ؛ كقوله : [من الوافر]

فمـا حـب الـديـار شغفـن قلبـي ولكـن حـب مـن سكـن الـديـارا

فاكتسب (حب) الجمع من الديار ، فأعاد ضمير الجمع عليه في قوله : (شغفن) اهـ « حمدون » و« خضري » .

فاضرب هٰذه الصور في الحاصل السابق ؛ أعني به : (٤٥٠) بخمس آلاف وأربع مئة ، وعلىٰ كل منها فإن المضاف إليه إما : أن يُذكر ، وإما : أن يُحذف ، فهاتان في الحاصل السابق بعشرة آلاف وثمان مئة صورة .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(وقـد يجـر الإسـم بـالإضـافـة كقـولهـم دار أبـي قحـافـة)

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : **(الاسم كما يُجر بالحروف)** المذكورة في الباب السابق ، و(الكاف) في قوله : (كما يُجر) صفة لمصدر

يجر بإضافة اسم إلى اسم ، إما : لقصد التعريف ، أو للتخصيص ، كما في الإضافة المحضة .

. . . . كَقَــوْلِهِــمْ دَارُ أَبِــي قُحَــافَــةْ

محذوف ، وقوله : (.. **يُجر بإضافة اسم إلى اسم**) جملة فعلية خبر المبتدإ ، والتقدير : والاسم يُجر بالإضافة جراً كجره بالحروف السابقة ، وقوله : (**إما لقصد التعريف**) (إما) حرف تفصيل ، والجار والمجرور متعلّق بـ (يجر) أي : يُجر الاسم بالإضافة لقصد التعريف ، وهو رفع الاشتراك في المضاف بالكلية ؛ بأن كان المضاف إليه معرفة ، كغلام زيد ؛ لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة علىٰ معلومية المضاف ؛ لأن نسبة أمر إلىٰ معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته ، فذلك غير لازم كما لا يخفىٰ . اهـ « ملا جامي » .

(**أو لـ**) قصد (**التخصيص**) في المضاف إلىٰ نكرة ، نحو : غلام رجل ، فالتخصيص تقليل الاشتراك ؛ فالغلام قبل الإضافة إلىٰ رجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام امرأة ، فلما أُضيف إلىٰ رجل .. خرج غلام امرأة ، وقلّت المشاركة . اهـ « ملا جامي » .

وقوله : (**كما في الإضافة المحضة**) (الكاف) هنا : استقصائية متعلّقة بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف ، و(ما) موصولة واقعة على التعريف والتخصيص ، وقوله : (في الإضافة) جار ومجرور صلة (لما) الموصولة ، والتقدير : وذلك التعريف أو التخصيص الذي تفيده إضافة اسم إلى اسم كائن ، كالتعريف أو التخصيص الواقع في الإضافة المحضة ، وهٰذا النوع من الإضافة هو الغالب في كلامهم ؛ ولذلك صدّر الشارح الكلام عليه على الكلام على الإضافة اللفظية ، فكل من المتضايفين مؤثر في الآخر ؛ فالأول : يؤثر في الثاني الجر ، والثاني : يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص . اهـ من « التصريح » .

فالفرق بين التعريف والتخصيص : أن التعريف رفع الاشتراك في المضاف بالكلية ، كما في غلام زيد ، و(**كقولهم : دار أبي قحافة**) و(أبو قحافة) والد أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، **اسمه** : عثمان ، وأبو بكر **اسمه** : عبد الله ، والتخصيص : تقليل

أو لمجرد التخفيف في اللفظ ، أو رفع القبح ، . . . .

الاشتراك في المضاف ، كما في غلام رجل ، وسُمِّيت هٰذه الإضافة محضة ؛ لخلوصها عن شائبة الانفصال ، وتُسمىٰ أيضاً معنوية ؛ لإفادتها أمراً معنوياً ، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ، كما في المثال الأول ، أو تخصيصه إن كان المضاف إليه نكرة ، كما في المثال الثاني .

(أو) يُجر الاسم فإضافة اسم إلى اسم (**لمجرد**) قصد (**التخفيف في اللفظ**) أي : في لفظ المضاف بحذف تنوينه ، أو بحذف نون تالية للإعراب ؛ أعني : نون المثنىٰ والجمع علىٰ حده ؛ كما في قولك : هٰذا ضارب زيد ، أو هما ضاربا عمرو ، أو هم ضاربوا بكر ، وخرج بقولنا : (نوناً تالية للإعراب) نون المفرد ، ونون جمع التكسير ؛ كشيطان وشياطين ، فإنها تُجامع الإضافة ؛ نحو : شياطين الإنس والجن ؛ لأنها غير تالية للإعراب ، بل الإعراب تاليها . اهـ « ملا جامي » .

ولا فرق في التنوين بين كونه ظاهراً أو مقدراً ؛ نحو قولك : هٰذه دراهم زيد ، أصله : هٰذه دراهم لزيد بغير تنوين ؛ لأنه غير منصرف ، فلما أريدت إضافته . . نُوي صرفه ، وقُدر فيه التنوين ، ثم حُذف حين أُضيف . اهـ « يس » .

(أو) يُضاف لمجرد قصد (**رفع القبح**) الحاصل في رفعه أو نصبه ؛ بإضافة الصفة إلىٰ معمولها ؛ نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه ، بإضافة حسن إلى الوجه ، فإن في رفع الوجه على الفاعلية . . قبح ؛ لخلو الصفة عن ضمير يعود علىٰ الموصوف ، وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح أيضاً ؛ لإجراء وصف القاصر مجرىٰ وصف المتعدي ، وعلىٰ رفعه ونصبه قبح دون جره . اهـ « حريري » ، وتُسمىٰ هٰذه الإضافة ؛ أعني : إضافة الوصف إلىٰ معموله لفظية ؛ لإفادتها أمراً لفظياً ، إما : التخفيف في اللفظ بحذف التنوين ، أو النون المذكورة ؛ نحو قولك : ضارب زيد الآن ، فإنه أخف من قولك : ضاربٌ زيداً ؛ لحذف التنوين من الأول دون الثاني ، فاللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، بل تفيد تخفيف اللفظ كما مثلنا ، أو رفع القبح في اللفظ ؛ كقولك : مررت برجل الحسن الوجه ، بإضافة الصفة المشبهة إلىٰ معمولها كما مر آنفاً ، وتُسمىٰ أيضاً غير محضة ؛ لأنها في نية الانفصال ، كما سيأتي عن الشارح .

ويُسمى الأول من المتضايفين : مضافاً ، والثاني : مضافاً إليه ، ويصيران بالإضافة كاسم واحد ، ومن ثم لم ينون الأول منهما ، فإذا أضفت اسماً إلى اسم.. حذفت ما في الأول من تنوين ، أو نون تالية للإعراب ، وأعربته بحسب العوامل ، ......

(**ويُسمى الأول من**) الاسمين (**المتضايفين : مضافاً**) منسوباً إلىٰ ما بعده ، (**و**) يُسمىٰ (**الثاني**) منهما : (**مضافاً إليه**) أي : منسوباً إليه ما قبله ، فمعنىٰ قولك : جاء غلام زيد ؛ أي : غلام منسوب إلىٰ زيد ، وقيل : بالعكس ؛ أي : يُسمى الأول : مضافاً إليه ؛ أي : مضافاً إلىٰ ما بعده ، والثاني منهما : مضافاً ؛ أي : مضاف إليه ما قبله ، وقيل : يُسمىٰ كل منهما بكل من الاسمين ، والأول أرجح ، (**ويصيران**) أي : يصير الاسمان المتضايفان (**بالإضافة**) أي : بإضافة الأول إلى الثاني (**كاسم واحد**) في عدم استغناء أحدهما عن الآخر ، في إفادة المعنى المراد منهما وهو النسبة ، (**ومن ثم**) أي : ومن أجل صيرورتهما كاسم واحد ، ومن هنا حرف جر ، ثم اسم إشارة يشار به إلى المكان البعيد ، في محل الجر بـ (من) مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، الجار والمجرور متعلق بما بعده ، وهو قوله : (**لم ينون الأول منهما**) لافتقاره إلى المضاف إليه ، الذي هو كجزئه .

(**فإذا أضفت اسماً إلى اسم.. حذفت ما في الأول من تنوين ، أو نون تالية لـ**) علامة (**الإعراب**) ، وهي الألف والياء في المثنىٰ ، والواو والياء في الجمع ، (**وأعربته**) أي : أعربت الأول (**بحسب**) أي : باعتبار ما تقضيه (**العوامل**) المذكورة قبله ، من رفع كما في : جاء غلام زيد ، أو نصب كما في : رأيت غلام زيد ، أو جر كما في : مررت بغلام زيد ، وإنما حُذفت التنوين أو النون للإضافة ، لأنهما لا يجتمعان مع الإضافة ؛ لأن التنوين والنون علامتان علىٰ تمام الاسم ، والإضافة تقتضي عدم التمام ؛ لافتقار المضاف إلى المضاف إليه ، الذي هو كجزئه ؛ فلا يصح الجمع بينهما لتنافيهما ؛ لأن الشيء الواحد لا يكون تاماً ناقصاً في آنٍ واحد ، ويشمل كلام الشارح جميع أقسام التنوين الأربعة ، وما ألطفَ قولَ بعضهم : [من الوافر]

وكنا خمس عشرة في التئام ... علىٰ رغم الحسود بغير آفة

فقد أصبحت تنويناً وأضحى ... حبيبي لا تفارقه الإضافة

وجررت الثاني بالإضافة ، أو بالحرف المقدَّر ، أو بالمضاف ، وهو الراجح ، وكلام الناظم فيما يأتي كالصريح فيه ؛ كقولك في نحو غلام لزيد ، وثوبين لبكر : غلام زيد ، .

وقول من قال : [من الوافر]

أزال الله عنكم كل آفة وسد لديكم سبل المخافة
ولا زالت نوائبكم جميعاً كنون الجمع في حال الإضافة

وقول الآخر : [من الطويل]

كأني تنوين وأنت إضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا

(**وجررت الثاني**) أي : المضاف إليه (**بالإضافة**) علىٰ ما هو المشهور بين المعربين ، فإنهم يقولون في نحو : غلام زيد : (غلام) مضاف ، و(زيد) مضاف إليه مجرور بالإضافة ، ويقولون في نحو غلامه : (الهاء) ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، وضُعِّف هـٰذا القول ؛ أي : كون الإضافة عامل الجر في المضاف إليه ؛ لأنها معنىٰ ، والمضاف لفظ ، والعامل اللفظي أقوىٰ من المعنوي ، (**أو**) جررته (**بالحرف المقدر**) من إحدى الحروف الثلاثة : (اللام) و(من) و(في) علىٰ ما قاله الزجاج ، وتبعه ابن مالك ، ورُد هـٰذا القول أيضاً ؛ بأن إضمار الجار ضعيف ، ولأن معنىٰ غلام زيد غير معنىٰ غلام لزيد ؛ لأن الإضافة محضة لا تقبل الانفصال ، (**أو**) جررته (**بالمضاف**) علىٰ ما قاله سيبويه والجمهور ، و(**وهو**) أي : جره بالمضاف هو الحق (**الراجح**) لأنه إذا كان المضاف إليه ضميراً.. اتصل بالمضاف ، والضمير لا يتصل إلا بعامله .

(**وكلام الناظم فيما يأتي**) حيث قال :

(وفي المضاف ما يجر أبدا . . . .)

(**كالصريح**) بل هو صريح (**فيه**) أي : في جر المضاف للمضاف إليه ، وإنما قال الشارح : (كالصريح) ولم يقل : صريح ؛ لأنه قيد ذلك ببعض أفراد ما يضاف ؛ كـ (لدن) و(لدىٰ) ولم يقل : وكل المضاف يجر أبدا ؛ وبذلك المذكور من حذف التنوين أو النون (**كقولك في نحو غلام لزيد**) بالتنوين ، (**و**) في (**ثوبين لبكر**) بنون التثنية ؛ أي : كقولك فيهما : (**غلام زيد**) بحذف التنوين للإضافة ، و(اللام)

وثوبا بكر ، ثم الإضافة قسمان : **لفظية** : وتسمىٰ غير محضة ، **ومعنوية** : وتُسمىٰ محضة . **فاللفظية** : لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، بل مجرد تخفيف ، كإضافة الوصف إلىٰ معموله ؛ نحو ضارب زيد الآن أو غداً ، ....

للتخفيف ، (**وثوبا بكر**) بحذف النون و(اللام) لهما .

(**ثم**) بعد ما ذكرنا فوائد الإضافة ، وحكم المتضايفين.. نذكر الإضافة ؛ أي : أقسامها ، فـ (ثم) : للترتيب الذكري ، فنقول : (**الإضافة**) أي : أقسامها من حيث هي (**قسمان**) أي : ذات قسمين ، لا ثالث لهما علىٰ ما ذكره الشارح .

إحداهما : (**لفظية**) وهي إضافة الوصف إلىٰ معموله ، سُميت بذلك ؛ لإفادتها أمراً لفظياً ، وهو التخفيف أو رفع القبح ؛ لأن الأصل في الصفة أن تعمل للنصب ، ولكن الخفض أخف منه ؛ إذ لا تنوين معه ولا نون ، قاله في « المغني » فحينئذ فقولك : ضارب زيد بالخفض أخف من قولك : ضاربٌ زيداً بالنصب ، وضاربوا زيد بالجر أخف من قولك : ضاربون زيداً بالنصب ، وكلاهما جائز ؛ فأفادت هـٰذه الإضافة التخفيف ، (**وتُسمىٰ**) هـٰذه الإضافة (**غير محضة**) أي : غير خالصة ، لأنها في نية الانفصال ؛ لأن نحو ضارب زيد مثلاً في تقدير : ضارب هو زيداً ؛ فالضمير المستقر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديراً ، قاله الأزهري .

(و) **ثانيتهما** : إضافة (**معنوية**) أي : منسوبة إلى المعنىٰ ؛ لإفادتها أمراً معنوياً في المضاف، (**وتُسمىٰ**) هـٰذه الإضافة أيضاً : (**محضة**) لخلوصها عن نية الانفصال.

(**فاللفظية**) منسوبة إلى اللفظ لإفادتها أمراً لفظياً ، وهو التخفيف أو تحسين اللفظ : (**لا تفيد تعريفاً**) وهو رفع الاشتراك بالكلية كما مر آنفاً ، (**ولا تخصيصاً**) وهو تقليل الاشتراك في النكرات ، (**بل**) تفيد اللفظية (**مجرد تخفيف**) في اللفظ ، أو تحسيناً في اللفظ ؛ وذلك (**كإضافة الوصف**) بمعنى الحال أو الاستقبال ، والمراد بـ (الوصف) اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة ، (**إلىٰ معموله**)وهو مفعوله في اسم الفاعل ؛ (**نحو**) قولك : أنا (**ضارب زيد الآن**) إذا كان بمعنى الحال ، (**أو**) ضارب زيد (**غداً**) إذا كان بمعنى الاستقبال ، وهو من إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله أو نائب فاعله في اسم المفعول ؛ نحو : زيد مضروب العبد ، أو فاعلها معنىً

ألا ترىٰ أنه أخف من : ضاربٌ زيداً . **والمعنوية : علىٰ قسمين ، أشار إليهما بقوله :**

فَتَــارَةً تَــأْتِــي بِمَعْنَــى ٱلــلَّامْ نَحْــوُ أَتَــىٰ عَبْــدُ أَبِــي تَمَّــام
وَتَــارَةً تَــأْتِــي بِمَعْنَــىٰ مِــنْ إِذَا قُلْــتَ مَنَــا زَيْــتٍ فَقِــسْ ذَاكَ وَذَا

في الصفة المشبهة ؛ نحو مررت برجل حسن الوجه ، فحسن : صفة مشبهة باسم الفاعل ، يعمل عمل الفعل ، يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، وهو مضاف ، والوجه : مضاف إليه ، ففي إضافته رفع قبح رفعه ؛ لخلو الصفة لفظاً من ضمير يعود على الموصوف ، ورفع قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدي .

(**ألا ترىٰ أنه**) أي : أن قولك : ضارب زيد (**أخف**) بسبب حذف التنوين منه (**من**) قولك : (**ضاربٌ زيداً**) لأن فيه ثقل تنوين الوصف ، وظاهر قول الشارح :

(**والمعنوية : علىٰ قسمين**)أن تقدير الحروف خاص بالإضافة المعنوية دون اللفظية ، كما قاله أبو حيان في « شرح التسهيل » وغيره ، وذهب بعضهم إلىٰ أن الإضافة اللفظية تقدر بمعنى (اللام) لظهورها في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ، وقوله : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ ، ورُد بعد اطرادها ؛ إذ لا يسوغ في الصفة المشبهة .

(**أشار**) الناظم (**إليهما**) أي : إلى القسمين ، وفي أغلب النسخ : (إليها) بضمير المؤنثة العائد إلى المعنوية ، والصواب : ما كتبناه ؛ لعدم احتياجه إلىٰ تأويل ؛ أي : أشار الناظم إليهما (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ :

(**فتــارة تــأتــي بمعنــى الــلام نحــو أتــىٰ عبــد أبــي تمــام**
وتــارة تــأتــي بمعنــىٰ مــن إذا قلــت منــا زيــت فقــس ذاك وذا)

(**فتارة**) أي : فمرة وكرة ، فهي مصدر يجمع علىٰ تيرة ، ويحتمل أن تكون الألف فيها بدلاً من واو أو ياء كما في « الجمل » ، أو ظرف بمعنىٰ وقتاً أو مكاناً ، (**تأتي**) الإضافة مطلقاً علىٰ ما قاله بعضهم ، أو المعنوية علىٰ ما قاله أبو حيان ، وهو الراجح ؛ لعدم اطراد تقدير الحروف في اللفظية لمنعها في الصفة المشبهة كما مر ، (**بمعنى « اللام »**) المفيدة للملك أو الاختصاص ، وهي الأكثر في كلامهم ؛ لأنها الأصل في

. . . .

الإضافة ؛ بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنىٰ (من) أو بمعنىٰ (في) تكون بمعنى (اللام) ولذلك اقتصر عليها الزجاجي ، ثم تارة تكون بمعنى (اللام) تحقيقاً ، وذلك حيث يمكن النطق بها .

(**نحو : أتىٰ عبد أبي تمام**) أي : عبد لأبي تمام ، واسم (أبي تمام) حبيب ، وكان من الخلفاء العباسيين ، وقيل : شاعر مشهور ، **اسمه** : أوس ، ومثله : (دار أبي قحافة) وغلام زيد وغلام امرأة ، وتارة بمعنى (اللام) تقديراً ، وذلك حيث لا يمكن النطق بها ؛ لكون المضاف لا يفارق الإضافة ؛ نحو : ذو مال ، وعند زيد ، ومع بكر ، واختبار هـٰذا بأن يؤتىٰ مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه ؛ كصاحب ومكان ومصاحب ، فإنه يتأتىٰ فيه معنى (اللام) أو لفظها ، ومثال كونها بمعنىٰ (لام) الاختصاص ؛ كباب الدار ، وجل الفرس ، وثوب العبد . اهـ « كواكب » .

ولا يلزم من كون الإضافة بمعنى (اللام) صحة التصريح بها ، بل تكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلولها ؛ فقولك : يوم الأحد ، وعلم الفقه ، وشجر الأراك ، علىٰ معنى (اللام) ، ولا يصح إظهارها فيه . اهـ « أبو النجا » .

(**وتارة**) أي : وفي حالة (**تأتي**) الإضافة المعنوية (**بمعنىٰ « من »**) الدالة علىٰ بيان الجنس ، وهـٰذه الإضافة هي المسماة بالإضافة البيانية ؛ لأن المراد بـ (من) من البيانية ، **وضابط هـٰذه الإضافة** : أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه ، مع صحة إطلاق اسمه عليه ؛ وذلك كما (**إذا قلت**) : اشتريت (**منا زيت**) ، وثوب خز ، وخاتم حديد ، وباب ساج ، ألا ترىٰ أن المنا بعض الزيت ، والثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الحديد ، والباب بعض الساج ، ويصح أن يقال : هـٰذا المنا زيت ، وهـٰذا الثوب خز ، وهـٰذا الخاتم حديد ، وهـٰذا الباب ساج ، والمنا : بوزن العصا ، لغة في المنّ ـ بالتشديد ـ الذي هو رطلان ، والزيت : دهن الزيتون ؛ (**فقس ذاك**) أي : (عبد أبي تمام) (**وذا**) أي : (منا زيت) أي : فاجعل هـٰذين القسمين ؛ يعني : التي بمعنى (اللام) والتي بمعنىٰ (من) مقيساً مطرداً دون التي بمعنىٰ (في) للاتفاق عليهما دونه .

الإضافة المعنوية : ما أفادت تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ؛ كغلام زيد ، أو تخصيصاً إن كان نكرة ؛ كغلام امرأة ، وهي علىٰ قسمين ؛ لأن المضاف إن كان بعض المضاف إليه ، وصح الإخبار بالمضاف إليه عنه ؛ كخاتم حديد ، ومثله (منا زيت) . . فالإضافة بمعنىٰ (من) ، . . . .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**الإضافة المعنوية**) أي : المنسوبة إلى المعنىٰ ؛ لإفادتها أمراً معنوياً كما مر : (**ما أفادت**) أي : هي التي أفادت (**تعريفاً**) في المضاف : وهو رفع الاشتراك في المضاف بالكلية (**إن كان المضاف إليه**) وهو الاسم اللاحق من الاسمين المتضايفين ، المجرور أبداً (**معرفة ؛ كغلام زيد ، أو**) التي أفادت (**تخصيصاً**) في المضاف : وهو تقليل الاشتراك في المضاف (**إن كان**) المضاف إليه (**نكرة ؛ كغلام امرأة**) ، فإن (الغلام) قبل الإضافة إلى (امرأة) كان مشتركاً بين غلام امرأة وغلام رجل ، فلما أضيف إلى امرأة . . خرج غلام رجل ؛ فقل الاشتراك .

(**وهي**) أي : الإضافة المعنوية بالنظر إلىٰ ما يقدر فيه من الحروف مشتملة (**علىٰ قسمين**) وذلك (**لأن المضاف**) وهو الاسم السابق من الاسمين المتضايفين المعرب بحسب العوامل (**إن كان**) ذلك المضاف (**بعض**) من (**المضاف إليه**) بأن كان المضاف إليه كلاً للمضاف والمضاف إليه جزءاً منه ، (**وصح الإخبار بالمضاف إليه عنه**) أي : عن المضاف ؛ بأن جعلت المضاف مبتدأ ، والمضاف إليه خبراً له وذلك (**كـ**) ما في (**خاتم حديد ، ومثله**) أي : ومثل (خاتم حديد) في صحة الإخبار المذكور ، وكونه بعضاً من المضاف إليه قولهم : اشتريت (**منا زيت** . . **فالإضافة**) تكون (**بمعنىٰ « من »**) البيانية ؛ أي : المبينة لجنس المضاف ؛ فالخاتم بعض الحديد ، والمنا بعض الزيت ، ويصح الإخبار فيهما بالمضاف إليه عن المضاف ؛ فيصح أن يقال : الخاتم حديد ، والمنا زيت ، فخرج بالقيد الأخير ؛ نحو : **يد زيد** ؛ فإن تقدير (من) فيه وإن كان يحسن ، لكن الإضافة فيه بمعنى (اللام) لأنه لا يصح الإخبار بزيد عن يده ؛ إذ لا يقال : هـٰذه اليد زيد ، فإضافتها من إضافة الجزء إلىٰ كله ، قال ابن مالك : ومن هـٰذا النوع ؛ أي : الذي علىٰ معنىٰ (من) إضافة الأعداد

وإلا . . فهي بمعنى (اللام) كـ (دار أبي قحافة) و(عبد أبي تمام) ، هـٰذا مذهب الجمهور . وقال الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك : وقد تكون بمعنىٰ (في) وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول ؛ نحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ ، و﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ ،

إلى المعدودات ، والمقادير إلى المقدرات ، وحكىٰ غيره : أن ابن السراج يقول في إضافة العدد إلى المعدود : إنها بمعنىٰ (من) ، والفارسي يقول : هي بمعنى اللام ، وإنما اتفقا في إضافة عدد إلىٰ عدد أنها بمعنىٰ (من) اهـ « كواكب » .

(**وإلا**) أي : وإن انتفى الشرطان معاً ؛ بأن لم يكن المضاف بعضاً من المضاف إليه ، ولم يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ؛ نحو : ثوب زيد وغلامه ، وحصير المسجد وقنديله ، أو انتفى الأول فقط ؛ بأن لم يكن المضاف جزءاً من المضاف إليه ؛ نحو : يوم الخميس ، ويوم الإثنين ، أو انتفى الثاني فقط ؛ نحو : يد زيد ورجله (. . **فهي**) أي : فالإضافة (**بمعنى « اللام »**) أي : بمعنىٰ لام الملك (**كـ«دار أبي قحافة»** ، و**«عبد أبي تمام»**) ، أو لام الاختصاص ؛ كيوم الخميس ، ويد زيد (**هـٰذا**) أي : تقسيم الإضافة ؛ بالنظر إلى الحرف المقدر فيها إلىٰ قسمين فقط (**مذهب الجمهور**) .

(**وقال**) السيد عبد القاهر (**الجرجاني و**) ، عثمان (**بن الحاجب** ، **و**) محمد بن عبد الله (**بن مالك** : **وقد تكون**) الإضافة (**بمعنىٰ « في »**) الظرفية ، أشار بـ(قد) إلىٰ قلتها ، كما سيأتي (**وذلك**) أي : كونها بمعنىٰ (في) (**حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول**) أي : للمضاف ؛ يعني : ضابط هـٰذه الإضافة التي تكون بمعنىٰ (في) أن يكون الثاني ، وهو المضاف إليه ظرفاً للأول ، وهو المضاف ، سواء أكان المضاف إليه زماناً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ ﴾ ، فـ(الليل) ظرف زمان لـ(المكر) ، والتقدير : بل صدنا عن الإيمان مكركم إيانا في الليل والنهار وقت أمركم إيانا أن نكفر بالله ، وإعرابه : (بل) حرف عطف وإضراب ، (مكر) فاعل لفعل محذوف جوازاً معلوم من السياق ، تقديره : بل صدنا عن الإيمان مكركم ، (مكر) مضاف ، (الليل) مضاف إليه ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، فـ(الليل) كان ظرف زمان للمكر ، (و) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ (تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾) أي : انتظار

وفي الحديث : « فلا تجدون أعلم من عالم المدينة » ، والناظم لم يتعرض لهٰذا القسم ، إما : تبعاً للجمهور ، أو لقلته . . . .

في أربعة أشهر ؛ فالأشهر الأربعة ظرف زمان للتربص أيضاً .

أو كان المضاف إليه ظرف مكان للمضاف (**و**) ذلك نحو ما ورد (**في الحديث**) من قوله صلى الله عليه وسلم : (« **فلا تجدون أعلم من عالم المدينة** ») المنورة ، حملوه علىٰ مالك بن أنس ؛ فـ (المدينة) كانت ظرف مكان لـ(عالم) ، **ومنه** : قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ ، وقول العرب : (عثمان شهيد الدار) ، و(حسين قتيل كربلاء) ، وغير ذلك من الشواهد التي ذكرها البدر بن مالك رحمه الله تعالىٰ .

(**والناظم**) رحمه الله تعالىٰ (**لم يتعرض**) أي : لم يذكر (**لهٰذا القسم**) من الإضافة ؛ يعني : الذي يُقدر بمعنىٰ (في) (**إما : تبعاً للجمهور**) أي : لم يذكره في النظم ، إما : لأجل التبع والموافقة للجمهور من النحويين ؛ لكونهم لم يذكروه ، قال الأزهري : لأنه لم يذكره إلا ابن مالك تبعاً لطائفة قليلة .اهـ ، حيث قال في « خلاصته » رحمه الله :

والثاني اجرر وانو من أو في إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا
لما سوىٰ ذينك . . . .

وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، من أن الإضافة لا تعْدو أن تكون بمعنى (اللام) أو بمعنىٰ (من) وموهم الإضافة بمعنىٰ (في) محمول علىٰ أنها فيه بمعنى (اللام) الدالة على الاختصاص ، فـ (مكر الليل) علىٰ معنىٰ مكر مختص بالليل لكونه فيه .اهـ « أبو النجا » .

قال الدنوشري : ومذهب الجمهور هو الصحيح ؛ لأن الإضافة علىٰ تقدير (اللام) متفق عليها ، فحمله على المتفق عليه أولىٰ .اهـ « يس على التصريح » ، وقال ابن الصائغ : إن الإضافة لا تكون إلا بمعنى (اللام) علىٰ كل حال وكان يُقدر اللام في : ثوب خز ونحوه ، ويقول : الثوب مستحق للخز بما هو أصله ، وذهب أبو حيان إلىٰ أن الإضافة ليست علىٰ تقدير حرف مما ذكروه ولا علىٰ نيته .اهـ « تصريح » ، (**أو**) ترك الناظم ذكر هٰذا القسم ؛ (**لقلته**) في كلامهم علىٰ مذهب ابن مالك ومن تبعه .

وقوله : (**فقس ذاك**) أي : (عبد أبي تمام) ، (**وذا**) أي : (منا زيت) ومناً كعصاً لغة في المنِّ بالتشديد ، الذي هو رطلان ، وأبو تمام : شاعر مشهور ، وأبو قحافة : والد الصديق رضي الله تعالىٰ عنهما . **واعلم** : أن الإضافة لا تجامع تنويناً ، ولا نوناً تالية للإعراب كما مر ، ولا ما فيه (أل) . . . .

(**وقوله**) أي : قول الناظم : (« **فقس ذاك** » **أي** : « **عبد أبي تمام** ») أي : اجعل ذاك القسم الذي ذكرناه أوَّلاً ، وهو ما يقدر باللام ؛ نحو : (عبد أبي تمام) مقيساً مطرداً شائعاً في كلامهم ، (و) اجعل (ذا) أي : هـٰذا القسم الذي ذكرناه أخيراً مقيساً مطرداً شائعاً في كلامهم (**أي**) واجعل هـٰذا القريب ؛ نحو : (**منا زيت**) مقيساً ؛ أي : اجعل هـٰذين القسمين مقيساً دون ما يُقدر بـ (في) فإنه قليل ، مقصور على السماع ، (**ومنا كعصا**) وزناً ، (**لغة في المنِّ**) المقروء(**بالتشديد الذي هو**) أي : ذلك (المن) (**رطلان**) أي : موازن رطلين ، و(**الزيت**) دهن الزيتون ، والشيرج : دهن السمسم ، (**وأبو تمام**) كنية (**شاعر مشهور**) في العرب ، قيل : **اسمه** : حبيب أو أوس ، (**وأبو قحافة** : **والد**) أبي بكر (**الصديق رضي الله تعالىٰ عنهما**) أي : عن أبي بكر وعن أبي قحافة ؛ لأنهما صحابيان ، وأبو قحافة أسلم يوم فتح مكة .

(**واعلم** : **أن الإضافة لا تجامع تنويناً** ؛ **ولا نوناً تالية لـ**) علامة (**الإعراب** ، **كما مر**) في (باب جمع المذكر السالم) وإنما وجب تجريد المضاف من التنوين والنون المذكورة ؛ لأنهما يدلان علىٰ كمال الاسم ، والإضافة تدل علىٰ نقصانه ، والشيء الواحد لا يكون كاملاً ناقصاً في حالة واحدة ، ولأن الإضافة تدل على الاتصال ، والتنوين يدل على الانفصال ؛ فلا يُجمع بينهما ، وما أحسنَ قولَ بعضهم : [من الطويل]

كـأنـي تنـويـن وأنـت إضـافـة ... فحيـث تـرانـي لا تحـل مكـانيـا

وألطف منه قول الآخر : [من الكامل]

علمتـه بـاب المضـاف تفـاؤلا ... ورقيبـه يغـريـه بـالتنـويـن

فلا يقال : جاء غلام زيد ، ولا جاء الضاربان زيدٍ ، ولا الضاربون زيد ، (**ولا**) تجامع الإضافة أيضاً مع (**ما فيه** « **أل** ») أي : لا تجتمع الإضافة مع (أل) في كلمة واحدة ؛ فلا يقال : جاء الغلام زيدٍ ، بإضافة الغلام إلىٰ زيد ، ولا الضارب زيدٍ ،

إلا إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحروف ؛ نحو : جاء الضاربا زيد ، أو الضاربو زيد ، أو وصفاً مضافاً لما فيه (أل) نحو : جاء الضارب الرجل ، أو مضافاً إلىٰ مضاف لما هي فيه ؛ نحو : الضارب رأس الجاني ، أو لضمير عائد علىٰ ما هي فيه ؛ نحو : مررت بالرجل الضارب غلامه . . . .

وإنما لم يجز اقتران المضاف بـ (أل) في نحو قولك : الضارب زيد ، فيما عدا ما استثنىٰ ؛ لأن المضاف إليه بدل من التنوين ، والتنوين لا يجتمع مع (أل) فكذلك لا تجتمع (أل) مع ما هو بدل من التنوين ، وهو المضاف إليه . اهـ « حمدون » .

(**إلا إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحروف**) يعني : المثنىٰ والجمع علىٰ حده (**نحو : جاء الضاربا زيد ، أو الضاربو زيد**) لأنه لما طال . . ناسبه التخفيف ، ولم يشترطوا وصل (أل) بالمضاف إليه ، (**أو**) إلا إذا كان المضاف (**وصفاً مضافاً لما فيه** « **أل** » **نحو : جاء الضارب الرجل**) وكان القياس امتناع نحو : الضارب الرجل ؛ لعدم التخفيف ، لكنهم أجازوه ؛ حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه ، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف وصفاً مقروناً بـ (أل) والمضاف إليه مقروناً بها أيضاً . اهـ « كردي » .

(**أو**) كان المضاف (**مضافاً إلىٰ مضاف لما**) أي : إلىٰ لفظ (**هي**) أي : (أل) موجودة (**فيه ؛ نحو**) قولك : جاء (**الضارب رأس الجاني**) وإنما جاز هـٰذا ؛ حملاً له علىٰ قولهم : جاء الحسن وجه الأب ، (**أو**) كان المضاف مضافاً إلىٰ مضاف (**لضمير عائد علىٰ ما**) أي : علىٰ لفظ (**هي**) أي : (أل) موجودة (**فيه ؛ نحو : مررت بالرجل الضارب غلامه**) ، وإنما جاز هـٰذا ؛ حملاً له علىٰ نحو : مررت بالرجل الحسن وجه أبيه ، والفرق بين المثنىٰ والجمع علىٰ حده ، وبين المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، حتىٰ جاز دخول (أل) على الأولين إذا كانا مضافين دون شرط ، وفي الأمور الأخيرة لا بد مما مر أن المثنىٰ والجمع علىٰ حده المضاف إليهما منزَّل منزلة النون ، والنون تجامع الألف واللام ، فكذلك ما ناب عنها ، والثلاثة المذكورة آخر المضاف إليه فيها منزَّل منزلة التنوين ، والتنوين لا يُجامع (أل) ، فكذلك ما ناب منابها . اهـ « حمدون » .

وَفِــي ٱلْمضَــافِ مَــا يَجُــرُّ أَبَــدَا   مِثْــلُ لَــدُنْ زَيْــدٍ وَإِنْ شِئْــتَ لَــدَىٰ
وَمِنْـــــهُ سُبْحَـــــانَ وذُو وَمِثْـــــلُ   وَمَـــــعْ وَعِنْـــــدَ وَأُولُـــــو وَكُـــــلُّ

والأصل : في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة ، وغير مضاف أخرىٰ ، **ومن الأسماء** : ما لا يستعمل إلا مضافاً لفظاً ومعنى ، **ومنها** : ما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنى . **فمن القسم الأول** : (لدن) و(لدىٰ) و(سبحان) و(ذو) و(مع) و(عند) و(أولو) . أما (لدن) : فهي اسم بمعنىٰ (عند) . . . .

واعلم : أن الأصل في الاسم أن يستعمل تارة مضافاً ، وأخرىٰ غير مضاف ، ومن الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً لفظاً ومعنىٰ، ومنها ما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنى، وذكر الناظم من القسم الأول ثمانية ، وهي : (لَدُن) و(لدىٰ) و(سبحان) و(ذو) و(مثل) و(مع) و(عند) و(أولو) ، وإليها أشار بقوله رحمه الله تعالىٰ :

(وفــي المضــاف مــا يجــر أبــدا   مثــل لــدن زيــد وإن شئــت لــدى
ومنـــــه سبحـــــان وذو ومثـــــل   ومـــــع وعنـــــد وأولـــــو وكـــــل)

قوله : **(وفي المضاف ما يجر أبدا)** بفتح الياء علىٰ صيغة المعلوم ، و(في) بمعنىٰ (من) التبعيضية ؛ أي : ومن المضاف ما يلزم الإضافة أبداً ؛ أي : لفظاً ومعنىٰ ، أو يلزمها في جميع أحواله رفعاً ونصباً وجراً ، لا ينفك عنها ، ولو قال : ما يضاف أبداً . . لكان أجود وأوضح ؛ لأن كل مضاف يجر أبداً ضرورة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : **(والأصل)** أي : الغالب الكثير كما عبر به الموضح ؛ أي : الغالب **(في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة)** أي : في حالة ومرة ، **(و)** يستعمل **(غير مضاف)** مرة **(أخرىٰ ، ومن الأسماء ما لا يستعمل)** في كلامهم **(إلا مضافاً لفظاً ومعنى)** وذلك علىٰ خلاف الأصل المذكور ، **(ومنها)** أي : ومن الأسماء **(ما ينفك)** ويفارق **(عن الإضافة لفظاً)** فقط **(لا معنى)** أي : يفارقها في اللفظ ، لا في المعنىٰ .

(فمن القسم الأول) الذي يلازم الإضافة لفظاً ومعنىٰ : **(لَدُن)** بفتح اللام ، وضم الدال ، وسكون النون ، **(ولدىٰ)** بالقصر **(وسبحان ، وذو ، ومع ، وعند ، وأولو)** ، **ومنه** : (مثل) أيضاً ، **(أما « لدن » . . فهي اسم بمعنىٰ « عند »)** فيكون

. . . .

اسماً لمكان الحضور أو زمانه ، وفيه نحو ثماني لغات : **الأولىٰ** : لَدُنْ كعَضُدٍ ، وهٰذه أشهر لغاتها ، **والثانية** : لِدْن كجِيْر ، **والثالثة** : لَدْنَ كبَيْدَ ، **والرابعة** : لُدْنِ كقُلْتِ بكسر التاء ، **والخامسة** : لَدْ كهَلْ ، **والسادسة** : لُدْ كقُلْ ، **والسابعة** : لَدَ بفتح ، **والثامنة** : لدُ بضم ، وفيها لغات أُخر أيضاً . اهـ « خضري » ، وهي مبنية ، واختلفوا في سبب بنائها ، قيل : إن وجه بنائها شبهها بالحرف في الوضع ؛ إذ من جملة لغاتها العشرة أو الإحدىٰ عشرة (لَدْ) من غير تنوين ، وحُملت المنونة علىٰ غيرها ، وعلل الرضي بناءها بشبهها بالحرف في الجمود المحض ؛ لأنها مع كونها ظرفاً غير متصرِّف كعند ، فقد فارقت الظروف الغير المتصرفة بلزوم معنى الابتداء ؛ فتوغل في مشابهة الحرف دونها . اهـ « حمدون » .

تَنْبِيهٌ

[فيما تختص به (لدن) من أمور]

و(لدن) بمعنىٰ (عند) إلا أنها تختص بستة أمور :

أحدها : أنها ملازمة لمبدإ الغايات ، ومن ثم يتعاقبان في نحو قولك : جئت من عنده ، ومن لدنه ، وفي التنزيل : ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ ، بخلاف جلست عنده ، فلا يجوز : جلست لدنه ؛ لعدم معنى الابتداء هنا ، بل المراد : جلست في مكان قريب منه .

ثانيها : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

ثالثها : أنها مبنية إلا في لغة قيس ، وبلغتهم قُرىء : (من لَدْنِ) بفتح اللام ، وسكون الدال ، وكسر النون .

رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل .

خامسها : جواز إفرادها قبل غدوة ؛ أي : قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنىٰ .

سادسها : أنها لا تقع إلا فضلة ، تقول : السفر من عند البصرة ، ولا تقول : من لدن البصرة . اهـ « أشموني » ، وقد ذكر الشارح أربعة من هٰذه الأمور الستة بقوله : (إلا أنه . . .) إلخ .

إلا أنه مبني ، وملازم لمبدإ الغايات ، من زمان أو مكان ، والغالب اقترانه بـ (من) نحو : كان سيرك من لدن الجامع ، أو من لدن صلاة العصر ، وقد تُضاف إلى الجمل ؛ نحو : ما رأيته من لدن زيد قائم ، أو من لدن قام زيد . وأما (لدىٰ) و(عند) . . فهما اسمان لمكان الحضور أو زمانه ؛ نحو : لقيته لدى الباب ، وجلست عنده ، غير أن (عند) تستعمل نصباً على الظرفية ، . . . .

وقوله : (**إلا**) استدراكية بمعنىٰ (لكن) استدرك بها علىٰ قوله : (فهي اسم بمعنىٰ عند) لرفع ما يتوهم منه من كونها مماثلة لـ (عند) في جميع الأمور ؛ أي : لكن (**أنه**) أي : أن (لدن) (**مبني**) لشبهها بالحرف في الوضع ، أو في الجموع و(عند) معربة بفتحة ظاهرة ، أو بكسرة ظاهرة إذا دخلت عليه (من) الجارة ، (**و**) أيضاً أن (لدن) (**ملازم لمبدإ الغايات**) أي : لأول المسافات (**من زمان أو مكان**) ، فمسماها نفس أول الزمان أو أول المكان ، وبهٰذا فارقت (من) الجارة ؛ فإنها لابتداء الزمان أو المكان ، ومن ثم كانت (من) حرفاً و(لدن) اسماً . اهـ « ابن قاسم علىٰ شرح الشذور » اهـ « أشموني » .

(**والغالب**) أيضاً ؛ أي : الكثير في (لدن) (**اقترانه**) أي : اقتران (لدن) (**بـ « من »**) الجارة ؛ ولذا لم تجر القرآن إلا بـ (من) الجارة ؛ نحو : ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ ، مثال اقترانها بـ (من) (**نحو : كان سيرك من لدن الجامع**) أي : من أول مكان الجامع ، (**أو من لدن صلاة العصر**) أي : من أول وقت صلاة العصر ، ومن غير الغالب قوله : (لدن شب ولدن أنت يافع) .

(**و**) أيضاً أن (لدن) (**قد تضاف إلى الجمل**) اسمية كانت (**نحو : ما رأيته من لدن زيد قائم ، أو**) فعلية ؛ نحو : ما رأيته (**من لدن قام زيد**) بخلاف (عند) فإنها لا تضاف إلا إلى المفرد .

(**وأما « لدىٰ » و« عند »**) العين بتثليث : (**فهما اسمان**) موضوعان (لـ) لدلالة علىٰ (**مكان الحضور أو زمانه**) ، مثال كونهما لمكان الحضور (**نحو : لقيته لدى الباب ، وجلست عنده**) ، ومثال كونهما للزمان ؛ نحو : جئت لدى العصر وعنده ، فـ (لدىٰ) مثل (عند) (**غير أن**) أي : لكن أن (**« عند » تستعمل نصباً على الظرفية**)

وخفضاً بـ(من) ، و(لدىٰ) لا تجر أصلاً ، و(عند) تكون ظرفاً للأعيان والمعاني ، و(لدىٰ) لا تكون إلا ظرفاً للأعيان خاصة ، قاله ابن الشجري في « أماليه » ، وتقلب ألف (لدىٰ) ياء مع الضمير لا الظاهر ؛ نحو : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ، . . . .

المكانية أو الزمانية ؛ نحو : جلست عند الشيخ ، واعتكفت عند الغروب ، (و) تستعمل (**خفضاً بـ** « من ») الجارة ؛ نحو : جئت من عند الشيخ ، وخرجت من عند الغروب ، (و) ذلك بخلاف (**لدىٰ**) فإنها (**لا تجر**) بـ(من) (**أصلاً**) أي : مطلقاً سواء كانت ظرف مكان أو زمان .

(و« **عند** » **تكون ظرفاً للأعيان**) أي : للذوات ؛ نحو : عندي زيد ، (و) تكون ظرفاً لـ (**المعاني**) نحو قولك : هـٰذا القول عندي صواب ، وعند فلان علم به . اهـ « أشموني » .

(و« **لدىٰ** » **لا تكون إلا ظرفاً للأعيان**) ، خُصت (لدىٰ) بالأعيان (**خاصة**) أي : خصوصاً ، أو حالة كونها مخصوصة بالأعيان ؛ كقولك : لدىٰ زيد ، وجلست لدى الباب ، واستظهر بعضهم : أن استعمال (لدىٰ) في المعاني نادر لا ممتنع ، ويُوجه بأنهم كثيراً ما يُعطون المعقول حكم المحسوس ، ومنه : قول بعض المصنفين : وأسأله الفوز لديه ، ثم رأيت بعضهم ردَّ المنع بقوله تعالىٰ : ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾ ، (**قاله**) أي : قال هـٰذا الفرق بين (عند) و(لدىٰ) أبو السعادات هبة الله شريف (**ابن الشجري في** « **أماليه** ») اسم كتاب لابن الشجري ، وهو في الأصل جمع إملاء ، وهو حكاية القول لمن يكتبه ، ووافقه في ذلك الحريري وأبو هلال العسكري ، وزعم المعري : أنه لا فرق بين (لدىٰ) و(عند) في كون كل منهما ظرفاً للأعيان والمعاني ، ولكن قولُ غيره أولىٰ وأرجح . اهـ « أشموني » .

(**وتقلب ألف** « **لدىٰ** » **ياءً**) عند الجمهور (**مع**) اتصاله بـ (**الضمير**) مطلقاً ، فتكون معربة نصباً بالفتحة المقدرة لاتصالها بالضمير ؛ لأن الضمير والتصغير والتكسير يردون الأشياء إلىٰ أصولها ، (**لا**) مع (**الظاهر**) ، فلا ترد إلىٰ أصلها ؛ نحو : كنت لدىٰ زيد ؛ لعدم مُقتَضِي القلب ، مثال قلبها ياءً ؛ (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾) ، وإعرابه : (لدىٰ) ظرف مكان بمعنىٰ (عند) منصوب ، وعلامة نصبه

﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ ﴾ وأما (سبحان) : فهو اسم مصدر بمعنى التسبيح ملازم للنصب ، وقد يُفرد في الشعر عن الإضافة ، منوناً إن لم تنو الإضافة ؛ كقوله :

سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به . . . .

فتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياءً لاتصالها بالضمير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، والظرف متعلِّق بمحذوف وجوباً لوقوعه خبراً مقدماً ومزيد مبتدأ مؤخر وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر الظرفي عليه ، وقس عليه قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ) إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ .

(**وأما « سبحان »** : **فهو**) في أصله (**اسم مصدر**) لـ (سبح) الرباعي ، واسم المصدر **ضابطه** : هو ما نقص عن حروف فعله الأصول ، أو ما كان مدلوله مدلول المصدر ؛ ولذلك قال : فهو (**بمعنىٰ**) المصدر القياسي ، الذي هو (**التسبيح**) لـ (سبَّح) المضعف ، وهو (**ملازم للنصب**) على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً ، تقديره : أسبحه تعالىٰ سبحاناً ؛ أي : تسبيحاً ؛ أي : أنزهه تعالىٰ تنزيهاً من كل النقائص في ذاته وصفاته وأفعاله .

(**وقد يفرد**) (سبحان) (**في الشعر**) أي : يُجرد ويُقطع (**عن الإضافة**) حالة كونه (**منوناً إن لم تنو الإضافة**) إلىٰ محذوف ؛ (**كقوله** :) [من البسيط]

(**سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به**) وقبلنا سبح الجودي والجمد

أي : سبحت الله تعالىٰ سبحاناً ؛ أي : نزهته من كل النقائص تنزيهاً ، وقوله : (ثم) سبحته (سبحاناً) هـٰذا محل الشاهد ، (نعوذ به) أي : نلتجىء إليه ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، (وقبلنا) أي : قبل تسبيحنا إياه معاشر البشر ، (سبحـ) ـه تعالى (الجودي والجمد) لأن الجبال خلق قبل البشر ؛ أي : وسبح تعالىٰ قبل بني آدم الجُوديُّ ـ بضم الجيم ـ : جبل في جزيرة البحر قرب الموصل ، عليه استقرت سفينة نوح عليه السلام ، (والجُمُد) بضم الجيم والميم : ما صلُب وارتفع من الأرض ، أو جمع جماد : وهو ما لا روح له من الأرض وسائر الجمادات . اهـ « منجد » ، والجُمد أيضاً ـ بضم الجيم وفتحها ـ : جبل معروف في العراق . اهـ « شواهد » .

وغير منون إن نويت ؛ كقوله :

سبحـــان مـــن علقمـــة الفـــاخـــر . . . .

أراد (سبحان الله) فحذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف بحاله . وأما (ذو) : فهو بمعنىٰ صاحب ، ولا يضاف إلا إلى اسم جنس غير صفة ، . . . .

(و) قد يفرد عن الإضافة في الشعر حالة كونه (غير منون إن نويت) الإضافة ؛ أي : إن نُوي المضافُ إليه المحذوف (كقوله) أي : كقول الأعشىٰ : [من السريع]

قـــد قلـــت لمـــا جـــاءنـــي فخـــره (سبحـــان مـــن علقمـــة الفـــاخـــر)

(أراد « سبحان الله » فحذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف بحاله) قاله الأعشى الشاعر المشهور في مدح عامر بن الطفيل ، وذم علقمة بن عُلاثة ، وضمير فخره يعود إلىٰ (علقمة) المذكور ؛ لأنه افتخر علىٰ عامر بن الطفيل ، وعامر هـٰذا صاحب الأعشىٰ : فقال : (سبحان من علقمة الفاخر) أي : عجباً لله من خَلْقِه علقمةَ الفاخر ؛ أي : الذي افتخر علىٰ عامر بن الطفيل ، وفي أغلب النسخ : (من علقمة الفاجر) بالجيم ؛ أي : من فجور علقمة الفاجر ؛ أي : الكاذب في فخره ومدحه نفسه وذَمِّه عامر بن الطفيل ، ولعل علقمة بن علاثة ذم عامر بن الطفيل قبل إسلامهما .

(وأما « ذو » : فهو بمعنىٰ صاحب) لا بمعنى الذي ، وإلا . . كانت موصولة مبنية ؛ نحو : جاء ذو قام ؛ أي : الذي قام ، ومثله (ذات) بمعنىٰ صاحبة ، (ولا يُضاف) (ذو) (إلا إلى اسم جنس) وهو ما صدق على القليل والكثير ، سواء كان اسم الجنس معرفة ؛ نحو : ﴿ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ ، أو نكرة ؛ نحو : ذو مال ظاهر ، وقد يُضاف شذوذاً إلى الضمير العائد إلى اسم الجنس ؛ كقوله : [من مجزوء الرمل]

إنمـــا يعـــرف ذا الفضـــل مـــن النـــاس ذووه

وفي قول الشاعر : (ذووه) شذوذ من وجهين : الأول : جمعيته ، والثاني : الإضافة إلى الضمير . اهـ من « العشماوي » .

وقوله : (غير صفة) قيد لا بد منه ؛ لإخراج الصفات ، كقائم وضارب ؛ فإنها أسماء أجناس ، فقول بعضهم : إنه لبيان الواقع ؛ لأن اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد ، والمراد بالصفة : ما أُخذ من المصدر للدلالة علىٰ معنىٰ وذات ، وإنما لم

وقد يضاف إلىٰ عَلَم ؛ نحو : (أنا الله ذو بكة) ، أو جملة ؛ نحو : اذهب بذي تسلم . . . .

تضف إليها ؛ لأن الغرض من وضعها كما علمت التوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس ، وإذا كان المضاف إليه وصفاً . . لم يُحتج إليها . اهـ « أبو النجا » .

(**وقد يضاف**) (ذو) شذوذاً (**إلىٰ عَلَم**) مع دلالته علىٰ معين غير جنس (**نحو : أنا الله ذو بكة**) قيل : إنه وُجد قبل الإسلام مكتوباً علىٰ حجر من أحجار الكعبة بخط قديم ، و(بكة) لغة في (مكة) سُميت بها ؛ لأنها تبك وتدق أعناق الجبابرة ، (**أو**) يُضاف (ذو) إلىٰ (جملة) فعلية شذوذاً أيضاً (**نحو**) قول بعضهم : (**اذهب بذي تسلم**) قيل : معناه اذهب في وقت ذي سلامة ، أو في مذهب ذي سلامة ، فـ(الباء) بمعنىٰ (في) ، و(ذي) صفة لنكرة محذوفة ، وقيل : معناه : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، أو في المذهب الذي تسلم فيه ، و(ذي) علىٰ هـٰذا موصولة ، والجملة الفعلية صلة لها ؛ فلا إضافة فيها حينئذ ، و(ذي) على الأول : نعت لنكرة محذوفة ، وعلى الثاني : موصولة . اهـ من هامش الشارح بتصرف .

قال السهيلي في كتاب « الأعلام » في قوله تعالىٰ : ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ ، هو يونس بن متىٰ ، أضاف (ذا) إلى (النون) وهو الحوت ، فقال تعالىٰ أيضاً : ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ ، وبينهما فرق ، وذلك أنه حين ذُكر في معرض الثناء عليه . . قيل : ذا النون ، ولم يقل : صاحب الحوت ، والإضافة بـ(ذا) أشرف من الإضافة بصاحب ؛ لأن قولك : (ذو) يُضاف إلى التابع ، وصاحب يُضاف إلى المتبوع ، تقول : أبو هريرة رضي الله تعالىٰ عنه صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا تقول : النبيُّ صلى الله عليه وسلم صاحبُ أبي هريرة إلا علىٰ وجه ما ، وأما ذو . . فإنك تقول فيها : ذو الملك ، وذو العرش ، وذو القرنين ، فتجد الاسم الأول متبوعاً غير تابع ؛ ولذلك سُميت أقيال حمْير : ذو جَدَن ، وذو يزن ، وذو رُعَين ، وذو كُلاع ، وفي الإسلام ذو الشهادتين ، وذو الشمالين ، وذو اليدين ، وذلك كله تفخيم للمسمىٰ بهـٰذا ، وليس ذلك في لفظ صاحب ، وإنما فيه تعريف لا يقترن به شيء من هـٰذا المعنىٰ ، ولفظ (النون) أشرف لوجوده في أوائل السور ؛ نحو : ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ ، وقد قيل : إن

وأما (مع) : فهي اسم معرب ، وهو لمكان الاجتماع أو زمانه ؛ نحو : زيد معك ، وجئتك مع العصر ، وفيها لغتان : فتح العين وسكونها ، ولغة السكون قليلة ، . . . .

هٰذا قَسَمٌ بالنون ، وإن لم يكن قسماً . . فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المُقسَم به عليه . اهـ « يس على التصريح » .

(**وأما « مع » فهي اسم معرب**) لملازمتها الإضافة التي هي من خواص الاسم ، (**وهو**) أي : لفظ (مع) موضوع (لـ) لدلالة علىٰ (**مكان الاجتماع**) والاصطحاب ، (**أو**) علىٰ (**زمانه**) مثال المكان (**نحو**) قولك : (**زيد معك ، و**) مثال الزمان : (**جئتك مع العصر**) ، والمراد بـ (الاصطحاب) : ما يشمل القرب ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ، (**وفيها لغتان : فتح العين**) ، وهو فتح إعراب ؛ لشبهها بـ (عند) في وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصلة ودالاً علىٰ حضور ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ ﴾ ، أو علىٰ قرب ؛ نحو : ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ، نقله ابن القاسم عن ابن مالك . اهـ « صبان » .

وقال الحفيد : إنما أعربت (مع) مع أنها موضوعة وضع الحرف بحسب الأصل ؛ لأنها ملازمة للإضافة ، فضعفت فيها مشابهة الحرف ، وهٰذا إنما يظهر على القول بأنها ثنائية وضعاً ، وقيل : إنها ثلاثية الوضع ؛ فهي نظير (أب) و(أخ) وأخواتهما ، و(يد) و(دم) وهي عند يونس والأخفش ـ وهو الحق ـ أصلها : معىً ، كفتىً فـ (مع) عندهما عكس أخوك ، تُردُّ لامُها في غير الإضافة ، وتُحذف في الإضافة ؛ لقيام المضاف إليه مقام لامها . اهـ « يس على التصريح » .

(و) بـ (**سكونها**) أي : وبسكون العين ، (**ولغة السكون قليلة**) في كلامهم ، وهي لغةُ ربيعةَ بنِ نزار بن معد بن عدنان أبي قبيلة ، ولغة غَنْم ـ بفتح الغين المعجمة ، وسكون النون ـ بن تغلب بن وائل أبي حي من العرب ، فإنها مبنية عندهم على السكون ؛ لتضمنها معنىٰ حرف المصاحبة ، وهي من المعاني التي حقها أن تؤدىٰ بالحرف وإن لم يُوضع لها كالإشارة . اهـ « صبان » ، وعلىٰ تلك اللغة القليلة جاء قول الشاعر : [من الوافر]

فريشي منكم وهواي معكم ... وإن كانت زيارتكم لماما

وإذا لقي الساكن ساكن . . جاز كسرها وفتحها ، وقد تفرد عن الإضافة فتنون ، وتكون بمعنىٰ (جميع) فتنصب على الحال ؛ نحو : جاء الزيدان معاً ؛ أي : جميعاً . وأما (أولو) : فهو اسم جمع ، لا واحد له من لفظه ، وقد مر أنه محمول علىٰ جمع المذكر السالم في إعرابه ؛ نحو : جاءني أولو . . . .

والمراد بـ (الريش) اللباس الفاخر أو المال أو نحوه ، و(لماما) بكسر اللام ، وتخفيف الميم ؛ أي : وقتاً بعد وقت ، فالرواية في البيت بتسكين معكم ، (و) علىٰ هـٰذه اللغة (**إذا لقي الساكن**) أي : إذا التقىٰ سكونها ، واتصل به (**ساكن**) آخر ، والساكن الأول بالنصب على المفعولية ، والثاني : بالرفع على الفاعلية(. . **جاز كسرها**) أي : كسر(مع) علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، (**وفتحها**) أي : وفتح (مع) للخفة ، أو للاتباع لما قبل السكون ، أو استصحاباً للأصل ؛ نحو قولك : جئت مع القوم ، (**وقد تفرد**) (مع) أي : تجرد (**عن الإضافة ، فتنون**) مفتوحة ، واختلف في حركة (معاً) إذا نُوِّنت ، فذهب الخليل وسيبويه إلىٰ أنها فتحة إعراب ، والكلمة ثنائية في حال الإفراد ، كما كانت في حال الإضافة ، وذهب يونس والأخفش إلىٰ أن الفتحة فيها كفتحة تاء فتىٰ ؛ لأنها لما أُفردت . . ردت إليها لامها المحذوفة ؛ فصارت اسماً مقصوراً تاماً في الإفراد ، منقوصاً في الإضافة ، ولكن حُذفت ألفها في الوصل للساكنين الألف والتنوين ، كما حُذفت ألف فتىٰ لذلك ، قال ابن مالك : وهـٰذا هو الصحيح . اهـ« تصريح » .

(**وتكون**) (معاً) حينئذ (**بمعنىٰ « جميع »** ، **فتنصب على الحال**) من المثنىٰ (**نحو : جاء الزيدان معاً ؛ أي : جميعاً**) أي : مجتمعين ، ومن الجمع المذكر ؛ نحو : جاء الزيدون معاً ؛ أي : جميعاً ؛ أي : مجتمعين ، ومن الجمع المؤنث ؛ نحو : جاء الهندات معاً ؛ أي : جميعاً ؛ أي : مجتمعات .

(**وأما « أولو » فهو اسم جمع**) أي : اسم مدلوله جمع ، ولفظه مفرد (**لا واحد**) ولا مفرد (**له من لفظه**) ، وأما من معناه . . فموجود ، وهو (ذو) بمعنىٰ صاحب ، (**وقد مر**) في (باب جمع المذكر السالم) (**أنه**) أي : أن (أُولِي) (**محمول علىٰ جمع المذكر السالم**) وملحق به (**في إعرابه**) بالواو والياء (**نحو**) قولك (**جاءني أولو**

العلم ؛ أي : أصحابه . **وأما القسم الثاني** : فمنه (كل) و(بعض) و(غير) و(سوىٰ) و(أي) و(حسب) و(أول) و(قبل) و(بعد) ، وأسماء الجهات الستُّ ، وهي : (فوق) و(تحت) و(يَمين) و(شمال) و(وراء) و(أمام) ،

ثُـمَّ ٱلْجِهَـاتُ ٱلسِّـتُّ فَـوْقُ وَوَرَا ... وَيَمْنَـــةٌ وَعَكْسُهَـــا بِـــلاَ مِـــرَا

وَهَكَـــذَا غَيْـــرُ وَبَعْـــضُ وَسِـــوَى ... فِـي كَلِـمٍ شَتَّـىٰ رَوَاهَـا مَـنْ رَوَىٰ

تقول : جاءني كل القوم ، فيكون مضافاً لفظاً ومعنىً ، ولك قطعه عن الإضافة لفظاً ؛ نحو : جاءني كلٌّ ، وهو منوي الإضافة ، ....

العلم ؛ أي : أصحابه) ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ، ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ .

(**وأما القسم الثاني**) من الأسماء التي تلزم الإضافة ، وهو ما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنى : (**فمنه** : « **كل** » و« **بعض** » و« **غير** » و« **سوىٰ** » و« **أي** » و« **حَسْب** » و« **أول** » و« **قبل** » و« **بعد** » ، **وأسماء الجهات الست**) بالرفع : صفة لـ (لأسماء) ، وبالجر : صفة لـ (الجهات) (**وهي** : « **فوق** » و« **تحت** » و« **يمين** » و« **شمال** » و« **وراء** » و« **أمام** ») فقد ذكرها الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ :

(ثـم الجهـات السـت فـوق وورا ... ويمنـــة وعكسهـــا بـــلا مـــرا

وهكـــذا غيـــر وبعـــض وســـوى ... فـي كلـم شتـىٰ رواهـا مـن روىٰ)

(**تقول**) في مثال كل المذكور في البيت السابق : (**جاءني كل القوم**) بالإضافة ، (**فيكون مضافاً لفظاً ومعنى ، ولك قطعه عن الإضافة لفظاً**) لا معنى (**نحو**) قولك : (**جاءني كلٌّ**) بالتنوين ، (**وهو منوي الإضافة**) أي : جاءني كل القوم ، وذلك إذا لم يقع نعتاً ولا توكيداً ، ومثال (بعض) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ ، وهل هما في هٰذه الحالة معرفتان أو نكرتان ؟ ذهب سيبويه والجمهور إلىٰ أنهما معرفتان بنية الإضافة ؛ ولذلك يأتي الحال منهما ؛ نحو قولهم : مررت بكل قائماً ، وببعض جالساً ، وأصل صاحب الحال التعريف ، وذهب ابن الفارسي إلىٰ أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفاً وسدساً وثلثاً وربعاً ونحوها معارف ؛ لأنها في المعنىٰ مضافات ، وهي نكرات بإجماع ، ورُد بأن العرب تحذف

وقس عليه سائر الأسماء المذكورة ، وسيأتي في آخر « المنظومة » أن لـ (قبل) ، (بعد) أربع حالات . وقول الناظم : (ما يَجُرُّ أبدا) بفتح الياء ؛ أي : ما يلزم الإضافة ، ولو قال : ما يضاف أبداً . . لكان أجود ؛ لأن كل مضاف يجر أبداً ، وكلامه صريح في أن المضاف عامل في المضاف إليه ، وهو الصحيح . . . .

المضاف إليه ، وتريده وقد لا تريده ، ودل مجيء الحال بعد (كل) و(بعض) علىٰ إرادته . اهـ من « التصريح » .

(**وقس عليه**) أي : علىٰ كل (**سائر الأسماء المذكورة**) هنا ؛ أي : باقيها في كونها مما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنىٰ ، (**وسيأتي في آخر**) هـٰذه (« **المنظومة** » **أن** لـ « **قبل** » و« بعد » **أربعَ حالات**) ، يعربان في ثلاثة منها ، ويبنيان في واحدة منها ، ومثلهما في ذلك أسماء الجهات الست ، و(أول) و(دون) و(حَسْب) .

(**وقول الناظم** : « **ما يَجُرُّ أبداً** » **بفتح الياء**) علىٰ صيغة المبني للفاعل (**أي : ما يلزم الإضافة** ، **ولو قال**) الناظم بدل قوله : (ما يجر أبداً) : (**ما يضاف أبداً . . لكان**) كلامه (**أجود**) ، وأوضح في إفادة المراد ؛ (**لأن كل مضاف يجر**) المضاف إليه (**أبداً**) أي : في جميع أحواله ؛ أي : سواء كانت إضافته لفظية أو معنوية ، وهـٰذا معلوم ، فلا حاجة إلىٰ ذكره ، (**وكلامهُ**) أي : قوله : (وفي المضاف ما يجر أبداً) (**صريح**) أي : ظاهر (**في أن المضاف عامل في المضاف إليه ، وهو**) أي : كونه العامل في المضاف إليه هو (**الصحيح**) الراجح عند سيبويه والجمهور كما مر .

و(**ثم**) في قوله : (**ثم الجهات الست**) للترتيب الذكري ، أو بمعنى الواو ؛ أي : ثم أسماء الجهات الست من هـٰذا النوع أيضاً ، وهي : (**فوق وورا**) ، وقصره في النظم للضرورة ، (**ويمنة**) بفتح الياء ، (**وعكسها**) أي : عكس هـٰذه الثلاثة ، وهي : (**تحت**) و(**قدام**) و(**يسرة**) ، وقوله : (**بلا مرا**) قصَرَه للضرورة ، **وأصله** : بلا مراء بالمد ، وهو إما : جمع مرية بمعنىٰ شك ، أو مصدر مارىٰ يماري مراءً ؛ أي : بلا جدال ولا نزاع ، وهو متعلِّق بمحذوف حال من الجهات الست ؛ أي : ثم الجهات الست حالة كونها بغير شك ، أو بغير جدال في كونها من هـٰذا النوع ، الذي ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنىٰ ، **والغرض منه** : تكميل البيت .

وقوله : (في كلم شتىٰ) أي : مع كلمات متفرقات ملازمة للإضافة لم أذكرها .

قوله : (**وهكذا « غير » و« بعض » و« سوىٰ »**) أي : ومثل هـٰذا المذكور من أسماء الجهات الست في كونه معدوداً من هـٰذا النوع (غير) و(بعض) و(سوىٰ) حالة كون هـٰذه الثلاثة (**وقوله : « في كلم شتىٰ » أي : مع كلمات**) كثيرة (**متفرقات**) في كتب القوم (**ملازمة للإضافة ، لم أذكرها**) هنا ؛ كـ (إذ) و(إذا) و(كلا) و(كلتا) (**رواها**) أي : روىٰ تلك الكلمات ، ونقلها عن العرب (**من روىٰ**) ونقل عنهم من علماء العربية ؛ كـ (حَسْبُ) و(أَيُّ) و(أَوَّلُ) و(قبلُ) و(بَعْدُ) و(عَلُ) ، وقوله : (شتىٰ) جمع شتيت ، كمرضىٰ جمع مريض ، وهو غير منصرف ؛ لألف التأنيث المقصورة .

وعبارة الحريري في « شرحه » هنا : **واعلم** : أن في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة ؛ ولا يُرىٰ ما بعدها إلا مجروراً ، وهي كثيرة ، ونذكر ما يستعمل منها ؛ فمن ذلك (سبحان) ومعَاذ) و(عِياذ) و(مَعَ) مفتوحة العين وقد تسكن ، و(كل) و(بعض) و(أي) و(كلا) و(كلتا) و(مِثْل) و(مَثيل) و(شبه) و(شبيه) و(نحو) و(شطر) و(نظير) و(عند) و(دون) و(سوىٰ) و(غير) و(بَيْدُ) بمعنىٰ غير ، و(قُبَيل) و(قُبالة) و(حذاء) و(إزاء) و(تجاه) و(تلقاء) و(قبل) و(بعد) ، والجهات الست التي هي : و(قدام) و(خلف) و(فوق) و(تحت) و(يمنة) و(يسرة) ، وما جرىٰ مجراها مثل : و(يمين) و(شمال) و(أعلىٰ) و(أسفل) و(وراء) و(أمام) ، ومن ذلك (سائر) وهو بمعنىٰ (باقٍ) ، وليس بمعنىٰ (جميع) ، و(لعمر الله) في القسم ، ومعناه : بقاء الله ؛ لأنه يقال : عَمْر وعُمْر بفتح العين وضمها ، واختير في القسم الفتح لخفته ، ومن ذلك (ذو) و(ذات) وتثنيتهما وجمعهما ، و(أولو) التي معناها (ذوو) و(أولات) التي معناها (ذوات) ، و(بين) و(عند) و(لدىٰ) و(لدن) و(وسْط) بسكون السين وفتحها ، والفرق بينهما : أن المسكنة السين تَحُلُّ محَل (بين) ، والمفتوحة تقع فيما لا يتجزأ ؛ كقولك في الأول : جلس وسْط القوم ، وفي الثاني : جلس وسَط الدار ، فاعرف ذلك ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم . اهـ من « شرح الناظم » .

❊ ❊ ❊

باب كم الخبرية

وَٱجْرُرْ بِكَمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرَا مُعَظِّماً لِقَدْرِهِ مُكَثِّرَا

تَقُولُ كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي وَكَمْ إِمَاءٍ مَلَكَتْ وَأَعْبُدِ

(باب كم الخبرية)

وإنما قيدها الناظم في الترجمة بـ(الخبرية) لأنها المذكورة هنا ؛ لمناسبتها لـ(باب الإضافة) لأن تمييزها لا يكون إلا مجروراً ، وأما الاستفهامية . . فقد ذكروها في (باب التمييز) لمناسبتها له ؛ لأنه لا يكون إلا منصوباً .

والحاصل : أن (كم) في كلام العرب قسمان :

خبرية : وهي التي تكون بمعنىٰ عدد كثير ، وذكروها في (باب الإضافة) لمناسبتها له ؛ لأن تمييزها مجرور بإضافتها إليه ؛ نحو : كم مال جمعته .

واستفهامية : وهي التي تكون بمعنىٰ أي عدد كثير أو قليل ، وذكروها في (باب التمييز) لمناسبتها له ؛ لأن تمييزها منصوب بها كما مر آنفاً .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(واجرر بكم ما كنت عنه مخبرا معظما لقدره مكثرا

تقول كم مال أفادته يدي وكم إماء ملكت وأعبد)

أي : (**واجرر**) أيها السائل (**بكم ما**) أي : تمييزاً (**كنت عنه**) أي : عن كثرته (**مخبرا**) حالة كونك (**معظماً لقدره**) من حيث الذات (**مكثِّرا**) بكسر المثلثة المشددة ؛ أي : مظهراً لكثرته من حيث العدد مفتخراً به ؛ أي : اجرره بإضافة (كم) الخبرية إليه ، وفي بعض النسخ : (مُكبِّراً) بالباء الموحدة المشددة المكسورة ، وهو بمعنىٰ معظِّماً ؛ أي : مخبراً عن كبر ذاته ؛ لأن التعظيم والتكبير من حيث الذات ، والتكثير من حيث العدد .

ومعنى البيت : واجرر بإضافة (كم) الخبرية إليه اسماً كنت مخبراً عنه ، معظماً لقدره مكثراً لعدده إن اتصل بها ذلك الاسم .

(**تقول**) في مثالها : (**كم مالٍ أفادته**) أي : أعطته (**يَدي**) للمحتاجين ، بإفراد

(كم) في الكلام علىٰ قسمين : استفهامية : بمعنىٰ أي عدد ، وخبرية : بمعنىٰ عدد كثير ؛ فالاستفهامية ستأتي في (باب التمييز) ، وأما الخبرية.. فيقصد بها التعظيم والتكثير ، ولا يكون مميزها إلا مجروراً بإضافتها إليه ؛ ....

تمييزها ؛ حملاً له علىٰ تمييز المئة فما فوقها ، وهو الأكثر ، (و) قد يكون تمييزها جمعاً ؛ حملاً له علىٰ تمييز العشرة فما دونها ؛ نحو قولك : (**كم إماء ملكتـ**) ـهن يدي ، (و) كم (**أعبد**) ملكتهم يدي ، و(الإماء) جمع أمة ، وهي الوليدة الرقيقة ، والتاء في (ملكت) للتأنيث ؛ لأنه مسند إلى اليد ، و(الأعبد) جمع عبد ، وهو الذكر الرقيق ، وتختص (كم) الخبرية بالماضي ؛ فلا يقال : كم غلمان سأملكهم ؛ لأن التكثير إنما يكون فيما عُرف حدُّه وقدره ، والمستقبل مجهول ، ولا تفارق صدر الكلام ؛ لأنها تدل علىٰ إنشاء التكثير والإخبار عنه ، فوجب لها صدر الكلام كما وجب لـ(رُبَّ) اهـ « يس » ، وهو أيضاً نوع من أنواع الكلام ؛ فوجب التنبيه عليه من أول الأمر . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**« كم » في الكلام**) أي : في كلام العرب ؛ لأنه المعهود ذهناً ، مشتملة (**علىٰ قسمين**) :

إحداهما : (**استفهامية**) : وهي التي تكون (**بمعنىٰ أي عدد**) قليلاً كان أو كثيراً ، (**و**) **ثانيتهما** : (**خبرية**) وهي التي تكون (**بمعنىٰ عدد كثير**) .

(**فالاستفهامية ستأتي**) إن شاء الله تعالىٰ (**في « باب التمييز »**) فهي بمعنىٰ أي عدد ؛ فالاستفهام عن كمية الشيء . اهـ « خضري » .

(**وأما الخبرية.. فيقصد بها التعظيم**) لقدر مميزها ، وضده التحقير ، (**والتكثير**) لعدده ، وضده التقليل ، وضد التكبير التصغير ؛ فهي بمعنىٰ قولك : عدد كثير ، سُميت بذلك ؛ لأن ما هي فيه إخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب ، (**ولا يكون مميزها**) أي : مميز (كم) الخبرية (**إلا مجروراً بإضافتها**) أي : بإضافة (كم) (**إليه**) أي : إلىٰ تمييزها ، **والصحيح** : أن الجر هنا بإضافة (كم) إليه لا بـ(من) مقدرة ، كما نُقل عن الكوفيين ، وشرط الجر اتصاله بها ، فإن فُصل منها بأحد الظرفين ؛ نحو : كم في الدار رجلاً ، وكم عندك غلماناً.. اختير نصبه ، أو فصل بهما

حملاً لها علىٰ ما هي مشابهة له من العدد ، ويكون مفرداً ـ وهو الأكثر ـ كتمييز المئة فما فوقها ؛ نحو : (كم مال أفادته يدي) ، وتميم تجيز النصب حينئذ بها ، ويكون جمعاً ؛ كتمييز العشرة فما دونها ؛ نحو : (كم إماءٍ ملكَتْ وأَعْبُد) ، و(التاء) في (ملكت) للتأنيث ، وتختص (كم) بالماضي ؛ فلا يقال : كم غلمان سأملكهم ؛ لأن التكثير إنما يكون فيما عُرف حدُّه ، والمستقبل مجهول ، . . . .

معاً ؛ نحو : كم عندي من الناس رجلاً ، أو بجملة ؛ كقوله : [من البسيط]

. . . . كـم نـالنـي منهُـمُ فضـلاً علـىٰ عـدم

وجب نصبه لتعذر الإضافة حينئذ ؛ فحملت على الاستفهامية ، وإنما وجب جره بإضافتها إليه إذا كان متصلاً بها (**حملاً لها**) أي : لـ(كم) الخبرية (**علىٰ ما**) أي : علىٰ شيء (**هي**) أي : (كم) (**مشابهة له**) أي : لذلك الشيء حال كون ذلك الشيء (من) آحاد (**العدد**) كالعشرة وما دونها ، فيكون تمييزها جمعاً قياساً علىٰ تمييز ذلك ؛ فتقول : كم غلمان ملكت ؟ كما تقول : ملكت عشرة أثواب .

(**ويكون**) تمييزها ؛ أي : تمييز (كم) الخبرية (**مفرداً ، وهو**) أي : كونه مفرداً هو (**الأكثر ؛ كتمييز المئة فما فوقها**) أي : فما فوق المئة كالألف ؛ حملاً لتمييزها علىٰ تمييزه (**نحو**) قولك : (**كم مال أفادته يدي**) أي : كسبته يدي ، كما تقول : ملكت مئة عبد وألف درهم ، (**وتميم**) أي : بنو تميم (**تُجيز النصب**) أي : نصب تمييزها (**حينئذ**) أي : حين إذ كان مفرداً (**بها**) أي : بكم ؛ حملاً لها على الاستفهامية ، (**ويكون**) تمييز (كم) الخبرية (**جمعاً ؛ كتمييز العشرة فما دونها**) من الآحاد ، وإنما جمعوه ؛ حملاً لتمييزها علىٰ تمييز نحو : العشرة ، مثال كون تمييزها جمعاً حملاً علىٰ ذلك العدد المذكور (**نحو**) قولك : (**كم إماء ملكتـ**) ـهن يدي ، كما تقول : ملكت عشرة دراهم ، (**و**) كم (**أعبد**) ملكتهم يدي ، (**و« التاء » في**) قول الناظم : (**« ملكت » للتأنيث**) أي : لتأنيث الفاعل الذي هو اليد .

(**وتختص « كم »**) الخبرية (**بالماضي ؛ فلا يقال**) فيها : (**كم غلمان سأملكهم ؛ لأن التكثير**) أي : لأن الإخبار عن كثرة الشيء (**إنما يكون فيما عُرف**) وعُلم (**حدُّه**) أي : قدره ، (**والمستقبل مجهول**) قدره ، ولا يصح الإخبار عن

ولا تفارق صدر الكلام .

كثرته ، (**ولا تفارق**) (كم) الخبرية (**صدر الكلام**) وأوله ؛ لأنها تدل علىٰ إنشاء التكثير ، وهو أيضاً نوع من أنواع الكلام ، فيجب التنبيه عليه من أول الأمر . اهـ « ملا جامي » .

تنبيه

[جواز وقوع الاسم عقب (كم) الخبرية مفرداً وجمعاً]

أشار الناظم بقوله في المثالين : (كم مال) و(كم ماء) إلىٰ أنه يجوز أن يقع الاسم الذي بعد (كم) الخبرية مفرداً كـ(مال) و(عبد) ، وجمعاً كـ(إماء) و(أعبد) لأن (كم) موضوعة للعدد المجهول ، وتمييز العدد المعلوم مجرور ومنصوب ، والمجرور تارة يكون جمعاً ؛ كثلاثة أعبد ، وتارة يكون مفرداً ؛ كمئة عبد ، والمنصوب لا يكون إلا مفرداً ، كما أن تمييز العدد المنصوب كذلك ؛ فتقول : كم كوكباً تحوي السماء ؟ كما تقول : أحد عشر كوكباً ، وثلاثون شهراً . اهـ الشارح اليمني .

تتمة

[في الأمور التي تتفق فيها (كم) الاستفهامية والخبرية وما يفترقان فيه]

تتفق (كم) الخبرية والاستفهامية في الاسمية ، والبناء على السكون ، والافتقار إلى المميِّز لإبهامهما ، وجواز حذفه لدليل ، ولزوم الصدارة ، وفي أوجه الإعراب ، فإن تقدمهما جار . . فمحلهما الجر ، وإلا . . فإن كُني بهما عن الحدث أو الظرف . . فنصب على المصدرية أو الظرفية ؛ ككم ضربْة ، أو كم يوماً ضربت ، وإن كُني بهما عن الذوات : فإن لم يلهما فعل ؛ ككم رجل عندي ، أو كان لازماً ؛ نحو : كم رجل قام ، أو متعدياً رافعاً لضميرهما ؛ ككم رجل ضرَب زيداً ، أو لسببيهما ؛ ككم رجل ضرب أبوه زيداً ، أو أخذ مفعوله ؛ ككم رجل ضربت زيداً عنده . . فهما في ذلك كله مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وإن كان متعدياً لم يشتغل بشيء ؛ ككم عبد ملكت . . فهما مفعولان ، أو اشتغل بضميرهما أو سببيهما ؛ ككم رجل ضربته ، أو ضربت عبده . . فاشتغال .

. . . .

ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية مفرد على الأصح ، وأصله النصب ، ويُفصل منها في السعة ، وفي الخبرية يجوز مفرداً وجمعاً ، وأصله الجر ، ولا يُفصل إلا ضرورة ؛ كقوله : [من الخفيف]

كم بجودٍ مُقْرفٍ نَالَ العُلَى ... وكريمٍ بُخْله قَدْ وَضَعَه

بجر (مقرف) ، والمراد به : من ليس أصيلاً من جهة الأب ؛ إذ هو من أبوه عجمي وأمه عربية ، وفي أن الخبرية تدل على التكثير ، وتختص بالماضي ؛ فلا يجوز : كم غلمان سأملكهم ، والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ، ولا تستدعي جواباً ، ولا يقترن البدل منها بالهمزة ، بخلاف الاستفهامية في الجميع . اهـ من « الخضري » .

❊ ❊ ❊

باب المبتدإ والخبر

وَإِنْ فَتَحْتَ ٱلنُّطْقَ بِٱسْمٍ مُبْتَدَا ... فَٱرْفَعْهُ وَٱلأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا
تَقُولُ مِنَ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلُ ... وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ وَٱلأَمِيرُ عَادِلُ

(باب المبتدإ والخبر)

(وإن فتحت النطق باسم مبتدا ... فارفعه والأخبار عنه أبدا
تقول من ذلك زيد عاقل ... والصلح خير والأمير عادل)

(**وإن فتحت النطق**) أي : وإن بدأت كلامك (**باسم مبتدا**) أي : باسم يصح جعله مبتدأً لُيخبر عنه بآخر ؛ بأن كان معرفة أو نكرة بمسوِّغ ، وظاهر عبارته توهم اشتراط فتح النطق بالمبتدإ ، وعدم جواز تقديم الخبر عليه ، وليس كذلك ، وإنما مراده بذلك تجرده عن العوامل اللفظية ، غير الزائدة والشبيهة بها كالنواسخ (. . **فارفعه**) أي : فارفع ذلك المبتدأ الذي جعلته مبدأ لكلامك حقيقةً أو حكماً رفعاً مصوراً أو معلماً بواحد من علاماته ؛ أعني : الضمة وما ناب عنها أبداً ؛ أي : في جميع أحواله ؛ أي : سواء كان مفرداً أو غيره منصرفاً كان أو غيره ، (**و**) ارفع (**الأخبار عنه**) أي : عن ذلك المبتدإ (**أبداً**) حذف لفظة (أبداً) في المبتدإ ؛ اكتفاءً بما ذكره هنا ؛ أي : في جميع أحواله ، مفرداً كان أو غيره ، منصرفاً كان أو غيره ، واحداً كان كأمثلته أو متعدداً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۞ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ .

وقوله : (والأخبار) يصح قراءته بفتح الهمزة جمع خبر ، ففيه إشارة إلىٰ جواز تعدده ، كما يكون واحداً ، ويصح قراءته بكسر الهمزة بمعنى اسم المفعول ؛ أي : وارفعه وارفع المخبر به عنه ؛ لأن حكمَهما الرفعُ باتفاق من النحاة ، ومتىٰ أخبر عن المبتدإ . . وجب مطابقة الخبر له إفراداً أو ضداً تذكيراً أو وضعاً ؛ نحو : أنا قائم ، وأنت قائم ، وأنت قائمة ، وأنتما قائمان ، أو قائمتان ، وأنتم قائمون ، وأنتن قائمات .

(**تقول**) أيها السائل (**من**) أمثلة (**ذلك**) أي : من أمثلة رفع المبتدإ والخبر جميعاً قولهم : (**زيد عاقل ، والصلح خير ، والأمير عادل**) ، وعدد الأمثلة إشارة إلىٰ أنه

لا فرق في المبتدإ بين كونه معرَّفاً بالعلمية ، أو بـ(أل) الجنسية أو بالعهدية ، وسُمي المبتدأُ مبتدأً ؛ لأنه جُعل مبدأً لغيره من قولك : ابتدأت الشيء إذا جعلته مبدأ لغيره ، وسُمي الخبر خبراً ؛ لأنه يُخبر به عما في المبتدإ من المعنىٰ ، ويسهل عند السامع فهم المعنى المنطوي في المبتدإ من قولهم : أرضٌ خَبْرَةٌ ؛ أي : سهلة . اهـ من « النزهة » .

ولما فرغ الناظم من الوسائل . . شرع في المقصود بالذات ، وهو الأحكام التركيبية المسماة بعلم النحو وعلم العربية ، ثم إن التراكيب راجعة إلىٰ جملتين : اسمية وفعلية ، وقدم الكلام على الاسمية ؛ بناءً علىٰ أن المبتدأ أصل للفاعل ، وهو مذهب سيبويه ، **وحجته** : أنه لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر ، بخلاف الفاعل ففاعليته تزول إذا تقدم ، وقيل : الفاعل أصل ، **وحجته** : أن عامله لفظي ، وهو أقوىٰ من عامل المبتدإ المعنوي ، ونسب للخليل ، ولما رأى ابن السراج والأخفش أن لكل حجة . . قالا : كل منهما أصل ، وهو الذي اختاره الرضي ، وأشار إلى الأقوال الثلاثة السيوطي في « فريدته » بقوله :

واختلفـوا فيمـا لـه التـأصـل ... فـي الـرفـع هـل مبتـدأ أو فـاعـل
وُجِّـهَ كـلٌّ بـاتجـاه يجلـو ... مِـن ثَـمَّ قـال البعـضُ كـلٌّ أصـل

اهـ من حمدون .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**المبتدأ** : **هو**) **لغة** : ما يُبدأ به الشيء ، كالواحد في الأعداد ، **واصطلاحاً** : هو (**الاسم**) الصريح أو المؤول به ، فخرج بـ(الاسم) الفعل والحرف والجملة ، وأما قولهم : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) . . فمؤول بالمصدر ؛ أي : فسماعُك ؛ **فالصريح** : ما لا يحتاج في جعله مبتدأ إلىٰ تأويل ؛ كقولك : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، **والمؤول** : ما يحتاج في جعله مبتدأً إلىٰ تأويل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ أي : صيامكم (**المجرد**) أي : الخالي (**عن**) جنس (**العوامل**) ولو واحداً (**اللفظية**) أي : المنسوبة إلى اللفظ ؛ أي : الملفوظة ، خرج بـ(المجرد عنها) المقرون بها ؛ نحو : كان زيداً

قائماً ، وقام زيد ؛ فلا يقال في زيد : مبتدأ ، بل يقال في الأول : اسم كان ، وفي الثاني : فاعل ، وخرج بـ(اللفظية) المعنوية ، وهو الابتداء ؛ لأنه رافعه على الأصح ، وحد الابتداء : الاهتمام بالشيء ، وجعله أوَّلاً للثاني ؛ بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول ، وقد ذكرنا هنا تقسيمات مفيدةً للطلاب في « الفتوحات » ، فراجعها واحفظها .

(**غير الزائدة**) أو شبهِها : صفة ثانية لـ(العوامل) ، فخرج بهـٰذا القيد الزائدة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ ، فـ(خالق) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة في آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد ، وهو (من) ، و(غير الله) خبر ، و(يرزقكم) خبر بعد خبر ، أو (غير) بدل من (خالق) ، والخبر محذوف ، تقديره : ألكم ، ولا تقل : إن (خالقٍ) وصف مبتدأ ، و(غير) فاعل أغنىٰ عن الخبر ؛ لأن الوصف الرافع لما سدَّ فاعلُه مسدَّ الخبر . نُزِّل منزلة الفعل ، والفعل لا يدخل عليه (من) فكذلك ما أشبهه ، ونحو قولهم : بحسبك درهم ، وخرج بقولنا : (أو شبهها) نحو قول الشاعر : [من الطويل]

فقلت ادع أخرىٰ وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب

و(أبي المغوار) بكسر الميم ، وسكون الغين المعجمة : كنية رجل ، ويُروىٰ أبا المغوار علىٰ إعمالها عمل إن ، فـ(لعل) حرف جر شبيه بالزائد ، و(أبي) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياءً لأجل حرف جر شبيه بالزائد ، و(قريب) خبر المبتدإ ، ونحو قولك : رُبَّ رجل قائم ، فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ، ويدل علىٰ ذلك رفع المعطوف ؛ نحو : رُبَّ رجل قائم وامرأة ، والفرق بين الزائد وشبهه وإن كان كل منهما لا يتعلق بشيء : أن الزائد إذا حُذف . . لا يتوقف المعنىٰ عليه ؛ كـ(من) في الآية المذكورة ، و(الباء) في بحسبك ، والشبيه بالزائد يتوقف المعنىٰ عليه ؛ كـ(لعل) في البيت المذكور ؛ فإنها تُفيد الترجي ، فلو حُذفت . . لم يبق ما يدل عليه .

وقوله : (**مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به**) : حال من قوله : (الاسم

. . . .

المجرد) أي : حالة كون ذلك المجرد مُخبراً عنه بخبر ؛ نحو : زيد قائم ، أو حالة كونه وصفاً رافعاً لمرفوع اكتفىٰ واستغنىٰ به عن طلب الخبر ؛ نحو : أقائم زيد ، خرج بهٰذين القيدين اسم الفعل ؛ نحو : نَزَالِ ؛ لأنه غير مخبر عنه ، وغير وصف ، ولا محل له من الإعراب على الأصح . اهـ « حمدون »

وظاهر كلامه : حصر المبتدإ في هٰذين القسمين ، ويرد عليه نحو : (أقل رجل يقول كذا) ، **ويُجاب عنه** : بأن هٰذا التعريف بالنظر إلى المبتدإ الكثير الغالب المشهور ، وإلا . . فقولهم : (أقل رجل . . .) إلخ ليس من القسم الأول ؛ لأنه لا خبر له ملفوظاً ولا محذوفاً ؛ لأن جملة (يقول) نعت لرجل ، وليس بخبر ؛ بدليل جريانه علىٰ رجل في تثنيته وجمعه ؛ نحو : أقل رجلين يقولان ذلك ، وأقل رجال يقولون ذلك ، ولا من القسم الثاني ؛ لأنه لا فاعل له إلا أن يقال : المرادُ بالخبر ما تحصل به الفائدة ؛ فيدخل ذلك في القسم الأول . اهـ « عبادي على الشذور » .

وقوله : (أو وصفاً) معطوف علىٰ (مخبراً عنه) كأنه قال : هو الاسم المجرد . . . إلخ حال كونه مخبراً عنه ، أو حال كونه وصفاً . . . إلخ ؛ فإن المخبر عنه والوصف نفس المبتدإ . اهـ « عبادي » أيضاً .

وقوله : (رافعاً لمكتفى به) شرط في صحة وقوع هٰذا الوصف مبتدأ ، وقوله : (لمكتفىٰ) اسم مفعول ، وبه نائب فاعل له ؛ أي : رافعاً لما يكتفي به في حصول الفائدة به ، سواء كان ذلك المرفوع اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً ، ولا يجوز أن يرفع ضميراً متصلاً ؛ فهو محصور في قسمين ، ويُستثنىٰ من الضمير المتصل صورتان :

الأولىٰ : إذا كان الوصف معطوفاً علىٰ وصف مذكور قبله رافع لمكتفىٰ به ؛ نحو : أقائم زيد أم ذاهب ؟ فإن ذاهب : مبتدأ لعطفه علىٰ قائم ، وفيه ضمير مستتر سدَّ مسد الخبر .

والثانية : إذا تنازع وصفان في مرفوع واحد ، فأعملْتَ أحدهما ، وأضمرت في الآخر مرفوعه ؛ نحو : أقائم أم راحل زيد ؟ وقائم : مبتدأ ، وراحل : معطوف علىٰ

والخبر : هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدإ غير الوصف المذكور . **وحكمهما** : أنهما مرفوعان باتفاق ، كما مثل به الناظم ، وإنما اختلفوا في رافعهما علىٰ أقوال ، أصحها عند ابن مالك ، ونسب لسيبويه : . . . .

قائم ، فيجب الإضمار لأحدهما عند البصريين والكوفيين .

وأما الضمير البارز المتصل المرفوع . . فلا يوجد في الأسماء ، بل هو خاص بالأفعال ، اهـ « عبادي » .

ويدخل في هٰذا الوصف المكتفي بمرفوعه اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ؛ فإن الجميع مقيس على اسم الفاعل ، وإنما لم يرفع هٰذا الوصف الخبر ؛ لأنه بمنزلة الفعل ، والفعل لا يرفع الخبر ، فكذلك ما حمل ، وعُلل أيضاً بأن الخبر محكوم به على المبتدإ ، ومرفوع الوصف محكوم عليه . اهـ « حمدون » .

(**والخبر**) **لغة** : ضد الإنشاء ، **واصطلاحاً** : (**هو الجزء**) من جزئي الكلام المسند والمسند إليه (**الذي حصلت**) وتمت (**به الفائدة**) أي : فائدة الكلام (**مع مبتدإ**) ، خرج به الفاعل ؛ فإنه تحصل به الفائدة مع الفعل ، وقوله : (**غير الوصف المذكور**) يعني : الرافع (لمكتفىً به) بالجر : صفة لـ(مبتدأ) أما الوصف المذكور وإن حصلت به الفائدة بمرفوعه . . فمرفوعه ليس بخبر ، بل هو مسند إليه لذلك الوصف .

(**وحكمهما**) أي : حكم المبتدإ والخبر : (**أنهما مرفوعان**) لأنهما عمدتان في الكلام والرفع إعراب العُمد ؛ أي : مرفوعان لفظاً أو تقديراً أو محلاً (**باتفاق**) من النحاة ، وذلك المبتدأ والخبر المحكوم لهما بالرفع (**كما مثل به الناظم**) أي : كالمثال الذي مثله الناظم بقوله : (زيد عاقل . . .) إلخ ، (**وإنما اختلفوا في رافعهما**) ، لا في رفعهما (**علىٰ أقوال**) أربعة ، الأول منها ما ذكره الشارح بقوله : (**أصحها**) أي : أرجح تلك الأقوال الأربعة (**عند ابن مالك**) حيث قال في « خلاصته » :

ورفعوا مبتدأً بالابتدا ... كذاك رفع خبر بالمبتدا

(**ونسب**) هٰذا القول (**لسيبويه**) إمام البصريين ، **اسمه** : عمرو بن عثمان بن

أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو جعلك الاسم أوّلاً لتخبر عنه ، والخبر مرفوع بالمبتدإ ، فعامل الأوّل : معنوي ، والثاني : لفظي ....

قنبر ، أبي بشر الحارثي ، مولىٰ بني الحارث بن كعب ، ولُقِّب بِسِيبوَيْهِ ، **ومعناه** : رائحة التفاح ؛ لأنه كان يعتاد شم التفاح ، وكان أصله من فارس ، قيل : مات بالبصرة سنة ثمانين ومئة ، قال الخطيب : وعمره اثنتان وثلاثون سنة ؛ أي : عُزي هـٰذا القول إلىٰ سيبويه : (**أن المبتدأ مرفوع بالابتداء**) وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد إليه ، كذا في « التوضيح » ، وفسره الشارح بقوله : (**وهو**) أي : الابتداء (**جعلك الاسم**) المعرَّف أو المقترن بالمسوِّغ (**أوّلاً**) أي : مبدأً لما بعده (**لتخبر عنه**) بما بعده ؛ أي : لتجعله محكوماً عليه بما بعده حقيقة أو حكماً ، فإذا قلت : زيد أخوك.. فزيد مرفوع بالابتداء ، وأخوك مرفوع بزيد ، وصح رفعه به وإن كان جامداً ؛ لأن أصل العمل للطلب ، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كون محكوماً به له طلباً لازماً ، كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب.. عمل فيه عند طائفة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل .

واعترض : بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل ؛ نحو : القائم أبوه صاحبك ، فلو كان رافعاً للخبر.. لأدىٰ إلىٰ رفع شيئين ، لم يكن أحدهما تابعاً للآخر .

وأُجيب عنه : بأن الجهة مختلفة ؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه ، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به له . اهـ « تصريح » .

(**والخبر مرفوع بالمبتدإ ، فعامل الأول**) من الاسمين وهو المبتدأ : (**معنوي**) أي : منسوب إلى المعنىٰ ، وهو التجرد عن العوامل اللفظية ، (و) عامل (**الثاني**) وهو الخبر : (**لفظي**) أي : منسوب إلى اللفظ وهو المبتدأ .

والقول الثاني : أنهما مرفوعان بالابتداء ، وهو قول ابن السراج ، وصححه أبو البقاء ، وحُجة من قال بهـٰذا القول : أن الابتداء لما رفع المبتدأ.. وجب له أن يرفع الخبر أيضاً ؛ لأنه مقتضٍ لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل.. عمل في المفعول .

والثالث : أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء وبالمبتدإ ، فاجتمع

وقد عُلم من حدِّ المبتدإ أنه علىٰ قسمين : مبتدأ له خبر كما في النظم ، ومبتدأ لا خبر له ، بل له مرفوع يغني عن الخبر ، وهو الوصف المسند إلى الفاعل ؛ نحو : أقائم الزيدان ؟ أو نائبه ؛ نحو : ما مضروب العمران ، . . . .

عليه عاملان ، وحجة من قال بهـٰذا القول : أن الابتداء عامل ضعيف ؛ لكونه عاملاً معنوياً ، فقوي بالمبتدإ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة ، وهـٰذه الأقوال الثلاثة منقولة عن البصريين .

والقول الرابع : عن الكوفيين أنهما ؛ أي : أنَّ المبتدأ والخبر ترافعا ؛ أي : رفع كل منهما الآخر ، وحجتهم : أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر ؛ فكان كل منهما عاملاً في صاحبه ، وضُعف القول الثاني ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف لكونه معنوياً ، فلا يصلح لرفع الشيئين ، وكذلك ضُعف الثالث ؛ لأن اجتماع عامل لفظي ومعنوي علىٰ معمول واحد غير معهود ، وكذلك ضُعف الرابع ؛ لأن تأثير المؤثر أقوىٰ من المؤثر فيه ، فلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً . اهـ « تصريح » بتصرف .

(**وقد عُلم من حدِّ المبتدإ**) وتعريفه السابق آنفاً بقوله : (مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفىٰ به) (**أنه**) أي : أن المبتدأ (**علىٰ قسمين**) :

أحدهما : (**مبتدأ له خبر**) ، وذلك (**كما**) أي : كالمثال الذي ذكره الناظم (**في النظم**) من قوله : (زيد عاقل . . .) إلخ .

(**و**) **ثانيهما** : (**مبتدأ لا خبر له**) لأنه بمثابة الفعل ، فكما أن الفعل لا يخبر عنه . . فهو لا يخبر عنه كما مر ، (**بل له مرفوع**) سواء كان فاعلاً أو نائباً عنه ، (**يغنيـ**) ـه ذلك المرفوع (**عن**) طلب (**الخبر**) بأن تتم به الفائدة ، وإن لم تتم به الفائدة . . لم يكن الوصف مبتدأً ؛ نحو : أقائم أبواه زيد ؟ فـ(زيد) مبتدأ مؤخر و(قائم) خبره مقدم ، (أبواه) فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون (أقائم) مبتدأ ؛ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال : أقائم أبواه ؟ فيتم الكلام . اهـ « ابن عقيل » ، (**وهو**) أي : المبتدأ الذي لا خبر له هو (**الوصف المسند إلى الفاعل ؛ نحو : أقائم الزيدان ؟ أو**) المسند إلىٰ (**نائبه**) أي : نائب الفاعل (**نحو : ما مضروب العمران**) .

واستغنىٰ هـٰذا القسم بمرفوعه عن الخبر ، لشدة شبهه بالفعل ؛ ولهـٰذا لا يطرد في الكلام ، حتىٰ يعتمد علىٰ ما يقربه من الفعل ، من استفهام أو نفي كما مثلنا . والغالب في المبتدإ أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة إن حصلت فائدة ، وهي . . . .

(**واستغنىٰ هـٰذا القسم بمرفوعه عن**) طلب (**الخبر ؛ لشدة شبهه بالفعل**) في جريانه علىٰ حركاته وسكناته ؛ ولهـٰذا لا يصغر ولا يوصف ولا يثنىٰ ولا يجمع في الفصيح ، كما أن الفعل كذلك كما في « التسهيل » يعني : لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، كالفعل إذا أسند لمثنىٰ أو مجموع على اللغة الفصيحة . اهـ « حمدون » ، (**ولهـٰذا**) أي : ولأجل شدة شبهه بالفعل (**لا يطرد**) ولا يكثر (**في الكلام**) الفصيح ؛ أي : لا يقع في الغالب (**حتىٰ يعتمد علىٰ ما يقربه من الفعل**) أي : إلى الفعل (**من استفهام أو نفي**) ، سواء كانا بحرف (**كما مثلنا**) أو باسم ؛ نحو : غير قائم الزيدان ، أو كيف جالس العمران ؟ والنفي بالفعل ؛ نحو : ليس قائم الزيدان ، وإنما لم يُجعل المرفوع بالوصف خبراً فيهن ؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل ، والفعل لا يُخبر عنه ، فكذا ما قام مقامه . اهـ من « التصريح » ، كما مر عن « الحمدون » ، وإذا لم يتقدم على الوصف نفي أو استفهام.. لا يكون مبتدأ ، خلافاً للأخفش والكوفيين في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي ولا استفهام ، ولا حجة لهم في قول بعض الطائيين : [من الطويل]

خبيــر بنــو لهــب فــلا تــك ملغيــا ... مقــالــة لهبــي إذا الطيــر مــرت

لجواز كون الوصف وهو (خبير) خبراً مقدماً ، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخراً ، وهل ذلك ـ أي : تقدم نفي أو استفهام ـ شرط في العمل ، أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ؟ قولان ، **أرجحهما** : الثاني ، قاله في « المغني » .

(**والغالب**) أي : الكثير (**في المبتدإ أن يكون معرفة**) لأن الغرض من الكلام الإفادة ، والمبتدأ يُخبر عنه بالخبر ، والإخبار عن المجهول لا يفيد . اهـ« مجيب » ، ولأن النكرة مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً . اهـ « تصريح » ومن غير الغالب : حصاة سبحت ، وشجرة سجدت ، وكوكب انقض الساعة . اهـ « كردي » .

(**وقد يكون**) المبتدأ (**نكرة إن حصلت فائدة**) في الإخبار عنها ، (**وهي**) أي :

في الغالب تحصل بمسوغ ، والمسوغات للابتداء بالنكرة كثيرة ، وأنهاها بعضهم إلىٰ نيف وثلاثين ، ....

الفائدة في الإخبار عنها (**في الغالب تحصل بـِ**) وجود أمر (**مسوغ**) أي : أمر مجوِّز للابتداء بالنكرة .

واعلم : أن حصول الفائدة بهٰذه المسوغات إنما هو علىٰ سبيل الغلبة لا اللزوم ؛ لأن المسوغات قد توجد وتنعدم الفائدة ؛ نحو : عند الناس درهم ، وفي السماء نجم ، وذلك لا يقدح في عدها مسوغة ؛ لأن العبرة بالغالب ، بل قد يكون المبتدأ معرفة ولا تحصل فائدة ؛ نحو : زيد موجود إذا كان السامع يعلم حياته . اهـ « حمدون » ، وقولهم : والغالب في المبتدإ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه ، والحكم علىٰ غير معين لا يفيد .

فإن قلت : هٰذه العلة مطردة في الفاعل ، ولم يشترطوا فيه تعريفاً ولا تخصيصاً ، فما الفرق بينهما . . **فالجواب** : أن الأهم مقدَّم ، فلما كان المبتدأ مقدَّماً في الرتبة على الخبر . . علمنا أنهم اهتموا به ، والاهتمام إنما يكون بالمعلوم ، ولما كان الفعل لا يكون إلا مقدماً على الفاعل . . علمنا أنهم اهتموا بالفعل ، فإذا ذكر الفاعل ولو كان منكراً . . فقد حصل المقصود ، فإذا قلت : جاء مثلاً . . استفدنا حصول مجيء ، واحتمل أن يكون الجائي رجلاً أو امرأة أو دابة أو غير ذلك ؛ فتشوف النفس إلىٰ بيانه ، فإذا قيل : رجل مثلاً . . فقد حصلت فائدة ، وهي معرفة جنس الجائي ؛ فلهٰذا جاز كون الفاعل نكرة . اهـ « حمدون » .

(**والمسوغات**) أي : والأمور المسوغة (**للابتداء بالنكرة**) لحصول الفائدة بها حينئذ (**كثيرة**) جداً ، (**وأنهاها**) أي : أوصلها (**بعضهم**) أي : بعض النحاة إلىٰ عشرة ؛ كابن هشام في « المغني » ، وبعضهم إلىٰ خمس عشرة ؛ كالأشموني في « شرحه على الخلاصة » ، وأنهاها ابن عنقاء في « الدرر البهية » ، وابن عقيل في « شرح الألفية » إلىٰ أربعة وعشرين ، وأنهاها ابن عصفور في كتابه « المقرِّب » (**إلىٰ نيف وثلاثين**) ، وقيل : إنها تسعة وعشرون ، وقيل : اثنتان وثلاثون ، وقيل : إنها نيف وأربعون ، وقيل : خمسون كما في « الحمدون » و« الكواكب » .

قال المرادي : وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص ؛ نحو : ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ ، وما رجل في الدار ، و﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ ، و« خمس صلوات كتبهن الله » .
والأصل في المبتدإ أن يكون متقدِّماً على الخبر ، . . . .

وقال في « الصحاح » و« القاموس » : وكل ما زاد على العقد . . فهو نيِّف حتىٰ يبلغ العقد الثاني ، وهو مشدد الياء ويُخفف ، وهو واويُّ العين من ناف ينوف . اهـ « يس على المجيب » ، والمراد بالعقد : ما كان من مرتبة العشرات والمئة والألوف . اهـ « سجاعي » .

وقال أبو حيان : إنها ترجع إلىٰ شيئين : العموم والخصوص حيث قال في «منظومته» :

وكل ما ذكرت في التقسيم ... يرجع للتخصيص والتعميم

كما (**قال المرادي**) وجمع من المحققين كابن هشام : (**وهي**) أي : تلك المسوغات الكثيرة (**راجعة إلى التعميم والتخصيص**) أي : إلىٰ إفادتها التعميمَ والشمولَ ، والتخصيصُ ضِدُّه ، و(المرادي) **اسمه** : بكر بن حاطب المرادي ، القرطبي النحوي ، أبو محمد المكفوف ، قال الزبيدي ، وابن الفرْضي : كان ذا علم بالعربية والعروض والحساب ، وله تآليف في النحو . اهـ « بغية الوعاة » للسيوطي .

مثال التعميم : (**نحو** : ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ ، و) نحو : (**ما رجل في الدار**) لأن النكرة في سياق النفي تعم ، فإذا عمت . . كان مدلولها جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرَّف بـ(أل) الجنسية . اهـ « يس على المجيب »

(و) مثال التخصيص : نحو : (﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾) ، فإن العبد يتناول المؤمن والكافر ، فلما وُصف بالمؤمن . . تخصص ، وقُرب إلى المعرفة ؛ فصح جعله مبتدأً ، ومثله نحو : السمن منوان بدرهم ، وهو مثنىٰ وهو نكرة ، لكنه تخصص بصفة محذوفة ، والتقدير : السمن منوان منه بدرهم ، (و) من التخصيص : قوله صلى الله عليه وسلم : (**خمس صلوات كتبهن الله**) تعالىٰ علىٰ عباده في اليوم والليلة ؛ لأن (خمس) نكرة تخصصت بإضافتها إلىٰ (صلوات) ، وجملة (كتبهن الله) خبر لها .

(**والأصل**) أي : الغالب الكثير : (**في المبتدإ أن يكون متقدِّماً على الخبر**) لأنه محكوم عليه بالخبر ، فحقه أن يتقدم على الخبر ، ولأن الخبر وصف له في المعنىٰ ،

وقد يتأخر ؛ نحو : في الدار زيد ، وأين زيد ؟ لكن عبارة الناظم قد توهم أن من شرط المبتدإ أن يكون مقدَّماً . والأصل أن يخبر عن المبتدإ الواحد بخبر واحد كما مر ، وقد يُخبر عنه باثنين فأكثر وإن اختلف الجنس ؛ نحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ، . . . .

وحق الوصف أن يتأخر عن الموصوف ، (**وقد يتأخر**) المبتدأ عن الخبر إما : جوازاً (**نحو : في الدار زيد ، و**) إما : وجوباً ؛ نحو : (**أين زيد ؟**) لأن الخبر فيه مما يلزم الصدارة ، وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (وقد يتأخر) أي : لكن (**عبارة الناظم قد تُوهم أن من شرط المبتدإ أن يكون مقدماً**) على الخبر ؛ حيث قال : (وإن فتحت النطق باسم مبتدا) وليس كذلك ، وإنما مراده بذلك تجرده عن العوامل اللفظية غير الزائدة والشبيهة بها . اهـ « نزهة » .

(**والأصل**) أي : الأغلب الأرجح : (**أن يُخبر عن المبتدإ الواحد بخبر واحد**) وذلك الإخبار عنه بخبر واحد (**كما مر**) أي : كالأمثلة التي مرت في كلام الناظم ، وكذا في كلام الشارح ، (**وقد يُخبر عنه**) أي : عن المبتدإ الواحد (**باثنين**) أي : بخبرين (**فأكثر**) منهما جوازاً ؛ لأن الخبر كالنعت للمبتدإ ، والشيء الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ، ولأن الخبر محكوم به على المبتدإ ، ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة ، (**وإن اختلف الجنس**) أي : جنس الخبر بكونه مفرداً وغير مفرد .

مثال الإخبار عنه باثنين مع اختلاف الجنس : (**نحو**) قوله تعالىٰ :

(﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾) (إذا) فجائية ، (هي) ضمير يعود علىٰ (عصا) موسىٰ ، في محل الرفع مبتدأ ، (حية) خبر أول ، وهي مفرد ، وجملة (تسعىٰ) خبر ثانٍ للضمير ، وهو غير مفرد لكونه جملة فعلية .

(و) مثال الإخبار عنه بأكثر (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾) فـ(هو) ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة ، في محل الرفع مبتدأ ، (الغفور) خبر أول ، (الودود) خبر ثان ، (ذو) خبر ثالث ، مرفوع بالواو ، (العرش) مضاف ، (المجيد) خبر رابع ، (فعال) خبر خامس ،

وترفع كلها على الخبرية؛ ولهٰذا أتى الناظم بصيغة الجمع في قوله : (فارفعه والأخبار عنه) ، ويجوز كسر الهمزة من (الأخبار) ، ومتىٰ أُخبر عن المبتدإ. . وجب مطابقة الخبر له إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، تذكيراً أو تأنيثاً ؛ نحو : أنا قائم ، وأنت قائم ، و . .

(لما) جار ومجرور متعلِّق بـ(فعال) ، وجملة (يريد) صلة (لما) الموصولة .

وقد أفهم تمثيله أن الخبر إنما يتعدد إذا استقل بالخبرية ، فإن لم يستقل ؛ نحو : هٰذا حلو حامض. . فلا تعدد ، بل تقول : (هٰذا) مبتدأ ، (حلو حامض) خبر ؛ لأنهما بمعنىٰ واحد ؛ أي : مِزٌّ ، ليس بتام الحلاوة ، وبتام الحموضة ، ولايجوز أن يُعرب الثاني منهما بدلاً ولا صفة ولا خبر مبتدإ محذوف ؛ لأن المراد أنه جمع الطعمين ، بخلاف الأخبار المتعددة كالمثالين السابقين ؛ فإنه يجوز أن يُعرب ما بعد الخبر الأول خبر مبتدإ محذوف ، تقديره : هي حية هي تسعىٰ ، وهو الغفور هو الودود هو ذو العرش. . . إلخ .

اعلم : أن (المجيد) في الآية قرىء بالرفع علىٰ أنه خبر ، وبالجر علىٰ أنه نعت للعرش ، والقراءتان سبعيتان . اهـ « كواكب » .

(**وتُرفع**) هٰذه الأخبار المتعددة (**كلها على الخبرية**) للمبتدإ ، ويجوز قطع ما بعد الأول إلى الرفع علىٰ أنه خبر لمبتدإ محذوف ، وإلى النصب عربية على المدح ؛ (**ولهٰذا**) أي : ولأجل كونها مرفوعة على الخبرية (**أتى الناظم**) في نظمه (**بصيغة الجمع**) وهيئته (**في قوله : فارفعه**) أي : فارفع المبتدأ ، (**و**) ارفع (**الأخبار**) التي أخبرت بها (**عنه**) بفتح الهمزة ؛ لأنه جمع خبر ، كسبب وأسباب .

(**ويجوز كسر الهمزة من « الأخبار »**) علىٰ صيغة المصدر ، من أخبر الرباعي ؛ فيكون بمعنى اسم المفعول ؛ أي : وارفعه وارفع المُخبَر به عنه ؛ لأن حكمها الرفع باتفاق من النحاة ، (**ومتىٰ أخبر عن المبتدإ**) بخبر واحد أو متعدد (. . **وجب مطابقة الخبر له إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، تذكيراً أو تأنيثاً**) ، وإنما وجبت المطابقة في ذلك ؛ لأن الخبر وصف للمبتدإ في المعنىٰ ، فكما تجب مطابقة الصفة للموصوف في ذلك. . وجبت مطابقة الخبر للمبتدإ في ذلك . اهـ « فوائد » .

مثال المطابقة في الإفراد والتذكير : (**نحو**) قولك : (**أنا قائم ، وأنت قائم ، و**)

أنتِ قائمة ، وأنتما قائمان أو قائمتان ، ونحن قائمون ، وأنتن قائمات ، وهو قائم ، وهي قائمة ، وهما قائمان أو قائمتان ، وهم قائمون ، وهن قائمات .

وَلاَ يَحُـــولُ حُكْمُـــهُ مَتَـــىٰ دَخَـــلْ لَكِـــنْ عَلَـــىٰ جُمْلَتِـــهِ وَهَـــلْ وَبَـــلْ

في الإفراد والتأنيث ؛ نحو : (**أنتِ قائمة** ، و) في التثنية والتذكير ؛ نحو : (**أنتما قائمان** ، **أو**) تقول : (**قائمتان**) في التثنية والتأنيث ، (و) تقول في الجمع مع التذكير : (**نحو قائمون** ، و) في الجمع مع التأنيث (**أنتن قائمات**) هـٰذا كله في الحاضر ، (و) تقول في المذكر الغائب : (**هو قائم** ، و) في المؤنثة الغائبة (**هي قائمة** ، و) في المثنى الغائب (**هما قائمان** ، **أو**) تقول في المثنى الغائبة : (**قائمتان** ، و) في الجمع المذكر الغائب (**هم قائمون** ، و) في الجمع المؤنث الغائب (**هن قائمات**) .

وقد ذكرنا فيما تقدم أن مراد الناظم بقوله : (وإن فتحت النطق باسم مبتدا . . فارفعه والأخبار عنه أبداً) تجرده عن العوامل اللفظية غير الزائدة ؛ لأنه إذا فتحت نطقك بالعوامل المذكورة . . تغير حكمه ، وحكم الخبر أبداً ؛ نحو قولك : كان زيد قائماً ، وإن زيداً قائم ، وظننت زيداً قائماً ؛ لأن هـٰذه العوامل تنسخ حكمهما فـ(كان) ترفع الاسم الذي أصله المبتدأ ، أو تنصب الخبر ، و(إنَّ) بالعكس ، و(ظن) تنصبهما معاً ، كما سيأتي في (باب النواسخ) ، لكن لو أدخل عليهما ما لا يعمل أصلاً . . لم يتغير حكمهما ولهـٰذا قال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ولا يحـول حكمـه متىٰ دخـل لكـن علـىٰ جملتـه وهـل وبـل)

أي : (و) لكن (**لا يحول**) أي : لا يتغير (**حكمه**) أي : حكم المبتدإ ، وحكم الخبر من الرفع على الابتداء والخبر (**متىٰ دخل**) لفظ (**لكن علىٰ جملته**) أي : علىٰ جملة المبتدإ مع خبره وإن غير المعنىٰ ، (**و**) كذا (**هل وبل**) لا ينسخان حكمهما وإن غير المعنىٰ .

والمعنىٰ: متىٰ دخل شيء من الأدوات التي لا تعمل علىٰ جملته ؛ أي : علىٰ جملة المبتدإ مع خبره . . لا يغيِّر حكمهما وإن غير المعنىٰ ، وذلك كـ(لكن) المخففة ، و(هل) الاستفهامية، و(بل) الإضرابية ، و(همزة) الاستفهام ، و(لولا) الامتناعية .

يعني : أن المبتدأ ....

وعبارة اليمني هنا ؛ أي : ولا يحول حكم المبتدإ إذا دخلت (لكن) الخفيفة علىٰ جملته ؛ أي : عليه وعلىٰ خبره ؛ كقولك : لكن زيد عاقل ، وكذا هل ؛ كقولك : هل زيد قائم ؟ وبل ؛ كقولك : بل زيد قاعد ، وما أشبه ذلك مما يفيد معنىً ، ولا يعمل شيئاً في جملة المبتدإ ؛ كهمزة الاستفهام ولولا ، واحترزنا بالخفيفة عن المشددة ؛ فإنها تدخل علىٰ جملته فتنصب الاسم وترفع الخبر .

فَائِدَة

[في شرح عبارة اليمني هنا]

لا يحول بالحاء المهملة ؛ أي : لا يتحول ، ولفظ (لكن) : فاعل (دخل) ، ولو قال دخلت . . لكان أظهر ، وإنما قال : علىٰ جملته ؛ لأن المبتدأ مع خبره يسمىٰ جملة اسمية كما سبق ، والداخل عليها من العوامل إما : أن يغير المبتدأ فقط ، أو الخبر فقط ، أو يغيرهما معاً كما سيأتي ، أو لا يغيرهما حكماً كما هنا .اهـ من « بحرق » .

وقال الحريري في « شرحه » : **واعلم** : أن الداخل على المبتدإ والخبر ينقسم إلىٰ أربعة أقسام :

أحدها : ما يعمل في المبتدإ فينصبه دون الخبر ، وهو (إن وأخواتها) .

والثاني : ما يعمل في الخبر ينصبه دون المبتدإ ، وهو (كان وأخواتها) .

والثالث : ما يعمل فيهما جميعاً ، وهو (ظننت وأخواتها) ، ولكل من هـٰذه الأقسام الثلاثة شرح يذكر في موضعه .

والرابع : ما لا يؤثر دخوله فيهما ولا في أحدهما ، وذلك (همزة) الاستفهام ، و(هل) و(بل) و(لكن) و(حيث) و(إذ) و(لام) الابتداء ، و(أَمَا) و(أَلاَ) المخففان اللذان لاستفتاح الكلام ، و(أَمَّا) بفتح الهمزة وتشديد الميم ، التي تستعمل لتفصيل الجملة ، و(لولا) التي معناها امتناع شيء لوجود غيره ؛ كقولك : لولا زيد . . لزرتك ، فامتناع الزيارة لوجود زيد . والله أعلم . اهـ « حريري » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يعني**) الناظم : (**أن المبتدأ**

لا يتغير حكمه من الرفع ؛ بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل علىٰ جملته ؛ أي : علىٰ جملة المبتدإ مع خبره وإن غير المعنىٰ ؛ كـ(لكن) الخفيفة ، و(بل) و(هل) نحو : هل زيد قائم ؟ وبل عمرو قاعد ، ولكن خالد جالس ، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات عاملة ؛ كـ(إن) وأخواتها ؛ فإنها تنسخ حكمه ، كما سيأتي .

فصل في تقديم الخبر على المبتدإ

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدإ ؛ لأنه وصف له في المعنىٰ ، وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف ، وقد يتقدم عليه ، إما : جوازاً ، وذلك حيث لم يعرض ما يمنع من تقديمه ؛ ....

لا يتغير حكمه من الرفع) على الابتداء (**بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل**) فيه وفي الخبر (**علىٰ جملته ؛ أي : علىٰ جملة المبتدأ مع خبره وإن غير**) ذلك الشيء الداخل عليه (**المعنىٰ**) أي : معنى الجملة (**كـ« لكن » الخفيفة**) الموضوعة للاستدراك ، (**و« بل »**) الإضرابية (**و« هل »**) الاستفهامية (**نحو : هل زيد قائم ؟ وبل عمرو قاعد ، ولكن خالد جالس ، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات عاملة ؛ كـ« إن » وأخواتها**) و(كان) وأخواتها ، و(ظن) وأخواتها (**فإنها**) أي : فإن هـٰذه الأدوات العاملة (**تنسخ حكمه**) أي : حكم المبتدأ من الرفع على الابتداء (**كما سيأتي**) في محله إن شاء الله تعالىٰ .

(فصل في تقديم الخبر على المبتدإ)

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : **واعلم** : أن (**الأصل**) أي : الغالب الكثير (**في الخبر أن يتأخر عن المبتدإ ؛ لأنه**) أي : لأن الخبر (**وصف له**) أي : للمبتدأ (**في المعنىٰ ، وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف**) فكذلك حق الخبر أن يكون متأخراً عن المبتدإ .

(**وقد يتقدم**) الخبر (**عليه**) أي : على المبتدأ (**إما : جوازاً**) أي : إما أن يتقدم عليه تقدماً جائزاً ؛ فهو صفة لمصدر محذوف علىٰ تأويله بالمشتق ، أو منصوب بنزع الخافض (**وذلك**) أي : تقدمه على المبتدأ جوازاً كائن (**حيث لم يعرض**) له ، ولم يقترن به ، ولم يوجد فيه (**ما**) أي : عارض (**يمنع من تقديمه**) على المبتدإ وذلك

نحو : في الدار زيد ، ومنه : قولهم : تميمي أنا ، ومَشْنُوءٌ من يشنؤك ، وإما : وجوباً ، وذلك إذا عرض ما يوجب ذلك .

وَقَــدِّم ٱلأَخْبَــارَ إِذْ تَسْتَفْهِــمُ كَقَـوْلِهِـمْ أَيْـنَ ٱلْكَـرِيـمُ ٱلْمُنْعِـمُ
وَمِثْلُـهُ كَيْـفَ ٱلْمَـرِيـضُ ٱلْمُـدْنَـفُ وَأَيُّهَـا ٱلْغَـادِي مَتَـى ٱلْمُنْصَـرَفُ

(**نحو**) قولك : (**في الدار زيد**) ، فـ(زيد) مبتدأ مؤخر ، و(في الدار) جار ومجرور خبر مقدم جوازاً ، وإنما قُدم علىٰ خلاف الأصل ، لغرض إفادة التخصيص والحصر ؛ لأن غرض المتكلم الإخبار بأنه ليس في الدار غيره ، ولو قال : زيد في الدار . . لما أفاد أنه ليس فيها غيره .

(**ومنه**) أي : ومن تقدمه جوازاً لإفادة الحصر : (**قولهم : تميمي أنا**) أي : منسوب إلىٰ قبيلتهم لا إلىٰ غيرهم ، (**و**) قولهم : (**مشنوء**) أي : مبغوض (**من يشنؤك**) أي : من يبغضك ، فـ(من) اسم موصول مبتدأ ، (يشنؤك) صلة (من) ، و(مشنوء) خبر مقدم .

(**وإما**) أن يتقدم على المبتدأ (**وجوباً**) أي : تقدماً واجباً ، (**وذلك**) أي : تقدمه وجوباً حاصل (**إذا عرض**) وحصل له (**ما يوجب ذلك**) أي : تقدمه على المبتدأ ، وذلك في أربعة مواضع : الأول منها : أن يكون الخبر متضمناً لما له صدر الكلام ؛ كالاستفهام ، وذكره الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ :

(وقــدم الأخبــار إذ تستفهــم كقــولهــم أيــن الكــريــم المنعــم
ومثلــه كيــف المــريــض المــدنــفُ وأيهــا الغــادي متــى المنصــرف)

أي : (**وقدم**) أيها النحوي (**الأخبار**) جمع خبر ، جمعه اعتباراً بتعدد الأمثلة ؛ (**إذ تستفهم**) أي : إذ تطلب فهم الشيء بها ، وهو متعلِّق بقوله : (**وقدِّم**) أي : قدِّم الخبر على المبتدأ وجوباً وقت سؤالك به عن الشيء ، سواء كان سؤالاً عن المكان كما في (أين) ، أو عن الحال كما في (كيف) ، أو عن الزمان كما في (متىٰ) ، وذلك الاستفهام بالخبر (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**أين الكريم المنعم ؟**) أي : في أي مكان الرجل السخي الجواد، الذي ينعم ويُعطي العطايا للناس ؛ لنذهب إليه، ونأخذ عطاءه ، فـ(أين) خبر مقدم وجوباً لتضمنه الاستفهام عن المكان ؛ لأنه سؤال عنه .

فمن **ذلك** : أن يكون متضمناً لما له صدر الكلام كالاستفهام ؛ نحو : أين الكريم ؟ فـ(أين) خبر مقدَّم وجوباً لتضمنه الاستفهام ؛ لأنه سؤال عن المكان ، ومثله : كيف المريض المدنف ؟ ومتى المنصرف ؟ فـ(كيف) خبر مقدم ، . . . .

(**ومثله**) أي : ومثل هـٰذا المثال في كون الخبر اسم استفهام واجب التقديم على المبتدأ قولهم : (**كيف المريض المدنف ؟**) أي : الملازم للمرض ، كما أن المرض ملازم له ، فـ(كيف) خبر مقدم وجوباً لتضمنه الاستفهام عن الحال ؛ لأنه سؤال عنه ، و(المدنِف) بكسر النون وفتحها ، يقال : أدنفه المرض إذا أضعفه ، وأدنف المريض إذا لازمه المرض وصار حليفاً له ، فهو يتعدىٰ ولا يتعدى

(و) قولهم : يا (**أيها الغادي**) والمبكر (**متى المنصرف ؟**) أي : متى الانصراف والرجوع من غدوْتك ، فـ(متىٰ) خبر مقدم لتضمنه الاستفهام عن الزمان ؛ لأنه سؤال عنه ، و(المنصرف) مصدر ميمي من انصرف الخماسي بمعنى الانصراف ؛ أي : الرجوع .

وذكر الشارح رحمه الله تعالىٰ هـٰذا الأول بقوله : (**فمن ذلك**) أي : فمن المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ : (**أن يكون**) الخبر (**متضمناً لما**) أي : لمعنىٰ : ما (**له صدر الكلام**) وأوله ، وذلك المعنىٰ (**كالاستفهام**) الذي وضعت له الهمزة ، فـ(أين) في المثال الآتي ضُمنت معنىٰ همزة الاستفهام ؛ لأنها في الأصل ظرف مكان ؛ فأوجب لها هـٰذا التضمين أمرين : البناء والتصدر ، ثم لا فرق بين أن يكون الخبر بنفسه من أدوات الصدور ؛ كـ(أين) في المثال المذكور ، أو يكون مضافاً لما هو من أدوات الصدور ؛ نحو : صبيحة أي يوم سفرك . اهـ « حمدون » .

مثال ذلك ؛ أي : مثال تضمن الخبر الاستفهام (**نحو**) قولك : (**أين الكريم ؟** فـ« **أين** » **خبر مقدم وجوباً لتضمنه**) معنىٰ همزة (**الاستفهام ؛ لأنه**) أي : لأن (أين) (**سؤال**) أي : مسؤول به (**عن المكان ، ومثله**) أي : ومثل قولك : أين الكريم ؟ قولك : (**كيف المريض المدنف ؟ ومتى المنصرف ؟**) في كون الخبر فيه اسم استفهام واجب التقديم (**فكيف**) في محل الرفع (**خبر مقدم**) على المبتدأ ، مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ همزة الاستفهام ، وحرِّك فراراً من التقاء

وكذلك (متىٰ) وما بعدهما مبتدأ مؤخر ، ووجب تقديمهما لتضمنهما الاستفهام ؛ إذ الأول سؤال عن الحال ، والثاني عن الزمان . **ومن ذلك** : أن يكون تقديمه مصحِّحاً للابتداء بالنكرة ؛ نحو : في الدار رجل ، وعندك مال ، وقصدك غلامه رجل ؛ إذ لو أُخر الخبر في هـٰذه الأمثلة . . لما صح الابتداء بالنكرة . **ومن ذلك** : . . . .

الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة (**وكذلك**) أي : ومثل (كيف) (**متىٰ**) في كونه خبراً مقدماً واجب التقديم على المبتدأ (**وما بعدهما**) أي : وما بعد (كيف) وهو (المريض) وبعد (متىٰ) وهو (المنصرف) (**مبتدأ مؤخر**) لكون الخبر واجب التقديم ، (**ووجب تقديمهما**) أي : تقديم (كيف) و(متىٰ) في هـٰذين المثالين (**لتضمنهما**) معنىٰ حرف (**الاستفهام**) ، وهو الهمزة (**إذ الأول**) منهما ، وهو (كيف) (**سؤال**) أي : مسؤول به (**عن الحال**) أي : عن حال المريض و(الحال) ما عليه الإنسان خيراً كان أو شراً ، (**والثاني**) وهو (متىٰ) مسؤول به (**عن الزمان**) .

وذكر الشارح الثاني من المواضع الأربعة التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ بقوله : (**ومن ذلك**) أي : ومن ذلك المواضع الذي يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ : (**أن يكون تقديمه**) أي : تقديم الخبر على المبتدأ (**مصححاً**) أي : مسوغاً (**للابتداء بالنكرة**) لكون المبتدأ نكرة (**نحو**) قولك : (**في الدار رجل ، وعندك مال ، وقصدك غلامه**) فعل وفاعل ، والجملة خبر مقدم لقوله : (**رجل**) وهو مبتدأ مؤخر كـ(رجل) و(مال) في المثالين الأولين ، وإنما وجب تقديم الخبر في هـٰذه المثل الثلاثة ؛ لأنه لو قيل : رجل في الدار ، ومال عندك ، ورجل قصدك غلامه . . لالتبس الخبر بالصفة ؛ إذ يحتمل حينئذ في الجار والمجرور والظرف والجملة أن يكون خبراً ، وأن يكون صفة لرجل أو مال ؛ لأن النكرة تطلب الجار والمجرور والظرف والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً ، فالتزم التقديم دفعاً لهـٰذا الالتباس . اهـ « كواكب » بتصرف ، وعلله الشارح بقوله : (**إذ لو أخر الخبر في هـٰذه الأمثلة**) الثلاثة (**. . لما صح الابتداء بالنكرة**) لأن تقديم أخبارها هو المسوِّغ للابتداء بها .

وذكر الشارح الثالث من تلك المواضع الأربعة ، التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ بقوله : (**ومن ذلك**) أي : ومن الموضع الذي يجب فيه تقديم الخبر على

أن يعود ضمير متصل بالمبتدإ علىٰ بعض متعلِّق الخبر ، أو علىٰ مضاف إليه الخبر ؛ نحو : على التمرة مثلها زبداً ، وقوله :

. . . . علـي ولكـن مـلء عيـن حبيبهـا

إذ لو أخر الخبر . . للزم عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز . . . . . .

المبتدأ: (**أن يعود ضمير متصل بالمبتدإ علىٰ بعض متعلِّق الخبر**) بكسر اللام وهو الجار والمجرور ، (**أو**) أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ (**علىٰ**) اسم (**مضاف إليه الخبر**) .

مثال الأول ـ أعني : عوده علىٰ بعض متعلِّق الخبر ـ : (**نحو**) قولهم : (**على التمرة مثلها زبداً**) فقوله : (على التمرة) جار ومجرور متعلِّق بمحذوف وجوباً لوقوعه خبراً مقدماً ، و(مثلها) مبتدأ مؤخر ، واتصل به ضمير يعود علىٰ بعض متعلِّق الخبر المحذوف ، وهو لفظ (التمرة) و(زبداً) تمييزاً لـ(مثلها) . . . إلخ ، فلا يجوز أن يقال : مثلها زبداً كائن على التمرة ؛ لئلا يلزم عليه عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لايجوز ، وهٰذا القول من العرب كناية عن كثرة زبد خُلط بالتمر ، **والظاهر أن يقال** : على التمر بلا تاء ؛ لأنه تعريف للتمر لا للتمرة الواحدة ، إلا أن يُدعىٰ أنه تعريف للتمر ؛ بأنه علىٰ كل تمرة منه مثلها زبْداً . اهـ « يس على المجيب » .

(**و**) **مثال الثاني** ـ أعني : عوده علىٰ ما أضيف إليه الخبر ـ : نحو (**قوله**) أي : قول الشاعر من بحر الطويل ، وهو نُصَيْبُ ـ مصغراً ـ ابن رباح الأكبر ، وكان عبداً أسود شاعراً إسلامياً حجازياً ، من شعراء بني مروان ، عفيفاً لم يتشبب قط إلا بامرأته . اهـ « شواهد » .

أهـابـك إجـلالاً ومـا بـك قـدرة **(علـي ولكـن مـلء عيـن حبيبهـا)**

والشاهد في قوله : (ملء عين حبيبها) (فملء عين) خبر مقدم وجوباً ، و(حبيبها) مبتدأ مؤخر ، اتصل به ضمير يعود علىٰ ما أضيف إليه الخبر ، وهو لفظ (عين) ووجب تقديم الخبر على المبتدأ في هٰذين المثالين (**إذ لو أُخر الخبر**) على المبتدأ في المثالين (. . **للزم عود الضمير علىٰ**) مرجعٍ (**متأخرٍ لفظاً ورتبة**) لأنه بعضُ الخبر أو ملابِسُه ، والخبر متأخر عن المبتدأ رتبة ، (**وهو**) أي : عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة (**لا يجوز**) في صناعتهم ؛ لخروج الكلام عن الفصاحة بسببه .

ولم يتعرض الناظم لوجوب تأخير الخبر ، كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو شرط ؛ نحو: من في الدار؟ ومن يقم. . أقم معه، أو مقروناً بلام الابتداء ؛ نحو: لزيد قائم،

والرابع من تلك المواضع الأربعة التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ : أن يكون المبتدأ محصوراً فيه الخبر ؛ نحو قولهم :

. . . . كمــا لنــا إلا اتبــاع أحمــدا

ولم يذكره الشارح ، فـ(لنا) خبر مقدَّم واجب التقديم ؛ لأن المبتدأ وهو (اتباع أحمد) محصور فيه الخبر ، ومثال المحصور بـ(إنما) : إنما في الدار زيد ؛ إذ لو قدِّم الخبر في هٰذين. . لأوهم أن المحصور فيه هو الخبر لا المبتدأ .

(**ولم يتعرَّض الناظم**) رحمه الله تعالىٰ ؛ أي : لم يذكر (لـ) مواضع (**وجوب تأخير الخبر**) عن المبتدأ ، وهي تسعة ، ذكر الشارح منها أربعة :

الأول : ما ذكره بقوله : (**كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو شرط**) أي : وذلك التأخير الواجب (كما) أي : كالتأخير الحاصل إذا كان المبتدأ مما يلزم الصدارة ؛ إما : بنفسه كأسماء الاستفهام (**نحو**) قولك : (**من في الدار ؟ و**) أسماء الشروط ؛ نحو : (**من يقم. . أقم معه**) ، و(ما) التعجبية و(كم) الخبرية ، أو بغيره كالمضاف إلىٰ ما ذكر ؛ كغلام من عندك ؟ وغلام من يقم. . أضربه ، ومال كم رجل عندك ؟ فإنه يكتسب منها الشرط ونحوه كالاستفهام ، ويكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لا لـ(من) لأنها خلعته عليه ، كما قال الناصر الطبلاوي ، ومقتضىٰ ذلك : أن الجازم حينئذ المضاف لا (من) لكن استظهر الروداني عكسه ، ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه ، كنطقي : الله حسبي ، كما في « التسهيل » ، وكذا كل ما يُغير معنى الكلام ؛ كالعرض والتمني والنفي والنهي وغير ذلك ، كما في « الرضي » إذ لو أخر ذلك. . لتحير السامع ، هل هو راجع لما قبله أو لما يرد ؟ ويتشوش ذهنه بتغير المعنىٰ بعد استقراره فيه ؛ لينبني عليه الكلام من أول الأمر . اهـ « خضري » .

والثاني : ما ذكره بقوله : (**أو مقروناً بلام الابتداء**) أي : وكالتأخير الحاصل إذا كان المبتدأ مقروناً بلام الابتداء (**نحو**) قولك : (**لزيد قائم**) بفتح اللام ؛ إذ لا يجوز

أو أخبر عنه بفعل مسند إلىٰ ضميره ؛ نحو : زيد قام ، أو كان المبتدأ والخبر متساويين تعريفاً وتنكيراً ولا قرينة ؛ نحو : أفضل منك أفضل مني ؛ إذ لو قدم الخبر.. لما علم المخبر عنه . . . .

تقديم الخبر على (اللام) ، فلا تقول : قائم لزيد ؛ لأن (لام) الابتداء لها صدر الكلام ، وما جاء من تقديم الخبر على اللام.. فمحمول على الشذوذ ؛ كقول الشاعر من بحر الكامل :

خـالـي لأنـت ومـن جـريـر خـالـه ينـل العــلاء ويُكـرم الأخـوالا

فقدم الخبر على المبتدأ الذي دخلت عليه (لام) الابتداء شذوذاً ، وكان الواجب تأخيره ؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وتقديم الخبر عليها يخرجها عما تستحقه وهو مؤول ، فقيل : إن أصله لخالي أنت ، فأخرت (اللام) لضرورة الشعر ، وقيل : إنها زائدة .

والثالث : ما ذكره بقوله : (**أو أخبر عنه بفعل مسند إلىٰ ضميره**) أي : أو كالتأخير الحاصل في خبر المبتدأ ، الذي أخبر عنه بفعل مسند إلىٰ ضميره ؛ أي : إلىٰ ضمير المبتدأ (**نحو**) قولك : (**زيد قام**) إذ لو أخر المبتدأ.. لالتبس بالفاعل ؛ فلا يقال : قام زيد ، علىٰ أن يكون (زيد) مبتدأ مؤخراً ، والفعل خبراً مقدَّماً ، بل يكون (زيد) فاعلاً لـ(قام) فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل . اهـ « ابن عقيل » .

وذكر الرابع بقوله : (**أو**) كما إذا (**كان المبتدأ والخبر**) أي : أو كالتأخير الحاصل فيما إذا كان المبتدأ والخبر (**متساويين تعريفاً**) أي : في التعريف ؛ نحو : زيد أخوك أ(**وتنكيراً ، ولا قرينة**) أي : والحال أنه لا قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما عن الآخر ، مثال تساويهما في التنكير : (**نحو : أفضل منك أفضل مني**) ، ولكل من النكرتين مسوِّغ بعمله النصب في المجرور ، أو بكونهما صفة لمحذوف ، ولايشترط اتحاد المسوِّغ ، فيجب جعل المقدم من المثالين مبتدأ ، والمؤخر خبراً عنه ؛ فلا يجوز تقديم الخبر في هـٰذا ونحوه (**إذ لو قدِّم الخبر**) على المبتدأ (**. . لما عُلم المخبر عنه**) وهو المبتدأ من الخبر ؛ لأن كلاًّ من المتساويين يصلح للإخبار عنه

وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ ٱلظُّرُوفِ ٱلْخَبَرَا فَأَوْلِهِ ٱلنَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ ٱلْمِرَا
تَقُولُ زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدَا وَٱلصَّوْمُ يَوْمَ ٱلسَّبْتِ وَٱلسَّيْرُ غَدَا

وللإخبار به ، فلو قدمت الخبر ، فقلت : أخوك زيد ، وأفضل مني أفضل منك . . لكان المقدَّم مبتدأً ، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدل عليه ؛ فيجب الحكم بابتدائية المقدَّم من المعرفتين ، أو النكرتين وإن تفاوَتا تعريفاً ، كما هو المشهور ، فإن وُجدت قرينة تدل علىٰ أن المقدَّم خبر . . جاز تقديم الخبر سواء كانت تلك القرينة لفظية ؛ نحو قولك : حاضر رجل صالح لتسويغ الابتداء بالثاني بالوصف دون الأول .

أو معنوية ؛ كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة ؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ؛ لأن القرينة الحالية وهي كون أبي يوسف تابعاً لأبي حنيفة تدل علىٰ أن المراد تشبيه الأول بالثاني لا العكس ، اللهم إلا أن يكون المقام للمبالغة في مدح أبي يوسف . اهـ « خضري » مع « ابن عقيل » .

والخامس : أن يكون الخبر محصوراً فيه ؛ نحو : إنما زيد قائم .

والسادس : أن يقترن الخبر بالفاء ؛ نحو : والذي يأتيني فله درهم .

والسابع : أن يقترن بالخبر باء زائدة ؛ نحو : ما زيد بقائم .

والثامن : أن يكون الخبر طلبياً ؛ نحو : زيد اضربه .

والتاسع : أن يكون الخبر (مذ) أو (منذ) إن جُعلا مبتدأين ؛ نحو : ما رأيتك مذ يوم أو منذ يومان ؛ أي : أمد انقطاع رؤيتي لك يوم أو يومان . اهـ من « الفتوحات القيومية » .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ أن الخبر يقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فقال :

(وإن يكن بعض الظروف الخبرا فأوله النصب ودع عنك المرا
تقول زيد خلف عمرو قعدا والصوم يوم السبت والسير غدا)

أي : **(وإن يكن بعض الظروف)** زمانياً كان أو مكانياً **(الخبرا)** أي : خبراً عن المبتدأ بألف الإطلاق ، والمراد بـ(بعض الظروف) التام : وهو ما تتم به الفائدة إذا قرن بالمبتدأ ؛ نحو : ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ ، بخلاف الناقص : وهو ما لا تتم الفائدة معه ؛

الأصل في الخبر : أن يكون مفرداً ، وقد يقع جملة مشتملة علىٰ رابط يربطها بالمبتدإ الذي سيقت له ؛ ....

نحو : بكر أمس ؛ لعدم حصول الفائدة في الإخبار به ، (**فأوله**) أي : فأعطه أيها النحوي ؛ أي : أعط ذلك الظرف الواقع خبراً (**النصب**) على الظرفية لفظاً أو محلاً ؛ نحو : زيد عندك ، ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ ﴾ ، (**ودع**) أي : واترك (**عنك المرا**) أي : الجدال والنزاع في نصبه .

(**تقول**) أيها السائل في مثال الظرف الواقع خبراً عن المبتدأ : (**زيد خلف عمرو قعدا**) بألف الإطلاق ، لكن تمثيله بهٰذا غير مطابق ؛ أي : ليس من باب الإخبار بالظرف ، بل هو من باب الإخبار بالجملة الفعلية ، والظرف لغو متعلق بالفعل الواقع خبراً ، (**والصوم**) كائن (**يوم السبت**) فـ(الصوم) مبتدأ ، (يوم السبت) ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، متعلق بواجب الحذف كما قدرنا ، وكذا تقول في قوله : (**والسير غدا**) أي : والسفر واقع غداً ، و(الغد) اسم لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه .

وأشار الناظم بالتمثيل بما ذكر إلىٰ أن شرط الحدث الذي يخبر عنه باسم الزمان ألاَّ يكون مستمراً ، فإن الصوم والسير كل منهما غير دائم الوقوع ، فإن كان الحدث مستمر الوقوع ؛ نحو : طلوع الشمس يوم الجمعة . . فلا فائدة فيه ؛ لأن طلوعها مستمر ، فلا فائدة فيه ؛ لأن طلوعها مستمر ، فلا فائدة في تقييده بيوم الجمعة ، وهٰذان مثالان للظرف الزماني ، وأما تمثيله لظرف المكان بقوله : (زيد خلف عمرو قعدا) ليس بصواب كما مرّ آنفاً ، ولو قال بدل ذلك الشطر : (تقول زيد خلف عمرو أبدا) . . لصح تمثيله لظرف المكان . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**الأصل**) أي : الغالب الكثير في كلامهم (**في الخبر أن يكون مفرداً**) والمفرد في باب الخبر : هو ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة ، (**وقد يقع**) الخبر أيضاً (**جملة**) اسمية أو فعلية (**مشتملة علىٰ رابط يربطها بالمبتدإ الذي سيقت**) أي : ذكرت (**له**) أي : للحكم بها عليه ، ويشترط في تلك الجملة : **ألاَّ تكون ندائية** ؛ فلا يجوز : زيد يا أخاه ، **وألاَّ تكون مصدَّرة**

كزيد أبوه قائم ، وعمرو قام أخوه ، إلا إذا كانت نفس المبتدإ في المعنىٰ ، فلا يحتاج إلىٰ رابط لفظي ؛ اكتفاءً بها عنه ؛ نحو : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، وقد يقع ظرفاً ؛ نحو : . . . .

بـ(لكن) أو بـ(بل) أو (حتىٰ) اهـ « أبو النجا » ، **والثالث** : أن تشتمل علىٰ رابط يربطها بالمبتدأ إن لم تكن نفس المبتدأ في المعنىٰ أو في اللفظ ، والرابط واحد من أمور أربعة :

الأول : العموم ؛ نحو : زيد نعم الرجل .

والثاني : اسم الإشارة ؛ نحو : ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ لكم .

والثالث : تكرر المبتدأ لفظاً ؛ نحو : ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ ، أو معنىٰ ؛ نحو : زيد جاءني أبو عبد الله .

والرابع : الضمير ؛ نحو : زيد جاريته ذاهبة . اهـ « فتوحات » ، اسمية كانت تلك الجملة (**كزيد أبوه قائم**) أ(و) فعلية ؛ كقولك : (**عمرو قام أبوه**) .

وقوله : (**إلا إذا كانت نفس المبتدإ في المعنىٰ**) استثناء من اشتراط الرابط ؛ أي : (**فلا يحتاج**) في الإخبار بها (**إلىٰ رابط لفظي ؛ اكتفاءً بها**) أي : بكونها نفس المبتدأ (**عنه**) أي : عن الرابط اللفظي (**نحو** : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ،) مما الجملة المخبَر بها نفس المبتدأ في المعنىٰ ؛ أي : فلا تحتاج إلىٰ رابط اكتفاءً بها عنه ؛ لأنها مفسِّرة للمبتدأ ، والمفسِّر عين المفسَّر ، هـٰذا إن قدِّر (هو) ضمير الشأن ، وإلا بأن قدر ضميرَ المسؤول عنه ، وهو (الله) عز وجل . . فالخبر مفرد ، وهو (الله) ، و(أحد) : خبر بعد خبر ، أو بدل ؛ بناءً علىٰ صحة إبدال النكرة ، الغير الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منها ، ما لم يستفد من المبدل منه ، كما بسطنا الكلام عليه في تفسيرنا « الحدائق » .

قال الدماميني ـ تبعاً للمرادي ـ : **والتحقيقُ** : أن مثل هـٰذا ليس من الإخبار بالجملة ، بل بالمفرد علىٰ إرادة اللفظ ، كما في عكسه ؛ نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة » اهـ « مجيب الندا » .

(**وقد يقع**) الخبر (**ظرفاً**) زمانياً أو مكانياً حالة كونه منصوباً لفظاً أو محلاً (**نحو**)

﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ ، وجاراً ومجروراً ؛ نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، وإذا وقعا خبرين . . فلا بد لهما من محذوف يتعلَّقان به ، وذلك المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، . . . .

قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾) (الواو) عاطفة ما بعدها علىٰ قوله : ﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ لأنها مبدأ تقسيم أحوالهم ، وأحوال عدوهم ، ويجوز أن تكون حالية ، (الركب) مبتدأ ، (أسفل) منصوب على الظرفية المكانية ، وهو في الحقيقة صفة لموصوف محذوف ، (منكم) صفة لـ(أسفل) ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً ، تقديره : والركب كائنون بمكان كائن أسفل منكم .

(و) يقع الخبر أيضاً (**جاراً ومجروراً** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

(**وإذا وقعا**) أي : الظرف والجار والمجرور (**خبرين**) أو صلة أو صفة أو حالاً (. . **فلا بد لهما**) أي : للظرف والجار والمجرور (**من**) متعلَّق (**محذوف**) وجوباً ، لا يجوز إظهاره في الكلام ؛ لأنهما كالعوض عنه ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه ، (**يتعلقان به**) أي : بذلك المحذوف ، ولا بد من تقديره كوناً عاماً ؛ كالحصول والاستقرار والكون والثبوت والوجود والوقوع ؛ فيجب تقدير واحد من هٰذه الكلمات ، ثم الذي ذهب إليه ابن مالك أن الأرجح : تقدير المتعلَّق في غير الصلة بصيغة الاسم ؛ لأن الأصح أن المحذوف المقدَّر بما ذكر هو الخبر وحده ، وقيل : الخبر هو المذكور دون المحذوف ، وقيل : مجموعهما ، أما في الصلة . . فيجب تقديره فعلاً ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، ولا يجوز تقدير المتعلَّق كوناً خاصاً ؛ كقائم وجالس ، إلا لدليل يدل عليه ، وحينئذ يكون الحذف جائزاً لا واجباً ، وإذا قدرنا المحذوف لفظ كائن . . فهو من (كان) التامة بمعنىٰ حصل وثبت ، والظرف بالنسبة إليه لغو ؛ أي : غير محتمل للضمير ، ولو جعلناه من (كان) الناقصة . . كان الظرف في موضع الخبر ؛ بتقدير (كان) أخرىٰ ، وعند ذلك تسلسل التقديرات ، قاله في « البدور البهية » اهـ من « الكواكب » .

(**وذلك**) المتعلَّق (**المحذوف هو الخبر في الحقيقة**) ، وإطلاق الخبرية على

وأُطلق عليهما اسم الخبر لنيابتهما عنه ؛ ولهٰذا لا يجمع بينهما إلا شذوذاً ، وهو عامل النصب في لفظ الظرف ، كما يرشد إليه قوله : (**فأوله النصب**) ، وفي محل الجار والمجرور . واختلف فيه : هل هو اسم . . . .

الظرف والجار والمجرور مجاز مرسل من إطلاق ما للمتعلَّق على المتعلِّق ، علاقته النيابة كما ذكره الشارح بقوله : (**وأطلق عليهما**) أي : على الظرف والجار والمجرور (**اسم الخبر ؛ لنيابتهما**) أي : لنيابة الظرف والجار والمجرور (**عنه**) أي : عن ذلك المحذوف ؛ (**ولهٰذا**) أي : ولأجل نيابتهما عن المحذوف (**لا يجمع بينهما**) في الكلام ؛ أي : بين المحذوف والظرفين ؛ لأنهما كالعوض عنه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه كما مرَّ آنفاً (**إلا شذوذاً**) أي : إلا جمعاً شاذاً خارجاً عن قياس استعمالاتهم ، فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ كقوله : [من الطويل]

لك العز إنْ مولاك عزَّ وإن يُهَن ... فأنت لدىٰ بُحبُوحة الهُون كائن

قوله : (وإن يهن) بالبناء للمجهول ، مضارع من هان يهون من باب (قال) إذا ذل وضعف ، و(البُحبُوحة) بموحدتين مضمومتين ، وبمهملتين أولاهما ساكنة الوسط ، و(الهُون) بضم الهاء : الذل والحقارة ، والشاهد في قوله : (كائن) حيث أظهر متعلَّق الظرف وهو (لدىٰ) .

(**وهو**) أي : ذلك المتعلَّق المحذوف (**عامل النصب في لفظ الظرف**) إن كان معرباً ، وإلا . . ففي محله (**كما يرشد إليه**) أي : إلىٰ كون ذلك عاملاً في الظرف لفظاً أو محلاً ، ويدل عليه (**قوله**) أي : قول الناظم : (**فأوله**) أي : فأعط الظرف (**النصب**) لأن النصب يستلزم وجود عامله ، فعامله هنا المتعلق المحذوف ، فعلاً كان أو وصفاً (**و**) ذلك المحذوف أيضاً عامل النصب (**في محل الجار والمجرور**) **والتحقيق** : أن الذي في محل نصب هو المجرور وحده ؛ لأن الجار هو الموصل للعامل إليه . اهـ « يس على المجيب » .

(**واختلف فيه**) أي : في ذلك المتعلَّق المحذوف (**هل هو**) أي : ذلك المحذوف (**اسم**) أي : اسم فاعل ، تقديره : زيد كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار ، وقد نُسب هٰذا القول لسيبويه ، وأيده في « شرح الكافية » بأنه يتعين تقديره اسماً بعد

أو فعل ؟ فمن قدر الاسم . . كان الإخبار بهما من قبيل الإخبار بالمفرد ، ومن قدر الفعل . . كان من قبيل الإخبار بالجملة . ثم الظرف علىٰ قسمين : مكاني وزماني ؛ **فظرف المكان** : يخبر به عن اسم الذات ؛ نحو : زيد أمامك ، وعن اسم المَعْنَىٰ ؛ نحو : الخير عندك ، **وظرف الزمان** : يخبر به عن اسم المعنىٰ . . . .

(أما) و(إذا) الفجائية ؛ نحو : أما في الدار . . فزيد ، وقوله : ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ ، لأن الفعل لا يليهما ، فحمل الباقي عليهما ، لكن رده ابن هشام ؛ بإمكان تقدير الفعل مؤخراً . اهـ « خضري » ، (أو) هو (**فعل**) تقديره : زيد استقر عندك ، أو يستقر عندك ، أو في الدار ، ونسب هـٰذا القول إلىٰ جمهور البصريين ، وإلىٰ سيبويه أيضاً .

(**فمن قدر**) ذلك المحذوف (**الاسم**) أي : قدره اسماً ؛ كمستقر وكائن (. . **كان الإخبار بهما**) أي : بالظرفين (**من قبيل**) أي : من نوع (**الإخبار بالمفرد**) نظراً إلىٰ أن المقدر هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر الإفراد ، ورجحه ابن مالك ، (**ومن قدر الفعل**) أي : قدر ذلك المحذوف فعلاً ؛ كاستقر ويستقر (. . **كان**) الإخبار بهما (**من قبيل الإخبار بالجملة**) الفعلية ؛ لأن الأصل في العمل أن يكون للأفعال .

(**ثم**) بعد ما ذكرنا : أن الظرف يقع خبراً نذكر أن (**الظرف**) من حيث هو (**علىٰ قسمين : مكاني**) وهو اسم مدلوله المكان المنصوب باللفظ ، الدال على المعنى الواقع فيه بملاحظة معنىٰ (في) الظرفية ، نحو : جلست أمام الشيخ ، (**وزماني**) وهو اسم مدلوله الزمان المنصوب باللفظ ، الدال على المعنى الواقع بملاحظة معنىٰ (في) الظرفية ؛ نحو : صمت يوماً .

(**فظرف المكان : يخبر به عن اسم الذات ؛ نحو : زيد أمامك ، وعن اسم المعنىٰ ؛ نحو : الخير عندك**) والفرق بين ظرف المكان حيث أخبر به عن الذات والمعنىٰ ، وبين ظرف الزمان حيث لا يُخبر به عن اسم الذات أن المعنىٰ حدث ؛ فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، بخلاف الذات فإن نسبتها إلىٰ جميع الأزمنة على السواء ؛ فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها . اهـ « عبادي » .

(**وظرف الزمان : يخبر به عن اسم المعنىٰ**) فقط ، والمراد بـ(المعنىٰ) : ما عدا

إذا كان الحدث غير مستمر ؛ نحو : الصوم يوم السبت ، والسير غداً ، ولا يخبر به عن اسم الذات ؛ فلا يقال : زيد اليوم ؛ لعدم الفائدة ، فإن حصلت . . جاز ؛ نحو : نحن في شهر كذا ، أو في زمان طيب . وأما تمثيل الناظم بقوله : (زيد خلف عمرو قعدا) . . فليس من باب الإخبار بالظرف ، بل بالجملة الفعلية ، والظرف لغو ، . . . .

الذات من الأعراض ؛ كالصوم والسفر ؛ لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما ؛ فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، ففي الإخبار به عنها فائدة ، بخلاف الذوات ، فإن نسبتها إلىٰ جميع الأزمنة على السواء ؛ فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها ، قاله الأزهري (**إذا كان الحدث غير مستمر**) دائم (**نحو : الصوم يوم السبت ، والسير غداً**) ، فإن الصوم والسفر كل منهما غير دائم الوقوع ، فإن كان الحدث مستمر الوقوع ؛ نحو : طلوع الشمس يوم الجمعة . . فلا فائدة فيه ؛ لأن طلوعها مستمر ، (**ولا يخبر به**) أي : بظرف الزمان (**عن اسم الذات**) ، والمراد به : ما قام بنفسه ، ويقابلها العرض : وهو ما لا يقوم بنفسه ، ويقال له : اسم المعنىٰ (**فلا يقال : زيد اليوم**) ، ولا عمرو غداً (**لعدم الفائدة**) في الإخبار به عنها ؛ لأن الذات لا تختص بزمن دون زمن (**فإن حصلت**) الفائدة في الإخبار به عنها (. . **جاز**) الإخبار به عنها ؛ بأن كان كان المبتدأ عاماً ، والزمان خاصاً (**نحو : نحن في شهر كذا**) أي : في شهر رمضان ، أو شعبان ، (**أو**) نحن (**في زمان طيب**) لحصول الفائدة بتخصيص الزمان ، قال ابن عنقاء : والحق جواز نحو : زيد في زمان طاب له وإن كان المبتدأ خاصاً ؛ لوجود الفائدة فالمدار عليها . اهـ

وفي تمثيله بالجار والمجرور في قوله : (نحن في شهر كذا) إشارة إلىٰ أنه لا فرق في الظرف بين كونه مجروراً بـ(في) الظرفية ؛ لأنه لا يخرجه عن الظرفية ، أو منصوباً ، أو مرفوعاً ؛ لأن المراد باسم الزمان ما هو أعم من الظرف اصطلاحاً ، فلا يأتي عليه الاعتراض في تمثيله بالجار والمجرور . اهـ « توضيح » .

(**وأما تمثيل الناظم**) لوقوع الظرف خبراً (**بقوله : « زيد خلف عمرو قعدا »** . . **فليس**) ذلك التمثيل بصواب ؛ لأنه ليس (**من باب الإخبار بالظرف** ، بل) هو من باب الإخبار (**بالجملة الفعلية ، والظرف**) في مثاله هـٰذا (**لغو**) أي : غير مُحمَّلٍ

وهٰهنا فوائد ذكرتها في « شرحي على القطر » ، فمن أحبها . . فليراجعه .

للضمير ، فلا يصلح للخبرية ، بل هو متعلق بالفعل المذكور بعده ، بل الخبر الجملة الفعلية المذكورة بعده ، والتقدير : زيد قعد خلف عمرو ، ولو قال بدل هٰذا الشطر : (تقول زيد خلف عمرو أبداً) أي : في جميع أحواله . . لكان التمثيل صحيحاً .

(**وهٰهنا**) أي : في موضع البحث عن وقوع الظرف خبراً (**فوائد**) كثيرة (**ذكرتها**) أي : ذكرت تلك الفوائد (**في « شرحي على القطر »**) المسمىٰ بـ« مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » ، (**فمن أحبها**) أي : فمن أحب تحصيل تلك الفوائد ومعرفتها (. . **فليراجعه**) أي : فليراجع شرحي ذلك في استفادتها لأنها من المهمات في هٰذا المقام ، وتلك الفوائد هي ما ذكرها بقوله فيه :

فَائِدَة

[في انقسام الظرف إلىٰ مستقر ولغو وبيان متعلّقه]

اعلم : أن الظرف عندهم بحسب متعلَّقه قسمان : مستقَر ـ بفتح القاف ـ ولغو .

فالمستقر : ما كان متعلَّقه عاماً واجب الحذف ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ .

واللغو : ما كان متعلقه خاصاً ؛ كقيام والقعود ، سواء وجب حذفه ؛ نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، أو جاز ؛ نحو : يوم الجمعة ، جواباً لمن قال : متىٰ قمت ؟ ووجه تسمية الأول مستقراً ، والثاني لغواً : أن المتعلَّق العام لما كان إذا حُذف انتقل الضمير الذي كان مستقراً فيه إلى الظرف . . سُمي ذلك الظرف مستقراً ؛ لاستقرار الضمير فيه ، فهو في الأصل مستقر فيه ، ثم حذفت الصلة وهي فيه اختصاراً ؛ لكثرة دوره بينهم ؛ كقولهم في المشترك فيه : مشترك ، ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه . . سُمي لغواً أو مُلْغىً ، كأنه ألغي ، ولم يعتبر اعتبار الأول ، قاله الدماميني .

وفيه أيضاً : **قاعدة** : كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنىٰ به . . لا بد أن يتعلق بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو ما أُوِّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلىٰ معناه ، والمتعلَّق إما : أن يكون ملفوظاً به ، أو مقدراً ، والمقدر إما : واجب الحذف أو لا ،

وَإِنْ تَقُـلْ أَيْـنَ ٱلأَمِيـرُ جَـالِـسُ وَفِـي فِنَـاءِ ٱلـدَّارِ بِشْـرٌ مَـائِـسُ
فَجَـالِـسٌ وَمَـائِـسٌ قَـدْ رُفِعَـا وَقَـدْ أُجِيـزَ ٱلـرَّفْـعُ وَٱلنَّصْـبُ مَعَـا

وواجب الحذف في ثمانية مواضع . ذكرها في « المغني » اهـ .

قال في « المغني » **أحدها** : أن يقعا صفة ؛ نحو : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ ، **الثاني** : أن يقعا حالاً ؛ نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ ، ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ ، فمعناه : عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كون خاص ، **الثالث** : أن يقعا صلة ؛ نحو : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، **والرابع** : أن يقعا خبراً ، **الخامس** : أن يرفعا الاسم الظاهر ؛ نحو : ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ ، **السادس** : أن يستعمل المتعلَّق محذوفاً في مثل أو شبهه ؛ كقوله : لمن ذكر أمراً تقادم عهده : حينئذ الآن ، وأصله : حين إذ كان ذلك ، واستعمل الآن ، **السابع** : أن يكون المتعلق محذوفاً علىٰ شريطة التفسير ؛ نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، **الثامن** : القسم بغير (الباء) نحو : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ ، ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ ، وقولهم : للهِ لا يُؤخَّر الأجل ، ولو صُرح بالفعل في ذلك . . وجبت الباء . اهـ من « المغني » .

وإن أردت شرح هٰذه المواضع . . راجع « حاشية يس » علىٰ ذلك الشرح ، أو « الدسوقي على المغني » ، فإنا تركنا تفسيرها خوفاً من إطالة الكلام ؛ لأن حاشيتنا هٰذه للمبتدئين .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن تقـل أيـن الأميـر جالـس وفـي فنـاء الـدار بشـر مـائـس
فجـالـس ومـائـس قـد رفعـا وقـد أجيـز الـرفـع والنصـب معاً)

أي : (**وإن تقل**) أيها النحوي : (**أين الأمير جالس**) بتقديم الظرف ، وتأخير الاسم ، (**وفي فناء الدار بشر مائس**) بتقديم الجار والمجرور ، وتأخير الاسم ، (**فجالس ومائس قد رفعا**) على الخبرية ؛ بألف التثنية ، والظرف والجار والمجرور حالان من الضمير المستكن في الاسم ، علىٰ خلاف ما اختاره سيبويه والكوفيون ، (**وقد أجيز الرفع والنصب معاً**) أي : جميعاً ؛ أي : أجيز رفع الاسم على الخبرية ، مع حالية الظرف والجار والمجرور ، علىٰ خلاف ما عليه سيبويه والكوفيون ، ونصب

إذا وُجد مع المبتدإ اسم وظرف أو جار ومجرور ، وكل من الاسم والظرف والجار والمجرور صالح للخبرية ؛ بأن حسن السكوت عليه . . جاز جعل . . . .

الاسم على الحالية ، مع خبرية الظرف والجار والمجرور ، كما هو مختارهم .

والحاصل : أن سيبويه والكوفيين اختاروا حالية الاسم ، وخبرية الظرف والجار والمجرور ؛ فيما إذا تقدما عليه ، فتقول : أين الأمير جالساً ، وفي فناء الدار بشر مائساً ، وإن لم يتقدما عليه . . اختير عندهم خبرية الاسم وحاليتهما ، فتقول : زيد جالس عندك ، وبشر مائس في فناء الدار . اهـ « نزهة » .

وعبارة « تحفة الأحباب » هنا : إذا أتيت بمبتدأ ، وأخبرت عنه باسم استفهام مقدم عليه ؛ كقولك : أين الأمير ، وكيف زيد ؟ أو بجار ومجرور أو ظرف ، متقدمين أو متأخرين ؛ كقولك : في الدار بشر ، وزيد خلفك ، وما أشبه ذلك مما يُعد كلاماً مفيداً ، ثم أتيت بعد تمام الكلام باسم نكرة . . جاز لك أن تجعله الخبر وترفعه ، وتُلغي اسم الاستفهام ، والجار والمجرور والظرف ، وأن تجعله حالاً فتنصبه ، كما سيأتي أن الحال منصوب ، وأنه يأتي فضلة منكراً بعد تمام الجملة ، فتقول : أين الأمير جالساً ، وفي فناء الدار بشر مائساً ؛ أي : مائلاً و(فناء الدار) ساحتها ، وزيد خلفك قاعداً ، فلو أتيت بالاسم النكرة قبل تمام الكلام ؛ كقولك : متىٰ قادم زيد ؟ وزيد قاعد خلفك ، وعمرو قائم في الدار . . لم يجز فيه إلا الرفع علىٰ أنه الخبر ، وذلك مفهوم مما مثل به الناظم . اهـ « يمني » .

و(فناء الدار) بكسر الفاء بزنة كتاب ، سعة أمام الدار ، وقيل : ما امتد من حواليها . اهـ « مصباح » ، و« مائس » بمعنىٰ غضبان ، وفي « القاموس » : مأَسَ عليه ، كمنَعَ إذا غضب ، ومأَسَ بينهم إذا أفسد ، والمائس : الغضبان ، أو النمَّام . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**إذا وُجد مع المبتدإ اسم**) نكرة (**وظرف أو جار ومجرور ، وكل من الاسم والظرف والجار والمجرور صالح للخبرية**) لحصول الفائدة معه (**بأن حسن السكوت**) من المتكلم (**عليه**) أي : علىٰ ذلك الكلام ؛ بحيث لا ينتظر السامع كلاماً آخر ، يتوقف عليه حصول الإفادة (. . **جاز جعل**

كل منهما حالاً ، والآخر خبراً ، لكن إن تقدم الظرفُ أو الجار والمجرور على الاسم كما مثل . . اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم ، وإن لم يتقدم . . اختير عندهم خبرية الاسم ؛ نحو : (بشر مائس في فناء الدار) ، فإن كرر الظرف أو الجار والمجرور . . فالأرجح حالية الاسم ، تقدم الظرف أو تأخر ؛ لورود القرآن به ؛ نحو : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ ، وأوجب الكوفيون النصب ، فإن كان الظرف أو الجار والمجرور غير . . . .

كل منهما) أي : كل من الاسم ، أو الظرف والجار والمجرور (**حالاً** ، **و**) جعل (**الآخر خبراً ، لكن إن تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الاسم**) وذلك (**كما مثل**) الناظم ؛ أي : كالمثال الذي مثله الناظم (. . **اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم**) ، وخبرية الظرف أو الجار والمجرور ، (**وإن لم يتقدم**) الظرف أو الجار والمجرور على الاسم ، ولم يتكررا كما يعلم مما بعده (. . **اختير عندهم**) أي : عند سيبويه والكوفيين (**خبرية الاسم**) ، وحالية الظرف أو الجار والمجرور من الضمير المستكن في الاسم المذكور ؛ وذلك (**نحو**) قولهم : (**بشر مائس**) حالة كونه كائناً (**في فناء الدار ، فإن كرر الظرف ، أو الجار والمجرور . . فالأرجح**) عندهم وعند غيرهم (**حالية الاسم**) ، وخبرية الظرف أو الجار والمجرور ، سواء في ذلك (**تقدم الظرف**) المكرر أو الجار والمجرور على الاسم ، (**أو تأخر**) الظرف والجار والمجرور عنه ؛ (**لورود القرآن به**) أي : بنصب الاسم على الحالية ؛ وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾) مبتدأ ، (﴿ فَفِى ٱلْجَنَّةِ ﴾) خبره ؛ أي : فكائنون في الجنة **حالة** كونهم (﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾) أي : في الجنة ، حال من الضمير المستكن في الخبر ، فجاء القرآن بحالية الاسم وتكرار الجار والمجرور ، ونحو قوله تعالىٰ في (سورة الحشر) : (﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ ﴾) خبر (أن) ، (﴿ خَٰلِدَيْنِ ﴾) حال من الضمير المستكن في خبر(أن) (﴿ فِيهَا ﴾) متعلق بـ(خالدين) فحصل في المثالين تكرر الجار والمجرور ، وتوسط الاسم بينهما .

(و) لكن (**أوجب الكوفيون النصب**) أي : نصب الاسم على الحالية مع تقدم الظرف وتكراره ؛ لتمام الكلام بدونه : (**فإن كان الظرف أو الجار والمجرور غير**

مستغنىً عنه . . تعين خبرية الاسم ، وحالية الظرف تكرر أم لا ؛ نحو : فيك زيد راغب فيك ، وزيد راغب فيك ، وإن اجتمع ظرفان تام وناقص . . جاز الرفع في الاسم والنصب ، سواء بدأت بالتام ؛ نحو : إن عبد الله في الدار بك واثقاً أو واثق ، أو بالناقص ؛ نحو : إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغب .

مسْتَغْنى عنه) لعل الصواب : مستغني عنه ؛ أي : يستغني الكلام عنهما ؛ لتمامه بدونهما (. . **تعين خبرية الاسم وحالية الظرف)** وفيه نظر ؛ لأنه كيف يكون الظرف حالاً مع كونه لغواً متعلِّقاً بخاص ؟! اللهم إلا أن يقال : لمشاكلة ما قبله ، فليتأمل . اهـ « يس » .

والصواب : ما قلنا ، سواء (**تكرر**) الظرف أو الجار والمجرور (**أم لا**) يتكرران ؛ وذلك (**نحو**) قولك : (**فيك زيد راغب فيك**) هـٰذا مثال التكرر ، (**و**) قولك : (**زيد راغب فيك**) مثال عدم التكرر ، (**وإن اجتمع ظرفان : تام ، وناقص**).

فالتام : هو الذي تتم به الفائدة ، من غير ملاحظة متعلَّقه ؛ بأن يكون متعلَّقه عاماً كالكون والحصول والاستقرار ؛ لأن الكون لا يستغني منه .

والناقص : ما لا تتم به الفائدة إلا بذكر متعلقه ؛ بأن كان كوناً خاصاً ؛ كالوثوق والرغبة والقيام والقعود . اهـ « كردي » بزيادة .

(**جاز الرفع في الاسم**) على الخبرية ، (**و**) جاز أيضاً (**النصب**) أي : على الحالية ، (**سواء**) في جواز الوجهين في الاسم (**بدأت**) أيها المخاطب في الكلام (**بالتام ؛ نحو**) قولك : (**إن عبد الله في الدار بك واثقاً**) بالنصب على الحالية من الضمير المستكن في الخبر ، وقوله : (في الدار) ظرف تام ، وقع خبراً لـ(أن) ، وقوله : (بك) ظرف ناقص متعلق بـ(واثقاً) ، (**أو**) تقول : (**واثق**) بالرفع على الخبرية ، والظرف حال من الضمير المستكن في الخبر ، (**أو**) بدأت (**بالناقص ؛ نحو**) قولك : (**إن فيك عبد الله في الدار راغباً**) بالنصب على الحالية ، (**أو**) تقول : (**راغب**) **فيك** بالرفع على الخبرية ، والله أعلم .

❊ ❊ ❊

باب اشتغال العامل عن المعمول بضميره أو ملابسه

وَهَكَــذَا إِنْ قُلْــتَ زَيْــدٌ لُمْتُــهُ ... وَخَــالِــدٌ ضَــرَبْتُــهُ وَضِمْتُــهُ

فَـالـرَّفْـعُ فِيـهِ جَـائِـزٌ وَالنَّصْـبُ ... كِـلاَهُمَـا دَلَّـتْ عَلَيْـهِ الْكُتُـبُ

(باب اشتغال العامل عن المعمول بضميره أو ملابسه)

أي : عن نصب الاسم السابق بضميره ، والاشتغال **لغة** : مصدر اشتغل الخماسي ، يقال : اشتغل زيد بكذا ، إذا صار مشتغلاً به ، **واصطلاحاً** : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو وصف مشتغل بعمل النصب في ضمير الاسم السابق ؛ نحو : زيداً ضربته ، وزيداً أنا ضاربه الآن ، أو مشتغل بالعمل في ملابس ذلك الضمير ؛ أي : فيما أضيف إليه ؛ نحو : زيداً ضربت غلامه ، أو أنا ضارب غلامه غداً .

وأركانه : أربعة : **شاغل** ؛ وهو الضمير أو ملابسه ، **ومشغول** : وهو الفعل أو الوصف ، **ومشغول به** : وهو العمل ، **ومشغول عنه** : وهو الاسم السابق .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(وهكــذا إن قلــت زيــد لمتــه ... وخــالــد ضــربتــه وضمتــه

فــالــرفــع فيــه جــائــز والنصــب ... كــلاهمــا دلــت عليــه الكتــب)

(**وهكذا**) أي : وكما جاز رفع (جالس) و(مائس) ونحوهما ، ونصبه فيما تقدم إذا تقدم اسم معرفة ، وتأخر عنه فعل متصرف عامل في ضميره ، كما (**إن قلت** : **زيد لُمْتُه**) بضم اللام والتاء للمتكلم ، من اللَّوم : وهو العتاب ، (**وخالد ضربته وضِمته**) بكسر الضاد ، من الضيم : وهو الظلم ، **والمعنىٰ** : أي : إذا فتحت النطق باسم هو مفعول في المعنىٰ لفعل مشغول عنه بضميره أو بملابسه (. . **فالرفع فيه**) أي : في ذلك الاسم ؛ أي : رفع ذلك الاسم المتقدم عليه على الابتداء (**جائز**) في العربية ، والجملة المذكورة بعده خبر عنه ، (و) كذا (**النصب**) جائز فيه على المفعولية لفعل محذوف وجوباً ، موافق للمذكور في لفظه أو في معناه ، فلا موضع حينئذ للجملة المذكورة من الإعراب ؛ لأنها مفسِّرة للمحذوفة ، والتقدير في مثال الناظم : عاتبت

إذا تقدم اسم معرفة ، وتأخر عنه فعل أو شبهه ، عامل في ضمير الاسم المتقدم ، أو في اسم مضاف إلىٰ ضميره ، كما في : زيد ضربت أخاه . . جاز لك في ذلك الاسم المتقدم رفعه ونصبه ، كما جاز رفع (جالس) مثلاً ونصبه فيما تقدم وإن اختلفت جهة الرفع والنصب ، . . . .

زيداً لمته ، وأهنت خالداً ضربته ، وظلمت عمْراً ضمته ، والرفع أرجح من النصب ؛ لعدم احتياجه إلىٰ تقدير ، وإنما وجب حذف العامل في صورة النصب ؛ لأن المذكور كالعوض عنه ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**إذا تقدم اسم معرفة**) لا نكرة ؛ لأنها لا يجوز الابتداء بها في صورة رفعها ، (**وتأخر عنه**) أي : عن ذلك المتقدم (**فعل**) متصرف ؛ نحو : زيد ضربته ، (**أو**) تأخر عنه (**شبهه**) أي : شبه الفعل من كل وصف عامل عمله ؛ نحو : زيداً أنا ضاربه الآن أو غداً ، (**عامل**) ذلك الفعل أو الوصف (**في ضمير**) يعود إلى (**الاسم المتقدم أو**) عامل (**في اسم مضاف إلىٰ ضميره**) أي : إلىٰ ضمير الاسم السابق ؛ وذلك أي : عمله في الاسم المضاف إلىٰ ضميره كائن ، (**كما**) أي : كالعمل الحاصل (**في**) نحو قولك : (**زيد ضربت أخاه**) ، وزيد أنا ضارب أخاه الآن أو غداً (. . **جاز لك**) جواب (إذا) الشرطية (**في ذلك الاسم المتقدم رفعه**) على الابتداء ، (**ونصبه**) على المفعولية لفعل محذوف وجوباً .

و(الكاف) في قوله : (**كما جاز**) صفة لمصدر محذوف ، و(ما) مصدرية ، والجملة الفعلية صلتها ، والتقدير : **جاز** لك رفعه ونصبه جوازاً مثل جواز (**رفع « جالس » مثلاً**) أي : مَثِّلْ مِثْلَ **جالس** كـ(مائس) أي : جوازاً كجواز رفع (جالس) ، ومَثِيلِه من (مائس) في الباب السابق ، (**و**) جواز (**نصبه**) أي : نصب (جالس) (**فيما تقدم**) في الباب السابق (**وإن اختلفت جهة الرفع والنصب**) في البابين ؛ أي : هنا وفيما تقدم ؛ **لأن** جهة الرفع وسببه هنا الابتداء ، وفيما تقدم الخبرية ، وجهة النصب فيما تقدم على الحالية ؛ وهاهنا على المفعولية لفعل محذوف وجوباً ، والتشبيه في مطلق الرفع والنصب لا في عاملهما .

فإذا قلت : زيد لمته مثلاً . . جاز لك رفع (زيد) على الابتداء ؛ فالجملة بعده في محل رفع علىٰ أنها خبره ، ونصبه على المفعولية ؛ بإضمار عامل وجوباً موافق للمذكور ، فلا موضع للجملة بعده حينئذٍ ؛ لأنها مفسِّرة ، والرفع أرجح ؛ لعدم احتياجه إلىٰ تقدير . **نعم** ؛ لو كان الفعل المتأخر دالاً على الطلب . . فالنصب أرجح ؛ نحو : زيداً اضربه ؛ لأن . . . .

قال اليمني في « شرحه » : لا يخفىٰ أن التشبيه بين نصب (جالس) وزيداً لمته أنما هو في مجرد جواز النصب ، وإلا . . فقد علم أن انتصاب (جالس) و(مائس) على الحالية ، وانتصاب (زيد) و(خالد) على المفعولية . اهـ بتصرف .

(**فإذا قلت : زيد لمته مثلاً**) أي : أو قلتَ مثيلاً له ؛ كقولك : خالد ضربته (. . **جاز لك رفع « زيد » على الابتداء ؛ فالجملة**) المذكورة (**بعده في محل رفع علىٰ أنها خبره**) أي : خبر (زيد) (**و**) جاز لك (**نصبه**) أي : نصب (زيد) (**على المفعولية ؛ بإضمار عامل**) أي : بتقدير عامل ، من فعل أو شبهه محذوف ذلك العامل (**وجوباً**) ، لا يجوز إظهاره ؛ لأن المذكور كالعوض عنه ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه . اهـ « يس » .

(**موافق**) ذلك المحذوف في لفظه أو في معناه (**للمذكور ؛ فلا موضع للجملة**) المذكورة (**بعده**) أي : بعد الاسم المتقدم (حينئذ) أي : حين إذا نُصب ذلك المتقدم بعامل محذوف ، ففي كلام الشارح تقديم وتأخير ، **والصواب** : ما ذكرناه في حله (**لأنها**) أي : لأن الجملة المذكورة (**مفسِّرة**) للمحذوف ، والجملة المفسِّرة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها ليست مقصودة في نفسها ، (**والرفع**) للاسم المتقدم على الابتداء (**أرجح**) من نصبه بعامل محذوف (**لعدم احتياجه**) أي : لعدم احتياج الرفع (**إلىٰ تقدير**) عامل محذوف يعمل فيه كالنصب .

وقوله : (**نعم**) استدراك علىٰ قوله : (والرفع أرجح) أي : لكن (**لو كان الفعل المتأخر**) عن الاسم المذكور (**دالاً على الطلب . . فالنصب**) أي : فنصب الاسم المتقدم على المفعولية بعامل محذوف (**أرجح**) من رفعه على الابتداء وذلك (**نحو**) قولك : (**زيداً اضربه**) ، وإنما كان النصب أرجح من الرفع في هٰذه الصورة (**لأن**

الرفع يستلزم الإخبار بالطلب عن المبتدإ ، وهو خلاف القياس ، بل منعه بعضهم ، وأوَّل البعض ما ورد من ذلك ، ولو كان الاسم المتقدم نكرة . . تعين النصب ؛ نحو : رجلاً أكرمته .

الرفع) أي : رفعه على الابتداء (**يستلزم**) أي : يستوجب (**الإخبار بالطلب عن المبتدإ** ، **وهو**) أي : الإخبار عن المبتدأ بالطلب (**خلاف القياس**) أي : خلاف القياس الذي عليه استعمالاتهم في محاوراتهم ؛ لعدم احتماله الصدق والكذب ؛ فالنصب حينئذ في الاسم المتقدم أرجح من الرفع (**بل منعه**) أي : منع الرفع للعلة المذكورة (**بعضهم**) كسيبويه وأبي علي الفارسي (**وأوَّل**) هٰذا (**البعض ما ورد من ذلك**) أي : من الإخبار بالطلب ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ علىٰ حذف الخبر والمضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، والتقدير : ومما يتلىٰ عليكم حكم السارق والسارقة ، ثم استؤنف بيان الحكم بقوله : ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ وذلك لأن (الفاء) لا تدخل عند سيبويه في الخبر في نحو هٰذا المثال ، ومثله قوله : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ اهـ « مجيب بتصرف » .

ويؤوَّل المثال المذكور هنا ـ أعني : قوله (زيد اضربه) ـ بأن (زيد) مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف ، تقديره : زيد مقول فيه اضربه ، وجملة (اضربه) مقول القول ، لا خبر عن (زيد) .

وذكر الشارح محترز قوله أوَّل الباب : (إذا تقدم اسم معرفة) بقوله : (**ولو كان الاسم المتقدم نكرة . . تعين النصب**) على المفعولية بفعل محذوف (**نحو**) قولك : (**رجلاً أكرمته**) ، ويمتنع رفعه ؛ لأنه نكرة ، والنكرة لا يجوز الابتداء بها إلا بمسوِّغ ، وليس هنا مسوغ ؛ فيتعين نصبه على المفعولية ، وفي « التحفة » قول الناظم : (لُمته) بضم اللام كما مر ؛ لأنه أجوف واوي ، يقال فيه : لامه يلومه كقاله يقوله .

(وضِمته) بكسر الضاد ؛ لأنه أجوف يائي ، يقال : ضامه يضيمه كباعه يبيعه ، فأعطي كل من الفعلين عند إسناده إلىٰ تاء الفاعل بعد حذف العين حركة مجانسة للعين ، وهي الضمة في (لمته) ، والكسرة في (ضمته) اهـ

. . . .

وقوله : (**كلاهما**) أي : كل من الرفع والنصب (**دلت عليه الكُتْب**) بضم الكاف وسكون التاء ؛ لضرورة النظم ؛ أي : الكتب النحوية بيان للمعلوم ؛ لأنها هي الباحثة عن باب الاشتغال ، وقيل : المراد بـ(الكتب) كتاب سيبويه ، وجمعه للتعظيم ؛ لأنه أول من وضع باب الاشتغال ، والغرض منه تكميل البيت .

* * *

باب الفاعل

وَكُـلُّ مَـا جَـاءَ مِـنَ ٱلأَسْمَـاءِ   عَقِيـبَ فِعْـلٍ سَـالِـمِ ٱلْبِنَـاءِ
فَـٱرْفَعْـهُ إِذْ تُعْـرِبُ فَهْـوَ ٱلْفَـاعِـلُ   نَحْـوُ جَـرَى ٱلْمَـاءُ وَجَـارَ ٱلْعَـامِـلُ

(باب الفاعل)

(الفاعل) **لغة** : من أوجد الفعل ؛ أي : الحدث ؛ كالضارب الذي أوجد الضرب ؛ والقائم الذي أوجد القيام مثلاً ، **واصطلاحاً** : هو الاسم الصريح أو المؤول بالصريح ، المسند إليه فعل تام علىٰ صيغته الأصلية ، أو اسم مؤوَّل به ، مقدم بالأصالة ، واقع منه ؛ كضرب زيد ، أو قائم به ؛ كمات عمرو .

والصريح : هو ما لا يحتاج في جعله فاعلاً إلىٰ تأويل كما مثلنا .

والمؤول : ما يحتاج في جعله فاعلاً إلىٰ تأويل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي : إنزالنا .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(وكـل مـا جـاء مـن الأسمـاء   عقيـب فعـل سـالـم البنـاء
فـارفعـه إذ تعـرب فهـو الفـاعـل   نحـو جـرى المـاء وجـار العـامـل)

أي : (**وكل ما جاء**) ووقع في كلامهم (**من الأسماء**) المعربة أو المبنية (**عقيب فعل**) أي : بعد فعل متصلاً به أو منفصلاً ، والمراد بـ(العقيب) وهو لغة في العقب ، أن يقع بعد الفعل ولو كان منفصلاً عنه ، (**سالم البناء**) أي : صحيح الصيغة غير مغيرها (. . **فارفعه**) أي : فارفع أيها النحوي ذلك الاسم الواقع بعد فعل أو وصف يعمل عمله علىٰ صيغته الأصلية (**إذ تعرب**) أي : وقت تطبيق إعرابه ؛ أي : فارفعه لفظاً أو تقديراً أو محلاً وقت إرادة إعرابه ، (**فهو الفاعل**) أي : لأنه الفاعل ، وكل فاعل مرفوع .

مثال رفعه لفظاً : قول الناظم : (**نحو : جرى الماء**) أي : سال الماء في الوادي أو في الأنهار ، (**وجار العامل**) أي : ظلم العامل في الزكاة أو في غيرها في عمله ، وعدل عن الحق ، وفي بعض النسخ : (وجار العاذل) بالذال المعجمة ؛ أي : عدل

الفاعل : اسم أو ما في تأويله ، أسند إليه فعل تام ، أو ما في تأويله ، . . . .

اللائم على العشق والمحبة عن الحق في لومه لحبيبه ، وعدد الناظم المثال ؛ إشارة إلىٰ أنه لا فرق في رفع **الفاعل** بين كونه عاقلاً أو غيره ، ولا بين كون إعرابه لفظاً أو تقديراً أو محلاً ؛ نحو : جار الذي ضرب غلامي ، وأقرأني هـٰذا الشيخ ؛ فالاسم الصريح كما مثلنا ، والمؤول به : بلغني أن الحبيب قادم ، وأن العدو هالك ؛ أي : قدوم الحبيب ، وهلاك العدو .

ومثال الفعل كما مثلنا ، ومثال الوصف : نحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ أي : يختلف ألوانه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**الفاعل**) المصطلح عليه عند النحاة : هو (**اسم**) لا فعل صريح ؛ أي : لا يحتاج في جعله فاعلاً إلىٰ تأويل ، (**أو**) لفظ (**ما في تأويله**) أي : في تأويل الاسم الصريح ، (**أسند إليه**) أي : إلىٰ ذلك الاسم الصريح أو إلىٰ ما في تأويله (**فعل تام**) والتام : هو الذي اكتفىٰ بمرفوعه عن طلب منصوبه ، خرج به الناقص كـ(كان) وأخواتها ؛ فإنه مسند إلى اسمه الذي هو في أصله مبتدأ ، (**أو**) أسند إليه (**ما في تأويله**) أي : ما في تأويل الفعل التام ، وهو الوصف الصريح ؛ كقوله : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ .

قوله : (الفاعل) هو (اسم) أي : صريح ظاهر ، أو مضمر بارز ، أو مستتر بقرينة مقابلته بالمؤوَّل ، وقوله : (أو ما في تأويله) (ما) : واقعة علىٰ لفظ ، و(في) للظرفية ، (وتأويله) مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف ؛ أي : لفظ حاصل في عدد الألفاظ المؤولة بالاسم ، ومثله في ذلك ما بعده ، ولو قال : أو مؤوَّلة به.. لكان أظهر وأخصر ، ثم التأويل لا بد أن يكون بحرف سابك ، وهو هنا (أن) و(أَنَّ) و(ما) ، دون (كي) و(لو) ، أو بغيره في باب التسوية ، فلا يقع الفاعل جملة ، خلافاً لبعضهم ، وأجاز ابن مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة ، فقال في قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ : أن فاعل تبين مضمون كيف فعلنا ؟ كأنه قيل : تبين لكم كيفية فعلنا بهم . اهـ « يس على المجيب » .

قوله : (أسند إليه فعل تام) ، خرج بـ(التام) الناقص ؛ فإن مرفوعه لا يسمىٰ

مقدم أصلي المحل والصيغة ؛ فالاسم : نحو : (جرى الماء وجار العامل) ، والمؤول به : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ ، والفعل كما مثلنا ، والمؤول به ؛ نحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ . ...

فاعلاً اصطلاحاً ، (أو ما في تأويله) والمراد بـ(ما في تأويله) ما يشبهه في العمل ، والدلالة على المعنى المصدري ، وهو هنا : اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، والمصدر ، واسم الفعل ، والظرف وعديله المعتمدان ، قال أبو حيان : أو اسم موضوع موضع الفعل ؛ نحو : إياك أنت وزيد أن تخرجا ، ففي (إياك) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ؛ ولذلك أكد بالمنفصل ، وعُطف عليه المرفوع ، و(إياك) وُضع موضع احذر . اهـ « يس على المجيب » ، والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق ؛ نحو : أسد بمعنىٰ شجاع في قولك : زيد أسد ؛ أي : شجاع ، ففي (أسد) ضمير مستتر مرفوع محلاً علىٰ أنه فاعل ، وقد يرفع الظاهر ؛ نحو : زيد أسد غلامه . اهـ « يس على المجيب » .

(**مقدم**) أي : مقدم كل من الفعل وما في تأويله على الفاعل ، خرج به : زيد قام كما سيأتي في الشارح ؛ لأنه عامل في الفاعل ، وحق العامل أن يقدم على المعمول ، وخرج بقوله : (**أصلي المحل**) نحو : قائم زيد ، فإن المسند ، وهو (قائم) أصله التأخير كما سيأتي فيه ، (و) بقوله : أصلي (**الصيغة**) نحو : ضرب زيد (**فالاسم**) الصريح (**نحو** : «**جرى الماء ، وجار العامل**» ، **و**) الفاعل (**المؤول به**) أي : بالاسم الصريح (**نحو قوله تعالىٰ** : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾) أي : إنزالنا إليك الكتاب ، (و) مثال (**الفعل**) المسند إلى الفاعل ، (**كما مثلنا**) أي : كالأمثلة التي مثلنا ههنا ، (و) مثال الوصف المسند إلى الفاعل (**المؤول به**) أي : الفعل (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾) فإنه في تأويل يختلف ألوانه ، فـ(مختلف) مبتدأ مؤخر ، وقوله **تعالىٰ** قبله : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ جار ومجرور خبر مقدم ، و﴿ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ ﴾ عطف عليه ، و(مختلف) اسم فاعل ، يعمل عمل الفعل ، يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ذلك ؛ لاعتماده علىٰ موصوف محذوف ، والتقدير : ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه : فاعل مختلف مرفوع بالضمة الظاهرة .

وقولنا : (مقدم) مخرج لنحو : زيد قام ؛ فإن (زيد) ليس بفاعل ، كما يفهمه قوله : (عقيب فعل) ، بل مبتدأ ، وما بعده خبره ، لكن تعبيره بـ(عقيب) يوهم أنه لا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله ، وليس كذلك كما سيأتي . وقولنا : (أصلي المحل) مخرج لنحو : قائم زيد ؛ فإن المسند وهو (قائم) أصله : التأخير ؛ لأنه خبر ، وذِكْر (الصيغة) مخرج لنحو : ضُرب زيد بضم أوله ، وكسر ثانيه ؛ لأنها صيغة مفرعة عن (ضَرَب) بفتحهما ، ....

(**وقولنا : مقدم**) ذلك الفعل ، وما في تأويله على الفاعل (**مخرج لنحو : زيد قام ؛ فإن زيد ليس بفاعل**) لتأخر الفعل عنه (**كما يفهمه**) أي : كما يفهم عدم فاعلية (**زيد**) في هٰذا المثال (**قوله**) أي : قول الناظم : (« **عقيب فعل** » ، **بل**) (**زيد**) في هٰذا المثال (**مبتدأ ، وما بعده**) من جملة (قام) (**خبره**) أي : خبر (زيد) ، وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (كما يفهمه) أي : لكن (**تعبيره**) أي : تعبير الناظم (**بـ« عقيب »**) الذي هو لغة في عقب (**يوهم أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله ، وليس**) الأمر المعلوم من الخارج (**كذلك**) أي : كما يوهمه تعبيره من عدم جواز الفصل (**كما سيأتي**) في (باب المفعول) به جواز الفصل بينهما بالمفعول به ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ .

تَنْبِيهٌ

[تصغير عقب في كلام الناظم]

والأفصح في عقيب عقب بلا ياء ، وعدل الناظم إلىٰ هٰذه اللغة الغير الفصيحة ؛ لضرورة النظم ، ولو أتىٰ بدل قوله : (عقيب) ببعيد تصغير بعد .. لكان كلامه أفصح . اهـ « معرب على الخلاصة » .

(**وقولنا : « أصلي المحل » مخرج لنحو : قائم زيد ؛ فإن المسند وهو « قائم » أصله التأخير ؛ لأنه خبر**) عن (زيد) (**وذِكْرُ**) نا (أصلي) (**الصيغة مخرج لنحو : ضُرِب زيد بضم أوله ، وكسر ثانيه ؛ لأنها**) أي : لأن هٰذه الصيغة المغيرة (**صيغة مفرعة عن**) الصيغة الأصلية ، التي هي (**ضَرَب بفتحهما**) أي : بفتح أوله وثانيه ، المسندة إلى الفاعل ؛ أي : مفرعة مغيرة عن الأصلية ؛ لإسنادها إلى النائب ، كما

وهو معنىٰ قول الناظم : (**عقيب فعل سالم البناء**) أي : لم يتغير بناؤه للإسناد إلى المفعول . وقوله : (**فارفعه**) أشار به إلىٰ أن حكمه الرفع ، ورافعه هو ما أسند إليه من فعل أو شبهه ، وقد يُجر الفاعل لفظاً بحرف زائد ؛ نحو : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ، أو بإضافة مصدر ؛ نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ وشذ نصبه ورفع المفعول ؛ نحو : خرق الثوب المسمار . . . .

سيأتي في الباب التالي .

(**وهو**) أي : إخراج الصيغة المفرعة (**معنىٰ قول الناظم**) أي : مدلول قوله : (**عقيب فعل سالم البناء**) أي : صحيح التركيب (**أي : لم يتغير بناؤه**) وهيئته (**للإسناد**) به (**إلى المفعول**) به وما ناب عنه ، **والمراد** : أنه خرج بقوله : (سالم البناء) .

(**وقوله**) أي : قول الناظم : (« **فارفعه** » **أشار به إلىٰ أن حكمه**) أي : حكم الفاعل (**الرفع**) لأنه عمدة ، والرفع إعراب العمد ؛ لكونه أقوى الحركات ، (**ورافعه**) أي : ورافع الفاعل (**هو ما أسند إليه**) أي : إلى الفاعل (**من فعل**) كقام زيد (**أو شبهه**) أي : شبه الفعل في العمل ؛ نحو : أقائم زيد ، (**وقد يجر الفاعل لفظاً**) لا محلاً (**بحرف زائد ؛ نحو** : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾) فتقول في إعرابه : (من) زائدة ، زيدت لتأكيد معنى الكلام ، (بشير) فاعل (جاء) مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد ، ومثله : قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ (**أو**) يجر (**بإضافة مصدر**) إليه (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾) ، **والأصل** : ولولا أن يدفع الله الناس بعضهم ببعض . . لفسدت الأرض .

(**وشذ**) أي : خرج عن قياس استعمالاتهم في محاوراتهم (**نصبه**) أي : نصب الفاعل ، (**ورفع المفعول**) به (**نحو**) قولهم : (**خرق الثوب**) بضم الموحدة على الشذوذ مع أنه مفعول به ، (**المسمار**) بنصبه على الشذوذ مع أنه فاعل مرفوع ، وتقول في إعرابه : (خرق) فعل ماض ، (الثوب) مفعول به مقدم على الفاعل ؛ لغرض الحصر ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة

وقوله : (إذ تُعرِب) للتبيه علىٰ أن الرفع إنما يظهر فيه أو يقدر إذا كان معرباً ، وإلا . . فيقال : في محل رفع . وأشار بتعداد المثال إلىٰ أنه لا فرق بين الإسناد الحقيقي والمجازي ، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح ، ولا بين أن يكون الفعل واقعاً منه أو قائماً به . . . .

المجلوبة للشذوذ (المسمار) فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المجلوبة للشذوذ .

(**وقوله**) أي : قول الناظم : (**إذ تُعرِب**) بضم التاء ، وكسر الراء ، (**للتنبيه علىٰ أن الرفع إنما يظهر فيه**) أي : في الفاعل ، (**أو يقدر**) فيه (**إذا كان**) الفاعل (**معرباً**) كجاء زيد والفتىٰ ، (**وإلا**) أي : وإن لم يكن الفاعل معرباً كأن كان مبنياً ؛ نحو : جاء الذي ضربني ، أو ضربني هٰذا الشيخ (. . فـ) لا يقال في إعرابه : بضمة ظاهرة أو مقدرة ، بل (**يقال**) في إعرابه : (**في محل رفع**) على الفاعلية ، مبني على السكون مثلاً ؛ لأن إعراب المبني محلي ، لا لفظي ولا تقديري .

(**وأشار**) الناظم (**بتعداد المثال**) وإكثاره وتعداده زيادته على الواحد ؛ لأن المثال جزئي ، يذكر لإيضاح القاعدة ؛ فيكفي فيه واحد ، فإذا زيد . . يسأل عن سببه (**إلىٰ أنه**) أي : إلىٰ أن الشأن والحال (**لا فرق**) في كونه فاعلاً (**بين الإسناد الحقيقي**) وهو إسناد الفعل إلىٰ فاعله ؛ كـ(جار العامل) ، (**والمجازي**) وهو إسناد الفعل إلىٰ غير فاعله ؛ كـ(جرى الماء) لأن الماء غير عاقل ، (**ولا فرق بين الفعل المعتل**) كـ(جرىٰ) (**والصحيح**) كـ(جار) ، (**ولا**) فرق (**بين أن يكون الفعل واقعاً منه**) كـ(جار العامل) (**أو قائماً به**) كـ(جرى الماء) .

قال الناظم في « شرحه » عند قوله : (عقيب فعل سالم البناء) : وإنما أوجبوا بقاء الفعل علىٰ صيغته الأصلية مع الفاعل ، وغيره مع النائب عنه ؛ ليفصلوا بين ما أسند إليه ، وبين ما أسند إلى النائب ، كما سيأتي في الباب التالي ، وإنما اختير للفاعل الرفع وللمفعول به النصب ؛ لأن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة ، والفعل لا يرفع إلا فاعلاً واحداً ، وينصب به عدة مفاعل ، كالمصدر والظرفين والحال والمفعول له ، فجعل الرفع المستثقل إعراب ما قل ، وهو الفاعل ، والفتح المستخف إعراب ما كثر

في نحو : ضرب الأمير عمراً مشدوداً يوم الجمعة خلف المسجد تأديباً له ضرباً شديداً ، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فتقول : زيد خرج ؛ لأنه ينتقل من باب الفاعل إلىٰ باب المبتدأ ، ويقع اللبس في الكلام ، فافهمه . اهـ « حريري » .

فصل في توحيد الفعل

أي : تجريده من علامتي التثنية والجمع ، ثم ذكر الناظم هنا بعض أحكام الفاعل ، وهي تسعة ، كما بينا في « الفتوحات » ، وهو أن يجرد فعله على اللغة الفصحىٰ من علامتي التثنية والجمع وجوباً إذا كان مثنىٰ أو مجموعاً ؛ نحو : جاء الزيدان ، وجاء الزيدون ، وإنما وجب تجريده من علامتهما ؛ لأنه لو قيل : قاما الزيدان ، أو قاموا الزيدون ، وقمن الهندات . . لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم له ؛ فألزموا توحيده لدفع هٰذا الإيهام ، فقال :

(ووحد الفعل مع الجماعة   كقولهم سار الرجال الساعة)

(**ووحد الفعل**) أي : جرد الفعل أيُّها النحويُّ وجوباً على اللغة الفصحىٰ من علامة الجمع (**مع الجماعة**) مذكراً كان أو مؤنثاً ، إذا أسندته إلىٰ فاعل ظاهر مجموع ، كما تجرده إذا أسندته إلىٰ واحد وذلك (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**سار الرجال الساعة**) أي : ذهب الرجال في هٰذه الساعة ؛ أي : ذهبوا في الوقت القريب ، أو ذهبوا في سفرهم مقدار زمن يسمىٰ بالساعة ، وهو جزء من اثني عشر جزءاً من اليوم أو الليلة ، وذهب النساء ، كما تقول : ذهب الرجل ، وذهبت المرأة .

ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾ وقوله : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ ، بخلاف ما إذا أسندته إلىٰ ضمير جمع ؛ نحو : الزيدون ، والهندات قمن ، وكالجمع في ذلك المثنىٰ ؛ فيقال : قام رجلان ، فلا يقال : قاما الرجلان على الأفصح ، وإنما وجب تجريده على اللغة الفصحىٰ ، لأن تثنية الفاعل وجمعه يعلمان من جوهر لفظه دائماً ؛ فلا حاجة إلى العلامة، بخلاف تأنيثه؛ فإنه قد لا يعلم من لفظه ، كما إذا كان مجازي التأنيث؛ كطلعت الشمس ، مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل ؛ لأن التثنية والجمع ثقيلان بالنسبة إلى المفرد ؛ فإلحاق علامة بفعلهما زيادة ثقل . اهـ « كردي » بخلافه ثَمَّ . اهـ « نزهة » .

أي : جرد الفعل على الأفصح من علامة الجمع إذا أسندته إلىٰ فاعل ظاهر مجموع ، كما تجرده إذا أسندته للواحد ؛ نحو : (سار الرجال) ، ومنه : ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ ، بخلاف ما إذا أسندته إلىٰ ضمير مجموع ؛ نحو : الزيدون قاموا ، أو النسوة قمن ، وكالجمع المثنىٰ ؛ فيقال : قام رجلان ، . . . .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : جرد**) أيها النحوي (**الفعل علىٰ**) القانون (**الأفصح**) أي : الأشمل على الفصاحة : وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ؛ أي : جرده وجوباً كما مر تعليله ، وكما سيأتي في الشارح (**من علامة الجمع**) وهي الواو والنون ، (**إذا أسندته**) أي : أسندت الفعل (**إلىٰ فاعل**) وكذا نائبه ، واسم (كان) وأخواتها (**ظاهر**) ، خرج به الضمير كما سيأتي (**مجموع**) ، وكذا المثنىٰ كما يأتي .

و(الكاف) في قوله : (**كما تجرده**) صفة لمصدر محذوف ، و(ما) مصدرية ؛ أي : جرد الفعل من علامة الجمع وجوباً تجريداً كتجريدك إياه من أي علامة (**إذا أسندته**) أي : أسندت الفعل (**للواحد**) أي : للفاعل المفرد ، سواء كان ذلك الجمع جمع تكسير (**نحو**) قولك : (**سار الرجال**) كما تقول : جاء رجل ، أو جمع مذكر سالم ، كما ذكره الشارح بقوله : (**ومنه**) أي : ومن تجريد الفعل من علامة الجمع قوله تعالىٰ : (﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾) كما تقول : قال الظالم ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾) ﴿فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ بتجريده من علامة الجمع ، كما تقول : قالت امرأة ، والنسوة : جمع تكسير ، واحدها امرأة من غير لفظها . اهـ « كواكب » ، فلا يقال على الأفصح : ساروا الرجال ، وقالوا الظالمون ، وقلن نسوة .

والجار والمجرور في قوله : (**بخلاف ما إذا أسندته**) متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، تقديره : وذلك الحكم السابق ملتبس ، بخلاف حكم ما إذا أسندت الفعل (**إلىٰ ضمير**) عائد إلىٰ (**مجموع ؛ نحو**) قولك : (**الزيدون قاموا**) فـ(الزيدون) مبتدأ ، وجملة (قاموا) خبره ، فالفعل فيه أسند إلىٰ ضمير جمع ، (**أو**) نحو قولك : (**النسوة قمن**) فـ(النسوة) مبتدأ ، وجملة (قمن) خبره (**وكالجمع**) في وجوب تجريد فعله من العلامة (**المثنىٰ ؛ فيقال**) في ما إذا أسند إليه الفعل : (**قام رجلان**)

ولا يقال على الأفصح : قاما رجلان ، ومن العرب من يلحق الفعل الألف والواو والنون علىٰ أنها ليست ضمائر ، وإنما هي علامات للفاعل ؛ كالتاء في نحو : قامت هند ، وإنما وجب تجريده على اللغة الفصحىٰ ؛ لأن تثنية الاسم وجمعه يعلمان من لفظه دائماً ، بخلاف تأنيثه ؛ فإنه قد لا يعلم من لفظه ، مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل ، ....

كما تقول : قام رجل بتجريده من علامة التثنية ، (**ولا يقال علىٰ**) القانون (**الأفصح : قاما رجلان**) بإلحاق علامة التثنية بالفعل المسند إليه .

(**ومن**) بعض قبائل (**العرب**) ، قال أبو حيان في « الارتشاف » : حكى اللغويون : أن أصحاب هٰذه اللغة ـ وهم : طيئ بوزن سيد ـ يلتزمون العلامة مطلقاً أبداً ، ولا يفارقونها . اهـ ، (**من يلحق الفعل الألف**) في المثنىٰ ، (**والواو**) في الجمع المذكر ، (**والنون**) في الجمع المؤنث (**علىٰ أنها**) متعلّق بـ(يلحق) أي : يلحقه هٰذه الأحرف علىٰ أنها (**ليست ضمائر**) أي : علىٰ وجه عدم كونها ضمائر للمثنىٰ والجمع (**وإنما هي علامات للفاعل**) أي : وإنما يلحقونها علىٰ وجه كونها علامات علىٰ تثنية الفاعل وجمعه حالة كونها (**كالتاء**) أي : مثل (التاء) (**في نحو**) قولك : (**قامت هند**) في كونها لمجرد علامته لا ضمير ، فإن (التاء) علامة لتأنيث الفاعل ، لا ضمير مؤنث .

(**وإنما وجب تجريده**) أي : تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع (**على اللغة الفصحىٰ ؛ لأن تثنية الاسم وجمعه يعلمان من**) جوهر (**لفظه**) ، **والمراد** من علمهما من لفظه : أن علامتهما تكون ظاهرة أبداً ، ولا تكون مقدرة ؛ بدليل ما بعده . اهـ « يس » ، (**دائماً**) أي : في جميع أحوالهما رفعاً ونصباً وجراً ، (**بخلاف تأنيثه فإنه**) أي : فإن التأنيث (**قد لا يعلم من**) جوهر (**لفظه**) كما إذا كان مجازي التأنيث ؛ كريح وشمس ، فيقدر التأنيث ؛ فيقال : طلعت الشمس ، وهبَّت الريح .

وقوله : (**مع أن**) متعلق بـ(يعلمان) أي : لأن تثنية الاسم وجمعه يعلمان من لفظه ؛ فلا حاجة إلىٰ إلحاق علامتهما بالفعل ، مع أن (**في الإلحاق هنا**) أي : في الفعل المسند إلى المثنىٰ والمجموع الظاهرين (**زيادة ثقل**) لأن المثنىٰ والجمع ثقيلان

بخلافه ثَمَّ .

وَإِنْ تَشَا فَزِدْ عَلَيْهِ ٱلتَّاءَ نَحْوُ ٱشْتَكَتْ عُرَاتُنَا ٱلشِّتَاءَ

يعني : أنك إذا وحدت الفعل عند إسناده إلى الفاعل الظاهر المجموع . . فأنت بالخيار في إلحاقه علامة التأنيث ، فإن شئت . . قلت : جاء الرجال بالتذكير على التأويل . .

بالنسبة إلى المفرد ؛ فإلحاق العلامة بفعلهما فيه زياة ثقل . اهـ « كردي » و« خضري » ، (**بخلافه**) أي : بخلاف إلحاق علامة التأنيث (**ثَمَّ**) أي : في نحو : قامت هند ؛ فإنه لا يثقل ، وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك ؛ أي : فيما إذا أسند إلى المؤنث الحقيقي ، وكذا المجازي ؛ لئلا يتوهم أن ثَمَّ فاعلاً مذكراً منتظراً ؛ فلا يجوز أن يقال : هند قام ، والشمس طلع ؛ لاحتمال أن يكون المراد هند قام أبوها ، والشمس طلع قرنها . اهـ « تصريح » .

ثم ذكر الناظم حكم إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى الجمع بعد تجريده من علامة الجمع ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**وإن تشا فزد عليه التاء نحو اشتكت عراتنا الشتاء**)

أي : (**وإن تشا**) بالقصر لضرورة النظم ، وإن ترد بالجمع معنى الجماعة (. . **فزد عليه**) أي : على الفعل المسند إلى الجمع (**التاء**) تاء التأنيث وذلك (**نحو**) قولهم : (**اشتكت عُراتُنا**) جمع عارٍ من اللباس ، ويجوز أن يقرأ بالمعجمتين جمع غازٍ في سبيل الله ، فألحقوا بالفعل المسند إلى العراة ، الذي هو جمع عارٍ تاء التأنيث علىٰ تأويله بالجماعة ؛ أي : اشتكت وتألمت جماعة عراتنا برودةَ (**الشتاء**) ، فالكلام علىٰ حذف مضاف ، و(الشتاء) فصل من فصول السنة الأربعة ، ذو برد شديد ؛ لبعد الشمس فيه عن البحر المتجمد الذي في الشمال إلىٰ جهة الجنوب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يعني**) الناظم (**أنك**) أيها النحوي (**إذا وحدت**) وجردت (**الفعل**) من علامة الجمع (**عند إسناده**) أي : إسناد الفعل (**إلى الفاعل الظاهر المجموع . . فأنت بالخيار في إلحاقه**) أي : في إلحاق الفعل (**علامة التأنيث ، فإن شئت**) عدم الإلحاق (. . **قلت : جاء الرجال بالتذكير**) أي : تذكير الفعل ، وتجريده من علامة التأنيث (**على التأويل**) أي : علىٰ تأويل

بالجمع ، أو جاءت الرجال بالتأنيث على التأويل بالجماعة ، ومنه : (**اشتكت عراتنا الشتاء**) . وشمل كلامه جمع التكسير لمذكر أو مؤنث ، واسم الجمع ؛ كقامت النساء ، واسم الجنس الجمعي ؛ كأورقت الشجر ، . . . .

المجموع وتفسيره (**بالجمع**) فكأنك قلت : جاء جمع الرجال ، (**أو**) إن شئت إلحاق علامة التأنيث . . قلت : (**جاءت الرجال بالتأنيث**) أي : بإلحاق علامة التأنيث بالفعل (**على التأويل**) أي : علىٰ تأويل المجموع وتفسيره (**بالجماعة**) فكأنك قلت : جاءت جماعة الرجال .

(**ومنه**) أي : ومن التأويل بالجماعة قولهم : (**اشتكت عُراتُنا**) أي : أظهرت جماعة عُراتنا الشكوىٰ والتألم من شدة برودة فصل (**الشتاء**) فكأنهم قالوا : اشتكت جماعة عراتنا الشتاء .

(**وشمل كلامه**) أي : كلام الناظم ؛ يعني : قوله : (وإن تشأ فزد عليه التاء) (**جمع التكسير**) ، سواءً كان (**لمذكر**) كرجال ، (**أو**) لـ(**مؤنث**) كهنود ، والجمع : هو ما دل علىٰ أكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالعطف ؛ فهو من باب الكلية ، (**واسم الجمع**) وهو ما دل علىٰ أكثر من اثنين دلالة المفرد علىٰ جملة أجزاء مسماه ؛ فهو من باب الكل . اهـ « صبان على الملَّوي » .

قيده في « التصريح » بالمعرب منه ؛ لإخراج المبني منه ؛ نحو : الذين ؛ فلا يقال فيه : قالت الذين . اهـ « يس » عليه ، وقيل : إن اسم الجمع : ما دل علىٰ أفراد كثيرة ، وليس له واحد من لفظه ؛ كقوم ورهط وذلك (**كقامت النساء**) بمعنىٰ قامت جماعة النساء ، ويجوز فيه : قام النساء بمعنىٰ جمع النساء ، (**و**) شمل أيضاً (**اسم الجنس الجمعي**) وهو ما دل علىٰ أفراد كثيرة ، ويفرق بينه وبين مفرده بـ(التاء) غالباً ؛ كشجر وشجرة ، وتمر وتمرة ، ومن غير الغالب يفرق بينه وبين واحده بـ(الياء) كزنج وزنجي ، وروم ورومي . اهـ « كردي » ، وذلك (**كأورقت الشجر**) علىٰ تأويله بالجماعة ، وأورق الشجر علىٰ تأويله بالجمع ، وأما اسم الجنس الأحادي ، وهو ما يصدق علىٰ واحد لا بعينه ؛ كأسد . . فلا يشمله كلامه . اهـ « خضري » .

وكذا جمع المؤنث السالم ؛ كقامت الهندات ، وجمع المذكر السالم ؛ كقام الزيدون ، وفي هٰذين خلاف ، **والصحيح** : أنهما كمفرديهما ؛ فيجب التأنيث في نحو : قامت الهندات ، كما يجب في نحو : قامت هند ، ويجب التذكير في نحو : قام الزيدون ، كما يجب في نحو : قام زيد . ولما ذكر أن الفعل إذا أسند إلىٰ جمع ، تلحقه تاء التأنيث . . أراد أن يبين مواضع لزومها ، فقال :

وَتُلْحَقُ ٱلتَّاءُ عَلَى ٱلتَّحْقِيقِ بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي

(**وكذا**) يشمل كلامه بناء على القول الضعيف ، ولأجل هٰذا الخلاف فصله عما قبله بـ(كذا) (**جمع المؤنث السالم ؛ كقامت الهندات**) فيقال فيه : قام الهندات علىٰ تأويله بالجمع ، (و) كذا يشمل كلامه بناءً على الضعيف أيضاً (**جمع المذكر السالم ؛ كقام الزيدون**) فيقال فيه : قامت الزيدون علىٰ تأويله بالجماعة ، (**وفي**) شموله لـ(**هٰذين**) الجمعين ؛ يعني : المؤنث السالم والمذكر السالم (**خلاف**) مشهور بن النحاة ، (و) القول (**الصحيح**) أي : الراجح : (**أنهما**) أي : أن هٰذين الجمعين (**كَمُفْرَدَيْهما ؛ فيجب التأنيث في نحو ؛ قامت الهندات ، كما يجب**) التأنيث (**في نحو : قامت هند**) لكونه مؤنثاً حقيقياً ، (**ويجب التذكير في نحو : قام الزيدون ، كما يجب**) التذكيرُ (**في نحو : قام زيد**) لكونه مذكراً حقيقياً .

فإن قلت : لم ألحقوا تاء التأنيث بالفعل ، ولم يلحقوها بالفاعل مع أنها مرادة لتأنيثه . . **قلت** : لأنها لو لحقت الفاعل . . كانت في آخره ؛ فتكون علامة الإعراب عليها ، وهي ساكنة أصالة ؛ فتنافيا . اهـ « حمدون » ، ولأن الفاعل كالجزء من الفعل ؛ فتأنيثه تأنيث له ، والله أعلم .

(**ولما ذكر**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**أن الفعل إذا أسند إلىٰ جمع ، تلحقه تاء التأنيث . . أراد أن يبين مواضع لزومها**) أي : وجوبها ، (**فقال**) :

(**وتلحق التاء على التحقيق بكل ما تأنيثه حقيقي**)

أي : (**وتلحق التاء**) أي : تاء التأنيث وجوباً ، قال اليمني : هو بضم التاء ، وكسر الحاء ، من ألحق الرباعي ؛ ليناسب قوله : (ووحد) ، ويجوز بفتح الحاء بصيغة المجهول (**على التحقيق**) أي : على القول المحقق عند النحاة ، الثابت عندهم

إذا أسند الفعل إلىٰ مفرد ظاهر حقيقي التأنيث وهو ما له فرج ، غير مفصول ، ولا مراداً به الجنس . . لحقته وجوباً تاء ساكنة ، تدل علىٰ تأنيث فاعله .

كَقَوْلِهِمْ جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَةْ وَٱنْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَةْ

بالأدلة ، (**بكل ما**) أي : بكل فعل أسند إلىٰ ظاهر مفرد ، (**تأنيثه حقيقي**) أي : حقيقي التأنيث ، لا مجازيه : وهو ما له فرج ولو دبراً كالطير ، وهو متصل بفعله ، ولم يكن فعله (نعم) ولا (بئس) ، وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلىٰ ضمير متصل عائد إلىٰ مؤنث غائب حقيقياً كان نحو : هند قامت ، أو مجازياً ؛ كالشمس طلعت ، وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي ؛ كقام المرأة لغة قليلة ، تسمىٰ : (لغة قال فلانة) ، وإنما وجب إلحاق التاء به ؛ لئلا يتوهم أن ثَمَّ فاعلاً مذكراً محذوفاً كأن يقال في قام هند ؛ أي : أبوها مثلاً .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : أي : (**إذا أسند الفعل**) ، أو ما يكون في تأويله (**إلىٰ مفرد**) ، خرج به الجمع ، كما مر آنفاً (**ظاهر**) ، خرج به ما إذا أسند إلىٰ ضمير متصل كما سيأتي ، (**حقيقي التأنيث**) ، خرج به مجازيه كما سيأتي ، (**وهو**) أي : حقيقي التأنيث : (**ما له فرج**) والمراد بـ(الفرج) : محل الوطء ليشمل الطير ؛ إذ ليس لها إلا الدبر ، وقوله : (**غير مفصول**) عن فعله بالجر صفة ثالثة لـ(مفرد) أي : متصل ذلك المفرد بعامله ، ويجوز النصب على الاستثناء ، خرج به المفصول عن فعله كما سيأتي ، (**ولا مراداً به الجنس**) بالجر وبالنصب : معطوف علىٰ (غير) أي : غير مفصول عن فعله ، وغير مراد به الجنس ، خرج : نعم المرأة هند ، وبئس المرأة دعد كما سيأتي ، وقوله (. . **لحقته**) جواب (إذا) أي : لحق ذلك الفعل (**وجوباً تاء ساكنة ، تدل علىٰ تأنيث فاعله**) أي : تأنيث فاعل ذلك الفعل ؛ أي : لحقته التاء وجوباً بهٰذه القيود الخمسة المذكورة في كلام الشارح ، **الأول منها** : كونه مفرداً ، وكونه ظاهراً ، وكونه حقيقي التأنيث ، وكونه متصلاً به ، وعدم إرادة الجنس به .

ثم ذكر الناظم المثال المستجمع لهٰذه القيود بقوله :

(كقولهم جاءت سعاد ضاحكة وانطلقت ناقة هند راتكة)

أي : وذلك (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**جاءت**) حضرت (**سعاد**) أي :

ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ ، ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ ، بخلاف ما لو كان مجازي التأنيث ؛ كطلعت الشمس ، أو مفصولاً عن عامله ؛ نحو : قامت اليوم هند ، وحضرت القاضي امرأة ، . . . .

امرأة اسمها سعاد ، وسعاد : علم مؤنث معنوي من السعادة بمعنى الفوز ، سميت به للتفاؤل حالة كونها (**ضاحكة**) أي : مستبشرة ، والضحك : تكشر الشفاه عن الأسنان واللثات مع إظهار الصوت ، (**وانطلقت**) أي : أرسلت وذهبت (**ناقة هند**) إلى المرعىٰ حالة كونها (**راتكة**) أي : راكضة محركة أعجازها من النشاط ، من قولهم : رَتَك البعير من باب (نصر) إذا انطلق راكضاً محركاً أعجازه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**ومنه**) أي : ومن القسم الذي وجب فيه إلحاق التاء بالفعل (**قوله تعالىٰ**) في (آل عمران) : (﴿ **إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَانَ** ﴾) ، وقوله في (سورة يوسف) : (﴿ **قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ** ﴾) لكون الفاعل فيهما متوفراً للقيود الخمسة المذكورة آنفاً .

والجار والمجرور في قوله : (**بخلاف . . .**) إلخ : خبر لمبتدإ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك الحكم المذكور ، من وجوب إلحاق التاء بالفعل المسند إلى الفاعل ، المتوفر للقيود الخمسة ملتبس ، بخلاف حكم (**ما لو كان**) الفاعل (**مجازي التأنيث**) وهو ما ليس له فرج ؛ فلا يقابله ذكر ؛ كالسماء والأرض والشمس ؛ أي : حكم مجازي التأنيث ، مخالف حكمَ حقيقي التأنيث ؛ فلا يجب تأنيث الفعل معه ، اتصل بفعله أم لا (**كطلعت الشمس**) فيجوز أن يقال فيه : طلع الشمس بحذف التاء .

(**أو**) كان المؤنث الحقيقي (**مفصولاً عن عامله**) ، سواء كان فعلاً أو وصفاً ؛ نحو : أضاربةٌ اليوم هند غلامها (**نحو : قامت اليوم هند ، وحضرت القاضيَ امرأةٌ**) فلا يجب إلحاق التاء بعامله ؛ فيجوز أن يقال : قام اليوم هند ، وحضر القاضي امرأة ، والأجود الإثبات ؛ لأن فصله يدل علىٰ عدم الاعتناء به ؛ لِبُعْده عن الفعل ، ويصير الفصل كالعوض عن التاء . اهـ « خضري » ، إلا إذا كان المؤنث الحقيقي منقولاً عن أسماء الرجال ؛ كزيد سميت به امرأةٌ ، فإنه مع الفصل يجب إثباتها ؛ نحو : جاءت اليوم زيد ؛ لدفع الالتباس كما في « المُلاَّ جامي » .

أو مراداً به الجنس ؛ نحو : نعمت المرأة هند . . جاز إلحاق التاء وعدمها ، والإلحاق أرجح ، ويجب إلحاقها أيضاً إذا أسند الفعل إلىٰ ضمير متصل ، عائد إلىٰ مؤنث حقيقي ؛ كهند قامت ، أو مجازي ؛ كالشمس طلعت ، وأما قوله :

فـــلا مُـــزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا ... ولا أرضَ أبْقَـــلَ إِبْقَـــالَهَـــا

فضرورة .

(أو) كان المؤنث الحقيقي (مراداً به الجنس ؛ نحو : **نعمت المرأة هند**) ، وبئست المرأة دعد ؛ فإنه إذا كان المؤنث الحقيقي مراداً به الجنس (. . **جاز إلحاق التاء**) بفعله ، فتقول : نعمت المرأة هند ؛ نظراً إلىٰ لفظه ، (و) جاز (**عدمها**) أي : عدم إلحاق التاء بفعله ؛ نظراً إلىٰ معناه ، الذي هو الجنس ، وإنما جاز الوجهان فيه ؛ لأن فاعله مقصود به استغراق الجنس ؛ فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها ؛ لشبهه به في أن المقصود به متعدد . اهـ « ابن عقيل » .

(و) لكن (**الإلحاق أرجح**) نظراً إلىٰ لفظه ، (**ويجب إلحاقها**) أي : التاء بالفعل (**أيضاً**) أي : كما يجب إلحاقها إذا أسند إلىٰ مفرد ظاهر حقيقي التأنيث (**إذا أسند الفعل إلىٰ ضمير متصل ، عائد إلىٰ مؤنث حقيقي**) ، سواء كان تأنيثه بالتاء ؛ كفاطمة أو لا (**كهند قامت**) وزينب جلست ، ويستثنىٰ من المجرد ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه ؛ كبرغوث ، فلا يؤنث فعله وإن أريد به مؤنث ، كما أن ذا التاء الذي لا يتميز يجب تأنيث فعله ، وإن أريد به مذكر بلا خلاف ؛ كنملة وبقرة وشاة ، مما يفرق من جمعه بالتاء نظراً إلىٰ لفظه فيهما ، كما في « النكت » اهـ « خضري » .

وخرج بقوله : (متصل) ما إذا أسند **الفعل إلىٰ** ضمير منفصل ؛ فلا يؤنث بالتاء ؛ نحو : هند ما قام إلا هي ، (**أو**) عائد إلىٰ مؤنث (**مجازي ؛ كالشمس طلعت**) إلا عند ابن كيسان ؛ فإنه جوز أن يقال : الشمس طلع ، كما يقال : طلع الشمس ؛ فلا فرق عنده بين ظاهر المجازي وضميره ، (**وأما قوله**) أي : وأما حذف التاء من قوله : (ولا أرض أبقل إبقالها) في قول الشاعر : وهو عامر بن جُوَين الطائي : [من المتقارب]

(فـــلا مـــزنـــة ودقـــت ودقهـــا ... ولا أرض أبقـــل إبقـــالهـــا)

(**فضرورة**) أي : فلأجل ضرورة استقامة وزن البيت حذف التاء من (أبقل) مع أنه

مسند إلىٰ ضمير عائد إلىٰ مؤنث مجازي ، وجوزه ابن كيسان في النثر أيضاً ؛ فيقال عنده : الشمس طلع ، كما يقال : طلع الشمس . اهـ « خضري » ، والبيت لعامر بن جُوَين ـ بالتصغير ـ الطائي ، يصف سحابة وأرضاً نافعتين ، في ضمن قصيدة من المتقارب ، محذوف العروض والضرب .

و(لا) الأولىٰ : نافية ملغاة ، و(الفاء) فيها : تعليلية لمحذوف سيأتي ، (مزنة) بضم الميم ، وسكون الزاي ، وبالنون والتاء منونة ؛ أي : سحابة بيضاء : مبتدأ .

أو عاملة عمل ليس ، و(ودقت) من باب (وعد) أي : أمطرَتْ وَدْقَها ، مصدر منصوب على المفعولية المطلقة لـ(ودقت) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ليست ودقة ودقت مثل ودقها ؛ أي : ليست سحابة أمطرت إمطاراً مثل إمطارها موجودةً ، (ولا أرض) الواو : عاطفة ، (لا) عاملة عمل إن ، (أرض) اسمها في محل النصب مبني على الفتح ، و(أبقل إبقالها) أي : أنبت إنباتها ، إعرابه كسابقه ، والجملة الفعلية صفة لـ(أرض) ، أو خبر لـ(لا) .

والشاهد في قوله : (أبقل) حيث حذف التاء منه مع أنه مسند إلىٰ ضمير المؤنث المجازي ، فكان الواجب إثباتها ، ولكن حذفها ؛ لأجل ضرورة الشعر .

والمعنىٰ : هـٰذه السحابة نافعة ؛ لأنه ليست سحابة أمطرت مثل إمطارها ، وهـٰذه الأرض نافعة ؛ لأنه ليست أرض أنبتت مثل إنباتها ، والبقل : هو كل نبات اخضرت به الأرض . اهـ من « فتح الجليل على ابن عقيل » بتصرف .

فَائِدَة

[تذكير المؤنث وعكسه]

قال التاج السبكي في « عروس الأفراح » : إن من إخراج الكلام علىٰ خلاف مقتضى الظاهر أن تذكر المؤنث وعكسه ، قال : فالأول : لتفخيمه ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ ، ومنه : قوله : (ولا أرض أبقل إبقالها) ، فعبر عنها بما يعبر به عن المكان ، وبذلك ينجلي لك أنه لا ضرورة في البيت . اهـ « يس » باختصار .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**وقوله**) أي : قول الناظم : (« **راتكة** » **بالتاء**

المثناة من فوق : هو من قولهم : رتك البعير ، إذا انطلق راكضاً محركاً أعجازه .

وَتُكْسَــرُ ٱلتَّــاءُ بِــلاَ مَحَــالَــةْ   فِــي مِثْــلِ قَــدْ أَقْبَلَــتِ ٱلْغَــزَالَــةْ

يعني : أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة ، وقد يعرض لها ما يخرجها عن الأصل ، كما إذا وليها ساكن ، فحينئذ تحرك بالكسر ؛ لالتقاء الساكنين كما مثل ، . . . .

المثناة من فوق : هو) مأخوذ (**من قولهم**) أي : من قول العرب : (**رتك البعير ، إذا انطلق**) وذهب (**راكضاً**) أي : مسرعاً (**محركاً أعجازه**) أي : أوراكه ، وهو منصوب على الحال من الفاعل ، يقال : رتك البعير من باب (نصر) رَتْكاً ورَتْكَاكاً ، والرتكاك : ضرب من السير ، فيه اهتزاز لا يكاد يوجد إلا في الإبل ، قاله الخليل . اهـ هامش الشارح .

ثم ذكر الناظم أن هـٰذه التاء التي أصلها السكون قد تكسر لالتقاء الساكنين ، فقال :

(وتكســر التــاء بــلا محــالــة   فــي مثــل قــد أقبلــت الغــزالــة)

(**وتكسر التاء**) أي : تحرك هـٰذه التاء الساكنة في أصلها بالكسر ، علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين (**بلا محالة**) أي : بلا مشاككة ولا منازعة .

قال الشارح : (**يعني**) الناظم (**أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة**) فرقاً بينها وبين التاء اللاحقة بالأسماء ؛ كفاطمة وعائشة ؛ لأنها محركة بحركة الإعراب .

(**وقد يعرض**) أي : يحدث (**لها**) أي : لهـٰذه التاء اللاحقة للفعل (**ما يخرجها عن الأصل**) الذي هو السكون ، (**كما إذا وليها**) واتصل بها (**ساكن ؛ فحينئذ**) أي : حين إذ وليها ساكن (**تحرك**) هـٰذه التاء اللاحقة للفعل (بالكسر ؛ لـ) أجل التخلص من (**التقاء الساكنين**) وذلك (**كما مثل**) أي : كالمثال الذي مثل به الناظم : (**في مثل قد أقبلت الغزالة**) أي : في مثل قولهم : (أقبلت) إلينا ، وحضرت عندنا (الغزالة) أي : المرأة الجميلة المشابهة في جمال وجهها الغزال ؛ أي : الظبي ، و(الغزال) هو في أصله ولد الظبي ، ويسمىٰ غزالاً من حين ولادته إلىٰ أن يقوىٰ ويطلع قرنه ، ثم بعد ذلك يسمى الذكر ظبياً والأنثىٰ ظبية ، وقال اليمني في « شرحه » : ولا يقال الغزالة

أو بالضم ؛ نحو : ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ .

بالهاء ، ففي تمثيله نظر . اهـ ، إلا أن يقال : المراد بها : المرأة المشبهة بالغزال في الجمال والملاحة . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح : (**أو**) تحرك تلك التاء (**بالضم**) كما في (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾) ، وحُركت بالضم لاتباع حركة الراء والسكون الداخل بينهما لا يعد فاصلاً ؛ لأنه حاجز غير حصين .

خاتمة

[الأدلة علىٰ كون الفاعل كالجزء من الفعل]

وقد سبق لنا إنما أُنث الفعل لتأنيث الفاعل ؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، فتأنيثه يكون بتأنيث فعله .

قلت : ويدل علىٰ كون الفاعل كالجزء من الفعل اثنا عشر دليلاً .

الأول : أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل ؛ لئلا يتوالىٰ أربع متحركات ؛ كضربت وضربنا ، ولم يسكن مع ضمير المفعول ؛ نحو : ضربنا ؛ لأنه في حكم المنفصل .

والثاني : أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كالجزء من الفعل . . لم يكن كذلك .

والثالث : أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد ؛ لجريانه مجرى الجزء من الفعل ، واختلاطه به .

والرابع : أنهم وصلوا (تاء) التأنيث بالفعل دلالة علىٰ تأنيث الفاعل ؛ فكان كالجزء منه .

والخامس : أنهم قالوا : ألقيا وقفا مكان ألق ألق وقف قف ، ولولا أن ضمير الفاعل كالجزء من الفعل . . لما أنيب منابه .

والسادس : أنهم نسبوا إلىٰ كُنْتُ فقالوا كُنْتِيٌّ ، ولولا جَعْلُهم الفاعل كالجزء من الفعل . . لم يبق مع النسب .

والسابع : ألغوا (ظننت) إذا توسطت أو تأخرت ، ولا وجه لذلك إلا جعل الفاعل كالجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثلُ ذلك لا يعملُ .

. . . .

والثامن : امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل ، كامتناعهم من تقديم بعض حروفه .

والتاسع : أنهم جعلوا (حبذا) بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل .

والعاشر : أن من النحويين من جعل (حبذا) في موضع رفع بالابتداء ، وأخبر عنه ، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سُمي بها .

والحادي عشر : أنهم جعلوا (ذا) في حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث ، كما يفعل ذلك في الحرف الواحد .

والثاني عشر : أنهم قالوا في تصغير (حبَّذا) : مَا أُحَيْبِذَهُ ، فصغروا الفعل والفاعل ، وحذفوا من الفعل إحدى الباءين ، ومن الاسم الألف ، ومن العرب من يقول : لا تُحَبِّذَهُ ، فاشتق منهما . اهـ « يس على المجيب » .

❊ ❊ ❊

باب ما لم يسم فاعله

وَٱقْـضِ قَضَـاءً لاَ يُـرَدُّ قَـائِلُـهْ ... بِـٱلـرَّفْـعِ فِيمَـا لَـمْ يُسَـمَّ فَـاعِلُـهْ
مِـنْ بَعْـدِ ضَـمِّ أَوَّلِ ٱلأَفْعَـالِ ... كَقَـوْلِهِـمْ يُكْتَـبُ عَهْـدُ ٱلـوَالِـي

(باب ما لم يسم فاعله)

أي : هٰذا باب المفعول الذي لم يذكر معه فاعل عامله من فعل أو شبهه ، ويسمىٰ نائب الفاعل ، وهٰذه العبارة أعم ؛ لأنها تشمل كل ما ينوب عن الفاعل من المصدر وغيره ، وهو **اصطلاحاً** : الاسم الصريح أو المؤول به ، أسند إليه فعل تام ، مغيَّر الصيغة أو مؤول به ، مقدم عليه بالأصالة ، ليس واقعاً منه ولا قائماً به ، وعامله اثنان : الفعل المغير الصيغة ، والمؤول به ، وهو ثلاثة : اسم المفعول ؛ نحو : أمضروب الزيدان ، والمصدر ؛ نحو : عجبت من أكل الطعام ؛ أي : من أن يؤكل الطعام ، واسم التفضيل إذا أخذ من مادة الحب أو البغض ؛ نحو : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا ﴾ ، ولزيد أبغض إلي .

وحكمه : حكم الفاعل وهو الرفع ، وقد بسطنا الكلام علىٰ شروطه في « النزهة » فراجعه ؛ فإنها من المهمات التي لا بد منها .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(واقـض قضـاء لا يـرد قـائلـه ... بـالـرفـع فيمـا لـم يسـم فـاعلـه
مـن بعـد ضـم أول الأفعـال ... كقـولهـم يكتـب عهـد الـوالـي)

(**واقض**) أيها النحوي (**قضاء لا يرد قائله**) أي : احكم حكماً لازماً لا يُنكر ، ولا يُرد علىٰ حاكمه ، ولا يقبل الامتناع منه ، وقوله : (**بالرفع**) متعلق بـ(اقض) (**فيما لم يسم**) أي : في المفعول الذي لم يذكر (**فاعله**) أي : فاعل عامله ، فعلاً كان أو شبهه ، وإضافة الفاعل لضمير المفعول للملابسة ؛ لكونه فاعلاً لفعل متعلق به .

والمراد بـ(فاعله) : فاعله في اصطلاح النحاة ؛ فلا يرد نحو : أنبت الربيع البقل ، فإن البقل اسم حذف فاعله الحقيقي ؛ أي : أنبت الله البقل في وقت الربيع . اهـ « كواكب » .

أي : احكم للمفعول الذي لم يذكر فاعله بالرفع إقامة له مقامه ، أو احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله ، ولما كان ذلك متوقفاً علىٰ تغيير صيغة الفعل . .

قال : فإذا أريد إسناد الفعل المتصرف إلىٰ نائب الفاعل . . . .

أو المعنىٰ : احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله ، ولما كان ذلك متوقفاً علىٰ تغيير صيغة الفعل . . قال : (**من بعد ضم أول الأفعال**) أي : احكم له بالرفع من بعد ضم أوَّل الأفعال المسندة إليه ، ماضياً كان أو مضارعاً ، لفظاً كان أو تقديراً ؛ كضرب ويضرب ، وقيل ، وبيع ، ولا يكون الضم في المضارع إلا لفظاً ، ومثل له الناظم بقوله : (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**يكتب عهد الوالي**) ، وبيعة السلطان في الديوان الملكي حفظاً له وتأكيداً ؛ لأن نظام المجتمع لا يقوم إلا به في المضارع ، وكُتب عهده في الماضي .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أي** : **احكم**) أيها النحوي (**للمفعول الذي لم يذكر فاعله**) أي : فاعل فعله وعامله فعلاً كان أو شبهه (**بالرفع إقامة له**) أي : لذلك المفعول (**مقامه**) بضم الميم ؛ لأنه اسم مكان من أقام الرباعي ؛ أي : احكم له بالرفع ؛ لأجل إقامته مقام الفاعل في أحكامه كلها ، (**أو**) **المعنىٰ** : (**احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله**) أي : لفعل أسند إلىٰ مفعول لم يُذكر فاعلُ ذلك المفعول ؛ أي : عامله فعلاً كان أو شبهه .

(**ولما كان ذلك**) أي : الحكمُ بالرفع له (**متوقفاً علىٰ تغيير صيغة الفعل**) الأصلية إلىٰ صيغة أخرىٰ ؛ ليتميز ما أسند إلى المفعول عما أسند إلى الفاعل (. . **قال**) الناظم ، جواب (لما) الشرطية (من بعد ضم أوّل الأفعال) ، و(الفاء) في قوله : (**فإذا أريد**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن ذلك الحكم متوقف علىٰ تغير صيغة الفعل ، وأردت بيان كيفية تغييرها . . فأقول لك : إذا أريد (**إسناد الفعل المتصرف**) التام ، خرج بـ(المتصرف) الجامد ؛ كنعم وبئس وعسىٰ وليس ، فإنه لا يُبنىٰ للمفعول ؛ لعدم قبوله تغيير الصيغة بجموده وملازمته صيغة واحدة ، وخرج بـ(التام) الناقص ؛ لأنه لا يبنىٰ للمفعول عند البصريين (**إلىٰ نائب الفاعل**) .

ضم أوله لفظاً أو تقديراً ، ماضياً كان أو مضارعاً ، . . . .

وجملة ما ينوب عن الفاعل خمسة ، سيأتي أكثرها في كلام الشارح ، وقد بينتها في شرحي « نزهة الألباب » بأوضح بيان مع شروطها فراجعه ، وأصل نائب : ناوب ؛ لأنه من ناب ينوب ، قلبت الواو همزة . اهـ « حمدون » .

(**ضم أوله**) أي : أول الفعل المبني للمفعول ، وإنما ضم أوله ؛ لأن الضم هنا أقوى الحركات ، فناسب عمل الفعل المبني للمفعول ، وتقوية له (**لفظاً**) في الماضي والمضارع ؛ كضُرِبَ ويُضْرَب ، (**أو تقديراً**) في الماضي فقط ؛ كقيل وبيع ؛ لأن المضارع ليس فيه تقدير ضم أوله ، بل يكون لفظاً ، (**ماضياً كان**) ذلك الفعل المبني للمفعول ، (**أو مضارعاً**) كما مثل ، أفاد باقتصاره عليهما أن الأمر لا يبنىٰ للمفعول وهو كذلك ، وإنما لم يُبن الأمر للمفعول ؛ لأمرين :

أحدهما : اللبس ؛ وذلك نحو : أَكرِم بكسر الراء ، وفتح الهمزة ، أمر من أكرم الرباعي ، لو بنيته للمفعول . . ضممت الأول ، فإن كُسر ما قبل الآخر . . التبس بالماضي المبني للمفعول ، وإن فتحته . . التبس بالمضارع .

ثانيهما : فساد المعنىٰ ، وذلك أن الأمر يدل على الإنشاء ، والمبني للمفعول يدل على الخبر ، وهما متنافيان ، وأطلق في الفعل ، فيؤخذ منه أنه يبنىٰ للمفعول مطلقاً ، سواء كان متعدياً أو لازماً . اهـ « حمدون » .

وإنما ضم أوله وكسر ما قبل آخره ؛ لتمييز صيغة المبني للمفعول عن صيغة المبني للفاعل كما مر ، فإن أصل صيغته فَعل بفتح الفاء ، فغيروها إلىٰ فُعِل بضم أوله وكسر ثانيه ؛ أي : إلىٰ صيغة بعيدة عن أوزان الاسم ، وإنما غيروها مع المفعول ، وأبقوها علىٰ أصلها مع الفاعل ، ولم يعكسوا مع حصول التمييز بذلك ؛ لأن الفاعل أصل للمفعول ، فأعطوا الصيغة الأصلية للفاعل لأصالته ، والفرعية للمفعول لفرعيته ؛ سلوكاً مسلك التناسب ، وضم الأول في الماضي يكون تحقيقاً ؛ كضرب ، أو تقديراً ؛ كقيل وبيع ، وكسر ما قبل آخره يكون لفظاً أو تقديراً كالأمثلة المذكورة ، وهـٰذا الكسر في لغة الأكثر ، ومنهم من يسكنه مطلقاً ؛ كقوله : [من الرجز]

لو عُصْرَ منه البَانُ والمِسكُ انْعَصَرْ

وهـٰذا ما اقتصر عليه ، ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره في الماضي ، لفظاً أو تقديراً ، وفتحه كذلك في المضارع ، فإن كان مفتوحاً في الأصل .. بُقِّي عليه ، وكذا إن كان أوله مضموماً في الأصل .. بُقِّي عليه . ثم ترفع . . . .

ومنهم من يفتحه مطلقاً في معتل اللام ، فتقلب الياء ألفاً ، فيقول في رُئي زيدٌ : رُؤَىٰ بفتح الهمزة ، ففي المعتل ثلاث لغات ، أفاده التصريح . اهـ « خضري » .

(**وهـٰذا**) أي : ضم الأول (**ما اقتصر عليه**) الناظم ، (**ولا بد مع ذلك**) أي : مع ضم أوله (**من كسر ما قبل آخره في الماضي ، لفظاً أو تقديراً**) كما مثلنا ، هـٰذا إن لم يكن مكسوراً في أصله ، فإن كان مكسوراً ؛ نحو : شرب وسمع .. ضم أوله فقط ، وقال بعضهم : إن الكسرة في نحو : شُرب مبنياً للمفعول غَيْرُها فيه مبنياً للفاعل . اهـ « أبو النجا » .

(**و**) لابد أيضاً من (**فتحه**) أي : من فتح ما قبل الآخر (**كذلك**) أي : لفظاً أو تقديراً (**في المضارع**) كيضرب ويُمد ويُشد ويُستعد ، **أصله** : يُمدد ويُشدد ويُستعدد كيستخرج ، فنقلت حركة العين تَوَصُّلاً إلى الإدغام ، وإنما فُتح ما قبل آخر المضارع ؛ لخفة الفتح وثقل المضارع بالنسبة إلى الماضي . اهـ « ملا جامي » ، وقيل : ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي . اهـ « كواكب » ، وهـٰذا الحكم ؛ أعني : فتح ما قبل آخر المضارع إن لم يكن مفتوحاً أصله : كعلم يعلم ، وسمع يسمع ، وذهب يذهب .

(**فإن كان**) ما قبل آخره (**مفتوحاً في الأصل**) أي : قبل إرادة تغييره ، كالأمثلة المذكورة (.. **بُقِّي عليه**) أي : علىٰ ذلك الفتح الأصلي ، وقال بعضهم : إن الفتحة في نحو : يُشرَبُ مبنياً للمفعول غيرها فيه مبنياً للفاعل ، وقوله : بُقِّي بالبناء للمجهول من التبقية ، أو للمعلوم من البقاء ، فتقول فيه إذا بَنَيْتَه للمفعول : يُسْمَع الكلام بإبقاء فتح ما قبل الآخر ، (**وكذا إن كان أوله مضموماً في الأصل .. بُقِّي عليه**) أي : علىٰ ضمه ؛ نحو : يُكْرِمُ ، فتقول فيه : يُكْرَم بإبقاء ضمة الأصل في أوله ، وفتح ما قبل آخره .

(**ثم**) بعد تغيير صيغة الفعل على الكيفية المذكورة في الماضي والمضارع (**ترفع**)

النائب كما ترفع الفاعل ، وتعطيه سائر أحكامه ، من : وجوب التأخر عن العامل ، واستحقاقه للاتصال به ، وتأنيث العامل لتأنيثه ، فقولك : ضُرب زيد مثلاً أصله : ضرب عمرو زيداً ، حُذف الفاعل ، وأقيم المفعول به مقامه ، فارتفع فحصل اللبس ؛ لأنه لا يعلم هل الفعل مبني للفاعل أو المفعول ؟ ....

أيها النحوي (**النائب**) عن الفاعل ، مفعولاً به كان أو غيره كالمصدر (**كما ترفع الفاعل**) أي : رفعاً كرفعك الفاعل بالفعل المعلوم ؛ لنيابته مناب الفاعل في إسناد الفعل إليه (**وتعطيه**) أي : تعطي ذلك النائب (**سائر أحكامه**) أي : جميع أحكام الفاعل (**من وجوب التأخر**) وهـٰذا وما بعده بيان لتلك الأحكام التي يعطاها ؛ أي : حالة كون تلك الأحكام ، من وجوب تأخره (**عن العامل**) فيه فعلاً كان أو شبهه ، (**و**) من (**استحقاقه للاتصال به**) أي : بالعامل ، (**و**) من (**تأنيث العامل لتأنيثه**) أي : لتأنيث النائب ؛ كضُربت هند وتُضرب ، ويُستثنىٰ من ذلك المجرور المؤنث في نحو : مُرَّ بهندٍ ، فإنه قائم مقام الفاعل ، ولم يؤنث فعله لتأنيثه ؛ لأن القائم مقام الفاعل ؛ أعني : الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث ؛ فلا وجه لتأنيث العامل . اهـ « أبو النجا » .

ومن **أحكامه** : كونه كالجزء منه ، وإغناؤه عن الخبر في نحو : أمضروبٌ العمران ؟ وعدمُ تعدده ، وتجريده من علامة التثنية والجمع علىٰ ما تقدم فيهما ، وصيرورته مبتدأ إذا تقدم . اهـ « خضري » .

(**فقولك : ضُرِب زيدٌ مثلاً**) أي : مثل مثلاً ؛ أي : ومثل أيضاً بشبه المذكور ، كقُتل عمرٌو ونُصر بكْرٌ (**أصله : ضَرب عمرو زيداً**) ببناء الفعل للفاعل ، فلما أريد بناؤه للمفعول (.. **حذف الفاعل**) الذي هو عمرو ؛ لعلمه (**وأقيم المفعول به**) الذي هو زيد (**مقامه**) بضم الميم ؛ لأنه اسم مكان من أقام الرباعي ؛ أي : مقام الفاعل الذي هو (عمرو) (**فارتفع**) المفعول الذي هو (**زيد**) لنيابته مناب الفاعل (**فحصل اللبس**) أي : الاشتباه والالتباس بين صيغتي الفعل المبني للمفعول ، والمبني للفاعل (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**لا يعلم هل**) هـٰذا (**الفعل مبني للفاعل أو**) مبني لـ(**المفعول ؟**) أي : لا يعلم جواب هـٰذا الاستفهام .

فغيرت الصيغة عما كانت عليه ؛ لأمن اللبس ، فإن لم يوجد في اللفظ مفعول به . .
ناب عن الفاعل ما اختص وتصرف من ظرف ؛ نحو : صيم رمضان ، . . . .

وقوله : (فغيرت) معطوف علىٰ قوله : (فحصل اللبس) فـ(الفاء) عاطفة تفريعية ؛ أي : فغيرت (**الصيغة**) أي : غُيِّرت صيغة الفعل المسند إلى المفعول (**عما كانت عليه**) أولاً مع الفاعل ؛ أي : عن الصيغة التي كان عليها في حال إسناده إلى الفاعل ؛ طلباً (**لأمن اللبس**) والاشتباه بين الصيغتين ، (والصيغة) هي ما تركب من الحروف والحركات والسكنات ، وإنما لم يعكسوا في رفع اللبس ؛ لأنه لما كان الفعل المبني للفاعل أصلاً للفعل المبني للمفعول . . أبقوا صيغته علىٰ حالها ، وغيروا صيغة المبني للمفعولِ لِتَدُلَّ على النيابة . اهـ « حمدون » .

ولا ينوب غير المفعول به ما دام موجوداً ؛ لشدة تَعَلُّق الفعلِ به من تعلقه بغيره ؛ ولذلك لا يشترط في نيابته شرطٌ دون غيره لأصالته ؛ لأن كل فعل متعدٍّ لابد له من مفعول في الواقع ؛ ولذلك قال الشارح : (**فإن لم يُوجد في اللفظ مفعول به . . ناب عن الفاعل ما اختص وتصرف من ظرف**) ، وخرج بقوله : (في اللفظ) ما لو كان الفعل يطلب مفعولاً به ، لكن لم يذكر ؛ فلا يمتنع إنابة غيره . اهـ (سم) اهـ « خضري » .

والحاصل : أن الذي ينوب عن الفاعل خمسة أشياء :

الأول : المفعول به ؛ نحو : ضُرب زيد ، وينوب عنه بلا شرط شيء فيه ؛ لأصالته في النيابة .

والثاني : الظرف زمانياً كان (**نحو** : صيم رمضان) ، أو مكانياً ؛ نحو : جُلس أمامك ، ويشترط في نيابته ثلاثة شروط : عدم المفعول به ، وكونه مختصاً ، وكونه متصرفاً ، وإنما امتنع نيابة غير المفعول به مع وجوده ؛ لأن غيره لا ينوب إلا بتقديره مفعولاً به مجازاً ، فإذا وُجد المفعول به حقيقة . . فلا يتقدم غيره عليه ؛ لأن تقديمه عليه من باب تقديم الفرع على الأصل . اهـ « حمدون » ، والمختص من الظرف ما اختص بعلمية ؛ كصيم رمضان ، أو بإضافة ؛ نحو : جُلس أمامك ، أو بوصف ؛ نحو : سير وقت طيب ، وجُلس مكان بعيد .

وذكره الشارح بقوله : (ما اختص وتصرف من ظرف ؛ نحو : صيم رمضان)

وخرج بـ(المختص) المبهم ، فلا تجوز نيابته ؛ نحو : سير وقت ، وجُلس مكان ؛ لأن الفعل يدل علىٰ ما دل عليه الظرف المبهم ، فيدل على المكان التزاماً ، وعلى الزمان وضعاً ؛ فلا فائدة للظرف المبهم حينئذٍ ، ومحله إذا لم يُقيد بوصف وإلا . . جاز ؛ نحو : جُلس مكان حسن ، وصيم زمان طويل . اهـ « حمدون » .

وخرج بـ(المتصرف) غير المتصرف ، وهو ما لزم النصب على الظرفية أو شبهه كالجر بـ(من) ، وهو ما لا يخرج عنها أصلاً ؛ كـ(قط) و(عَوْض) و(إذا) و(سحر) ، ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها ، وهو الجر بـ(من) كـ(عند) و(ثَمَّ) بالفتح ، فكل ذلك لا تجوز إنابته لعدم تصرفه ؛ إذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ، ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر ، وإنما امتنع كون غير الظرف المتصرف نائباً ؛ لأن نيابته توجب رفعه ، وذلك يخرجه عن النصب الذي قصدت العرب قصره عليه ؛ فتكون نيابته تصرفاً فيه ، وهو نقض للغرض . اهـ « حمدون » ، فلا يقال : ما جيء قط ، ولا يجاء ، إذا جاء زيد علىٰ إنابتهما ، وأجازه الأخفش ؛ فيقال : جُلس عندك بنصبه على الظرفية ، مع كونه في محل رفع بالنيابة ، وقد أجاز في قوله تعالىٰ : ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ ، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ كون الظرف في محل رفع فاعلاً ومبتدأ مع نصبه على الظرفية ، لكن المشهور أن فتحته حينئذ فتحة بناء ؛ لإضافته إلى المبني لا إعراب . أفاده في « التصريح » اهـ « خضري » .

والثالث : الجار والمجرور ، وذكره الشارح بقوله : (**أو**) ناب عنه ما اختص وتصرف من (**جار ومجرور**) ، ويشترط في نيابته أربعة شروط : عدم المفعول به ، وألا يكون الجار حرف تعليل ، وكون المجرور مختصاً بالإضافة ، نحو : سير بأبيك ، أو بـ(أل) نحو : سير بالرجال ، وكون الجار متصرفاً ؛ بألاَّ يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال ؛ كـ(مذ) و(منذ) فإنهما يختصان بالزمان ، و(رُبَّ) فإنها تختص بالنكرة ، فمجرورها لا يصلح للنيابة عن الفاعل ، وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم به والمستثنىٰ .

ومذهب جمهور البصريين : أن النائب هو المجرور فقط ، ومذهب الفراء : أن

نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ ، أو مصدر ؛ نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ . .

النائب هو حرف الجر فقط ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في « الخلاصة » حيث قال فيها :

وقابل من ظرف أو من مصدر   أو حرف جر بنيابة حري

مثال نيابة الجار والمجرور : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾) أي : ندموا علىٰ عبادة العجل ، وكل من ندم فقد سقط في يده ، وإعرابه (لما) : رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، (سُقط) : فعل ماض مغير الصيغة (في) : حرف جر ، (أيدي) : مجرور بـ(في) ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(سُقِطَ) .

وذكر **الرابع** بقوله : (**أو**) ناب عنه ما اختص وتصرف من (**مصدر**) ، ويشترط في نيابته أربعة شروط : عدم المفعول به ، وكونه مختصاً ، وكونه متصرفاً ، والمختص من المصدر ما اختص بتحديد ؛ كضُرب ضربتان ، أو بالإضافة ؛ كضُرب ضرْب الأمير ، أو بـ(أل) كسير السير ، أو بوصف ظاهر (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾) ، والمتصرف منه ما لا يلزم النصب على المصدرية ، فخرج به غير المتصرف ؛ كسبحان الله ، ومعاذ الله ، فهو مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله ؛ أي : أعوذ بالله معاذاً ، وإنما كان غير متصرف ؛ لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ، ومثله سبحان . اهـ « خضري » ، وألاَّ يكون مؤكداً ؛ نحو : سير سير ، لأن المصدر المؤكد لا فائدة فيه؛ لأن معناه مستفاد من الفعل ، فيتحد معنى الفعل والنائب ، ولا بد من تغايرهما ، وأما إذا وُصف . . فإنه يجوز نحو : سير سير شديد . اهـ « حمدون » .

والخامس : مما ينوب عن الفاعل الجملة ؛ لأن الأصح أنها تنوب عن الفاعل وإن كانت لا تقع فاعلاً على الصحيح ، لكن نيابتها مختصة بباب القول دون مرادفه ؛ كالوحي والإلهام ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ ﴾ ، فجملة (ماذا) في محل رفع نائب فاعل لـ(قيل) ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ ﴾ الآية ، فجملة (يا نوح اهبط) في محل رفع نائب فاعل لـ(قيل) لأنه مقول القول . اهـ من « النزهة » .

وَإِنْ يَكُـنْ ثَـانِـي ٱلثُّـلاَثِـيِّ أَلِـفْ   فَـاْكْسِـرْهُ حِيـنَ تَبْتَـدِي وَلاَ تَقِـفْ
تَقُـولُ بِيـعَ ٱلثَّـوْبُ وَٱلْغُـلاَمُ   وَكِيـلَ زَيْـتُ ٱلشَّـامِ وَٱلطَّعَـامُ

إذا أُريد بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يسم فاعله . . كسر أوله فقلبت ألفه ياء ، سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء ؛ فتقول في باع وقال : بيع وقيل ، **أصلهما** : بُيِع وقُوِل ، نقلت حركة الياء والواو ؛ لاستثقالهما إلىٰ ما قبلهما بعد سلب حركته ، فقلبت الواو ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، . . . .

وهـٰذا الحكم المذكور سابقاً ، من ضم أول الماضي إذا كان صحيح العين كما مثل ، وأما إذا كان معتل العين . . فقد ذكر حكمه بقوله رحمه الله تعالىٰ :

(وإن يكـن ثـانـي الثـلاثـي ألـف   فـاكسـره حيـن تبتـدي ولا تقـف
تقـول بيـع الثـوب والغـلام   وكيـل زيـت الشـام والطعـام)

أي : (**وإن يكن ثاني**) الفعل (**الثلاثي**) الذي أريد بناؤه للمفعول (**ألف**) بسكون الضرب ؛ أي : ألفاً سواء كانت منقلبة عن واو ؛ كقال ، أو عن ياء ؛ كباع (. . **فاكسره**) أي : فاكسر ذلك الفعل الثلاثي المعتل العين (**حين تبتدي**) تلفظه ونطقه ؛ أي : فاكسر الحرف الذي تبتدىء به منه ، وهو فاء الكلمة ، (**ولا تقف**) أي : ولا تتوقف عن كسره ؛ لأنه الأفصح .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : يعني الناظم أنه (**إذا أريد بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يسم فاعله . . كسر أوله**) أي : أول ذلك الماضي ، (**فقلبت ألفه ياءً ، سواء كانت**) تلك الألف في أصلها (**منقلبة عن واو**) كما في (قال) ، (**أو**) منقلبة عن (**ياء**) كما في (باع) (**فتقول في « باع » و« قال »**) ، إذا أردت بناءهما لما لم يسم فاعله (**بيع**) العبد ، (**وقيل**) القول ، (**أصلهما**) أي : أصل (باع) و(قال) قبل دخول القلب عليهما (**بُيِع وقُوِل**) بضم أولهما ، وكسر ثانيهما ، فحصل الاستثقال فيهما ، فـ(**نُقِلَتْ حركة الياء والواو**) وهي الكسرة (**لاستثقالهما**) الصواب : لاستثقالها ؛ أي : لاستثقال حركتهما عليهما (**إلىٰ ما قبلهما**) وهو فاء الكلمة (**بعد سلب حركته**) أي : بعد سلب وإزالة حركة ما قبلهما ، وهي ضمة فاء الكلمة ، فصارا قِوْلَ وبِيْعَ (**فقلبت الواو**) في (قول) (**ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها**) وبقيت الياء

فصار بيع وقيل ، وما ذكره الناظم هو اللغة الفصحىٰ . ومن العرب من يكسر أوله مشماً ضماً ؛ تنبيهاً علىٰ أن الضم هو الأصل ، والإشمام : تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير تلفظ به . ومن العرب من يقول : بُوْع وقُوْل ، بالواو الساكنة ، وضم الأول وهو قليل ، . . . .

في (بيع) علىٰ حالها ، وهـٰذا القلب في (قول) فقط ، وأما (بيع). . فليس فيه إلا نقل حركة الياء إلى الباء (**فصار**) كل منهما (**بيع وقيل ، وما ذكره الناظم**) رحمه الله تعالىٰ فيهما ، من كسر أولهما كسراً خالصاً ، وسكون ثانيهما (**هو اللغة الفصحىٰ**) أي : المشتملة على الفصاحة ، وهي أعلى اللغات الثلاث ، وأغلبها في كلامهم ، وعليها جاء قول الشاعر : [من الرجز]

حيكت علىٰ نيرين إذ تحاك ... تختبط الشوك ولا تشاك

وذكر اللغة الثانية ، وهي التالية للأولىٰ في الأفصحية بقوله : (**ومن**) بعض (**العرب من يكسر أوله**) أي : أول نحو : باع كسراً حالة كونه (**مُشِمّاً**) بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل يكسر ؛ أي : مُخْلِطاً بذلك الكسر (**ضماً ؛ تنبيهاً علىٰ أن الضم هو الأصل**) أي : الأكثر الغالب في فاء نحو : باع .

(**والإشمام : تهيئة الشفتين**) وإعدادهما (**للتلفظ بالضم من غير تلفظ به**) أي : بالضم الخالص ، والمراد بـ(الإشمام) هنا : أن يؤتىٰ بجزء من الضمة قليل سابق ، وجزء من الكسرة كثير لاحق ، ومن ثم تمحضت الياء ، قاله العلوي ، فالبينية علىٰ جهة الإفراز لا الشيوع ، والقراء يسمون ذلك روماً ، والإشمام عندهم يطلق على الإشارة بالشفتين في الرفع والضم عند الوقف ، علىٰ نحو : نستعين ، ومن قبل ، وعلىٰ خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق . اهـ « خضري » ، وفي « ابن عقيل » . والإشمام : هو الإتيان بالفاء محركة بين الضم والكسر ، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط . اهـ

ثم ذكر الثالثة ، وهي أَرْدَؤُها بقوله : (**ومن العرب من يقول : بوع وقول ، بالواو الساكنة ، وضم الأول**) أي : أوَّل الكلمة وفائِها ضماً خالصاً ، وهم بنو دُبَيْرٍ ـ مصغراً ـ وفَقْعَسٍ (**وهو**) أي : ضم الأول (**قليل**) في كلامهم ؛ أي : لغة الضم قليلة رديئة

ومنه : قوله :

. . . . لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وأما المضارع منه . . فإن عينه تقلب ألفاً ، واواً كانت أو ياءً ، فتقول في يقول ويبيع : يقال ويباع ؛ إذ أصلهما : يقول ويبيع ، فنقلت حركة العين إلىٰ ما قبلها ، ثم قلبت العين ألفاً ؛ لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها الآن ، فصار يقال ويباع .

(**ومنه**) أي : ومن ضم الأول ؛ أي : من لغة الضم (**قوله**) أي : قول رُؤْبَةَ من الرجز :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت **(ليت شباباً بوع فاشتريت)**

وقوله : (شباباً) اسم (ليت) الأولىٰ ، و(بوع) خبرها ، والثانية فاعل (ينفع) لقصد لفظها ، فهي مرفوعة بالضمة الظاهرة ، والثالثة : مؤكدة للأولىٰ ، وما بينهما اعتراض ، والاستفهام إنكاري ، و(شيئاً) مفعول مطلق لـ(ينفع) أي : لا تنفع ليت نفعاً ما ، لا مفعول به ، خلافاً للعيني ، **والشاهد في قوله** : (بوع) حيث أتىٰ بالضمة خالصة في فائه .

(**وأما المضارع منه**) أي : من الثلاثي المعتل العين (. . **فإن عينه تُقلب ألفاً ، واواً كانت**) تلك العين في أصلها (**أو ياءً ، فتقول في يقول ويبيع**) عند إسنادهما للمفعول : (**يقال ويباع ؛ إذ أصلهما : يقول ويبيع ، فنقلت حركة العين إلىٰ ما قبلها ، ثم قلبت العين ألفاً ؛ لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها الآن ، فصار**) كل منهما (**يقال ويباع**) و(**تقول**) في مثال الماضي الثلاثي المعتل العين بالياء في بنائه للمفعول : (**بيع الثوب والغلام**) أي : بيع الغلام مع ثوبه ، **أصله** : بُيِع بضم أوله ، وكسر ثانيه ، فاستثقلت الكسرة على الياء ، ثم نقلت إلىٰ ما قبلها ، فصار بيع (**و**) تقول في مثاله أيضاً : (**كيل زيت الشام**) وهو دهن الزيتون (**و**) كيل (**الطعام**) أي : طعام الشام وبره ، وكرر المثال لتكملة البيت ، ولو قال بدل هـٰذا الشطر : وقيل قَوْل الحق والسلام . . لوفىٰ بالمراد ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

* * *

. . . .

(باب المفعول به)

و(المفعول به) الضمير فيه عائد علىٰ (أل) الموصولة في لفظ (المفعول) **والمعنىٰ** : باب الذي فُعِل ، وفي الحقيقة الهاء تعود علىٰ موصوف محذوف ، تقديره : باب الشي الذي فُعِلَ به ، وكذا القول في المفعول فيه ، وله ، ومعه ، وهـٰذا بالنظر إلىٰ ما قبل العلمية ، وأما بعدها . . فليست ضميراً ، بل جزء علم .

والمفعول **لغة** : الشيء الذي فُعِلَ به ، **واصطلاحاً** : هو الاسم المنصوب الذي يتعلق به فعل الفاعل ، إثباتاً كان ؛ كضربت زيداً ، أو نفياً ؛ نحو : ما ضربت عمْراً ، ويؤخذ من هـٰذا التعريف أن المفعول به لا ينصبه إلا الفعل المتعدي ، بخلاف غيره من المفاعيل ، فكما ينصبها المتعدي ينصبها اللازمُ . اهـ « حمدون » .

وفي ناصبه أربعة أقوال :

الأول : أن ناصبه الفعل المعتدي ، **وحجته** : أن أصل العمل أن يكون للأفعال .

والثاني : أن ناصبه الفاعل .

والثالث : أن ناصبه الفعل والفاعل معاً .

والرابع : أن ناصبه معنى المفعولية . اهـ « حمدون » ، وقد بسطنا الكلام علىٰ هـٰذا في « النزهة » فراجعها .

وعلامة كون الاسم مفعولاً به صحة الإخبار عنه باسم مفعول تام ، مصوغ من مصدر ما عمل فيه ، **والمراد بالتام** : المأخوذ من مصدر عامله بلا واسطة حرف جر ؛ فخرج به اسم مفعول الفعل اللازم ، فيصح أن يقال في ضربت زيداً : زيدٌ مضروب ، وفي ركبت الفرس : الفرس مركوب .

وحكمه : النصب كما أن حكم الفاعل الرفع ، وإنما حكموا ذلك ولم يعكسوا ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا واحداً ؛ لامتناع اجتماع مؤثرين علىٰ أثر واحد ، بخلاف المفعول ، والرفع أثقل ، والفتح أخف ، والفاعل أقل ، والمفعول أكثر ؛ فأعطوا

وَٱلنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ أُوجِبَا كَقَوْلِهِمْ صَادَ ٱلأَمِيرُ أَرْنَبَا

المفعول به : ما وقع عليه فعل الفاعل ، كما مثل به ، فـ(أرنبا) مفعول به ؛ لوقوع فعل الفاعل عليه ، وهو الصيد ، **والمراد بوقوع الفعل** : تعلقه بشيء من غير واسطة ؛ بحيث لا يعقل إلا بعد تعقُّل ذلك الشيء ؛ فدخل فيه نحو : ما ضربت زيداً ، و . . . .

الأقلَ الأثقلَ ، والأخفَّ الأكثرَ ؛ ليكون ثقلُ الرفع موازناً لقلةِ الفاعل ، وخفةُ الفتحة موازنة لكثرة المفعول به ، كما سيأتي في كلام الشارح .

وبدأ الناظم رحمه الله تعالىٰ بحكمه وهو النصب ، فقال :

(والنصب للمفعول حكم أوجبا كقولهم صاد الأمير أرنبا)

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**المفعول به : ما**) أي : اسم (**وقع عليه**) أي : علىٰ مدلوله (**فعل الفاعل**) إثباتاً أو نفياً ، وذلك (**كما مثل**) أي : كالمثال الذي مثل (**به**) الناظم ، وإذا أردت تطبيق هـٰذا الضابط علىٰ مثال الناظم (. . **فـ**) أقول لك : (**أرنبا**) في كلام الناظم (**مفعول به ؛ لوقوع فعل الفاعل**) وهو الأمير (**عليه**) أي : على الأرنب (**وهو**) أي : ذلك الفعل (**الصيد**) أي : الاصطياد (**والمراد بوقوع الفعل**) أي : فعل الفاعل عليه (**تعلقه**) أي : تعلق ذلك الفعل وطلبه (**بشيء**) وهو المفعول به ؛ ليقع عليه حساً ، ويعمل فيه لفظاً (**من غير واسطة**) بين ذلك الشيء والفعل ، خرج به ما تعلق به بواسطة حرف الجر ؛ نحو : مررت بزيد ؛ لأن مطلق المفعول به لا يقع عليه ؛ فإنه وإن وقع عليه فعل الفاعل ، وهو المرور . . لكن بواسطة حرف جر . اهـ « يس » .

وقوله : (**بحيث لا يعقل**) ذلك الفعل متعلِّق بقوله : (**تعلقه بشي**) **والمعنىٰ** : والمراد بوقوع العقل عليه تعلُّقه ؛ أي : تعلق ذلك الفعل بشيء هو المفعول به تعلقاً مقيداً بحيثية ، وتلك الحيثية ألاَّ يعقل ذلك الفعل ؛ أي : ألاَّ يصور ذلك الفعل في العقل (**إلا بعد تعقُّل ذلك الشيء**) الذي هو المفعول به ؛ أي : إلا بعد تصور ذلك المفعول به في العقل ؛ لأن الاصطياد لا يتصور وجوده في العقل إلا بعد تصور وجود الأرنب فيه (**فدخل فيه**) أي : في المفعول به (**نحو**) (زيداً) من قولك : (**ما ضربت زيداً**) لأن الضرب المنفي لا يعقل إلا بعد تعقل زيد ، (**و**) **دخل** فيه أيضاً نحو

لا تضرب عمْراً . **وعلامة المفعول به** : أن يُخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ مصدر ما عمل فيه ؛ كضربت زيداً ، وركبت الفرس ، إذ يصح أن يقال : زيد مضروب ، والفرس مركوب . **وحكمه** : النصب كما أن حكم الفاعل الرفع ، وسبب ذلك أن . . .

(عمْراً) من قولك : (**لا تضرب عمْراً**) لأن الضرب المنهي عنه لا يعقل إلا بعد تعقل عمرو .

وخرج بقوله : (ما وقع عليه فعل الفاعل) بقية المفاعيل ؛ إذ المفعول المطلق هو نفس فعل الفاعل ، والمفعول له وقع لأجله ، والمفعول فيه وقع فيه ، والمفعول معه وقع معه . اهـ « مجيب » .

(**وعلامة المفعول به**) أي : العلامة التي تميزه عن سائر المفاعيل : صحة (**أن يخبر عنه**) بجعله مبتدأ (**باسم مفعول تام**) أي : مستغنٍ في صوغه عن العامل عن حرف الجر . اهـ « صبان » ، مصوغ (**من لفظ مصدر ما عمل فيه**) فعلاً كان ذلك العامل فيه أو شبهه ، وذلك المفعول الذي يصح الإخبار عنه باسم مفعول تام (**كـ**) زيداً من قولك : (**ضربت زيداً** ، **و**) الفرس من قولك : (**ركبت الفرس** ؛ **إذ يصح**) تعليلٌ لهـٰذا التمثيل ، وإنما مثلنا بهـٰذين المثالين ؛ لأنه يصح (**أن يقال**) فيهما : (**زيد مضروب** ، **والفرس مركوب**) .

(**وحكمه**) أي : الحكم الذي حكمت النحاة للمفعول به ، ونطقت به العرب : (**النصب**) خبر المبتدإ ، و(الكاف) في قوله : (**كما أن حكم الفاعل الرفع**) متعلِّق بمحذوف حال من النصب ، و(ما) مصدرية ، و(أن) حرف نصب مسلوبة عن معنى المصدرية ؛ لئلا يتوالىٰ حرفاً مصدر ، وأتىٰ بـ(ما) المصدرية مع الاستغناء عنها بـ(أن) المصدرية رفعاً ؛ لإيهام كون اللفظ كأن التشبيهية التي من أخوات (أن) الناصبة ؛ لأنه لو أسقط (ما) المصدرية . . لكان اللفظ (كأن حكم الفاعل الرفع) ، وليس ذلك مراداً ، تأمل في هـٰذه الدقيقة .

والمعنىٰ : وحكم المفعول به النصب الواجب له حالة كونه كالرفع الواجب للفاعل ، ووجه الشبه : الوجوب في كل منهما .

(**وسبب ذلك**) أي : وعلة اختصاصهما بهـٰذين الحكمين ، ولم يعكس فيهما (**أن**

الفاعل لا يكون إلا واحداً ، بخلاف المفعول ، والرفع أثقل والفتح أخف ، فأعطوا الأقل الأثقل ، والأخف الأكثر ؛ ليكون ثقل الرفع موازناً لقلة الفاعل ، وخفه الفتحة موازنة لكثرة المفعول . . . .

الفاعل لا يكون إلا واحداً) لامتناع اجتماع مؤثرين علىٰ أثر واحد عقلاً وشرعاً حالة كون الفاعل ملتبساً (**بخلاف**) حكم (**المفعول**) فإنه يكون متعدداً ، (**والرفع أثقل**) الإعراب (**والفتح**) الصوابُ : والنصب (**أخف**) الإعراب (**فأعطوا الأقل**) الذي هو الفاعل (**الأثقل**) الذي هو الرفع ، (**والأخف**) الذي هو النصب (**الأكثر**) الذي هو المفعول (**ليكون ثقل الرفع موازناً لقلة الفاعل ، وخفة الفتحة**) الصواب : وخفة النصب (**موازنة لكثرة المفعول**) .

قوله : (والرفع أثقل) لأنه بالضمة التي هي أثقل الحركات ، وبالواو التي هي أثقل الحروف ، وأما الألف . . فليس رفعاً أصلياً ، بل نصب أصلي علىٰ أن غلبة الثقل تكفي . اهـ « يس » .

قوله : (والفتح أخف) والصواب : (والنصب أخف) لأنه بالفتحة التي هي أخف الحركات وبالألف التي هي أخف الحروف في الأسماء الستة التي هي من الأسماء المفردة ، والناصب للمفعول به إما : فعل ؛ نحو : ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ ، أو وصف ؛ نحو : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ ولكن يستثنىٰ من الوصف الصفة المشبهة ؛ لأنها لا تنصبه ، وكذا اسم التفضيل ؛ لأنه التحق بأفعال الغريزة . اهـ « يس » ، أو مصدر ؛ نحو : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ ، أو اسم فعل ؛ نحو : ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ ، وسُمع رفعه ونصب **الفاعل** ؛ نحو : خرق الثوب المسمار ، ورفعهما ؛ كقوله : [من الخفيف]

إن مـــن صـــاد عقعقـــاً لمشـــوم   كيـــف مـــن صـــاد عقعقـــان وبـــوم

كما في « المغني » ، ونصبهما ؛ كقوله : [من الرجز]

. . . .   قَـدْ سَـالَـم الحيَّـاتِ منـه القَـدَمَـا

في رواية من نصب الحيات ، والمبيح لذلك كله فهم المعنىٰ ، وعدم الإلباس ، ولا يقاس علىٰ شيء من ذلك . اهـ من « المجيب » مع « يس » عليه .

ومعنى **البيت** : أي : (**والنصب للمفعول حكم أُوجبا**) بالبناء للمفعول ؛ أي :

وَرُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ ٱلْفَاعِلُ ۞ نَحْوُ قَدِ ٱسْتَوْفَى ٱلْخَرَاجَ ٱلْعَامِلُ

الأصل : تأخير المفعول عن الفعل والفاعل ، وقد يتوسط بينهما ، إما : جوازاً كما مثل به ، ومنه : ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ ، ....

والنصب حكم مُوجب للمفعول ، كما أن الرفع حكم واجب للفاعل ، وفي بعض النسخ : (والنصب للمفعول حكم وجبا) بالثلاثي المعلوم ؛ أي : حكم واجب للمفعول به عند العرب ، وذلك (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**صاد الأمير**) وأخذ للتملك (**أرنبا**) من البرية ؛ أي : حيواناً يُسمىٰ أرنباً ، **والأرنب** : حيوان معروف ، يقال : إنه يحيض كالإنسان ، وهو من الطيبات .

والأصل في كلامهم : أن يؤتىٰ بالفعل ، ثم الفاعل ، ثم المفعول ، كما مثله الناظم ، وقد يتوسط المفعول بينهما ، إما جوازاً ، كما ذكره الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وربما أخر عنه الفاعل ۞ نحو قد استوفى الخراج العامل)

ومعنى البيت : (**وربما أخر عنه الفاعل**) أي : وقليلاً ما أُخِّر عن المفعول الفاعلُ جوازاً وذلك (**نحو**) قولهم : (**قد استوفىٰ**) وأعطى (**الخراج**) كاملاً (**العامل**) في الأرض ؛ أي : أعطاه لصاحب الأرض كاملاً ، و(الخَراج) بفتح المعجمة : أجرة الأرض المستأجرة ، وبضمها : بَثْرَة تخرج في البدن ؛ فـ(الخراج) مفعول مقدم ، و(**العامل**) فاعل مؤخر ، وإنما قُدم عليه ؛ لعدَمِ المانعِ من تقديمه ، ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**الأصل**) أي : الغالب الكثير في كلامهم : (**تأخير المفعول عن الفعل والفاعل**) لأنه فضلة لا دخل له في جزئي الكلام ، وحق الفضلة التأخير ، (**وقد يتوسط**) المفعول ؛ أي : يقع وسطاً (**بينهما**) أي : بين الفعل والفاعل (**إما : جوازاً**) أي : يتوسط بينهما إما توسطاً جائزاً ، فـ(جوازاً) صفة لمصدر محذوف ، وذلك المتوسط توسطاً جائزاً (**كما مثل به**) أي : كائن كالمثال الذي مثل به الناظم من قوله : (قد استوفى الخراج) (**ومنه**) أي : ومن التوسط الجائز قوله تعالىٰ : (﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾) فـ(آل فرعون) مفعول مقدم

وإما : وجوباً كما إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول ؛ نحو : ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ ، أو كان المفعول ضميراً متصلاً بالعامل ؛ نحو : ضربني زيد ، وقد يتقدم المفعول عليهما ، إما : جوازاً ؛ ....

جوازاً ، (النذر) فاعل مؤخر ، (و) قد يتوسط المفعول بينهما (**إما : وجوباً**) أي : إما توسطاً واجباً ، وذلك التوسط الواجب كائن (**كما إذا**) أي : كالتوسط الحاصل إذا (**اتصل بالفاعل ضمير المفعول**) أي : الحاصل وقت اتصال ضمير يعود إلى المفعول بالفاعل ، و(الكاف) متعلق بخبر محذوف للمبتدإ المحذوف ، و(ما) واقعة على التوسط وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ بِكَلِمَٰتٍ﴾ وإنما وجب تقديم المفعول على الفاعل ؛ إذ لو قدم الفاعل . . للزم عود الضمير المتصل بالفاعل علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، وهو المفعول به ، وذلك ممنوع ، وليس هـٰذا من المواضع التي يجوز فيها عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً ، وهي خمسة ، جمعها بعضهم بقوله :

[من الرجز]

وعـود ضميـر علـىٰ مـا بعـده لفظـاً ورتبـة فحصـل عـدُّه
فـي مضمـر الشـأن ورب والبـدل نعـم وبئـس وتنـازع العمـل

فمثال مضمر الشأن : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فهو ضمير قصة لا محل له ، ومثال رُبَّ : رُبَّه رجلاً صالحاً ، ومثال البدل : ضربته زيداً ، ومثال (نعم) و(بئس) : نعم أو بئس رجلاً زيد ، ففي (نعم) أو (بئس) ضمير مستتر فاعل ، و(زيد) مبتدأ أو خبر ، ومثال التنازع : قول الشاعر : [من الطويل]

جفـوني ولـم أجـف الأخـلاء إننـي لغيـر جميـل مـن خليلـي مهمـل

فـ(الواو) في جفوني عائد على (الأخلاء) اهـ« حمدون » .

(**أو**) كالتوسط الحاصل إذا (**كان المفعول ضميراً متصلاً بالعامل ؛ نحو** : ضربني **زيد**) لأنه إذا أمكن الاتصال . . فلا يعدل عنه إلى الانفصال ؛ لأن الأصل في الضمير الاتصال ؛ لأنه لو قدم الفاعل والحالة هـٰذه . . لزم انفصال الضمير الواقع مفعولاً مع إمكان اتصاله ، وهو لا يجوز . اهـ« كواكب » و« التصريح » .

(**وقد يتقدم المفعول عليهما**) أي : على الفعل والفاعل (**إما : جوازاً**) أي : إما

نحو : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾ ، وإما : وجوباً ، كما إذا كان له صدر الكلام ؛ نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ ، وقد يجب ذلك الأصل ، وهو تأخيره عنهما ، كما أشار إليه بقوله :

وَإِنْ تَقُــلْ كَلَّــمَ مُــوسَــىٰ يَعْلَــى　　　فَقَــدِّمِ ٱلْفَــاعِــلَ فَهْــوَ ٱلأَوْلَــىٰ

تقدماً جائزاً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ) وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ قدمه علىٰ (كذبتم) مشاكلة لما بعده ، وقدمه علىٰ (تقتلون) رعاية للفاصلة ، وإنما جوزوا تقديم المفعول على الفعل ، ومنعوا تقديم الفاعل على الفعل ؛ لأن إعراب الفاعل الرفع ، فلو قُدم على الفعل . . لاشتبه بالمبتدإ ، وهـٰذا اللبس مفقود في المفعول به ؛ لكون إعرابه النصب المباين لإعراب المبتدإ ، ذكره الحريري . اهـ .

(**وإما**) تقدماً (**وجوباً**) أي : واجباً ، وذلك (**كما**) أي : كالتقدم الحاصل (**إذا كان له**) أي : للمفعول (**صَدْرُ الكلام**) أي : أوله لكونه مما يلزم الصدارة ؛ كأسماء الشرط والاستفهام (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ) فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، وإنما وجب تقديم المفعول في نحو هـٰذا المثال ؛ لأن اسم الشرط والاستفهام له صدر الكلام ، وتأخيره مفعولاً ينافي الصدارة ، وليس تقديم المفعول على الفعل مختصاً بالمفعول به ، بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه ، فلا يجوز تقديمه ؛ وذلك لمراعاة أصل الواو ؛ إذ هي في الأصل للعطف ، لوضعها في أثناء الكلام ، قاله الرضي . اهـ « كواكب » .

(**وقد يجب ذلك الأصل ، وهو تأخيره**) أي : تأخير المفعول (**عنهما**) أي : عن الفعل والفاعل (**كما أشار**) الناظم (**إليه**) أي : إلىٰ وجوب تأخير المفعول عنهما (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ :

(**وإن تقــل كلــم مــوســىٰ يعلــى　　　فقــدم الفــاعــل فهــو الأولــىٰ**)

أي : (**وإن تقل**) أيها النحوي في محاورتك مع الناس (**كلَّم موسىٰ يعلىٰ**) هما اسمان لمسمى غير معين ، كما في قولهم : ضرب زيد عمْراً ، الغرض منهما مجرد التمثيل والتصوير ، وفي « القاموس » : يعلى بن أمية صحابي ، وعبيد بن يعلىٰ تابعي . اهـ أي : ليس المراد هنا موسى بن عمران عليه السلام ، ويعلى بن أمية ؛ أي : وإن نطقت في محاورتك اسمين لا يظهر إعراب كل منهما ؛ بقصد جعل أحدهما

إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول ؛ لعدم ظهور الإعراب فيهما ، ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر . . وجب كون الأول فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، وإن أوهم كلام الناظم خلافه ؛ لتعبيره بالأولىٰ ، سواء كانا مقصورين ؛ نحو : (كلم موسىٰ يعلىٰ) أم اسمي إشارة ؛ نحو : ضرب هـٰذا ذاك ، أم موصولين ؛ نحو : ضرب من في الدار من على الباب ، أم مضافين إلىٰ ياء المتكلم ؛ نحو : ضرب غلامي صديقي ، ولا يجوز في مثل هـٰذه تقديم المفعول أيضاً . . . .

فاعلاً ، والآخر مفعولاً ؛ كقولك : ضرب موسىٰ عيسىٰ (. . **فقدم الفاعل**) أي : قدم في نطقك الذي قصدت جعله فاعلاً على الذي قصدت جعله مفعولاً ، إذا صلح كل منهما للفاعلية والمفعولية ، ولم تكن قرينة لفظية أو معنوية تعين أحدهما عن الآخر ؛ أي : فاجعل المقدَّم منهما فاعلاً ، والمؤخر مفعولاً (**فهو**) أي : جعل المقدم فاعلاً هو (**الأولىٰ**) أي : الأحرىٰ والأحق والواجب وإن أوهم كلام الناظم خلافه ؛ لتعبيره بالأولىٰ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول ؛ لعدم ظهور الإعراب فيهما ، ولا قرينة**) أي : لا علامة (**تميز**) أي : تعين (**أحدهما عن الآخر . . وجب كون الأول**) منهما (**فاعلاً ؛ والثاني مفعولاً ، وإن أوهم كلام الناظم خلافه**) أي : خلاف وجوب ذلك (**لتعبيره**) علة للإبهام ؛ أي : لتعبير الناظم عن ذلك التقديم (**بالأولىٰ**) ولفظة (أولىٰ) كلمة تصدق على الأفضل والأرجح وإن لم يكن واجباً ولا مندوباً ، بل هو ضد المكروه ، وليس كذلك ، بل التقديم واجب متعين ؛ لالتباس أحدهما بالآخر ؛ بعدم ظهور الإعراب فيهما (**سواء**) في وجوب تقديم الفاعل (**كانا مقصورين**) أي : كان التباس إعرابهما ؛ لكونهما مقصورين (**نحو : كلم موسىٰ يعلىٰ ، أم**) لكونهما (**اسمي إشارة**) لأن إعرابهما محلي لا يظهر (**نحو : ضرب هـٰذا ذاك ، أم**) لكونهما (**موصولين**) لأن إعرابهما محلي أيضاً (**نحو : ضرب من في الدار من على الباب ، أم**) لكونهما (**مضافين إلىٰ ياء المتكلم**) لعدم ظهور إعرابهما للتعذر العرضي بإضافتهما إلىٰ ياء المتكلم ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً أبداً (**نحو : ضرب غلامي صديقي ، ولا يجوز في مثل هـٰذه**) الأمثلة التي لا يظهر إعرابها (**تقديم المفعول أيضاً**) أي : كما لا يجوز تقديمه

على العامل ؛ خوف الالتباس بالمبتدإ ، فإن وجدت قرينة لفظية ؛ نحو : ضربت عيسىٰ سُعدىٰ ، أو معنوية ؛ نحو : أكل الكمثرىٰ موسىٰ . . لم يجب التأخير .

واعلم : أن الناصب للمفعول به إما : فعل متعد كما مر ، . . . .

على الفاعل (**على العامل**) متعلق بـ(تقديم) وجملة (أيضاً) معترضة ، ولو قدمه وأخرها . . لكان أوضح .

وقوله : (**خوف الالتباس**) أي : التباس المفعول (**بالمبتدإ**) علة لقوله : (ولا يجوز) .

ثم ذكر الشارح محترز قوله : (ولا قرينة تُميز أحدهما . . .) إلخ بقوله : (**فإن وجدت**) في كلامه (**قرينة**) أي : علامة تعين أحدهما عن الآخر ، سواء كانت تلك القرينة (**لفظية**) أي : ملفوظة (**نحو : ضربت عيسىٰ سُعدىٰ**) فإن القرينة فيه تاء التأنيث في قوله : (ضربت) لأنها تدل علىٰ أن الفاعل سُعدىٰ لا عيسىٰ ؛ لأن سُعدىٰ علم مؤنث ، (**أو**) كانت القرينة (**معنوية**) أي : غير ملفوظة ؛ بأن كانت معنى من المعاني (**نحو : أكل الكمثرىٰ موسىٰ**) **والقرينة** : كون الكمثرىٰ مأكولاً ، وموسىٰ آكِلاً ، قال في « المصباح » : الكمَّثرىٰ : بفتح الميم المشددة في الأكثر ، وقال بعضهم : لا يجوز فيها إلا التخفيف ، الواحدة كمثراة ، وهو اسم جنس ، يُنون كما تُنون سائر أسماء الأجناس . اهـ « سجاعي » (. . **لم يجب التأخير**) أي : تأخير المفعول عن الفاعل ؛ لعدم التباس أحدهما بالآخر .

فَائِدَةٌ

[لو تعارض اللبس والحصر]

فإن قلت : إذا تعارض اللبس والحصر ؛ نحو : ما ضرب موسىٰ إلا عيسىٰ ، وأردت أن الفاعل عيسىٰ ؛ فباعتبار اللبس يجب تقديم عيسىٰ ؛ لكونه فاعلاً ، وباعتبار كونه محصوراً فيه يجب تأخيره . . **فالجواب** : أن الذي يُراعىٰ هو الحصر ، وأما اللبس . . فيدفع بالقرائن . اهـ « حمدون » .

(**واعلم** : **أن الناصب للمفعول به إما : فعل متعدٍّ كما مر**) من الأمثلة الكثيرة في النظم والشرح من قول الناظم : (صاد الأمير أرنبا) ، وقولُ الشارح : (متعد) قيد

أو صفة ؛ نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ ﴾ ، أو مصدر ؛ نحو : ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ، أو اسم فعل ؛ نحو : ﴿ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾ .

ولما كان المفعول به ينصبه المتعدي . . أشار إليه مع التعريض إلىٰ أن مطلق الفعل ينقسم إلىٰ : متعد ولازم . . . .

لا مفهوم له ؛ لأن اللازم لا ينصب المفعول به ، ولو أسقطه . . لسلم من الاعتراض ، وقوله : (**أو صفة**) الأَوْلىٰ أن يقال : (أو وصف) من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة ، ويُستثنىٰ منه الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ؛ لأنهما لا ينصبانه كما مر في شرحنا للمتن (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ ﴾) بنصب (أمره) (**أو مصدر ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾) بنصب الناس ، وكذا اسم المصدر ؛ نحو : عجبت من غسلك الوجه (**أو اسمُ فعلٍ**) متعدٍّ (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾) فـ(عليكم) اسم فعل أمر بمعنى الزموا ، منقول من الجار والمجرور ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطبين ، (أنفسكم) مفعول به لـ(عليكم) منصوب به .

[الفعل المتعدي]

(**ولما كان المفعول به ينصبه**) الفعل (**المتعدي**) لا اللازم وإن نصب غيره من سائر المفاعيل كما مر (. . **أشار**) الناظم (**إليه**) أي : إلىٰ نصب المتعدي إياه (**مع التعريض**) وهو ضد التصريح ؛ أي : مع التلويح والإشارة (**إلىٰ أن مطلق الفعل**) من حيث هو ، لا بقيد كونه متعدياً فقط ، أو لازماً فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (**ينقسم إلىٰ**) قسمين : (**متعدٍّ ولازم**) **فالمتعدي** : هو الذي يصل إلىٰ مفعوله بغير حرف جر ؛ نحو : ضربت زيداً ، **واللازم** : ما لا يصل إلىٰ مفعوله إلا بحرف الجر ؛ نحو : مررت بزيد ، أو لا مفعول له أصلاً ؛ نحو : قام زيد ، ويُسمىٰ ما يصل مفعوله بنفسه فعلاً متعدِّياً ، وواقعاً ، ومجاوزاً ، وما ليس كذلك يُسمىٰ لازماً ، وقاصراً ، وغير متعدٍّ ، ومتعدِّياً بحرف جر . اهـ « ابن عقيل » .

وكلامه صريح في انحصار الفعل في القسمين ، لكن الجمهور علىٰ أن (كان) وأخواتها واسطة ، قيل : ولعل الناظم أدخلها في المتعدي ؛ لشبهها به في عمل الرفع

بقوله :

وَكُـــلُّ فِعْـــلٍ مُتَعَـــدٍّ يَنْصِـــبُ مَفْعُـــولَـــهُ مِثْـــلُ سَقَـــىٰ وَيَشْـــرَبُ

الفعل المتعدي : هو ما يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به فينصبه ، **واللازم** : بخلافه . . . .

والنصب ؛ لأنها يتصل بها هاء غير المصدر .

والظاهر : أن موضوع كلامه الأفعال التامة ؛ بدليل قوله : (ينصب مفعوله) وإلا . . لقال : أو خبره ؛ فلا يخالف الجمهور ، وفي « التسهيل » : أن ما يتعدىٰ تارة بنفسه وتارة بالحرف ، مع شيوع الاستعمالين فيه ؛ كشكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له . . واسطة ، وهو الأصح ، قال أبو حيان : فهو قسم برأسه ، مقصور على السماع لا لازم ، وحذف الحرف ؛ توسعاً ، ولا متعدٍّ ، والحرف زائد ، كما قيل بكلٍّ ، وأما ما تعدىٰ ، ولزم مع اختلاف المعنىٰ ؛ كفغر فاه بفاء فغين معجمة ؛ أي : فتحه ، وفغر فوه ؛ أي : انفتح ، وكزاد ونقص . . فلا يخرج عن القسمين . اهـ « خضري » .

وقوله : (**بقوله**) متعلق بـ(أشار) أي : أشار الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ :

(**وكـــل فعـــل متعـــد ينصـــب مفعـــولـــه مثـــل سقـــىٰ ويشـــرب**)

وفي عبارة الناظم قلب ، والتقدير : (**وكل فعل متعدٍّ ينصب مفعوله**) أي : المفعول به ؛ لأنه المراد عند الإطلاق ، أما بقية المفاعيل . . فينصبها اللازم أيضاً كما مر . اهـ « خضري » ، فهو متعد ؛ وذلك (**مثل** : **سقىٰ**) زيد دابته الماء (**ويشرب**) زيد العسل .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**الفعل المتعدي**) ضابطه : (**هو ما يتجاوز**) ويتخطىٰ على (**الفاعل بنفسه**) أي : بلا واسطة حرف جر ، ويصل (**إلى المفعول به فينصبه** ، **و**) الفعل (**اللازم**) حدُّه ملتبس (**بخلافه**) أي : بخلاف حدِّ المتعدي المذكور فيه ؛ فحينئذ يقال : اللازم : ما لا يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به .

مثال المتعدي : كضَرَب ونَصَر وقتَل ، **واللازم** : كشَرُف وكَرُم وثَقُل وبَخِل وفَرِح .

ومراد الناظم رحمه الله تعالىٰ : أن كل فعل ينصب المفعول به فهو متعد ، ففي عبارته قلب ، وإذا قصد تعدي اللازم إليه . . عُدي بحرف الجر ، أو الهمزة ، أو التضعيف ، ومن النحاة من يثبت الواسطة ، فيجعل (كان) و(كاد) وأخواتهما لا توصف بلزوم ولا تعدٍّ ، ومنهم من يثبت قسماً رابعاً ، يوصف باللزوم والتعدي معاً ؛ لاستعماله بالوجهين ؛ كشكر ونصح ، فإنه يقال : شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت . . .

(**ومراد الناظم**) بهٰذا البيت (**رحمه الله تعالىٰ**) ونفعنا بعلومه : (**أن كل فعل ينصب المفعول به فهو متعد**) لأن غرضه الإخبار بأن ما ينصب المفعول فهو متعد ، وما لا ينصبه فهو لازم ، لا الإخبار بأن المتعدي ما ينصب المفعول ، واللازم ما لا ينصبه ؛ لأن ذلك معلوم ضرورة ، (**ففي عبارته**) أي : عبارة الناظم (**قلب**) أي : تقديم وتأخير (**وإذا قصد تعدي اللازم**) وإيصاله (**إليه**) أي : إلى المفعول به ، ومثله المتعدي لواحد أو أكثر ، فإنه يتعدىٰ لغيره بالجار . اهـ « خضري » (. . **عُدي**) اللازم ، وأوصل إلى المفعول به (**بحرف الجر**) كمررت بزيد (**أو**) بـ(**الهمزة**) كأذهبت زيداً ، وإنما تنقاس في اللازم عند سيبويه ، قيل : وفي المتعدي لواحد أيضاً ، وقيل : سماعية مطلقاً ، (**أو**) بـ(**التضعيف**) أي : بتضعيف العين ما لم تكن العين همزة ؛ كنأىٰ ، وإلا . . امتنع ، ويقل في غيرها من حروف الحلق ؛ كدهن ، ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد ، وفي قياسيته فيهما خلاف. اهـ « خضري » .

(**ومن**) جمهور (**النحاة من يثبت الواسطة**) بين المتعدي واللازم (**فيجعل**) قسماً ثالثاً ، وهو (**كان وكاد وأخواتهما**) لأنها (**لا توصف بلزوم**) لكونها ناصبة (**ولا تعد**) لأن منصوبها ليس مفعولاً به ، بل هو خبر لها ، فصارت قسماً مستقلاً ؛ لكونها شبيهة باللازم وبالمتعدي ، كحرف جر الشبيه بالزائد وبالأصل ، فكان قسماً مستقلاً ، (**ومنهم**) أي : ومن النحاة (**من يثبت قسماً رابعاً ، يوصف باللزوم**) تارة ؛ لكونه قاصراً (**و**) بـ(**التعدي**) تارة ؛ لكونه متعدياً ، (**معاً**) أي : يوصف بهما جميعاً (**لاستعماله**) في كلامهم (**بالوجهين**) أي : باللزوم والتعدي ، مع شيوع الاستعمالين وذلك (**كشكر ونصح ، فإنه يقال**) فيهما : (**شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت**

له ، زاعماً : أنه لما تساوىٰ فيه الاستعمالان . . صار قسماً برأسه . **واعلم** : أن المتعدي علىٰ ثلاثة أقسام : متعد إلىٰ واحد ؛ نحو : شرب زيد لبناً ، ومتعد إلى اثنين ؛ نحو : سقىٰ بكر خالداً سمناً ، ومتعد إلىٰ ثلاثة ؛ نحو : أعلمت زيداً عمْراً فاضلاً ، والمتعدي إلى اثنين قد يكون الثاني منهما غير الأول كما مثلنا ، وقد يكون هو الأول في المعنىٰ ، وهـٰذا معقود له (باب ظننت وأخواتها) ، وإليه أشار بقوله : . . .

له) وهو أبو حيان (**زاعماً : أنه لما تساوىٰ فيه الاستعمالان**) اللزوم والتعدي (. . **صار قسماً**) مستقلاً (**برأسه**) أي : بنفسه مقصور على السماع لا لازم ، وحُذف الحرف ؛ توسعاً ، ولا متعدٍّ ، والحرف زائد كما قيل بكلٍّ كما مر .

وعبارة « النزهة » هنا: **واعلم**: أن الفعل من حيث التعدي واللزوم أربعة أقسام: متعد دائماً؛ كضرب ونصر؛ ولازم دائماً؛ كشرف وكرم، وما لا يوصف بتعدٍّ حقيقة، ولا لزوم، وهو (كان) وأخواتها ، وما يكون متعدياً تارة ، ولازماً أخرىٰ ؛ كنصح وشكر . اهـ

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**واعلم : أن المتعدي**) في نفسه من حيث العمل (**علىٰ ثلاثة أقسام**) : **أحدها** : (**متعد إلىٰ**) مفعول (**واحد**) لا غير (**نحو : شرب زيد لبناً**) كما مثل به الناظم .

(**و**) **ثانيها** : (**متعد إلىٰ**) مفعولين (**اثنين**) لا غير (**نحو : سقىٰ بكر خالداً سمناً**) كما مثل به الناظم أيضاً .

(**و**) **ثالثها** : (**متعد إلىٰ ثلاثة**) مفاعيل لا غير ، وهو باب (أعلم) و(رأىٰ) (**نحو : أعلمت زيداً عمراً فاضلاً**) .

(**و**) أما (**المتعدي إلى اثنين**) . . فـ(**قد يكون الثاني منهما**) أي : المفعولين (**غير الأول**) وذلك (**كما مثلنا**)ه بقولنا : (سقىٰ بكر خالداً سمناً) (**وقد يكون**) الثاني منهما (**هو**) أي : ذلك الثاني توكيد لاسم يكون (**الأول**) أي : نفس المفعول الأول (**في المعنىٰ**) نحو : ظننت زيداً منطلقاً ؛ لأن المنطلق هو نفس زيد ، (**وهـٰذا**) القسم الذي يكون فيه المفعول الثاني نفس المفعول الأول في المعنىٰ (**معقود**) أي : موضوع (**له « باب ظننت وأخواتها » وإليه**) أي : وإلىٰ هـٰذا القسم (**أشار**) الناظم (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين .

باب ظننت وأخواتها

لَكِــــنَّ فِعْــــلَ ٱلشَّــــكِّ وَٱلْيَقِيــــنِ يَنْصِــبُ مَفْعُــولَيْــنِ فِــي ٱلتَّلْقِيــنِ

(باب ظننت وأخواتها)

أي : نظائرها في العمل ، ففيه استعارة تصريحية أصلية ، وجملة أخوات (ظن) إحدىٰ وعشرون كلمة ، ذكر الناظم منها سبعة ، وهي : (ظن) و(خال) و(وجد) و(رأىٰ) و(علم) و(حسب) و(زعم) ، وهي ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أفعال القلوب ، وهي أربعة عشر فعلاً ، وهي نوعان :

الأول : أفعال الرجحان ، وهي ثمانية : (ظن) و(خال) و(حسب) و(زعم) و(جعل) و(عدَّ) و(حجا) و(هب) .

والثاني : أفعال اليقين ، وهي ستة : (رأىٰ) و(علم) و(وجد) و(ألفىٰ) و(درىٰ) و(تَعلَّمْ) بمعنى اعلم .

والقسم الثاني : أفعال التصيير ، وهي ستة : (صير) و(رد) و(ترك) و(اتخذ) و(جعل) و(هَبْ) .

والقسم الثالث : أفعال الحواس ، وهي : (سمع) فقط مع اختلاف النحاة فيه .

وأفعال القلوب قسمان : متصرف : وهو ما عدا (هب) و(تَعلَّمْ) ، وغير متصرف : وهو هما .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(لكــن فعــل الشــك واليقيــن ينصــب مفعــولين فــي التلقيــن)

وقوله : (**لكن فعل الشك واليقين**) استدراك علىٰ قوله سابقاً : (وكل فعل متعد ينصب مفعوله) لرفع ما يتوهم منه من أن كل فعل متعد لا ينصب إلا مفعولاً واحداً ؛ أي : لكن الأفعال المفيدة للشك والرجحان ، وهي ثمانية ، أو اليقين وهي ستة ، كما مرت آنفاً (**في التلقين**) أي : في إعلام غيرك بما في قلبك (**ينصب مفعولين**) لا واحداً فقط ، و(التلقين) في الأصل : حكاية القول لمن يقوله ، والإملاء : حكاية القول لمن يكتبه ، ولكن المراد بـ(التلقين) هنا : إلقاء ما في قلبك إلى الغير ، علىٰ

ذكر الناظم سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين ، الثاني منهما : هو عين الأول في المعنىٰ ؛ إذ أصلهما المبتدأ والخبر ، فهٰذه السبعة ، وكذا كل ما تصرف من الماضي منها ، كما يومىء إليه قوله : (وما أظن . . .) إلىٰ آخره ، تدخل . . . .

سبيل الشك أو اليقين . اهـ من « النزهة » ، وذكر الناظم أمثلتها بقوله :

(تقول قد خلت الهلال لائحا وقد وجدت المستشار ناصحا

وما أظن عامراً رفيقاً ولا أرىٰ لي خالداً صديقاً

وهكذا تفعل في علمت وفي حسبت ثم في زعمت)

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**ذكر الناظم**) رحمه الله تعالىٰ في هٰذه الأبيات الثلاثة (**سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين ، الثاني منهما**) أي : من الاثنين : (**هو عين**) المفعول (**الأول في المعنىٰ**) ، و(إذ) في قوله : (**إذ أصلهما المبتدأ والخبر**) علة لمحذوف ، تقديره : وإنما كان ثاني مفعوليها عين الأول في المعنىٰ ؛ لكون أصلهما المبتدأ والخبر ، وإنما قيدها الشارح بقوله : (المتعدية إلى اثنين) لإخراج ما يتعدىٰ منها إلىٰ واحد ؛ كرأيت ، إذا كانت بمعنىٰ أبصرت ؛ كرأيت الهلال بمعنىٰ أبصرته ، أو كان بمعنى اعتقدت ؛ كقولك : رأيت رأيَ أبي حنيفة ، أو كان بمعنىٰ رأيت زيداً بمعنىٰ ضربت رئته ، فإنه يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، وكذا علمت إذا كان بمعنىٰ عرفت ينصب مفعولاً واحداً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ﴾ وكذا وجدت إذا كان بمعنىٰ صادفت ؛ كقولك : وجدت الضالة ، يتعدىٰ لمفعول واحد . اهـ « حريري » .

قال اليمني : وإنما مثل الناظم من هٰذه الأفعال بالماضي منها ؛ كخلت ووجدت ، وبالمضارع ؛ كأظن وأرىٰ ؛ إشارة إلىٰ أن كل ما يتصرف منها من مضارع أو أمر أو اسم فاعل أو نحوه حكمه حكم الماضي ؛ كأظن ونظن وتظن ، وأنا ظان زيداً عالماً . اهـ ، كما قال الشارح : (**فهٰذه**) الأفعال (**السبعة ، وكذا كل ما تصرف من الماضي منها ، كما يومىء**) ويشير (**إليه**) أي : إلىٰ كون ما تصرف من ماضيها يعمل عمله (**قوله**) أي : قول الناظم : (« **وما أظن . . .** » **إلىٰ آخره**) أي : انته . . . إلىٰ آخر قوله ، والجار والمجرور فيه متعلق بمحذوف جوازاً ، كما قدرناه ، وقوله : (**تدخل**) جملة

على المبتدإ والخبر بعد استيفاء فاعلها ، فتنصبها مفعولين على التشبيه بأعطيت ، كالأمثلة التي ذكرها وإن كان الأصل ألاّ تؤثر فيهما ؛ لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها ، وتسد مسدهما أَنَّ المفتوحة المشددة ومعمولاها ؛ كظننت أن زيداً قائم ، وإن كان بتقدير اسم مفرد ، وكذا تسدُّ عنهما أَنْ وصلتها ؛ نحو : ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ ، ....

خبرية لقوله : (فهـٰذه) أي : فهـٰذه الأفعال السبعة ، وما تصرف منها تدخل (**على المبتدإ والخبر ، بعد استيفاء فاعلها فتنصبها**) أي : فتنصب المبتدأ والخبر (**مفعولين**) لها (**على التشبيه**) أي : علىٰ تشبيهها (**بأعطيت**) أي : فتنصبهما علىٰ أنهما مفعولان لها على التشبيه (بأعطيت) على الصحيح عند البصريين (**كـ**) ما نصبت في (**الأمثلة التي ذكرها**) الناظم من قوله : (ما أظن عامراً رفيقاً . . .) إلخ (**وإن كان الأصل ألاّ تؤثر**) هـٰذه الأفعال (**فيهما**) أي : في المبتدإ والخبر (**لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها**) ، وعند الكوفيين تنصب الثاني منهما على التشبيه بالحال ؛ مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً ، ورُدَّ بوقوعه معرفة وضميراً وجامداً ، وبأن الكلام لا يتم بدونه ، ذكره عبد المعطي .

(**وتسد**) أي : تحل (**مسدهما**) أي : محلهما ؛ أي : محل المفعولين (**أَنَّ المفتوحة المشددة ومعمولاها**) من اسمها وخبرها (**كظننت أن زيداً قائم**) ، قوله : (**وإن كان**) ما حل محلهما من (أن) ومعموليها غاية لسده مسدهما في المعنىٰ ، وإلا . . فالاسم الواحد لا يسد مسدين (**بتقدير**) أي : في تقدير وتأويل (**اسم مفرد**) وهو المصدر ؛ لأَنَّ التَّقدير في هـٰذا المثال : ظننت قيام زيد ، خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم يقدِّرون اسمين ، تقديره : ظننت قيام زيد موجوداً (**وكذا تسد عنهما**) أي : عن المفعولين (**أنْ**) المصدرية المخففة (**وصلتها** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ) أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ﴾ والتقدير في هـٰذا المثال : أيحسبون تركهم وهم لا يفتنون ، خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم يقولون في تقديره : أيحسبون تركهم موجوداً ، واختصت هـٰذه الأفعال بأن يسد مسد مفعوليها (أَنَّ) و(أَنْ) وصلتهما وإن كانتا في تقدير المفرد ؛ لتضمنهما المسند والمسند إليه صريحاً ، وهي حينئذ عاملة في

وسُميت أفعال القلوب ؛ لأن معانيها قائمة بالقلب ، وأفعال الشك واليقين لأن منها : ما يفيد في الخبر شكاً ؛ نحو : (ظن) و(حسب) و(خال) و(زعم) ، ومنها : ما يفيد فيه يقيناً ؛ نحو : (وجد) و(علم) و(رأىٰ) .

تَقُـولُ قَـدْ خِلْـتُ ٱلْهِـلاَلَ لاَئِحَـا ... وَقَـدَ وَجَـدْتُ ٱلْمُسْتَشَـارَ نَـاصِحَـا

وَمَـا أَظُـنُّ عَـامِـراً رَفِيقَـا ... وَلاَ أَرَىٰ لِـي خَـالِـداً صَـدِيقَـا

وَهَكَـذَا تَفْعَـلُ فِـي عَلِمْـتُ ... وَفِـي حَسِبْـتُ ثُـمَّ فِـي زَعَمْـتُ

لفظ المصدر المتصتد من الصلة ، لا في محل الجملة ؛ لأنها ليست معلَّقة عنها ، وإلا . . لكسرت (إن) اهـ « خضري » .

(**وسميت**) هـٰذه الأفعال (**أفعال القلوب ؛ لأن معانيها**) من العلم والظن ونحوهما (**قائمة بالقلب**) ومتعلقة به من حيث إنها صادرة عنه ، لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة .

(و) سميت أيضاً (**أفعال الشك واليقين ؛ لأن منها : ما يفيد في الخبر شكاً**) والمراد بالشك : مطلق التردد الشامل للظن (**نحو** : « **ظن** » و« **حسب** » و« **خال** » و« **زعم** » ، **ومنها : ما يفيد فيه**) أي : في الخبر (**يقيناً ؛ نحو** : « **وجد** » و« **علم** » و« **رأىٰ** ») ، وليس كل فعل قلبي يتعدىٰ لاثنين ، بل القلبي ثلاثة أنواع :

ما لا يتعدىٰ بنفسه ، بل بحرف الجر ؛ نحو : فكر وتفكر ، تقول : فكر زيد في كذا ، وتفكر فيه .

وما يتعدىٰ لواحد ، وهو : عرف وفهم .

وما يتعدىٰ لاثنين ، وإليها الإشارة بأمثلة الناظم ؛ حيث قال :

(تقـول قـد خلـت الهـلال لائحـا ... وقـد وجـدت المستشـار نـاصحـا

ومـا أظـن عـامـراً رفيقـا ... ولا أرىٰ لـي خـالـداً صـديقـا

وهكـذا تفعـل فـي علمـت ... وفـي حسبـت ثـم فـي زعمـت)

(**تقول**) أيها السائل في مثال (خال) الذي مضارعه يخال لا يخول : (**قد خلت الهلال لائحا**) أي : أدركت كون الهلال لائحاً ؛ أي : مضيئاً إدراكاً راجحاً ، والهلال : القمر أول ظهوره .

(**وقد**) تقول في مثال (وجد) : (**وجدت المستشار ناصحاً**) أي : أيقنت كون المستشار ناصحاً ، و(وجد) هنا بمعنىٰ أيقن وعلم ، لا بمعنىٰ أصاب ، وإلا . . تعدت إلىٰ واحد ؛ كقولك : وجدت الضالة ؛ أي : أصبتها ، ولا بمعنى اسْتَغْنَىٰ ولا حَقِدَ ، وإلا . . كانت لازماً ، و(المستشار) من تطلب منه المشاورة ؛ لإظهار المصلحة ، و(الناصح) اسم فاعل من نصح نصيحة ، والنصيحة : إرادة الخير للغير ؛ أي : أيقنت كون المستشار مريداً لي الخير .

(**و**) تقول في مثال (ظن) : (**ما أظن عامراً رفيقاً**) أي : ما أدركت كون عامر رفيقاً لي في السفر إدراكاً راجحاً ، أو ما أيقنت ذلك ، لا بمعنى اتهم ، وإلا . . تعدت إلىٰ مفعول واحد ؛ نحو : ظننت زيداً بمعنى اتهمته .

(**و**) تقول في مثال (رأىٰ) : (**لا أرىٰ لي خالداً صديقاً**) أي : ما أيقنت كون خالد صديقاً لي ، و(الصديق) من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك ، بخلاف العدو ؛ فإنه بعكس الصديق ، بخلاف ما إذا كان بمعنىٰ أبصر ؛ فيتعدىٰ إلىٰ واحد ؛ نحو : رأيت زيداً بمعنىٰ أبصرته .

(**وهكذا**) أي : ومثل ما فعلت في هـٰذه الأفعال المذكورة من تعديتها إلى اثنين (**تفعل في علمت**) إذا كانت لليقين ؛ نحو : علمت الرسول صادقاً ، بخلاف ما إذا كانت بمعنىٰ عرف ؛ فإنه يتعدىٰ إلىٰ واحد ؛ نحو : علمت المسألة ؛ أي : عرفتها ، وفي بعض النسخ : (وهكذا تصنع) .

(**و**) كذا تفعل (**في حسبت**) إذا كان بمعنى الرجحان ؛ نحو : حسبت بكراً صديقاً ؛ أي : ظننته ، وقد تأتي بمعنى اليقين ، لا بمعنىٰ صرت ذا حسب ، وإلا . . فهو لازم . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**ويجوز فيها**) أي : في أفعال هـٰذا الباب (**الإلغاء**) ولا يجب ، بل يجوز الإعمال مع التأخر والتوسط ؛ لأنهما سببان معنويان ، فلا يعارضان العامل اللفظي : (**وهو إبطال عملها لفظاً ومحلا**) فيبقىٰ مدخولها علىٰ إعرابه قبل دخولها ، وتبقىٰ هي علىٰ معناها في إفادة الظن أو العلم (**لغير**

موجب أن تأخرت عن المفعولين ؛ نحو : زيد قائم ظننت ، أو توسطت ؛ نحو : زيد ظننت قائم ، **والأرجح** : الإلغاء مع التأخير ، والإعمال مع التوسط . ويجب فيها أيضاً التعليق : وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً . . . .

موجب) لفظي ، بل لموجب معنوي ، وهو ضعفها ؛ بـ(**أن تأخرت عن المفعولين** ؛ **نحو** : **زيد قائم ظننت**) .

وإعرابه : (زيد قائم) مبتدأ وخبر ، (ظننت) فعل وفاعل ، وحد الفعل ظن (ظن) فعل ماض ملغي ، و(التاء) فاعل ، والجملة الفعلية ملغية لا محل لها من الإعراب ، وهي بمنزلة الظرف للجملة الاسمية ، **والمعنىٰ** : إدراك قيام زيد في ظني ، قاله ابن عنقاء .

(**أو**) ضعفها ؛ بأن (**توسطت**) بين المفعولين (**نحو** : **زيد ظننت قائم**) **وإعرابه** : (زيد) مبتدأ ، (قائم) خبره ، (ظننت) فعل وفاعل ملغىٰ .

(**والأرجح**) أي : الأقوى اتفاقاً (**الإلغاء مع التأخير**) عنهما ؛ يعني : أن الإلغاء أقوىٰ من الإعمال بلا خلاف ؛ لضعفه بالتأخر (**والإعمال**) أقوىٰ من الإلغاء (**مع التوسط**) لخفة ضعفه بتأخر أحد المفعولين .

والحاصل : أن إلغاء العامل المتأخر أقوىٰ من إعماله بلا خلاف ؛ لضعفه بالتأخر ، وإعمال العامل المتوسط أقوىٰ من إلغائه ؛ لأنه عامل لفظي ، فهو أقوىٰ من الابتداء ؛ لأنه عامل معنوي ، وهـٰذا ما جزم به ابن هشام في « التوضيح » و« الشذور » وهو الأصح ، وقيل : هما في التوسط سواء ، وجزم به في « شرح القطر » وصححه المرادي . اهـ « كواكب » .

(**ويجب فيها**) أي : في أفعال هـٰذا الباب ؛ يعني : القلبي منها (**أيضاً**) أي : كما جاز إلغاؤها (**التعليق** : **وهو**) أي : التعليق (**إبطال العمل**) في المفعولين (**لفظاً**) أي : في اللفظ (**لا محلاً**) أي : لا في المحل ، وسُمي تعليقاً ؛ لأن العامل مُنِعَ من العمل في اللفظ ، وعمل في المحل ؛ فهو عامل لا عامل ، شبيه بالمرأة المعلقة لا متزوجة ولا مطلقة .

قال الشاوي : **فإن قلت** : ما فائدة المعلِّق ، مع أن العامل يعمل في المحل . .

لموجب ؛ ككون أحد المفعولين اسم استفهام ؛ نحو : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ ، أو مضافاً إليه ؛ نحو : علمت أبو من زيد ؟ أو مدخولاً له ؛ نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ . . . .

قلت : **فائدته** : أنه سوَّغَ دخولَ الناسخ على الجملة ، ولولاه . . لم يدخل عليها . اهـ « حمدون » .

(**لموجب**) لفظي (**ككون أحد المفعولين**) الأول أو الثاني (**اسم استفهام**) لأن له صدر الكلام ؛ فلا يعمل ما قبله في لفظ ما بعده (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ) لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ .

وإعرابه : (لنعلم) اللام : لام كي ، (نعلم) منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي ، (أيُّ) اسم استفهام مبتدأ ، مرفوع بضمة ظاهرة ، (الحزبين) مضاف إليه مجرور بالياء ، (أحصىٰ) خبر لـ(أي) مرفوع بالضمة المقدرة ، والجملة من المبتدإ والخبر في محل النصب سادة مسد مفعولي (نعلم)، وهي معلَّقة عنها باسم الاستفهام .

(**أو**) ككون أحد المفعولين (**مضافاً إليه**) أي : إلى اسم استفهام (**نحو**) قولك : (**علمت أبو من زيد ؟**) .

وإعرابه : (علمت) فعل وفاعل (أبو) خبر مقدم وجوباً للزومه الصدارة ؛ لإضافته إلى اسم استفهام (أبو) مضاف ، (مَنْ) اسمُ استفهام في محل الجر مضاف إليه ، (زيد) مبتدأ مؤخر ، والجملة الاسمية في محل النصب سادة مسد مفعولي علم ؛ لأنها معلَّقة عنها باسم استفهام .

والمعنىٰ : علمت جواب سؤال زيدٌ أبو مَنْ ؟ إن علمت جواب هٰذا الاستفهام . . فالعلم متعلِّق بالجواب ، والاستفهام متعلِّق بالسؤال ؛ فاندفع ما يقال : إن العلم يقتضي التحقيق ، والاستفهام يقتضي الشك ، وهما متنافيان ، ومعنىٰ (علمت أبو من زيد) أي : لو سئلت بهٰذا الاستفهام . . لأجبت بهٰذا الجواب ، وهو أن زيداً أبو فلان . اهـ « عبادي » .

(**أو**) ككون أحد المفعولين (**مدخولاً له**) أي : لحرف الاستفهام (**نحو**) قولك : (**علمت أزيد قائم أم عمْرو ؟**) أي : علمت جواب هٰذا الاستفهام ، وجوابه

أو ما النافية ؛ نحو : ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ أو لام الابتداء ؛ نحو : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ .ويجوز العطف بالنصب على الجملة المعلَّقة ؛ لأن محلها النصب ؛ كقوله :

وما كنتُ أَدْري قبل عَزَّة ما البُكا   ولا موجعاتِ القلب حتىٰ تولَّتِ

بتعيين القائم منهما ؛ لأن الهمزة لطلب التعيين ، (**أو**) ككون أحد المفعولين مدخولاً لـ(**ما النافية ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾) .

وإعرابه : (اللام) موطئة للقسم ، (قد) حرف تحقيق ، (علمت) فعل وفاعل ، و(التاء) ضمير الخطاب لـ(إبراهيم) عليه السلام ، (ما) نافية معلِّقة عن العمل في لفظ ما بعدها ، (هٰؤلاء) الهاء : حرف تنبيه ، (أولاء) اسم إشارة للجمع المذكر ، في محل الرفع مبتدأ ، مبني على الكسر ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وجملة (ينطقون) خبر المبتدإ ، والجملة الاسمية في محل النصب سادة مسد مفعولي (علم) معلَّقة عنها بـ(ما) الاستفهامية .

(**أو**) كان أحد المفعولين مدخولاً لـ(**لام الابتداء ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ) مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ (لمن) اللام حرف ابتداء ، مبني على الفتح ، (من) اسم موصول في محل الرفع مبتدأ ، وجملة (اشتراه) صلة لـ(من) الموصولة ، وخبرها قوله : (ما له من خلاق) ، والجملة الاسمية في محل النصب سادة مسد مفعولي (علموا) معلَّقة عنها بلام الابتداء .

(**ويجوز العطف بالنصب على الجملة المعلَّقة**) أي : التي عُلِّق عنها العامل بواحد مما ذكر (**لأن محلها النصب**) لأن العامل يعمل في محلها وإن عُلِّق عن لفظها ، وذلك (**كقوله**) أي : كقول كُثَيِّر ـ بضم الكاف ، وفتح المثلثة ـ : أحد عُشَّاق العرب المشهورين ، وإنما قيل له : كُثير ؛ لأنه كان حقيراً شديدَ القِصَر ، وكان شديدَ التعصُّب لآل أبي طالب :   [من الطويل]

(وما كنت أدري قبل عَزَّة ما البكا   ولا موجعات القلب حتىٰ تولت)

أي : أدبرَتْ ماتَتْ ، و(عَزَّة) ـ بفتح العين المهملة ، وتشديد الزاي ـ صاحبته ومحبوبته ، وله معها حكايات مشهورة ، توفي رحمه الله تعالىٰ سنة (١٠٥هـ) خمس

فعطف (موجعات) بالنصب علىٰ محل قوله : (ما البكا) ، ولا يجوز في هـٰذه الأفعال حذف مفعوليها ، ولا أحدهما اقتصاراً ؛ أي : لغير دليل ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، ويجوز الحذف اختصاراً ؛ أي : لدليل ، فمن حذفهما قوله :

بـــأيِّ كتـــابٍ أمْ بـــأيـــةِ سُنَّـــة ... تـرىٰ حبَّهـم عـاراً علـيّ وتَحسَـبُ

ومئة ، في اليوم الذي مات فيه عكرمة مولى ابن عباس ، فُصلِّي عليهما جميعاً ، وقال الناسُ : مات أَفْقَهُ الناس ؛ يعنون عكرمة ، وأشعرُ الناس ؛ يعنون كُثَيِّراً .

(ما) استفهامية في محل الرفع مبتدأ ، (البكا) خبره ، والجملة في محل النصب سادة مسد مفعولي (أدري) معلَّقة عنها باسم الاستفهام .

ومعنى البيت : وما كنت أدري وأعلم قبل موت عزة محبوبتي ـ جواب استفهام ـ ما البكا ، وما كنت أدري أيضاً مؤلمات القلب ما هي حتىٰ ماتت عزة ؟ فعلمت جواب هـٰذا الاستفهام . اهـ « شفاء الصدور شرح شواهد الشذور » ، (**فعطف « موجعات » بالنصب علىٰ محل قوله : « ما البكا »**) .

(**ولا يجوز في هـٰذه الأفعال حذف مفعوليها**) جميعاً ، (**ولا**) حذف (**أحدهما اقتصاراً**) وهو الحذف بغير دليل يدل على المحذوف ، كما فسره الشارح بقوله : (**أي : لغير دليل**) يدل على المحذوف ، وقوله : (**لأن أصلهما**) تعليل لعدم جواز الحذف (**المبتدأ والخبر**) ، وفي حذفهما أو حذف أحدهما إجحاف للكلام عن جزئيه أو أحدهما ، (**ويجوز الحذف**) أي : حذفهما (**اختصاراً**) للكلام (**أي : لـ**) وجود (**دليل**) يدل على المحذوف .

(**فمن حذفهما معاً قوله**) أي : قول كُميت بن زيد الأسدي يمدح آلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من البحر الطويل :

(**بـــأيِّ كتـــابٍ أَمْ بـــأيَّـــةِ سُنَّـــة ... تَـرىٰ حبَّهـم عـاراً علـيَّ وتَحسَـبُ**)

(بأي) جار ومجرور متعلق بـ(ترىٰ) ، وحذف نظيره من (تحسب) و(أيٌّ) استفهامية لها الصدارة ؛ فلذا قدمها على العامل ، و(أم) عاطفة لـ(ترىٰ) المحذوفة علىٰ (ترىٰ) المذكورة ؛ لأنها وإن كانت متأخرة لفظاً . . لكنها متقدمة رتبة ، و(بأية) متعلِّق بـ(ترىٰ) المحذوفة ، واكتسب التأنيث من المضاف إليه ، وهو لفظ (سُنَّة) ،

أي : تحسب حبَّهم عاراً عليّ ، ومن حذف الأول : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾ أي : بخلهم ، ومن حذف الثاني قوله :

ولقد نَزَلتِ فلا تظنّي غيرَه ... منّي بمنزلة المحبِّ المكرَمِ

و(العار) كما في « المصباح » : كل سيء يلزم منه عيبٌ أو سُبَّةٌ ، و(ترىٰ) أي : تتيقن ، و(حبَّهم) مفعول أول لـ(ترىٰ) ، والضمير عائد إلىٰ أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، و(تحسب) فعل مضارع معطوف علىٰ (ترىٰ) ، ومفعولاه محذوفان ؛ لدلالة مفعولي (ترىٰ) عليهما ، وجَعْلُ الواو في (وتحسب) بمعنىٰ أو أبلغ في المعنىٰ ، قاله الروداني ، والبيت من الطويل كما مر .

والمعنىٰ : يا من يُعيِّبني في حبِّ أهل البيت ؛ بأيِّ كتاب تستند إليه ، أم بأيَّة سنة تعتمد عليها ، ترىٰ وتتيقن وتظن أن حبهم عار علي ؟ وحيث انتفىٰ ما ذكر ، فكونك تعيبني في غير محله ، والشاهد في قوله : (وتحسب) حيث حذف منه مفعوليه اختصاراً ؛ لدلالة ما قبلهما عليهما ، كما عرفت ، وهو جائز بلا خلاف .

وقدرهما الشارح بقوله : (**أي : تحسب حبهم عاراً علي**) بأي كتاب من الكتب السماوية ، وبأية سنة من سنن الأنبياء السابقة ؟!

(**ومن حذف الأول**) دون الثاني قوله تعالىٰ : (**ولا يحسبن الذين**) فاعل ، (**يبخلون**) صلة الموصول ، (**بما آتاهم الله من فضله**) (بخلهم) مفعول أول ، (**هو**) ضمير فصل ، (**خيراً**) مفعول ثان ، (**لهم**) متعلِّق به ، (**بل هو شر لهم**) .

وقدر الشارح المفعول الأول المحذوف بقوله : (**أي : بخلهم ، ومن حذف**) المفعول (**الثاني قوله**) أي : قول عنترة بن شداد العبسي من البحر الكامل ، وهو من شعراء الجاهلية ، كان معاصراً لامرىء القيس :

(**ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيرَه ... منّي بمنزلة المحبِّ المكرَمِ**)

و(الواو) موطئة لقسم محذوف ، تقديره : والله ، واللام لتأكيد القسم ، (نزلت) بكسر التاء ؛ لأنه خطاب لمحبوبته ، وجملة (نزلت مني بمنزلة المحب المكرم) جواب القسم المحذوف ، لا محل لها من الإعراب ، و(الفاء) في قوله : (فلا) تفريعية علىٰ ذلك القسم ، و(لا) ناهية ، (تظن) فعل مضارع مجزوم بلا

أي : فلا تَظُنِّي غيرَه واقعاً مني .

الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، و(الياء) فاعله ، و(غيره) مفعولُه الأول ، و(الهاء) عائد على النزول المفهوم من (نزلت) مضافٌ إليه ، ومفعولُه الثاني محذوف ؛ لدلالة المقام عليه ، تقديره : واقعاً ، و(مني بمنزلة) متعلقان بـ(نزلتِ) والباء : بمعنىٰ في ، و(المُحَب) بضم الميم ، وفتح الحاء ، المحبوب ، و(المكرَم) بفتح الراء ، صفة لـ(المحب) .

والمعنىٰ : والله ؛ لقد نزلتِ يا أيتها المحبوبة مني في منزلة الشيء المحبوب المكرم ؛ فلا تظني غير ذلك واقعاً ، والشاهد في قوله : (فلا تظني غيره) حيث حذف مفعول (تظن) الثاني اختصاراً لدلالة المقام عليه ، وهو جائز عند الجمهور لدليل ، وأما إن لم يدل دليل على الحذف . . لم يجز لا فيهما ، ولا في أحدهما باتفاق . اهـ « فتح الجليل » .

وفسر الشارح المفعول الثاني المحذوف بقوله : (**أي : فلا تظني غيره**) أي : غير ذلك النزول (**واقعاً مني**) ، ويحتمل كون (مني) مفعولاً ثانياً لـ(تظن) فلا حذف حينئذ ، فلا تظن غيره كائناً مني ، قاله ابن مُلْكُون ـ بضم الميم ـ من المغاربة وغيره .

* * *

باب إعمال اسم الفاعل

وَإِنْ ذَكَــرْتَ فَــاعِــلاً مُنَــوَّنَــا ... فَهْــوَ كَمَــا لَــوْ كَــانَ فِعْــلاً بَيِّنَــا

فَــٱرْفَــعْ بِــهِ فِــي لاَزِمِ ٱلأَفْعَــالِ ... وَٱنْصِــبْ إِذَا عُــدِّي بِكُــلِّ حَــالِ

(باب إعمال اسم الفاعل)

(اسم الفاعل) هو ما دل علىٰ حدث وفاعلِه جارياً مجرى الفعل في الحدوث ، والصلاحيةِ للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال ، فقولنا : (ما دل علىٰ حدث) كالجنس في الحد يصدق بكل ما دل علىٰ حدث ، وقولنا : (وفاعلِه) فصل أول ، خرج به اسم المفعول ؛ كمضروب ، فإنه دل علىٰ حدث ومفعوله ، وخرج به أيضاً الفعل ، فإنه دل على الحدث والزمان وضعاً ، ولم يدل على الفاعل إلا التزاماً لا وضعاً ، وكلامنا فيما دل عليه وضعاً ، وخرج به أيضاً المصدر ، وقولنا : (جارياً مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية. . .) إلخ فصل ثانٍ ، خرج به الصفة المشبهة ؛ كحسن ، واسم التفضيل ؛ كأفضل ، فإنهما لا يدلان إلا على الثبوت .

وأورد عليه : ما دل من اسم الفاعل على الثبوت ؛ نحو : دائم وثابت ، وكرازق وعالم من أسماء الله تعالىٰ .

وأجيب عنه : بأن الثبوت في دائم وثابت مستفاد من جوهر المادة ، فقولك : باقٍ مثلاً الثبوتُ مستفاد من حروفه ، وبأن الرازق والعالم ونحوهما من أسماء الله تعالىٰ مبني على التجريد من الحدوث المعتبر في وضع الصفة ، والاستمرارُ فيه ليس مدلولاً للفظ ، بل مستفاد من العلم ؛ بأن كل ما هو صفة له تعالىٰ مستمر له ، وقولنا : (والصلاحية للاستعمال) بالجر ، عطف تفسير على (الحدوث) فكأنه قيل : فما معنىٰ حدوثه ؟ فقيل : حيث كان يصلح للأزمنة الثلاثة ، فهو يدل على الحدوث ؛ فلا يخرج بذكر الصلاحية شيء ، كذا في « الحمدون » اهـ من « النزهة » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن ذكــرت فــاعــلاً منــونــا ... فهــو كمــا لــو كــان فعــلاً بينــا

فــارفــع بــه فــي لازم الأفعــال ... وانصــب إذا عــدي بكــل حــال

تَقُـــولُ زَيْـــدٌ مُسْتَـــوٍ أَبُـــوهُ بِـالـرَّفْـعِ مِثْـلُ يَسْتَـوِي أَخُـوهُ

اسم الفاعل : هو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به علىٰ معنى الحدوث ، . . . . . .

تقـــول زيــــد مستـــو أبــــوه بــالــرفـع مثـل يستـوي أخـوه)

أي : (**وإن ذكرت**) أيها النحوي (**فاعلاً منونا**) أي : اسم فاعل منوناً (. . **فهو**) يعمل عمل الفعل المعلوم ، يرفع الفاعل فقط بلا شرط شيء فيه إن كان فعله لازماً ، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً بالشروط الآتية إن شاء الله تعالىٰ ، (**كما لو كان**) العامل (**فعلاً بينا**) أي : فعلاً صريحاً ، كما ذكره الناظم بقوله : (**فارفع به**) أي : باسم الفاعل فاعلاً فقط (**في لازم الأفعال**) أي : فيما إذا كان مصوغاً من الأفعال اللازمة ، (**و**) ارفع به فاعلاً ، و(**انصب**) به أيضاً مفعولاً أَوْ اثنين أو ثلاثة بحسب فعله (**إذا عُدي**) بالبناء للمجهول ؛ أي : إذا كان فعله متعدياً إلى المفعول به بنفسه أو بهمزة أو بغيرها .

وقوله : (**بكل حال**) إما : متعلق بـ(انصب) أي : وانصب به في كل حال من أحواله ، سواء كان هو مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً ، وسواء كان مجرداً أو مزيداً فيه ، أو متعلق بـ(عُدي) أي : وانصب به إذا عُدي فعله إلى المفعول في كل حال من أحوال فعله ؛ أي : سواء كان فعله مجرداً ؛ كضرب ودحرج ، أو مزيداً فيه ؛ كعلَّم واستخرج .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**اسم الفاعل**) **اصطلاحاً** : (**هو ما**) أي : لفظ (**اشْتق**) وصيغ وأُخذ (**من مصدر فعل**) والمراد بالفعل هنا : اللفظ ؛ كضارب من مصدر ضرب وهو الضرب ، وقوله : (ما اشتق من مصدر فعل) شامل للمحدود وغيره . اهـ « يس » (لـ) لدلالة علىٰ (من) أي : علىٰ شخص (قام) ذلك الفعل (به) أي : بذلك الشخص ، والمراد بالفعل هنا : الحدث (**علىٰ معنى الحدوث**) متعلِّق بالدلالة المقدرة ؛ أي : للدلالة علىٰ شخص قام به الحدث ؛ كالقيام ، أو وقع منه ؛ كالضرب مع إفادة معنىً هو الحدوثُ والوجود بعد أن لم يكن ؛ أي : حدوث ووجود ذلك الحدث بعد أن لم يكن موجوداً .

قوله : (لمن قام به) أي : للدلالة علىٰ تعيين من قام به الفعل ؛ أي : الحدث ،

ويعمل عمل فعله المبني للفاعل ، فيرفع الفاعل فقط إن كان فعله لازماً ، (**تقول : زيد مستو أبوه بالرفع**) من الاستواء (**مثل**) ما تقول في فعله اللازم : زيد (**يستوي أخوه**) ، وينصب المفعول أيضاً إن كان فعله متعدياً للواحد ؛ نحو : زيد ضارب أبوه عمْراً ، ومنه . . . .

والضمير في (قام) عائد على الفعل ، وفي (به) عائد علىٰ (من) ، والمراد بالفعل الأول : اللفظ ، وبالفعل الثاني : الحدث ؛ لأن الذي يقوم بالشخص هو الحدث ، ففي كلامه استخدام . اهـ « عبادي » ، وقوله أيضاً : (لمن قام به) يخرج ما عدا صفة المشبهة حتى اسم التفضيل ؛ لأن المتبادر من قوله : (ما اشتق . . . لمن قام به) أن يكون موضوعاً لمن قام به ، ويكون من قام به من تمام المعنى الموضوع له ، من غير زيادة ولا نقصان ، واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة .

وقوله: (علىٰ معنى الحدوث) يخرج الصفة المشبهة . اهـ « يس على المجيب » .

وقوله : (علىٰ معنى الحدوث) أيضاً ؛ أي : الوجود بعد أن لم يكن ؛ يعني : أنه وُضع لذات قام بها الحدث ، مع إفادة أن حصوله لها كان بعد أن لم يكن ؛ كالضارب ، معناه : ذات وقع منها الضرب بعد أن لم يكن موجوداً ، وكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث ، كما في قولك : الله عالم ، وامرأة حائض . اهـ « يس على المجيب » أيضاً .

(**ويعمل**) اسم الفاعل (**عمل فعله المبني**) أي : المسند (**للفاعل**) أي : إلى الفاعل لا إلى المفعول ، و(الفاء) في قوله : (**فيرفع الفاعل**) تفريعية ؛ أي : يعمل رفع الفاعل (**فقط**) لا نصب المفعول (**إن كان فعله**) الذي اشتق من مصدره (**لازماً**) أي : قاصراً ، لا يتعدىٰ إلى المفعول ، (**تقول**) في مثال رفعه الفاعل فقط : (**زيد مستو**) أي : منتصب أو مستقيم أو معتدل (**أبوه بالرفع**) أي : برفع (أبوه) علىٰ أنه فاعل (مستو) مأخوذ (من **الاستواء**) بمعنى الانتصاب أو الاستقامة مثلاً (**مثل ما تقول في**) إعمال (**فعله اللازم : زيد يستوي أخوه**) أي : يستقيم أخوه ، (**وينصب**) اسم الفاعل (**المفعول**) الواحد (**أيضاً**) أي : كما يرفع الفاعل (**إن كان فعله متعدياً للواحد ؛ نحو : زيد ضارب أبوه عمْراً ، ومنه**) أي : ومن نصبه المفعول

قوله :

وَقُـلْ سَعِيـدٌ مُكْـرِمٌ عُثْمَـانَـا   بِـٱلنَّصْـبِ مِثْـلُ يُكْـرِمُ ٱلضِّيفَـانَـا

مثل ما تقول في فعله المتعدي : سعيد (يكرم الضيفانا) . وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين ؛ نحو : سعيد معطٍ خالداً درهماً ، لكن صحة عمله عمل الفعل مشروطة بأمرين : أحدهما : كونه بمعنى الحال ، أو الاستقبال ؛ لأنه حينئذ يشبه المضارع في . . . .

الواحد (**قوله**) أي : قول الناظم :

(**وقـل سعيـد مكـرم عثمـانـا   بـالنصـب مثـل يكـرم الضيفـانـا**)

(**وقل سعيد مكرم عثمانا بالنصب**) أي : بنصب عثمان على أنه مفعول (مكرم) ، وألفه للإطلاق (**مثل ما تقول في فعله المتعدي : سعيد يكرم الضيفانا**) بألف الإطلاق أيضاً جمع ضيف .

(**وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين ؛ نحو : سعيد معطٍ خالداً درهماً**) كما تقول : يُعطي خالد درهماً ، قوله : (لكن) استدراك على قوله أوَّلاً : (ويعمل عمل فعله المبني للفاعل) لرفع توهم ثبوت عمله بلا شرط شيء ؛ أي : لكن (**صحة عمله عمل الفعل مشروطة**) أي : مقيَّدة (**بأمرين**) أي : بشرطين إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة ، وهـٰذا الشرط بالنسبة إلى نصبه المفعول ، أما الفاعل . . فإنه يرفعه إذا كان بمعنى المضي ، يرفع مضمراً بلا خلاف ، وظاهراً عند سيبويه ، ذكره في « النكت » ، وعبارة « الخضري » : أما الفاعل : فإن كان ضميراً . . رفعه اتفاقاً ، أو ظاهراً . . فكذلك على ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور ، وقال السيوطي : وهو الأصح ، لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكروه . اهـ منه .

(**أحدهما**) أي : أحد الأمرين (**كونه بمعنى الحال أو الاستقبال**) لا بمعنى الماضي ، وإلا . . فتجب إضافته لا غير ، فتقول : زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمس . اهـ « كردي » ، خلافاً لابن هشامٍ والكسائي ؛ فإنهما أجازا عمله بمعنى الماضي ، وإنما اشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (**لأنه**) أي : لأن اسمَ الفاعل (**حينئذ**) أي : حين إذْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال (**يشبه المضارع**) لفظاً بموافقته له (**في**

الحركات والسكنات وعدد الحروف ، والاحتمال لأحد الزمانين ، ودخول لام الابتداء . **والثاني** : اعتماده على استفهام ؛ نحو : أضارب زيد عمْراً ؟ أو نفيٍ ؛ نحو : ما مكرمٌ خالدٌ بشراً ، أو مُخْبَرٍ عنه ؛ نحو : زيد ضارب بكراً ، أو موصوفٍ ؛ نحو : مررت برجل ضارب زيداً ، أو ذي حال ؛ نحو : جاء سعيد راكباً فرساً ، . . .

الحركات والسكنات وعدد الحروف) فإن ضارباً مثلاً بوزن يضرب ، (و) معنىً في (**الاحتمال لأحد الزمانين**) الحال أو الاستقبال ، (و) لفظاً أيضاً في جواز (**دخول لام الابتداء**) عليه ، تقول : إن زيداً لضاربٌ عمْراً غداً .

(و) الأمر (**الثاني : اعتمادُه على استفهام ؛ نحو : أضارب زيد عمْراً ؟ أو**) علىٰ (**نفيٍ ؛ نحو : ما مكرم خالدٌ بشراً ، أو**) اعتماده علىٰ (**مُخْبَرٍ عنه**) بأن كان خبر المبتدإ (**نحو : زيد ضارب بكراً ، أو**) اعتمادهُ علىٰ (**موصوف**) به ؛ بأن كان صفة له (**نحو : مررت برجل ضارب زيداً ، أو**) اعتمادُه علىٰ (**ذي حال**) أي : علىٰ صاحب حال له ؛ بأن كان حالاً منه (**نحو : جاء سعيد راكباً فرساً**) ، وإنما شرطوا الاعتماد علىٰ ما ذكر ، ليقربه إلى الفعل ؛ لأن بهـٰذا الشرط تقوىٰ مشابهته له ؛ لأن مقتضىٰ كونه وصفاً أن يكون له موصوف ، **فقياسه** : ألاَّ يقع إلا مع صاحبه ؛ إذ ذكِرْه بدونه يخرجه عن أصلِ وضعه ، ويُلحِقُه بالجوامد فلا يعمل ، وإنما اشترط عند فُقدان اعتماده على الصاحب أن يخلفه حرف النفي أو الاستفهام ؛ لأنهم قصدوا به قَصْدَ الفعل فجرىٰ مَجراه ، وقد عُلم بالاستقراء أنهم لا يستعملون الوصف قائماً مقام الفعل إلا مع النفي أو الاستفهام . اهـ « نزهة » .

وزاد بعضهم لإعمال اسم الفاعل في المفعول شرطين آخرين : أحدهما ألاَّ يكون مصغراً .

والثاني : ألاَّ يكون موصوفاً ؛ لأن كلاًّ من التصغير والوصف يزيل شبهه بالفعل ، فلا يقال : جاء رجل ضويرب زيداً ، ولا رأيت ضارباً مُسيئاً زيداً ، وأجاز الكوفيون ما خلا الفراء والنحاس إعمال المصغر مطلقاً ، وأجاز البصريون والفراء إعمال الموصوف بعد العمل ، وصححه ابن هشام في « المغني » ، وهو الأصح . ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ ﴾ فجملة (يبتغون) نعت لـ(آمِّين) لا حال

فإن كان بمعنى الماضي ، أو لم يعتمد . . لم يعمل ، خلافاً لبعضهم ، وهم الكوفيون ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ . . فمحمول علىٰ إرادة حكاية الحال الماضية ، **ومعناه** : يبسط ذراعيه ؛ بدليل : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ ، . . . .

منه ، خلافاً لأبي البقاء . اهـ « نزهة » .

ثم ذكر الشارح رحمه الله تعالىٰ محترز الشرطين المذكورين بقوله : (**فإن كان**) اسم الفاعل (**بمعنى الماضي**) نحو : زيد ضارب عمرو أمس (**أو لم يعتمد**) علىٰ واحد من الأمور الخمسة المذكورة (. . **لم يعمل**) النصب ولا الرفع للظاهر ؛ لفقدان شرطه ، وذلك ؛ أي : عدم عمله إذا لم توجد الشروط يخالف (**خلافاً لبعضهم**) أي : لبعض النحاة ، (**وهم الكوفيون**) ومنهم الكسائي ، لكن محل الخلاف في عمله النصب ؛ أي : نصب المفعول ، كالأمثلة المذكورة ، وأما الفاعل : فإن كان ضميراً . . رفعه اتفاقاً ، أو كان ظاهراً . . فكذلك علىٰ ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور . اهـ « يس » كما مر .

وأجاز الكسائي إعماله وإن لم يعتمد ، وجعل منه قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ فـ(ذراعيه) منصوب بـ(باسط) وهو ماض ، وخَرَّجه غيرُه علىٰ حكاية حال ماضية ، كما ذكره الشارح بقوله : (**وأما**) عمله في (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) بِٱلْوَصِيدِ ﴾ بنصب ذراعيه بـ(باسط) ، مع أنه ماضٍ (. . **فـ**) يجاب عنه بأن عمله في الآية مع كونه ماضياً (**محمول علىٰ إرادة حكاية الحال الماضية ، ومعناه : يبسط ذراعيه ؛ بدليل**) قوله بعده : (﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾) بلفظ المضارع دون قلبناهم بلفظ الماضي ، والمشهور في معنىٰ حكاية الحال الماضية : أن يقدر الماضي واقعاً زمن التكلم ، وقيل : أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل ، ويُعبِّر علىٰ كل بما يدل على الحال ، وكونُ الآية من ذلك إنما هو ؛ باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا ، فإن الدنيا عنده كاللحظة الواحدة ، وقيل : لا حاجة إلى الحكاية ؛ لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن ؛ فيجوز أن يلاحظ في (باسط) جانب الحال فيعمل ، وفي كلامهم ما يؤيده . اهـ « خضري » .

وعبارة الشارح في « شرح القطر » : وفهم من كلامهم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى

وأما :

خبيـر بنـو لهـب فـلا تـك ملغيـا مقـالـة لهبـي إذا الطيـر مَـرَّت

فعلى التقديم والتأخير ، وإنما صح الإخبار بالمفرد عن الجمع ؛ لأن فعيلاً قد يستعمل للجماعة ؛ نحو : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ، ....

الماضي ، أو لم يعتمد . . لم يعمل ، وقد خالف في الشرط الأول الكسائي ، وأجاز عمله إذا كان بمعنى الماضي ، واحتج بقوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ فـ(باسط) بمعنى الماضي ، وقد عمل في ذراعيه النصب ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأنه محمول علىٰ إرادة حكاية الحال الماضية ، وخالف في الشرط الثاني الأخفش ، وأجاز عملَه بلا اعتماد علىٰ شيء من الأمور الخمسة ، واحتج بقوله : (خبير لنو لهب . . .) إلخ ، حيث رفع (خبير) الاسم الظاهر بلا اعتماد علىٰ شيء ؛ فلا حجة له فيه لجواز حمله على التقديم والتأخير ، بجعل الوصف خبراً مقدماً . اهـ بتصرف ، كما أجابه عنه هنا بقوله : (**وأما**) قولُه : [من الطويل]

(**خبيـر بنـو لِهْـب فـلا تـك ملغيـا مقـالـة لهبـي إذا الطيـر مـرت**)

(**فـ**) محمول (**على التقديم**) أي : علىٰ جعل الوصف خبراً مقدماً ؛ يعني : لفظ (خبير) ، (**والتأخير**) أي : وعلىٰ جعل (بنو لهب) مبتدأ مؤخراً ، فليس من إعمال الوصف بلا اعتماد علىٰ شيء بجعل (بنو لهب) فاعل (خبير) ، ولما كان هٰذا الحمل يلزم منه الإخبار بالمفرد عن الجمع . . قال : (**وإنما صحَّ الإخبار**) علىٰ هٰذا الحمل (**بالمفرد**) وهو لفظ (خبير) ، (**عن الجمع**) وهو لفظ (بنو لهب) (**لأن فعيلاً**) أي : لأن موازن فعيل (**قد يستعمل للجماعة**) أي : يصح إطلاقه على الجمع ، كما يصح إطلاقه على المفرد ، مثال استعماله في الجمع : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾) حيث أخبر بـ(ظهير) وهو مفرد عن الجمع الذي هو (الملائكة) ، وإنما صح ذلك ؛ لأن فعيلاً من زنة المصادر كالصهيل والنعيق ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنىٰ والجمع ؛ فأعطي ما هنا ، وهو لفظ (خبير) حكم ما هو علىٰ زنته ، وهو المصدر ، فيصح الإخبار به عن الجمع ؛ فاندفع الاعتراض . اهـ « مجيب » مع زيادة .

فإن وقع اسم الفاعل صلة لـ(أل) . . عمل عمل فعله مطلقاً ، حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضياً ، معتمداً أو لا ؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل ؛ إذ حق الصلة أن تكون فعلاً ؛ . .

وقوله : (خبير بنو لهب. . .) إلخ هو من الطويل ، و(بنو لهب) بكسر اللام ، وسكون الهاء : حي من الأزد .

والمعنىٰ : أن بني لهب عالمون بالزجر والعِيَافة ، فلا تُلْغِ كلام رجل لهبيٍّ إذا زجر وعاف حين تمر عليه الطير . اهـ « شيخ الإسلام » ، ولا يخفىٰ أن الوصف في البيت لم يعمل في منصوب ، وقد مرّ أن الشرطين إنما هو لعمله في منصوب .

وأما العمل في مرفوع . . قال العلاَّمة الشيخ يس : **واعلم** : أن حمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه ؛ لأن المرفوع إنما يسد مسد الخبر إذا اعتمد علىٰ ما في « المغني » فالبيت من مشكلات المبتدإ والخبر ، لا من مشكلات باب الفاعل . اهـ من « السجاعي علىٰ قطر الندىٰ » .

ثم ذكر الشارح رحمه الله تعالىٰ محترز قول الناظم أول الباب : (وإن ذكرت فاعلاً منوناً. . .) إلخ بقوله : (**فإن وقع اسم الفاعل**) غير منون بأن كان (صلة لـ« **أل** ») الموصولة (. . **عمل عمل فعله**) من رفع الفاعل إن كان فعله لازماً ، أو نصب المفعول إن كان متعدياً ؛ أي : عمل عمله (**مطلقاً**) ، وفسر معنى الإطلاق بقوله ؛ أي : (**حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضياً**) ، وسواء كان (**معتمداً**) علىٰ ما مر من الأمور الخمسة (**أو لا**) يعتمدُ عليها ، وإنما عمل حينئذ بلا شرط (**لوقوعه حينئذ**) أي : حين إذ كان مقروناً بـ(أل) (**موقع الفعل**) الذي هو الأصل في صلة الموصول ، وإنما قلنا : (لوقوعه موقع الفعل) (**إذ**) تعليلية بمعنى اللام ؛ أي : لأن (**حق الصلة أن تكون فعلاً**) لكونه جملة خبرية مشتملة علىٰ عائد ؛ لأن شأن الموصولات الدخول على الجملة ، و(أل) الموصولة تشبه في الصورة (أل) المعرفة ، الداخلة على المفرد ، فسبكوا من الجملة مفرداً يكون في معنى الجملة ؛ لتدخل عليه (أل) وهو اسم الفاعل واسم المفعول ؛ لأنه في المعنىٰ جملة فعلية خبرية ؛ لأن الضارب بمعنى الذي ضَرب ـ بفتح الضاد ـ والمضروب بمعنى الذي ضُرِب بضمها . اهـ « كواكب » .

كجاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً ، وإذا استوفى اسم الفاعل المجرد ؛ أي : عن اللام ما اشترط لصحة عمله . . جاز أن ينصب المفعول به ، وجاز إضافته إليه ، وقد قرىء بالوجهين : ﴿إن الله بالغٌ أمرَه﴾ ، ﴿هل هنَّ كاشفاتٌ ضرَّه﴾ ، وإذا أضيف إلىٰ ما بعده واتبع . . جاز لك في التابع جره على اللفظ ، ونصبه على المحل ؛ نحو : هـٰذا ضارب زيدٍ وعمرٍو وعمْراً .

مثال اسم الفاعل المقرون بـ(أل) (كـ) قولك : (**جاء الضارب زيداً أمس**) في الماضي (**أو الآن**) في الحال (**أو غداً**) في الاستقبال .

ثم ذكر الشارح أن توفر الشروط في اسم الفاعل المجرد لا يوجب عمله ، بل إنما تعتبر لجوازه ، فقال : (**وإذا استوفىٰ**) واستكمل (**اسم الفاعل المجرد ؛ أي :**) الذي تجرد (عن) الألف و(**اللام ما**) أي : شروطاً (**اشترطـ**)ـت (**لصحة عمله**) من الشرطين السابقين (. . **جاز أن ينصب المفعول به ، وجاز**) جره بـ(**إضافته**) أي : بإضافة اسم الفاعل (**إليه**) أي : إلى المفعول به ، (**وقد قرىء بالوجهين**) أي : بنصبه وجره قولُه تعالىٰ : (**إن الله بالِغٌ**) بالتنوين وبعدمه (**أمرِه**) بنصبه وبجره ، وكذا قوله تعالىٰ : (**هل هن كاشفاتٌ**) بالتنوين وبعدمه أيضاً (**ضُرِّه**) بنصبه وبجره .

(**وإذا أضيف**) اسم الفاعل المجرد من الألف واللام (**إلىٰ ما بعده**) من معموله (**واتبع**) الاسم الذي بعده الذي هو مفعوله بإحدى التوابع الأربعة (. . **جاز لك في التابع جره**) حملاً (**على اللفظ**) أي : تبعاً للفظه المجرور (**ونصبه**) أي : نصب ذلك التابع ؛ حملاً (**على المحل**) أي : تبعاً لمحله ؛ لأن محله النصب على المفعولية لاسم الفاعل ، **مثاله** : (**نحو**) قوله : (**هـٰذا ضارب زيد**) بإضافة الوصف إلىٰ معموله ، فيكون المضاف إليه مجرور اللفظ منصوب المحل ، وتقول : (**وعمرو**) عطفاً علىٰ لفظ (زيد) ، وتقول إن شئت : (**وعمْراً**) **عطفاً** علىٰ محل (زيد) المجرور لفظه ؛ لأنه في محل نصب على المفعولية للوصف ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

* * *

باب المصدر

وَٱلْمَصْدَرُ ٱلأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ ۝ وَمِنْهُ يَا صَاحِ ٱشْتِقَاقُ ٱلْفِعْلِ

المصدر : اسم ....

(باب المصدر)

و(المصدر) **لغة** : اسم لمحل صدور الشيء حساً أو معنىً ، **واصطلاحاً** : من حيث هو لا من حيث كونه مفعولاً مطلقاً اسم دال على الحدث ، المشتمل علىٰ حروف فعله الأصول ، وليس علماً ، فخرج بقولنا : (اسم دال على الحدث) ما عدا اسم المصدر من الصفات ؛ كاسم الفاعل وغيره ، وخرج بـ(المشتمل) علىٰ حروف فعله اسم المصدر ؛ كاغتسل غُسلاً ، وتوضأ وضوءاً ، وخرج بقولنا : (وليس علماً) كفجَارِ علم للفَجْرَة ـ بسكون الجيم ـ بمعنى الفجور ، وجَمادِ للجَمْدة ـ بسكون الميم ـ بمعنى الجمود ، وسُبْحان للتنزيه ، ويَسَار للميسرة ، وبَرّة للمبرة ، فاسم الحدث قسمان : ما اشتمل علىٰ حروف فعله الأصول وهو المصدر ، وما لا وهو اسم المصدر .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والمصدر ٱلأصل وأي أصل ۝ ومنه يا صاح اشتقاق الفعل)

(والمصدر) الذي هو اسم للحدث هو **(الأصل)** للفعل والوصف في الاشتقاق عند البصريين لوجوه كثيرة في كتبهم ؛ ولهٰذا سُمي مصدراً ؛ لأن فعله صُدِرَ عنه ؛ أي : أُخذ منه ، وقيل بعكس ذلك ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو ضعيف ، وقوله : **(وأي أصل)** معطوف على الأصل للتأكيد ، و(أي) هنا : وصفية بمعنىٰ كامل ؛ أي : وكامل أصل ؛ أي : أصل لجميع ما سواه من الفعل والوصف ، واسم الآلة ، واسم الزمان والمكان .

(ومنه) أي : ومن المصدر **(يا صاح)** مرخم صاحب علىٰ غير قياس ؛ لأن القياس ألاّ يرخم غير العلم ؛ لأنه اسم فاعل من صحب الثلاثي **(اشتقاق الفعل)** والوصف تفسير لما قبله .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : **(المصدر)** اصطلاحاً : (اسم

الحدث الجاري على الفعل ، وليس علماً ، وهو أصل للفعل والوصف في الاشتقاق عند البصريين لوجوه مذكورة في كتبهم ؛ . . . .

الحدث) أي : اسم مدلوله الحدث ، والحدث ما يحدثه الفاعل بعد العدم ؛ كالقيام والقعود والضرب (**الجاري**) صفة للاسم ؛ أي : المشتمل ذلك الاسم (**على الفعل**) أي : علىٰ حروف فعله ، فخرج بقوله : (الجاري على الفعل) اسم المصدر ؛ لأنه ما نقص عن حروف فعله ؛ كاغتسل غسلاً ، وتوضأ وضوءاً ، (**وليس**) ذلك الاسم الجاري علىٰ حروف فعله (**علماً**) ، وخرج بقوله : (وليس علماً) ما كان من المصادر علماً ؛ كفجَار اسم للفجْرة ـ بسكون الجيم ـ بمعنى الفجور والفسوق ، وجماد علم للجمْدة ـ بسكون الميم ـ بمعنى الجمود ، وسبحان علم للتنزيه ، ويَسَار علم للميسرة ، وكَيْسان علم للغدر .

(**وهو**) أي : المصدر (**أصل للفعل والوصف**) من جميع الصفات ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول من أسماء الآلة ، وأسماء المكان والزمان (**في الاشتقاق**) والأخذ ؛ لأن كلاً مأخوذ منه (**عند البصريين**) وهو الأصح (**لوجوه**) وعلل (**مذكورة في كتبهم**) أي : في كتب البصريين ، **أحسنُها** : أن يقال : إن القاعدة أن كل فرع مشتق من أصل يشترط أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة **إما حسية** : وذلك في المحسوسات ؛ كالباب ، فإنه فرع من الساج الخشب ، وفيه زيادة كالمسامير ، **وإما معنوية** : وذلك في المعنويات ؛ كالفعل والوصف ، فإنهما فرعا المصدر ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث ، والموصوف والمصدر لا يدل إلا على الحدث ، فدلالتهما مركبة ، ودلالة المصدر مفردة ، والمفرد أصل المركب ، وإذا كان الفعل والوصف مشتقين من المصدر . . فغيرهما أحرىٰ ؛ كاسم الآلة ، واسم الزمان والمكان ، ثم إن الأصالة هنا إنما هي باعتبار الاشتقاق ، وأما باعتبار العمل . . فالفعل أصل للجميع . اهـ « حمدون » .

والفرق بين المصدر واسم المصدر : أن المصدر يدل على الحدث بنفسه ، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر . اهـ منه .

ولهٰذا سُمي مصدراً ؛ لأن فعله صدر منه ؛ أي : أخذ منه ، وقيل : بعكس ذلك ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو ضعيف ؛ لأن الفرع لا بد له من الأصل وزيادة ، ولا شك أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، بل والذات التي قام بها الفعل ، ففيه زيادة على المصدر ، وهي فائدة الاشتقاق ؛ فيكون فرعاً للمصدر . . . .

فائدة
[في الاشتقاق]

والاشتقاق : ردُّ لفظ إلىٰ آخر ؛ لمناسبة بينهما في المعنىٰ ولو مجازياً ، مع اتفاقهما في الحروف الأصول ، فإن اتفقا في كلها على الترتيب . . فاشتقاق صغير ؛ كناَطِقٍ ونُطْق بمعنى التكلم حقيقة ، أو الدلالة مجازاً وإن اختلفا ترتيباً فقط . . فاشتقاق كبير ؛ كما في جبذ وجذب ، وإن اختلف فيهما بعض الأصول . . فاشتقاق أكبر كثلب من الثلم ، فعلم أن مناسبة المعنيين شرط في الجميع . اهـ « خضري » .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل كونه أصلاً للفعل والوصف (**سُمي مصدراً ؛ لأن فعله صدر منه**) أي : من المصدر (**أي : أخذ منه ، وقيل بعكس ذلك**) المذكور ؛ أي : أن الفعل أصل للمصدر والوصف (**وهو**) أي : ذلك العكس (**مذهب الكوفيين ، وهو**) أي : هٰذا المذهب (**ضعيف ؛ لأن الفرع لا بد له من**) الدلالة على (**الأصل و**) علىٰ (**زيادة**) حسية كانت أو معنوية كما مر ، (**ولا شك أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، بل و**) على (**الذات التي قام بها الفعل**) أي : الحدث (**ففيه**) أي : ففي الفعل (**زيادة**) في المعنىٰ (**على المصدر ، وهي**) أي : تلك الزيادة (**فائدة الاشتقاق**) أي : نتيجة اشتقاق الفعل من المصدر وعلامته ، (**فـ**) ثَبَت أن (**يكون**) الفعل (**فرعاً للمصدر**) ، والمصدر يدل على الحدث فقط ، والوصف مشتق من الفعل ، فهو فرع الفرع ، وقال الكوفيون : الفعل أصل للمصدر ؛ لأنه يعمل في المصدر ، ويؤثر فيه ؛ فكان أصلاً للمصدر لقوته ، ورُدَّ بأن الحرف يؤثر في الاسم ، مع أنه ليس أصلاً له عندهم ، والمراد بالفعل : الفعلُ المضارع على الأصح عندهم ؛ لسبق زمانه على التحقيق فترجَّح ؛ لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً ، وحين وجوده حالاً وبعده ماضياً ، وقيل : الماضي هو الأصل ؛ لسبقه بمضي زمنه ، ويُرجِّحُ

وَأَوْجَبَتْ لَهُ ٱلنُّحَاةُ ٱلنَّصْبَا كَقَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَا

المصدر إذا كان فضلة ، وسُلِّط عليه عامل من لفظه . . وجب نصبه ، كما أشار إلىٰ ذلك بالمثال ، وإلا . . فما كل . . . .

الأولَ أنه فَرَضُ الأوصافِ الثلاثةَ في زمنٍ واحدٍ ، وهٰذا في زمنين مختلفين ، **والظاهر** : أن غير الأصل من الفعل مأخوذ منه ، كالمصدر وكذا الوصفُ ، وأما الأمرُ عندهم . . فقطعة من المضارع ، لا قسم برأسه . اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(وأوجبت له النحاة النصبا كقولهم ضربت زيداً ضربا)

(**وأوجبت له**) أي : للمصدر بمعنى المفعول المطلق (**النحاة**) جمع ناح بمعنىٰ نحوي كقاض وقضاة (**النصبا**) بألف الإطلاق ؛ أي : حكَمَتْ له النحاةُ بوجوب النصب وجوباً صناعياً لا شرعياً ؛ لأنه لا يكون إلا من الشارع على المفعولية المطلقة إذا كان فضلة ، وسُلِّط عليه عامل من لفظه ، وذلك (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**ضربت زيداً ضرباً**) .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**المصدر**) الذي هو اسم للحدث (**إذا كان فضلة**) أي : لا دخل له في الكلام ؛ بأن لم يكن عمدة ، خرج به ما إذا كان عمدة ؛ نحو : ضربُك زيداً ضرْبٌ شديد ، وقيامك قيام حسن ، وجَدَّ جِدُّك ، (**وسُلِّط عليه عامل من لفظه**) أو من مرادفه علىٰ ما جزم به ابن هشام ، خرج به نحو : قمت إجلالاً لك ، وضربت ابني تأديباً ، ودخل فيه نحو : قمت وقوفاً ، وقعدت جلوساً (. . **وجب**) أي : تحتَّم (**نصبه**) على المفعولية المطلقة ، (**كما أشار**) الناظم (**إلىٰ ذلك**) أي : إلىٰ كونه فضلة ، ومُسلَّطاً عليه عامل من لفظه (**بالمثال**) أي : بالتمثيل له بقوله : ضربت زيداً ضرباً (**وإلا**) أي : وإن لم يكن فضلة ؛ بأن كان عمدة ؛ نحو : ضربك زيداً ضرب شديد ، أو لم يكن مسلطاً عليه عامل من لفظه أو مرادفِه ؛ بأن سُلط عليه عامل من غير لفظه ؛ نحو : قمت إجلالاً لزيد .

وقوله : (وإلا) جملة شرطية ، جوابها محذوف ؛ لدلالة السياق عليه ، تقديره : وإن لم يكن كذلك . . فلا يجب نصبه على المفعولية المطلقة ، وقوله : (. . **فما كل**

مصدر يجب نصبه ، ومثله : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ ، ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ ، ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءً مَّوۡفُورًا ﴾ ، ويُسمىٰ حينئذٍ مفعولاً مطلقاً . ومنه : عند بعضهم :
نحو : قعدت . . . .

مصدر يجب نصبه) علة للجواب المحذوف ؛ أي : وإنما لم يجب نصبه إذا لم يكن كذلك ؛ لأن كل مصدر واقع في كلامهم لا يجب نصبه على المفعولية المطلقة ، لأنه قد يقع عمدة فيجب رفعه ، أو علة فيجب نصبه على التعليل كما مثلنا .

(ومثله) أي : ومثل مثال الناظم في كونه فضلة مسلَّطاً عليه عامل من لفظه ، سواء كان ذلك العامل فعلاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾) ، أو وصفاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾) ، أو مصدراً ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءً مَّوۡفُورًا ﴾ ، **ويسمىٰ**) المصدر (**حينئذ**) أي : حين إذ كان فضلة مسلَّطاً عليه عامل من لفظه (**مفعولاً مطلقاً**) عن التقييد له بالجار والمجرور أو بالظرف ، فهو المفعول الحقيقي لفاعل الفعل ؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ، بخلاف سائر المفعولات ؛ فإنه لم يوجدها ، وإنما سُميت بذلك ؛ باعتبار إلصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها أو معها ؛ فلذلك لا تُسَمَّىٰ به إلا مقيدة بما ذكر ؛ فالأحق بالذكر أولاً هو المفعول المطلق ، وإنما قدم المفعول به في باب تعدي الفعل ؛ استطراداً لا قصداً ، وعند اجتماعها تَرَتَّبَتْ علىٰ ما في قوله :

مفاعيلهم رَتِّبْ فَصدِّر بمُطْلَقِ ... وثَنِّ به فيه له معه قد كمل
تقول ضربتُ الضربَ زيداً بسوطه ... نهاراً هنا تأديبَه وامْرأً نكل

اهـ « خضري » .

فالمصدر من حيث كونه **مفعولاً مطلقاً** : هو ما كان فضلة ، مسلَّطاً عليه عامل من لفظه ، مؤكداً لعامله أو مبيناً لنوعه أو عدده ، ومن حيث كونه **مصدراً** : فهو اسمٌ مدلولُه الحدثُ ، المشتملُ علىٰ حروفِ فعله الأصولِ ، وليس علماً كما مر ، فبينهما عموم وخصوص وجهي ، يجتمعان في قولك : ضربت ضرباً ، وينفرد المصدر في نحو : يعجبني ذهابك ، والمفعول المطلق في نحو قولك : ضربت سوطاً .

(ومنه) أي : ومن المفعول المطلق (**عند بعضهم**) كابن هشام (**نحو** : **قعدت**

جلوساً ، ويعجبني قيامك وقوفاً ، وجزم به ابن هشام ، فإن سُلط عليه عامل من غير لفظه . . لم يجز نصبه علىٰ أنه مفعول مطلق . ثم إن المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة يُؤتىٰ به في الكلام إما : لقصد التوكيد كما مثلنا . أو لبيان نوع عامله ؛ بأن دل علىٰ هيئة . . . .

جلوساً) لأنه سُلِّط عليه فعل مرادف لمعناه ، (**ويعجبني قيامك وقوفاً**) لأنه سُلِّط عليه مصدر مرادف لمعناه ، (**وجزم به**) أي : بكونه مفعولاً مطلقاً (**ابن هشام**) في « القطر » ، وقال الشارح في « شرحه » : وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب المازني والسيرافي والمبرد ، واختاره ابن مالك لاطراده ، والمنقول عن الجمهور وسيبويه أن ناصبه فعل من لفظه مقدر . اهـ من « المجيب » .

ثم ذكر الشارح محترز قوله أوّلاً : (وسُلط عليه عامل من لفظه) بقوله : (**فإن سُلِّط عليه**) أي : على المصدر (**عامل من غير لفظه**) أو من غير مرادفه علىٰ ما قاله بعضهم (. . **لم يجز نصبه علىٰ أنه مفعول مطلق**) نحو : ضربته تأديباً ؛ فإنه ينصب علىٰ أنه مفعول لأجله .

وقوله : (**ثم**) للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعد ما ذكرنا ما تقدم نقولُ : (**إن المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة يؤتىٰ به في الكلام**) لأحد ثلاثة أشياء :

الأول : ما ذكره بقوله : (**إما**) يؤتىٰ به (**لقصد التوكيد**) لمعنىٰ عامله (**كما مثلنا**) من نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ أي : يؤتىٰ به لتوكيد نفس عامله إن كان عامله مصدراً ؛ نحو : عجبت ضرْبك زيداً ضرباً ، وإلا . . فيؤكد مصدر عامله ؛ ليتحد المؤكِّد مع المؤكَّد ، كما هو شرط التوكيد اللفظي الذي هـٰذا منه ، فمعنىٰ قولك : ضربت ضرباً : أُحْدِثُ ضرباً ضرباً ، أفاده الرضي ، سُمي مؤكداً ؛ لأنه لم يُفِدْ غير ما أفاده عامله .

والثاني : ما ذكره بقوله : (**أو**) يؤتىٰ به (**لبيان نوع عامله**) أي : مع كونه مؤكداً أيضاً ، فالنوعي والعددي مؤكِّدان وإن كان القصد منهما بالذات البيانَ ، وأما القسم الأول . . فللتوكيد لا غير ، فهو لا يجامع غيره ، وأما الباقيان . . فيجتمعان في قولك : ضربت ضربتي الأمير . اهـ « خضري » ، وذلك (**بأن دل علىٰ هيئة**) وكيفية

صدور الفعل إما : باسم خاص ؛ نحو : رجع القهقرىٰ ، أو بإضافة ؛ كضربت ضرب الأمير ، أو بوصف ؛ كضربت ضرباً شديداً ، أو بلام العهد ؛ كضربت الضرب . أو لبيان عدد عامله ؛ بأن دل علىٰ مرات صدور الفعل ؛ كضربت ضربتين أو ضربات . والأول لا يثنىٰ ولا يجمع اتفاقاً ؛ لكونه يشبه فعله من حيث إنه لم يزد عليه من حيث المعنىٰ . والثالث يثنىٰ ويجمع اتفاقاً . وفي كون الثاني كالأول . . . .

(**صدور الفعل**) من عامله (**إما**) بأن دل علىٰ هيئة (بـ) ذكر (**اسم خاص ؛ نحو**) قولك : (**رجع**) زيد وجوع (**القهقرىٰ**) وخصوصه يعُلم من عامله ؛ لأن (رجع) يحتمل أن يكون معناه عاماً ، وأن يكون قهقرىٰ ، وهو الرجوع علىٰ عقبه (**أو**) بأن دل علىٰ هيئته (**بإضافة ؛ كضربت** ضرب **الأمير** ، **أو**) بأن دل علىٰ هيئته (**بوصف ؛ كضربت ضرباً شديداً** ، **أو**) بأن دل علىٰ هيئته (**بلام العهد**) والتعيين (**كضربت الضرب**) أي : المعهود بينك وبين مخاطبك ، ومثلها لام الجنس كما في الجامع ؛ نحو : جلست الجلوس مراداً به الجنس ؛ يعني : به الكثرة التي لا يدل عليها الفعل . اهـ (خ) .

والثالث : ما ذكره بقوله (**أو**) يؤتىٰ به (**لبيان عدد**) عمل (**عامله ؛ بأن دل علىٰ مرات صدور الفعل**) من عامله بإضافة (مرات) إلىٰ ما بعده ، فهي للجنس الصادق بالمرة وبالأكثر . اهـ « يس » ، ولو قال : علىٰ كمية صدور الفعل . . لكان أولىٰ ؛ لظهور شموله علىٰ مرة أو مرتين في قولك : ضربت ضربة أو ضربتين ، بخلاف التعبير بمرات (**كضربت ضربتين أو ضربات**) .

(**والأول**) وهو الذي يؤتىٰ به لقصد التوكيد (**لا يثنىٰ ولا يجمع اتفاقاً**) بين النحاة ؛ لأنه اسم جنس مبهم ، يحتمل القليل والكثير ؛ كماء وعسل ، و(**لكونه**) بمنزلة تكرار الفعل ؛ فهو (**يشبه فعله**) العامل فيه (**من حيث إنه لم يزد عليه**) أي : علىٰ فعله (**من حيث المعنىٰ**) لا من حيث اللفظ ؛ لمجيئه علىٰ وزن المصدر ، والفعل لا يثنىٰ ولا يجمع ، وكذلك ما هو بمنزلته .

(**والثالث**) وهو المبين لعدده (**يثنىٰ ويجمع اتفاقاً**) لأنه فرد جنس ؛ كتمرة وخاتم . اهـ « فوائد » .

(**وفي كون الثاني**) وهو المبين لنوع عامله (**كالأول**) في عدم تثنيته وجمعه ،

أو الثالث قولان : أصحهما عند ابن مالك : الثاني .

وَقَدْ أُقِيمَ ٱلْوَصْفُ وَٱلآلَاتُ مَقَامَهُ وَٱلْعَدَدُ ٱلأَثْبَاتُ
نَحْوُ ضَرَبْتُ ٱلْعَبْدَ سَوْطاً فَهَرَبْ وَٱضْرِبْ أَشَدَّ ٱلضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى ٱلرِّيَبْ
وَٱجْلِدْهُ فِي ٱلْخَمْرِ ٱرْبَعِينَ جَلْدَةْ وَٱحْبِسْهُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلًى عَبْدَهْ

(أو) كونه كـ(**الثالث**) في تثنيته وجمعه (**قولان** : **أصحهما عند ابن مالك**) : القول (**الثاني**) وهو كونه كالثالث في جواز جمعه وتثنيته .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وقد أقيم الوصف والآلات مقامه والعدد الأثبات
نحو ضربت العبد سوطاً فهرب واضرب أشد الضرب من يغشى الريب
واجلده في الخمر اربعين جلدة واحبسه مثل حبس مولى عبده)

أي : (**وقد أقيم**) وأنيب (**الوصف**) أي : وصف المصدر مقامه ؛ فانتصب انتصابه ؛ نحو قوله : ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ أي : أكْلاً رغداً ، فحذف المصدر ، وأقيمت الصفة مقامه في الانتصاب على المصدرية ، خلافاً لسيبويه ؛ حيث جعله حالاً من المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رغداً ، (**و**) قد أقيمت (**الآلات**) أيضاً (**مقامه**) أي: مقام المصدر في الانتصاب على المصدرية؛ أي: أقيمت آلات المصدر مقامه إذا كانت آلة في العادة لذلك الفعل ؛ فلا يقال : ضربته خشبة ، و(الآلات) جمع آلة ، وهي ما يعالج به الفاعل المفعول ؛ لوصول الأثر إليه ، (**و**) قد أقيم أيضاً (**العدد**) أي : اسم العدد مقام المصدر ؛ فانتصب انتصابه ، و(العدد) **لغة** : مطلق الكمية ، فيدخل فيه الواحد ، **واصطلاحاً** : ما ساوىٰ نصف مجموع حاشيته السفلىٰ والعليا القريبتين أو البعيدتين ، فخرج الواحد ؛ لأنه ليس له حاشية سفلىٰ .

وقوله : (**الأثبات**) بفتح الهمزة ، جمع ثبت ، وهو فاعل لفعل محذوف ، تقديره : قاله الأثبات ؛ أي : قال ما ذكر ؛ يعني : نيابة ما ذكر عن المصدر العلماء الأثبات ؛ أي : الثابتون الراسخون في معرفة قواعد العربية واصطلاحاتها ، ويُقرأ بكسرها علىٰ أنه مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي : والعدد المثبت ، ولعله إنما خص العدد بالإثبات دون النفي ؛ لأنك لو قلت مثلاً : ما جلدته أربعين . . عقبته

أي : قد ينوب مناب المصدر في الانتصاب علىٰ أنه مفعول مطلق غيره ؛ لما فيه من الدلالة على المصدر ....

بالإضراب ، فقلت : بل عشرين ، فصار نيابة العدد عن المصدر ملازمة للإثبات ، هٰكذا ذكره اليمني في « التحفة » .

ومثل الناظم لنيابة الآلة علىٰ طريق اللَّف والنشر المشوش لضرورة النظم بقوله : (**نحو** : ضربت **العبد سوطاً**) أي : ضرباً بسوط (**فهرب**) أي : فشرد وأبق مني ، فحذف الجار توسعاً ، وأضيف المصدر إلى الآلة ، فصار ضرب سوط ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فانتصب انتصابه ، و(السوط) آلة الضرب ، متخذ من جلدٍ مُقَدَّدٍ مفتول كفتل الحبل ، ومثل لنيابة الوصف بقوله : (**واضرب أشدَّ الضرب**) أي : ضرباً أشد الضرب (**من يغشىٰ**) ويفعل أسباب (**الرِّيَب**) جمع ريبة ، وهي التهمة ، وسوء الظن به بالفاحشة ؛ أي : من يفعلُ الأسبابَ التي بسببها شك الناس في فعله الفاحشة ؛ كالمحادثة مع الأجنبية ، والخلوة بها والدخول عليها ، فحذفوا (ضرباً) ، وأنابوا (أشد) الذي هو وصف له منابه ؛ لأن أصله اضربه ضرباً شديداً ، ومثل لنيابة العدد بقوله : (**واجلده**) أي : واجلد الشارب (**في**) شرب (**الخمر**) عالماً عامداً ، وهي شراب معروف مسكر ، كما بسطنا الكلام عليه في « النزهة » (**أربعين جلدة**) أي : جلداً أربعين ، فحذف المصدر ، وأقيم العدد مقامه ؛ فانتصب انتصابه ، فصار أربعين جلدة ، ونُصب المصدر على التمييز .

وقوله : (**واحبسه**) أي : واحبس زيداً حبساً (**مثل حبس مولى**) وسيد (**عبده**) ورقيقه ، مثال لنيابة الوصف عن المصدر ، نظير قوله : (أشد الضرب) **أصله** : حبساً مثل... إلخ ، فحذف الموصوف ؛ اعتماداً علىٰ ظهور المعنىٰ ، والغرض منه تكميل البيت ؛ لأنه مَثَّل لنيابة الوصف بـ(أشد الضرب) اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : قد ينوب مناب المصدر**) بفتح الميم ؛ لأنه اسم مكان من ناب الثلاثي ، نظير (قام مقامه) (**في الانتصاب علىٰ أنه مفعول مطلق غَيْرُه**) أي : غير المصدر فاعل ناب (**لما فيه**) أي : لما في ذلك الغير (**من الدلالة على المصدر**) .

فمن ذلك : اسم الآلة ؛ كضربت العبد سوطاً ؛ أي : ضرباً بسوط ، **فحذف** الجار توسعاً ، وأضيف المصدر إلى الآلة ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ؛ فانتصب . **ومن ذلك** : صفة المصدر ، خلافاً لسيبويه ؛ نحو : ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ أي : أكْلاً رغداً ، **ومثله** : نحو : اضرب أشد الضرب ؛ أي : ضرباً أشد الضرب ، واحبسه مثل حبس مولىً عبدَه ؛ أي : حبساً مثل ، فحذف الموصوف ؛ اعتماداً علىٰ ظهور المراد . **ومن ذلك** : اسم العدد ؛ نحو : . . . .

(**فمن ذلك**) الغير الذي ناب مناب المصدر (**اسم الآلة ؛ كضربت العبد سوطاً ؛ أي : ضرباً بسوط ، فحذف الجار توسعاً**) أي : تجوزاً ، والتوسع : ترك البحث عن الشيء توسعة لدائرة الكلام ، (**وأضيف المصدر إلى الآلة ، ثم حذف المضاف**) الذي هو المصدر ، (**وأقيم المضاف إليه**) الذي هو الآلة (**مُقامه**) بضم الميم ؛ لأنه من أقام الرباعي ؛ أي : مقام المضاف المحذوف (**فانتصب**) المضاف إليه ، الذي هو الآلة انتصاب المضاف ، الذي هو المصدر ، فصار : ضربت العبد سوطاً .

(**ومن ذلك**) الغير الذي ناب مناب المصدر (**صفة المصدر**) حالة كون نيابة صفة المصدر (**خلافاً لسيبويه**) أي : مُخالفاً لمذهب سيبويه ، ووافقه ابنُ هشام ، فإنه جعل (رغداً) حالاً من المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير عنده : فكلا حالة كون الأكل رغداً ؛ أي : واسعاً لا ضيق فيه ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ **أي : أكلاً رغداً**) فحذف المصدر ، فنابت عنه صفته ؛ فانتصبت انتصابه ، فصار (وكلا منها رغداً) (**ومثله**) أي : ومثل قوله تعالىٰ : ﴿رَغَدًا﴾ في كونه مما نابت عنه صفة المصدر (**نحو : اضرب**) زيداً (**أشد الضرب ؛ أي : ضرباً أشد الضرب**) فحذف المصدر ، ونابت عنه صفته ؛ فانتصبَتْ انتصابَه ، فصار اضرب أشد الضرب ؛ أي : ضرباً شديداً ، **ومثله أيضاً** : قول الناظم : (**واحبسه**) حبساً شديداً (**مثل حبس مولىً عبدَه ؛ أي : حبساً مثل**) حبسه ، (**فحذف الموصوف**) الذي هو المصدر (**اعتماداً علىٰ ظهور**) المعنى (**المراد**) من الكلام ، فأقيمت صفته مقامه ؛ فانتصبت انتصابه ، ثم أضيفت إلى المصدر المحذوف رفعاً ؛ لإبهامها .

(**ومن ذلك**) الغير الذي ناب عن المصدر (**اسم العدد ؛ نحو**) قوله تعالىٰ :

﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً ﴾ أي : جلداً ثمانين ، ومثله : اجلده في الخمر أربعين جلدة ؛ أي : جلداً أربعين ، فحذف المصدر ، وأقيم العدد مقامه ، وتقييده نيابة العدد بالإثبات في النظم لم يظهر لي وجهه .

وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ ٱلْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ سَمْعاً وَطَوْعاً فَٱخْبِرِ
وَمِثْلُهُ سَقْياً لَهُ وَرَعْيَا وَإِنْ تَشَا جَدْعاً لَهُ وَكَيَّا

(﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً ﴾) أصله : فاجلدوهم جلداً ثمانين ، فحُذف المصدر ، وأنيب عنه العدد ؛ فانتصب انتصابه ، فصار ثمانين ، ثم أتي بالمصدر المحذوف تمييزاً ، فصار ثمانين جلدة ، (ومثله) أي : ومثل قوله تعالىٰ : ﴿ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً ﴾ في كونه مما ناب عنه العدد قول الناظم : (**اجلده في الخمر أربعين جلدة**) أصله (**أي : جلداً أربعين ، فحذف المصدر**) الذي هو (جلداً) ، (**وأقيم العدد**) الذي هو (أربعين) (**مقامه**) أي : مقام المصدر ؛ فانتصب انتصابه ، ثم أتىٰ بالمصدر المحذوف ؛ تمييزاً للإبهام في العدد ، فصار (أربعين جلدة) (**وتقييده**) أي : تقييد الناظم (**نيابة العدد**) عن المصدر (**بالإثبات**) إخراجاً للنفي (**في النظم**) متعلق بالتقييد (**لم يظهر لي وجهه**) أي : وجه تقييده بالإثبات دون النفي وعلته ، وقد تقدم لك ما نقلناه من عبارة اليمني في « تحفة الأحباب » .

والأولىٰ : أن يقال في الاعتذار عن الناظم : أتىٰ به لتكميل البيت ؛ لأن الإثبات والنفي كلاهما سواء في جواز نيابة العدد فيه ، والله أعلم . انتهىٰ من الفهم السقيم .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وربما أضمر فعل المصدر كقولهم سمعاً وطوعاً فاخبر
ومثله سقياً له ورعيا وإن تشا جدعاً له وكيّا)

(**وربما**) أي : وقليلاً أو كثيراً (**أضمر**) أي : حذف (**فعل المصدر**) أي : يحذف الفعل الناصب للمصدر وجوباً ، وهو ما لا يجوز إظهاره لنيابة المصدر عنه قليلاً أو كثيراً ، وذلك (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**سمعاً وطوعاً**) أي : أسمع لك سمعاً ، وأطيع لك طوعاً ؛ أي : طاعة ؛ أي : أسمع لك فيما تقول ، وأطيع لك فيما أمرتني به ، وقوله : (**فاخبر**) من خبر يخبر من باب (نصر) بمعنىٰ علم ؛ أي :

فاعلم الحكم الذي ذكرته لك وما مثلت به ، والغرض منه تكميل البيت .

(**ومثله**) أي : ومثل ما ذكر من الأمثلة في وجوب حذف فعله قولهم في الدعاء لشخص : (**سقياً له**) أي : للشخص (**ورعياً**) له ؛ أي : سقاك الله تعالىٰ سقياً ، ورعاك الله رعياً ؛ أي : حفظك من كل مكروه حفظاً ، (**وإن تشا**) الدعاء عليه . . فقل : (**جدعاً له وكياً**) أي : جدع الله أنفه جدعاً ؛ أي : قطعه ، وكواه الله كيّاً ؛ أي : أحرقه إحراقاً ، و(الجدع) قطع طرف الأنف ، وهو كناية عن إذلاله وإهانته ، فهـٰذه المصادر ونحوها منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها ، تحفظ ولا يقاس عليها ؛ لعدم وجود ضابط كلي للحذف يُعرف به ، لكن محل وجوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثلنا ، وإنما وجب حذفه حينئذ ؛ لأنه لما استعمل باللام . . طال الكلام ؛ فاستحق التخفيف ، فخففوا بحذف عامله وجوباً ، وأما إذا لم يستعمل باللام . . فليست له هـٰذه المرتبة ، فيستحق التخفيف بحذف عامله جوازاً ، وهـٰذه اللام متعلِّقة بالاستقرار المحذوف ، الواقع صفة للمصدر لا بالمصدر اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**المصدر**) الذي هو اسم للحدث (**ينتصب**) على المفعولية المطلقة (**بمثله**) أي : بمماثله ولو في المعنىٰ ؛ ليشمل نحو : عجبت من إيمانك تصديقاً ، ومن ضربك زيداً ضرباً شديداً ، ولم نمثل بقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ كما مثل به الشارح فيما مر ؛ لأن (جزاءً) وإن كان بلفظ المصدر . . لكن معناه : المجزي به ؛ لحمله علىٰ جهنم ، **فالمعنىٰ** : أن جهنم هي الشيء الذي تجزون به ، ولا يخفىٰ أن ذلك غير متعين ؛ لأن المصدر قد يخبر به عن اسم العين من غير تأويل ؛ لقصد المبالغة . اهـ « يس » باختصار .

(و) ينتصب أيضاً (**بما اشتق منه من فعل**) ، وشرط الفعل التصرف والتمام ، وخرج بالتصرف (أفعل) التعجب ، و(ليس) و(عسىٰ) و(تبارك) ، وبالتمام (كان) وأخواتها ؛ فإن الفارسي نص علىٰ أنها لا تنصب المصدر ، وأن الخبر قام لها مقامه . اهـ « يس على المجيب » ، (**أو وصف**) ، وشرط الوصف الدلالة على

كما تقدم ، وأشار هنا إلىٰ أن عامله قد يضمر ؛ أي : يحذف ، وإضماره : **إما جوازاً** : وذلك لقرينة لفظية ؛ نحو : حثيثاً ؛ لمن قال : أيَّ سير سرت ؟ أو معنوية ؛ نحو : حجاً مبروراً ؛ لمن قدم من الحج ، وسعياً مشكوراً ؛ لمن سعىٰ في مثوبة . . . .

الحدث ، فخرج (أفعل) التفضيل ، والصفة المشبهة ، فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر ؛ لقصور عملهما عن عمل الأفعال ، ولأن عمل الصفة المشبهة مقصور على السببي ، وأفعل التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع ، وفي الظاهر في موضع واحد وهي مسألة الكحل . اهـ « يس » . (**كما تقدم**) أي : كالأمثلة التي تقدم ذكرها في أوائل الباب بقوله : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ . . . إلخ .

(**وأشار**) الناظم (**هنا**) أي : في هٰذين البيتين (**إلىٰ أن عامله قد يضمر** ؛ **أي** : **يحذف** ، **وإضماره**) أي : إضمار عامله :

(**إما**) : أن يكون (**جوازاً**) أي : إضماراً جائزاً ، أو إضمار ذا جواز ، (**وذلك**) أي : كون إضماره جائزاً إما (لـ) وجود (**قرينة لفظية**) أي : علامة ملفوظة تدل علىٰ ذلك العامل المحذوف ؛ فاللفظية ما مَرْجِعُها إلى اللفظ ، وتلك القرينة (**نحو**) قولك : (**حثيثاً**) أي : سرت سيراً حثيثاً ؛ أي : سريعاً (**لمن قال**) لك : (**أيَّ سير سرت ؟**) فالقرينة سؤال السائل ، (**أو**) لوجود قرينة (**معنوية**) أي : حالية لا ملفوظة ، والقرينة المعنوية ، ويقال لها : الحالية : هي ما مَرْجِعُها إلى المعنىٰ ، وذلك (**نحو**) قولك : (**حجاً مبروراً**) أي : حججت حجاً مبروراً خالصاً ، لم يخالطه ذنب (**لمن قدم من الحج**) ، والقرينة : قدومه من الحج ، (**و**) كقولك : (**سعياً مشكوراً**) أي : سعيت سعياً مشكوراً ؛ أي : مقبولاً (**لمن سعىٰ**) واجتهد (**في**) عمل (**مثوبة**) أي : في عمل ما له ثواب ، والقرينة : سعيه في مثوبة ، والمثوبة فيها قولان :

أحدهما : أن وزنها مفعولة ، والأصل مَثْوُوبَة بواوين ، استثقلت الضمة على الواو الأولىٰ ، فنقلت إلى الساكن قبلها ، فالتقىٰ ساكنان ، فحُذفت أولاهما التي هي عين الكلمة ، فصار مَثُوبَة علىٰ وزن مَقُولة ومَحُوزة ومَصُونة ومَشُوبة ، وقد جاءت مصادر علىٰ وزن مفعول ؛ كالمَعْقُود والمَفْتُون ، فهي مصدر ، نقل ذلك الواحدي .

وإما وجوباً : وهو علىٰ ضربين : سماعي ، وقياسي : **فالأول** : كقولهم عند الأمر بفعلٍ : سمعاً لك وطاعة ، وحبّاً لك وكرامة ؛ أي : أسمع لك سمعاً ، وأطيع لك طاعة ، وأحبك حبّاً ، وأكرمك كرامة ، ومثله في الدعاء لشخص : سقياً لك ورعياً ؛ أي : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً ، . . . .

والثاني : أنها مَفْعُلَة بضم العين ، وإنما نُقلت الضمة منها إلى الثاء المثلثة ، وقرأ أبو السَّمَّال وقتادة : (لمثْوَبة) كمَشْوَرَة ومَتْرَبَة ، وكان من حقها الإعلال فيقال : مثابة كمقالة إلا أنهم صححوها . اهـ « سمين » اهـ « جمل » .

(**وإما**) : أن يكون إضماره إضماراً (**وجوباً**) أي : واجباً ، أو ذا وجوب (**وهو**) أي : ما يضمر عامله وجوباً (**علىٰ ضربين**) أي : نوعين : إما (**سماعي**) أي : موقوف على السماع لا ضابط له ، فيرجع إليه ، (**و**) إما (**قياسي**) أي : له ضابط ، فيقاس عليه .

(**فالأول**) أي : فمثال الأول من القسمين ، وهو السماعي : (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**عند الأمر**) لهم (**بفعل**) أي : كقول الشخص منهم عند أمر من تجب عليه طاعته وسمعه له ؛ كالأمراء بفعل شيء من المأمورات : (**سمعاً لك وطاعة ، و**) لمن سأله عن اعتقاده فيه (**حبّاً لك وكرامة**) فهٰذه المصادر منصوبة بفعل محذوف وجوباً ؛ لجريانها مجرى المثل ، تقديره : (**أي : أسمع لك**) ما تقول (**سمعاً ، وأطيع لك**) فيما تأمر به (**طاعة**) أي : موافقةً وإطاعَةً ، فـ(طاعةً) اسم مصدر لـ(أُطيع) ، و(إطاعةً) مصدر له ، ومعناهما واحد ، (**وأحبُّك**) بقلبي (**حبّاً ، وأكرمك**) بقالبي (**كرامة**) .

(**ومثله**) أي : ومثل قولهم : (سمعاً وطاعة) قولهم : (**في الدعاء لشخص : سقياً لك ورعياً**) فهٰذان المصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً ؛ لجريانها مجرى المثل ، تقديره : (**أي : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً**) أي : حفظك الله من كل مكروه حفظاً ، و(اللام) في قولهم : (سقياً لك) للتبيين لا للتقوية ؛ أي : تبيين المفعولية ، وكذا (جدعاً لك) فهٰذه (اللام) ليست متعلِّقة بالمصدرين ، ولا بفعليهما المقدَّرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي مقوية للعامل ؛ لضعفه بالفرعية إن

وفي الدعاء عليه : جدعاً له وكياً ؛ أي : جدع الله أنفه وكواه ، **والجدع** : **قطعَ طَرَف** الأنف . فهٰذه المصادر ونحوها منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها ، تحفظ ولا يقاس عليها ؛ لعدم وجود ضابط . . . .

قدِّر أنه الفعل، أو بالتزام الحذف إن قُدر أنه المصدر؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط، وهٰذه لا تسقط ؛ لأنه لا يقال : سقياً زيداً ، ولا جدعاً إياه ، خلافاً لابن الحاجب ، ذكره في « شرح المفصل » ، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتعلَّق بالاستقرار ؛ لأن الفعل لا يوصف ، فكذا ما أقيم مقامه ، وإنما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلوماً من السياق أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً ، وليس التقدير ؛ أعني : كما زعم ابن عصفور ؛ لأنه يتعدىٰ بنفسه ، بل التقدير : إرادتي أو دعائي لزيد . اهـ « يس » .

وفي « الخضري » : قوله : (سقياً لك وجدعاً له) الجار هنا لبيان مفعول المصدر ، وفي سحقاً لزيد وبعداً له لبيان فاعله ، فهو متعلِّق بـ(أَعْني) محذوفاً ؛ أي : لك أَعْني ، أو خبر لمحذوف وجوباً ؛ أي : إرادتي أو دعائي لك ، وعلىٰ كل حال فالكلام جملتان ، ويجوز في نحوِ ذلك رفعُ المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ، ويكون المسوِّغ معنى الفعل ؛ كقوله : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ اهـ منه .

(و) مثله أيضاً : قولهم (**في الدعاء عليه : جدعاً له وكيّاً ؛ أي : جدع الله أنفه وكواه**) أي : حرقه (**والجدع : قطع طرف الأنف**) وقال ابن مالك في « حواشي ألفية ابن معطي » : الجدع بالدال المهملة ، قال أحمد : يُستعمل في الأنف والأذن ، ومعناه : القطع . اهـ « يس على التصريح » .

وفي « التصريح » : قولهم : (سقياً) و(رعياً) و(جدعاً) و(كيّاً) أصله : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً ، وكواه الله كياً ، وجدعه الله جدعاً ، والجدع : قطع طَرَف الأنف ، أو الشفة ، أو الأذن أو غير ذلك . اهـ منه .

(**فهٰذه المصادر ونحوها**) كقولهم في الأمر والنهي : قياماً لا قعوداً ؛ أي : قم قياماً ولا تقعد قعوداً ، وقولهم : صبراً لا جزعاً ؛ أي : اصبر صبراً ولا تجزع جزعاً (**منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها**) أي : من لفظها (**تحفظ**) في المواضع التي سمعت فيه من العرب ، (**ولا يقاس عليها**) غيرها ، فيستعمل استعمالها (**لعدم وجود ضابط**

كلي للحذف يعرف به ، لكن محل وجوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثلنا . **والثاني** : في مواضع : **منها** : أن يقع المصدر تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه ؛ نحو : ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ فـ(مناً) و(فداءً) منصوبان بفعل محذوف وجوباً ؛ أي : فإما تمنون مناً ، وإما تفدون فداءً ، . . . .

كلي) أي : قاعدة كلية جامعة (**للحذف**) أي : جامعة لمواضع حذف عاملها (**يُعرف**) ذلك الحذف ؛ يعني : مواضع حذف عاملها (**به**) أي : بذلك الضابط ، وقوله : (كلي) صفة أولىٰ كاشفة لـ(ضابط) لأن معنى الضابط كلي ، يستغرق منه أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعه ، وجملة قوله : (يُعرف به) صفة ثانية لـ(ضابط) ، ولكنها سببية .

وقوله : (**لكن محل وجوب حذف عاملها**) استدراك علىٰ قوله : (منصوبة بأفعال مقدرة) لرفع توهم وجوب حذف عاملها ، سواء ذكرت مع اللام أم لا (**عند استعمالها باللام**) أي : مع اللام ؛ وذلك أي : استعمالها مع اللام (**كما مثلنا**) أي : كائن كالأمثلة التي مثلناها من قوله : (سقياً لك ورعياً) و(جدعاً له وكياً) ، وأما إذا لم تستعمل مع اللام . . فلا يجب حذف عاملها ؛ كقولهم : قياماً لا قعوداً ، صبراً لا جزعاً ، وإنما وجب حذف عاملها حينئذ ؛ لأنه لما استعمل باللام . . طال الكلام ؛ فاستحق التخفيف ، فخففوه بحذف عاملها وجوباً ، وأما الذي لم يستعمل بها . . فلم تكن له هـٰذه المرتبة ؛ فخففوه بحذف عامله ، لكنه ليس بواجب . اهـ « محرم » .

(**والثاني**) يعني : المصدر المحذوف عامله قياساً يكون (**في مواضع**) كثيرة :

(**منها**) أي : من تلك المواضع : (**أن يقع المصدر تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه**) وسبقه من طلب أو خبر **فالأول** : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾) فالمراد بالعاقبة : هي الغرض ، فالكلام علىٰ حذف مضاف ؛ أي : لعاقبة مضمون ما قبله (**فمناً وفداءً**) ذُكِرَا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق فيهما (**منصوبان بفعل محذوف وجوباً**) لقيام المصدر مقامه ، تقديره : (**أي : فإما تمنون مناً ، وإما تفدون فداءً**) ، **ومثال الثاني** : يعني : كون ما سبقه خبراً ؛ كقوله : [من البسيط]

لأجهـدن فـإمـا درء واقعـة ... تخشىٰ وإمـا بلـوغ السؤل والأمـل

ومنها : أن يقع نائباً عن فعل أخبر به عن اسم عين ، وكان مع ذلك مكرراً ؛ نحو : زيد سيراً سيراً ؛ أي : يسير سيراً ، أو محصوراً ؛ نحو : إنما أنت سيراً . . . .

فـ(درء) و(بلوغ) ذكرا تفصيلاً لعاقبة الجهد ؛ أي : إما أدرأ ، وإما أبلغ . اهـ « تصريح » ، وخرج بقوله : (لعاقبة ما تقدمه) ما إذا كان تفصيلاً لعاقبة ما بعده ؛ نحو : إما إهلاكاً أو تأديباً فاضرب زيداً ، فيجوز إظهار فعله ، وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة ، فلا يجب الحذف فيما فصِّل به مفرد قبله ؛ كلزيد سفر فإمَّا صحةً أو اغتناماً ، فالقيود ثلاثة : تفصيل العاقبة ، وكونها عاقبة جملة ، وتقدمها . اهـ « خضري » .

(**ومنها**) أي : ومن تلك المواضع (**أن يقع**) المصدر (**نائباً عن فعل أخبر به**) بصيغة المجهول (**عن اسم عين**) بخلاف ما إذا أُخبر به عن اسم المعنىٰ ، فيرفع المصدر بعده على الخبرية ؛ لصحتها بلا تأويل ؛ نحو : أمري سير ، (**وكان**) المصدر (**مع ذلك**) أي : مع الإخبار بالفعل الذي ناب عنه اسم عين (**مكرراً**) مرتين فأكثر . اهـ « خضري » (**نحو**) قولهم : (**زيد سيراً سيراً ؛ أي : يسير سيراً**) فحذف الفعل الناصب له وجوباً ؛ لقيام تكريره مقامه ، فإن لم يكرر المصدر . . لم يجب الحذف ؛ نحو : زيد سيراً ، والتقدير : زيد يسير سيراً ، فإن شئت . . حذفت يسير ، وإن شئت . . صرحت به . اهـ « ابن عقيل » .

(**أو**) كان المصدر مع ذلك (**محصوراً**) فيه ، فهو معطوف علىٰ (مكرراً) (**نحو : إنما أنت سيراً**) أو ما أنت إلا سيراً ، التقدير : إنما أنت تسير سيراً ، أو ما أنت إلا تسير سيراً ، فحُذف تسير وجوباً ؛ لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير ، وإن لم يحصر . . فلا يجب الحذف ، فإن شئت . . حذفت تسير ، وإن شئت . . صرحت ، والله أعلم .

ويستفاد من كلامه : أن شروط وجوب الحذف في المكرر والمحصور ثلاثة : كون عامله خبراً ، وكون المبتدإ اسم عين ، وتكرار المصدر أو حصره ، ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدإ ؛ نحو : أأنت سيراً ، والعطف عليه ؛ كأنت أكلاً وشرباً . اهـ « خضري » .

وَمِنْــهُ قَــدْ جَــاءَ ٱلأَمِيــرُ رَكْضَــا ... وَٱشْتَمَــلَ ٱلصَّمَّــاءَ إِذْ تَــوَضَّــا

أي : ومن المصدر الذي أضمر عامله ؛ نحو : قد جاء الأمير ركضاً ؛ أي : يركض ركضاً ، وأقبل زيد سعياً ، وإنما فصله عما قبله ؛ للخلاف فيه ، فذهب بعضهم : إلىٰ أنه مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه ، وإليه جنح الناظم ، وذهب بعضهم : إلىٰ أنه حال علىٰ حذف مضاف ؛ ....

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين :

(ومنــه قــد جــاء الأميــر ركضــا ... واشتمــل الصمــاء إذ تــوضــا)

(ومنه) أي : ومن المصدر الذي أضمر عامله ؛ نحو قولهم : (**قد جاء الأمير ركضا**) أي : يركض ركضاً ، وأقبل زيد سعياً ؛ أي : يسعىٰ سعياً ، وإنما فصله عما قبله بـ(من) التبعيضية ؛ للخلاف الجاري فيه ، كما سيأتي في الشارح ، ولكن عبارته توهم أنه مما يجب إضمار عامله بلا خلاف ، وليس كذلك ، بل فيه خلاف .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أي : ومن المصدر الذي أضمر**) وحذف (**عامله**) جوازاً (**نحو**) قولهم : (**قد جاء الأمير ركضاً**) يقال : ركض الرجل يركض ، من باب (نصر) ركضاً إذا عدا وحرك رجليه ، وركض الفرس برجليه استحثه على العدو ، و(ركضاً) منصوب بفعل محذوف جوازاً ، تقديره : (**أي : يركض ركضاً**) أي : يعدو عدواً ، والجملة المحذوفة حال من (الأمير) ، وهـٰذا ما جنح إليه الناظم ؛ نظراً إلىٰ أن الحال لا تكون مصدراً ، بل وصفاً ، كما سيأتي في الشارح ، (**و**) نحو : (**أقبل زيد سعياً**) أي : يسعىٰ سعياً ، (**وإنما فصله**) الناظم (**عما قبله**) بقوله : (ومنه) (**للخلاف فيه**) أي : في أنه منصوب بعامل محذوف ، أو حال من فاعل الفعل المذكور قبله .

(**فذهب بعضهم**) أي : بعض النحاة كالناظم : (**إلىٰ أنه**) أي : إلىٰ أن هـٰذا المصدر (**مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه**) أي : من لفظ المصدر ، (**وإليه**) أي : وإلىٰ هـٰذا المذهب (**جنح الناظم**) أي : مال إليه واختاره ؛ لأن الحال لا يكون إلا وصفاً مشتقاً ، وهـٰذا مصدر جامد .

(**وذهب بعضهم : إلىٰ أنه حال**) من فاعل الفعل (**علىٰ حذف مضاف**) تقديره :

أي : ذا ركض ، وذا سعي . والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين : أن مثل ذلك منصوب على الحال علىٰ تأويله بالمشتق ؛ أي : راكضاً وساعياً ، وهو الأوجه : **ومنه** : ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ ، ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ ، ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ، ووقوع المصدر المنكر موقع الحال كثير في كلامهم ، ومع كثرته لا يقاس عليه . وأما قوله : (**اشتمل الصَّمَّاء**) . . فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة المصدر منابه ، والأصل : الشملة الصَّمَّاء ، ومثله : . . . .

(**أي**) : جاء الأمير (**ذا ركض**) صاحب ركض وعدو ، (**و**) أقبل زيد (**ذا سعي**) أي : صاحب عدو وإسراع .

(و) الحكم (**الذي عليه سيبويه وجمهور البصريين** : **أن مثل ذلك**) المصدر ؛ كجاء زيد مشياً أو زحفاً (**منصوب على الحال علىٰ تأويله بالمشتق**) لأن الحال لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً به ، تقديره : (**أي** : **راكضاً وساعياً**) وماشياً وزاحفاً ، (**وهو**) أي : هـٰذا المذهب هو (**الأوجه**) أي : الأرجح ؛ لسلامته من الحذف ، ومن وقوع الحال جملة ؛ لأنه خلاف الأصل .

(**ومنه**) أي : ومن المصدر الواقع موقع الحال قوله تعالىٰ : (﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾) أي : ساعيات ، وقوله أيضاً : (﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾) أي : مسرِّين ومعلنين ، وقوله : (﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾) أي : خائفين وطامعين ، (**ووقوع المصدر المنكر موقع الحال كثير في كلامهم** ، **و**) لكن (**مع كثرته لا يقاس عليه**) بل يحفظ .

(**وأما قوله** : « **اشتمل الصماء** ») إذ توضأ ؛ أي : اشتمل ، ولبس الشملة ، واللبسة الصماء ؛ أي : المسدودة التي لا مخرج ولا منفذ لليد منها (إذ توضأ) أي : وقت وضوئه (. . **فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة المصدر منابه**) يقال : اشتمل الثوب ، وتلفف به اشتمالاً وشملة ، والاشتمال المصدر القياسي لاشتمل ، والشملة سماعي له ، من مصادر الهيئة ، (**والأصل**) اشتمل (**الشملة الصَّمَّاء**) ، فحذف المصدر الذي هو (الشملة) ، ونابت عنها (الصَّمَّاء) التي هي صفتها ؛ فانتصب انتصابها ، (**ومثله**) أي : مثل قولهم : اشتمل الشملة الصماء في كونه مما نابت فيه صفة المصدر

قعد القرفصاء ، وليس هو مما أضمر عامله ، كما هو ظاهر النظم . **واشتمال الصماء** : أن يدير الثوب علىٰ جسده ، من غير أن يخرج منه يديه ، ويرفع طرفه علىٰ عاتقه الأيسر .

عن المصدر . . قولهم (**قعد**) القعدة (**القرفصاء**) ، فحذفوا القعدة التي هي مصدر لـ(قعد) من مصادر الهيئة ؛ فأنابوا منابه (**القرفصاء**) التي هي صفة له ، (**وليس هو**) أي : ما ذكر من المثالين من قولهم : اشتمل الصماء ، وقعد القرفصاء (**مما أضمر**) وحذف (**عامله**) أي : عامل المصدر (**كما هو**) أي : كونه مما أضمر عامله (**ظاهرُ النظم**) بل هما مما نابت فيه صفة المصدر عن المصدر .

وقوله : (كما) جار ومجرور خبر لمحذوف ، و(ما) موصولة واقعة على الحكم ، (هو ظاهر النظم) مبتدأ وخبر صلة لـ(ما) ، والتقدير : وذلك ؛ أي : كونه مما أضمر عامله كائن كالحكم الذي هو ظاهر النظم .

(**واشتمال الصَّمَّاء**) : هو (**أن يُدير**) ويَلُفَّ (**الثوب**) أي : اللحاف الواسع (**علىٰ جسده**) كلِّه (**من غير أن يخرج منه**) أي : من الثوب(**يديه ويرفع**) أي : يَرْمِيَ (**طرفه علىٰ عاتقه الأيسر**) .

وقال بعضهم : واشتمال الصَّمَّاء : أن يدير الكساء مِن قِبلِ يمينه ، ويَضعَه علىٰ منكبه الأيسر ، ثم يرد ثانية من خلفه علىٰ يده اليمنىٰ وعاتقه ، فيغطيهما جميعاً ، والاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره أن يديره علىٰ جسده ، ثم يرفعه من أحد جانبية ، فيضعه علىٰ منكبه ، والشِّملة ـ بكسر الشين ـ : هيئة الاشتمال ، وإنما قيده بالصَّمَّاء ؛ لأن الاشتمال يكون علىٰ هيئات كثيرة ، والصَّمَّاء نوع منها ، كما في « التحفة » .

والقُرْفُصاء ـ بضم القاف والفاء ، أو بكسرهما ممدوداً أو مقصوراً ـ : أن يجلس علىٰ أليتيه ، ويلصق فخذه ببطنه ، ويحتبي بيديه علىٰ ساقيه . اهـ« حريري » .

والاشتمال عند الوضوء : أن يدير ثوبه علىٰ جسده ، ويرفع طرفيه علىٰ منكبيه مخالفاً بينهما ، ويُخرِج يديه من فوقه ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

* * *

باب المفعول له

. . . .

(باب المفعول له)

ويقال له : المفعول لأجله ، والمفعول من أجله ، وكلها بمعنىٰ واحد ؛ فحينئذ له ثلاثة أسماء ؛ أي : هـٰذا باب المفعول الذي فعل الفاعل الفعل لأجله ، فالأجل الغرض ؛ فالإضافة حينئذ بيانية ، كما في « الأمير » .

وهو المصدر القلبي الفضلة المعلِّل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ولو تقديراً ، وإنما ذكره الناظم عقب المصدر ؛ لاشتراكهما في المصدرية ، ولأن الزَّجَّاج والكوفيين ذهبوا إلىٰ أنه منصوب على المفعولية المطلقة ، ثم اختلفوا في ناصبه ، فقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير في نحو : جئتك إكراماً جئتك أكرمك إكراماً ، وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدَّم عليه ؛ لأنه يلاقيه في المعنىٰ مثل : قعدت جلوساً ، كما في « العبادي » ، ويؤخذ من الضابط المذكور أن له شروطاً خمسة :

الأول : أن يكون مصدراً ؛ فخرج به غير المصدر ، فلا يجوز : جئتك السمن والعسل بالنصب ؛ لأنه اسم عين لا مصدر .

والثاني : أن يكون قلبياً علىٰ ما قاله ابن الخباز وغيره ؛ فخرج به غير القلبي ، فلا يجوز : جئتك قراءة للعلم ؛ لأن القراءة من أفعال اللسان ، ولا قتلاً للكافر ؛ لأن القتل من أفعال اليد .

والثالث : أن يكون فضلة ؛ فخرج به العمدة ؛ نحو : حصلت لي الرغبة .

والرابع : أن يكون معلِّلاً لحدث ؛ فخرج به ما ليس معللاً من سائر المفاعيل ؛ إذ لا تعليل فيها .

والخامس : أن يكون ذلك الحدث مشاركاً له في الزمان والفاعل ؛ فخرج به ما لا يشاركه في الزمان ؛ نحو : تأهبت اليوم السفر غداً ؛ لأن التأهب زمنه غير زمن السفر وما لا يشاركه في الفاعل ؛ نحو : جئتك محبتك إياي ؛ لأن فاعل المجيء المتكلم ، وفاعل المحبة المخاطب .

وَإِنْ جَـرَىٰ نُطْقُـكَ بِـٱلْمَفْعُـولِ لَـهْ | فَـٱنْصِبْـهُ بِـٱلْفِعْـلِ ٱلَّـذِي قَـدْ فَعَلَـهْ
وَهْـوَ لَعَمْـرِي مَصْـدَرٌ فِـي نَفْسِـهِ | لَكِـنَّ جِنْـسَ ٱلْفِعْـلِ غَيْـرُ جِنْسِـهِ
وَغَـالِـبُ ٱلأَحْـوَالِ أَنْ تَـرَاهُ | جَـوَابَ لِـمْ فَعَلْـتَ مَـا تَهْـوَاهُ
تَقُـولُ قَـدْ زُرْتُـكَ خَـوْفَ ٱلشَّـرِّ | وَغُصْـتُ فِـي ٱلْبَحْـرِ ٱبْتِغَـاءَ ٱلـدُّرِّ

وقولنا : (ولو تقديراً) لإدخال (خوفاً) و(طمعاً) من قوله تعالىٰ : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ فإنه في تقدير : يجعلكم ترون البرق خوفاً وطمعاً ، وهٰذه الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه ، فإن اختل شرط من هٰذه الشروط . . تعيَّن جرّه باللام أو بالباء أو بمن أو بفي . اهـ « نزهة » .

قال الجامي : وإنما اشترطت هٰذه الشروط ؛ لأنه بهٰذه الشروط يشبه المصدر ، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به ، بخلاف ما إذا اختل شرط منها . اهـ « يس » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن جرىٰ نطقـك بـالمفعـول لـه | فـانصبـه بـالفعـل الـذي قـد فعلـه
وهـو لعمـري مصـدر فـي نفسـه | لكـن جنـس الفعـل غيـر جنسـه
وغـالـب الأحـوال أن تـراه | جـواب لـم فعلـت مـا تهـواه
تقـول قـد زرتـك خـوف الشـر | وغصـت فـي البحـر ابتغـاء الـدر)

أي : **(وإن جرىٰ)** ووقع **(نطقك)** وتلفظك **(بالمفعول له)** أي : بالمفعول الذي فُعل الفعل لأجله (. . **فانصبه**) أي : فانصب ذلك المفعول جوازاً ، كما مر آنفاً **(بالفعل الذي قد فعله)** فاعله لأجله ؛ يعني : أن ناصبه الفعل علىٰ تقدير اللام عند البصريين ، وهو الراجح .

(وهو) أي : المفعول له ، ويقرأ بسكون الهاء ؛ لضرورة النظم ، **(لعمري)** أي : لحياتي قسمي ، وجملة القسم معترضة ، وليس المراد بها القسم ، بل هي كلمة جرت علىٰ ألسنة العرب علىٰ عادتهم بلا قصد يمين ؛ لأن الحلف بالمخلوق ذاتاً أو صفة حرام ؛ لورود النهي عنه ، ولعله أتىٰ به ؛ لتكميل أجزاء التفاعيل **(مصدر في نفسه)** لا مصدر لفعله ، كما صرح به بقوله : **(لكنَّ جنس الفعل غير جنسه)** أي :

مادته ، ولفظه : (غير جنسه) أي : غير مادته ولفظه ، استدرك به ؛ لرفع ما يتوهم من كونه مصدراً أن يكون مصدراً لفعله ، واستفيد منه أنه لا بد فيه أن يكون لفظه مغايراً للفظ فعله ؛ لامتناع اتحاد العلة والمعلَّل وهو كذلك ، وإلا . . لكان مفعولاً مطلقاً ، وإنما اشترط كونه مصدراً ؛ لأنه علة للفعل ، والعلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات . اهـ « مجيب » .

(**وغالب الأحوال**) أي : الأحوال الغالبة الكثيرة فيه (**أن تراه**) أيها المخاطب صالحاً لأن يقع (**جواب**) سؤال (**لم**) أي : صالحاً لوقوعه في جواب (لِمَ) (**فعلت ما تهواه**) وتحبه وتشتهيه ، و(لِمْ) يقرأ بكسر اللام وسكون الميم ؛ لضرورة استقامة وزن البيت ، وقوله : (وغالب الأحوال) لا نتيجة لهـٰذا القيد إلا أن يقال : إنه أتىٰ به لتكميل البيت .

(**تقول**) في أمثلته : (**قد زرتك**) أيها الوالي (**خوفَ الشر**) والضرر منك إن لم أزرك ، (**وغصت**) أي : انغمست (**في**) ماء (**البحر ابتغاء الدر**) أي : لطلب الجواهر البحرية ؛ كالمرجان واللؤلؤ والزبرجد والزمرد ، فإن (خوف الشر) مصدر منصوب ، ذكر علةً وبياناً لسبب وقوع الزيارة من المتكلم ، و(ابتغاء الدر) مصدر قلبي منصوب ذكر علة لغوص البحر ، ونبه الناظم بهـٰذين المثالين علىٰ أنه لا فرق في نصبه بين الفعل المتعدي وبين اللازم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**المفعول له : هو ما**) أي : اسم (**اجتمع فيه أربعة شروط**) أي : قيود ، وزاد ابن الخباز ومن وافقه شرطاً خامساً ، وهو أن يكون المصدر قلبياً ، والراجح خلافه ، قال الرضي : وشرط بعضهم كونه من أفعال القلوب ، قال : لأنه الحامل علىٰ إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح ؛ كالضرب والقتل تتلاشىٰ ولا تبقىٰ حتىٰ تكون حاملةً على الفعل ، وأما أفعال الباطن ؛ كالعلم والخوف والإرادة . . فإنها تبقىٰ .

والجواب : أنه إن أراد وجوب تقديم الحامل وجوداً . . فممنوع ، وإن أراد وجوب تقدمه إما : وجوداً أو تصوراً . . فمسلَّم ولا ينفعه ، وينتقض ما قاله بجواز نحو :

- ومنها يستفاد تعريفه - : أن يكون مصدراً ، وأن يكون فَضْلة ، وأن يكون مذكوراً للتعليل ، وأن يكون المعلَّل به حدثاً مشاركاً له في الزمان والفاعل . **وعلامته** : أن يقع جواب (لِمَ) ، فإذا اشتمل كلامك على اسم مستجمع لهٰذه الأمور . . فانصبه علىٰ أنه مفعول له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله ؛ كقمت إجلالاً لك ، فـ(إجلالاً) مصدر فضلة ، ذكر علة للقيام ، وزمنه وزمن القيام واحد ، . . . .

جئتك إصلاحاً لأمرك ، وضربته تأديباً ، اتفاقاً ، فإن قال : هو بتقدير مضاف ؛ أي : إرادة إصلاح ، وإرادة تأديب . . قلنا : فجوِّز أيضاً جئتك إكرامك لي ، وجئتك اليوم إكراماً لك غداً بتقدير المضاف المذكور ، بل جوِّز : جئتك سمناً وعسلاً ؛ فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر ، فنقول : المفعول له علىٰ ضربين :

إما : أن يتقدم وجوده علىٰ مضمون عامله ؛ نحو : قعدت جبناً ، فيكون من أفعال القلب ، كما قالوا .

وإما : أن يتقدم على الفعل تصوراً ؛ أي : يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل قلب ؛ نحو : ضربته تقويماً ، وجئته إصلاحاً . اهـ « صبان » و« يس على المجيب » .

(**ومنها**) أي : ومن هٰذه الشروط (**يستفاد**) أي : يؤخذ (**تعريفه**) أي : حدّه ، **أولها** : (**أن يكون مصدراً** ، **و**) **ثانيها** : (**أن يكون فَضْلة**) لا عمدة ، (**و**) **ثالثها** : (**أن يكون مذكوراً للتعليل** ، **و**) **رابعها** : (**أن يكون**) الشيء (**المعلَّل به**) بصيغة اسم المفعول (**حدثاً مشاركاً له في الزمان والفاعل**) ..

(**وعلامته**) التي تميزه عن سائر المفاعيل : أن يصلح لـ(**أن يقع جواب « لِمَ »**) فعلت كذا ؟ (**فإذا اشتمل كلامك على اسم مُسْتَجْمِعٍ لهٰذه الأمور**) الأربعة (. . **فانصبه**) جوازاً (**علىٰ أنه مفعول له بالفعل**) متعلق بـ(انصب) (**الذي قد فعله الفاعل لأجله**) أي : لأجل المفعول له (**كقمت إجلالاً لك ، فـ« إجلالاً » مصدر فَضْلة ، ذكر علة للقيام**) أي : لقيام المتكلم ، (**وزَمَنُه**) أي : زمن الإجلال (**وزَمَنُ القيام واحد**) أي : متشاركان في الزمن ، والمراد بمشاركتهما في الزمان : أن يتلاقيا في جزء من الزمان ؛ بأن كان جميعُ زمان عامله جميعَ زمانه ؛ كقمتُ إجلالاً لك ، أو أولُ زمانه

وفاعلهما واحد أيضاً ، وهو المتكلم ، ولو سُئل لم قمت. . لقال إجلالاً لك ، وهٰذه الأمور الأربعة مستفادة من تمثيله ، مع أنه قد صرح بالأول ، وأومأ إلى الثالث بقوله : (أن تراه جواب لم فعلت) ، لكن التقييد بقوله : (وغالب الأحوال) لا معنىً له . وأفاد بقوله : (لكن جنس الفعل غير جنسه) أنه . . . .

اخرَ زمان عامله ؛ كضربت ابني تأديباً ؛ أي : تأدباً ، أو آخرُ زمانه أولَ زمان عامله ؛ كقعدت عن الحرب جبناً .

واشتراطُ المشاركة في الزمان والفاعل علىٰ مذهب ابن مالك وابن هشام ، وعليه المتأخرون ، والذي اختاره الرضي تبعاً للفارسي عدمُ اشتراط ذلك . اهـ « عبادي » .

(**وفاعلهما**) أي : فاعل الإجلال والقيام (**واحد أيضاً**) أي : كما أن زمانهما واحد ، (**وهو**) أي : ذلك الفاعل (**المتكلم ، ولو سئل**) المتكلم بقول قائل له : (**لم قمت. . لقال**) في جواب السائل (**إجلالاً**) أي : تعظيماً (**لك**) أيها السائل ، (**وهٰذه الأمور الأربعة**) يعني : كونه مصدراً ، وكونه فضلة ، وكونه معلِّلاً لحدث ، ومشاركته لذلك الحدث في الزمان والفاعل (**مستفادة من تمثيله**) أي : من تمثيل الناظم بقوله : (تقول : قد زرتك. . .) إلخ ، (**مع أنه**) أي : مع أن الناظم ، والظرف متعلِّق بـ(مستفادة) أي : مستفادة مفهومة من تمثيله ، مع أنه (**قد صرح بالأول**) منها ؛ أي : ذكره صراحة ومنطوقاً ؛ حيث قال : (وهو لعمري مصدر في نفسه) .

(**وأومأ**) أي : أشار (**إلى الثالث**) منها ، وهو صلاحيته لوقوعه في جواب (لم) (**بقوله : « أن تراه جواب لم فعلت »**) ، وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قول الناظم : (وغالب الأحوال أن تراه. . .) إلخ لرفع ما يتوهم من كلامه من عدم اشتراط وقوعه في جواب (لم) في أقل الأحوال ، ولو قال بدل هٰذا الشطر : وعامة الأحوال أن تراه. . لسلم من الاعتراض ؛ أي : لكن (**التقييد**) أي : تقييد الناظم صلاحيته في جواب (لم) (**بقوله : « وغالب الأحوال » لا معنىً**) ولا مفهوم (**له**) أي : لهٰذا التقييد ، وتركه أولىٰ ؛ لأن صلاحيته في جواب (لم) في جميع أحواله ، لا في أغلبها .

(**وأفاد**) الناظم (**بقوله : « لكن جنس الفعل غير جنسه » أنه**) أي : أن الشأن

لا بد أن يكون لفظه مغايراً للفظ فعله ، وهو كذلك ، وإلا . . لكان مفعولاً مطلقاً ، ولا يلزم من استجماع هـٰذه الأمور الأربعة وجوب نصبه ؛ لأنها معتبرة متعينة ، لجواز نصبه لا لوجوبه ، فأنت بالخيار ، إن شئت . . نصبت ، وإن شئت . . جررت بحرف التعليل ، سواء كان مجرداً من (أل) والإضافة كما مثلنا ، أو مقروناً بـ(أل) كضربته للتأديب ، أم مضافاً كما في النظم ، لكن النصب أرجح من الجر فيما إذا تجرد ، والجر أرجح فيما إذا كان بـ(أل) ، ومستويان فيما إذا كان مضافاً ، كما مثل به الناظم . . . .

والحال (**لا بد**) ولا غنىٰ من (**أن يكون لفظه**) وحروفه (**مغايراً للفظ فعله**) وحروفه ، (**وهو كذلك ، وإلا**) أي : وإن لم يكن لفظه مغايراً للفظ فعله (. . **لكان مفعولاً مطلقاً**) أي : منصوباً على المفعولية المطلقة ؛ كأن تقول : أجللتك إجلالاً ، (**ولا يلزم من استجماع هـٰذه الأمور الأربعة**) أي : من توفرها واجتماعها في لفظ (**وجوب نصبه**) أي : على المفعولية لأجله ؛ أي : لا يجب نصبه علىٰ أنه مفعول له (**لأنها**) أي : لأن هـٰذه الأمور (**معتبرة**) في الكلمة (**متعينة ؛ لجواز نصبه ، لا لوجوبه**) أي : لا لوجوب نصبه .

وقوله : (متعينة) توكيد لفظي بالمرادف ؛ لأن معناهما واحد وإن اختلف لفظهما ؛ كقولهم : هـٰذا كذب مين ، وهـٰذا عسجد ذهب (فـ) حينئذ (**أنت بالخيار**) بين نصبه وجره ، (**إن شئت . . . نصبتـ**)ـه علىٰ أنه مفعول له ، (**وإن شئت . . جررت بحرف التعليل**) أي : بواحد من حروفه ، (**سواء**) في جواز الوجهين (**كان**) المفعول له (**مجرداً من « أل » والإضافة**) وذلك (**كما مثلنا**) أي : كالمثال الذي مثلناه بقولنا : (نحو : قمت إجلالاً لك) (**أو مقروناً بـ« أل » كضربته للتأديب ، أم مضافاً كما في النظم**) من قوله : (خوف الشر) و(ابتغاء الدر) .

وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (فأنت بالخيار) أي : لكن (**النصب أرجح من الجر**) وإن قلنا : فأنت بالخيار (**فيما إذا تجرد**) لفظ المفعول له من (أل) والإضافة ؛ لأنه أشبه الحال والتمييز في التبيين ، والتنكير (**والجر أرجح**) من النصب (**فيما إذا كان**) مقروناً (**بأل**) لبعده عن التمييز والحال ؛ بدخول (أل) عليه ، (**و**) هما ؛ أي : النصب والجر (**مستويان فيما إذا كان مضافاً ، كما مثل به الناظم**) من

ومتىٰ دلت كلمة على التعليل ، وفقد منها شرط من الشروط الباقية . . فليست مفعولاً له ، ووجب أن تجر بحرف التعليل ؛ نحو : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم ﴾ .

وإنـــي لَتعـــرونـــي لـــذِكـــراكِ هِـــزَّة . . . .

قوله : (خوف الشر) ، و(ابتغاء الدر) لانتفاء علة ترجيح أحدهما على الآخر ، **فمن النصب** : قوله تعالىٰ : ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ ، **ومن الجر** : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ .

(**ومتىٰ دلت كلمة**) من كلمات العرب (**على التعليل ، وفقد منها شرط من الشروط**) الأربعة (**الباقية . . فليست**) تلك الكلمة تُسمىٰ (**مفعولاً له ، ووجب أن تجر**) تلك الكلمة (**بحرف التعليل**) أي : بواحد من أحرف التعليل ، وهي اللام وهي الأصل ، وغيرها نائب عنها ، قال ابن هشام في « شرح اللمحة » : حروف السبب والتعليل سبعة :

اللام : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم) مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ فالمخاطبون علة للخلق ، وليس ضميرهم مصدراً ؛ فلذلك جر باللام .

والثاني : الباء نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ ﴾ .

والثالث : في نحو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ أي : بسببه ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ امرأة دخلت النار في هرة » أي : بسبب هرة .

والرابع : من ؛ نحو : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ ﴾ أي : بسبب فضله لا بأعمالنا ، وهـٰذه الأربعة يجوز دخولها على المفعول له .

والخامس : حتىٰ ؛ نحو : أسلم حتىٰ تدخل الجنة .

والسادس : الكاف ؛ نحو : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ أي : لهدايته إياكم .

والسابع : كي ؛ نحو : جئتك كي تكرمني ، وهـٰذه الثلاثة لا تدخل على المفعول له ؛ لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري . انتهىٰ .

والثامن : عن ؛ نحو : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ ، وقول أبي صخر عبد الله بن سلمة السهمي ، من بحر الطويل :

(**وإنـي لتعـرونـي لـذكـراك هـزة**) كمـا انتفـض العصفـور بللـه القطـر

(**وإني لتعروني**) أي : تغشاني (**لذِكراكِ**) بكسر الذال المعجمة ، والكاف الأخيرة ، خطاباً لمحبوبته مصدر مضاف لمفعوله ، والفاعل محذوف ؛ أي : لذكري إياك (**هِزة**) بالرفع فاعل (لتعروني) ، وهو بكسر الهاء : النشاط والارتياح ، كما ذكره الشيخ خالد ، وفي « الشواهد الكبرىٰ » : للعيني : أنها بفتحها ، وتشديد الزاي ؛ أي : رعدة ، ويُروىٰ فترة .

و(الكاف) في قوله : (كما) للتشبيه ، و(ما) مصدرية ؛ أي : كانتفاض (**العُصفور**) بضم العين : طائر معروف ، وجملة (بلله القطر) حال منه بتقدير (قد) أي : قد بلله القطر ، والشاهد في قوله : (لذكراك) حيث جرَّه باللام ؛ لاختلاف الفاعل ، فهو مثال لفاقد الاتحاد في الفاعل ؛ لأن الذكرىٰ هي علة عرو الهزة ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل ، ففاعل العرو وهو الهزة ، وفاعل الذكرىٰ وهو المتكلم ؛ لأن المعنىٰ لذكري إياك ، فلما اختلف الفاعل . . خفض باللام . اهـ من « السجاعي على القطر » .

ونحو قوله :

(**فجئت وقد نضت لنوم ثيابها**) لدى الستر إلا لبسة المتفضل

والبيت من الطويل ، من قصيدة لامرىء القيس ، التي أولها :

قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل . . . .

قوله : (**وقد نضت**) هو بتخفيف الضاد المعجمة ، قال الجوهري : نضا ثوبه ؛ أي : خلعه ، وأنشد البيت ، قال : ويجوز عندي تشديده للتكثير ، (لدى السِّتر) أي : عند الستارة ، فهو بكسر السين ، (واللبسة) بكسر اللام : هيئة لباس المتفضل ، وهو الذي يبقىٰ في ثوب واحد ، وقال ابن فارس : (المتفضل) المتوشح في ثوبه ، والفُضُلُ ـ بضمتين ـ : الذي هو عليه قميص ورداء ، وليس عليه إزار ولا سراويل .

والمعنىٰ : جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها ؛ لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا لبسة المتفضل ، وهو الثوب الواحد الذي يتوشح به .

. . . .

وقوله : (ثيابها) بالنصب : مفعول (نضت) ، والشاهد في قوله : (لنوم) حيث جره باللام ؛ لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابَها ؛ أي : لأن زمن الخلع وزمن النوم ليسا واحداً وإن كان فاعلهما واحداً . اهـ من « السجاعي على القطر » .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

باب المفعول معه

وَإِنْ أَقَمْتَ ٱلْوَاوَ فِي ٱلْكَلَامِ ... مُقَامَ مَعْ فَٱنْصِبْ بِلاَ مَلَامِ
تَقُولُ جَاءَ ٱلْبَرْدُ وَٱلْجِبَابَا ... وَٱسْتَوتِ ٱلْمِيَاهُ وَٱلأَخْشَابَا
وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَىٰ وَسُعْدَى ... فَقِسْ عَلَىٰ هَـٰذَا تُصَادِفْ رُشْدَا

(باب المفعول معه)

جرت عادة النحاة بأن يجعلوه آخر المفاعيل ؛ لأمرين :

أحدهما : أنه لا يقال له : مفعول اتفاقاً إلا بواسطة حرف ملفوظ به ، وهو الواو ، بخلاف غيره .

الثاني : أن غيره من المفاعيل قياسي اتفاقاً ، وهـٰذا قيل فيه : سماعي ، وقيل : قياسي ، وهو الصحيح ، ذكره الفاسي في « حواشي الألفية » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن أقمت الواو في الكلام ... مقام مع فانصب بلا ملام
تقول جاء البرد والجبابا ... واستوت المياه والأخشابا
وما صنعت يا فتىٰ وسُعدى ... فقس علىٰ هـٰذا تصادف رشدا)

أي : **(وإن أقمت)** أيها السائل **(الواو)** الواقعة **(في الكلام مُقام « مع »)** في الدلالة على المصاحبة ، خرج به : جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده ، و(مُقام) بضم الميم ، من أقام الرباعي (.. **فانصب**) الاسم الواقع بعد الواو جوازاً في أغلب الأحوال ، ووجوباً في أقلها ؛ نحو : استوى الماء والخشبة ؛ لامتناع العطف فيه ، كما سيأتي **(بلا ملام)** أي : بلا لوم لائم نصبه عليك ، ولا وجود نزاع منازع لك فيه ، **والمراد منه** : تكميل البيت **(تقول)** في مثاله : **(جاء البرد والجبَابا)** بكسر الجيم وفتحها ، مع ألف الإطلاق ؛ أي : جاء البرد مع جباب النخل ؛ أي : تلقيحه ، وهو قَطْعُ طلع الذكور وذرها علىٰ طلع الإناث ، من الجب وهو القطع ؛ لأن التلقيح إنما يكون في آخر فصل الشتاء ، وهو وقت شدة البرودة ؛ أي : صاحبت البرودة جَبَاب النخل ؛ أي : تلقيحَه .

المفعول معه : هو الاسم الفضلة ، الواقع بعد (واو) أريد بها الدلالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم . **وشرطه** : أن يكون مسبوقاً بفعل ظاهر أو مقدر ، . . . . .

ومثله قولهم : (**واستوت المياه والأخشابا**) بألف الإطلاق ؛ أي : مع الأخشاب ، جمع خشبة ، والمراد بالخشبة هنا : مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ، و(استوىٰ) هنا بمعنى ارتفع لا بمعنىٰ تساوىٰ ، والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة ، **فالمراد به** : أنه صاحب الماء الخشبة وقت حصول الارتفاع منه ، لا أنها استوت ؛ لأنها لم تكن معوجة فتستوي ، ومثله قولهم : (**وما صنعت**) وفعلت (**يا فتىٰ**) ويا شاب (**وسُعدىٰ**) أي : مع سُعدىٰ محبوبتك ؛ لأن المراد السؤال من صنعه مع سُعدىٰ ، لا عن صنع كلٍّ منها .

و(الفاء) في قوله : (**فقس علىٰ هـٰذا**) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت الانبساط في أمثلته ، والتفوق علىٰ أقرانك . . فأقول لك : قس علىٰ هـٰذا المذكور من الأمثلة ما بدا لك منها (**تصادف**) وتوافق (**رشدا**) أي : صواباً موافقاً لقاعدتهم واستعمالاتهم ، والغرض من هـٰذا الشرط تكميل البيت ، وإنما عدد المثال ؛ ليفيد أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً للعطف كالمثال الأول ، وقد لا يكون كالمثال الثاني ، وإنما لم يصلح لما مر آنفاً ، ومثله لا تنه عن القبيح وإتيانه ، وإنما لم يصح العطف ؛ لاقتضائه خلاف المعنى المراد ، بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**المفعول معه**) **اصطلاحاً** : (**هو الاسم**) الصريح قيدنا به ؛ لأنه لا يكون إلا اسماً صريحاً ، ولم يقع في القرآن ، (**الفضلة**) خرج به نحو : اشترك زيد وعمرو ؛ لأن الثاني عمدة ؛ إذ الاشتراك لا يقع إلا من اثنين فأكثر ، (**الواقع بعد « واو » أريد بها الدلالة على المصاحبة**) خرج به : جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ، (**من غير تشريك في الحكم**) أي : من غير مصاحبة الفاعل المفعول في وقوع الفعل عليه ، ومصاحبته له في صدور الفعل منه .

(**وشرطه**) أي : وشرط جواز نصبه : (**أن يكون مسبوقاً بفعل ظاهر**) أي : ملفوظ ؛ كقولك : سرت والنيل ، (**أو مقدر**) نحو : ما لك وزيداً ؛ لأنه في تقدير

أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه . **فمثال الفعل الظاهر** نحو : جاء البرد والجباب ؛ أي : مع جباب النخل ؛ أي : تلقيحه من الجب ، وهو القطع ، ومثله : (استوت المياه والأخشابا) أي : مع الأخشاب ؛ لأنها لم تكن معوجة حتىٰ تستوي ، بل المقصود أن المياه بلغت في ارتفاعها إلى الأخشاب ، فاستوت معها ؛ أي : ارتفعت ، وكذا : (ما صنعت يا فتىٰ وسُعدىٰ) لأن المراد السؤال عن صنعه مع سُعدىٰ ، لا عن صنع كلٍّ منهما . **ومثال الفعل المقدر** : كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ وما أنت وزيداً ؟ أي : كيف تكون وقصعة من ثريد ؟ . . . .

ما ثبت لك وزيداً ، (**أو**) أن يكون مسبوقاً بـ(**ـاسم فيه معنى الفعل وحروفه**) نحو : أنا سائر والنيل .

(**فمثال الفعل الظاهر : نحو : جاء البرد والجَبَاب ؛ أي : مع جَبَاب النخل ؛ أي : تلقيحه**) وهو شق طلع الإناث وذر طلع الذكور عليه (**من الجب ، وهو القطع ، ومثله**) أي : ومثل قوله : جاء البرد والجباب قوله : (« **استوت المياه والأخشابا** » ؛ **أي : مع الأخشاب**) ، وإنما فسرناه بالمعية (**لأنها**) أي : لأن الخشبة (**لم تكن معوجة**) أي : منحنية (**حتىٰ تستوي**) وتعتدل ، (**بل**) المعنى (**المقصود**) من المثال (**أن المياه**) أي : مياه القناة (**بلغت في ارتفاعها**) من أسفل القناة (**إلى الأخشاب**) المعترضة في جدار القناة ؛ لكثرتها (**فاستوت**) أي : تقابلت المياه (**معها**) أي : مع الخشبة (**أي : ارتفعت**) المياه من قعرها ، وزادت حتىٰ وصلت إلى الخشبة المعروضة ؛ ليعرف بها قدر ارتفاع المياه ، (**وكذا**) أي : ومثل هـٰذا المذكور في كونه من أمثلة الفعل الظاهر (**ما صنعت يا فتىٰ وسُعدىٰ**) أي : مع سُعدىٰ ؛ أي : هل وصالها مستمر لك أم قطعت ، وإنما قلنا : (وكذا) وفسرنا بالمعية ؛ أي : بقولنا : (مع سعدىٰ) (**لأن المراد**) بهـٰذا المثال (**السؤال عن صنعه مع سعدىٰ**) أي : عن وصاله معها ، (**لا**) السؤال (**عن صنع كلٍّ منهما**) علىٰ حدته ؛ أي : عن شغل كل منهما .

(**ومثال الفعل المقدر : كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ وما أنت وزيداً ؟**) والتقدير في الأول : (**أي : كيف تكون وقصعة من ثريد ؟**) ، **وإعرابه** : (كيف) اسم استفهام

وما تكون أنت وزيداً ؟ **ومثال الاسم المذكور** : نحو : أنا سائر والنيل ، وأعجبني استواء الماء والخشبة ، وإنما عدد المثال ؛ ليفيد أن ما بعد الواو قد . . . .

في محل النصب على الحال من فاعل (تكون) المقدر ، مبني على الفتح ، (تكون) فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت وقصعة ، (الواو) واو المعية مبنية على الفتح ، (قصعة) مفعول معه منصوب بالفعل المقدر ، (من ثريد) جار ومجرور صفة لـ(قصعة) ، ويجوز أن يكون (كيف) خبراً مقدماً لـ(تكون) المقدرة ؛ فتكون حينئذ ناقصة .

والمعنىٰ على الأول : علىٰ أي حال تكون مع قصعة من ثريد هل تغلق ما فيها أو تترك بعضه ؟

وعلى الثاني : تكون كيف مع قصعة من ثريد ؟

والقصعة ـ بفتح القاف ، وسكون الصاد ـ : إناء يسع لطعام ، يشبع ثلاثة أو أربعة ، وهي عربية أو معربة ، تجمع علىٰ قِصَع كَبَدْرة وبِدَر . اهـ « سجاعي » .

(و) التقدير في المثال الثاني : (**ما تكون أنت وزيداً ؟**) **وإعرابه** : (ما) استفهامية في محل النصب خبر مقدم لـ(تكون) المقدرة ، (تكون) فعل مضارع ناقص ، (أنت) اسمها ، و(زيداً) مفعول معه منصوب بـ(تكون) المقدرة ، قال الدماميني في هٰذين المثالين : لك جعل كان تامة ؛ فـ(كيف) في محل نصب على الحال ، ولك جعلها ناقصة ؛ فـ(كيف) خبرها مقدماً . اهـ ، وقال شيخ الإسلام : ولفظ (تكون) المقدرة ناقصة ، وما قبلها خبرها على الصحيح ، وقال الدماميني : والنقصان متعين مع (ما) لأنها لا تكون حالاً ، ومع (كيف) يجوز جعلها تامة ؛ فـ(كيف) حال ، لكن جوَّز ابن هشام كونها تامة ، مع (ما) وجعْل (ما) مفعولاً مطلقاً ، كما ذكره يس . اهـ « سجاعي » .

(**ومثال الاسم المذكور** : **نحو** : **أنا سائر والنيل**) فإن فيه معنى الفعل وهو أسير ، وفيه حروفه وهي السين والياء والراء . اهـ « تصريح » ، (**وأعجبني استواء الماء والخشبة**) لأنه في تأويل يستوي الماء مع الخشبة ، (**وإنما عدد**) الناظم (**المثال**) أي : جعله عدداً كثيراً مع أنه يكفي مثال واحد (**ليفيد**) بتعداده (**أن ما بعد الواو قد**

يكون صالحاً للعطف ، كالمثال الأول والثالث ، وقد لا يكون كالثاني ، وإنما لم يصلح لما مر ، ومثله : لا تنهَ عن القبيح وإتيانه ، وإنما لم يصح العطف ؛ لاقتضائه خلاف المعنى المراد ، بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه ، وقد يتبين لك مما قلنا أنه ليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي :

لا تنـه عـن خلـق وتـأتـي مثلـه . . . .

ونحو : جاء زيد والشمس طالعة ؛ لانتفاء الاسم ؛ إذ الأول . . . .

يكون صالحاً للعطف) علىٰ ما قبلها (**كالمثال الأول**) يعني : قوله : (جاء البرد والجباب) (**والثالث**) يعني : قوله : (وما صنعت يا فتىٰ وسُعدىٰ) (**وقد لا يكون**) صالحاً للعطف (كـ) المثال (**الثاني**) يعني : قوله : (استوت المياه والأخشابا) ، (**وإنما لم يصلح**) العطف فيه (**لما مر**) ذكره فيه ؛ يعني : قوله : (لأنها لم تكن معوجة حتىٰ تستوي) (**ومثله**) أي : مثل المثال الثاني في عدم صلاحية العطف فيه قولهم : (**لا تنهَ عن القبيح وإتيانه**) بالنصب فيه ، (**وإنما لم يصح العطف**) في هـٰذا المثال (**لاقتضائه**) أي : لاقتضاء العطف وإثباته (**خلاف المعنى المراد**) من النهي عن إتيان القبيح وفعله ؛ لأن المعنىٰ : لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، (**بل فيه**) أي : بل في العطف في هـٰذا المثال (**الأمر بتقرير القبيح**) وإثباته (**وإتيانه**) أي : وبفعله ، (**وقد يتبيَّن**) ويظهر (**لك مما قلنا**) وذكرنا في أول الباب من حدِّ المفعول معه ؛ يعني : قوله : (المفعول معه : هو الاسم الفضلة) أي : يعلم لك منه (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**ليس من المفعول معه قولُ أبي الأسود الدؤلي**) واضع النحو بأمر الإمام علي رضي الله تعالىٰ عنه ، ظالم بن عمرو ، البصري قاضيها ، من كبار التابعين ، بيتاً من بحر الطويل :

(**لا تنـه عـن خلـق وتـأتـي مثلـه**) عــار عليــك إذا فعلــت عظيــم

(و) **ليس** منه أيضاً (**نحو**) قولهم : (**جاء زيد والشمس طالعة**) وإن دل المثالان على المصاحبة ؛ أي : علم مما تقدم أن المثالين ليسا من المفعول معه (**لانتفاء الاسم**) المفرد الصريح وعدمه فيهما ، مع أن شرط المفعول معه أن يكون اسماً صريحاً مفرداً (**إذ الأول**) علة لانتفاء الاسم ؛ أي : لأن المثال الأول ؛ يعني : قوله :

فعل ، والثاني جملة اسمية ، ولا نحو : مزجت عسلاً وماءً ؛ إذ الواو فيه للعطف ، والمعية استفيدت من العامل ، ولا : كل رجل وضيعته ؛ لانتفاء الشرط . وليس من المفعول معه أيضاً قوله :

علفتهـــا تبنـــاً ومـــاءً بـــارداً . . . .

(وتأتي مثله) (**فعل**) وليس اسماً ، (**و**) لأن المثال (**الثاني**) يعني : قوله : (والشمس طالعة) (**جملة اسمية**) ، فليس اسماً مفرداً .

قوله : (**ولا نحو : مزجت عسلاً وماءً**) معطوف علىٰ قوله : (ليس منه قول أبي الأسود) أي : ويتبين لك مما قلنا في أول الباب أنه ليس منه قول أبي الأسود ، ولا نحو قولهم : (مزجت عسلاً وماءً) أي : ليس قوله : (وماءً) مفعولاً معه (**إذ الواو فيه**) أي : في قوله : (وماءً) (**للعطف**) علىٰ (عسلاً) لا للمعية ، (**والمعية**) أي : مصاحبة الماء بالعسل (**استفيدت من العامل**) يعني : قوله : (مزجت) لأن المزج والخلط لا يكون إلا من شيئين فأكثر ، وهـٰذا خارج بقوله : (بعد واو أريد بها الدلالة على المصاحبة) .

وقوله : (**ولا : كل رجل وضيعته**) معطوف أيضاً علىٰ قول أبي الأسود ؛ أي : ويتبيَّن لك مما تقدم في أول الباب أنه ليس منه قولهم : (كل رجل وضيعته) (**لانتفاء الشرط**) أي : لعدم شرط كون الاسم مفعولاً معه في هـٰذا المثال ، وهو ما ذكره أول الباب بقوله : (وشرطه : أن يكون مسبوقاً بفعل ظاهر أو مقدر) فـ(الواو) في قوله : (وضيعته) عاطفة ، والخبر محذوف ، تقديره : كل رجل وضيعته ، أي : حرفته مقترنان ، سميت الحرفة ضيعة ؛ لأنها إذا تركها صاحبها . . ضاعت ، وهو يضيع بتركها ، وتطلق الضيعة على الثياب ، وعلى العقار والدار .

(**وليس من المفعول معه أيضاً**) أي : كما أن جميع ما سبق ليس منه (**قوله**) من الرجز ، ولا يعرف قائله ، كما في « خزانة الأدب » (١/ ٤٩٩) :

(**علفتهـــا تبنـــاً ومـــاءً بـــارداً**) حتـــىٰ غـــدت همـــالـــةً عينـــاهـــا

(علفتها) يقال : علفت علفاً من باب (ضرب) ، والعلف ـ بفتحتين ـ : اسم للمعلوف به ، والجمع علاف ، مثل جبل وجبال ، (حتىٰ غدت) أي : صارت عيناها

لانتفاء المعية ؛ إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف ، ولا يجوز فيه أيضاً العطف ؛ لانتفاء المشاركة ؛ إذ الماء لا يشارك التبن في العلف ، بل ما بعد الواو منصوب على المفعول به ، بإضمار فعل ، والتقدير : وسقيتها ماءً ، ومثله :

. . . . وزججن الحواجب والعيونا

هماله ؛ أي : كثيرة سيلان الدموع لسمنها ، وإنما قلنا : ليس منه (**لانتفاء المعية**) والمصاحبة بين الماء والتبن (**إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف**) لأن الماء يُسقىٰ ولا يعلف ، (**ولا يجوز فيه**) أي : في الماء (**أيضاً**) أي : كما يصح كونه مفعولاً معه (**العطف**) على التبن (**لانتفاء المشاركة**) أي : مشاركة التبن والماء في الزمن (**إذ الماء لا يشارك التبن في**) زمن (**العلف ، بل ما بعد الواو منصوب على المفعول به ؛ بإضمار فعل**) يناسبه ؛ (**والتقدير : وسقيتها ماءً**) بارداً ، والضمير للناقة ، وتقدير الكلام : علفتها تبناً وسقيتها ماءً بارداً إلىٰ غدوها هماله عيناها ؛ أي : سائلة عيناها بالدموع .

(**ومثله**) أي : ومثل هٰذا البيت في انتفاء المعية ، وعدم جواز العطف قول الشاعر بيتاً من الوافر ، وهو للراعي النُّميري :

إذا ما الغانيات برزن يوماً (**وزججن الحواجب والعيونا**)

أصبن بحبهن فؤاد صب علىٰ بحر الهوىٰ أضحىٰ رهينا

إذ العيون لا تصاحب الحواجب في معنى التزجيج ، وهو تدقيقها وتطويلها ، ومصاحبتهما في الزمان والمكان ، وهو الوجه أمر معلوم ، لا فائدة في قصده فيجب فيه تقدير العامل ؛ أي : وكحَلْنَ العيون ، والغانيات : جمع غانية ، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الحُلي والزينة ، وقيل : هي التي استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الرجال ، وقيل : هي التي استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال ، (برزن) ظهرن ، (وزججن) أي : رقّقن ودقّقن ، (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان ، (ما) زائدة ، (الغانيات) فاعل لفعل محذوف ، يفسره الفعل المذكور بعده ؛ أي : إذا ما برزن الغانيات ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه ، علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف متعلق بـ(أصبن) الآتي في البيت الثاني ، وهو جواب (إذا) ، وجملة (وزججن الحواجب) معطوفة علىٰ جملة (برزن) علىٰ كونها فعل شرط لـ(إذا) ،

. . . .

(والعيونا) الواو عاطفة ، (العيون) مفعول به لفعل محذوف ؛ لضرورة النظم ، تقديره : وكحلن العيون ، والجملة المحذوفة معطوفة علىٰ جملة (زججن الحواجب) علىٰ كونها فعل شرط لـ(إذا) ، وجواب (إذا) قوله في البيت الثاني : (أصبن بحبهن فؤاد صب) .

والشاهد فيه : قوله: (والعيونا) فإن هـٰذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على الحواجب؛ لأن التزجيج الذي هو التدقيق والترقيق لا يمكن في العيون ، بل إنما يكون في (الحواجب) جمع حاجب، وهو الشعر النابت على العظم الناتىء فوق العينين ، سمي حاجباً؛ لأنه يحجب شعاع الشمس عن العينين ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

قال مؤلفه : وقع الفراغ من تعليق هـٰذا المجلد الأول ، من هـٰذين الكتابين الممتزجين امتزاج الأعصاب بالعظام : **أحدهما** : « **رفع الحجاب عن مخيمات كشف النقاب** » ، **وثانيهما** : « **لُبُّ اللباب من خُلاصة معاني مُلْحَة الإعراب** » أوائلَ يوم الإثنين ، من شهر جمادى الأولىٰ ، من تاريخ سنة (٩/ ٥/ ١٤٢٧هـ) ألف وأربع مئة وسبع وعشرين من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأوْلَى الصِلاَت ، وأزكى التحيات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، أفضل السِّوىٰ ، وخير البريات ، وعلىٰ آله وجميع الصحابات ، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم القيامات .

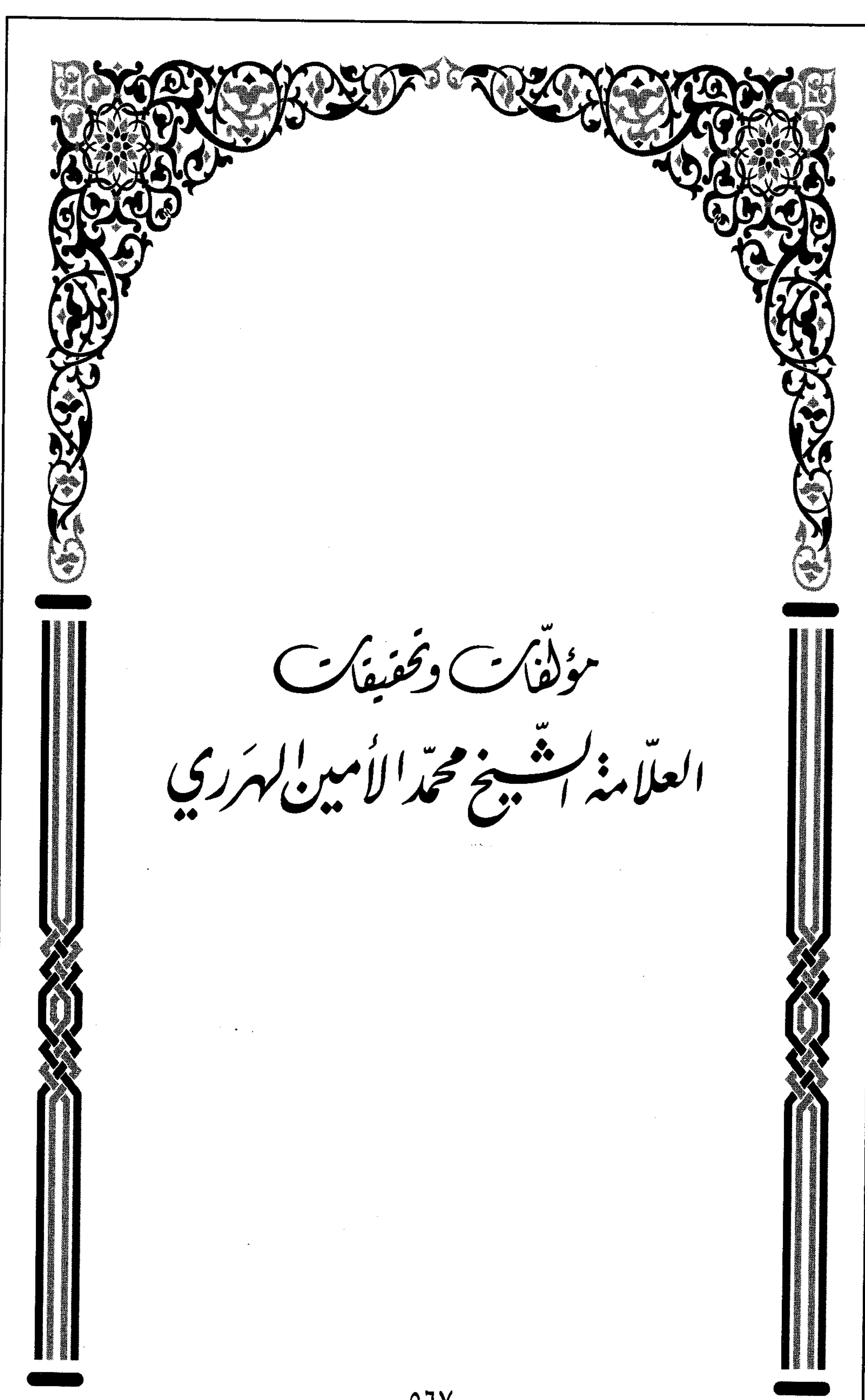
اللهم ربنا يا ربنا ؛ كما وفقتنا بالبداية . . فأكرمنا بالنهاية آمين ، نحمدك اللهم علىٰ ما أوليتنا من جزيل نعمائك وآلائك ، ونشكرك شكْرَ من أخلص إليك حتىٰ صيرته من خواص أصفيائك وأوليائك ، ونصلي ونسلِّم علىٰ نبيك المصطفىٰ سيد رسلك وأنبيائك ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، من خُصَّ بجوامع الكلم ، وعلىٰ آله وأصحابه ، الذين قاموا بنصرته علىٰ أعدائك ، وتابعيهم علىٰ هـٰذا النصر العظيم إلىٰ يوم الحشر العميم ، آمين ، آمين ، ألف ألف آمين يا رب العالمين .

يـــا ربنـــا يـــا ربنـــا يـــا ربنـــا   يـــا ربنـــا يـــا ربنـــا استجـــب لنـــا

ويليه الجزء الثاني أوله باب الحال والتمييز

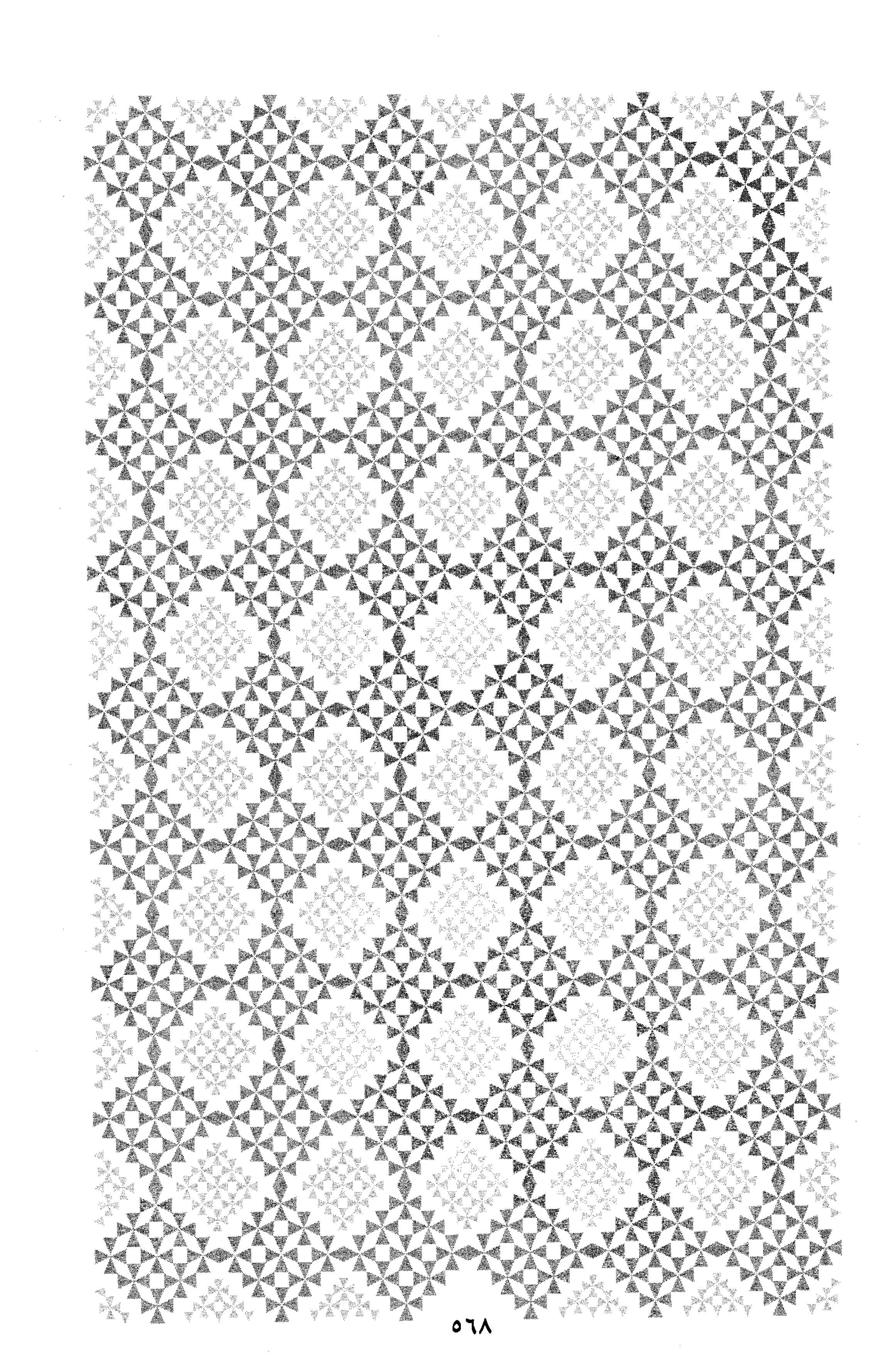
* * *

مُحتوى الكتاب



مؤلّفات وتحقيقات

العلاّمة الشّيخ محمّد الأمين الهرري



تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين





شرح صحيح مسلم

المسمّى

الكوكب الوهّاج والرّوض البهّاج
في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج

جمع وتأليف

محمّد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأُرميّ
العلويّ الأثيوبيّ الهرريّ الكرّيّ البويطيّ

نزيل مكّة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

دار المنهاج

دار طوق النجاة

الدُّرَرُ البَهِيَّةُ

في إعرابِ أمثلةِ الآجُرُّوميَّةِ
وفكِّ معانيها وبيانِ ضوابطِها وعِلَلِها

جمع وتأليف

محمدٍ الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأُرَمي

العَلَوِيّ الأَثيوبيّ الهرريّ الكِرِّي البُوَيطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



دار طوق النجاة

الفُتُوحَاتُ القَيُّومِيَّة

في حَلِّ وفَكِّ معَانِي ومَبَانِي مَتْنِ الآجُرُّومِيَّةِ

جمع وتأليف

محمّد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلويّ الأثيوبيّ الهرريّ الكرّيّ البويطيّ

نزيل مكّة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

دار المنهاج

دار طوق النجاة



جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



دار طوق النجاة

نُزهة الألباب وبُشرة الأحباب

في فكِّ وحلِّ مباني ومعاني مُلحةِ الإعرابِ

للشيخ العالم العلاّمة الأديب
أبي محمد القاسمِ بن عليٍّ الحريري
رحمه الله تعالىٰ

جمع وتأليف
مُحمَّدٍ الأَمين بن عبد اللهِ بن يُوسُف بن حَسَن الأُرَمِيّ
العَلَوِيّ الأَثيُوبِيّ الهرَرِيّ الكرِّيِّ البُوَيطِيّ
نزيل مكّة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



دار طوق النجاة

شرح سنن ابن ماجه

المسمى

مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه
والقول المكتفى على سنن المصطفى

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المقدمة



دار طوق النجاة